

الأعمال المحكمة ١٨

نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي

(دراسة تحليلية نقدية)

الجزء الأول

تأليف

د. فهد بن محمد الدرعان

مكتبة الملك عبد العزيز العامة

الرياض ١٤١٨هـ/١٩٩٧م



نشر الكتاب في جامعات
دول مجلس التعاون الخليجي
مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية

(دراسة تحليلية نقدية)

الجزء الأول



الأعمال المحكمة (١٨)

نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية

(دراسة تحليلية نقدية)

الجزء الأول

تأليف

د. فهد بن محمد الدرعان

(مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة)

الرياض ١٤١٨هـ

ⓒ مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤١٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الدرعان، فهد بن محمد بن سعود
نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية: دراسة تحليلية نقدية - الرياض
٠٨٠ ١ص، ١٧× ٢٤ سم (الأعمال المحكمة: ١٨)
ردمك ٢-٢٤-٦٢٤-٩٩٦٠
ردمد ٠٩٣٨ - ١٣١٩
١ - نشر الكتاب - دول مجلس التعاون الخليجي ٢- الجامعات - والكليات
النشاط الثقافي - دول مجلس التعاون الخليجي أ- العنوان ب- السلسلة
ديوي ٧٠،٤٩٥ ١٧/١٠٠٤

رقم الإيداع : ١٧/١٠٠٤
ردمك : ردمك ٢-٢٤-٦٢٤-٩٩٦٠
ردمد : ٠٩٣٨ - ١٣١٩

الطبعة الأولى - الرياض ١٤١٨هـ
ص.ب.: ٨٦٤٨٦ الرياض ١١٦٢٢ - هاتف: ٤٩١١٣٠٠
ناسوخ: ٤٩١١٩٤٩ - برقياً: ٤٠٦٤٤٤

التقديم



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ما زال العالم العربي والإسلامي يشغل المراتب الأخيرة في جدول الإنتاج الفكري والثقافي والعلمي العالمي بالرغم مما لديه من قدرات بشرية ومادية لم تحظ بها مجتمعات أخرى تحتل مراكز متقدمة في هذا المضمار وأيضا بالرغم من تكرار مصطلح (الكتاب) في القرآن الكريم أكثر من مائتي مرة كما تكرر ذكر (القلم وما يسطر، والكلمة الطيبة، والتلاوة) إلى غير ذلك من المصطلحات والكلمات الموحية لمعاني (القراءة، والتدبر، والعقل، والنظر، والنقل، والسمع، والبصر، والفؤاد) بوصفها وسائل المعرفة الموصلة إلى "العلم" و "الإيمان" . مما يقطع بأن أمتنا قامت على العلم والكتاب وحضارتنا تعد حقاً حضارة كتاب .

ولقد عبر الكتاب العربي عن أزمته بل عن أزماته المستمرة في هذا الصدد بما تتمخض عنه الإحصائيات التي تصدر عن الهيئات الدولية والعربية والتي توضح أن عدد العناوين الجديدة الصادرة في أكثر الدول العربية إنتاجاً للكتب يقارب الثلاثة آلاف وهو يساوي نصف ما كان يصدر في بلد كبريطانيا عام ١٨٩٠م أي قبل أكثر من قرن من الزمان.

أما متوسط استهلاك الفرد للورق في أكثر الدول العربية استهلاكاً (وهو مقياس حضاري وثقافي) فهو لا يزيد عن سبعة كيلو جرامات في العام بينما يزيد في العالم المتقدم (٢٣) كيلو جراماً في العام مما يدل على أن العالم العربي مازال بكراً أمام الكتاب الذي يرمز للعلم ويعنون للمعرفة.

وفي عصرنا الموسوم بعصر تفجر المعلومات، حظي برنامج النشر لدى الهيئات والمؤسسات العلمية ومن بينها الجامعات بأهمية بالغة، حيث النتاج الفكري ذي المستوى الراقي والعلمي.

والكتاب الذي بين أيدينا (نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية: دراسة نقدية) يعد إضافة علمية دون شك تكشف عن تفاصيل دقيقة حول حركة النشر العلمي في جامعات خليجية (الإمارات، البحرين، السلطان قابوس، قطر، الكويت، أم القرى، الملك سعود، الملك عبد العزيز، الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجامعة الإسلامية، الملك فهد للبترول والمعادن، الملك فيصل) حيث يتناول المؤلف حركة النشر في هذه الجامعات من خلال دراسة بدايات هذه الحركة (النمو والتنوع، التطور والنضوج) وتحليل الإصدارات شكلياً يستند إلى الحجم وموضوعياً بالتخصيص على موضوعات العلوم البحتة والتطبيقية والتقنية.

وعلى الرغم من وجود بعض الدراسات السابقة التي تناولت حركة النشر في بعض الجامعات الخليجية تمكننا من الوقوف على حقيقة ما يجري في قطاع النشر العلمي في تلك الجامعات. والكتاب يضيف مسحاً شاملاً فضلاً عن إبدائه لبعض الملاحظات؛ الأمر الذي قد يفيد تلك الجامعات في محاولاتها لتجاوز ما قد يدخل في إطار المعوقات والمشاكل.

ويتكون الكتاب من جزءين، وقد قدم الباحث في الجزء الأول منه استعراض أدبيات البحث السابقة، ثم عرض المنهج العلمي الذي اتبعه في دراسته مستنداً على المصادر والمراجع، موثقاً دراسته بالاستشهادات المرجعية والمصادر الوثائقية. أما الجزء التطبيقي المسحي من الدراسة؛ فقد استند إلى الأدوات والأساليب المسحية المعروفة كتحليل الأدلة والاستبيانات والمقابلات الشخصية وغير ذلك من الأدوات والأساليب.

ويأتي إصدار مكتب الملك عبد العزيز العامة لهـذا الكتـاب المهـم ترجمـة لاهتماماتها المتزايدة بالكتاب الذي تشـرف بخدمتـه ليكـون في متنـاول العامـة والخاصة.

وتحقيقاً لذلك تتولى إعداد أوراق عمـل لمناقشـة قضايـا الكتـاب العربـي عامـة والكتـاب العربـي السـعودي خاصـة بصفـة خاصـة في النـــدوة المرتقبـة (الكتـاب السـعودي ومشـكلات النشـر والتوزيـع) وصـولاً إلى حـــل لجميـع مشـكلاته بمـا يرضـي في الوقـت نفسـه جميـع الأطـراف ذات الصلـة بالكتـاب والنشر والعمل على ذيوع الكتاب السعودي والاتفـاق علـى أرضيـة مشـتركة تجمع الآراء الصائبة وسوف تتطرق الندوة إلى محـاور تجمـع أصحـاب المشـكلة وهم الثلاثي المتناغم المتشاكس (المؤلف ـ الناشر ـ الموزع) إضافـة إلى المتلقـي المتمثل في القراء .

والله نسأل أن ينفع بهذه الجهود وهذا الإصدار وأن يكون إضافة مهمة إلى المكتبة العربية في هذا المجال.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مكتبة الملك عبد العزيز العامة



الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وبعد:

فمن نعم الله الكثيرة على الباحث أن منَّ عليه ووفقه إلى اختيار موضوع دراسته هذه، المتمثل في (نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي مع التركيز على مجالي العلوم والتقنية: دراسة تحليلية نقدية). ولهذه الدراسة أهمية خاصة ترجع إلى الحاجة الماسة لدراسة النشر بالجامعات الخليجية التي تقوم بحركة نشر طيبة ذات أبعاد عددية وموضوعية متنوعة ومتقدمة، إذ إن هذا النشاط النشري لم يلق العناية الكافية من قبل، والسبب في ذلك ربما يرجع إلى ظن كثير من الباحثين أن ليس لدى الجامعات المعنية نشر ذو بال، وأن النشر بها مقتصر على إصدار الأدلة والكتب الإحصائية وكتب التقارير ونحوها، ولهذا تصدى الباحث لهذا الموضوع استكمالاً لما بدأه في المرحلة السابقة التي خصصها لتغطية النشر على مستوى الجامعات السعودية، والتناول الحالي تميز عن السابق بعدة أمور، هي:

١- توسيع دائرة المكان لتشمل جميع الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة موزعة على دولها الست.

٢- توسيع دائرة الزمان لتغطي بدء حركة النشر بها إلى نهاية عام ١٤١٢هـ.

٣- توسيع دائرة الموضوع لتشمل معطيات جديدة ؛ من التركيز على مجالي العلوم والتقنية، ودراسة ما تنشره الجامعات الخليجية في ضوء المواصفات الدولية القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، التي تمت الموافقة

عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

٤- تحديد نطاق الشكل ليقتصر على الكتاب فقط، ويرجع ذلك إلى أن الكتب قد حظيت بعدة مواصفات وافقت عليها الدول العربية عبر المنظمة المعنية بذلك.

وبعد هذا تصدى الباحث لهذه الدراسة فقام ببحثها ودراستها من جميع جوانبها وأبعادها المتعددة، الواردة في خطة الدراسة ومنهجها المذكورة بالفصل الأول منها، حيث تمت تغطيتها و إعطاء صورة ـ قدر الإمكان ـ حقيقية وقريبة من واقع النشر بهذه الجامعات، إذ كشف في دراسته كثيراً من خفايا النشر وشؤونه، وترجمه إلى واقع يمكن فهم معظم معطياته وخصوصياته، وفي الوقت نفسه لا يدعي الباحث أن دراسته قد قاربت الكمال، إذ الكمال لله وحده، كما يستطيع أن يؤكد على بذله لجهود مضنية قام بها، ومع ذلك فهي جهود بشرية يكتنفها الخطأ والصواب، وتتأثر بمدى تعاون المعنيين وحرصهم على بذل المساعدة، وهي صعاب تضاف إلى الصعوبة المتمثلة في توزع هذه الجامعات على أكثر من دولة مما اضطره للسفر إليها، ولبعضها أكثر من مرة لمتابعة الاستبيانات والحصول على المعلومات من مواطنها الأصلية قدر الإمكان.

هذا وتتوزع الدراسة على تمهيد وثمان فصول وخاتمة وخمسة ملاحق، حيث جاءت على النحو الآتي:

تمهيد: خطة الدراسة ومنهجها.

الفصل الأول: النشر الجامعي (الأكاديمي) مفهومه وأسسه.

الفصل الثاني: مناقشة المواصفات القياسية الدولية وتحليلها (ISO).

الفصل الثالث: تاريخ نشر الكتاب في الجامعات الخليجية.

الفصل الرابع: اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية.

الفصل الخامس: قنوات النشر في الجامعات الخليجية.

الفصل السادس: النشر الجامعي الخليجي في ضوء المواصفات الدولية.

الفصل السابع: قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية.

الفصل الثامن: توزيع المنشورات الخليجية وتسويقها.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

أما عن الملاحق الخمسة التابعة للدراسة فهي:

الملحق الأول: قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر، التي تمت الموافقة عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين .

الملحق الثاني: قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية .

الملحق الثالث: أنماط من عقود النشر الخليجية واتفاقاته، وتلك النماذج الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بها .

الملحق الرابع: ويشتمل على :

أ - استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية، وزعت على مسئولي التوزيع بها .

ب- استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية .

ج - استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية .

د - نموذج تقييم تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب العينة العشوائية .

هـ - بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة .

الملحق الخامس: قائمة بالمنشورات الجامعية الخليجية .

و يشكر الباحث كل من كان له يد طولى في مساعدته، ولا يتسع المقام لسردهم جميعاً مخافة أن يترك بعضهم سهواً، ويعترف الباحث بأنهم كثيرون سواء أولئك المسئولين بالجامعات الخليجية من مدراء جامعات أم وكلائها أم أمنائها أم مساعديهم، أم القائمين على حركة النشر بها أم العاملين بالمكتبات المركزية بها أم أصحاب المكتبات التجارية الداخلة ضمن البحث، أم زملاء المهنة ورفقاء الدرب الذين لم يبخلوا بالرأي والمشورة، ويأتي في مقدمتهم سعادة الدكتور علي بن إبراهيم النملة المشرف على الدراسة.

كما يشكر الباحث مكتبة الملك عبدالعزيز العامة على تفضلها بقبول نشر هذه الدراسة، إذ لولا الله ثم هذه المكتبة لكانت حبيسة الأدراج والأرفف، وبالتالي لن تكون الاستفادة منها متاحة للاخوة الباحثين على اختلاف مستوياتهم وعلاقتهم بالمجال .

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون فيه النفع والفائدة للمهتمين بأمر النشر بالجامعات الخليجية، فهذا هو المؤمل والمطلوب، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

فهد بن محمد الدرعان

الموضوع *رقم الصفحة*

الفصل الأول

النشر الجامعي (الأكاديمي) مفهومه وأسسه

١ ــ ١١٩

الفصل الثاني

مناقشة المواصفات القياسية الدولية وتحليلها (ISO)

١١٧ ــ ٢٣٩

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثالث

تاريخ نشر الكتاب في الجامعات الخليجية

٢٤١ ـ ٣٥٠

الموضوع *رقم الصفحة*

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع *رقم الصفحة*

الموضوع *رقم الصفحة*

الموضوع *رقم الصفحة*

الفصل السادس

النشر الجامعي الخليجي في ضوء المواصفات القياسية الدولية

٦٠٧ ـ ٧٢٥

الفصل السابع

قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية

٧٢٧ ـ ٨٤٩

الموضوع *رقم الصفحة*

الجزء الثالث

الملاحق على قرص

يتوافق مع حاسوب آي-بي-أم (نظام وندوز)

الملحق الأول: قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر

الملحق الثاني: قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية

الملحق الثالث: أنماط من عقود النشر الخليجية وإتفاقاته، وتلك النماذج الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بالجامعات الخليجية

الملحق الرابع: ويشتمل على:

(أ) استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية التي وزعت على مسؤولي النشر بها

(ب) استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية

(ج) استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية

(د) نموذج تقييم الذي تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب النسبة العشوائية

(هـ) بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة

الملحق الخامس: قائمة بالمنشورات الجامعية الخليجية

قائمة الأشكال المستخدمة بالدراسة

رقم الشكل — *الموضوع* — *رقم الصفحة*

قائمة بالجداول المستخدمة في الدراسة

رقم الشكل	الجداول	رقم الصفحة

الفصل الرابع : اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية

رقم الشكل	الجداول	رقم الصفحة

رقم الشكل	الجداول	رقم الصفحة
(٢٠)	يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة	٤٤٦
(٢١)	يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم البحتة	٤٤٩
(٢٢)	يوضح إسهام الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في مجال العلوم التطبيقية	٤٥٢
(٢٣)	يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحد في مجال العلوم التطبيقية	٤٥٧
(٢٤)	يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم التطبيقية	٤٦١
(٢٥)	يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية	٤٦٣
(٢٦)	يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم التطبيقية	٤٦٧
(٢٧)	يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية	٤٧٠
(٢٨)	يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم التطبيقية	٤٧٤
(٢٩)	يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية	٤٧٧

رقم الشكل	الجداول	رقم الصفحة

قائمة بالنماذج المستخدمة بالدراسة

قائمة بالنماذج المستخدمة بالدراسة





خطة الدراسة

ومنهجها



خطة الدراسة ومنهجها :

توطئة :

تتسارع خطى التقدم العلمي في العالم المعاصربشكل ملفت للنظر، مما دفع إلى وصفه بعصرتفجرالمعلومات، وتسهم الهيئات العلمية ومن بينها الجامعات بنصيب وافرفي هذا المجال، ويحظى النشر بأهمية خاصة نظراً لما يتوقع أن يكون عليه النتاج الفكري المنشور من رقي علمي، حيث إن أغلبه يمثل طروحات المتخصصين في موضوعات المعرفة الإنسانية بفروعها المختلفة، ويعد حصيلة لبحوث ميدانية أو نظرية فردية وجماعية موجهة في الأساس إلى مناقشة مشكلات لها تأثيرعلى المستوى المحلي والعالمي.

وتعد الجامعات ــ اعتمادا على أهدافها ــ مراكز رئيسية للرقي بالفكرالإنساني من خلال إتاحة مشاريع متنوعة للتعليم والتوسع في مجال البحث العلمي، وهي تسلك في سبيل ذلك كل السبل التي تيسر لها أداء هذه المهمة، ومنها المحاضرات المنظمة، وإتاحة المجال لإجراء التجارب العلمية، وتشجيع الباحثين على تقديم دراسات حول قضايا ذات صلة بالمجتمعات التي تكون فيها، أو مسائل تخدم مسيرة الإنسان الحضارية بشكل عام.

وقد ناقش أحد الباحثين العرب التطورالذي شهدته صناعة النشر في النصف الثاني من هذا القرن (السبعينات الميلادية / التسعينات الهجرية)، وحدد بعض أهم التوجهات التي حصلت في هذه الصناعة فكان بينها:

ــ التنظيم والتنسيق فيما بين عناصرهذه الصناعة بحيث يتولى بعضها مهمة النشروالبعض الآخر مهمة التوزيع، وهكذا.

ـ تحسين الفنون الطباعية المختلفة.

ـ ازدياد تكلفة نشر الكتاب وبخاصة الكتب العلمية والطبية ومحدودية مبيعاتها.

ـ ظهورنمو المطابع الجامعية ومساهمتها في نشر الكتب التي تقدم المعرفة بغض النظر عن حجم مبيعاتها، بل إنها تقوم بذلك حتى لوأدى الأمرإلى تحميلها بعض الخسارة في النشر.

ـ اتساع عمليات الناشرين وتجاوزها الحدود القطرية إلى العالمالواسع، لذا فإننا نرى أن للبعض منها فروعا تقوم بعمليات النشروالتسويق في أنحاء متعددة من العالم.[1]

وقد تحدث الباحث نفسه عن موقع النشرفي دول الخليج العربية متضمنا ما تقوم به الجامعات بالطبع، فوجد أن هناك عددا طيبا من الجهات التي تقوم بالنشر، غيرأنه يرى أن الكتاب الخليجي ((غير موجود بشكل مرض في أسواق هذه الدول)).[2]

ولاشك أن البحوث والدراسات التي تتبناها الجامعات سوف تكون محدودة الفائدة، وقليلة الجدوى إذا لم يتم نشرها وتوزيعها، ويؤكد على هذه الظاهرة أحد الباحثين فيقول:

الميزة الأساسية للعلم هو أن السجل المكتوب والمنشور يرتبط بكل نشاط، وقد يستطيع الفرد مبدئيا أن يحقق النشاط وألا ينشرإنتاجه،ومثل هذا الحدث لايمكن الاعتراف به، وبسبب هذه الميزة الخاصة للنشاط العلمي فإن

---

(١) جاسم محمد جرجيس "واقع النشر في دول الخليج العربي". ـــ الناشر العربي. ـــ ع ١ (اكتوبر١٩٨٦م). ـــ ص ٩٢.

(٢) المرجع السابق. ـــ ص ٩٤.

قياسه يرتكزدائما إلى السجلات المنشورة، وعلى مر القرون طورت المجموعات العلمية فكان لمجريات التقويم والمراجعة والقبول لنشرأوراق الأبحاث التي تتحدث عن نشاط علمي معين.(١)

ومن المعروف أن الحكم على النشاط العلمي والفكري في دولة من الدول أو هيئة من الهيئات لا يأتي إلا من خلال متابعة النتاجات المنشورة نفسها ومن ثم الحكم عليها، وبالتالي فإن الحديث عن النشرفي العالم العربي بصفة عامة لا يتأتى إلا من خلال الدراسات التفصيلية الدقيقة، وهو لن يكون دقيقا إلا بعد متابعة ما قامت بنشره ودراسته ؛ للتأكد من أثرها حيال هذا المجال.

وبعد الاطلاع على ما استطاع الباحث الوقوف عليه من مصادر المعلومات المختلفة تبين ضآلة الدراسات التي يمكن الأخذ بنتائجها فيما يتعلق بواقع النشرفي جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ففي دراسة لصالح خليل أبواصبع للنشر في المنطقة العربية يشير إلى عدة مشكلات بقوله:

وهناك بعض المشاكل الطباعية التي تواجه نشرالمطبوعات العلمية، إذ نجد كثيرا من الجامعات العربية ومراكز البحوث لا تملك مطابعها الخاصة، ومن ثم فإن طباعة دورياتها وأبحاثها تتم في مطابع خاصة عن طريق المناقصات أو التلزيم. وهذه المطابع التجارية قد تكون بعيدة عن مقر الجامعة أو مركز البحث، وينتج عن ذلك مسألة عدم القدرة على متابعة إنتاج المطبوع، ويتسبب ذلك في الوقوع في أخطاء كثيرة لغوية وأخرى في إخراج البحث بشكل ملائم، خاصة تلك التي تحتاج إلى جداول ورسوم وغيرها.

---

(١) انطوان زحلان "الانتاج العلمي العربي". ــ المستقبل العربي. ــ ع٧٦ (١٩٨٥/٧م). ــ ص ٢٩.

كما يلاحظ المنتج لشكل الدوريات والمطبوعات العلمية عدم الالتزام بحجم معين للمجلات والكتب العلمية. ولعل تعميم مواصفات ومقاييس محددة لها بناء على تخصصها سوف تسهل عملية اقتنائها، كما تعاني الكثير من المطبوعات من مشكلات فنية بحتة ترتبط بالتجليد، إذ سرعان ما تنفصل ملازم المطبوعة لسوء تجليدها، مما لا يتيح للعديد من القراء الاستفادة منها...[١]

ونظرا لأن واقع النشرفي جامعات دول الخليج العربية يختلف عن الوضع السائد في الجامعات العربية الأخرى إذ تمتلك أغلبها مطابع خاصة، وعلى هذا فإن من المتوقع أن تختفي كثيرمن المشكلات التي أشار إليها الباحث.

ورغبة من الباحث في توضيح صورة النشرفي جامعات دول مجلس التعاون الخليجي وإبراز واقعه، والتعرف على مدى التزامه بالمواصفات والمقاييس الدولية (International Organization for Standardization) المعروفة اختصارا بـ(ISO)، وهي مواصفات ومعاييرتنظم بيانات النشر البيليجرافية على صفحتي الغلاف،وكذلك الكشافات وكيفية إعدادها، اضافة إلى إهتمامها بالترقيم الدولي المعياري للكتب المعروف إختصارا بـ(تدمك) (I S B N)... إلخ[٢] ، ورغبة في الوقوف على اتجاهاته العددية والموضوعية،

---

(١) صالح خليل أبو اصبع "" النشرالعلمي العربي: أزمة نشرأم أزمة بحث ـ رؤية نقدية ـ ""الناشر العربي، مج ٦ (يناير ١٩٨٦م). ـ ص ص ١٤ ـ ١٥.

(٢) في محاضرة بعنوان دورالمنظمة الدولية للمقاييس (ISO) التي القاها فوزي حسن حكم وصدرت في نشرة عن الهيئة الخليجية للمواصافات والمقاييس الخليجية بالرياض وجاءت فيها بعض المعلومات في صفحتي ٢، ٣ من هذا المنشور: - ايزو أو (ISO) اختصارا للاسم الأصلي الذي هو:ternational Organization For Standardization، و في عام ١٩٤٦م اجتمع ٢٥ عضوا من ٢٥ دولة وقرروا إنشاء هيئة دولية للمواصفات والمقاييس يكون مقرها جنيف بسويسرا. وقد بدأت ممارسة أعمالها في ٢٣ فبرايرعام ١٩٤٧م وسميت بالمنظمة الدولية للمقاييس (ISO). ويبلغ عدد أعضائها الآن (٧٤) عضوا عاملا و (١٦) عضوا مراسلا أي تسعين عضوا يمثلون تسعين دولة، والعضوالعامل

وقياس نسبة ما نشرعن هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية، لذا فقد رأى الباحث دراسة هذا الموضوع للوصول إلى نتائج علمية حوله، يمكن من خلالها مقارنة الآراء والنتائج التي طرحت فيما مضى عن النشرالعلمي في العالم العربي بصفة عامة، والنشر العلمي الخليجي بصفة خاصة لكي نصل إلى الحقائق المدعمة بالأدلة والوثائق والقرائن العلمية الموثقة.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة هذه الدراسة من ملاحظة الباحث للكم المتميز من المنشورات الجامعية لجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الوقت نفسه لاحظ ضآلة المعلومات المتاحة عن قضية النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل تناوله السابق[1] لموضوع النشر في جامعات المملكة العربية

هو: الدولة التي تملك هيئة تقييس وطنية، ولها حق التصويت وحق دراسة المشاريع، أما العضو المراسل فهو: الدولة التي لا تملك هيئة تقييس وليس لها التصويت.

إن العمل الفني للأيزو (ISO) غيرمركزي وتقوم به (١٦٤) لجنة فنية و (٦٤٤) لجنة فرعية و (١٥٥١) مجموعة عمل. واهتمامات هذه اللجان تشمل جميع حقول التقنية والمعرفة البشرية باستثناء حقل الكهروتقنية فهذا الحقل تختص به اللجنة الدولية الكهروتقنية (IEC)، وقد أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس حتى الآن ما يقارب (٦٥٠٠) مواصفة دولية في شتى حقول التقنية، وما يقارب (٣٠٠٠) مشروع مواصفة، ويوجد بالهيئة أربع لجان خاصة بالمعلومات هي:

١ - اللجنة الفنية ٣٧ ـ علم المصطلح.

٢ - اللجنة الفنية ٤٦ ـ التوثيق.

٣ - اللجنة الفنية ٩٧ ـ الحاسب الآلي الأكتروني ومعالجة المعلومات.

٤ - اللجنة الفنية ١٧١ ـ التجهيز ـ الصور المجهرية.

ولقد أصدرت اللجنة الفنية ٤٦ ـ التوثيق ـ عددا من المواصفات ومن بينها الخاص بالكتب وتوثيق المعلومات في صفحتي العنوان والغلاف وأحجام الورق ونحو ذلك.

(١) فهد بن محمد الدرعان. النشر في الجامعات السعودية (رسالة ماجستير). ـــ كلية العلوم الإجتماعية ؛ قسم المكتبات والمعلومات. ـــ الرياض: الكلية، ١٤٠٨هـ. ـــ ٥٣٨ ص.(ومع أن الرسالة قد صدرت في كتاب، إلا أن الباحث فضل الرجوع إلى الرسالة نظراً للتغيرات التي أدخلها الباحث على الكتاب، وهي تغيرات تمس جوانب عديدة من فصولها)

السعودية وما توصل إليه من نتائج في تلك الدراسة جعله يفكر في تتبع الموضوع على المستوى الخليجي مع التركيز على قضية تمس جوهر التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي قضية البحوث والدراسات ذات الصبغة العلمية والتقنية التي يتوقع أن تكون هذه الجامعات قد أسهمت في نشرها، إضافة إلى الرغبة في التحقق من تطبيق هذه الجامعات فيما تنشره للمواصفات والمقاييس والمعايير الدولية المتعلقة بالكتب التي أصدرتها المنظمة الدولية للمقاييس (ISO)، والتحقق من أن اجراءات النشر الأدارية والفنية بهذه الجامعات الخليجية تسير في نسق يخدم حركة النشر بها ، وكذلك التعرف على مدى انتشار ما يصدر عن هذه الجامعات من نتاج فكري على المستوى الخليجي.

وقد سعى الباحث في تتبع ما كتب عن النشرفي جامعات الخليج، وكذلك عن النشرفي المنطقة بصفة عامة، فلم يستطيع الوصول إلى دراسة علمية تتعرض لهذه الجوانب التي عرضها الباحث. ولهذا فإن هذه الدراسة تسعى إلى الكشف عن هذه الجوانب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجية.

وللكشف عن هذه الجوانب فإن وجود قائمة حصرية، ترصد ما تم نشره في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن تحليلها والتوصل إلى بعض الحقائق التي يرغب في مناقشتها، يعد أمرا ضروريا.

ومن هنا فإن غياب القائمة الحصرية، وكذلك قلة الدراسات التحليلية أديا إلى غموض صورة النشرفي هذه الجامعات، وعدم القدرة على تقرير مدى إسهامه بفعالية في تحقيق أهداف الجامعات ومدى التزامه بالقواعد العلمية المفترضة في مثل هذا النوع من النشر.

ويلاحظ أنه منذ أواخر التسعينات الهجرية / السبعينات الميلادية وبداية الاربعمائة الهجرية / الثمانينات الميلادية تبنت دول الخليج العربية الست وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية خططا (كالخطط الخمسية التي تنفذها المملكة العربية السعودية وغيرها من الخطط التنموية التي تحاول كل دولة خليجية تبنيها)(1) تعتمد على توسيع نطاق اهتمامها بالعلوم والتقنية، والدخول في مشروعات صناعية في مختلف المجالات. وقد نتج عن هذا الاتجاه توسع في إنشاء الجامعات وتبنيها لأقسام تخدم هذا المنحى الذي يرتكزعلى الحاجة الملحة لمجالي العلوم والتقنية، وتخريج المتخصصين والباحثين الذين يوكل إليهم تطويرالتقنية ونقلها من مناطقها إلى هذه البلدان، كما يفترض أن هذه الجامعات قد أسهمت في وضع البحوث والدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير متطلبات التنمية، وعملت على نشرها لتعميم الاستفادة منها.

وللوصول إلى نتائج تتصل بهذه القضايا المطروحة فإن الوضع يتطلب دراسة واقع النشر في هذه الجامعات لمعرفة ما قامت بنشره من البحوث والدراسات بعامة (التي خرجت في شكل كتب) وفي مجالي العلوم والتقنية بخاصة، وما إذا كان هناك تناسب إيجابي بين عدد الأقسام التي تخدم مجالي العلوم والتقنية وبين حجم ما نشرته من ناحية أخرى ومعرفة مدى تناسبه أيضا، إيجابا أو سلبا، مع ما تنشره الجامعات في مختلف التخصصات والموضوعات.

---

(1) خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ. ــ الرياض: وزارة التخطيط، ١٤٠٥هـ. ــ٤٥٢ ص. و التنمية الصناعية في قطر. ــ الدوحة: المركز الفني للتنمية الصناعية، ١٩٨٦م. و مشروع خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠/. ــ الكويت: مجلس التخطيط، ١٩٧٦م. ــ ٢٢٢ ص.

اهداف الدراسة:

وسعيا وراء البحث عن الحقائق التي يمكن أن تجلي صورة النشر الجامعي في دول مجلس التعاون الخليجي فإن أهداف هذه الدراسة سوف تتركز على جملة من الأمور التي يشعر الباحث أن تحقيقها سوف يعين على تقديم صورة واضحة عن مسار النشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي وتتمثل هذه الأهداف فيما يأتي:

١ - دراسة الاتجاهات الموضوعية والنوعية والعددية للنشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وقياسها على الوضع التعليمي (كليات وأقسام علمية) في هذه الجامعات.

٢ - التركيز على معالجة اتجاهات النشر في هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية لمعرفة الاتجاهات الموضوعية للنشر في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي ؛ للتأكد من تحقيقه لأهداف الجامعة وتخصصات كلياتها واقسامها العلمية.

٣ - دراسة المقاييس والمعايير العالمية للنشر كما وردت في مواصفات النشر الموضوعة من قبل المنظمة العالمية للمقاييس (ISO) ولجانها المتخصصة، والمعبر عنها بالمواصفات القياسية العربية الصادرة عن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية المعتمدة أساسا على مواصفات المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) وتطبيق ذلك على عينة عشوائية من الأعمال المنشورة (كتب) من قبل جامعات دول مجلس التعاون الخليجي للتأكد من مدى التوافق معها.

٤ - دراسة الوضع الإداري والعلمي والفني للنشر في هذه الجامعات في ضوء معطيات أهمها الأسس والنظريات المطبقة في المجال، خاصة تلك

التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس المنظمة لعملية النشر العلمي ؛ للتوصل إلى الإيجابيات أو السلبيات المؤثرة على مساره العام.

٥ - التعرف على دور مراكز البحوث في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، واتجاهات البحث الذى تدعمه وتساندە، ومدى إتاحة هذه البحوث للمستفيدين من خلال نشرها.

٦ - الوقوف على اتجاهات التوزيع والتسويق للأعمال المنشورة في هذه الجامعات ومدى توافرهذه الأعمال في سوق الكتاب بالمنطقة (دول بجلس التعاون الخليجي).

أسئلة الدراسة:

إن الأسئلة التي يطرحها الباحث هنا هي وسيلة لتحديد الإطار العام للدراسة التي سوف يقوم بمناقشتها وتحليلها، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يأتي:

١ - ما الموضوعات التي يتم فيها النشرفي جامعات دول بجلس التعاون الخليجي بشكل عام ؟

٢ - ما نسبة نشر الكتب في هذه الجامعات في مجالي العلوم والتقنية مقارنة بالموضوعات الأخرى ؟ وهل ساعد هذا النشرالمتخصص في دعم الاتجاهات العلمية في هذه الجامعات ؟

٣ - هل يلتزم النشرفي جامعات دول بجلس التعاون الخليجي بالمواصفات والمقاييس الخاصة بنشرالكتب والمعدة من قبل المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) ؟، والتي تبنتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية.

٤ - ما مدى إسهام مراكز البحوث بجامعات دول مجلس التعاون

الخليجي في دعم النشرفيها بالبحوث والدراسات اللصيقة بالمشكلات العلمية للمنطقة ؟

٥ - هل تعتمد جامعات دول مجلس التعاون الخليجي عند تحكيم الأعمال المقدمة للنشر إقرارا أو رفضا على معاييرعلمية محددة ؟ وما أثرها على سرعة النشر ؟

٦ - ما واقع التوزيع في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي من حيث سرعة أسلوب التسويق وسعة الانتشار ؟

منهج الدراسة:

وللتحقق والإجابة على أسئلة البحث سوف يعمد الباحث إلى اتباع المنهج الوصفي الاسترجاعي المقارن والمنهج الإحصائي معتمدا على الأساليب التالية:

أولا: الدراسة النظرية ويقف الباحث من خلالها على ما كتب عن أسس النشرالجامعي، وتقنياته في ضوء المواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) وأهدافها، للوصول إلى أرضية يمكن الانطلاق منها لما يجب أن يكون عليه النشرالعلمي في الجامعات. مع التطرق لبدايات النشر الجامعي في الدول الست وكيف كان عليه شكلا وموضوعا، ثم التطرق لمراحل تطوره.

ثانيا: حصرالكتب المنشورة من قبل الجامعات موضوع الدراسة، ثم تحليل القائمة الحصرية، بعد ترتيبها موضوعيا اعتمادا على جداول تصنيف ديوي العشري، للتعرف على الاتجاهات الموضوعية للنشروحجم ما نشرفي مجالي العلوم والتقنية.

ثالثا: سوف يستخدم الباحث العينة العشوائية بطريقة العينة الحصية النسبية بما يمثل ٣٦٪ إلى ٧٠٪ من مطبوعات كل جامعة، على أن يتم اختيار كل حصة باسلوب العينة العشوائية البسيطة. وبما أن مطبوعات كل جامعة تتراوح بين خانتين إلى ثلاث خانات في عددها فسيتم اختيار هذه العينة بمساعدة قوائم الجداول العشوائية ذات الخانتين والثلاث خانات لتحديد العينة الدراسية.

ادوات الدراسة:

للحصول على المعلومات التي تحقق أهداف الدراسة وتجيب على أسئلة البحث سيلجأ الباحث للوسائل والأدوات التالية:

١ - الدراسة النظرية التي تعتمد بالدرجة الأولى على ما كتب عن النشر الأكاديمي، وما صدرعن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) في مجال تقييس الكتب التي اعتمدت من الهيئة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية.

٢ - القائمة الببليوجرافية الحصرية التي استطاع الباحث الحصول عليها وهي تضم المطبوعات المنشورة للجامعات الخليجية محل الدراسة.

٣ - استبانة توزع على المسؤولين وذوي العلاقة بالنشرفي الجامعات الخليجية، للوصول بشكل مباشرإلى الوضع الراهن للنشرالجامعي الخليجي، يضاف إلى ذلك توجد استبانتين إحداهما مخصصة للمكتبات المركزية لمعرفة مدى توافرمطبوعات الجامعات الخليجية بها، والأخرى مخصصة للمكتبات التجارية للتحقق من مدى توافرهذه المطبوعات بالسوق المحلية. وبجانب هذه الاستبانات سوف تكون زيارات لجامعات الخليج لمتابعة الاستبانة للتأكد من

شمولية الاجابة عليها. يضاف إلى ذلك الاستعانة بالوثائق والسجلات ـــ قدر الامكان ـــ المتوافرة بالجامعات الخليجية محل الدراسة.

حدود الدراسة:

ولقد اختط الباحث لنفسه أن تكون دراسته ضمن حدود واضحة رغبة في الوصول إلى نتائج علمية مبنية على أسس دقيقة، وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١- حدود مكانية:

فالحدود المكانية سوف تشمل جامعات دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي:

أ - المملكة العربية السعودية ويوجد بها سبع جامعات هي على التوالي:-

١) الجامعة الإسلامية.

٢) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣) جامعة أم القرى.

٤) جامعة الملك سعود.

٥) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٦) جامعة الملك فيصل.

٧) جامعة الملك عبدالزيز.

ب - الكويت (جامعة الكويت).

ج - البحرين (جامعة البحرين).

د - قطر (جامعة قطر).

هـ – الإمارات العربية المتحدة (جامعة الإمارات العربية المتحدة).

و – سلطنة عمان (جامعة السلطان قابوس).

وبهذا يكون إجمالي عدد الجامعات التي تغطيها الدراسة اثنتي عشرة جامعة خليجية.

٢ – حدود زمانية:

ستكون التغطية الزمانية للرصد البيليوجرافي شاملة (أداة الدراسة) لما نشرته جامعات الكويت والبحرين وقطروالإمارات العربية المتحدة وعمان منذ البداية إلى نهاية عام ١٤١٢هـ، في حين أنها ستقتصرعلى الفترة من عام ١٤٠٦هـ، إلى عام ١٤١٢هـ بالنسبة لجامعات المملكة العربية السعودية، وذلك نظرا لأن الباحث كان قد وضع قائمة لما نشرته الجامعات السعودية في رسالته التي تقدم بها إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورصد فيها إصدارات الجامعات السعودية منذ البداية وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ. وستضم القائمة المعدة سلفا إلى القائمة الجديدة.

في حين أن التغطية الزمنية للتحليل والمناقشة ستكون شاملة للفترة الزمنية منذ البداية وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ لجميع الجامعات في دول المجلس مع الاستناد في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ بالنسبة لجامعات المملكة العربية السعودية على نتائج الدراسة التي قام بها الباحث من قبل، ويعود السبب في ذلك إلى ضرورة اللجوء إلى مثل هذه التغطية من أجل المقارنة ووضع النسب وتحليلها في إطارعام شامل.

٣ – حدود شكلية:

أما الشكل الوعائي الذي سيدورعليه محورهذه الدراسة فسيكون مقتصرا على الكتب سواء كانت كتبا مرجعية أم علمية أم ثقافية أم قصص

أطفال أم سلاسل الكتب، أم أدلة، أم تقارير سنوية، سواء كانت باللغة العربية أم بغيرها. ويعود اقتصار الباحث في هذه الدراسة على الكتب وحدها إلى أن المواصفات والمقاييس التي تخدم الكتب بأنواعها قد تكامل اعتمادها من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، التي ترجمتها ووزعتها على الدول العربية وتمت مناقشتها وتعديلها وإقرارها في فترات زمنية مختلفة بدأت من عام ١٤٠٤هـ، وأصبحت ملزمة التطبيق. وهذا على العكس من الدوريات التي مازال بعض هذه المواصفات والمقاييس التي تخدمها لم يتم اعتمادها من قبل المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس[1] ، وبالتالي لاتصبح نافذة المفعول وملزمة التطبيق. ومن هذا المنطلق تم الاقتصارعلى الكتب في هذه الدراسة واستبعاد الدوريات.

٤ - حدود موضوعية:

وعلى الرغم من أن التحليل الموضوعي سوف يكون شاملا لكافة مجالات المعرفة التي نشرتها الجامعات الخليجية إلا أن مجالي العلوم والتقنية سوف يحظيان بتركيزأكبروتحليل أعمق.

الدراسات السابقة:

يشير الإنتاج الفكري في المجال إلى قلة الدراسات التي تعالج موضوع النشر الأكاديمي بشكل عام، والنشرفي دول الخليج العربية بشكل خاص، إذ إن ما نشرمن قبل هوعبارة عن دراسات جزئية، أو ذات صبغة عامة. وهذا عرض لهذه الدراسات مرتبة زمنيا.

دراسة كتبها يحيى محمود ساعاتي بعنوان " النشر في جامعات المملكة العربية السعودية "[2] استعرض فيها الباحث بإيجاز شديد أهمية النشر الجامعي

---

(1) **المجلة العربية للمعلومات**. ــ مج ٩، ع ١ (١٩٨٨م).

(2) يحيى محمود ساعاتي "**مجلة كلية العلوم الاجتماعية**". - مج ٥ (١٤٠١هـ). ــ ص ص ٦٨٦ ــ ٦٩٥.

ثم تحدث عن النشر في الجامعات السعودية في نقاط خمس هي: التبعية، والنوعية، واللغة، والانتماء، والتوزيع. وقارن بين واقع النشر في الجامعات السعودية وبين ما هو عليه في بعض الجامعات العربية، وكان من بين نتائج الدراسة وتوصياتها النقاط التالية:

أ - أن هذه الدراسة لم تغط الجامعات السعودية السبع إذ كانت التغطية الفعلية لجامعات ثلاث هي جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب - ضعف الاهتمام بقضية التوزيع من قبل المسؤولين عن النشر.

ج - ضرورة تركيز قنوات النشروحصرها في قناة واحدة ترتبط مباشرة بمدير الجامعة أو المسئول عن الجانب الأكاديمي فيها مثل وكيل الجامعة للبحث العلمي أو الدراسات العليا أو الأمين العام.

ولعل من ألصق الدراسات المنشورة بموضوع دراستنا هذه الدراسة التي قام بها سعد الحاج بكري وسمية عودة الخطيب بعنوان " النشر في ثلاث جامعات خليجية "[1] حيث قدم الباحثآن دراسة عن وضع الكتاب في جامعات ثلاث هي: جامعة الملك سعود وجامعة الكويت وجامعة الموصل من حيث التطورالزمني لحركة النشروإحصاء الكتب في شتى الموضوعات، بما في ذلك الكتب المترجمة والمؤلفة بغيرالعربية، وكذلك حصرالدراسات المتخصصة التي تصدرها هذه الجامعات. وتبين نتائج هذا البحث نجاح حركة النشر من خلال نموها المطرد خاصة في السنوات الأخيرة، كما لوحظ أن هذه الحركة تواجه صعوبات في بعض الموضوعات مثل الهندسة والعلوم الطبية، وأن هذه

---

(1) سعد الحاج البكري و سمية عودة الخطيب " الكتاب الخليجي في ثلاث جامعات خليجية " عالم الكتب. ـــ مج ٣، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ، يناير/ فبراير ١٩٨٣). ـــ ص ص ٥٧٥ ـ ٥٨٦.

الصعوبات ربما تعود إلى اشكالية التعريب للمصطلحات العلمية، وتبين كذلك اهتمام الجامعات الثلاث بنشر البحوث العلمية من خلال إصدار الدوريات المتخصصة في شتى المجالات، وأخيرا قدمت الدراسة بعض التوصيات التي قد تسهم في نجاح حركة النشر وتطوير التعليم الجامعي في الخليج العربي لعل أهمها:

١ – العمل على تشجيع التأليف والترجمة.

٢ – التعريب الموحد للمصطلحات العلمية.

٣ – تنسيق الجهود بين الجامعات المختلفة لتعميم الفائدة.[1]

وهناك دراسة أخرى بعنوان " الكتاب الخليجي - وصدرت في قسمين – القسم الأول البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر "[2] و"القسم الثاني غطى الإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق "[3] وكلا القسمين من إعداد علي جواد الطاهر وكانت أهم توصيات هذه الدراسة ما يلي:

أ – ضرورة عمل معجم للمطبوعات الخليجية.

ب – ضرورة التنسيق بين دول الخليج وأهمية ذلك لخدمة قضية النشر.

---

(١) المرجع السابق. — ص ٥٧٦.

(٢) علي جواد الطاهر "" الكتاب الخليجي: القسم الأول البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر "" عالم الكتب. — مج ٣، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ، يناير / فبراير ١٩٨٣). — ص ص ٤٩٠ – ٥٤٤.

(٣) علي جواد الطاهر "" الكتاب الخليجي: القسم الثاني الإمارات العربية المتحدة وعمان والعراق "" عالم الكتب. — مج ٤، ع ١ (رجب ١٤٠٣هـ، أبريل ١٩٨٣م). — ص ص ٣ – ٣٦.



ج – ضرورة حل مشكلة التوزيع وعدم توافر هذه الكتب والدوريات لقطرمن الأقطار الأخرى.

ويلاحظ أن هذه الدراسة شملت بشكل عام حركة النشر بهذه الدول.
وليحيى جبوري دراسة بعنوان " حركة التأليف والنشرفي قطر "[1] تطرق فيها الكاتب لحركة النشرفي دولة قطروخلصت دراسته للنتائج التالية:

أ – عدم وجود تعاون بين الناشرين في الداخل وغياب الموزع الذي يتعاون في إخراج الكتاب وتوزيعه في الأسواق المحلية والخارجية.
ب– غلاء كلفة شحن الكتب من الداخل للخارج بواسطة الطائرات.
ج – غلاء أجورالطباعة داخل قطر، إذ يبلغ ضعفي تكاليفه في البلاد العربية.

هذا بالاضافة إلى دراسة لأحمد أنورعمر بعنوان "النشرالذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية"[2] تناول فيها جملة أمور منها:

أ – أن من بين المجالات التي يمكن للجامعات أن تسهم في نشرها: – البحوث العلمية، الدوريات، وتقاريرالمتابعة، وتحقيق كتب التراث، والكتب الدراسية، وإصدارالفهارس، والببليوجرافيات... إلى آخره.

ب – أن من المهم التخطيط لعملية النشرفي كل جامعة حيث تحدد الأولويات التي تكتسب الطابع العلمي ذا العلاقة المباشرة باهتمام الجامعة وطبيعة تخصصها وما يخدم أهدافها التي أنشئت من أجلها.

---

(1) يحيى جبوري "" حركة التأليف والنشر في قطر"" عالم الكتب. ــ مج ٤، ع ١ (رجب ١٤٠٣هـ ابريل ١٩٨٣م).

(2) أحمد أنور عمر"" النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية "" عالم الكتب. ــ مج ٥، ع ٤ (محرم ١٤٠٥هـ سبتمبر/أكتوبر١٩٨٤م). ــ ص ص ٤٧٤ ــ ٤٨٢.

ج - أن على الجامعات العربية الاهتمام كذلك بتلك المطبوعات التى تكون من أجل الإعلام الببليوجرافي كفهرس مقتنيات المكتبات الجامعية والببليوجرافيا الراجعة ونحو ذلك.

هـ- الاهتمام بتبادل المطبوعات بين الجامعات بشكل يخدم عملية البحث وتطوره وكذلك تبادل المعلومات عما نشرفي الجامعة وما سوف تخطط الجامعة لنشره منعا لتكرارالجهود وتضاربها وتداخلها.

ولناصر بن محمد السويدان دراسة بعنوان " المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة وقائمة ببليوجرافية "[1] ، وقد عرض فيها أدوات الضبط الببليوجرافي، ونتج عنها بعض النتائج أهمها:

١ - لا يوجد مصدرواحد يفي بحاجة الباحثين بحيث يغطي نسبة كبيرة من المطبوعات الحكومية تتوافرفيها التغطية الزمنية والنوعية. ولذا فلابد من الاستفادة من المصادرمجتمعة.

٢ - رغم ظهورتفاوت في العديد من جوانب القوة والضعف بين المصادر فإنه لايمكن إصدارحكم باختيارأفضل المصادروأسوأها، ذلك لأن المفاضلة لا تقتصرعلى عنصرواحد، لأنه لا يوجد مصدرواحد يخلو من جوانب الضعف، ولهذا فقد تركزت الدراسة على إعطاء صورة عامة عن واقع الضبط الببليوجرافي من خلال دراسة المصادر

٣- أوضحت الدراسة عددا من جوانب الضعف في المصادر، سواء من حيث التغطية العامة أوالزمانية أوالنوعية أوالتغطية الخاصة بمطبوعات هيئات حكومية معينة مع الإشارة إلى وجود أخطاء ونقص في البيانات. وهذه

---

(١) محمد ناصر السويدان. المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. ـــ الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٦هـ. ـــ ص ١١٨.

النتائج تفيد في تقويم الأعمال الموجودة حاليا، ومدى الاستفادة منها، بالإضافة إلى التخطيط لإصدارأعمال جديدة في المستقبل.

٤ – ثبت من واقع الدراسة أن المطبوعات الحكومية مشتتة في العديد من المصادرالببليوجرافية التي لا توجد بينها روابط تجعل الاستفادة منها سهلة وميسرة من قبل الباحثين، كما ثبت عدم قدرتها على المتابعة السريعة لتغطية ما يصدرمن مطبوعات جديدة أولا بأول، كما أن هذه المصادرالموجودة حاليا أعمال واجتهادات فردية.

ويضاف إلى ماسبق دراسة لجاسم محمد جرجيس بعنوان " واقع النشر في دول الخليج العربي "[1] أستعرض الكاتب فيها الأمورالتالية:

١ – مشكلة المعلومات من حيث تفجرها وكثرة تخصصاتها وتنوعها الشكلي اللغوي، والتكاليف الزائدة للنشر... إلخ.

٢ – أهم التطورات التي حصلت في صناعة النشر، والتي كان لها الأثرفي تحسين مستوى هذه الصناعة تصميما وإخراجا.

٣ – قسم الكاتب العقبات التي تواجه صناعة النشرإلى عقبات داخلية يختص بها كل بلد دون آخر، وأهمها ما يتعلق بمعوقات التصديروارتفاع أجور النقل والإعلام والدعاية، ومعوقات خارجية وتشمل الرقابة وتزوير الكتب وارتفاع الضرائب والرسوم وبعض القوانين التي تتعلق بالعملة الصعبة... إلخ.

٤ – أن الكتاب الخليجي لايزال غيرموجود بشكل مرض في أسواق هذه الدول.

---

(١) جاسم محمد جرجيس "" واقع النشر في دول الخليج العربي "" **الناشرالعربي**. ـــ ع ٧ (اكتوبر ١٩٨٦م). ـــ ص ص ٩١ ـ ٩٤.

ولفهد بن محمد الدرعان دراسة بعنوان النشر في الجامعات السعودية: دراسة تحليلية[1] تطرق فيها الباحث إلى الجامعات السعودية منذ نشأتها وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، من ناحية ما تقوم به من إسهامات نشرية في ضوء ما توصل إليه الباحث من أسس علمية للنشرالجامعي، وكانت قد وصلت إلى عدد من النتائج لعل أهمها:

أ - أن للنشرالعلمي أسسا وتقنيات ونظريات خاصة به تميزه عن النشر التجاري والرسمي (الحكومي).

ب - بدأ النشرفي أغلب الجامعات بإصدارالدوريات، إذ نجد من بين سبع جامعات هناك خمس منها بدأ النشرفيها بالدوريات.

ج - بلغ مجموع ما أسهمت به الجامعات السعودية السبع منذ أن بدأ النشر فيها حتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، (٨٥٧) كتابا و (٩٣) دورية.

د - رغم وجود مراكزبحوث في الجامعات السعودية كافة إلا أن دورها في تغذية عملية النشرالجامعي لازال محدودا، ولم يسعف الوقت الباحث لتتبع هذه الظاهرة.

هـ - في مجال اللغات نجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لم تكن لها أي إسهام في هذا المجال، ولم توله عناية خاصة، علماً أنه يعد أحد أهدافها الأساسية.

ز - النقص الواضح في لوائح النشروقواعده من ناحية التغطية لجميع حالات النشرو مجالاته.

---

(١) فهد بن محمد الدرعان. النشرفي الجامعات السعودية. ـــ مرجع سابق. ـــ ٣٠٦ ص.

ح – لا يوجد اهتمام بقضية التحريرالا في جامعتين فقط هما جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز.

ك – اهتمت جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز كذلك بقضية الإخراج والتصميم.

ل – عدم تبلورمفهوم التوزيع والتسويق لدى المسؤولين عن التوزيع في الجامعات السعودية مما نتج عنه عدد من السلبيات أهمها ضعف مستوى التوزيع وتقصيرها.

ويلاحظ في معظم هذه الدراسات استخدامها للمنهج الوصفي التقديري المبني على الملحوظات الشخصية والتقديرات الذاتية للباحثين والأحكام التعميمية غيرالمؤسسة.

ونصل أخيرا إلى دراسة ليحيى محمود ساعاتي بعنوان " النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل دراسة "[1] وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

أ – ارتفاع حجم النشربشكل ملحوظ في الفترة التي تبدأ من عام ١٤٠٠هـ، والاهتمام بالتصاميم وإخراج الكتب فنيا.

ب – ظهورعدد كبيرمن دورالنشرالتجارية في مختلف مدن المملكة العربية السعودية.

ج – تنوع الموضوعات التي تناولتها الأعمال المنشورة مع التفوق في مجالات الدين والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

---

(1) يحيى محمود ساعاتي. النشر في المملكة العربية السعودية. ـــ الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٠٨هـ. ـــ ص ٥٥ ـ ٥٧.

د - استمرار ظاهرة لجوء بعض المؤلفين والكتاب في المملكة العربية السعودية إلى نشر أعمالهم على حسابهم الخاص نظرا لعدم قناعتهم بدور النشر واعتقادهم أن النشر المباشر ينتج عنه الحصول على ربح أكبر مما سيحصل عليه المؤلف من خلال الناشر.

هـ - ضعف التوزيع للكتاب المنشور محليا مع استمرار العديد من الهيئات العلمية والثقافية في توزيع المطبوعات التي تصدرها عن طريق الإهداء والتبادل أو عرضها للبيع في إطار محدود للغاية يقلل من فرص الحصول عليها ومن ثم الاستفادة منها.

ز - عدم وجود بيليوجرافيا وطنية تعين على متابعة حركة النشر في المملكة العربية السعودية منذ البدايات بشكل دقيق يستطيع الدارس من خلالها إصدار أحكام قاطعة فيما يتعلق بالناحيتين الموضوعية والعددية في هذه القضية.

وبعد هذا الاستعراض الشامل لهذه الدراسات يتضح ما يلي:

١ - أن هذه الدراسات لم تتطرق للمواصفات القياسية الدولية (ISO) ولم تركز على مجالي العلوم والتقنية.

٢ - اتصفت غالبيتها بالتغطية السريعة لقضية النشر الأكاديمي.

٣ - قلة الدراسات التي تناولت حركة النشر في دول الخليج العربية بشكل متكامل ــ وإن كان بعضها قد تعرض لها جزئيا ــ مما يعني عدم تكامل الرؤية لقضية النشر بشكل عام، وكذلك النشر في جامعات الخليج بشكل خاص.

٤ – أن هذه الدراسات السابقة في مجملها لم تتطرق لقضايا الإخراج مثل التحريروالتصميم، وهي قضايا تعين على الاستفادة وتوصيل المعلومات بيسروسهولة.

٥ – لم تتعمق هذه الدراسات في الحديث عن جانب عقود النشر ولوائحه واتفاقياته مع أهميتها، ولا توجد سوى دراسة واحدة تطرقت لهذا الجانب[١] إلا أن تغطيتها كانت جزئية.

٦ – أن هذه الدراسات رغم أنها نبهت إلى وجود مشكلة في التوزيع إلا أنها تناولت هذا الأمر بشكل تنقصه الدقة وقدمت حلولا سريعة.

٧ – أن هذه الدراسات أشارت إلى قضية التعاون في مجال النشربين جامعات دول مجلس التعاون الخليج العربية، لكن لم تعالجه بتوسع، ولاشك أن هذا التعاون ينبغي أن يدرس ويبحث بطريقة متعمقة وموسعة.

٨ – إن من بين هذه الدراسات السابقة توجد دراستان[٢] أشارتا إلى أهمية وجود الببليوجرافيا الوطنية الخليجية التي لم يتم تنفيذها حتى الان مع أهميتها.

وعلى هذا يتضح مدى أهمية دراسة القضية على مستوى إقليمي تدخل فيه جامعات دول الخليج العربية الست، لأن هذه الدول تشكل وحدة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية لتجيب على الكثير من التساؤلات وتكشف الغموض الذي يكتنف الرؤية الشاملة لهذه القضية.

---

(١) فهد بن محمد الدرعان. ــ مرجع سابق. ــ ص ٢٥٦.

(٢) المرجع السابق. ــ ص ٣١٠. ودراسة ليحيى محمود ساعاتي بعنوان النشر في المملكة العربية السعودية: مدخل دراسة. ــ مرجع سابق. ــ ص ٥٦.

فصول الدراسة:

ووتتوزع عناصر محتوى الدراسة إلى عشرة فصول على النحو التالي:

تمهيد: خطة الدراسة ومنهجها:

وفي هذا التمهيد يوضح الباحث مشكلة الدراسة وأهدافها وحدودها المكانية والزمانية والشكلية والنوعية وأسئلة الدراسة ومنهجها وأدوات الدراسة والدراسات السابقة .

الفصل الأول: النشر الجامعي (الأكاديمي): مفهومه وأسسه:

ويشتمل هذا الفصل على لمحة تاريخية عن النشر الجامعي بالإضافة إلى مفهومه وعلاقته بأهداف الجامعة ثم دراسة لأنماطه الشكلية والموضوعية، كما يشتمل أيضا على دراسة للأسس والأهداف المقننة التي تحدد معالم هذا النوع من النشر، ويختم الفصل بدراسة لمكانة النشر الجامعي (الأكاديمي).

الفصل الثاني: مناقشة المواصفات القياسية الدولية (ISO) وتحليلها:

وفي هذا الفصل سوف تتم مناقشة المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالكتب، الصادرة عن المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) مناقشة مستفيضة وعلمية لبلورة هذه المواصفات للوصول إلى نقاط محددة، ورؤية واضحة يمكن معها التطبيق على المطبوعات الجامعية الخليجية لمعرفة مدى تطبيق هذه المواصفات من جهات النشر في الجامعات موضع الدراسة.

الفصل الثالث: تاريخ النشر في الجامعات الخليجية:

يعرض هذا الفصل لتاريخ النشر الجامعي في كل دولة على حدة اعتمادا على التدرج الزمني منذ ظهور أول جامعة في كل دولة مع إبراز ملامح



التطور في ميدان النشر في كل جامعة على حدة وذلك عن طريق دراسة عددية ونوعية للكتب المنشورة في الجامعات الخليجية في شتى الموضوعات.

الفصل الرابع: اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية:

ويتفرع هذا الفصل إلى قسمين:-

أولهما:- يبحث في اتجاهات النشر بالجامعات في كل دولة على حدة ودراسة التوزيع الشكلي والموضوعي وما تركز عليه كل جامعة في ميدان النشر ومدى ارتباط المطبوعات بالمناهج الدراسية أو تجاوزها إلى نشر أعمال عامة لا ترتبط بالقضية التعليمية، كذلك دراسة التوزيع الموضوعي بشكل عام على مستوى إقليمي في محاولة للوصول إلى مدى التغطية الموضوعية لاحتياجات هذه الدول.

وثانيهما:- يتركز في دراسة تحليلية مستفيضة لمجالي العلوم والتقنية في محاولة للوصول إلى رؤية أكثر وضوحا لجهود الجامعات الخليجية في هذين المجالين مع وضع المبررات المقنعة والأسباب الحقيقية وراء كل ظاهرة قد تظهر على السطح.

الفصل الخامس: قنوات النشر في الجامعات الخليجية:

ويبحث هذا الفصل في قضية جهات النشر وقنواته التي تتولى عملية النشر في الجامعات الخليجية. وهو يهدف إلى التعرف على ما إذا كانت القنوات في جميع الجامعات موحدة، أي تتبع جهة محددة، أم أنها موزعة على جهات متفرقة، مع دراسة الأسباب التي تكمن وراء التعددية أو التوحيد المركزي، وهل هذه الأسباب منطقية وعلمية أم مجرد تقديرات عفوية وذاتية.

الفصل السادس: النشرالجامعي الخليجي في ضوء المواصفات القياسية الدولية:

وفي هذا الفصل سيطبق الباحث ما توصل إليه من تحليل ودراسة في الفصل الثالث على عينة عشوائية من مطبوعات جامعات الدول الخليجية في محاولة للوصول إلى واقع هذا النشرمن حيث مدى التطبيق ودقته ومدى مطابقته لهذه المواصفات الدولية (ISO) التي أقرتها الدول العربية منذ ما يزيد على سبع سنين، وهي فترة يراها الباحث كافية لبدء العمل بها.

الفصل السابع: قواعد النشر وإجراءاته في الجامعات الخليجية:

يركز هذا الفصل على دراسة علاقة النشر بأهداف كل جامعة على حدة، ثم سبل الحصول على الكتب المراد نشرها وطريقة التقديم والفحص وإجراء العقود والاتفاقات وكيفية التحريروالتصميم الشكلي للمطبوع من الكتب في ضوء ما توصلت إليه أثناء الدراسة من خلال تلك القواعد المنظمة لهذه الناحية.

الفصل الثامن: توزيع الكتب الجامعية الخليجية وتسويقها:

ويتناول هذا الفصل طرق التوزيع والتسويق في كل جامعة لكل دولة خليجية، إذ إن وجود نشرلايخدمه توزيع مدروس ومحكم وشامل لا يعد كافيا. كما يتضمن الفصل دراسة للأسس التي يقوم عليها التوزيع ومدى توافرما تنشره الجامعات الخليجية موضوع الدراسة في مكتبات ومتاجر كتب في كل دولة على حدة أو في مكتبة الجامعة أو جامعات الدولة في مكتبات ومتاجرالدولة نفسها.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

الملاحق:

وسوف تكون هناك خمسة ملاحق تابعة للدراسة وهي:

١ - **الملحق الأول:** قائمة بالمواصفات والمعايير الدولية ذات العلاقة بمجال النشر، والتي تمت الموافقة عليها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

٢ - **الملحق الثاني:** قواعد النشر ولوائحه بالجامعات الخليجية.

٣ - **الملحق الثالث:** أنماط من عقود النشر الخليجية واتفاقاته، وتلك النماذج الموحدة المستخدمة في تسيير حركة النشر بها.

٤ - **الملحق الرابع:** ويشتمل على:

أ - استبانة عن نشر الكتاب بالجامعات الخليجية، التي وزعت على مسؤولي النشر بها.

ب- استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات المركزية بالجامعات الخليجية.

ج - استمارة جمع معلومات مخصصة للمكتبات التجارية (منافذ التوزيع).

د - نموذج تقييم الذي تم بموجبه تقييم الكتب التي تم اختيارها حسب العينة العشوائية.

هـ - بعض الخطابات التي استشهد بها الباحث في فصول الدراسة.

٥ - **الملحق الخامس:** قائمة بالكتب الجامعية الخليجية.





النشر الجامعي
(الأكاديمي)

مفهومه وأسسه



تعريف النشر:

ولمفهوم النشر جانبان لغوي واصطلاحي في عرف المكتبيين المتخصصين، ويعد التعرف عليهما وتمحيصهما مهما للغاية إذا ما أريد للرؤية أن تتضح والغموض أن ينجلي خاصة وأن للنشر مفهومات اصطلاحية متعددة ومتنوعة، والاطلاع عليها والمرور بها دراسة وبحثا سيكون له آثار إيجابية على المفهوم النشري الذي يريد الباحث أن يصل إليه لتتضح الصورة ويزول الغموض بمشيئة الله.

ومن الملاحظ أن المعاجم اللغوية العربية القديم منها والحديث بينها توافق شبه تام حول التعريف الغوي للنشر. ولعل الإختلاف فيما بينها يرتكز على مجالات ثلاثة هي:

أ - التوسع في الشواهد القرآنية والسنة النبوية المطهرة.

ب -التوسع في الشواهد الشعرية والأمثال العربية ونحو ذلك.

ج - أو مزيد من المفاهيم اللغوية الشاذة لكلمة النشر التي لشذوذها لم تلق إجماعا أو شبه إجماع من القواميس أو المعاجم العربية.

يقول أحد اللغويين في تعريف النشر:

والنشر مصدر نشرت الثوب وغيره أنشره نشرا ونشرت الحديث إذا أذعته ونشرت العود بالمنشار نشرا... ونشر الله الميت وأنشره لغتان فصيحتان وفي التنزيل ﴿ **ثم إذا شاء أنشره** ﴾. قال الشاعر الأعشى:

حتى يقول الناس مما رأوا   ياعجبا للميت الناشر

أي المنشور، ونشرت عن المريض إذا رقيته حتى يفيق وهي النشرة... والنشر الرائحة وأكثر ماتختص به الرائحة الطيبة وربما سميت الخبيثة أيضا نشرا، والنشر أن يصيب اليبيس مطر في دبر الصيف فيتفطر بورق وهو داء إذا أكله المال... والنشر خلاف الطي... وقد سميت العرب ناشرة وأحسب اشتقاقه من نشرت الشيء بالمنشار أو من نشرته، والنشر النضح إذا أصببت الماء من إناء أو صببت عليك فانتشر ومنه حديث الحسن رحمه الله (أتملك نشر الماء لا أم لك).[1]

وعرف آخر النشر لغة إذ يقول:

نشرالله الموتى بنشرهم نشرا ونشورا أحياهم. والموتى حيوا فهم ناشرون. لازم متعد. ونشرت أوراق الشجر انبسطت وامتدت والشجرأورق. والكلأ ييس فأصابه مطر دبر الصيف فاخضر. والثوب ونحوه نشرا بسطه خلاف طواه. والخشب نحته... والخبرينشره نشرا أذاعه... والخبرذاع وفشا... والنشرالريح الطيبة أوأعم... والنشرلغة في النشرللقوم المتفرقين لا

---

(1) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري. كتاب جمهرة اللغة، (بيروت: دار صادر طبعة بالأوفست من طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة بحيدر آباد، ١٣٤٥هـ)، ص٣/٣٤٩ .

يجمعهم رئيس...[١]

وزاد صاحب الصحاح في تعريفه للنشر لغويا عما ذهب إليه التعريفان السابقان بما يلي: «... وقد نشرت الأرض فهي ناشرة، إذا أنبتت ذلك. قال الشاعر:

وفينا وإن قيل اصطلحنا تضاغن   كما طير أوبار الجراب على النشر

ويقال رأيت القوم نشرا، أي منتشرين، واكتسى البازي ريشا نشرا، منتشرا طويلا والنشر أيضا أن تنتشر الغنم بالليل فترعى... وانتشر الخبر أي ذاع».[٢]

وفي كتاب (تهذيب اللغة)[٣] نجد أن تعريف النشر اللغوي قد أخذ حيزا مكانيا أكبر، وذلك لأنه توسع عن المعاجم السابقة في تعريفه له بكثرة الشواهد والاستدلالات القرآنية والسنة المحمدية، أضف إلى ما مضى كثرة استخدامه للأبيات الشعرية والأمثال العربية التي تخدم معنى من معاني النشر اللغوية، وهذا الذي يفسر الإطالة إذ إن المعاني التي أوردها هذا المعجم اللغوي لم تخرج في مجملها عن ما ذهبت إليه المعاجم السابقة. ووافق كل من معجم (متن اللغة)[٤] و (المصباح المنير)[٥] و (مختار الصحاح)[٦] و (القاموس

---

(١) بطرس البستاني. **كتاب قطر المحيط.** (بيروت: مكتبة لبنان (مصور من طبعة ١٨٦٩)، ص ٢/١٧٠.

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري . **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ؛ تحقيق أحمد بدالغفور عطار . (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٧٦هـ). مج٢ ، ص ص ٨٢٧ ، ٨٢٨ .

(٣) أبومنصورمحمد بن أحمد الأزهري . **تهذيب اللغة،** تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، مراجعة علي محمد البجداوي (القاهرة : الدارالمصرية للتأليف والترجمة، ١٩٨٤م)، ص ص ٣٣٨ ــ ٣٣٩ .

(٤) أحمد رضا. **معجم متن اللغة : موسوعة لغوية حديثة** (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م) ٤ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

(٥) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** للرافعي، تصحيح مصطفى السقا (القاهرة : مطبعة مصطفي البابي الحلبي وأولاده ، د . ت)، ص ٢ / ٢٤٧ .

(٦) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي . **مختارالصحاح،** - ترتيب محمود خاطر؛ مراجعة لجنة من مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م) ص٦٦٠ .

المحيط)[١] في طرحها لمعنى النشر لغويا متطابقة تقريبا المعاجم الأخرى والاختلاف فيما بينها ينحصر في كيفية التناول والتوسع في التفسير والشرح وكثرة الاستدلالات المتنوعة.

والمتأمل في التعريفات اللغوية السابقة لكلمة النشر لربما يلاحظ عدم تناولها بشكل واضح لقضية نشر الكتاب الذي يعد نشره نشرا، وأنه يدخل في المفهوم العام للتعريف، وهذا مرده ربما لأن نشر الكتب لم يعرف في الماضي التليد إلا تحت مايسمَّى تجاوزا بالوراقة. ولعل في هذا التعليل مخرجا منطقيا لهذه المعاجم اللغوية. إلا أن أحد اللغوين استدرك هذه القضية عندما تناول تعريف النشر، إذ أدخل الكتاب في التعريف، إذ يشير إلى ذلك صراحة بقوله: «ن ش ر ـ نشر الثوب والكتاب، ونشر الثياب والكتب وصحف منشرة، وملاء منشر... ونشر الشيء فانتشر وتنشر ﴿**وانتشروا في الأرض**﴾... تفرقوا... ونشر الخبر: أذاعه وانتشر الخبر بين الناس... وله نشر طيب وهو ما انتشر من رائحته».[٢]

هذا ما يتعلق بالتعريف اللغوي للنشر، والتعريف التراثي لكلمة النشر يعوزه التعرف على معانيه الاصطلاحية المعاصرة التي هي في حقيقتها محاولة جادة لشرح المصطلحات الإنجليزية (PUBLISH) وتعني ينشر أو (PUBLISHER) ويقصد به الناشر (PUBLISHING) ويدل على النشر، والربط بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي للنشر سيعين على فهم أوسع وإدراك أرحب لهذه الكلمة، مما سيكون له أثر على هذه الدراسة.

---

(١) مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. **القاموس المحيط** (بيروت: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، د. ت)، ص ٢ / ١٤٧.

(٢) جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري. **أساس البلاغة** (بيروت: دارصادر؛ دار بيروت، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م)، ص ٦٣٣.

فلو بحثنا مثلا عن معنى (Publish) لوجدنا أن قاموس (المورد) قد أوردها ثلاثة معان ثالثها هو الذي بعنبنا (يذيع، يعلن، ينشر كتابا)[١]، واكتفى محمد أمين البنهاوي في معجمه بالترجمة الحرفية لكلمة (Publish) إذ عربها بـ(ينشر)[٢] دون تعليق أوتوضيح وكان الأولى أن يفعل ذلك خاصة وأن معجمه هذا يخدم التخصص. وعلق أحمد الشامي وسيد حسب الله على هذا المصطلح في معجمهما بـ(يهيء الوثيقة ويجعلها في متناول الجمهور)[٣]

ونال مصطلح (Publish) مزيد عناية وشرح عند كل من عبدالتواب شرف الدين وعبدالفتاح الشاعر إذ يقولان في معجمهما عن هذا المصطلح بأنه: «عمل يقوم به الناشر لإصدار أو عرض الكتاب للتوزيع الجماهيري بعد أن أتم طبعه بإحدى وسائل الطباعة أو النسخ أو التصوير الجاف»[٤] ويتضح من هذا التعريف للمصطلح أنه يشمل جهود الناشر في إتاحة ما ينشره للجمهور بالوسائل المتعددة المتاحة من المكتبات المحلية ومتاجر الكتب أوبالوسائل الأكثر تطورا كخدمة البيع بواسطة البريد ونحو ذلك.

ولكن هل عمل الموزع الذي يكتفي عادة بعرض الكتب وغيرها من المطبوعات ومحاولة تسويقها يعد من قبيل النشر والجواب قطعا بالنفي. ومرد ذلك أن التعريف السابق قرن هذا الجهد برغبة الناشر نفسه بالقيام بالتوزيع والإتاحة للجمهور. لكن ما الوضع بالنسبة للناشرغير الموزع الذي يكل أمر ما

---

(١) منيرالبعلبكي . **المورد : قاموس إنجليزي / عربي** (بيروت : دارالعلم للملايين ،١٩٩٣م.)، ص ٧٣٧.

(٢) محمد أمين البنهاوي . **معجم المصطلحات المكتبية**، ط٢. (جدة : دارالشروق، ١٩٧٩).، ص ٢٢١.

(٣) احمد الشامي و سيد حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : إنجليزي / عربي** (الرياض: دار المريخ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٩٢٠.

(٤) عبد التواب شرف الدين و عبدالفتاح الشاعر. **المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات** (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،١٩٨٤م)، ص٣٤٩ .

ينشره إلى دار توزيع لتقوم بهذه المهمة رغبة في التفرغ وإمعانا في توزيع الأدوار ؟ هل نلتزم في هذه الحالة بهذا المفهوم للمصطلح على اعتبار أن أحد المعرفين قيده وحدده بذلك ؟ أعتقد أن الإجابة سوف تكون بالسلب إذا ما أريد توخي الدقة في تحديد مصطلحات التخصص.

وعرف مصطلح (Publisher) الذي يعني الناشر بإنه «الشخص أو شركة أو مؤسسة مسؤولة عن تسويق الكتاب وتنظيم بيعه، وهو خلاف الطابع لكنه قد يتولى عمليتي طبع ونشرالكتاب في آن واحد».[1]

ويحدد التعريف السابق دور الناشر بعملية التسويق أي التوزيع وتنظيم بيعه، وهذا التحديد في الواقع يوجد نوعا من اللبس والتداخل بين أدوار الناشرين والموزعين. فالناشر قد يكون موزعا لكن لايكون بأي حال موزعا فقط، إذ في هذه الحالة يكون موزعا لا ناشرا.

وتلخص أحد المعاجم مصطلح ناشر بشكل أكثر دقة وشمولية إذ تقول: «بأنه شخص أو هيئة تجارية كالشركات والهيئات تخصصت في إخراج الكتب،... والدوريات والخرائط المطبوعة، وغيرها من المطبوعات بحيث تصبح معدة للبيع للجمهور...».[2]

ووافق الشامي وحسب الله ما ذهب إليه التعريف السابق عندما عرفا الناشر بإنه: «الشخص أو المؤسسة أو الهيئة المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الوثيقة إلى الجمهور».[3] وهذا التعريف المختزل حدد مفهوم الناشر بشكل ينتفي معه اللبس والإبهام.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤٩.

(٢) مجدي وهبة. **معجم مصطلحات الأدب : إنجليزي ــ فرنسي ــ عربي، مع مسردين للألفاظ الفرنسية والعربية** (بيروت : مكتبة لبنان، ١٩٧٤م)، ص ٤٥٢.

(٣) أحمد محمد الشامي و سيد حسب الله. المرجع السابق، ص ٩١٩.

وفي تعريف رابع لمصطلح الناشر حدد مفهومه بـ«الشخص أو الهيئة المسؤولة عن نشر المطبوع من بداية كونه مخطوطا وإلى ما بعد توزيعه».[١] وهذا التعريف نراه قد وسع من دائرة اهتمام الناشر ليتولى جميع عمليات النشر المختلفة.

وملخص هذه التعريفات القاموسية لمصطلح ناشر (Publisher) أنه الجهة الاعتبارية المسؤولة عن وثيقة ما سواء كانت كتابا أو أي وعاء معلوماتي قابل للتوزيع سواء كانت هذه الجهة شخصا أم مؤسسة أم شركة أم أي جهة حكومية أم جامعة... إلخ، وهو قد يتولى التوزيع بنفسه وقد يوكل أمر ذلك إلى غيره، ولكن لايمكن بأي حال أن يقال إن مهمة الناشر الوحيدة هي التوزيع فحسب.

أما المصطلح الثالث والأخير في هذه المنظومة الثلاثية فهو مصطلح (Publishing) ويعني النشر، فقد عرفته أحد المعاجم بإنه يعني «إتاحة أحد مسجلات المعرفة للاطلاع الجماهيري على شكل مطبوع».[٢] وهذا التعريف مقتضب جدا و لم يدخل المعجم في تفصيلات قد تكون ضرورية لتوضيحه وتبيينه. وهذا ما حاول معجم آخر أن يتجنبه عندما عرف النشر بقوله: «بأنها العملية التي تتضمن المباحثات مع الشخص أو الهيئة المسؤولة عن المحتوى الفكري أو المحتويات الفنية للوثيقة وجميع النشاطات المتعلقة بالتحكم في إنتاجها».[٣]

ويعرفه أحد المهتمين بالتخصص بقوله: «النشر: مجموعة العمليات التي

---

(١) عامر إبراهيم قنديليجي . **موسوعة التوثيق والمعلومات الصغيرة** (بغداد : مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، ١٩٨٣م)، ص ٢٤ .

(٢) عبدالتواب شرف الدين و عبد الفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٣٤٩ .

(٣) أحمد الشامي و سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ٩٢٠ .

يمر بها الكتاب من أول صورته المخطوطة حتى يصل إلى القارىء».[١] وهو بهذا لم يشر إلى عدد أو أسماء هذه المحطات التي يمر بها الكتاب إلى ان يصل للقارىء.

وفصلت دائرة المعارف البريطانية وتوسعت في طرحه فعرفته بـ«أنه ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتحرير وإعداد المواد المراد نشرها وتنظيم إنتاجها وتوزيعها وتحمل المسئولية المالية وكافة المسئوليات الأخرى المرتبطة بعملية النشر».[٢]

وإذا كانت التعريفات السابقة لم تحدد المجالات الشكلية للنشر عند تناولها لمفهوم النشر وتعريفه، فإنه في تعريف آخر نجد الإشارة واضحة لهذه المجالات إذ يعرف النشر فيقول: «هو مجموعة العمليات التي تؤدي إلى إخراج الكتاب أو الدورية أو الصحيفة من حالة كونه مخطوطا إلى طبعه وتسويقه تجاريا. وعادة لا يتولى المؤلف بنفسه هذه المهمة وإنما يقوم بها تاجر متخصص يشغل في الوقت الحاضر مكان رعاة الأدب قديما وقد تقوم بهذه المهمة هيئة عامة كدولة أو جامعة مثلا».[٣]

وإذا كانت التعريفات السابقة يمكن تصنيفها في إطار التعريف القاموسي الذي قد لا يكون كافيا لتحديد مفهوم كل من الناشر والنشر، فإن التعرف على المعاني الاصطلاحية للمصطلحين السابقين قد تكون أكثر فائدة في تحديد المقصود، وتصبح ضرورية الطرح والمناقشة، وهذه المعاني

---

(١) محمد أمين البنهاوي، المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٢) أمين جبر سليم " أزمة النشر في الوطن العربي" رسالة المكتبة ، مج٢ ، ع٤ (كانون الأول١٩٨٥م)، ص ٤٤ .

(٣) مجدي وهبة و كامل المهندس. **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، ط٢، (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٤م)، ص ٤١١ .

الاصطلاحية قد تناولها باحثون في المجال نفسه في مصنفاتهم المستقلة (كتب مثلا) أو في دوريات متخصصة.

ويعرف أبوبكر محمود الهوش الناشر (Publisher) بأنه: «من يأخذ على عاتقه مسئولية إصدار الكتاب أو أي مادة مطبوعة أخرى وتقديمها إلى الجمهور».[١] وعلى ذلك فإن مهمة الناشر الحقيقية ومسئوليته الدقيقة محصورة بشكل رئيسي في تحمل تبعات إصدار أي كتاب أو أي مطبوع قابل للتوزيع بصورة كاملة وتامة.

وأسهب دانيس. س سميث (SMITH.S.DANIS) في تعريفه لمصطلح ناشر بحيث لم يقتصر على المفهوم بل تعداه إلى شرح المهمات والإدوار التي يمكن أن يؤديها فيقول:

> هو الذي يتسلم المخطوط من المؤلف ويدبر المال من لدنه أو من موارد أخرى، ويستأجر خدمات الفنانين والمترجمين وغيرهم من خبراء التحرير، واللجان الفنية، ويشرف على عمل الطابعين، ثم يوجه التوزيع إلى السوق المأمول للكتب التي تم إنتاجها. إن الناشرهوالرجل الذي يضغط الزر المحرك لكل أجهزة عملية نشر الكتاب. والوضع المركزي للناشر يجعله في مركز الرؤية الشاملة المحيطة التي ليست ميسورة المنال بالنسبة للشركاء الآخرين. ومن ثم مزيدا من المسؤولية لرؤية كل الأبعاد والأعماق، وللفكر المتخيل للمدى الطويل وروح التجريب.[٢]

---

(١) أبوبكرمحمود الهوش " دراسات في النشر" **عالم المعلومات** ، ع ١ ، س ٥ (١٩٨٢م). – ص ٤ .

(٢) دانيس . س . سميث. **صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشرإلى القاريء**، ترجمة محمد علي العريان وعصمت أبوالمكارم و محمود عبدالمنعم مراد، (القاهرة : المكتب العربي الحديث، ١٩٧٠م)، ص ١١ .

وإذا أردنا أن نتلمس للنشر (Publishing) تعريفا اصطلاحيا لعلماء التخصص رأي فيه، وللباحثين في المجال جهد وتمحيص حوله، فإن المراجع تسعفنا بأكثر من تعريف اصطلاحي تعبر عن خلاصة بحث مضن وعمل دؤوب. إذ حدد أحد المراجع مفهومه بقولها: «يتضمن النشر في جوهره اختيار، وإعداد، وتسويق المادة المطبوعة».(١)

إن التعريف السابق في مضمونه إيحاء إلى أركان النشر الأساسية التي هي تأليف الكتاب، وتصنيعه، وتسويقه. وهو وإن أشار إلى الحلقتين الأخريين صراحة فإن الحلقة الأولى تفهم ضمنا من الاختيار من بين مايقوم به المؤلفون أو المحققون... إلخ من جهود خرجت في صور مخطوطة على الناشر أن يختار من بينها ما يعتقده مفيدا من منظوره هو الذي قد يدخل فيه حسابات معينة كالمردود المادي ونحو ذلك.

ويذكرساندلز. ب جرانيس (SANDLZ.B.GRANES) أن مفهوم كلمة النشر تعني أن «تعمم بين الناس الكلمات والصور التي انتجتها العقول المبدعة والتي صاغها المحررون، وأخرجها الطابعون».(٢) ويوضح جرانيس هذا المفهوم بتطبيقه على مجال من مجالات التطبيق قائلا بأنه إذا «ماطبق هذا الوصف على الكتب، فإنه يعني سلسلة متتابعة ضخمة من ضروب النشاط، لا يمكن لحلقة واحدة منها بمفردها أن تسمى نشرا، وإنما هي كذلك فقط: حينما يتحول المخطوط إلى كتاب مطبوع، ثم يوزع على أسواقه المرسومة له وبذلك تكون عملية النشر كاملة».(٣)

---

(١) أبوبكر محمود أبوالهوش، المرجع السابق، ص ٤ .

(٢) ساندلر ب. جرانيس. **نشر الكتب فن** ؛ ترجمة وتقديم حبيب سلامة (القاهرة: دار النهضة المصرية ، ١٩٦٥م)، ص ٤٣ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٣ .

ويشير شعبان عبدالعزيز خليفة إلى هذه الحلقات الثلاث بصورة أكثر وضوحاوصراحة حيث قال بأن النشر «يتضمن ثلا ث حلقات متميزة هي: تأليف الكتب وتصنيع الكتاب وتسويق الكتاب».(١) إذ إن هذه الحلقات في واقع الأمر تعني للنشر مهام أساسية ومحطات رئيسة لا يمكن أن نغفل إحداها على حساب الأخرى، ويضيف شعبان خليفة إلى ماسبق توضيحا مهما قائلا:

> لا يمكن لأي حلقة من هذه الحلقات قائمة بمفردها ومستقلة عن الحلقتين الأخريين أن تسمى نشرا، فتأليف الكتاب دون طباعته وتسويقه لا يمكن أن يسمى نشرا، وطباعة الكتاب فقط لا يسمى نشرا، كما أن تجارة الكتاب قائمة بذاتها ومنعزلة عن التأليف والطباعة لا تدعى نشرا بل يكتسب النشرجوهره ومعناه من مجموع هذه الحلقات التي تترتب الواحدة منها على الأخرى.(٢)

ومع أن دائرة المعارف البريطانية تناولت تعريف النشر بشكل موجز ومختصر إلا أنه توافق مع التعريفات السابقة للنشر، وساندها في الإشارة إلى حلقات النشر الثلاث. إذ عرفته بأنه «ذلك النشاط الذي يتضمن إختيار وتجهيز وتسويق المواد المطبوعة».(٣)

ويعد مفهوم دانيس. س سميث لمصطلح النشر من أنضج التعريفات تحليلا وأكثرها تحديدا له. فهو يضيف حلقة رابعة إلى الحلقات الثلاث وهي

---

(١) شعبان عبدالعزيز خليفة . **حركة نشر الكتب في مصر : دراسة تطبيقية** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٤م)، ص ٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩ .

(٣) محمد سيد محمد. **صناعة الكتاب ونشره** (القاهرة: دارالمعارف، ١٤٠٤هـ)؛- ص ٢٣٨. (إقتصاديات الإعلام، ٢)

حلقة الناشر. وهي ليست حلقة بحد ذاتها لها استقلاليتها التامة، ولكن يعتبرها الراعي والمنسق للحلقات الثلاث، وشريكا رابعا لا غنى عنه، فيقول تأكيدا لهذا المنحى :

أنه لابد من قيام عناصر أربعة إذا أردنا تكوين صناعة كتب، أما العناصر الثلاثة الأولى ـ والتي تعد في حكم البديهيات المقررة ـ فهي: المؤلف، والطابع، والبائع ، ولكن الشريك الرابع هو الذي يمثل المركز الرئيسي والذي يعتبر عمله أقل الأعمال فهما من جانب الناس الذين هم خارج ميدان الكتب، وهذا الشريك هو الناشر .[1]

إن التعريفات السابقة في مجملها يجدها الباحث قد تضافرت على المفهوم الاصطلاحي للنشر، وجاءت مكملة بعضها بعضا، أما توضيحا أو شرحا أو إضافة لابد منها لتعطي تصورا شموليا ودقيقا له، ويراها الباحث إجمالا قد حرصت على نقاط مهمة هي:

١ - أن للنشر في مفهومه الاصطلاحي حلقات ثلاثا رئيسة هي: التأليف والتجهيز والتوزيع. وإن اختلفت المصادر في أسماء جميع هذه الحلقات، أو في إحداها، إلا أنها جميعا معان مترادفة تفهم إما صراحة أو تلميحا لتدل على كل حلقة من هذه الحلقات الثلاث.

٢ - ويعتبر اعتماد هذه الحلقات بعضها على بعض أحد مقومات النشر الأساسية، ولايمكن استبعاد أي حلقة أو دمج حلقة في أخرى، ثم ندعي أن هذا نشرا. بل إن النشر هو تعاون هذه الحلقات فيما بينها تعاونا إيجابيا يقوم فيه الناشر بدور المنسق والمخطط والمشرف في وقت واحد على جميع عمليات النشر برمتها.

---

(١) دانيس . س سميث . - المرجع السابق . - ص ١١ .

ولو أردنا أن نربط بين المفهوم التراثي لكلمة نشر و المصطلح العلمي المعاصر لها، فسنجد أن الرابطة تأتي من النتيجة أو العرف، وهو الانتشار والذيوع. وقد ألمح إلى ذلك أحد الباحثين عندما قال :

وإذا سعينا وراء معنى النشر نجد أن النشر لغة يوحي إلينا بمعناه الاصطلاحي، فالنشر لغة ضد الطي، النشر: الريح الطيبة، والأرض ناشرة إذا أنبتت أوإنتشر إيراق الشجر، وهذه المعاني كلها توحي إلينا بالمعنى المعاصر لنشر الكتب.[1]

وإذا كانت التعريفات الماضية تدور في فلك التخصص (المكتبات والمعلومات)، وتخدم النشر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتؤدي غرضا ومهمة في دائرة العلاقة الملحوضة بين التعريف والمعرف به، إلا إن هناك مراجع حوت بين طياتها تعريفات أخرى للنشر أخرجته من إطاره التقليدي إلى حمى تخصص آخر هو الاتصال والإعلام.

فمن هذه التعريفات ذلك التعريف الذي يحدد مفهوم النشر بأنه:

عملية توصيل الإنتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل، كما تقول نظريات الإتصال».[2] إلى إن قال موضحا وشارحا «بحيث تصل إليه دونما شوشرة».[3]

وبهذا المفهوم والمعنى للنشر يصبح في الدائرة الفلسفية والنظرية لعلم الاتصال ويخدم مجال الإعلام الذي يشترك معه في سمات هذا الإطار النظري الذي له خصوصيته الخاصة وشروطه الخاصة أيضا، من حيث وجود ذلك

---

(١) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ٣٣٧ .

(٢) فؤاد عبدالعال النشر : هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية عالم الكتب ، مج ٤ ، ع ٤ (رجب ١٤٠٣هـ ، ابريل ١٩٨٣م) . - ٦٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

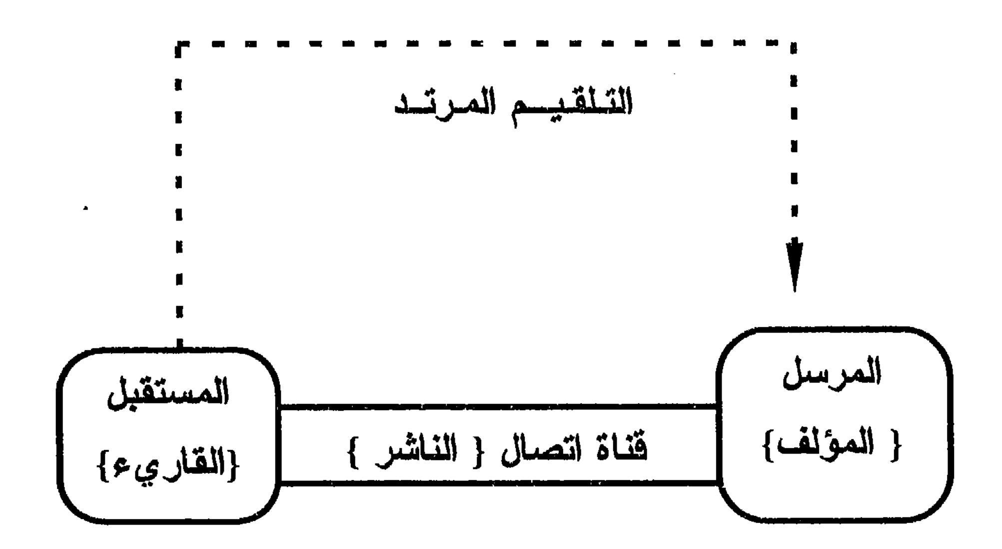
التلازم والترابط والتفاعل، والتأثر والتأثير بين المرسل الـذي هـو المؤلـف وقنـاة اتصال وهو الكتاب أو أي مطبوع أو وعاء قابل للتداول والتوزيـع، ومسـتقبل وهـو المستفيد أو القـاريء. (انظـر الشـكل رقـم١) وهـذا التعريـف أشـار إلى الحلقات الثلاث للنشر بطريقة غير مباشرة وجعله عمليـة منظـرة كمـا تحدثـت عنه كتب الإعلام وغيرها من الكتب التي تناولت علم الاتصال وتقنياته.

وهذا التعريف ــ بلاشـك ــ يهمـه الانسـجام والتواصـل الفعـال الـذي يحدث بين حلقـات النشـر الثـلاث دون أن تكـون هنـاك عوائـق لجميـع هـذه الحلقات النشرية أو خلل لإحداها لظروف بشرية أو غـير بشـرية خارجـة عـن الإرادة، وصعوبات داخلية أو خارجية، سياسية أو غير سياسية كظروف النقل والصعوبـات التـي تواجـه النشـر بشـكل عـام. وهـو مـا أشـار إليـه صـاحب التعريف السابق بلفظة (شوشرة) ــ وهي وإن كانت لفظة غير دقيقة لأن تطبق في مجال النظريات وإنمـا هـي صالحـة للتعبير عـن التقنيـة الاتصاليـة وأجهزتهـا المختلفة ــ ولعله يقصد بها ذلك التناسب الذي يحدث بين الكتـاب والمسـتفيد في المستوى اللغوي والأسلوبي ـ وهذا يمثل أحد اهتمامات النشرالأساسية الـتي تدعى بالتحرير ـ الذي إن تم دون عائق كان إيجابيا بشكل الواضح وأدى الدور والمهمة المنوطة به. وإن كان غير ذلك سيكون سلبي النتائج على قدر ما تكون هذه العوائق مؤثرة في الحلاقات الثلاث.

ووافق أبو أصبع ما ذهب إليه التعريف السابق للنشر في المفهوم الاتصالي له، وجعله أحد التعريفات التي يمكن أن تلحق بمفهوم النشر فيقول:

> وهذه العملية تتوافق مع عملية الاتصال وشـروط نجاحهـا، فعملية النشر العلمي تدخـل في صميم العملية الاتصالية، إذ يقـوم الباحث بإرسال رسالته (البحث) والتي يستقبلها الناشـر(المغربـل)

(Keeper Gate)[١] وبدوره يقوم بنشرها وإرسالها وتسويقها وتوزيعها والوسيلة هنا (المطبوع) ليستقبلها القاريء (المستفبل)[٢] .



الشكل رقم (١)

(يوضح مفهوم نظرية الإتصال)

---

(١) لعل المصطلح الصحيح هو Gaet Keeper وليس كما ورد في النص الذي قد يكون سببه خطاء مطبعي كما يعتقد .

(٢) صالح خليل أبو اصبع، المرجع السابق، ص ٤ .

إن التعريفين السابقين يوضحان ما للنشر من دور إعلامي ذي أهم متميزة، قصد الباحث من إيرادها هو محاولته إستقصاء كل ما يدور حـ الموضوع مدار البحث من مفهومات أوتعريفات أو أمر له شأن ينبغي الإشـ إليه بشرط أن تكون ذات أهمية وتستحق أن يشار إليها ومناقشتها ويرجـ من ورائها فائدة تنعكس على الدراسة.

والكثير من المصطلحات العلمية التي تحمل تعريفا خاصا بها ومفهو يتعلق بكنهها وذاتها تجدها كذلك إذا لم يضف إلها صفات أو نعوت ا تخرجها من دائرة العمومية إلى محيط التخصص الدقيق كل الدقة. فمثلا أضفنا إلى كلمة النشر عبارة تجارة لتصبح تجارة النشر لأصبح هذا المصطل الجديد يحمل بين طياته تفسيرا أو رؤية جديدة أكثر تحديدا وتخصصا، إذ تجارة النشر «مرتبطة أساسا بالربح المادي، وأساسه التوزيع، وهذا يقتضي مـ القائمين عليه تلبية احتياجات الجماهير وإشباع رغباتهم، كيفما كانت، فتل هي الوسيلة المضمونة لتحقيق الربح، ومعياره أرقام التوزيع سواء كان التوز حقيقيا[١] أم كاذبا».[٢]

ويعبر مصطلح (تجارة النشر) كل التعبير ويصف ويركز على إحـ حلقات النشر الثلاث وهي التوزيع، التي تمثل إحدى أركانه الرئيسة لتجـ النشر بجانب الإعلان والدعاية إلى غير ذلك. ولنجاح هذه التجارة مرد واضح على الحلقتين الأخريين (التأليف والتصنيع). ويدل كذلك على مـ التوفيق والنجاح في تلبية رغبات القارىء متى ما كان هناك توزيع حقية

---

(١) التوزيع الحقيقي : هو أن القارىء يسعى للحصول على بغيته من المادة المنشورة و يدفع ثمنها من حـ الخاص . التوزيع الكاذب : هو أن تشتري الهيئات الرسمية كميات من هذه المواد تشجيعا للمؤلـف المواطن ، ثم تكدس هذه الكميات في المخازن وهذان المعنيان وردا في مقال فؤاد عبدالعال نفسـ

(٢) فؤاد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٦٣ .

يعتمد على إيصال الكتاب إلى القارىء في الوقت والمكان المناسب دونما تزييف أو تدليس لحقائق أرقام التوزيع، إذ إن نفاد كل نسخ المطبوع لايدل دلالة واضحة على مكانة الكتاب إذا كان مصيره مستودعات التخزين لجهة ما سوف تستخدمه في الإهداء غير المدروس الذي يعني ذهاب كتاب إلى شخص لم يكن له رأي في إقتنائه وقد لا يلمس حاجة لديه، ميولية كانت أو تخصصية. وإذا كان الحال هذا فإن الهدف المرجو للتوزيع غيرمحقق نظرا لفشله في مساندته لباقي حلقات النشر.

أما صناعة النشر فيقصد بها تلك الخطوات الفعلية التي يمر بها المطبوع «من جمع (صف) وطبع وتجليد وخلافه، إضافة إلى الخامات التي تتمثل في أنواع الورق والأحبار وخامات التجليد وخلافه بل والآلات وتحديثها».[1] وهذا المعنى يشيرإلى الحلقة الوسطى للنشر (التصنيع) وهي ترجمة فعلية لها، وهي تتعلق بالجانب التقني الفني البحت للنشر، سواء كانت هذه التقنية بمفهومها التقليدي (الطباعة التقليدية) أو غير التقليدي (الطبع الإلكتروني).

علاقة النشر بعلم المكتبات والتوثيق والمعلومات:

برز في بداية عقد السبعينات الميلادية التسعينات الهجرية ما يسمى بتخصص النشر، وتمثل جليا في تلك الدراسات المتعددة التي تناولت الكثير من جوانبه، وغطت نواحي عدة لها علاقة بهذا التخصص، وظهرت الدوريات المتخصصة التي تركز على النشر بشكل واضح ومميز. ففي أمريكا مثلا صدرت دورية بإسم Scholarly Publishing ، وفي العالم العربي كان للناشر العربي التي تصدر بليبيا حضور مميز وبارز. كذلك تعددت المؤسسات التي تهتم بالنشر والناشرين في كل من أمريكا وأوروبا والعالم العربي على حد سواء كالهيئة المصرية العامة للكتاب، وإتحاد الناشرين العرب بلبنان.

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ .

والحديث عن علاقة النشر بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات ليست قصرا على النشر الجامعي (الأكاديمي) فحسب، بل يتعدى الحديث إلى النشر التجاري والحكومي أو الرسمي، وبمعنى آخر يشمل مفهوم النشر بشكل عام دون التحديد لنوع معين. كما أن الغاية من وراء هذه الدراسة التي تدور حول العلاقة تركزت في أهداف ثلاثة يسعى الباحث إلى تحقيقها هي:-

١ - بيان ما للنشر من علاقة وطيدة بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات.

٢ - توضيح ما لحق بعلاقة النشر بكل من المكتبات والتوثيق والمعلومات من مفهومات غيرصحيحة، ومحاولة إزالة اللبس وسوء الفهم الذي أثرعلى موقعه من هذه التخصصات.

٣ - وإيجاد موطء قدم لهذا التخصص الوليد (النشر) ورسم شخصيته الاعتبارية وتحدد وتوضح حدوده.

وفي واقع الأمر أن اطراف هذه العلاقة كما يبدو للوهلة الأولى مع النشر بمفهومه الشامل ثلاثة، وهذا التصور صحيح في حالة إذا ما اعتبرنا كلا من المكتبات والتوثيق والمعلومات تخصص مستقل بذاته، لكن واقع الحال يقول خلاف ذلك، إذ من المعروف عند علماء التخصص أن علم المعلومات هو امتداد لعلم التوثيق بل هو التطور الحديث له، وبهذا يكون قطبا العلاقة اثنين هما المكتبات ثم المعلومات.

وإذا نظرنا إلى علاقة النشر بالمكتبات نلاحظ وضوح هذه الصلة بشكل لايدعو إلى اللبس، إذ إن واقع الحال يقول إنه لولا الأبجدية ما كان هناك كتاب، ولولا الكتاب ما وجدت المكتبة أصلا، وعلى هذا المنطق يقاس حال النشر، إذ لولا النشر ما وجد الكتاب سواء مورس هذا النشر بالطريقة القديمة فيما يعرف بالوراقة، أم الكترونيا كما يحدث في العصر الحديث. وبما

ان المكتبة هي صلب تخصص المكتبات ويدور عليها جميع أو أغلب مواد الدراسة، وهذه المكتبة لا توجد أصلا إلا بوجود نشر يهتم بالكتاب وبأوعية المعلومات الأخرى لكي تقوم بدورها المرسوم لها وتنفذ المهام الموكلة بها. فإن العلاقة بين النشر وعلم المكتبات بهذا التسلسل الفلسفي المنطقي موجودة بشكل جلي وواضح أملاها وجود كل منهما، بل إن المصالح والضرورات تحتم وجود مثل هذه الصلة والارتباط.

ولا أدل على مثل هذا التلازم بين النشر وعلم المكتبات ما أشار إليه ناصر بن محمد السويدان في مقالة له عندما وضح أن أخطاء الناشرين وهفواتهم وإغفالهم لبعض المعلومات البيليوجرافية كمكان النشر والناشر أحيانا وبيان المسوؤلية... الخ، قد أثر على عمليات الفهرسة ورفع أيضا من المصاعب التي تواجه المفهرسين بالمكتبات على اختلاف أنواعها. إذ يقول: «في المكتبات العربية يواجه المفهرسون في عملهم صعوبات ومشكلات ناتجة من عدم التزام بعض المؤلفين والناشرين والطابعين العرب بالمواصفات والمعايير المتعارف عليها للنشر»[1] . وإذا كانت البيانات البيليوجرافية من عنوان ومؤلف... الخ تمثل إحدى اهتمامات النشر، فإن علم الفهرسة سواء الوصفي أو التحليلي أو الموضوعي له اهتمام وبالدرجة نفسها بهذه البيانات، بل إن أي نقص فيها قد تمثل صعوبة تواجه المفهرس المتخصص، ولطالما درسنا في المرحلة الجامعية كيف يمكننا التغلب على بعض مظاهر النقص لمثل هذه البيانات وكيفية التغلب عليها.

إن ترتيب مواد المطبوع وفصوله، ووضوح الأسلوب وسلامته لغويا تمثل اهتماما آخر للنشر، بل هي إحدى مراحله السبع المعروفة (وسيأتي بمشيئة الله

---

(١) ناصرمحمد السويدان " أخطاء الناشرين العرب وانعكاساتها على الفهرسة " **مكتبة الإدارة**، مج ٩ ، ع ٢ (جمادى الأولى ١٤٠٢هـ)، ص ٢٥ .

تفصيل ذلك في الفصل الأول) التي تسمى التحرير بشقيه الأسلوبي اللغوي والنشري المطبعي. وإذا كان الحال ماذكر فإن لعلم التصنيف صلة كذلك بهذا الجانب. إذ إن من أساليب تحديد موضوع الوثيقة المراد تصنيفها قراءة المقدمة أو شطر من الفصل الأول وإذا تعذر الوصول إلى الموضوع فلربما يستلزم الوضع قراءة فقرات من كل فصل من فصول الوثيقة وهنا تكون الصلة والعلاقة فالنشر يهتم بموضوع الوثيقة من حيث طريقة العرض وسلاسة الأسلوب ووضوح الفكرة وسلامة النص من الأخطاء اللغوية والعلمية أحيانا، وتأثير ذلك سلبا أو إيجابا واضح على المصنف الذي يهمه الوصول لموضوع الوثيقة بدقة عالية لكي يستطيع أن يضعها في المكان المناسب من التصنيف المطبق بمكتبته التي يعمل بها.

ويرى فوسكت (Fosket) أن هناك علاقة بين المكتبات والعلوم الأخرى قد تكون قوية مع علم من العلوم أوقد تضعف حيال تخصص من التخصصات العلمية، حيث يعتقد أن هذه العلاقة يمكن تحديدها في نقاط سبع هي «عالم المعرفة، وإنتاج المعلومات ونشرها، واقتناء المواد المكتبية وتنظيمها، وبث المعلومات واستخدامها، وتقنيات الخدمة المكتبية والمعلوماتية، وتخطيط المكتبات وإدارتها، والدراسات المقارنة التاريخية»[1] ولعل النقطة الثانية هي التي تعنينا من هذه النقاط السبع، التي تثبت أن للنشر علاقة وصلة بعلم المكتبات، وقد عبر عنها فوسكت بإنتاج المعلومات ونشرها، ونالت منه تعليقا وتفصيلا إذ يقول عنها «ويشمل هذا المجال: عمليات البحث والكشف والاتصال ؛ ونظم الاتصال الرسمية وغير الرسمية، والنشر ووسائل الأخبار،

---

[1] د. ج. فوسكت. **سبل الاتصال: الكتب والمكتبات في عصر المعلومات**. ترجمة حمد بن عبدالقادر ؛ مراجعة حسني عبدالرحمن الشيمي، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م)، ص ١٠٤ .

وكذلك دور تجارة الكتب، وخدمات الوثائق الأصلية، والثانوية والتصوير». [١]

ولهذه العلاقة بعد آخر أشار إليه أحد الباحثين بعلم المكتبات ـ وان لم يقصد ذلك ـ وهو جون دوري (John Dury) الإنجليزي، إذ طالب بـ«أن يقوم الأمين [ويقصد به أمين المكتبة] بلفت انتباه الباحثين والعلماء إلى الثغرات في المعارف الإنسانية المسجلة، واستمالة هؤلاء العلماء وحثهم على البحث والنشر لسد هذه الثغرات». [٢]

وهذا الدور المثالي هوالذي يفترض وجوده في أمين المكتبة الواعي لدوره الحقيقي، إذ القيام بمثل هذه الأعمال تمثل في واقع الأمر نضجا مهنيا ووعيا اجتماعيا قل أن ينتبه إليه أمين المكتبة المتخصص فضلا عن المكتبي غير المؤهل.

فأمين المكتبة الناجح والفعال عليه ألا يكون حارسا للكتب فحسب، فالأمانة تحتم عليه أداء مهمات عظيمة وراقية لعل من أهمها الاهتمام بنواحي النقص في بعض جوانب المعرفة البشرية، وهو على هذا مطلوب منه أن يكون ذا ثقافة عالية متطورة وصلة قوية بالعلم والعلماء وبدور النشر المختلفة التي يشعرها ـ إذا ما أراد ذلك ـ إلى تلك الفجوات العلمية التي اكتشفها بجهده ووعيه العالي، وعلى الناشر الذكي الملم بدوره الحيوي أن يستغل هذا النقص الموضوعي إذا ما أراد أن يكون ناجحا وموفقا.

ولعل ما مضى يفسر لنا أيضا سبب ارتباط إدارات أو مراكز النشر الجامعي (الأكاديمي) بعمادات شؤون المكتبات، كما هو الحال في جامعة الملك سعود بالرياض[٣] وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وهو ارتباط إداري

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٢) أحمد بدر. **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات** (الرياض: دار المريخ ، ١٤٠٥هـ)، ص ١١٤ .

(٣) **الإدارة العامة للمعلومات** (الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، د . ت)، ص ١٥ .

ومكاني في الوقت نفسه كما هو الوضع في جامعة الملك سعود. فوجود مركز النشر العلمي بالمكتبة المركزية وهو المكان نفسه الذي تدير منه عمادة شؤون المكتبات كلا من المكتبة المركزية وما يتبعها من مكتبات الفروع، وكذلك قسم النشر العلمي بالجامعة تدل على أن هناك ثمة صلة تبرر هذا الواقع.

وعند استعراض مواد السنة التمهيدية للماجستير بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد أن من بينها مادة تسمى (**النشر ومؤسساته**)، وهي مقرر دراسي يعنى بالنشر من حيث مفهومه وأنواعه ومؤسساته ومراحله التي يمر بها...الخ. وبوجود هذه المادة في أعلى مستوى من التخصص يدل دلالة قوية على أن هناك علاقة وصلة حتمية كانت الدافع من وراء وجودها كمادة إجبارية يستلزم ممن أرادوا مواصلة تعليمهم العالي أن يجتازوها بنجاح إذا ما رغبوا في تكملة تعليمهم العالي. إذ لو افترض أن النشر ليس له علاقة بتخصص المكتبات، فلماذا إذا تدرس هذه المادة؟ إذ يصبح وجودها عندئذ حشوا لا مبرر له وترفا لا داعي له.

أما عن صلة النشر بالتوثيق و علم المعلومات، فإنه من المناسب التركيزعلى مدى الترابط بينهما بشكل موثق وعلمي. إذ هناك عدة دلائل على أن علم المعلومات ما هو إلا امتداد لعلم التوثيق، وإن اهتمامات التوثيق في الواقع تمثل جل أهتمامات علم المعلومات بل هما تقريبا وجهان لعملة واحدة.

يقول أحد الباحثين :

> وعلى كل حال فعمر كلمة التوثيق في مصطلحات علم المكتبات الديناميكي عمر قصير، إذ سرعان ما حلت كلمة "إعلام" أو معلومات مكان كلمة توثيق في الاستخدام المعاصر،

التي ترى في علم المعلومات القاعدة الفكرية لعلم المكتبات»[١] وهذه إشارة واضحة على تطور علم التوثيق إلى علم المعلومات. هذا التطور الذي فرضته وأوجبته التقنيات الحديثة، التي دخلت المجال كالحاسوب ووسائط النقل المعرفية التي تعددت وتشكلت كما وكيفا كالأشرطة الممغنطة وأقراص الليزر... الخ.

ونجد تأكيدا لهذا التداخل بين التوثيق والمعلومات في المفهوم في موضع آخر، إذ تشير نسيبة بنت عبدالرحمن كحيلة إلى ذلك بقولها: «واستمد التوثيق أو علم المعلومات كيانه من المكتبات المتخصصة»[٢] وفي موضع آخر تقول كحيلة: «لقد حظي علم المعلومات والتوثيق بالاهتمام من جانب المكتبيين باعتبارهم أقدم الفئات التي عملت على المحافظة على التراث البشري وتيسير سبل الإفادة منه، كما حظي بالاهتمام من حانب العاملين بالمعلومات الذين يمثلون الفئة الجديدة التي دخلت المجال مع ازدياد حدة مشكلة المعلومات»[٣] ومن كلا النصين يمكن أن نستشف ــ وإن لم يشيرا إلى ذلك صراحة ــ ذلك الترابط الوثيق بين التوثيق والمعلومات الذي اعتمد على التطور التاريخي والتقدم التقني استجابة للكم الهائل من المعلومات الذي يرد إلى المكتبة بشكل تصاعدي مما أحدث مشكلة في الاختيار والاقتناء والضبط والإتاحة للجمهور.

وتم استخدام مصطلح المعلومات بدلاً من التوثيق في عام ١٩٦٢م عندما «أوصى المجتمعون في مؤتمر تدريب المتخصصين في علوم المعلومات الذي عقد في معهد جورجيا للتكنولوجيا في ربيع عام ١٩٦٢، بوجوب إلغاء كلمة

---

(١) **ربع قرن في حياة جامعة الرياض**، (الرياض : عمادة شوؤن المكتبات ، ١٤٠٢هـ)، ص ١٦٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٣) نسيبة عبدالرحمن كحيلة . **مدخل إلى علم المعلومات** (جدة : دار المجمع العلمي، ١٤٠٠هـ)، ص ٢٢.

توثيق "أو موثق" ومرد ذلك للاختلافات المتعددة في استعمالها واختلاف تفسير معانيها، ودخلت كلمة معلومات مكانها».[١]

وباستعراض أدب الموضوع حول علاقة النشر بمفهومه العام بالتوثيق أوعلم المعلومات يجد الباحث عدة شواهد علمية تناثرات في أكثر من مرجع علمي موثوق به. ولقد أشار(شيرا) لهذه القضية مدار البحث والتقصي عندما قال «إذا كان من سياسة المكتبة التقليدية أن تنتظر القاريء فمن سياسة مركز التوثيق والمعلومات أن يذهب إلى القاريء ليقوم بعرض خدماته، ذلك لأن عملية النشرالعلمي تعتبرمن بين العمليات التي تقوم بها مراكزالتوثيق والمعلومات».[٢]

ويخدم هذا الرأي المتخصص أكثر من قضية، منها علاقة التوثيق بالمكتبات وعلاقة المعلومات الذي يعد إمتدادا للتوثيق بالمكتبات، وكذلك علاقة النشر العلمي بكل من التوثيق والمعلومات. وإذا كان النشر لا يأخذ استقلالية تامة عن علم المكتبات أو علم التوثيق والمعلومات فإنه في واقع الأمر يعد إحدى العمليات التي تكمل دورة المعلومات بشكل واضح وصريح.

ومن الإشارات المباشرة التي تخدم هذه العلاقة ما أشار إليه أحد الباحثين المتخصصين بالمجال بقوله: «من البديهي أن النشر العلمي يتميز بقيمته الكبيرة في مجال المعلومات والتوثيق، فبدون النشر العلمي لا يصبح للمعلومات القيمة العلمية الفعالة المرجوة، حيث إن قيام أجهزة المعلومات والتوثيق بالعملية السابق ذكرها كلها أو بعضها دون نشرها وتوزيع معلوماتها يصبح وكأنها لم تفعل شيئا».[٣]

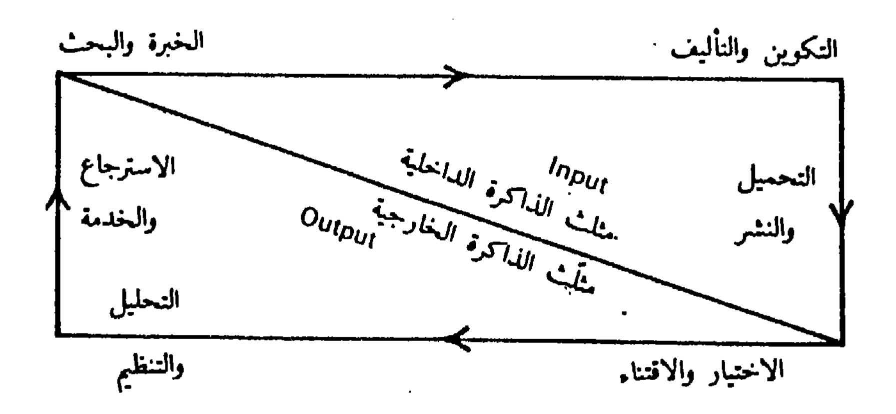
---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(٢) أحمد بدر، المرجع السابق ... ص ٩٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣ .

إذا فإن للنشر العلمي مكانته وأهميته وصلته الخاصة سواء كان هذا النشر نشرا قبل الاقتناء أو بعد الحصول على الوثائق وأوعية المعلومات المختلفة التي يتم فهرستها وتصنيفها، وتجرى عليها العمليات الضرورية كالتكشيف والاستخلاص ثم نشر ما تم تكشيفه واستخلاصه بدورية متخصصة أو إصدار الكشافات الببليوجرافية والنشرات أو الوثائق التي تخدم تخصصا موضوعيا محددا كالطب ونحو ذلك أو بعث صور للوثائق لمن يحتاجها بمقابل أو بالمجان، كما تفعل «مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية»[1] في نظام دقيق ومدروس.. ونحو ذلك من الخدمات التي يمكن أن يقدمها مركز المعلومات المتخصص.



شكل رقم (٢)

يوضح موقع النشر من دورة المعلومات كما تراه نسيبة كحيلة[2]

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٥ .

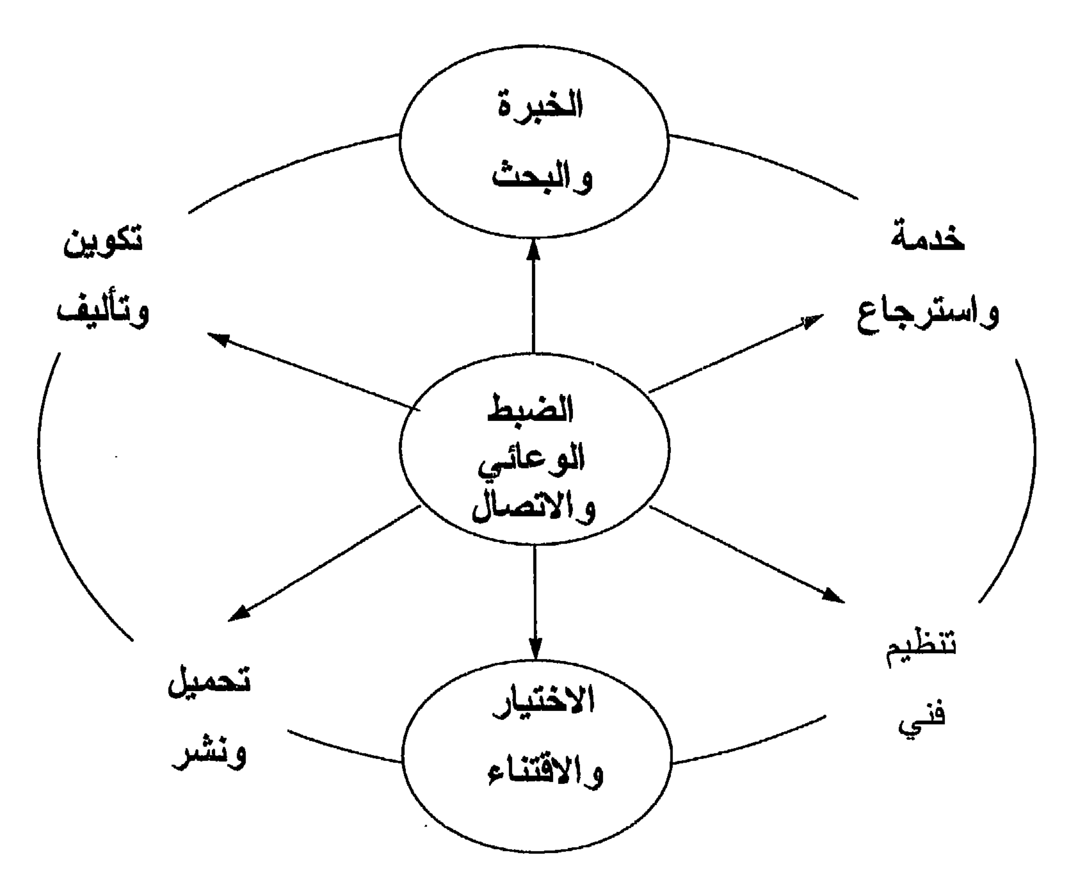
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧ .

ومن ناحية أخرى يعد النشر إحد حلقات دورة المعلومات الست والتي تمثل علم المعلومات ذاته، والحلقات الست تبدأ بالخبرة والبحث ثم التكوين والتأليف ثم التحميل والنشر وهذه الحلقات الثلاث تمثل مثلث الذاكرة الداخلية (شكل رقم ٢)، ورابع هذه الحلقات الست الاختيار والاقتناء وبعدها التحليل والتنظيم وآخرها الاسترجاع والخدمة، والحلقات الثلاث الأخيرة تكون مثلث الذاكرة الخارجية الذي يمثل إهتمام المكتبات بمفهومها التقليد. ولكن علم التوثيق أو المعلومات يهتم بالحلقات الست الآنفة الذكر، أي بكلا المثلثين الذين يعبران عن الذاكرة الداخلية والخارجية ويوليهما جل عنايته على اعتباروحدة نظام المعلومات وتكاملها.

وهذه الحلقات الست السابقة التي توضح دورة المعلومات نجدها عند سعد بن محمد الهجرسي قد أخذت تسمية وظائف دورة المعلومات للذاكرة الخارجية(انظر الشكل رقم ٣) ولم يجزئها كما فعل غيره من الباحثين إلى ما يسمى الذاكرة الداخلية والخارجية، والذي يعنينا من رأي الهجرسي لدورة المعلومات موقع النشر منها،ولعل المقام لا يسمح بالتمحيص والتدقيق لكلا التحليلين لدورة المعلومات (تحليل كحيلة والهجرسي) أو نرجح رأيا على أخر، إذ يحتاج الأمر إلى دراسة علمية مستفيضة حول هذا الموضوع.

وبالنظر إلى الشكل رقم (٣) الذي يوضح دورة المعلومات في الذاكرة الخارجية نرى بوضوح موقع النشر منها الذي عبر عنه الهجرسي بالتحميل والنشر، إذ يأتي في المركز الثالث بعد الخبرة والبحث ثم التكوين والتأليف. وعبر عن رابع هذه الحلقات بالاختيار والاقتناء ثم التنظيم الفني وآخراها الخدمة والاسترجاع، وتحتاج هذه الدورة للنظرة الشمولية للحلقات الست أجمع وليس لجزء منها، ولا يمكن بأي حال إلغاء أي حلقة من حلقات هذه الدورة المعلوماتية أو تجاهلها أو التقليل من شأنها، إذ في هذه الحالة لا يصبح

لها معنى، وينتفي حينئذ المدلول العلمي والمنطقي لدورة المعلومات. فالتلازم والترابط في هذه الدورة المعلوماتية واضح ومهم ويرتكز بعضه على بعض بدون لبس أو تداخل مخل.



شكل رقم (٣)

يوضح موقع النشر من دورة المعلومات في الذاكرة الخارجية كما يراه سعد الهجرسي[١]

---

(١) سعد محمد الهجرسي " المفهوم الوعائي للمعلومات " حولية المكتبات والمعلومات (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، مج ١ (١٤٠٥/١٤٠٦هـ)، ص ٢٧ .

أخيرا يهتم علم المعلومات بعملية النشر كخدمة إضافية ضرورية لاكتمال عنصر الخدمات المقدمة في مركز المعلومات، ويلاحظ أن المكتبة ومركز المعلومات بينهما توافق في قضية بعض الخدمات المقدمة من كل منهما، ولعل الفارق يرتكز في الدرجة فقط.

تاريخ النشر الجامعي:

تميز التاريخ البشري بتعاقب الحضارات المختلفة، التي تفاوتت فيما بينها في مدى التأثر وقوة التأثير. وكان لهذه الحضارات مناشط في الحياة تنوعت وتعددت بحسب طبيعة كل حضارة وشخصيتها،فكان لهذه الحضارات الطابع الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي على تفاوت فيما بينها من ناحية التركيز على جانب أو أكثر من الجوانب الآنفة الذكر. فالحضارة المصرية القديمة لها هويتها الدينية المميزة لها عن الحضارة اليونانية ذات الطابع السياسي الثقافي أو عن غيرها من الحضارات التي تلتها كالرومانية.. إلخ.

وكان لتاريخ النشر تميز واضح تركز في «التفاعل المحكم بين التجديد التقني أي التطور التكنولوجي، وبين التغير والتطور الاجتماعي وكلاهما يعزز الآخر».[1]

والواقع أن النشر لم يكن له وجود يذكرعندما كان التفاهم بين الناس ونقل الأخبار والأحداث وتداول القصص التاريخية والسياسية والاجتماعية والأدبية يتم بالمشافهة والاعتماد على الذاكرة البشرية، ولهذا كان لاختراع الكتابة كبير الأثر في تاريخ النشر ويعتبر أحد أعمدته الأساسية بجانب اختراع الورق، واختراع الطباعة وإلى هذا يشير أحد الباحثين بقوله: «ولقد اعتمد

---

(١) محمد سيد محمد. صناعة الكتاب ونشره (القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٤هـ)، ص ١٣٨.

تاريخ النشر على ثلاثة اختراعات أساسية هي اختراع الكتابة، ثم اختراع الورق، ثم اختراع الطباعة». [١]

والمتتبع لتاريخ النشر بمفهومه العام عبر العصور المختلفة والحضارات السابقة يجد إشارات وإن كانت قليلة تدل على اهتمام هذه الحضارات بالنشر والناشرين، وإن لهذا النشر وجودا مؤثرا في الحركة التعليمية والثقافية فيها.

ففي العصور القديمة كان للحضارة المصرية القديمة هتمام واضح بتجارة الكتب التي كان يتولاها الكهنة وبوجه خاص عندما كانوا يتاجرون بكتب الموتى التي يصنعونها بكثرة ويتاجرون بها منذ حوالي ١٨٠٠ سنة قبل الميلاد حيث كانوا يعتقدون أن هذه التي توضع في مقابرالموتى تحمي الميت في تجولاته بعد وفاته... مثل الكتاب الذي أعد لأحد الأغنياء المدعو (آني) والمحفوظ نسخة منه في المتحف البريطاني ويرجع تاريخ هذا الكتاب إلى القرن الخامس عشرقبل الميلاد. [٢]

وكان لكتاب الموتى تجارة نشر رائجة، نظرا لطابعه القدسي الذي يميزه خاصة أنه سوف يوضع في قبر الميت عند دفنه، وكان لهذا الكتاب أنواع ورتب فمنها الفاخر ورقا وكتابة وزخرفة وهذا من نصيب الأغنياء والوجهاء، أما الرديء ورقا والمتواضع زخرفة وكتابة فيوضع في قبور عامة الناس ووضيعهم «ان الفروق كانت كبيرة بين الكتاب المحلى بالرسوم البارعة وبالألوان، وبين الكتاب المحلى برسوم بسيطة والضعيفة فنيا، كان الأول للموتى الأغنياء وكان الثاني بطبيعة الحال للفقراء، لقد كان هناك النشر الشعبي من كتاب الموتى في مقابل النشر الفاخر منه». [٣]

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٢) أبوبكر محمود الهوش "صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة". ـ **عالم المعلومات**، ع ٢، س٥ (١٩٨٢م). ـ ص٣٠.

(٣) محمد سيد محمد . المرجع السابق، ص ١٣٩ .

ويرتبط النشر عند المصريين القدماء بالكهنة ورجال الدين، «ويشير مؤرخو الكتب إلى احتكار الكهنة في الحضارات السابقة لعملية النشر، وإن إنتاج الكتب كان مقيدا ومرتبطا بالمراكز الدينية»[1] ولهذا جاءت مواضيع النشر آن ذاك يغلب عليها الطابع الديني البحت والسحر والشعوذة، وماذاك إلا للسيطرة الواضحة لرجال الدين الذين لم يتحكموا بالكتب وتجارتها بل تعدى تأثيرهم في واقع الأمر إلى أغلب شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

وجاء تاريخ النشر في الحضارة اليونانية (العصور القديمة) في صورة أكثر تحررا وحركة من تاريخه عند المصريين القدماء، فتحرر من سيطرة رجال الدين واحتكارهم له، حيث وجدت تجارة للنشر أكثر نضجا وتطورا، وكان لليونانيين أثر واضح في تطور تجارة النشر وصناعته ويصفه أبوبكر محمود الهوش بقوله: «ويبدو أن بدايات النشر بالمعنى الحديث لمفهوم النشر ـ أي صناعة وإعداد عدد من النسخ لتزويد القراء العاديين من غير رجال الدين والكهنة بهد قد وجدت في بلاد الإغريق في الفترة الهيلنية».[2]

وأيد محمد سيد محمد ما ذهب إليه الهوش في رأيه السابق الذي جعل العصر اليوناني هو العصر الحقيقي لبداية النشر بمفهومه العام إذ يقول: «وإذا عدنا إلى تاريخ النشر القديم نجد أنه يبدأ بمعناه العام مع اليونان في العصر الهيلني، ذلك أن ما سبق ذلك من إنتاج الكتب في الحضارات السابقة لليونان أو التي عاصرت بعضها كان مرتبطا بالمراكز الدينية».[3]

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٩ .

(٢) أبوبكر محمود الهوش " دراسات في النشر "، **عالم المعلومات** ، ع ١ ، س ٥ (١٩٨٢م)، ص ٤١.

(٣) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ١٣٩ .

والحقيقة أن الاجتهاد السابق فيه الكثير من الصحة، فالحضارة اليونانية توفر فيها العديد من العوامل التي ساعدت على وجود ثقافة مميزة ذات شخصية خاصة، نظرا لوجود العلماء المشهورين أمثال أفلاطون وأرسطو، ووجود المؤسسات الثقافية ذات التأثير المستمر والفعال في الوقت نفسه كمكتبة الإسكندرية ومدرسة أفلاطون وأرسطو التي كان الطلبة يتلقون فيها مختلف الفنون والتي أثرت في «انتشار الحركة الفكرية لدى اليونان وخاصة بعد عصر أفلاطون وأرسطوانتشرت تجارة الكتب خاصة إذا لاحظنا أن الثقافة اليونانية أصبحت ثقافة عالمية في العالم القديم بعد عصر الإسكندر الأكبر تلميذ أرسطو».[1]

كذلك كان لتشجيع الحكام اليونانيين للعلم والعلماء الأثر الملحوظ في رواج تجارة الكتب في اليونان بشكل عام وفي أثينا بشكل خاص «إذ كان يوجد في أثينا ناشرون للكتب ومحلات لبيع الكتب منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وأقيمت المشاغل بها عدد كبير من الرقيق يقومون فيها بنسخ النصوص من جديد».[2] وازدهرت هذه التجارة بشكل ملحوظ في عهد بركليس «Pericles»[3] الذي كان من رعاة العلم والمهتمين بالكتب موضوعا وإخراجا، نشرا وتجارة.

ولقد كان للعبيد المسخرين دور في تجارة النشر عند اليونانيين، فأوكل إليهم جل شؤونها من نسخ وما يتبعه من زخرفة وتجليد ونحو ذلك، كذلك كانوا يقومون بالبيع والتسويق والترويج للكتب. ونسب إليهم الفضل في «ازدهار تجارة الكتب في العالم القديم، وكانت أثينا في القرن الخامس ق. م

---

(1) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة، ص ٣٠ .

(2) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(3) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

تزخر بالكثير من المخازن التي كان يعمل بها عدد كبير من العبيد يقومون بنسخ الكتب».[1]

وبشكل عام يعد تاريخ الرومان امتداد للتاريخ اليوناني، بل إن الرومانيين ورثوا الثقافة اليونانية وتأثروا بها وكان الرومانيون يرسلون أبناءهم إلى المراكز الحضارية كأثينا والإسكندرية لتلقي العلم وفنونه المختلفة، ويدل على ذلك ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله: «إن الرومان تأثروا في جميع جوانب حياتهم بالحضارة اليونانية وتمثلوها وتبنوها... وكانوا يرسلون أولادهم إلى أثينا ليتعلموا هناك. وقد تقاطرعلماء اليونان إلى روما ونشروا هناك اللغة اليونانية والثقافة اليونانية حتى أصبح أغلب المثقفين الرومان يعرفون اليونانية».[2] مما حدى بأحد البحاثة الرومان ويدعى شيشرون إلى انتقاد هذا الوضع عندما قال: «نحن الرومان نذهب إلى مدارس اليونان، نقرأ أشعارهم ونحفظها عن ظهر قلب، وعندئذ ندعوأنفسنا بحاثة».[3]

وعرف عن الرومان حبهم للكتب، واهتم بجمعها القادة العسكريون أثناء حروبهم مع اليونانيين، بل انتقل هذا الولع بحب الكتب وجمعها إلى الأغنياء وعامة الشعب وشغل الناس بجمع الكتب انشغالا عظيما إلى إن أصبحت من الظواهر الاجتماعية فوجدت الكتب في المعابد والقصور الملكية وفي بيوت القادة العسكريين ومنازل الأغنياء وعامة الشعب على حد سواء. والكاتب الروماني سينيكا (Seneca) سخر من الذين يجمعون الكتب ولا يقرؤنها إذ يقول: «وأصبحت المكتبة اليوم حلية ضرورية يزين بها البيت، كما

---

(١) نسيبة عبدالرحمن كحيلة . مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات، (جدة : دار المجمع العلمي ، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م)، ص ٢٤ .

(٢) محمد ماهر حمادة . المكتبات في العالم : تاريخها وتطورها حتى مطالع القرن العشرين (الرياض : دار العلوم ، ١٤٠١هـ ١٩٨١م)، ص ٧٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٧٩ .

تزود الحمامات بالمياه الباردة والساخنة، وما قيمة العدد الذي لا يحصى من الكتب والمكتبات إذا كان السيد طول حياته لا يكاد يقرأ عناوينها». (١)

إن رواج الكتب وانتشار المكتبات بكافة أنواعها في الحضارة الرومانية مدين بوجود تجارة نشر جيدة وقفت خلفها ودعمتها بقوة، وتخصص لها رجال عرفوا بهذه المهنة أمثال الأخوة سوس (Sosu) واتيكوس (Atticus) الذي يعد «أول الناشرين الرومانيين الكبار وحاول أن ينافس مدينة الإسكندرية في تجارة الكتب». (٢)

وأخذت تجارة النشر عند الرومانيين بعدا آخر يدل على مدى اهتمامهم بالكتب والعناية بها وذلك عندما «تأسست في روما في سنة ٢٠٧ ق. م. نقابة للنساخ، وكانت هذه النقابة تحدد أسعارا للنسخ، وتشرف على الناسخين الذين ينسخون الكتب بسرعة تبلغ ٢٥٠ بيتا من الشعر في الساعة الواحدة». (٣)

وكانت أسعار الكتب ـ في الغالب ـ معقولة وبمقدور عامة الشعب أن يقتنوها «ولكن عندما حلت اليد العاملة المأجورة محل اليد العاملة المسخرة ارتفعت أثمان الكتب» (٤) ، كذلك وجدت سوق رائجة للكتب بشكل عام والكتب التي نفدت نسخها أو النادرة بشكل خاص مما اثر بطبيعة الحال في ارتفاع اثمانها، ووجدت الكتب المزيفة كما هو الحال في العصر الحالي «ولم تكن هناك حقوق للتأليف وكان الكتاب يعتمدون في أغلب الأحيان على المبالغ الضخمة التي يقدمها لهم كبار الشخصيات لقاء إهدائهم

---

(١) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة، ص ٣١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٠ .

مؤلفاتهم».[١] هذا ولجودة الخط وإتقان الزخرفة والتجليد الجيد وشهرة النساخ ومكانة المؤلف أكبر الأثر في سعر الكتاب ارتفاعا أو انخفاضا.

ونهج الناشرون الرومانيون العديد من الوسائل للدعاية لمختلف الكتب التي يقومون بنشرها ولعل أهم هذه الوسائل ما يلي:

١ - القراءة العلنية أمام نخبة من أصدقاء المؤلف وذلك لإثارة اهتمامهم ولفت انتباههم.

٢ - أو إلزام صغار المؤلفين بقراءة مؤلفاتهم في الاجتماعات العامة كالأسواق والمعابد الدينية.

٣ - أو إرسال الدعوات الخاصة لنخبة من المثقفين لقراءة كتاب ظهر مجددا لأحد المؤلفين.[٢]

وهذه الأساليب الإعلانية التي استخدمها الناشرون الرومانيون لترويج للكتب تدل في واقع الأمر على نضج مبكر لمهنة النشر، خاصة وأن الناشرين الرومانيين تميزوا بالأفق الواسع والثقافة الأدبية التي كانت كثيرا ما تعينهم على قراءة ما يقدم إليهم من قبل المؤلفين وتصحيحها وتحكيمها ومعرفة مدى الرواج المتوقع للكتاب، فالناشرون الرومانيون هم بالأصل تجار امتهنوا هذه المهنة ويطمعون بالربح الوفير من ورائها، وعليه أن يتلمس رغبات المجتمع الذي يمثل المستهلك الحقيقي لما يقومون بنشره لكي يحقق أعلى مردود مادي، وهو بهذا سوف يرفض وبكل قوة أي كتاب لا يتوقع أن يلقى سوقا رائجة، إلا إذا كان المؤلف نفسه سوف يتحمل أجرة نسخ الكتاب فهذا له شأن

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(٢) محمد ماهر حمادة . المكتبات في العالم : تاريخها وتطورها حتى مطالع القرن العشرين، ص ٩٨ .

آخر. وكان الناشرون الرومانيون «يستخدمون عبيدا مدربين تدريبا خاصا لنسخ الكتب».[١]

ولم تكن الرقابة على الكتب وليدة العصر الحاضر، إذ عرف في الحضارة الرومانية ما يسمى الرقابة على الكتب، التي كانت تسمح لممثلي السلطان بمصادرة الكتب لدوافع سياسية أو اجتماعية أخلاقية، وهذا ما أكده أبوبكر محمود الهوش عندما تحدث عن تجارة النشر عند الرومانيين بقوله: «وعرفت الرقابة على الكتب، وقامت الرقابة بمنع بعضها وبمصادرة بعضها الآخر أو إحراقها بأمر السلطات».[٢]

هذه أهم ملامح تاريخ النشر عند الرومانيين الذين كانوا أكثر نضجا وإدراكا لمفهوم النشر كتخصص مهني له خصوصيته التجارية والاقتصادية المميزة، وهذا التطور في مجال النشر عند الرومانيين يمكن اعتباره من الأمور الطبيعية، إذ إن وراثة التاريخ اليوناني وتأثر الرومان به كان مجالا للسير فيه من حيث انتهى إليه الآخرون في مختلف العلوم، فكانت النتيجة الطبيعية ذلك التقدم في مجال تجارة النشر شأنه في ذلك شأن التقدم الذي كان في التخصصات الأخرى والذي صاحب مختلف العلوم الفلسفية والعلمية، وكذلك تميز تاريخ النشر عند الرومانيين بذلك التنوع في مجال المكتبات وانتشارها في كافة أقطار الدولة الرومانية. ومع ذلك يبقى مفهوم النشر قاصرا وغير واضح بشكل جلي، إذ إن النشرعند الرومانيين ومن قبلهم المصريون القدماء واليونانيون كان فيه تداخل بين المهمات والأعمال ذات العلاقة بالنشر، فالناشر يكون بائعا للورق ومختلف أدوات الكتابة من محابر وغيرها، وكان ناسخا وبائعا ومروجا للكتب.. إلخ «وقد اندمجت الوظائف المميزة

---

(١) محمد سيد محمد، المرجع السابق، ص ١٤٠ .

(٢) أبوبكر محمود الهوش، صناعة النشر وتجارتها في المجتمعات القديمة، ص ٣٠ .

للناشر - أعني اختيار المادة وإعداد نشرها، وتحريرها وتصميمها، وترتيب إنتاجها وتوزيعها، وتحمل المغامرة المالية أو مسئولية العمل كله - اندمجت غالبا في الماضي بوظيفة المؤلف أو الطابع أو بائع الكتب».[1] هذا هو واقع النشر في العصور القديمة (المصريون القدماء، واليونانيون، والرومانيون) وهي حضارات كان لها وجود مؤثر، بخلاف الحضارات التي أغفلنا الحديث عنها كالحضارة السومرية، والبابلية..إلخ.

وتعطينا المراجع العلمية صورة معتمة عن تاريخ النشر عند الأوربين في العصور الوسطى (٤٧٦م – ١٤٥٣م)، وعودة رجال الكنيسة إلى السيطرة الشاملة على جميع شؤون الحياة عند الأوربيين سواء كانت الحياة الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، مما أوجد جوا من التخلف العام والشامل والظلام الدامس الذي عاشه الأوربيون خلال هذه الحقبة من التاريخ. و لم يستطع الأوربيون النهوض من غفوتهم إلا بالتخلص من براثن سيطرة الكنيسة التي كانت في الحقيقة سيطرة سلبية بكل المقاييس «فالعصور الوسطى توصف بأنها عصور مظلمة ساد فيها الجهل والفقر والمرض وسيطر فيها الإقطاع والتأخر والفوضى، وتحكمت الكنيسة في البلاد والعباد والعقول والنفوس».[2]

والحديث عن هذا التاريخ يطول ومايعنينا منه هو الجانب التي تحكمت الكنيسة فيه وهو الجانب الثقافي بشكل شامل، فلم يكن هناك تعليم إلا في أديرتها وكتدرائياتها، ولا علماء إلا رهبانها فحاربت العلم والعلماء بشتى الوسائل، وتبع ذلك سيطرتهم التامة على تجارة الكتب التي كان الرهبان هم القائمين على أمرها تأليفا ونسخا وتجليدا وبيعا. و «تعطينا العصور الوسطى

---

(١) أبوبكر محمود الهوش " دراسات في النشر " **عالم المعلومات**، المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) محمد ماهر حمادة . **المكتبات في العالم: تاريخها وتطورها حتى مطالع القرن العشرين**، ص ٦٣ .

صورة مشابهة لسيطرة الكهنة على عملية النشر واستثمار النشر تجاريا، فقد طبع كبار رجال الكنيسة في (برشلونة) بأسبانيا في عام ١٤٩٨ م، ثمانية عشر ألف صك غفران أيام بدعة صكوك الغفران التي ابتدعتها الكنيسة في ذلك الزمن».[١]

ومحلات نسخ الكتب كانت غير موجودة إلا في الكنائس والأديرة وتحت إشراف الكهنة والرهبان ووصايتهم، وتأثرت المكتبات في ذلك العصر فارتبطت موضوعا ووجودا بالكنيسة، فوجدت مكتباتن الأديرة بكثرة. وكان ذلك على حساب الأنواع الأخرى من المكتبات. ومن عجائب الأمور أن الكنيسة الأوربية حاربت الورق القادم من المشرق الإسلامي، بل أصدرت القوانين التي تحرم استخدامه، يقول أحد الباحثين: «ومن الطريف أن الكنيسة حاربت الورق، وعارضت في انتشار صناعته، بسبب أصله الإسلامي، كما كانت توجد مراسيم تحرم استعماله في كتابة الوثائق العامة والهامة»،[٢] وكان هذا سببا مباشرا في عدم شيوع الكتب وانتشارها عند الأوربيين بجانب تخلفهم وجهلهم بأبجديات التعليم.

وكان للمسلمين خلال العصور الوسطى تاريخ حافل بالأحداث المهمة، وثري بالتطور والتقدم على مختلف المستويات الدينية والدنيوية، وكان المسلمون أينما حلوا مشاعل نور وهداية، ومصابيح علم وتعليم، فأثروا في كل مكان حطوا به الرحال، وطوروا كل مجال من مجالات العلوم المختلفة الدخيلة وغير الدخيلة. فلم يقفوا الوقفة السلبية التي وقفتها الكنيسة ورجالاتها حيال العلم والعلماء، بل نجد أن الإسلام يحمل تعاليم ونصوص كثيرة تحث على العلم وطلبه ﴿**إنما يخشى الله من عباده العلماء**﴾، فلم تلههم الفتوحات

---

(١) محمد سيد محمد، المرجع نفسه، ص ١٣٩ .

(٢) نسيبة عبدالرحمن كحيلة . **مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات**، ص ٦٣ .

الإسلامية عن التزود بالعلم وإقامة مجالس العلم وحلقاته، واشتهر المسجد بالمكانة التي حظي بها وبدوره في المجال التعليمي بجانب إدارة شؤون الحياة الأخرى سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وكان المسلون أثناء فتوحاتهم يحرصون على ما عند القوم من علم دنيوي يمكن أن ينتفع به. فعرفوا علم اللغات وأتقنوه وعلم الفلسفة والكلام والطب والصيدلة والفلك والجبر والرياضيات وبرعوا فيها، وانتقلت إليهم صناعة الورق عبر فتح سمرقند سنة ١٣٣هـ (٧٥١م)[١] أثناء الفتوحات الإسلامية لما وراء النهر فـ«تعلموا صناعة الورق على أيديهم وازدهرت عندهم»[٢] ازدهارا واسعا فأتقنوا صناعته وأحسنوا استخدامه، ووجدت المصانع المشهورة بصناعة الورق في بغداد ودمشق فعرف الورق الدمشقي والجعفري والسليماني وغيرها من الاسماء، ونتج عن معرفة فن صناعة الورق ظهور مهنة نسبت إلى الورق وسميت بالوراقة والوراقين، فوجدت الحوانيت الخاصة بهم في بغداد وخاصة في القرن الرابع الهجري عصر التطور والنضوج العلمي للمسلمين، وكانت هذه الحوانيت تمارس مهنة بيع الورق وتسويقه ونسخ الكتب وبيعها والترويج لها وبيع أدوات الكتابة من محابر وأقلام وغيرها مما له علاقة بالكتب والكتابة.

وكان الوراق يقوم بدور الناشر في العصر الحديث وحانوته يؤدي تقريبا نفس مهمات دور النشر في الوقت الحاضر، أما عن الناسخين فدورهم هو دور المطبعة في هذا الزمان، ونجد لهذا الواقع شواهد في أكثر من مرجع لعل أكثرها في الدلالة وضوحا ما ذكره أبوبكر محمود الهوش حين قال:

> والوراق هو الناشر قديما وداره هي دار النشر في العصر الحديث،والناسخون الذين يجمعهم الوراق لينسخوا له

---

(١) عبدالستار الحلوجي . **المخطوط العربي** (جده : مكتبة مصباح، ١٤٠٩هـ)، ص ٢٧.

(٢) نسيبة عبدالرحمن كحيلة . **مقدمة في تاريخ الكتب والمكتبات**، ص ٣٢ .

نسخ الكتب لبيعها هم الذين كانوا يؤدون بالضبط دور عمال الطباعة وأدوات الطباعة في العصر الحديث، وكان على الوراق أن يوفر لهم الكاغد وأنواعه والأقلام كما يعنى أصحاب المطابع بتوفير أدوات الطباعة وآلاتها والعاملين عليها.. إلخ[1]

وكان لتجارة الكتب أسواق مشهورة وأيام معروفة تعقد فيها الصفقات وتبرم الاتفاقيات لنسخ الكتب أو لبيع المجموعات الكبيرة. وكان الوراقون يحددون سعر الكتب على أساس أن لكل درهم عددا محددا من الأوراق خمسا أو سبعا..إلخ، ولم يكن الوراقون بعيدين عن استغلال بعض المواقف التي يمكن أن تدر عليهم مبالغ إضافية بتحديد أسعار أغلى من المعتاد كما حدث مع كتاب المعاني الذي أملاه النحوي المشهور الفراء «على الوراقين فحددوا سعر البيع بواقع درهم لكل خمس أوراق، فلما شكا القراء للفراء ارتفاع الثمن ناقش الوراقين في تخفيض السعر فأبوا، فشرع الفراء يملي على الناس كتابا أوسع وأشمل في المعاني بقصد إلغاء الأول. عند ذالك هرع الوراقون إلى الفراء يرجونه أن يكف عن ذلك وتعهدوا ببيع الكتاب بواقع درهم لكل عشر أوراق».[2]

وغالبا ما كان سعر الكتاب يخضع لعديد من العوامل لعل أهمها:

١ - جودة الخط وشهرة الخطاط.

٢ - نسبة المخطوط إلى شخص عظيم كخليفة أو وزير أو أمير أو حاكم.. إلخ.

---

(١) أبوبكر محمد الهوش " الكتاب العربي بين الوراق القديم والناشر الحديث " **الناشر العربي**، ع ٥ (يوليو ١٩٨٥م)، ص ٣٤ .

(٢) محمد سيد محمد . المرجع السابق . ـــ ص ١٣٨ .

٣ - شهرة مؤلف الكتاب.[1]

وتفنن الناسخون في زخرفة مختلف الكتب وتزيينها بالرسومات والصور، والاهتمام بتجليدها بالجلد الذي يمنح الكتاب رونقا وجمالا، وزينوه بالنقوش التي تدل على مدى تقدم فن صناعة الكتب عند المسلمين.

وتأثر تاريخ النشر في أواخر العصور الوسطى بأحداث مهمة كان لها الفضل في تطور صناعة النشر وتقدمها وظهور مهنة النشر بطابع مهني فني تقني له مؤسساته المستقلة كل الاستقلال، التي قامت على أمره بشكل جيد، واهم هذه الأحداث دخول الورق إلى أوروبا عن طريق اتصال الغرب بالمسلمين بالأندلس والحروب الصليبية، وثاني هذه الأحداث المؤثرة في مسيرة النشر اختراع الطباعة على يد يوحنا جوتنبرج (١٤٥٠م)، وثالث هذه المؤثرات «نشأة الجامعات الأوروبية في أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر الميلادي»،[2] التي قامت من حولها متاجر كتب شجعتها معنويا وماديا للقيام بمهماتها. وكانت الجامعات ومنسوبيها المستهلك الرئيسي لإنتاج هذه الدور ومحلات نسخ وبيع الكتب. ومع تكامل «نشأة الجامعات الأوربية في أواخر القرن الثالث عشر بدأ نشر الكتب في أوربا يحتل قاعدة واسعة، واستقلت الجامعات الأوربية عن الكنيسة مما زاد الطلب على الكتب. ثم كان القرن الثامن عشر عصر ازدهار الكتاب في اوربا وجاء القرن التاسع عشر فظهرت مهنة النشر بمعناها المعاصر».[3]

---

(١) محمد ماهر حمادة. الكتاب العربي مخطوطا ومطبوعا: تاريخه وتطوره حتى مطالع القرن العشرين (الرياض: دارالعلوم، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ص ص ١٧٣ -١٧٤.

(٢) محمد سيد محمد. المرجع السابق. ـــ ص ١٤١.

(٣) أمين جبر سليم " أزمة النشر في الوطن العربي " رسالة المكتبة، مج ٢٠، ع ٤ (كانون الأول ١٩٨٥م). ـــ ص ٤٤.

وعلى هذا يرتبط النشرالجامعي (أو النشر الأكاديمي) بقيام الجامعات الأوربية والأمريكية، بدءا من جامعة السربون بفرنسا (١٢٥٧م) وأكسفورد (١٣٠١م) وكمبردج (١٦٣٩م) بانجلترا[1] ، وميرلاند (١٦٨٥م) ونيويورك (١٦٩٣م) بامريكا.[2]

ويمكن أن نحدد اجتهادا بداية تاريخ النشر الجامعي (أو الأكاديمي) بظهورهذه الجامعات المرتبط بظهور متاجر الكتب من حول هذه الجامعات التي كانت «تتولى نسخ الكتب وبيعها، أو تأجيرها على الطلاب وأعضاء التدريس، وهو وإن كان نشرا يدويا إلا أنه محسوب على النشر إنتاجا ؛ لأن هذه المتاجر كانت تعد بمثابة الجهات التي تمول الجامعة بما تحتاج إليه من كتب دراسية قد يكون بعضها نتاج أعضاء هيئة التدريس فيها».[3]

وفي عام ١٤٧٨م أنشئت مطبعة جامعة أكسفورد بإنجلترا، التي كانت في واقع الأمرأول مطبعة جامعية تعنى بتلبية الاحتياجات العلمية للجامعة من نشر للكتب على اختلاف انماطها وموضوعاتها، وكذلك عنايتها بالدوريات العلمية، وكان ظهور هذه المطبعة متأخرا نسبيا حيث إنها ظهرت إلى الوجود بما يزيد على ربع قرن من تاريخ ظهور الطباعة، وعلى هذا يمكن إعتبار جامعة أكسفورد ومطبعتها أول جامعة أسهمت في مجال النشر الجامعي (الأكاديمي) بمفهومه المعاصر.[4]

---

(١) بطرس البستاني. **دائرة المعارف** (بيروت : د. ن ، ١٩٧٦م)، مج ٤ ص ١٢٤، ٥ ، ص ٢٥٥.

(٢) yclopedia of Library and Information Science . --New York MarcelDekker , 1978 . --- vol 24 , P 2 .

(٣) فهد بن محمد الدرعان . **النشر في الجامعات السعودية** (رسالة ماجستير) . ـــ كلية العلوم الاجتماعية ؛ قسم المكتبات والمعلومات . ـــ الرياض : الكلية ، ١٤٠٧هـ ص ٢١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٢١ .

هذه اهم ملامح تاريخ النشر عبر العصور المختلفة (القديمة، والوسيطة، والحديثة)، ويلاحظ تميز هذا التاريخ بالتطور التدريجي المرتبط بالتقنية، وبالتنوع الموضوعي المرتبط بتطور العلوم، والتقدم الانتمائي المرتبط بظهور المؤسسات التعليمية المختلفة كالكليات والجامعات المختلفة.

الفروق بين النشر الجامعي (الأكاديمي) والنشر التجاري و الحكومي:

في الفصل الأول تم التوصل إلى مفهوم النشر بشكل عام، ووردت تعربفات عديدة لمصطلح النشر بمفهومه الواسع، وللوصول إلى الفروق بين النشر الجامعي وبين كل من النشر التجاري والنشرالحكومي، يستلزم تحديد تعريفات لكل من النشر الجامعي والنشر التجاري ومن ثم تعريف النشر الحكومي لكي نصل إلى أرضية يمكن الانطلاق منها لنستجلي الفروق ونحدد مميزات كل نشر عن الآخر بحيث تكتمل الصورة بشكل أوضح وأكبر بمشيئة الله.

وقد عرف أحد الباحثين النشر الجامعي (University Publishing) بأنه: «ذلك النشر الذي تدعمه الجامعة ويتميز عن أي نشر آخر موضوعا، وإخراجا، بحيث ينطلق من أهداف الجامعة وطبيعة تخصصات كلياتها وأقسامها، وما يمليه عليها المجتمع من حولها الذي ترغب في خدمته، ويصبح بذلك الوجه الآخر للعملية التعليمية».[1]

وإذا أردنا أن نحدد تعريفا للنشر التجاري (Trade Publishing)، فإن المراجع العلمية في مجملها تتناوله تحت المفهوم العام لكلمة النشر. وهذا المفهوم العام ورد بشكل مفصل في الفصل الأول ولعل أقربها إلى مفهوم النشر التجاري ؛ التعريف الذي نسب إلى فؤاد عبدالعال لمصطلح تجارة النشر إذ إن

[1] المرجع السابق ، ص ٢٤ .

تجارة النشر «مرتبطة أساسا بالربح المادي، وأساسه التوزيع، وهذا يقتضي من القائمين عليه تلبية احتياجات الجماهير واشباع رغباتهم، ومعياره أرقام التوزيع»[١] ، وتجارة النشر والنشر التجاري كلاهما مصطلحان مترادفان يعطيان المعنى نفسه والمدلول الاصطلاحي لمفهوم النشر التجاري.

ويمكن أن يعرف مصطلح النشر الحكومي (Government Publishing) بأنه «أي مطبوع له طابع رسمي يصدر عن أي مكتب حكومي رسمي أو هيئة دولية أومنظة، أو يحمل بيانات نشر تشير إلى الحكومة أو الهيئة، أو ينشر على حسابها، أو بموافقتها».[٢]

وهناك مصطلح آخر يدل على النشر الحكومي، وهو الوثائق الحكومية (Documents Government) وقد عرفها أحد المعاجم المتخصصة بأنها:

مطبوع يصدر على حساب الحكومة أو بناء على تفويض رسمي من الدولة، ويستخدم اللفظ في الولايات المتحدة للدلالة على أي مطبوع ينشر في شكل كتاب أو دورية أو في شكل غير مطبوع ويحمل بيانات نشر تشير إلى الحكومة، سواء كانت حكومة فيدرالية، أو محلية، أو أجنبية، أو دولية مثل اليونسكو.. إلخ.[٣]

وكلا التعريفين يؤيد بعضهما البعض، واشتملا على معلومات توضيحية وبيانات تفسيرية جعلت الفرق فيما بينهما يتحدد في كلمة المصطلح، ويرتكز على اللفظ ليس إلا.

---

(١) فؤاد عبدالعال "النشر هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية ". ــ عالم الكتب ، مج ٤ ، ع ٤ (رجب ١٤٠٣هـ / ابريل ١٩٨٣م) . ــ ص ٦٣ .

(٢) أحمد محمد الشامي، سيد حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : إنجليزي/ عربي** (الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٨هـ)، ص ٥١٠ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٠٩ .

وحول تحديد أهم المجالات التي يمكن أن يدور فيها البحث والدراسة حول الفروق بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي نجد أن هناك أربعة مجالات اساسية هي: المجال الوظيفي، المجال الموضوعي، والمجال الشكلي، والمجال الاخراجي.

١- المجال الوظيفي:

والمقصود بالمجال الوظيفي للنشرهو تلك الغايات التي يهدف من ورائها وجود النشرأصلا، ويسعى إلى تحقيقها بشتى الوسائل في شكل نشر متعدد الأوعية ومتعدد الأهداف، إذ لكل غاية وسيلة، والنشر لا يخرج عن كونه وسيلة لغاية نود التعرف عليها في كل من أنواع النشر الثلاثة (النشر الجامعي، النشر التجاري، النشر الحكومي).

ويمكن حصر وظائف النشر الجامعي في الأمور التالية:

١ - تدعيم العملية التعليمية والبحثية بالجامعة بنشر الكتب والدوريات وغيرها من أوعية المعلومات المختلفة.

٢ - تشجيع حركة المعرفة العلمية والقائمين عليها من مؤلفين أو مترجمين أو محققين... إلخ بنشر بحوثهم ومقالاتهم للرفع من معنوياتهم ورفع درجة العطاء لديهم.

٣ - الإسهام في علاج هموم الأمة، ومشكلات المجتمع بطرق علمية صحيحة ومأمونة الجوانب والنتيجة.

أما النشر التجاري فيذكر أحد الباحثين أن له ثلاث وظائف أسياسية هي الوظيفة الاقتصادية، والوظيفة المهنية، والوظيفة الفكرية.[1] وهذه الوظائف تخدم بعضها البعض وتكمله ؛ إذ إن دور النشر التجارية في النظام

---

(١) محمد سيد محمد . المرجع السابق، ص ص ١٥٣ - ١٦٠ .

الاقتصادي دور بارز يتمثل في دورة رؤوس الأموال في مجال النشر وإنتاج أوعية المعلومات التي سوف تتوافر بالأسواق لبيعها على الراغبين بالشراء، ولهذا فإن هناك رؤوس أموال لايستهان بها تستثمر في قطاع النشر.

وعادة يقصد بالوظيفة المهنية للنشر التجاري الجانب المهني لعملية النشر من إيجاد المحررين المتخصصين والفاحصين الموضوعيين وفنيي التصميم والطبع...إلخ

وللنشر التجاري أثر واضح في الناحية الفكرية ؛ إذ إن دور النشر التجارية تسهم في الغالب بكتب دينية وعلمية وثقافية، وينبغي أن تسهم في تقدم الحركة الفكرية وتطورها في المجتمع أو المجتمعات الموجهة إليها هذه الكتب، وتدعم نشاط الفكر وتسهم في فعاليته وإثرائه بالأفكار الناضجة الهادفة.

وتنحصر وظيفة النشر الحكومي في إبراز نشاطات الجهة التي تنشر، وتوثيق هذه النشاطات في شكل تقارير موثقة ومدروسة بعناية، وجعل جهود هذه الإدارة الحكومية أو تلك ظاهرة للعيان. هذا في الغالب ولكن قد يكون لبعض الجهات الحكومية وظائف أخرى كوزارات الصحة مثلا التي قد تنشر كتبا أو كتيبات وظيفتها الأساسية توعية المواطن صحيا، وتنبيهه حيال أمراض معينة وما يجب أن يعمله حيالها.

٢- المجال الموضوعي:

ويقصد عادة بالمجال الموضوعي للنشرتلك المعارف البشرية المختلفة، أدبية كانت أم علمية، التي يمكن أن يؤلف فيها وينشر فيها أيضا، سواء كان نشرا خرج في شكل كتاب أو مقالة في دورية محكمة وغير محكمة أو أي مادة يمكن أن تكون وعاء صالحا لنقل المعلومات وتداولها.

وإذا أردنا أن نتعرف على المجال أو المجالات الموضوعية التي يمكن أن تنشر فيها الجامعات، نجد حقيقة واضحة للعيان أن النشر في أي جامعة أدبية كانت أوعلمية لابد أن يخدم توجهات الجامعة وأهدافها المعلنة التي كانت سببا لوجودها أصلا، كذلك النشر في الجامعة يخدم التخصصات الأدبية والعلمية التي ترجمت إلى كليات وأقسام. وهي في الحقيقة مجالات موضوعية خصبة تشكل أرضية جيدة يمكن الانطلاق منها لتأسيس نشر جيد وقوي، كذلك النشر في الجامعة يخدم توجهات الجامعة نحو المجتمع إذا ما أرادت أن تقدم خبرتها لمن حولها من أفراد المجتمع في مجالات لها مسيس علاقة بأهداف الجامعة التي ترجمت إلى تخصصات مختلفة والجامعة لا تريد أن يكون أثرها فقط على منتسبي هذا التخصص أو ذاك ؛ فمثلا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[1] تقيم العديد من الدورات في مختلف التخصصات كالدورات التربوية والمكتبية والدعوية... إلخ، وجامعة الملك سعود[2] تنظم بين الحين والآخر دورات متنوعة تخدم العديد من شرائح المجتمع ؛ كدورات اللغة الإنجليزية والحاسوبية... إلخ، والجامعة الإسلامية[3] بالمدينة المنورة تهتم بالدورات الدعوية التي يشرف عليها مركز الدعوة بالجامعة، وهي دورات موجهة بالدرجة الأولى للجاليات المسلمة. أقول إن هذه الدورات المتنوعة لم تأت من فراغ، وإنما كانت نتاج تفاعل إيجابي بين الجامعة والمجتمع، وتغطي بعض احتياجات المجتمع ، وهذه الدورات التخصصية تكون مجالا جيدا يمكن النشر فيه، ويساند بذلك الكتاب المحاضرة والكلمة المسموعة.

---

(١) **الكتاب الإحصائي الثالث عشر**، (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٣هـ)، ص ١٨٥ .

(٢) **التقرير السنوي لجامعة الملك سعود** لعام١٤١٠-١٤١١هـ (الرياض: الجامعة ،١٤١١هـ)، ص١٧.

(٣) **دليل الجامعة الإسلامية**، (المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية،١٤٠٩هـ)، ص ٣٠٥ .

يضاف إلى ما سبق من مجالات موضوعية يمكن للجامعة النشر فيها، تلك المناسبات التي تكون فرصة للجامعة أن تبذل فيها جهودا لكي تحقق بعض أهدافها التأسيسية. فمثلا كان لجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية وجود مميز في مهرجان الجنادرية تمثل في إصدار كتيبات تخدم بمجالات موضوعية معينة، مثل الكتيبات التي تعالج أو تناقش بعض مشكلات الشباب ونحو ذلك ووزعت أثناء المهرجان هذا بجانب العدد الخاص من مرآة الجامعة الذي صدر بهذه المناسبة السنوية ليوزع على الحضور في حفل الافتتاح. ويقاس على ذلك باقي الجامعات السعودية وبعض الجامعات الخليجية كجامعة قطر والكويت، فلقد رأيت أن هذه الجامعات كان لمطبوعاتها وجود في قاعة معرض الكتاب، وهو وإن كان وجودا مازال ضعيفا نوعا ما، إلا أنه وجود منافس بدليل كثرة الطلبات التي ترد على مندوبي هذه الجامعات للتزود بمطبوعاتها.

وهذا الوضوح في الاتجاه الموضوعي، لايتوافر أبدا في النشر التجاري، ومرد ذلك إلى وجود عامل أساسي يتحكم في الاتجاه العام لما تنشره دور النشر التجارية، وأقصد به مبدأ الربح والخسارة الذي يعتبر القاعدة في قبول العمل أو رفضه، نشره من عدم نشره، وذلك أن دور النشر التجارية قامت على عامل اقتصادي بحت، وإن ادعى أصحابها واكدوا أن لهم اهتماما بنشر المعرفة، ولا أدل على ذلك أن جل القائمين على هذه الدور لا ناقة لهم ولا جمل بالمعرفة وليس لهم آثاربحثية أو مشاركات معرفية لها وزنها واعتبارها، لدرجة أنه وجد من بين الناشرين التجاريين في أحد الدول العربية من لايجيد أبجديات التعليم الأساسية ويستخدم بصمة اليد في توقيع العقود بينه وبين المؤلفين، وهذا لا يعني التعميم بل نجد كذلك أن هناك قلة من الناشرين التجاريين هم أدباء في الأصل ولهم مكانتهم ووزنهم الثقافي في الحياة الثقافية العامة.

وعلى هذا جاء النشر التجاري وإصداراته تحوي الغث والسمين، الجيد والرديء؛ من قصص خرافية وموضوعات أدبية هزيلة. فدور النشر التجارية ـ في غالبيتها ـ تتجنب الكتب العلمية ذات المستوى المعرفي العالي لعاملين أساسين ؛ أولهما ارتفاع تكاليف طباعتها مما يترتب عليه غلاء ثمنها وندرة من يطلبها، إما لغلائها أو قلة المهتمين بهذا المجال العلمي البحت. وهذا هو العامل الآخر «فالكتاب إذا سلعة بحتة يدل على مدى نجاحها السوق الرابح والمدخولات البنكية».[1]

والتنوع الموضوعي الذي نجده في إصدارات الجامعة قد لايتوافر بوضوح في مطبوعات دور النشر التجارية المحلية أو الإقليمية أوالعربية، أما دور النشر التجارية بالغرب فالوضع قد يكون مختلفا ؛ إذ نلحظ وجود دور نشر تجارية متخصصة كل التخصص لا تنشر إلا كتبا علمية لها وزنها العلمي كـإصدارات (دار جون وايلي) للنشر التي تتعاون معها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

والتخصص الدقيق والطابع العلمي سمة من سمات النشر الجامعي، وهذا ما تفتقده غالبا مطبوعات دور النشر التجارية التي يغلب على موضوعاتها العمومية والشمولية ونحو ذلك.

وإذا انتقلنا إلى المطبوعات الحكومية نلحظ توجه هذه المطبوعات للجانب الدعائي، وإصدار كتب التقارير التي تخدم جهة حكومية ما، تستخدمه لغرض إبراز نشاطاتها وما قامت به من أعمال. وهذه التقارير تصدر عادة سنويا، وغالبا ما يكون لها الطابع الرسمي المعتمد الرزين والدقيق في محتوياته وما يرد فيها من معلومات، وإن كانت بعض التقارير قد تحيد عن الموضوعية إلى المبالغة والتهويل لأعمالها ونشاطاتها التي قامت بها هذه الجهة،

---

(١) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٢٢ .

وعلى هذا فإن المعلومات التي قد ترد في هذه التقارير قد يكون للتفخيم وجود فيها مما يضعف من مصداقية بعض التقارير ودقة معلوماتها.

ومع أن التقارير الدورية تعتبر السمة الغالبة للمطبوعات الحكومية، إلا أن بعض الجهات الحكومية التي لها علاقة وثيقة بالمواطنين تصدر ما يمكن أن نسميه الكتيبات الإرشادية التي تنبه المواطنين إلى أمور لها علاقة بهم ؛ كالكتيبات التي تصدرها إدارات المرور وتتناول جانب السلامة المرورية، وكذلك ما يصدر بين الحين والآخر عن وزارات الصحة من كتيبات تناقش أمراض معينة وتنبه إلى التعامل الأمثل والعناية الصحيحة بالاطفال ومشكلاتهم الصحية والاسعافات الأولية... إلخ، ويلحق بما مضى ما يصدر عن الشؤون الدينية من كتيبات دينية تعنى بشؤون الفتوى أو معالجة قضايا معاصرة طرأت على المجتمع أو مناقشة ظاهرة بعينها وحكم الشرع فيها... إلخ، وغيرها من الإدارات الحكومية التي تجد من هذه الكتيبات وسيلة فعالة للوصول إلى المواطن ومخاطبته وتوصيل معلومات بعينها إليه، وهذه الكتب أو الكتيبات ترقى في الغالب إلى الطابع العلمي المدروس والموثق ويعتمد عليها في الإسناد العلمي كمراجع علمية يعتد بها، وإن صدرت في شكل كتيبات فهذا لايقلل من شأنها أو من وزنها العلمي.

إن الفروق الموضوعية بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي، لا تقف أمام وجود تعاون، وإن كان محدودا لتحقيق جهد مشترك وعمل تعاوني ؛ فمثلا قد تطلب جهة ما كوزارة الصحة تعاون أساتذة الطب بجامعة من الجامعات في تنفيذ بحث ما، وتتفق مع أحد الناشرين لنشره، لكن تحمل أعباء نشره مسند إلى وزارة الصحة. ويؤخذ على تعاون النشر التجاري أنه تعاون مدفوع الثمن فهو بهذا ضمن المكسب المالي وأمن المخاطرة المالية التي قد يجدها ويحس بها في كل مطبوع سوف يقرر وحده نشره.

وعلى هذا جاء النشر التجاري وإصداراته تحوي الغث والسمين، الجيد والرديء؛ من قصص خرافية وموضوعات أدبية هزيلة. فدور النشر التجارية ــ في غالبيتها ــ تتجنب الكتب العلمية ذات المستوى المعرفي العالي لعاملين أساسين ؛ أولهما ارتفاع تكاليف طباعتها مما يترتب عليه غلاء ثمنها وندرة من يطلبها، إما لغلائها أو قلة المهتمين بهذا المجال العلمي البحت. وهذا هو العامل الآخر «فالكتاب إذا سلعة بحتة يدل على مدى نجاحها السوق الرابح والمدخولات البنكية».[1]

والتنوع الموضوعي الذي نجده في إصدارات الجامعة قد لايتوافر بوضوح في مطبوعات دور النشر التجارية المحلية أو الإقليمية أوالعربية، أما دور النشر التجارية بالغرب فالوضع قد يكون مختلفا ؛ إذ نلحظ وجود دور نشر تجارية متخصصة كل التخصص لا تنشر إلا كتبا علمية لها وزنها العلمي كإصدارات (دار جون وايلي) للنشر التي تتعاون معها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

والتخصص الدقيق والطابع العلمي سمة من سمات النشر الجامعي، وهذا ما تفتقده غالبا مطبوعات دور النشر التجارية التي يغلب على موضوعاتها العمومية والشمولية ونحو ذلك.

وإذا انتقلنا إلى المطبوعات الحكومية نلحظ توجه هذه المطبوعات للجانب الدعائي، وإصدار كتب التقارير التي تخدم جهة حكومية ما، تستخدمه لغرض إبراز نشاطاتها وما قامت به من أعمال. وهذه التقارير تصدر عادة سنويا، وغالبا ما يكون لها الطابع الرسمي المعتمد الرزين والدقيق في محتوياته وما يرد فيها من معلومات، وإن كانت بعض التقارير قد تحيد عن الموضوعية إلى المبالغة والتهويل لأعمالها ونشاطاتها التي قامت بها هذه الجهة،

---

(1) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٢٢ .

وعلى هذا فإن المعلومات التي قد ترد في هذه التقارير قد يكون للتفخيم وجود فيها مما يضعف من مصداقية بعض التقارير ودقة معلوماتها.

ومع أن التقارير الدورية تعتبر السمة الغالبة للمطبوعات الحكومية، إلا أن بعض الجهات الحكومية التي لها علاقة وثيقة بالمواطنين تصدر ما يمكن أن نسميه الكتيبات الإرشادية التي تنبه المواطنين إلى أمور لها علاقة بهم ؛ كالكتيبات التي تصدرها إدارات المرور وتتناول جانب السلامة المرورية، وكذلك ما يصدر بين الحين والآخر عن وزارات الصحة من كتيبات تناقش أمراض معينة وتنبه إلى التعامل الأمثل والعناية الصحيحة بالاطفال ومشكلاتهم الصحية والاسعافات الأولية... إلخ، ويلحق بما مضى ما يصدر عن الشؤون الدينية من كتيبات دينية تعنى بشؤون الفتوى أو معالجة قضايا معاصرة طرأت على المجتمع أو مناقشة ظاهرة بعينها وحكم الشرع فيها... إلخ، وغيرها من الإدارات الحكومية التي تجد من هذه الكتيبات وسيلة فعالة للوصول إلى المواطن ومخاطبته وتوصيل معلومات بعينها إليه، وهذه الكتب أو الكتيبات ترقى في الغالب إلى الطابع العلمي المدروس والموثق ويعتمد عليها في الإسناد العلمي كمراجع علمية يعتد بها، وإن صدرت في شكل كتيبات فهذا لايقلل من شأنها أو من وزنها العلمي.

إن الفروق الموضوعية بين النشر الجامعي (الأكاديمي) وكلا من النشر التجاري والنشر الحكومي، لا تقف أمام وجود تعاون، وإن كان محدودا لتحقيق جهد مشترك وعمل تعاوني ؛ فمثلا قد تطلب جهة ما كوزارة الصحة تعاون أساتذة الطب بجامعة من الجامعات في تنفيذ بحث ما، وتتفق مع أحد الناشرين لنشره، لكن تحمل أعباء نشره مسند إلى وزارة الصحة. ويؤخذ على تعاون النشر التجاري أنه تعاون مدفوع الثمن فهو بهذا ضمن المكسب المالي وأمن المخاطرة المالية التي قد يجدها ويحس بها في كل مطبوع سوف يقرر وحده نشره.

٣- المجال الشكلي:

وهذا جانب آخر من جوانب التفريق والاختلافات الأربعة الآنفة الذكر، ويقصد بالمجال الشكلي لنشر ذلك التنوع الوعائي للمعلومات الذي يمكن أن يتم الإسهام فيه نشرا كالكتب والدوريات وسلاسل الكتب وكتيبات الأطفال والتقارير والمعاجم...إلخ.

ولعل الملاحظ على كثير من الجامعات حيال التنوع الشكلي للنشر هو تشجيعها وإسهامها في أغلب أشكال النشر؛ فهي تصدرالدورية المحكمة ذات المستوى العالي من التخصص والدقة الموضوعية، وتسهم أيضا في مجال نشر الكتب وكتب السلاسل وكتيبات الأطفال، وتقارير المتابعة وأعمال المؤتمرات التي قد تميز حجما وكما، كذلك تسهم في إصدار المعاجم والقواميس التخصصية ؛ كما فعلت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عندما أصدرت معجم المصطلحات الهندسية والصادر عن كلية الهندسة[1] . والمبدأ العام للجامعات في هذا الشأن أن ما يحقق أهداف الجامعة وتخصصاتها العلمية هو الغاية، ولايهم أن تحدد الجامعات نوعا معينا لشكل الوعاء أو أكثر ما دام ينصب في الوسيلة المثلى لتحقق الهدف والغاية المنشودة.

ولكن هل هذا الوضع موجود في النشر التجاري ؟ وهل النشر التجاري يهتم بالتعدد الوعائي للنشر كاهتمام الجامعة ؟ إن الاجابة على كلا السؤالين بطبيعة الحال تأتي بالنفي. فليس وضع النشرالتجاري مشابها للوضع بالجامعة وهولا يهتم كذلك بالتنوع الوعائي إلا في حدود ما يحققه من مكاسب مضمونة الجانب، كما تفعل بعض دورالنشرالتجارية عندما تصدر كتيبات للأطفال المتنوعة التي تلقى رواجا بين شريحة من المجتمع لايستهان بها، كذلك

---

(١) معجم المصطلحات الهندسية، (جدة : كلية الهندسة ، د . ت)، ص ١ .

لا يهتم النشرالتجاري بنشرالدوريات إلا ماندر؛ كما تفعل دارالمريخ(الرياض) في إصدارها بحلة المكتبات والمعلومات، وهذا الوضع كما قلت يمثل خروجا عن القاعدة العامة ولا يمكن أن يمثل ظاهرة تقبل التعميم.

كذلك تحجم كثير من دور النشر التجارية عن الولوج في عالم إصدار القواميس والمعاجم ذات الجهد والتكلفة المالية الباهظة، والوضع يكون أكثر سوءا إذا كانت القواميس تخصصية فالإحجام عن إصدارها يكون واضحا كل الوضوح، ولعل جهد بعض دور النشر اللبنانية والمصرية في إصدار بعض القواميس في اللغة العربية ونحو ذلك يبرر بأن لمثل هذه القواميس سوقا لابأس بها لا تريد أن يفوتها عائده المادي. والملاحظ على هذه القواميس في مجملها أنها ذات طبعات متعددة وتحمل ألفاظا تدل على التغيير والإضافة والتحديث مما يغري المستخدم لها على اقتنائها، ولكن في حقيقة الامر هي طبعات مصورة مكررة، ولا اختلاف فيما بينها إلا في ترقيم الطبعات ثانية ثالثة رابعة... إلخ. ودليلي على ذلك التجربة التي قمت بها على قاموس المورد حيث اخترت عشرة مصطلحات لها علاقة بالبحث وبحثت عنها في الطبعات ١٩٧٦، ١٩٧٩، ١٩٨٢، ١٩٩٠، ١٩٩٣ ووجدت ان أرقام صفحاتها وأماكن وجودها لم يتغير مع أن هذا القاموس يحمل عبارات في كل طبعة تدل على الإضافة والتجديد.

أما أعمال المؤتمرات وتقارير المتابعة... إلخ فإن النشر التجاري يحجم عنها بالكلية، وإذا كان هناك إسهام فانه إسهام مدفوع الثمن مقدما ومضمون العاقبة سلفا، إذ لربما تطلب بعض الجهات الحكومية أوالمؤسسات العامة والخاصة التي قد تنظم بعض الندوات أو المؤتمرات ولا تتوافر لها المطابع الذاتية فتلجأ إلى دور النشر التجارية لتقوم بطبع أعمال هذه الندوات أو تلك المؤتمرات.

ويقتصر إسهام دور النشر التجارية في الغالب على وعاء الكتب، وهو محور العمل بها، إلا إن هذه الكتب في مجملها يغلب عليها طابع العمومية في التناول كالأدب الشعبي الشامل من قصص وروايات وحكايات... إلخ، ودور النشر التجارية على ذلك لا تلج مجال نشر الكتب العلمية ذات الطابع الموضوعي الدقيق والتخصص العلمي الرزين لقناعتها بأن مثل هذه الكتب لاطائل ماديا من ورائها، وحتى التي لها إسهامات ومخاطرات في هذا المجال لربما يكون لديها قناعة أن بعض هذه الكتب يسد حاجة ما لجامعة ما ؛ كما فعلت دار المريخ بإصدارها أعدادا كبيرة لتصنيف ديوي (الجداول والكشاف) الذي يغطي حاجة طلاب المكتبات والمعلومات بكل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود.

وتمثل الكتب الوعاء الشكلي الغالب للنشر الحكومي، ويرجع ذلك إلى أن التقارير هي أغلب ما يصدر عن الجهات الحكومية، وتصدر التقارير في شكل كتب ذات حجم متميز نوعا ما فهي أكبر حجما من الكتب العادية التي تتناول موضوعات أخرى غير التقارير، ولعل مرد ذلك إلى أن التقارير عادة ما تحوي جداول إحصائية ورسومات بيانية وصورا توضيحية يكون من الأنسب عرضها على أوراق أكبر لتتمتع بحرية ووضوح أكثر.

وإذا كان الغالب على الجهات الحكومية استخدامها لهذا الشكل من أشكال النشر النوعية، إلا أننا نجد أن هناك جهات أسهمت في إصدار كتيبات إرشادية، حجمها أصغر من الحجم العادي كإصدارات إدارات الشؤون الدينية، ووزارات الصحة، وإدارات المرور، وهذه الجهات أصدرت كتيبات أما بشكل دوري أو غير دوري، أو على فترات متباعدة. وربما كانت الحكمة من إصدار مثل هذه الكتيبات هي سهولة التناول والتنقل بها حتى أن بعضها يمكن وضعه في الجيب، وبهذا يمكن قراءتها في أي مكان، ولا يشكل حملها أي مشكلة تذكر للمستفيد. وهذا هو الهدف المرجو في الغالب.

ولعل ما مضى يؤكد أن أغلب الجهات الحكومية لاتهتم بالنشر في الأشكال الأخرى من أوعية المعلومات إلا بقدر ما تدعو إليه الحاجة، كما تفعل بعض الجهات الحكومية في إصدار الدوريات المتخصصة بالقطاع الأمني؛ كما تفعل الرئاسة العامة للحرس الوطني بإصدارها بمجلة الحرس الوطني، ووزارة الداخلية بإصدارها مجلة باسم مجلة الأمن ومجلات الدفاع التي تصدر في كل من الكويت والبحرين وقطر... إلخ. وهذا الوضع لايمثل ظاهرة عامة يمكن تعميمها بل هي في الواقع حالات فردية وحسب.

٤- المجال الاخراجي:

ويفترض أنه توجد ضوابط محددة ومعروفة تلقى من النشر الجامعي (الأكاديمي) عناية تامة ويهتم بها إهتماما واضحا، حيث توجد معايير وضوابط في مجال إخراج المطبوع الجامعي تتعلق بمحتويات الكتاب من حيث ترتيب مواد الكتاب وطريقة التناول الموضوعي وطريقة وضع الهوامش وترقيم الصفحات وصفحات المقدمة وصفحة المحتويات وأماكن الكشافات، والاهتمام بالفهرسة أثناء النشر، والعناية ببيانات النشر التي غالبا ما تكون في صفحتي الغلاف والعنوان. وينبغي على الجامعة أن يكون لها منهج خاص وطريقة معينة تحدد شخصيتها في هذا المجال وتصدر عنها قواعد تسمى بقواعد النشر على غرار ما صدر عن جامعة أكسفورد ببريطانيا وشيكاغو بأمريكا[1]، وهي قواعد درج عليها كثير من الباحثين وطبقها عدد لايستهان به من الجامعات الأوربية والإمريكية والتزمت كثير من دور النشر المحلية بأمريكا وأوربا بقواعد نشر جامعية مشهورة لتطبيقها على مطبوعاتها لضمان قبول سوق الجامعات الذي لا يستهان به في دول أمريكا وأوربا.

---

(١) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٢٣ .

ولاينال هذا الجانب (جانب الإخراج) من القائمين على النشر التجاري ـ في الغالب ـ عناية ولا اهتماما [*] كبيرا، فلا تجد ملامح أو قواعد نشر يسير عليها الناشرون التجاريون ولهذا تجد اضطرابا كبيرا فيما بينها حيال إخراج الكتب ؛ فترقيم الصفحات يشمل جميع الصفحات بما فيها المقدمات والخاتمة في ترقيم واحد، إضافة إلى إن طريقة صياغة الهوامش وترتيب الفصول والعناوين الرئيسية والفرعية... إلخ فلا تجد لها قوانين تحكمها أو تنظمها أو خطة عمل تسير عليها، بل إن كتابين يصدران من دار نشر واحدة تجد أن أحدهما فيه بعض ملامح العناية بجانب الإخراج، والآخر بعيد كل البعد عن أي ملامح إخراجية واضحة، ولعل مرد ذلك إلى المؤلف الذي قد يكون ذا خبرة في فن الإخراج، ولهذا يلاحظ أن كثيرا من دور النشر لايوجد بها محرر يقوم بهذه المهمة، وإنما في الغالب أمر ذلك يوكل إلى المؤلف أو المطبعة. وهذا على العكس من النشر الجامعي الذي يستلزم وجود محرر أو أكثر لضمان الدقة في سير العمل.

ويغلب على النشر الحكومي في مجال الإخراج الاضطراب في، إذ إن مجال الإخراج غالبا ما تسند مهمته إلى دار النشر، أو يقوم عليه شخص قد يكون له قدر علمي ولكن تنقصه الخبرة في مجال الإخراج والكتابة العلمية السليمة، وإن الثبات عليها يعد أحد مقومات الإخراج الجيد، وملاحظ أن المطبوعات الحكومية قد تغفل بيانات عن النشر تمثل أهمية قصوى للقائمين على مجالي الفهرسة والتصنيف وقد أظهرت دراسة[1] حول هذا الموضوع أن هناك نقصا في تاريخ النشر وفي ترقيم الصفحات وفي بيانات الطباعة ،

(*) هذا الرأي ليس على إطلاقه وينال ناشرون تجاريون لهم قواعدهم الخاصة مثل ماجو وهيل وجون وايلي وغيرهم .

(1) ناصر محمد سويدان. **المطبوعات الحكومية في المملكة العربية السعودية** (الرياض : دار المريخ للنشر، ١٤٠٦هـ)، ص ٢٣٧ .

وهـذه البيانات لها إنعكاسات مهمـة وأثـر كبـير لتكـامل عنـاصر الإخـراج في مجال النشر.

ويلقى التصميم اهتماما واضحا من جهـة النشـر الجـامعي (الأكـاديمي)، فتجد أن كثيرا من الجامعات لها ملامح ثابتة تتعلق بـالتصميم مـن وجـود لـون موحد لأرضية الكتاب ونحو ذلك مما يجعل هذه المطبوعات تتميز بتعريف ذاتي للجهة المسؤولة عنه بمجرد النظر إليـه كمـا تفعـل جامعـة الملـك عبدالعزيـز في اعتمادها للون الأزرق لأرضية جميع مطبوعاتها[٢] . يضاف إلى ذلك مـا تهتـم بـه الجامعـات ممثلـة في جهـات النشـر فيهـا مـن تـلازم وترابـط بـين التصميـم والموضـوع حيـث يـأتي التصميـم ترجمـة بقـدر الإمكـان للمحتـوى العلمـي للمطبوع، وهذه الخاصية في غاية الأهمية ويعول النشـر بالجامعـة عليهـا أمـورا كثيرة لعل أهمها المصداقية في العـرض دون غموض أو لبس.

ولا يهتم النشر التجاري غالبا بوجـود مثـل هـذا الـترابط بـين التصميـم والمحتوى الموضوعي، بـل التصميـم يلقـى عنايـة مـن الناشـر التجـاري في تلـك التوصية للمطبعة بتنفيذ تصميمات يغلـب عليهـا جـانب الإثـارة ولفـت انتبـاه القاريء سواء وجد هناك مثل هذا الترابط أم لم يوجد أصـلا، ويسـتغل النشـر التجاري هذه الناحيـة لاعتقـاده إن هـذا التصـرف سـوف يلقـي بظلالـه علـى المردودات المالية التي سوف يحققها سوق التوزيع وسوق البيع.

ويغلب على النشر الحكومي في مجال التصميم الترف الواضح والإسراف المبالغ فيه في وضع تصميمات تعبرعن شيء واحد هـو نسبة هـذا المطبـوع إلى الجهة الحكومية، وقد لا يوحي أن له صلة بالمحتوى الموضوعي.

---

(٢) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ١٠٥ .

الناشر الجامعي:

وتعني لفظة الناشر الجامعي: ذلك المركز أو القسم أو الإدارة الملحقة بجامعة من الجامعات، وهو بمثابة الناشر كما دلت عليه التعريفات السابقة التي وردت في الفصل الماضي.

ويمثل الناشر التجاري شخص أو اكثر أو مجموعة أفراد يمثلون هيئة ما باعتبارهم المؤسسين لهذه الهيئة أو تلك الدار، جمعتهم المشاركة المالية تجاه إنشاء كيان قائم بذاته يعنى بالنشر، وله علاقة بالمؤلفين حيث يمثلون المورد الرئيسى للكتب التي سوف يقومون بتولي نشرها وتوزيعها.

وعلاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي والناشر التجاري تحكمها اعتبارات هي في مجملها عبارة عن مصالح يمكن تصنيفها إلى مصالح معنوية أومصالح مادية أو كلا المصلحتين مجتمعتين في موقف واحد.

والفروق واضحة في علاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي والناشر التجاري، وهذه الفروق تمثل أحد المجالات التي اهتم بها أحد الباحثين في التفريق بين الناشر الجامعي والناشر التجاري، فيذهب إلى أنه يجب «أن يتحدد بشكل واضح الفارق بين الناشر العام (ويقصد به الناشر التجاري) والناشر الأكاديمي من حيث علاقة المؤلف بالناشر وعملية صنع القرار، ثم بعض الاعتبارات الخاصة بالتسويق» [١] ويمضي الباحث في تفصيل العلاقة الأولى وهي علاقة المؤلف بكل من الناشر الجامعي (الأكاديمي) والناشر التجاري فيقول:

إن المؤلف أو المؤلفة من المؤكد تقريبا أنهم يكونون من أعضاء المجتمع الأكاديمي، ومعنى ذلك:

---

(١) Robin Dennston " The Academic Publisher **Scholarly Publishing** .(July). -- P 300

أ - أنه لايعتمد في معاشه اليومي على ما يأخذه من إنتاجه من الكتب.

ب - أن لديه وقتا متوفرا للكتابة.

ج - أن اهتمامه بالاتصال بزملائه من الأكاديميين أكثر من اهتمامه من الاتصال بالعالم ككل.

د - أنه لن ينشر إلا إذا أحس أن في ذلك ميزة لمستواه المهني (الأكاديمي).[1]

وهذه الفروق تعد جوهرية للتفريق بين الكاتب أو المؤلف المحترف الذي يمتهن الكتابة لاعتبارات مادية بحته، وبين المؤلف المتعامل مع الناشر الجامعي حيث يتميز بمجموعة الأمور التي أشير إليها سابقا.

وإذا كان لعلاقة المؤلف بالناشر الجامعي جانب مادي، فإنه في الوقت نفسه يغلب الناحية المعنوية على هذه العلاقة، فهو، أي المؤلف، يتوقع من الناشر الجامعي جملة أمور لعل من أهمها العناية بمطبوعه وإخراجه إلى حيز الوجود بأسرع وقت، وتوقع النصائح التي سوف يكون لها أثر جيد على العمل إنتاجا وإخراجا.

أما المؤلف المحترف فإن الجانب المادي له وجود مؤثر على علاقته بالناشر التجاري، ولذا يهمه العائد المادي سواء كان في شكل حقوق مادية قدرت ودفع جزء منها مقدما عند توقيع عقد نشر الكتاب والباقي بعد خروج العمل ودخوله مرحلة التسويق، أم على أساس النسبة على كل كتاب تم بيعه، ولهذا سوف تولعه أرقام التوزيع لضمان أكبر عائد مادي ممكن. ولن يكترث

(1) Robin Dnnston . المرجع السابق ، ص ٣٠١ .

كثيرا إلى الصورة التي سوف يخرج عليها الكتاب ما دام هناك هدف مشترك بينه وبين الناشر وهو المكسب والربح .

إلا أن لهذه العلاقة بعدا إنسانيا آخر تراه إحدى الباحثات عندما قالت: «إن علاقة الناشر الواعي بالمؤلف تخضع، ككل علاقة إنسانية، إلى جملة عوامل ليس أقلها الصداقة المتبادلة والرؤية المشتركة للمفهوم القومي والوطني والفكري».[1] ولكن هل هذه العلاقة متساوية بين المؤلف والناشر التجاري ؟ الواقع أن هذه العلاقة الإنسانية غالبا نجدها بجانب واحد وهو المؤلف في الغالب، أما الناشر التجاري فإن الطابع المادي البحت هو الذي يتحكم في قراراته النشرية، وإلا لماذا نلحظ أن هناك شكوى شبه عامة من جانب المؤلفين حيال ظلم الناشرين لهم من حيث هضمهم لحقوقهم المادية عندما يتشبثون بشتى الحجج لتسويف الدفع وتأخير الصرف، ولماذا أيضا نرى هناك قوانين محلية وعالمية تنظم حقوق المؤلفين (كاتفاقية بيرن لحقوق المؤلفين)[2] .

والملحوظ أن اتخاذ القرار بنشر كتاب لأحد المؤلفين غالبا ما يتمتع بقدر كبير من الحرص بالنسبة للناشر الجامعي ؛ نظرا لوجود اعتبارات عدة، لعل في مقدمتها التخصص والتغطية الموضوعية الهادفة، والملبية لأهداف الجامعة واحتياجاتها الفعلية، ومثل هذا الحرص لايتمتع به الناشر التجاري الذي يهتم بتوفير قاعدة عريضة من المشترين ومايؤدي إليه ذلك من ضمان للكسب والربح.

---

(١) عايدة مطرجي إدريس "ملاحظات حول علاقات الناشر بالمؤلف". ـ **الناشر العربي** ع٢ (فبراير ١٩٨٤م)، ص ١٣٤.

(٢) " المنظمة العالمية للملكية الفكرية " **عالم الكتب** ، مج ٢ ، ع ٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ ، يناير/ فبراير ١٩٨٢م)، ص ٧٢٤ .

إلا أن لهذه العلاقة بعدا إنسانيا آخر تراه إحدى الباحثات عندما قالت: «إن علاقة الناشر الواعي بالمؤلف تخضع، ككل علاقة إنسانية، إلى جملة عوامل ليس أقلها الصداقة المتبادلة والرؤية المشتركة للمفهوم القومي والوطني والفكري». [١] ولكن هل هذه العلاقة متساوية بين المؤلف والناشر التجاري ؟ الواقع أن هذه العلاقة الإنسانية غالبا نجدها بجانب واحد وهو المؤلف في الغالب، أما الناشر التجاري فإن الطابع المادي البحت هو الذي يتحكم في قراراته النشرية، وإلا لماذا نلحظ أن هناك شكوى شبه عامة من جانب المؤلفين حيال ظلم الناشرين لهم من حيث هضمهم لحقوقهم المادية عندما يتشبثون بشتى الحجج لتسويف الدفع وتأخير الصرف، ولماذا أيضا نرى هناك قوانين محلية وعالمية تنظم حقوق المؤلفين (كاتفاقية بيرن لحقوق المؤلفين)[٢] .

والملحوظ أن اتخاذ القرار بنشر كتاب لأحد المؤلفين غالبا ما يتمتع بقدر كبير من الحرص بالنسبة للناشر الجامعي ؛ نظرا لوجود اعتبارات عدة، لعل في مقدمتها التخصص والتغطية الموضوعية الهادفة، والملبية لأهداف الجامعة واحتياجاتها الفعلية، ومثل هذا الحرص لايتمتع به الناشر التجاري الذي يهتم بتوفير قاعدة عريضة من المشترين ومايؤدي إليه ذلك من ضمان للكسب والربح.

والناشر التجاري قد لايحتاج إلى نصيحة خاصة قبل أن يتخذ قراره، فهو يقرر على أساس ما يعرفه هو، ويروق له، ويعتمد في إصدار حكمه على سمعة المؤلف والتوقع من الأرباح، والاستقبال من جانب النقاد والجمهور.

---

(١) عايدة مطرجي إدريس "ملاحظات حول علاقات الناشر بالمؤلف". ـ الناشر العربي ع٢ (فبراير ١٩٨٤م)، ص ١٣٤.

(٢) " المنظمة العالمية للملكية الفكرية " عالم الكتب ، مج ٢ ، ع ٤ (ربيع الثاني ١٤٠٢هـ ، يناير/ فبراير ١٩٨٢م)، ص ٧٢٤ .

فالقرار بالنشر من عدمه عند الناشر التجاري قرار فردي بحت، إلا أن القرار بالنسبة للنشر من قبل الناشر الجامعي لا يمكن أن يتخذ فرديا بل تكون هناك لجنة لا يقل عدد أفرادها بأي حال من الإحوال عن اثنين، ولهذه اللجنة من الضوابط والأسس الموضوعية والمنطقية التي تضعها في حسبانها بشكل مستمر لضمان حياد القرار وسلامته.

يقول أحد الباحثين عن قضية التسويق المادي الذي تباع به الكتب ليجعل منها مجالا للتفريق بين النشر الجامعي والنشر التجاري: «والكتب التجارية تباع بخصم أكبر لمحلات بيع الكتب، أما الكتب الأكادمية فتباع بخصم أقل»،[1] نتيجة لاختلاف سياسة التسعير.

وخاصية الخصم في حقيقة الأمر موجودة في كلا النوعين من النشر، إلا أن الرأي السابق قد يكون متطابقا بشكل تام مع واقع النشر في أمريكا، ولا ينطبق بأي حال على حال النشر في جامعاتنا الخليجية، إذ نجد العكس هو الصحيح ؛ فالخصم على المطبوعات الجامعية يصل إلى أقل من التكاليف في كثير من الأحيان، لدرجة أن المطبوع يباع بسعر رمزي تشجيعي لا يعكس التكاليف الحقيقية، وعلى هذا فإن الخصم سوف يكون أكبر من الخصم الذي سوف تتمتع به إصدارات دور النشر التجارية، أو الذي سوف يعطيه الناشر التجاري، إذ إن هذا الخصم لن يكون بأي حال من الأحوال أقل من التكاليف، وينظر الناشر إلى هذه الحالة من المنظور التالي:

التكاليف الحقيقة للكتاب (التأليف، التحكيم، الطبع)+هامش ربحي صغر أم كبر=سعر الكتاب

Robin Dnnston P 361

يضاف إلى أن الكثير من الجامعات سوف تتحمل في الغالب تكاليف شحن هذه الكتب وأجور إرسالها بالبريد، أما الناشر التجاري فلن يتحمل أي مبلغ إضافي للشحن إلا إذا كان لتكليف الشحن اعتبار في السعر أساسا، وفي هذه الحالة يختلف الوضع، ومع ذلك فإن الناشرالتجاري لن يتحمل تكلفة الشحن التي يتحملها في هذه الحالة المستفيد.

ويحرص الناشر التجاري على الجانب التسويقي لإصداراته، ويوليه عناية خاصة وتتطلب منه مهارة ومثابرة وفهم للسوق ورغبات الجمهور وغيرها من الإعتبارات التي تدخل في أمور التسويق والدعاية ونحو ذلك.

والوضع بالنسبة للنشر الجامعي يختلف ويتباين تباينا جليا عن النشر التجاري ؛ إذ إنه يهتم بالنوعية والكيفية والموضوعية قبل أن تغريه كمية ما سوف يوزع، وهو لهذا لن يلجأ إلى تلك المتطلبات الخاصة من الخبرة والذكاء والمثابرة في عملية التسويق والإعلان ؛ لأنه ينتج لطبقة معينة ولتغطية احتياجات الجامعة نفسها، وللبحث العلمي بشكل خاص.

ويهدف الناشر التجاري من انتهاج وسائل التسويق المختلفة سواء كانت إعلانا في صحيفة أو مراسلة بالبريد أو إصدار قوائم النشر إلى ضمان التوزيع الواسع الذي ينتج عنه الربح الوافر، في حين أن هذه الاعتبارات لن تكون الغاية في النشر الجامعي، بل الهدف يختلف ويتمثل في الإعلان لمجرد الإعلام لضمان القاريء المناسب للكتاب المناسب في الوقت المناسب.

في الغالب تضاف تكاليف عملية التسويق من دعاية وإعلان تضاف إلى سعر الكتاب مما يترتب عليه تكاليف أكبر وسعر أعلى يتحملها في نهاية الأمر القاريء، إلا أن النشر الجامعي لن يكترث لهذه التكاليف، وبالتالي لن يضيفها إلى فاتورة سعر الكتاب أو أي مطبوع سوف يصدرعنه.

النشر الجامعي وعلاقته بعناصر النشر الثلاثة:

ويمثل النشر في الجامعة عادة الجهة التي يناط بها ـ في الغالب ـ شؤون النشر، وإخراجه إلى حيز الوجود بدءا من الاتفاق مع المؤلف، ومرورا بالتصنيع، وانتهاء بالتوزيع، وبغض النظر عن اسم الجهة الناشرة سواء كانت قسما أم مركزا أم إدارة، فإن هذه الأسماء على اختلافها منصب على معنى واحد وهو الجهة المعنية بالنشر.

وسواء كانت هذه الجهة التي تكفلت بأمر النشر بالجامعة ذات صلاحيات واسعة أم محدودة التصرف فإنه لابد أن يكون لها علاقة ما بأي صورة كانت بعناصر النشر الثلاثة وهي: المؤلف، التصنيع، التسويق، أو التوزيع.

وإذا ما أردنا أن نستجلي هذه العلاقة بالنسبة للعنصرالأول الذي هو المؤلف نجد أن هناك اعتبارات عدة تحدد هذه العلاقة وتوضحها بشكل شبه دقيق لعل أهمها ما يلي:

١ - يتمثل في تلك القوة الأدبية التي تتمتع بها الجامعة، وهو يعني أن على المؤلف أن لا يقدم إلا ما هو جدير بالنشر ويستحق الطبع. فهي بهذا تملي على المؤلف مستوى معينا لا يمكن التنازل عنه. وهذا المستوى لاشك أنه يقتضي من المؤلف البحث والتقصي والرجوع إلى مصادر كثيرة تعطي كتابه قوة موضوعية ورصانة أسلوبية، تجعل الناشر الجامعي يقبله إذا ما تناسب موضوعا مع اتجاهات الجامعة الموضوعية والتخصصية .

٢ - يتعلق بإمكانات الناشر الجامعي في مجال الإخراج والتصميم التي سوف تريح المؤلف والناشر على حد سواء .

٣ - إن امتلاك الجامعة لمطبعة حديثة متطورة ومتقدمة سوف يعطي المحرر إمكانات هائلة لتنفيذ الكتاب بمواصفات يحددها المحرر ويمليها هو لا المطبعة، والوضع يختلف في حالة ما إذا كانت المطبعة محدودة الإمكانيات ؛ إذ سوف تحد من حرية المحرر أو المصمم وتجعلهما يعدلان ويغيران بحيث يصبح الكتاب مناسبا لإمكانات المطبعة. إذ إن بعض الكتب تتطلب مواصفات معينة ليس بمقدور كل مطبعة أن تنفذها كالكتب الهندسية والطبية والرياضية، ووجود مطبعة كمطبعة الجامعة سوف يلقي بظلاله على تنفيذ العمل، وتسهل على المؤلف وتجعل ثقته بهذا الناشر (الناشر الجامعي) موجودة دائما، وربما يكون ذلك مؤديا إلى تعاون مستمر مستقبلا .

٤ - وتمثل الحقوق المادية البند الثالث في تحديد علاقة المؤلف بالناشر الجامعي. وهذه الحقوق المادية في مقابل تنازل المؤلف عن إنتاجه للجامعة لمدة معينة مقابل مبلغ متفق عليه، وتمثل هذه الحقوق أهمية قصوى سواء للمؤلف أو الناشر الجامعي، وقد يكون من الناحية النظرية، أن الكثير من المؤلفين المتعاونين مع الجامعة لايولون هذا الأمرعناية كبيرة ولكن ليس معنى هذا أن نهضمهم حقوقهم أو نقلل من شأنها كما وكيفا. خاصة وإن مثل هذه النوعية من الإنتاج ـ في الغالب ـ تتمتع بمستوى عال وجهد خاص.

والمؤلف في هذه الحالة سينظر إلى هذا الحق من وجهتين لعل أولاهما مقدار هذا الحق، وآخرها كيفية دفع هذا الحق، وما يترتب عليه من التزامات أخرى ؛ كالالتزام الزمني ومن سيقوم بعملية المراجعة ونحو ذلك.

وتولي جهة النشر في الجامعة هذا الأمر اهتماما ملحوظا ؛ يتمثل في توقيت الدفع بشكل دقيق للدفعة الأولى إذا كان المبلغ المتفق عليه على دفعتين، ودفع الدفعة الأخرى عند استكمال شروط الدفع ؛ فمثلا سوف يلتزم الناشر

الجامعي بدفع ٥٠٪ من المبلغ المتفق عليه بمجرد توقيع العقد وباقي مبلغ العقد بعد ظهور العمل من المطابع.

أما علاقة الناشر بالعنصر الثاني الذي هو التصنيع فإن هناك عدة إعتبارات مهمة تحكمها لعل من بينها:

١ - جودة الإخراج حسب معايير فنية.

٢ - توزيع الإخراج حسب المتطلبات الفنية لكل مادة على حدة.

٣ - تلبية متطلبات الأجزاء الرئيسة في إخراج الكتاب كالفهارس وغيرها.

٤ - قياس أولويات النشر في ظل الحاجة الفعلية التي تلبي أهداف الجامعة وتخصصات كلياتها وأقسامها العلمية.

٥ - دراسة الكميات التي أن يمكن يستوعبها جمهور الجامعة.

٦ - اختيار أفضل المعايير في إخراج الكتاب وتجليده.[١]

ولا شك أن مثل الاعتبارات الماضية ليست من صميم مسؤولية الناشر فحسب، بل إن الأمر يتعدى إلى اشتراك المطبعة والمؤلف على حد سواء في تحمل جانب منها، أو المعونة في تحديد مستوى معين من مستوياتها يضمن التنفيذ الأمثل للكتاب الجامعي.

أما بالنسبة لعلاقته بالركن الأخير الذي هوالتوزيع والتسويق، فإن جهة النشر بالجامعة يجب أن تملك قدرة على دراسة الحاجة الفعلية التي تحكم النشر

---

(١) منقول بتصرف من : عباس صالح طاشكندي " صناعة الكتاب السعودي المعاصر : دراسة تحليلية " **مجلة الإقتصاد والإدارة** ، ع ١ (رجب ١٤٠٠هـ ، يوليو ١٩٨٠م)، ص ١٦٠ .

وتضع لها الخطط التي تضمن تسويقا جيدا ولتمكنها من أداء المسؤولية كاملة بحيث يتحقق التوزيع الهادف والمدروس ؛ إذ إن العمل الجيد الذي لايخدمه توزيع جيد تكون الجهود التي بذلت فيه والأموال التي إنفقت عليه هباء منثورا.

وإذا تيقنا أن فعالية النشر تعتمد «إلى حد كبير على المساهمة الجيدة للعمل الببليوجرافي والمكتبية في الدعاية للمواد المطبوعة وتوزيعها، واستخدامها وتحقيق نشرها بين المتخصصين وجمهور القراء العام»[١] فإنه يلزم عندئذ الناشر الجامعي أن يجري «دراسة علمية على مسألة التوزيع على مستوى الوطن العربي، والبحث عن سبيل آخر غير تقليدي لتأمين وصول المطبوعة العلمية إلى قرائها، حيث يكونون في الوطن العربي»[٢] ، ومن السبل المقترحة في هذا الصدد «التركيز على الاشتراكات المخفضة وإقامة المعارض المتنقلة واستثمار الندوات العلمية لتسويق المطبوعات واعتماد مبدأ تبادل المطبوعات بين المؤسسات العلمية المختلفة».[٣]

وسواء كان قسم التوزيع أو شعبة التوزيع ذات استقلالية عن جهة النشر أم أنها ملحقة به، فإن هذا لا يعفيها من أداء مهمتها على الوجه المطلوب بأن تسلك جميع الطرق الممكنة لضمان التوزيع المثالي من إعداد الخطط، والقيام بالإعلان، والاتصال والتوثيق الببليوجرافي، وإقامة المعارض، وتنظيم الندوات وإصدار القوائم الخاصة بالنشر وغيرها من الوسائل، لكن بشرط ألا يكون هناك إمتهان للكتاب الجامعي.

---

(١) ن . س . كارناشوف . " العلاقة بين النشر والمكتبات في إتحاد الجمهوريات السوفيتية ". ـــ **مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والارشيف**، ع٤٩، س١٣ (نوفمبر١٩٨٣/٨٢)، ص ٩ .

(٢) صالح خليل أبواصبع " النشر العلمي : أزمة نشر أم أزمة بحث ـ رؤية نقدية " **الناشر العربي** ، مج ٦ (يناير ١٩٨٦م)، ص ١٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ١٤ .

ونجد لهذه العلاقة ـ في مجملها ـ تأكيدا آخرمن قبل باحث متخصص بهذا المجال، إذ يقول: «إن الناشر الأكاديمي (الجامعي) أولا وأخيرا وبشكل مستمر ناشر. وهذا يتضمن القول أنه مسؤول عن حجم ومعدل (كم ونوع) الكتب التي ينشرها، مستواها، مظهرها، تداولها، سهولة الوصول إليها. إنه مسؤول عن المؤلفين والمستخدمين والمحررين، مسؤول عن تجارة الكتب وبشكل رئيسي عن جمهور القراء في جميع الحالات».[1]

علاقة النشر بالجامعة:

إن العلاقة بين النشروالجامعة لم يكن وجودها من قبيل الصدفة، بل إنها وليدة الحاجة والضرورة ؛ فالجامعة لايمكن أن تؤدي رسالتها ومهمتها في بناء صرح التعليم، أو تشارك في مجال البحث وتقدم العلوم، أو تسهم في خدمة المجتمع من حولها، دون أن يكون لها ترجمان يكون لسانها في جميع الأحوال، ونعني به هنا النشر. فالجامعة ليست فقط طلابا وفصولا، وأساتذة ومحاضرات، إنها بالإضافة إلى ذلك مطالبة بأن تشارك بصورة فعالة في مجال تحقيق رسالتها وأهدافها العلمية والبحثية عن طريق الكلمة المنشورة التي يمكن أن تصل إلى قطاع عريض يتجاوز حدود كيانها.

ويمكن أن نحدد بعض مجالات هذه العلاقة وهذه الصلة وأهميتها، بالأمورالتالية:

(أ) أن كل جامعة، قبل إنشائها، تضع لنفسها عددا من الأهداف والغايات، التي تكون سببا في وجودها أساسا، وتسعى بعد إنشائها لتحقيقها بشتى الوسائل. ولاشك أن عملية التعليم هي إحدى الوسائل الفعالة في تحقيق

---

(١) Robin Dennston, P 293

الكثير من هذه الأهداف أو الغايات. إلا أن العملية التعليمية ليست الوحيدة التي يجب أن تنتهجها الجامعة لتحقيق رسالتها، بل توجد وسائل أخرى لا تقل أهمية عنها إن لم تشاطرها الأهمية، وفي بعض الأحيان تكون الوحيدة لتحقيق هذا الهدف أو تلك الغاية.

وقد يكون النشر من أبرز الوسائل التي تعين الجامعة على تحقيق رسالتها. فالنشر قد يكون لكتاب جامعي وضع مقررا دراسيا في مادة من المواد، وقد يكون لكتاب مساعد للتوسع في أحد المقررات أو أن يكون مصدرا أساسيا لموضوع معين، وقد يكون مهما كل الأهمية لبحث ما، وقد يكون لكتب مخصصة، خدمة المجتمع أو أعمال مرجعية ذات قيمة عالية عند الاسترجاع.

(ب) وعلى هذا يمكن اعتبار النشر الوجه الاخر للعملية التعليمية فالجامعة ـ كما مرت سابقا ـ ليست فصولا وطلابا وأساتذة ومحاضرات فحسب ؛ بل هي كيان متكامل من النشاطات سواء التعليمية أو البحثية، وهنا نجد العلاقة وأهميتها، فإذا اوجدت عمادات البحث ومراكز البحوث، وتمخض عنها بحوث رصينة وجيدة تستحق أن تعمم، فماذا يكون عليه الحال إذا لم يكن هناك نشر بالجامعة ؟ فالعلم معمل والبحث نتاجه ويحتاج هذا النتاج إلى استهلاك، فكيف يكون ذلك ؟

ومن هنا نجد أن النشر هو الحل، وهو في غاية الأهمية بالنسبة لهذا المجال؛ إذ سوف تفقد البحوث الكثير من حداثتها وهي ما زالت في مهدها.

(ج) أن بعض الجامعات أخذت على عاتقها قضية نشر كتب التراث التي تحققها من قبل أساتذة متخصصين إما من الجامعة نفسها أو من خارجها، وهذه الكتب التراثية المحققة لا يمكن أن تكون متاحة للاستفادة منها بدون نشرها، وهذا لن يتحقق إلا بوجود نشر مدروس ومخطط له.

(د) أن كثيرا من الجامعات أخذت بزمام قضية التعريب، إسهاما منها في نقل العلوم والمعارف الجديدة إلى العربية، ونلاحظ هنا العلاقة الوثيقة بين التعريب والنشر، فالتعريب إذا لم يكن هناك نشر يلاحقه ويتابعه أولا بأول، ويظهره إلى القراء والمستفدين فلن يؤدي الغرض المطلوب منه.

(هـ) وبعض الجامعات الإسلامية جعلت من ضمن أهدافها جانب الدعوة والإرشاد كجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض[1]، والجامعة الإسلامية يالمدينة المنورة.[2] وإذا كان هذا الهدف يمكن تحقيقه بالوعظ والإرشاد وإلقاء الخطب في المساجد والمراكز الثقافية والأندية الرياضية، إلا إنه لتكامل هذا الجانب وتمكينه من أداء دوره كما ينبغي عليه أن يلجأ إلى النشر الموجه إلى شريحة أو عدة شرائح من المجتمع سواء محليا أو على مستوى أكبر من ذلك التي قد تقتنع بالكلمة المنشورة أكثر من سماعها الخطب التي تعتمد كثيرا في نجاحها على قدرة الملقي على التأثير في مستمعيه، ونجاحه في توصيل المعلومة إلى فهم السامع وإدراكه، ولدعم هذا الجانب الدعوي والإرشادي ينبغي توافر نشر متخصص كما يفعل مركز الدعوة بالجامعة الإسلامية ؛ الذي ما دأب في إصدار الكتيبات الدعوية التي توضح للمسلمين أمورا دينية كثيرة قد يخفى عليهم حكم الشرع فيها، أو كتب دينية تعليمية موجهة بالدرجة الأولى إلى حديثي العهد بالإسلام أو كتب دعوية تهتم بأمور الدعوة إلى الإسلام.

(و) أن أكثر المستخدمين للقواميس والمعاجم العلمية هم طلاب الجامعة وأساتذتها وبحاثها، ولهذا فإن عناية الجامعة بإصدار مختلف القواميس والمعاجم المتخصصة ينصب في تلبية حاجة ملحة لتغطية نقص واضح في إصدار مثل هذه

---

[1] دليل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. (الرياض: الجامعة/ ١٤١١هـ)، ص٨ .

[2] دليل الجامعة الإسلامية، ص ٣٠٥ .

القواميس والمعاجم العلمية عالية التخصص التي تحجم عادة عن نشرها دور النشر التجارية لضخامة التكاليف، وصعوبة تنفيذها في المطابع التجارية لضعف إمكاناتها، وعلى هذا يستلزم على الجامعة أن يكون لديها نشر يهتم بهذه الناحية بسبب توافر الإماكانات العلمية (الباحثين والعلماء المتخصصين) والمادية.

(ز) تهتم بعض الجامعات بقضية التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية والسلوكية، وقد سخرت كافة إمكانياتها المادية، وجندت عددا لابأس به من الباحثين للقيام بهذه المهمة. وهنا تأتي الحاجة لوجود نشر ؛ إذ إن هذا التأصيل ينتج عنه بطبيعة الحال كتب وبحوث قيمة سوف تكون محدودة الفائدة إذا لم يواكبها نشر واع يتلقف ما ينتهى منه وينشره في كتاب أو عدة كتب قابلة لتوزيعها لتعم الفائدة.

(ح) ووجود النشر بالجامعة يسهم في قيام دوريات تحوي بحوثا ذات مستوى رفيع لأعضاء هيئة التدريس تساعدهم على بث أفكارهم وآرائهم ونظرياتهم، وتعين على إيصالها إلى جمهور عريض من المستفيدين المتخصصين.

(ى) وبما أن إقامة المؤتمرات تعتبر من أبرز النشاطات التي تسهم فيها الجامعات، وعادة ما تصدر عنها جملة من البحوث والدراسات التي تقدم لها، فإنها في حاجة إلى أن تذاع وتنشر لتعمم الفائدة منها، وتحصل الغايات المرجوة من انعقاد مثل هذه المؤتمرات أو حتى لتوثيقها وحفظها، ولا يتأتى هذا وذاك، إلا بنشر واع ومتتابع يمكن ذوي العلاقة والاختصاص من الاستفادة ومتابعة مجريات المناقشات ووقائعها داخل هذه المؤتمرات.

ولعل فيما نلاحظه من انشغال كامل للجهة المعنية بالنشر والطبع وحتى قبل انعقاد المؤتمر دليلا يؤكد هذه الناحية من أهمية النشر، لدرجة أن بعض

الجامعات تستعين بالمطابع التجارية لإنجاز بعض الأعمال من طبع بعض البحوث المنبثقة عن المؤتمر.

(ك) يضاف إلى ما مضى أن النشر أصبح بالنسبة للجامعة أحد المعايير التي يقاس بها تقدم الجامعات وتطورها، ويعد مجالا لإكسابها شهرة في المحافل العلمية ؛ فكم من جامعة عمت سمعتها الآفاق وأصبح الطلاب يتهافتون عليها، والباحثون يترددون عليها من خلال سمعتها العلمية الجيدة التي أكتسبتها بقيام حركة نشر علمية قوية في محيطها استطاعت به إخراج البحوث من معاملها وإتاحتها للجميع بشكل سريع وفعال.

فجامعة أكسفورد[١] ببريطانيا مثلا إشتهرت في مجال النشر حتى كونت لها مدرسة خاصة في مجال الكتابة والتحرير فعرف باسمها، وأصبح الكثير من الكتاب ينتهج هذه الطريقة والحال نفسه ينطبق على قواعد النشر التي تطبقها جامعة شيكاغو بأمريكا.[٢]

كما أن النشر يساعد على ملاحقة الإنتاج الجامعي الذي عادة ما يحتوي على إضافات جديدة لحقول المعرفة، وهذا بحد ذاته يعتبر مدخلا من مداخل التطور. فالتطوير الذاتي النابع من هذا الإنتاج، وما سوف يعكسه من إعطاء صورة واضحة سوف تنعكس آثاره بشكل إيجابي على سمعة الجامعة ومكانتها.

(ط) كذلك أصبح النشر أحد المعايير التي تدخل في مجال الاعتراف بالجامعات. فمتى كان هناك إسهام ــ في مجال النشر ــ مدروس، وموجه، وهادف، فإنه سيقوم على أسس وقواعد ثابتة لا تسمح للجامعة ذاتها أن

---

(١) فهد بن محمد الدرعان . المرجع السابق . ــ ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

تتنازل عنها، لأنها ستعد شهادة في صالح الجامعة عند الرغبة في الحصول على اعتراف الهيئات العلمية في كثير من دول العالم، كما يعد من سبل المفاضلة بين الجامعات. ومن هنا فإن العلاقة التي تربط الجامعة بالنشر هي علاقة وثيقة تنبع من صميم توجهاتها واهتماماتها.

الأنماط الشكلية للنشر الجامعي:

والأنماط الشكلية للنشر تعني ببساطة مجموعة الأوعية المعلوماتية التي يمكن للجامعة أن تشارك في النشر بها. ويتميز النشر الجامعي حيال هذه المسألة بأمور لعل أهمها:

١ - التنوع في عدد الأوعية والأنماط بقدر ما تراه محققا للأهداف وملبيا للغايات التي تهتم بها غاية الاهتمام، وهو لهذا لن يركز على الكتب فحسب بل نجد بجانب الكتب الدوريات والسلاسل وغيرها.

٢ - المحافظة على مستوى معين من الإخراج الفني والعناية به عناية قصوى لضمان المصداقية في الجودة، والمعيارية في التطبيق.

٣ - عناية النشر الجامعي بالتصميم المميز لمطبوعاتها الدال على شخصيتها الاعتبارية والدال أيضا على الترابط الموضوعي بين التصميم والمحتوى المعرفي للكتاب.

وقضية الأنماط الشكلية للنشر الجامعي قد تناولها مجموعة من الدارسين بالبحث والتمحيص رغبة في تحديد معالم هذه الأنماط وحصر أوعية المعلومات التي يمكن للجامعة أن تنشر بها. لكن نجد في واقع الأمر صعوبة قصوى في تحديد عدد معين من الأوعية على الجامعة أن تسهم فيه ؛ لأن المبداء العام هو التنوع والتعدد بناء على ما تدعو إليه الحاجة الفعلية للنشر الجامعي في استخدام نمط أو أكثر وبقدر ما تراه محققا لأهدافها الأساسية. لكن هذا لايمنع

من محاولة حصر هذه الأوعية والاجتهاد فيها بناء على معرفة الموجود وما الذي يناسب الجامعة ويكون في مقدورها أن تنفذه بكل يسر وسهولة.

فيحيى محمود الساعاتي يرى في دراسة له بعنوان (النشر في الجامعات السعودية)، أن هذه الأوعية «تكاد تنحصر في شكلين تقليديين من أشكال أوعية الفكرهي الكتب والدوريات».[1]

ومع أن هذا الاجتهاد فيه الكثير من الصحة، ونرى أن كثيرا من الجامعات قد استخدمت هذين الشكلين فقط (الكتب والدوريات) دون غيرهما وتمسكت بهما ؛ إلا أن دراسة الساعاتي هذه لم تكن من قبيل ما ينبغي أن يكون عليه النشر في الجامعات السعودية، وإنما هي استقصاء ما هو كائن فعلا من خلال التعرف على واقع النشر في هذه الجامعات موضع الدراسة.

وأضاف هشام عبدالله عباس[2] إلى نمطي الكتب والدوريات نمطا ثالثا هو السلاسل، وهذا اجتهاد يمكن أن ينطبق عليه ما قيل عن دراسة الساعتي السابقة.

وهناك اجتهاد ثالث تزعمه محمد سيد محمد؛ حيث عدد الأنماط الشكلية للنشر بثلاثة أنماط لا رابع لها وهي: الدوريات، والمطبوعات غير الدورية كالكتب، ومطبوعات ذات الأهداف المباشرة إذ يقول عنها: «وتشمل المطبوعات ذات الأهداف المباشرة، الخرائط، والصور والرسوم، والنوتات

---

(١) يحيى محمود ساعاتي " النشر في الجامعات السعودية " **مجلة كلية العلوم الاجتماعية** (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) ، مج ٥ (١٤٠١هـ)، ص ٦٨٦.

(٢) هشام عبدالله عباس " حركة النشر في جامعة الملك عبدالعزيز". ـــ **عالم الكتب** ، مج ٧ ، ع ١ (رجب ١٤٠٦هـ ، مارس ١٩٨٦م)، ص ١٥ ــ ٣٨ .

الموسيقية، كما تشمل التقاويم السنوية والمفكرات اليومية، والجداول الخاصة بالطائرات والقطارات والسفن، وحتى إمساكية رمضان وفوارق التوقيت». [(١)]

ولا يوجد ثمة خلاف حول الاجتهاد السابق في تحديده للنمطين الأول والثاني ، إلا أن النمط الثالث يمثل اجتهاد مخالفا لأصول النشر العلمي الدقيق، ولا يمكن إدراجه ضمن الجهود العلمية المميزة للجامعة إلا في بعضها كالخرائط ونحوها من الأعمال الجادة، أما النوتات الموسيقية والجداول الخاصة بحركة الطائرات... إلخ فهذه ليست من الأعمال الرزينة التي يمكن للجامعة أن تقوم بها، ولربما هذا النمط الشكلي الشاذ يتمشى مع رغبات النشر التجاري أكثر من النشر الجامعي، وربما كان الباحث يقصد ذلك لأنه لم يرد في ثنايا حديثه أي إشارة لمن تناسب هذه الأنماط الثلاثة الآنفة الذكر.

وأولى أحمد أنور عمر هذا الجانب (الأنماط الشكلية للنشر الجامعي) جهدا مميزا وبحثا دقيقا، خرج في شكل دراسة له بعنوان: " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " حيث قسم هذه الأنماط إلى ثمانية أنماط رئيسة يمكن لأي جامعة عربية أن تعتمدها كأوعية للنشر، أو أن تعتمد بعضها، وهي وإن كانت لا تخرج عن النمطين اللذين أشار إليهما الساعاتي آنفا، إلا أنها وزعت شكليا على النحو التالي:

١ – الرسائل العلمية.

٢ – البحوث الأخرى.

٣ – الدوريات العلمية المتخصصة.

٤ – تقارير المتابعة.

---

(١) محمد سيد محمد . المرجع السابق، ص ١٤٣ .

٥ – تحقيق كتب التراث ثم نشرها.

٦ – الوثائق الجارية للجامعات.

٧ – سلاسل الكتب.

٨ – الكتب الدراسية للطلاب.[١]

وبنظرة فاحصة لهذه الأنماط نلحظ نمطا قل أن تجد جامعة تعتمده أو تقدم على نشره ألا وهو: تقاريرالمتابعة والتي يقصد بها الباحث تلك التقاريرالتي تتبع تجارب علمية خطوة بخطوة، إذ يصعب القيام به لما سوف يترتب عليه من مصاعب جمة، لعل أهمها الاجراءات التي يمربها، إلى أن يخرج إلى حيز الوجود مطبوعا. إذ النشر هناك لايمكن أن يطلق على تلك التقارير المنسوخة على الآلة الكاتبة. وهذا النوع من الأنماط قد يكون ممكن التطبيق إذا نشر عن طريق الدوريات العلمية التي تصدر عن الكليات أو الجامعات، وتعني بهذا الجانب. في هذه الحالة إمكانية عالية للتنفيذ، ومفيدة الوقت نفسه، لأن الحصول على الدورية أسهل بكثير من الحصول على تقرير متابعة لتجربة ما، أو لعدة تجارب في وقت واحد خرجت في عدد من الورقات وتصدر عن قسم علمي متخصص أو معمل من المعامل البحثية المتخصصة ونحو ذلك.

أما النمط السادس (الوثائق الجارية للجامعات) فهو وإن كان شكلا مميزا غير أن علاقته بالأعمال العلمية الرصينة ضعيفة، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يستنفذ جهد الجهة المعنية بالنشر في هذا النمط الذي لا يوجد من بين الباحثين من يهتم به. أما بقية الأنماط فيمكن غربلتها لتصبح في أربعة أنماط فقط هي كالتالي:

---

(١) أحمد أنور عمر " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " ، عالم الكتب، مج ٥ ، ع٣ (محرم ١٤٠٥هـ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٤م)، ص ٤٧٤ .

١ – الكتب بأنواعها.

٢ – البحوث.

٣ – الدوريات العلمية.

٤ – السلاسل.

١ – الكتب بأنواعها:

ويعتبر هذا النمط من الأنماط الشكلية الشائعة، ويستخدمه جميع الناشرين بأنواعهم، الجامعي، التجاري، الحكومي، وهو من الأشكال التقليدية والقديمة التي مازال وجودها مميزا إلى وقتنا الحاضر، وحافظت على كيانها من الاندثار عبر العصور مع التقدم التقني. والكتب تعتبر أقوى وأكثر الأنماط الشكلية استخداما من قبل الجامعات الأدبية والعلمية على حد سواء. والكتاب المنشور قد يكون:

(أ) كتابا جامعيا يهدف إلى تغطية مقرر دراسي معين أو كتابا مساعدا ومكملا لكتب أخرى في منهج دراسي آخر أو مايمكن أن نسميه الكتاب المساعد أو المكمل أو المساند.

(ب) أو كتابا تراثيا محققا، يضيف قيمة علمية ويكشف عن مشاركة العلماء والمفكرين السابقين في إثراء الثقافة الإسلامية.

(ج) أو كتابا ذا تأليف أصيل سواء كان من تأليف أستاذ من داخل الجامعة أو من خارجها، والشرط الوحيد هنا لنشره ملاءمته لسياسات النشر بالجامعة والمعتمد كأساس للتحكيم.

(د) أو كتب الأطفال التي تهدف في الغالب إلى تكوين النشء تكوينا هادفا، ويختلف الأمرهنا من جامعة لأخرى ؛ إذ مثل هذا النوع من النشرلا

تقوم به كل جامعة، وحتى الجامعات التي تقوم بـه نجد أن الطبيعـة الموضوعيـة فيها تختلف، فجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة تقـوم بنشر القصـص الدينية وسيرة السلف الصالح، بينمـا جامعـة الملـك فيصـل تهتـم بنشـر قصـص للأطفال من وجهة النظر الطبية.

(هـ) أو الكتب المعربة ؛ إذ نجد بعـض الجامعـات قـد نحـت منحـى التعريـب فـي محاولـة منـها لتعريب علوم بعينها، وعندما يكون النشر مسـايرا لهـذا الجهـد ومواكبـا لـه فـإن ثمـاره سـوف تنضـج وتـبرز، كمـا أن بعـض الجامعات أخذت على عاتقهـا قضيـة التـأصيل الإسـلامي للعلـوم الاجتماعيـة والسلوكية، وهـذه القضيـة سـخر لهـا بـاحثون سـوف يكـون لهـم إنتـاج مميز سيخرج في شكل كتب، وعلى جهة النشر بالجامعة أن تهتم بهذا الجانب لكي يؤدي النشر دوره كما حدد له.

(و) ثم هناك الأطروحات والرسائل العلمية (الأكاديمية) على مسـتـوى الماجستير والدكتوراة، فمتى ما أجيزت وأوصت اللجان بطبعهـا يصبـح أمـر نشرها وإتاحتها للجمهور أمرا ضروريا خاصة أن هذه التوصية توحي بوجـود جهد مميز.

(ز) أدوات الإسترجـاع من فهـارس ورقيـات و(ببليوجرافيـات) ونحـو ذلك من الأعمال المرجعية كاالقواميس والمعـاجم المهمـة ذات الأثـر الفعـال في تقدم البحث، ومثل هذه الكتـب ينبغـي على الـجامعـة الاهتمام به لتعذر من يقوم به غيرها.

(ح) أعمـال المؤتمـرات والنـدوات التخصصيـة والعامـة ومـا يمكـن أن يتمخـض عنـها مـن بحوث ودراسات رصينـة نوقشـت من قبـل المشاركين، وهي تمثل جانبا مهما من الجوانب التي يجب على جهة النشر أن توليها العنايـة والإهتمام الذي يليق بها.

(هـ) بحوث الطلاب المميزة على المستوى الجامعي، التي توحي إدراك بحثي مبكر، وعملية تشجيع هؤلاء الطلاب البارعين امرومطلب مهم، ينبغي على الجامعات ان تنتبه إلى أهميته ؛ كما فعلت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عندما أقدمت على هذه الخطوة بإصدارها كتبا هي في واقع الأمر بحوث طلاب على المستوى الجامعي.

ولايدعي الباحث أن ما مضى هو محاولة لتحديد أو استقصاء مصادر الكتب بل الواقع يثبت أن هناك روافد أخرى لا تقل أهمية عن ما ذكر آنفا، ولعل ظهورها مرهون بظروف معينة ؛ كالمواسم الثقافية العامة، والمهرجانات التراثية... إلخ

٢ - البحوث بأنواعها:

يعد البحث العلمي أحد مقومات الجامعات الحديثة ويمثل اهتماما مباشرا للكثير منها ؛ إذ نجد أن البحث والعملية التعليمية متلازمان تلازما شديدا، ولعل من الظواهر الجيدة التي تدل على اهتمام الجامعات بالبحث، ما تقوم به من إنشاء مراكز وعمادات خاصة بذلك، إدراكا لأهمية البحث وأثره في تقدم العلوم وحل الكثير من المشكلات العلمية والمهنية، ويتوافرغالبا في هذه البحوث الأصالة والجدية والإبتكار، وإذا لم تتح لها فرصة الظهور وتيسيرها للمهتمين بها في شكل كتب لتوزيعها وتسويقها فإن الفائدة منها سوف تكون محدودة ومقصورة على القائمين على أمر البحث.

٣ - الدوريات العلمية المتخصصة:

ومثل هذه الدوريات نجدها عالية التخصص فبالإضافة إلى وجود الكثير من الجامعات لديها دورية باسمها، إلا أن الكليات المتخصصة عادة تحرص على إصدار دوريات متخصصة في الموضوعات التي تشملها الكلية وأقسامها؛ فهذه

دورية خاصة بالطب، أخرى بالزراعة، وثالثة بالهندسة ورابعة بالعلوم الشرعية... وهكذا.

ومثل هذه الدوريات تحوي بحوثا رصينة ومقالات ذات مستوى متقدم، بأقلام متخصصين من أعضاء هيئة التدريس من منسوبي هذه الكلية أو تلك، وهذه الروافد تحتم على جهة النشر أن تقوم بأمره على أكمل وجه، وأن يلقى عناية خاصة تتمثل في مستوى الإخراج والسرعة في التنفيذ لكي تتاح في الوقت المناسب.

٤ - السلاسل:

وقد تعمل جهة النشر في الجامعة على إصدار سلسلة تحمل عنوانا بترقيم متتابع تدور في إطار موضوع واحد، أو موضوعات متقاربة تصدر في أوقات منتظمة أو غير منتظمة، يصدر بعضها في شكل بحوث أو دراسات قصيرة.

وهناك نوع آخر من السلاسل تسمى بسلاسل النشرات «وهي تصدر تباعا من بعض الأقسام الدراسية أو الجمعيات العلمية التي تتشكل داخل الجامعات، أو المؤسسات العلمية الجامعية من غير الكليات مثل متحف الجامعة، أو مرصد الجامعة، أو مركز الحساب العلمي (أو الحاسبات الإلكترونية)، أو مكتبة الجامعة، أو إدارة رعاية الشباب»[1] بالجامعة نفسها ولا بد من التأكيد مرة أخرى أن هذه الأنماط الشكلية ليست ملزمة للجامعة، فهي تقررماتراه مناسبا، ويتوافق مع احتياجاتها الفعلية الآنية والمستقبلية.

الأنماط الموضوعية للنشر الجامعي:

ليس من السهل تحديد مجالات موضوعية بعينها ليركز عليها النشر الجامعي، لأن كل جامعة تهتم بأنماط موضوعية تستمد من أهدافها البحثية،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧٥ .

وتميزها عن غيرها من الجامعات. وهذه الطبيعة الموضوعية نتاج السياسة التي انتهجتها الجامعة والتي خططت لها منذ نشأتها. والنشر الجامعي في هذا المجال إنما يؤصل هذه الشخصية ويؤكد عليها، ويعبر عنها بواسطة كتب أو دوريات وغيرها من وسائل النشر الأخرى.

وفي الحقيقة فإن هذه الأهداف تعد مجالات موضوعية أساسية لجهة النشر بالجامعة ؛ فكما أن هذه الأهداف قد ترجمت إلى كليات وأقسام وتخصصات علمية مختلفة تسعى الجامعة من وراء إنشائها إلى أن تعبر عن شخصيتها في هذا المجتمع، كذلك فإن النشر بالجامعة إنما يحدد معالمه وطبيعة موضوعاته تنوع الكليات والأقسام والتخصصات بها.

ويؤكد ما سبق أن أشير أليه كل من سعد الحاج بكري وسمية عودة الخطيب إذ يشيران إلى ذلك في دراسة لهما بقولهما: «وللكتاب الجامعي موضوعات متعددة تبعا لاختلاف الكليات الجامعية وأقسامها»[1] وهذا يعني ارتباط النشر غالبا بأهداف الجامعة والتخصصات التي تخدمها.

ومن هذا المنطلق نجد لزاما على جهة النشر بالجامعة أن يكون لديها علم سابق وشامل أولا بالأهداف والسياسات التي تسير عليها الجامعة قبل وضع أي خطة أو حتى البدء في النشر، وإغفال ذلك سيؤدي إلى نشر متناثر الاهتمام غير مدروس الاتجاه ولا يمكن أن يخدم الجامعة بصورة فعالة.

وتمثل احتياجات المجتمع من حول الجامعة والتي غالبا أسست لخدمة أفراده مجالات موضوعية جيدة، وذلك بالإسهام في حل المشكلات الاجتماعية التي قد تعتريه من وقت لآخر، كالمخدرات وانحراف الأحداث وبعض الظواهر

---

(1) سعد الحاج بكري ، سمية عودة الخطيب " الكتاب في ثلاث جامعات خليجية ". ــ عالم الكتب ، مج ٣ ، ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ = يناير/فبراير ١٩٨٣م)، ص ٥٧٦ .

التي تؤثر سلبا على المجتمع كالغزو الإعلامي والثقافي. وهذه المجالات الموضوعية توفر المناخ المناسب للجامعة بالنشر فيه، على اعتبار أن الجامعة في الغالب هي قائدة الإصلاح، ومعالجة ما يستجد في المجتمع من أمور تتطلب تدخل الجامعة بكل إمكانياتها البشرية والمادية والمعنوية في معالجتها.

ومما مضى يمكن أن نستثني المجالات التالية من النشر، لأنها مجالات قد لا تخدم الجامعة. وأهم هذه المجالات ما يلي:

١ - الموضوعات التي تدعو إلى الانحراف الخلقي والإباحية.

٢ - الموضوعات التي تؤدي إلى فرقة أو عنصرية أو تلك التي تحوي موضوعات مثيرة لأهداف من ورائها.

٣ - الموضوعات التي لا يمكن اعتبارها من الموضوعات الأكاديمية، كالمذكرات والقصص التجارية... إلخ.

النشر المشترك بين الجامعات:

والمقصود بالنشر المشترك أو النشر التعاوني هو تعاون جامعتين أو أكثر في داخل الدولة ذاتها، أو بين عدد من الجامعات في محيط إقليمي (خليجي مثلا) أو عربي (الدول العربية) أو إسلامي (الدول الاسلامية) في مجال النشر المشترك ؛ الذي تقتسم فيه الجامعات المشتركة تكاليف نشر الكتب، وحق توزيعها في حدود ما تراه وترغبه كل جامعة، وغالبا ما يكون هناك تجانس بين الجامعات المشتركة ؛ كالجامعات الإسلامية (كجامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية والجامعة الإسلامية) أو العلمية (كجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن) وهذا داخل الدولة الواحدة أو قد يكون النشر المشترك لجامعات خليجية تجمعها الطبيعة الموضوعية (كالجامعات العلمية بالسعودية وجامعة الكويت

وجامعة قطر وجامعة عمان وجامعة البحرين وجامعة الإمارات العربية المتحدة)، وهذا التجانس يمليه ذلك الشعور بالانتماء إلى مجال موضوعي معين، تلقي كل جامعة بثقلها ووزنها العلمي خلفه، مما يساعد على إثراء التخصص والرفع من مستواه التخصصي.

وللنشر المشترك من الأهداف والغايات الكثيرة التي يصعب الترتيب فيما بينها، أيها يأتي أولا، ولعل أهم هذه الأهداف والغايات ما يلي:

١ - أن النشر المشترك سوف يلقي بظلاله على الكم المعرفي المتنامي، التخصصي وغير التخصصي، فتزداد الثروة الفكرية الثقافية والأدبية والعلمية، وتنموالمعارف ذات الانتماء الثقافي المتخصص نموا يجعل منه متاحا بشكل أكبرمن كونه بصورته الأصلية (المخطوط) كما يوجد ويؤصل الهوية الثقافية الإسلامية والعربية.

٢ - سوف يوحد النشر المشترك «جهود الباحثين والمؤلفين والعلماء والمترجمين العرب مما سيخفف الكثير من أعباء البحث المنفرد ويسهل الاختراع والابداع المنفرد، كما سيعجل بالتقدم الإنساني والمادي من داخل الأمة العربية ذاتها».[1]

٣ - سيعجل النشر المشترك من إشاعة المصطلحات العلمية بين أوساط القائمين على البحوث العلمية، مما يجعل أمر توحيد استعمالها مستقبلا أمرا ممكنا بل مطلبا ملحا.

٤ - إن إسهام النشر المشترك في مشروع ترجمة مدروس وموضوع بعناية سيساعد الباحثين والمتخصصين كثيرا في الاطلاع على جهود علماء آخرين في بقاع الأرض الواسعة.

---

(١) محمد الصغير بن عمار " النشر المشترك في الوطن العربي " **الناشر العربي** ، ع ٥ (يوليو ، ١٩٨٥)، ص ٢٧ .

٥ - تخفيض تكاليف نشر الكتب وغيرها في حالة النشر المشترك، مما يترتب عليه تخفيض في الوقت والجهد وتكاليف سعرالكتاب، يضاف إلى ذلك سوق التوزيع التي سوف تكبر في هذه الحالة نظرا لوجود أكثرمن جامعة في هذا النظام، وخصوصا إذا كانت هذه الجامعات في أكثرمن دولة مما يترتب عليه «اتساع قاعدة الطلب، وبالتالي التوزيع يعني إنخفاض تكاليف إنتاج وحداته وزيادة إنتاجيته، وفي الوقت نفسه تعاظم مردوده».[١]

ويذكر أحد الباحثين[٢] أن أهم مجالات النشر المشترك على الإطلاق هو تحقيق كتب التراث وعمل الفهارس التي تجمع الكنوز العربية والإسلامية في جميع أقطار العالم. وأضاف أحد الباحثين[٣] على مجال تحقيق كتب التراثمجالين هما العلوم والتقنية، والفكر والأدب المعاصر.

وفي ضوء اجتهاد الباحثين السابقين حول تحديد مجالات النشر المشترك نجد أن الأنسب من بينها للجامعات الخليجية أن تعمل على تحقيق نشر مشترك في مجالين هما:

١ - تحقيق كتب التراث التي تناسب الجامعات الإسلامية بالذات أو التي لديها كليات إسلامية وأدبية بجانب إهتمامها بالمجال العلمي البحت كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة أم القرى وجامعة الكويت وجامعة قطر.

---

(١) باسل البستاني " البعد الفلسفي للوحدة الثقافية العربية والتحديات العربية والتحديات الراهنة " **الناشر العربي** ، ع ٧ (أكتوبر ، ١٩٨٦)، ص ٨١ .

(٢) حسين علي محفوظ " نظرات وآراء في تحقيق التراث ونشره " **الناشر العربي** ، ع ٧ (أكتوبر ، ١٩٨٦)، ص ٨٥

(٣) - محمد الصغير بن عمار، المرجع السابق، ص ٢٥ - ٢٦ .

٢ – مجال العلوم والتقنية بتشجيع البحث العلمي الأصيل والترجمة في هذا المجال الذي ما زلنا متخلفين فيه عن الركب العالمي، وهذا يناسب بطبيعة الحال الجامعات ذات الاهتمام العلمي بشكل كامل، أو الجامعات التي جمعت بجانب اهتمامها بالعلوم الأدبية العلوم العلمية لدرجة أنها عرفت بهذا الطابع العلمي البحت؛ كجامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك فيصل وجامعة الكويت وجامعة البحرين مثلا.

ولنجاح النشر المشترك ينبغي على الجامعات المشتركة في هذا النظام ان توجد نظاما تعاونيا دقيقا، ومدروسا بشكل عميق لتحديد الأهداف والخطوات التنفيذية للقيام بهذ المشروع الفعال، ولأن غياب مثل هذه الخطط - ولو وجدت الرغبة القوية فيه - سيعرض هذا التعاون للخلط والعشوائية، التي ستكون آثارها السلبية واضحة وضوحا جليا على النشر المشترك، مما يؤثر بالتالي على المسيرة والعمل المشترك.

مراحل النشر:

تمر عملية النشر عموما وفي الجامعات التي هي مدار بحثنا هذا بخمس مراحل رئيسة هي:

١ – مرحلة البحث عن الأعمال المراد نشرها.

٢ – مرحلة التحكيم والتقويم بعد الفحص.

٣ – مرحلة التحرير.

٤ – مرحلة الطباعة.

٥ – مرحلة التوزيع.

وهذه الخطوات الأساسية التي يمر بها العمل قبل أن يرى النور تعبر عن الواقع الفعلي للمراحل التي يمر بها النشر.

ويضيف أحد الباحثين[1] إلى المراحل الخمس الماضية، مرحلتين أخريين: مرحلة الفكر، ومرحلة الكتابة.

والمتأمل لهاتين المرحلتين يلاحظ أنهما لايدخلان في صميم المهنة، بمعنى أن أي جهة نشر لا تتدخل في فكر المؤلف وتملي عليه كيف يكتب ؛ لأن الذي يعنيها هو كيف يكون العمل المراد نشره، من حيث المضمون والأسلوب، مما يتماشى مع أهداف المؤسسة التي ستتولى النشر، ولا يعني هذا إنكار دور هاتين المرحلتين ؛ فهما في حقيقة الأمر تشكلان بدايته لكن بشكل عام، وعند التطبيق العملي للنشر نجدهما لا تدخلان فيه بشكل مباشر.

وسنعرض فيما يأتي لمراحل النشر كما ينبغي أن تكون عليه في الجامعات:

١ - مرحلة البحث عن الأعمال المراد نشرها:

إن أي جهة نشر في إطار جامعة من الجامعات لا يمكنها أن تقوم بدورها على الوجه المطلوب دون أن تتوافر لديها مجموعة من الأعمال المناسبة للنشر هي زادها الذي تعيش عليه.

ويأتي توفير مثل هذه الأعمال من خلال السبل التالية:

١ - الأعمال التي يأتي بها أصحابها (المؤلف أو المترجم أو المحقق) إلى جهة النشر بالجامعة وهي أكثرالطرق استخداما، بل يرى أحد الباحثين أنها «هي الطريقة السائدة ولها الأغلبية المطلقة».[2]

---

[1] فؤاد عبدالعال، المرجع السابق، ص ٦٥ .

[2] شعبان عبدالعزيز خليفة . حركة نشر الكتب في مصر : دراسة تطبيقية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤م)، ص ٣٨٥ .

٢ - التكليف المباشر من قبل جهة النشر أو الجامعة نفسها لبعض المؤلفين أو المترجمين أو المحققين بتأليف أو ترجمة أو تحقيق كتاب بالذات، وقد تتولى هذا الجانب في الجامعات نفسها مراكز البحوث التابعة لها.

٣ - أن تلاحق جهة النشر بالجامعة المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس لاقناعهم بنشر كتبهم من خلالها، وتقديم المغريات التي تكفل الحصول على موافقتهم.

٤ - الاستفادة من الكم الهائل من رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت إجازتها والتوصية بطبعها سواء كانت من نتاج منسوبي الجامعة أو من غيرهم من منسوبي الجامعات الأخرى، وذلك بعد استئذان أصحابها والاتفاق معهم على نشرها.

٥ - البحوث المقدمة للمؤتمرات والندوات المختلفة والتي تنضمها الجامعات من وقت إلى آخر ينبغي الاستفادة منها بنشر البحوث المقدمة لمناقشتها في هذه المؤتمرات والندوات.

٦ - المراكز المتخصصة التي تنشئها الجامعات لخدمة تخصص أوعلم من العلوم كمركز أبحاث الحج بجامعة أم القرى، والمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي الذي أقامته جامعة الملك عبدالعزيز والجمعية الجغرافية الكويتية، أقول إن مثل هذه المراكز وماشابهها عادة تقوم بإعداد البحوث الميدانية التي تخرج في شكل بحوث عالجت بعض المشكلات وعلى جهة النشر بالجامعة أن تفكر مليا في هذا الرافد المهم.

٧ - التوجه إلى بحوث الطلاب التي يتوافر فيها مقومات البحث الجيد وشروط الكتابة الدقيقة والتي بذل فيها جهد مضن لنشرها وبثها للجميع ؛ إذ إن هذا الرافد قل أن تنتبه إليه جامعة.

٨ - الأحداث والمناسبات الوطنية العامة التي تقام سنويا؛ كمهرجان الجنادرية في المملكة العربية السعودية ونحو ذلك ؛ إذ إن مثل هذه المناسبات تكون ذات نشاط فني وثقافي، وربما كانت مثل هذه المناسبات وما يقام فيها من نشاط ثقافي، يتمخض عنها بحوث تقدم إليها وتناقش في شكل ندوات عامة، فرصة لجهة النشربالجامعة أن تنتقي من بين هذه البحوث الجادة ما يصلح لأن تتولى الجامعة نشره وإتاحته عن طريقها.

٩ - استقطاب أعمال جيدة تصلح للنشر عن طريق طرح المسابقات السنوية ورصد الجوائز لها، سواء المادية أو المعنوية ؛ كأن تكون هناك مسابقة لأفضل كتاب في إطار موضوعي محدد تقوم الجامعة بنشره فيما بعد.

إن هذه الوسائل ليست الوحيدة التي تعين على توفير الأعمال المراد نشرها، فهناك وسائل قد تكون أكثر نفعا من بينها نشر الكتب التراثية، ومتابعة الجهات التي تشرف علي تحقيقها للتنسيق فيما بينها على تلقف ما تنتهي من تحقيقه لتتولى نشره وإتاحته للجمهور، كذلك تعد الأندية الثقافية في كل دولة مصدرا لابأس به لنشر ما يقدم إليها من الأدباء أو مخاطبة الأدباء عن طريقها لإقناعهم بنشر أعمالهم عن طريق الجامعة.

٢ - مرحلة التحكيم والتقويم:

ويقصد بهذه المرحلة فحص الأعمال الواردة ومعرفة مدى ملاءمتها للنشر من عدمه.

وبطبيعة الحال «فالهيئات العلمية يعنيها بالدرجة الأولى الوزن العلمي للمادة وما تضيفه من جديد، أو ما تغطيه من مسح لموضوع معين، لذا فإنها تحيل الإنتاج الفكري إلى متخصصين من ذوي الخبرة في مجال النشر لإبداء الرأي في المادة العلمية».[1]

---

[1] فؤاد عبدالعال . مرجع سابق . ـــ ص ٦٦ .

ودرجت العادة في كثير من الجامعات العربية أن يحال الكتاب، سواء كان مؤلفا أو مترجما أو محققا إلى محكمين ممن لهم علاقة مباشرة بالمجال الموضوعي للحكم عليه والتوجيه بنشره أو رده مع الاعتذار المهذب.

إلا أن الأمر يختلف في بعض الجامعات الأجنبية ذلك «أن القرار النهائي بقبول أو عدم قبول كتاب عادة ما يتخذ بواسطة مجموعة من مندوبي جهة النشر التي تتكون عادة من خمسة عشر مندوبا (عمداء سابقين أو أساتذة) يتم تعيينهم من قبل الجامعة لهذا الغرض بالذات».[١]

ويعبر الموقف السابق عن وجهة النظر الأمريكية ولعل المجالس العلمية في الجامعات الخليجية تقوم مقام هذه اللجنة، غير أنه ينبغي الحرص عند تعيين أعضاء هذا المجلس بحيث يمثلون تمثيلا واقعيا، المجال الموضوعي، والخبرة العريقة.

وتشترط أغلب الجامعات الخليجية أن تكون المادة المراد نشرها منسوخة على الآلة الكاتبة لضمان صحة المعلومات وسلامتها والتأكد منها ومنع أي لبس قد يحدث، وقد يكتفى بنسخة واحدة أو أكثر حسب ما تسير عليه الأنظمة في كل جامعة.

وبما أن الفاحص غير الكفء يؤدي إلى رد أعمال تستحق النشر، أو قبول أعمال ليست على مستوى جيد، فإن الواجب أن تكون هناك شروط يجب توافرها في الفاحص لكي يؤدي عمله على أحسن وجه ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

١ – الإلمام برسالة الجامعة وأهدافها وسياساتها المتبعة.

٢ – التمكن من مادة الموضوع الذي يحكمه.

---

(١) Robin Dennston, P 2130

٣ - النزاهة والحياد التام.

٤ - الإلمام باحتياجات الكليات وتخصصات الأقسام بالجامعة.

ومع أن معظم الجامعات تستعين بفاحصين من أعضاء هيئة التدريس الذين ينتسبون إليها إلا أنه ليس هناك ما يمنع من الاستعانة بالفاحص الخارجي في بعض الأعمال، أو المؤلفات التي تتطلب جهدا وتمكنا يطمئن إلى سلامة القرار.

وعادة ما يكون العمل مقبولا للنشر إذا توافرت فيه مجموعة من الأمور مثل: حداثة الموضوع، وطريقة معالجته، وقدرته على تلبية احتياجات الكليات وأقسامها، أو موافقته لأهداف الجامعة وسياساتها، أو سيطرته على الموضوع ووضوح الأسلوب، أو مكانة المؤلف في مجال التأليف أو الترجمة أو التحقيق، أوشهرته في تخصص معين. وكلها عوامل جديرة بأن تكون معيارا صالحا للتقويم والتحكيم.

وعادة ما يكون قرار الفاحص في واحد من القرارات التالية:

ـ قبول العمل دون أي تعديلات.

ـ أوالتوصية برفضه لسبب أو أكثر مع إبدائه وتوضيحه في تقريره الذي يقدمه عن العمل المراد نشره.

ـ أو قبوله مع إجراء بعض التعديلات قبل نشره.

وأيا كان قرار المحكم، فإنه ينبغي إشعار المؤلف أو المترجم أو المحقق بهذا القرار وعدم تركه أو إهماله فترة طويلة.

وقبل أن ينتقل العمل إلى المرحلة التي تليه فإنه لا بد أن يكون هناك اتفاق بين الجامعة ممثلة في الجهة المسؤولة عن النشر وبين المؤلف أو المترجم أو المحقق يحدد بموجبه الحق المادي، والحق المعنوي، والمدة الزمنية وذلك في عقد

يتم بين الطرفين، وهذا العقد في غاية الأهمية كمرجع لكلا الطرفين وهو يحفظ حق كل طرف ويرجع إليه عند الخلاف.

وسواء أكانت الجامعة حديثة النشأة أم عريقة الوجود فإنها تلتزم بذلك العقد وتحرره ضمانا لحق المؤلف وحقها كجهة ناشرة.

ولكي يكون العقد مكتمل العناصر فإن أحد الباحثين اشترط أن تتوافر فيه العناصر الآتية:

١ - إقرار المؤلف.

٢ - التنازل عن الحقوق.

٣ - حق نشر الكتب المقبلة.

٤ - الاتفاق على النشر.

٥ - دفع حقوق المؤلف.

٦ - الدفعات المقدمة.

٧ - الحقوق الأخرى.[1]

وإذا كانت العناصرالسابقة هي الأساس في وضع صيغ العقود بين المؤلف والناشرالتجاري، فإنها قد لا تكون مناسبة عند تطبيقها على النشر الجامعي كما أن اختلاف ظروف الجامعات قد تتطلب صيغة أخرى للعقد تستوحى من واقع كل جامعة، ويرى الباحث أن في الإمكان تضمين العقد بين المولف والناشر الجامعي العناصر التالية.

---

(١) دانيس. س. سميث . صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارىء ؛ ترجمة محمد علي العريان، عصمت أبو المكارم ، محمود عبدالمنعم مراد (القاهرة : المكتب العربي الحديث ، ١٩٧٠م)، ص ٢٩٣ .

١ - الصفة الشرعية أو القانونية للاتفاق.

٢ - إقرار المؤلف.

٣ - التنازل عن الحقوق لفترة محددة.

٤ - الحقوق المادية.

٥ - الحقوق المعنوية.

٦ - الحقوق الأخرى.

١ - الصفة الشرعية أو القانونية للاتفاق:

إن اعتراف الجهات الحكومية أو الشرعية أو القضائية في الدولة بمثل هذه العقود أمر ضروري لضمان الحقوق، ولهذا نجد لزاما على جهة النشر أن تكسب عقودها مثل هذه الصفة القانونية أو الشرعية خاصة أن ذلك يعطي الثقة ويعزز من قيمة العقد.

وفي كثير من دول العالم نجد أن تشريعاتها تتضمن اعترافا بمثل هذه الحقوق سواء المادية أو المعنوية للمؤلف والناشر.

٢ - إقرار المؤلف:

وتحت هذا العنصر أو البند لابد من أن يتعهد المؤلف أو المترجم أو المحقق بأنه صاحب الكتاب والقائم به وأن الكتاب لا يحمل دعوى سياسية أو مخالفة قانونية قد تجر أو تجلب المتاعب لجهة النشر، ويدخل في ذلك التعهد ضمنا: الالتزام بالآداب المرعية في المجتمع أو الدولة.

وبما أن المؤلف هو الشخص الوحيد الذي يحق له التنازل عن حق نشر إنتاجه الفكري لجهة النشر فإن عليه التعهد بأنه لم يقم بالتنازل عن ذلك لأي

جهة أخرى، وأن الأمانة العلمية متوافرة في هذا الكتاب من حيث الاقتباس والاستشهاد ونسبة كل شيء إلى مصدره.

ومثل هذا الاقرار يعد أمرا ضروريا خوفا من أن تكون هناك تجاوزات قد توقع الجامعة في إشكال فيما بعد فيكون هذا الإقرار هو المخرج النظامي لها.

وفي حالة الترجمة فإن على المترجم أن يرفق ما يثبت حصوله على إذن الترجمة من الناشر الأصلي.

٣ – التنازل عن الحقوق:

وبمجرد أن يقر المؤلف بأنه صاحب الحق في نشر الكتاب، وبأنه الوحيد المسؤول عن محتواه، يقر بعد ذلك بأنه يتنازل عن حق النشر للجامعة بموجب هذا العقد والشروط الواردة فيه، واللغة التي سوف ينشر بها، وطريقة النشر التي يوافق على النشر بها سواء كانت في شكل كتاب، أو في مجموعة أشكال في كتاب، ضمن سلسلة أو نحو ذلك.

ومن الضروري توضيح لغة النشر والإطار الجغرافي ونمط النشر الذي سوف يخرج عليه العمل بكل وضوح في العقد. كما أنه يجب تحديد الفترة الزمنية لسريان الاتفاق والتي تحدد عادة بخمس سنوات أو بثلاث سنوات من ظهور الطبعة الأولى.

٤ – الحقوق المعنوية (الأدبية):

وما من شك أن حق المؤلف الأدبي لا يسقط بمجرد التنازل عن نشر الكتاب للجامعة، فحق نسبة الكتاب إلى المؤلف أو المترجم أو المحقق يجب أن تظهر وبكل وضوح على الغلاف وصفحة العنوان.

كما أن الحقوق الأدبية أو المعنوية تقتضي كذلك من الجامعة ألا تقوم بإدخال أي تعديل أو تغيير ـ أيا كان نوعه ـ إلا بعد أخذ الموافقة من صاحب الإنتاج، ويجب على جهة النشر في الجامعة، والمعنية بإخراج الكتاب إلى الوجود أن تراعي الأمانة أثناء إخراج الكتاب إخراجا مطابقا للواقع الذي كانت عليه المادة أصلا.

٥ – الحقوق المادية:

من المعروف أن النشر التجاري يعتمد على نمطين في التعامل المادي مع المؤلفين: النمط الأول يقوم على تحديد نسبة للمؤلف تختلف من ناشر إلى آخر وهي تتراوح عادة بين ١٠٪ إلى ٣٠٪ عن كل نسخة مباعة حسب قيمة الكتاب التي تعتمد على مكانة المؤلف وطبيعة الكتاب الموضوعية.. إلخ.

ويعتمد النمط الثاني على تقديم مبلغ مقطوع للمؤلف يقدره الناشر التجاري الذي يبني حساباته على اعتبارات خاصة به.

ويمكن للجامعة الأخذ بأسلوب النمط الأول، وإن كانت أغلب الجامعات في الخليج تسير على نظام المبالغ المحددة التي تدفع للمؤلف. ويحكم الأخذ بالنمط الثاني حجم الكتاب وقيمته العلمية ومكانة مؤلفه، في حين أن الأمر يختلف في الكتب المترجمة التي يتم الحساب فيها على أساس الكلمة أو الصفحة المترجمة.

ومن الضروري توضيح طريقة الدفع في العقد وهو يدخل ضمن الحقوق المادية للمؤلف. وتتبع أغلب الجامعات الخليجية تجزئة هذه المكافأة إلى قسمين، القسم الأول: دفع ثلثي المكافأة عند توقيع العقد، و القسم الثاني: دفع الثلث الباقي عند الفراغ من الطبع.

وقد تتطلب بعض العقود تحديد نوع العملة التي يتم بموجبها الدفع خاصة بالنسبة للمؤلفين المنتسبين إلى دولة غير الدولة التي ينشر فيها العمل.

٦ - الحقوق الأخرى:

وهناك مجموعة من العناصر التي يتطلب تحديدها في العقد مثل الكمية المطبوعة، وطريقة التسويق التي قد يدخل فيها الإعلان عن الكتاب بالطرق المختلفة لتوفير القراء له، كما أن من الممكن تضمين العقد بندا يتعلق بالنشر الجزئي للكتاب في مجلة أو دورية، إضافة إلى تحديد عدد النسخ المجانية الخاصة بالمؤلف أو صاحب الإنتاج.

وكذلك من يقوم بالمراجعة وتنقيح العمل، أهو المؤلف أم جهة النشر بالجامعة ؟ وإذا كان المؤلف الذي سيقوم بهذه المهمة، هل ستكون له نسبة نظير ذلك، مع العلم أن بعض الجامعات تعطي نسبة تصل إلى ١٠٪ من المكافأة المقدرة أصلاً له.

ومنها أيضا مسألة إعداد الفهارس أو الكشافات المختلفة للكتاب إذا لم تكن معدة مع العمل المراد نشره أصلا، وهل هي من مهمات المؤلف أوأن جهة النشر التي قد تكلف أحد المختصين بعملها نظير نسبة معينة لا تتجاوز في كثير من الأحيان ٢٠٪ من قدر المكافأة المقدرة للمؤلف ؟ وينبغي أن يتضمن العقد مثل هذا التحديد. وبغض النظر عمن سيقوم به، فإن التنصيص وتحديد ذلك أمر في غاية الأهمية درءا للخلاف والمنازعات.

وبما أن الإخلال بالعقد أمر وارد سواء من قبل المؤلف أو الجامعة فإن تحديد ما يترتب على ذلك أمر ضروري، من هنا قد تحدد جهة التحكيم التي يكون لها القبول من كلا الطرفين عندما يصل الأمر إلى اللجوء إليها.

كما قد ينص في العقد على الطبعات المعادة والحقوق المترتبة عليها ، وفي حالة الكتب المترجمة قد يكون من الأنسب تحديد من سيتولى الحصول على إذن المؤلف الأصلي هل الجامعة التي ستتولى ذلك أم المترجم ؟ ومن سيقوم بدفع الحقوق المترتبة على هذا الإذن أيضا.

إن العناصر السابقة تمثل الخطوط العريضة التي ينبغي أن ينص عليها العقد، ومن الطبيعي أن تختلف العقود في صورإخراجها وتنوعها، ولكن يجب أن لا تخلو من هذه العناصرالأساسية.

٣ – مرحلة التحرير:

إن المقصود بالتحرير هو كما يقول أحد الباحثين:

> مساعدة المؤلف على وضع أفكاره في قالب يتسم بأوضح وأنظم وأفضل طريقة متاحة، وأن يعد المخطوط إعدادا يترتب عليه تنقيته من كل شائبة بحيث يكون سليما أنيقا، وبحيث يوضح عليه كل التعليمات اللازمة للطباع مما يخفض التصحيحات إلى الحد الأدنى الممكن من نفقة المال والوقت.[١]

ولهذا فإن على جهة النشر بالجامعة أن تضم نخبة من المتخصصين في التحرير سواء كانوا مجموعة مكونة من أكثر من واحد أو هو محرر واحد فقط، يقومون بدور رئيس في تخطيط منهج وأسلوب نشر العمل، بحيث يتم إخراجه بطريقة مناسبة لموضوعه وأهدافه مع العناية بعلامات الترقيم وتحديد الأبواب والفصول، وبدايات الفقرات ووضع التوضيحات بأشكالها المختلفة في الأماكن الملائمة لها.

---

[١] منقول بتصرف من :

ساندلر. ب. جرانيس. نشر الكتب فن؛ ترجمة حبيب سلامة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٨٦م)، ص ١٤٠ .

ويمكن أن نقارن بين مكتب هندسي وقسم التحرير ؛ فكما أن نجاح الأول يعتمد على أداء دوره في خدمة المستفيدين خدمة مميزة تتمثل في إتقان المخططات الهندسية لدورهم أومكاتبهم، فإن قسم التحرير في إمكانه أن يسخر خدماته لتلبية مختلف حاجات المخطوطات والحرص على إخراجها إخراجا جيدا، فوضع التعليمات على المخطوطات يسهل أمر تنفيذ طبعها بشكل صحيح ودقيق للغاية.

ومتى ما التزم بذلك فإنه وبلا شك سيكون معيارا للتفضيل لدى المؤلفين، كما أنه سيكون سببا وجيها لاتجاه مؤلف ما للنشر بهذه الجامعة، أو أن يكون في المقابل سببا للانصراف عن النشر فيها.

وكما أن صاحب الدار شديد الحرص على أن تظهر داره في أبهى حلة،كذلك المؤلف أو صاحب العمل حريص وبشكل أكثر على أن يخرج كتابه في أفضل قالب ممكن.

ولنجاح المحرر في أداء مهمته لابد أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط هي كالتالي:

١ - يجب أن يكون من محبي وعشاق الكتب، ملما بكل ما يتعلق بهذه المهنة.

٢ - وجوب أحترامه للمؤلفين أو المترجمين أو المحققين واحترام أفكارهم وآراءهم أيا كانت.

٣ - أن تكون له عين ثاقبة نافذة، يملك حسا قويا يستطيع به تناول التفصيلات بكل جدارة وخبرة.

٤ - أن يكون على ألفة حقيقية بل معرفة باللغة العربية وبالاستعمالات اللغوية الجارية.

٥ - أن يكون محبا للاستطلاع، ذلك لأن حب الاستطلاع هو الذي يقوده نحو النجاح والتقدم في مهنته.

٦ - أن يكون ملما بقدرات وامكانات مطبعة الجامعة حتى لا يواجه بمعوقات تؤدي إلى تأخير طبع الكتاب أو الإساءة إليه.

٧ - أن يكون على اطلاع مسبق بأهداف وسياسة الجامعة ومتطلبات الكليات والأقسام والتخصصات المختلفة.[1]

ويحتاج جهاز التحرير لكي يؤدي مهمته بشكل جيد إلى أدوات يستعين بها المحرر في أداء عمله ؛ منها بعض أنواع المراجع مثل القواميس اللغوية والمعاجم والأدلة... ونحو ذلك. لأنه قد يرجع إليها ليتأكد من صحة كلمة أو مصطلح أو دقة معلومة.

ويحتاج المحرر الفطن ـ لكي يؤدي عمله بشكل مرض ـ إلى استشارة بعض المتخصصين وذوي الخبرة واستقصاء آرائهم في مسائل معينة قد لا تعينه المراجع على التأكد منها، كما عليه أن يكون على صلة جيدة بالمؤلف لاستطلاع ما يقصده من فكرة أو رأي أو معرفة مصدر حول معلومة بعينها.

والتخصص في هذا المهنة أمر مطلوب، وأقصد به أنه لا يوجد محرر يمكن أن يوصف بالمحرر العام الشامل الذي يستطيع أن يحرر جميع أنواع الكتب مهما اختلفت لغة وموضوعا، بحوثا ودوريات، لذلك نلاحظ وجود

---

[1] استعان الباحث في هذا لجزء من الدراسة بالأفكار الواردة في دراسة لفؤاد عبد العال بعنوان **النشر: هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية**، المرجع السابق، ص ٦٧.

محرر خاص بالكتب العلمية، وثان بالأدبية، وثالث بالبحوث والدوريات، ورابع بالكتب الأجنبية... وهكذا.

أما عن العدد المطلوب من المحررين ونوعياتهم في قسم النشرأو إداراته فإن ذلك يرتبط بحجم العمل وكثافته وتنوعه، والخطط المرسومة لإنجازه وطبيعة التخصصات بالجامعة، لأن مثل هذه النوعية من التخصصات قد تفرض نوعية المحررين. ويمكن تحديد العدد إذا علمنا أن معدل تحرير كتاب من ثلاثمائة صفحة قد يستغرق ثلاثين يوما، وهو يعني أن المحرر الواحد يستطيع أن ينتج سنويا سبعة كتب تقريبا. ويقسم أحد الباحثين التحرير إلى قسمين تحرير الأسلوب، وتحرير النشر.[1]

١ – تحرير الأسلوب (Style Editing):

والمقصود بتحرير الأسلوب هنا سلامة اللغة من حيث صحة كتابة الكلمات والعناية بتركيب الجمل، وحسن استخدام الكلمة التي تعبر عن المقصود في مكانها المناسب. والتأكد من أن المؤلف قد طبق قواعد الكتابة من علامات الترقيم، وعلامات التنصيص، وإجادة استخدام العناوين وتفريعاتها، وترتيب المراجع سواء في المتن أو القائمة وإعطاء العناصر الكاملة للمراجع، وتنظيم أوائل الكتاب من الغلاف وصفحة المقدمة وكيفية إعداد صفحة المحتويات والكشافات ومعرفة مدى تغطيتها للمتن وإعداد الملاحق.. إلخ.

٢ – تحرير النشر (Publishing Editing):

والمقصود بتحرير النشر هو عملية وضع الإنتاج الفكري في تصور وعائي ؛ لما سوف يخرج عليه الكتاب بعد، ولهذا سوف يمر هذا النوع من التحرير بمجموعة من العمليات تتلخص في التالي:

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

- تحديد وعاء المعلومات الخاص بهذا النوع من الإنتاج الفكري.
- تحديد الأبناط والأصول كاملة.
- إخراج المادة حسب مخطط واضح وثابت.
- تحديد أماكن الأشكال وأحجامها.
- تحديد أماكن الجداول.
- تحديد عناوين الكتاب وفق درجاتها.
- تحديد العناوين الجارية.
- وضع المواصفات الطباعية المناسبة لوعاء المعلومات المختار.
- الإحالة للطباعة ومتابعة عمليات الطباعة المختلفة لحين صدور المطبوع.[1]

وتمثل الكشافات والفهارس عبئا آخر على المحرر حيث تتطلب جهدا إضافيا في التحرير، والتأكد من دقتها وشموليتها، وحسن ترتيبها.

ويدخل ضمن عمل التحرير، تصميم الكتاب وعادة ما يناط ذلك بمصمم، و «التصميم مصطلح طباعي يعني تخطيط وإبراز الموضوعات المطبوعة. ويكون التركيز في عمل الكتاب على أشكال الصفحات والمناطق الطباعية بها واختيار نوع الخط والورق ومكان الهامش، والعلاقة بين مساحة المنطقة

---

(١) دانيس . س . سميث . المرجع السابق، ص ٩٨ .

الطباعية ومقاس الصفحة تعد أيضا عاملا هاما في التصميم الطباعي»[١]، وفي الغالب نجد أن على المصمم أن يكون من خريجي كلية من كليات الفنون. ويشمل عمله تحديد:

حجم الصفحة، ونوع وحجم حروف الطبع وسعة الهوامش ووضع حروف الطبع على الصفحة، والمسافة بين السطور وتنظيم عناوين الفصول وأرقام الصفحات، والتدابير الخاصة بالرسوم الإيضاحية، والجداول، ونوع الورق، ونوع الغلاف من حيث اللون والمادة (ورقا أو قماشا) وآلاف من التفاصيل الأخرى التي تؤثر في المظهر المادي للكتاب وتحديد ملامحه ومعالمه.[٢]

لذا أصبح لزاما على أي جهة نشر بالجامعة أن تضم بين أعضائها من يقوم بهذه المهمة، لا سيما إذا علمنا مدى أهمية الاستعانة به وضرورة ذلك.

وبلاشك فإن المصمم الذي يتمتع بمهارات ومواهب فنية إضافية كأن يكون ساما وخطاطا مجيدا لصنع الخرائط، متقنا لفن إعداد الجداول والبيانات والنماذج الإحصائية، سوف يريح جهة النشر، ويسهل عمل التصميم بأسرع وقت ويختصر الإجراءات التي ربما أخذت ـ عندما يفتقر لهذه المواهب والمهارات ـ وقتا أكثر ؛ نظرا لكونه سوف يستعين برسام أو ربما خطاط أو ربما معد متخصص للخرائط... إلخ.

---

(١) فنسنت بليدين . **تصميم الكتاب وإنتاجه** . ـــ تعريب محسن شاكر عبدالعال ، ماهر محمد قطب (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية ، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م)، ص ٣٣ .

(٢) استعان الباحث في هذا الجزء بالأفكار الواردة في المراجع التالية :

ـ روبير اسكاربيت. **صناعة الكتاب من المؤلف إلى الناشر إلى القارئ**، ص ص ١١٥ ــ ١٣٢ .

ــ ساندلر . ب . جرافيس . **نشر الكتب فن**، ص ص ١٤٣ ــ ١٦٠ .

ــ فؤاد عبدالعال . **النشر : هويته وتقنيته مع نقد نماذج خليجية**، ص ص ٦٧ ــ ٦٨ .

وإذا تعذر وجود المصمم في هيئة النشر فإن من الخطأ إسناد ذلك إلى شخص ليست له خبرة في هذا المجال ؛ بل من الضروري الاستعانة بمصمم خارجي عن طريق التعاون والعمل خارج وقت عمله الرسمي، له من الخبرة ما يستطيع بها إعطاء التصميم المناسب لكل مادة يراد نشرها على أن يكون هذا الشخص له من التجربة والإلمام بفنه ما يمكنه من توظيفها لصالح النشر بالجامعة.

ولاشك أن الإلمام بموضوع الكتاب قبل وضع التصميم يعد أمرا مهما لتحديد التصميم المناسب له ؛ فالتصميم الذي قد يكون مناسبا لكتاب هندسي، قد لا يكون صالحا لكتاب في الشعر أو القصص إذ لكل كتاب طبيعته الخاصة.

ويجب على المصمم أن يراعي الملامح المميزة لمطبوعات جامعته إذا كان لمطبوعاتها ملامح معينة تميزها عن مطبوعات جامعة أخرى.

وعلى المصمم أن لا يذهب بعيدا، فيركز على الناحية الجمالية فقط لأن ذلك قد يدفع به إلى تناسي مسائل أساسية في تصميم العمل المراد نشره مما قد يوقعه في أخطاء لا مبرر لها.

ولاشك أن عملية التصميم تكتنفها مشكلات في مقدمتها تقدير حجم الكتاب، والوسائل المتبعة في ذلك التقدير، وكذلك نوع الحرف المستخدم في الطباعة وحجمه وحجم الورق المستعمل أو الذي يناسب الكتاب.

وللوصول إلى تقدير دقيق يجد المصمم صعوبة بالغة في استخدام أيا من الوسائل الناجحة وأكثرها أمانا وأقربها للصحة، هل يستخدم طريقة عد الكلمات - مع ما فيها من مشقة وصعوبة - أو يقدر الحجم عن طريق اختبار صفحة تمثل المتوسط وعن طريقها يعرف عدد الصفحات. وعلى المصمم أن

يراعي نقطة مهمة هي أن عملية التقدير مسألة بالغة التعقيد لأنها تخضع لاعتبارات عديدة لعل من أهمها حجم الحرف ومقاس الورق، وتقدير المسافات بين الكلمات والفقرات... إلخ وبعد أن يختار أو يقرر حجم الصفحة عليه أن يعرف عدد كلمات المخطوط لكي يقوم بقسمة عدد الكلمات في الصفحة المقدرة على عدد كلمات المخطوط وبها يعرف ـ وبشكل تقريبي ـ عدد الصفحات التي سوف يستغرقها الكتاب بعد طبعه.

كما أن المصمم الأكاديمي يتحمل قضية مهمة وهي التوفيق بين مبدأين أساسين هما مبدأ المناسبة ومبدأ الموافقة، ويقصد من ذلك مناسبة التصميم لطبيعة الموضوع المصمم له المراد نشره وموافقة هذا التصميم للملامح المميزة لمطبوعات هذه الجامعة.

كما ينبغي عليه أن يكون ملما بإمكانات المطبعة وقدراتها، إذ ليس كل تصميم يمكن للمطبعة تنفيذه، والإلمام المسبق بهذه القدرات سوف يريحه ويجعل عملية التصميم تسير بسهولة ويسر.

٤ – مرحلة الطباعة: [١]

والذي يعنينا من هذه المرحلة هو كيفية تنفيذ المخطوط وطريقة طبعة وإخراجه فنيا. أما الجانب التقني الفني فهو لا يعنينا كثيرا ؛ إذ إنه لا يدخل في نطاق بحثنا هذا، ونقصد بالتقني الفني أنواع الآلات ومكوناتها وطرق عملها... إلخ.

وتبدأ مرحلة تنفيذ تعليمات قسم التحرير، بالصف وجمع المتن كاملا حسب توجيهات المحرر، ويكون الجمع بإحدى وسائل خمس اثنتان تقليديتان

---

(١) Ronald Mansh Ridge " Towards an Ideal University Pre **Scholarly Publishing** (April , 1971) . --- P 219

هما جمع حروف المتن بواسطة سبيك من الرصاص ويسمى الجمع الرصاصي، والثانية الجمع اليدوي وفيها تجمع حروف المتن عن طريق اليد وبواسطة صندوق يكون أمام الجامع.

أما الثلاث الباقيات فأولاها الجمع بواسطة المونوتيب، وثانيتها اللينوتيب، وهما كذلك جمع آلي. وكلتاهما تقوم بعمل المتون حرفا حرفا ثم تقوم بترتيبها سطورا، ومن ثم صفحات. وآخرها الجمع التصويري حيث يخلو في هذه الطريق استخدام الرصاص، وإنما يتم الاعتماد هنا على التصوير، حيث تنتج صفحات مطبوعة على ورق.

و لم يتوقف الصف عند هذه الطرائق الخمس فقط، فلقد ظهر أخيرا ما يسمى بالجمع الألكتروني، حيث دخل الحاسب الآلي هذا المجال، إذ يقوم الجامع بكتابة المتن ويظهر أمامه على شاشة كصفحة كاملة ومن ثم يقوم بقراءتها وتصحيح الأخطاء التي قد ترد فيها قبل أن يقوم بإخراجها على شكل أشرطة ممغنطة تقوم آلة طبع خاصة بترجمتها إلى أوراق ونسخ مطبوعة.

وبعد الانتهاء من عملية الصف أو الجمع وسحبها على الورق، تأتي العملية الثانية وهي عملية التصوير لما تم جمعه على رقائق معدنية تكون جاهزة للسحب الذي ينتج عنه شكل صفحات الكتاب المعد للنشر.

ويوجد العديد من آلات الطبع التي تختلف قدراتها من آلة إلى أخرى، فبعضها بإمكانه أن يطبع على الجهتين، وأخرى يمكن ان تطبع بالألوان مهما اختلفت درجاتها، وعموما فهذه الآلات لا تخرج عن أنواع ثلاثة من أنواع الطبع، فهي أما أن تكون طباعة بارزة (نيو) أو طباعة غائرة (الروتو) وتستعمل بشكل موسع في الصحف والمجلات وأخيرا الطباعة المسطحة (أوفست).

وبعد أن تنتهي عملية الطبع، وتراجع الأوراق المطبوعة بشكل نهائي، تأتي عملية أخيرة وهي عملية التجليد ؛ وتبدأ بتدبيس الأوراق المجمعة أو باستخدام الصمغ بدلا من التدبيس، أو بواسطة الخياطة حيث تخاط الملازم بعد تجميعها، ويلصق عليها الغلاف بواسطة الغراء، أو أن تجلد بالجلد أو الورق المقوى.

وقد دخلت التقنية هذا المجال فهناك آلات تقوم بهذه العملية آليا، حيث تقوم بتجميع الملازم وتدبيسها أو تغريها، أو تخيطها، ثم تلصق الغلاف ويكون ذلك خلال دقائق معدودة وبدقة متناهية للغاية.

ومن ثم يتكون شكل الكتاب ويصبح جاهزا للتوزيع وهي آخر مراحل التصنيع السابقة لمرحلة إعداد الكتاب للتوزيع والاستفادة منه.

وقبل أن نختم الحديث عن هذه المرحلة نود أن نوضح كيف تمول الجامعة مطبعتها ؟ والمقصود بالتمويل هنا الميزانية التي يجب أن تكون من نصيب المطبعة، من أين تأتي ؟ وكيف تأتي ؟

ويلخص لنا أحد الباحثين الكيفية فيقول: أن هناك خمس وسائل أو طرق رئيسة هي:

١ - أن يتم تخصيص اعتمادات سنوية لها من ميزانية الجامعة.

٢ - الحصول على منحة رأس مال يمكن أن توفر دخلا كافيا لمواجهة النفقات السنوية.

٣ - الحصول على اعتمادات متتابعة (حسب الاحتياج) لتغطية نفقات كتب أو دوريات كل على حدة.

٤ – التمويل بالوكالة أى بالسماح لهيئة خارجية بالقيام بتحمل نفقات الإنتاج على أمل استعادة أو تغطية نفقات النشربوضع هامش ربحي على المبيعات.

٥ – مايمكن أن نطلق عليه بعملية الدعم الذاتي أو التيسير الذاتي وذلك بأن تأخذ كل عام مما يتم دفعه أو تسديده.[1]

وليس شرطا أن تتبع الجامعة في تمويل مطبعتها إحدى هذه الطرق، بل من الممكن اتباع أكثر من طريقة، فبالإضافة إلى إيجاد ميزانية مستقلة للمطبعة، يمكن أن تتبع نظام الطبع بالوكالة، أي الدعم المادي من جهة خارجية، ليست داخل الجامعة، كما هو معمول به في جامعات أمريكية وأوربية ومحلية.

٥ – مرحلة التسويق:

وتعد هذه المرحلة آخر المراحل التي يمر بها النشر، كما أنها في غاية الأهمية، فمتى وجدت الخطط المدروسة المعدة من جانب متخصصين، تنظم عملية التوزيع وتجعل منه عملية موجهة، فإن المردود العلمي سيكون ممتازا، ويؤتي ثمارا جيدة للجهود التي بذلت ويبرر المعاناة التي سبقت كل كتاب قبل أن يظهر.

أما إذا كان التوزيع يسير بشكل عشوائي، ويقوم على مبدأ الآنية المباشرة فلاشك أن ذلك يعد خسارة جسيمة للجهد الذي يبذل ابتداء من المؤلف وانتهاء بالمطابع، وما بذل خلال تلك المراحل من التفكير والجهد الذي صاحب كل عملية من هذه العمليات.

---

(١) صالح خليل أبوأصبع . المرجع السابق، ص ١٥ .

وربط أحد الباحثين بين تطور النشر العلمي (الجامعي) والقدرة على تسويق المواد المنشورة فقال: «والحاجة ماسة إذا أردنا تطوير النشر العلمي أن يكون هناك إختصاصيون لتسويق المطبوعات والذين يفهمون جيدا التعامل مع القاريء ويستطيعون فتح أسواق لمطبوعاتهم».[١]

وسواء أكان التوزيع قسما مستقلا بذاته، أم يتبع جهة النشر، فلابد أن يكون بينها نوع من التعاون في مجالات مهمة، على رأسها تحديد عدد النسخ حتى قبل التعاقد مع المؤلف، كذلك التعرف على الموضوعات المهمة لإشعار جهة النشر بذلك، لأخذ ذلك بعين الاعتبار عند البحث عن الأعمال المراد نشرها، وكذلك للاتفاق على مستوى معين من الإخراج الفني للمطبوع.

ولابد لقسم التوزيع أن ينهج أو يسلك السبل المتعددة للإعلام أو الإعلان والترويج عن المطبوعات ما استطاع لذلك سبيلا، وحتى قبل ظهور المطبوع لإيجاد سوق وجمهور له، ومن السبل التي يمكنه أن ينتهجها:

- الإعلان في الجرائد والمجلات المحلية أو جريدة الجامعة ودورياتها المختلفة.
- الاستفادة من جهازي الإذاعة والتلفاز.
- إعداد القوائم الدورية بالكتب المنشورة وقوائم بالكتب المعدة للنشر وتوزيعها على الكليات والأقسام والجامعات المحلية والإقليمية والدوائر الحكومية للتعريف بإنتاج الجامعة في مجال المطبوعات.

---

(١) استعان الباحث في هذا الجزء من الدراسة بالأفكار الواردة في دراسة لأحمد أنور عمر بعنوان " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " عالم الكتب ، مج٣ ، ع٤ (محرم ١٤٠٥هـ = سبتمبر/اكتوبر ١٩٨٤م)، ص ص ٤٧٤ – ٤٨٢ .

- عقد الاتفاقات مع الموزعين المحليين لتوزيع مطبوعات الجامعة وإعطاء الحسومات المشجعة على ذلك.
- إرسال نسخ مجانية لعدد من الشخصيات المحلية والعربية والعالمية.
- الإعلان عن طريق البريد بإرسال نشرات بكل جديد يتم نشره.
- إقامة المعارض داخل الجامعة وفي إطار الدولة، أو المشاركة الفعالة في المعارض المحلية أو الإقليمية أو العربية أو الدولية ؛ لما لذلك من مردود إعلامي واسع النطاق.[١]

كما أن الإهداء يعد منفذا إعلاميا جيدا إذا كان إهداء موجها ـ لا عشوائيا ـ تحدد فيه الأولويات، وتعين فيه الجهات التي يجب أن تهدى إليها بكل دقة.

ويجب على قسم التوزيع أن يعمل بجد لتجاوز كافة العقبات التي قد تعترضه في سبيل تسويق المطبوعات سواء أكانت صعوبات سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية أم تعقد اجراءات الشحن وتكاليف النقل، وما إلى ذلك من أمور يجب تذليلها في سبيل انتشار الكتاب الجامعي أو المطبوع الجامعي بكل إخلاص وتفان.

ويتطلب ذلك دراسة أحوال سوق الكتاب، وإجراءات الشحن وتكاليف النقل، حتى لا تمثل منشورات الجامعة أعباء اقتصادية عليها، تدفع بها إلى التفكير في تقليص نشاطها في هذا الميدان الحيوي.

---

(١) أحمد بدر. المدخل إلى علم المكتبات والمعلومات (الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٥هـ)، ص ٥٠ .

وهنا لابد أن نشير إلى أمرين هما في غاية الأهمية، أولهما: التخطيط لإنشاء جهة خاصة بالنشر بالجامعة، وثانيهما: وضع البرامج الخاصة بالنشر.

فالتخطيط السليم المبني على التعرف على أقسام النشر ومراكزها الأخرى القائمة في جامعات محلية أو عربية أو دولية، واستشارة الأخصائيين في هذا المجال، ينبغي أن يسبق الشروع في إنشاء جهة خاصة بالنشر بالجامعة ؛ فالرؤية السليمة والدقيقة ومدى وضوحها لاشك أنها ضرورة من ضروريات التفكير في أي عمل يراد له النجاح.

ويحتاج التخطيط إلى وضع النظم واللوائح والقرارات المنظمة لإدارة النشر، كما أن التنظيم الإداري والفني وتوزيع الأقسام وعدد الموظفين في كل قسم والخطط الخاصة بتطويره مستقبلا، والمهمات التي تناط بكل قسم بل بكل موظف بها، مع توفير كل هذه الأجهزة والمواد التي تساعد هذا القسم على السير في عمله، مع التوضيح لكيفية الإجراءات المالية سوف تعين على وضع الأمور على الطريق الصحيح.

كما أن وضع قواعد النشر الخاصة بطريقة التحكيم والفحص والحقوق المادية والمعنوية وغيرها من الحقوق وإتاحتها لمن يريد التعرف عليها تعد مسألة ضرورية وتعد كذلك مكملة لمثل هذا التخطيط.

ولاشك أن أي جامعة تفكر في إنشاء إدارة للنشر فيها دون أن تأخذ مسألة التخطيط في الحسبان سوف يكون عملها عرضة للفشل ؛ لأنه اعتمد فيه على العشوائية سواء في الإنشاء أو في ممارسة مهماته ونشاطاته، وسوف يحتاج من وقت لآخر إلى إدخال تعديلات وتحسينات، وكل قد يكون ذلك سببه أن التخطيط لم يواكب الإنشاء أو لم يسبقه.

وقيام قسم النشر أو إدارته لا يعني نهاية المطاف، فهناك مسائل أكثر أهمية من بينها: تحديد كمية الانتاج. ولهذا فإن من الضروري وضع برامج طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى. ويعد عمل الموسوعات والمعاجم من البرامج طويلة المدى.. أما نشر الكتب وتوجيهها التوجيه الموضوعي فيعد من البرامج القصيرة المدى.

وعلى هذه الجهة أن تقدم في نهاية كل عام البرامج التي تحدد الأولويات في النشر، وما سوف تركز عليه في العام القادم، مصحوبة بالتفصيلات الدقيقة التي توضح للمسؤولين طبيعة هذه البرامج، وما سوف تعطيه من ثمار مرجوة.

وهذه البرامج تشبه إلى حد كبير البرامج التي تنتهجها أو التي تضعها أي مؤسسة لكي تحسن من أدائها وتمارس نشاطها كما ينبغي. إذا فإن تطور جهة النشر بالجامعة مرهون ـ وبلا ريب ـ بوجود مثل هذه البرامج، التي تعد انعكاسا لاحتياجات الجامعة العلمية والبحثية ومتطلباتها.

ولاشك أن من عناصر نجاح هذه البرامج أيضا أن تكون من وضع متخصصين لهم علاقة بالمجال. ومعرفة كاملة بوضع الجامعة العلمي والبحثي وحتى المالي ؛ لأن ذلك يولد الرؤية الواضحة للمستقبل الذي يراد التخطيط له.

وقبل أن نختم هذا الفصل، ينبغي الإشارة إلى موضوعين مهمين، لهما علاقة كبيرة بموضوع البحث ؛ أولهما: النشر الإلكتروني، وثانيهما قواعد الكتابة المعيارية للمطبوعات الجامعية الخليجية.

فبالنسبة للموضوع الأول الذي هو النشر الألكتروني أو ما يمكن تسميته أيضا وبشكل أدق بالنشر المحسب، فإنه يعد تطورا لمجال النشر بشكل عام، قصد منه أن يحل الحاسوب في التواصل بين المؤلف والمستفيد دونما أن

يكون هناك حاجة لوجود الكتاب المطبوع ؛ فالحاسوب هو الذي سوف ينقل المعلومات، وعن طريقه يتم أيضا الحصول على مختلف البيانات المهمة عن أي مجال من مجالات المعرفة البشرية.

وهذا التطور الحاسوبي في نقل المعلومات لم يكن بدعة في مجال النشر ؛ بل إنه دخل مجالات عدة كالمكتبات على اختلافها عندما ساعدها في تقديم خدماتها بشكل أكثر فعالية، واستفاد أيضا من هذه التقنية الحديثة مجال النشر في مرحلة الطباعة ؛ إذ بواسطة الحاسوب يمكن طباعة كتاب بشكل كامل، ويمكن أن يرى صفحة بصفحة بصورته التي سوف يخرج عليها، وبهذا لن يحتاج كثيرا إلى الطلب من المطبعة لعمل عدد كبير من النسخ التجريبية للتأكد من مطابقتها للمواصفات التي اعتمدها كل من المحرر والمصمم.

ويحتاج النشر الإلكتروني (المحسب) إلى توافر عدد من المتطلبات لنجاحه لعل :

> أولها اقتناء الطرفيات (Terminals) بمختلف الموسسات، وحتى في المنازل وبأعداد كبيرة، وثانيها أن يكون الجمهور المستفيد من المطبوعات الإلكترونية كبيرا بدرجة تغطي تكاليف إنتاج المطبوعات وتوزيعها وإتاحة إستخدامها على الخط المباشر (On Line) وعلى أن تكون هذه التكاليف مع مرورالوقت وكثرة الاستخدام أقل من تكاليف وتوزيع المطبوعات على الشكل التقليدي[1]

---

(1) فهد بن محمد الدرعان، المرجع السابق، ص ٦١ .

ويشير أحد الباحثين إلى أن هناك مرحلتين يمر بها النشر الإلكتروني الذي يهدف إلى التخلص من الورق وهما «المرحلة المزدوجة ؛ الورقية الإلكترونية، ثم المرحلة الإلكترونية الخالصة».[1]

والكشافات والمستخلصات هي أول المطبوعات التي سوف تتحول إلى الشكل الإلكتروني (المحسب)، تأتي بعدها الدوريات سواء كانت صحفا أم مجلات، عامة أم متخصصة، ثم الكتب مرجعية أم غير مرجعية. وهذه المطبوعات التي تحولت إلى هذا النوع من النشر سوف تكون متاحة إما على شكل أقراص ممغنطة أو في بنوك المعلومات المتعددة ومراصدها، التي يمكن الاشتراك فيها برسوم اشتراك سنوية محددة، تتيح الاستفادة من محتوياتها بشكل كامل ومستمر.

وفوائد النشر الإلكتروني (المحسب) سواء على المكتبة أوالقارىء والمستفيد متعددة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١ - سهولة تبادل المعلومات والحصول عليها بشكل دقيق وسريع وحديث محليا وعالميا.

٢ - توفير النفقات على المدى البعيد وخفض الحيز المكاني بالتقليص من الأماكن التي سوف تحتاج إليها المطبوعات التقليدية.

٣ - إتاحة اتصال الباحثين بعضهم ببعض بواسطة شبكة واسعة من أنظمة الحاسوب سواء على نطاق الدولة الواحدة أو في عدد من الدول المشتركة في مثل هذا النظام.

---

(١) أحمد بدر، المرجع السابق، ٣٢٩ .

٤ - توفير البحوث والمقالات العلمية بشكل موسع التي قد تظهر في الدوريات المختلفة، ولكن صعوبة الحصول عليها في الوقت المناسب يقلل من فرص الاستفادة منها.

٥ - تحليل الآف الدوريات العلمية وفحصها واختيارالمناسب لطبيعة البحث واهتمام الباحث.

٦ - حل المشاكل البحثية والمساعدة في إتخاذ القرارات حيال قضية معينة، وذلك بمساعدة هذا النوع من النشر الذي يسهل عملية التخاطب والتواصل بين الباحثين والبحوث المختلفة التي سوف تسهم في الوصول إلى الحلول المناسبة.

٧ - التقليص من تأثير الرقابة التي تحد كثيرا من وصول البحوث والكتب والدوريات إلى جمهور المستفيدين قراء كانوا أو باحثين.

هذه أهم مميزات النشر الإلكتروني (المحسب) وفوائده، ولكن هل يمكن لجامعات الخليج أن تستفيد من هذا النوع من النشر ؟ الواقع أنه في الوقت الحاضر لايمكن استخدامه أو تطبيقه مع أهميته، ويرجع السبب في هذا الحكم للنقص الواضح في التقنية المتمثلة في الوحدات الطرفية التي يحتاج إليها مثل هذا النوع من النشر والتي يشترط توافرها لدى كل من الجهات المعنية بالخدمات المعلوماتية، وجمهور المستفيدين، إضافة إلى ذلك أن عدد المستفيدين المتوقعين للاشتراك في مثل هذا النظام ليس كبيرا مما يجعل كلفة توفيره عالية جدا.

لقد تردد أكثر من مرة في هذا الفصل الإشارة إلى قواعد جامعة أكسفورد وجامعة شيكاغو للكتابة، التي استخدمها كثير من المؤلفين، وأصبحت هذه القواعد معيارا يقاس به أي إنتاج سوف يقدم لهاتين الجامعتين. والذي يبدو أن القصد من وضع كلتا القاعدتين هو تحديد طريقة ترتيب مواد الكتابة وعرض الموضوع، وكيفية الاستشهاد وسلامة اللغة تركيبا وأسلوبا،

وطريقة إعداد صفحة المحتويات والكشافات، ومواقع بيانات النشر في صفحتي الغلاف والعنوان، وترقيم الصفحات... إلخ.

والواقع يقول أنه لا وجود لمثل هذه القواعد في أي جامعة من جامعات الخليج، ولا تطبق هذه الجامعات مثل هذه الإرشادات والتعليمات التي هي في واقع الأمر في غاية الأهمية، لأن في تطبيقها فوائد جمة سوف تجنيه الجامعات الخليجية من أهمها:

١ - توحيد طريقة الكتابة بشكل شامل، وتطبيقها على كافة مطبوعات الجامعة، مما سوف يكون له الأثر الإيجابي على دقة المعلومات وحسن عرضها وجمال إخراجها.

٢ - أن تنبيه المؤلفين وتزويدهم بهذه القواعد ومطالبتهم بتطبيقها، وأنه لن يقبل أي عمل مخالف لهذه القواعد، سوف يولد إحساسا عاليا لدى المؤلفين بمتانة النشر وقوة الجامعة المعنوية وأنها لا تحيد عن أساسيات البحث العلمي.

٣ - أن في التزام المؤلفين بهذه القواعد راحة وتسهيل لعمل جهة النشر بالجامعة، وسوف تكون التعديلات التي يطلبها المحررمن المؤلف قليلة جدا مقارنة بما لو أن مسؤولية هذا التطبيق كانت على عاتق جهة النشر بالجامعة.

ومادام أن حال الجامعات الخليجية حيال وجود مثل هذه القواعد ماذكر سابقا، فإنه يستلزم التفكير جديا في إيجاد القواعد المعيارية للكتابة

تلتزم بها جهات النشر بالجامعات الخليجية، وإلى أن تصدر مثل هذه القواعد من هذه الجامعات فإنه ينبغي الإشارة في هذا المقام إلى الجهد الذي بذله مكتب التربية العربي لدول الخليج حين قام بترجمة قواعد النشر الصادرة باللغة الإنجليزية من منظمة الينوسكو عام ١٩٧٦م، وهي بعنوان قواعد إعداد نصوص الرسائل الجامعية للعرض والنشر. وأصل هذه القواعد كانت «ثمرة من ثمار جهود مجموعة العمل المختصة بالمصادر الأولية للمعلومات، والمنبثقة عن النظام العالمي للمعلومات العلمية (Unisist) فهي التي اقترحت إعدادها وأشرفت على إخراجها».[1]

وتعاقدت اليونسكو مع الآنسة جي. فاندربورغ من المركز الوطني للبيبليوغرافيا في بروكسل لإعداد هذه القواعد، ثم عهد بمراجعتها إلى لجنة تتألف من البروفسور أ. ج. س ويلسون من جامعة برمنجهام (المملكة المتحدة) والسيد ج. لوربهيفر – مدير المكتب الدولي للبيبليوغرفيا في بروكسل، والسيد س. ريج من مركز النشر والتوثيق الزراعي بهولندا... كما أحيلت إلى المنظمات العلمية وهيئات المعلومات الدولية ذات العلاقة لإبداء مرئياتهم، وقد أخذت الملاحظات التي أبداها الخبراء والمؤسسات العلمية بعين الإعتبار في الصيغة النهائية التي نشرت عام ١٩٧٦م، كوثيقة من وثائق النظام العالمي للمعلومات العلمية والتقنية.[2]

---

(١) جي . فاندروبورغ " قواعد إعداد نصوص الرسائل الجامعية للعرض والنشر " **رسالة الخليج العربي** ، ع ١٩ ، س ٦ (١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م) . ـ ص ١٦٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٤ .

واكتسبت هذه القواعد السمة العالمية، وطبقتها الجامعات في كثير من دول العالم، ولقد أحسن مكتب التربية العربي لدول الخليج بقيامه بمشروع ترجمتها، وذلك عندما عهد بترجمتها إلى محمود سيد محمد «خبير النشر والترجمة بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا (التقنية) بالرياض».[١] فقام بالترجمة والشرح لكثير من المصطلحات التي وردت في سياق هذه القواعد «كما حرص أيضا عند تعريب هذه القواعد بالتنبيه إلى ما لاينطبق منها على الكتابة باللغة العربية نظرا لأن هذه القواعد أعدت أصلا لمن يكتبون بلغات تقرأ من اليسار إلى اليمين».[٢]

وعلى الجامعات الخليجية أن تتبنى هذه القواعد، خصوصا وأنها صادرة عن جهة لها علاقة وثيقة بهذه الدول، وذلك بعد دراستها دراسة مستفيضة، وإضافة ما يرى أن له ضرورة لاستكمال هذه القواعد ؛ كمعالجة التناول العلمي لتحقيق المخطوطات وغيرها من أنواع الكتابة التي قد تنشر فيها الجامعات.

ويحسن بهذه الجامعات عند دراسة هذه القواعد ألا تغفل الدراسة التي جاءت كأحد فصول كتاب (دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام)، الذي قام بجمعه عبدالله عمر البارودي والتي جاءت بعنوان «دليل إعداد الأبحاث العلمية للنشر».[٣] فتدخلها في مجال مناقشاتها ومداولاتها حول إصدار مثل هذه القواعد، لتكتمل الصورة والرؤية ولتخرج هذه القواعد في شكل أكثر دقة وشمولية.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٤ .

(٣) عبدالله عمر البارودي . دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام . ــ بيروت : عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م . ــ ج ٢ ص ٤٥٤ ــ ٤٦٣ .



مناقشة المواصفات القياسية الدولية وتحليلها (ISO)

تعريف المواصفات والمقاييس:

يعد مصطلح المواصفات والمقاييس من المصطلحات الحديثة التي واكبت عصر العلوم والتقنية، وقبل عرض الجانب التاريخي ومبادئه وأهدافه وأهم مجالاته وتحليل المواصفات والمقاييس التي تدخل في نطاق البحث ومناقشتها، ينبغي توضيح هذا المصطلح ومدلولاته اللفظية والاصطلاحية ؛ وذلك باستعراض تعريفه اللغوي والاصطلاحي للوصول إلى المفهوم الصحيح لهذا المصطلح، وتكوين أرضية مناسبة لانطلاقة واسعة في عالم المواصفات والمقاييس، ولتساعد عند استعراض هذا الفصل في بلورة جيدة للمعنى الدقيق لهذا المصطلح.

وعند محاولة تتبع التعريف اللغوي لمصطلح المواصفات والمقاييس، نلاحظ أن جل المعاجم اللغوية العربية قد تناولته تحت مادة وصف وقيس وذلك بإرجاعه إلى أصله الثلاثي، ويعني هذا أيضا أن هذه المعاجم لم تتحدث عن كلمتي وصف وقيس على أنهما متلازمتان لبعضهما البعض، بل إن كل كلمة نجدها مستقلة استقلالا تاما في التناول والترتيب، وعلى هذا فإن التناول

لهذا الجانب من التعريف سيكون لكل منهما بشكل مستقل مع محاولة التوفيق والربط بينهما إن أمكن.

وعند تعريف كلمة وصف نجد أن المعاجم اللغوية قد أجمعت تقريبا على إيراد معان متقاربة لهذه الكلمة، مع اختلاف فيما بينها في التوسع وسرد الأمثلة والشواهد الشعرية لمعنى من المعاني، وأحيانا نجد أن بعض هذه المعاجم توسعت بشكل كبير نتيجة لإيرادها لبعض المعاني الغريبة والشاذة للكلمة التي قد وردت في بعض اللهجات العربية بشكل خاص.

ويعرف **لسان العرب** كلمة وصف بقوله:

> **وصف**: وصف الشيء له وعليه وصفا وصفة: حلاه... وقيل الوصف المصدر والصفة الحلية، **الليث**: الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته. **وتواصفوا** الشيء من الوصف وقوله عزوجل: **وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون** ؛ أراد ما تصفونه من الكذب. **واستوصفه الشيء**: سأله أن يصفه له **واتصف الشيء**: أمكن وصفه... اتصف من الوصف. **وتصف الشيء** أي صار متواصفا ؛ قال طرفة بن العبد:
>
> إني كفاني من أمر هممت به جار، كجار الحذاقي الذي أتصفا
>
> أي صار موصوفا بحسن الجوار. ووصف المهر توجه لحسن السير كأنه وصف الشيء...[1]

إن في التعريف السابق إيحاء واضحا لمعنى المواصفات من حيث إن المواصفات تكون لسلعة ما توافرت فيها مواصفات معينة محددة سلفا، يمكن

(١) ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظورالافريقي المصري، **لسان العرب**. (بيروت : دار صادر د . ت)، ص ٩ / ٣٥٦ .

أن يوصف بها جنس هذه السلعة أو تلك، فيمكن بالتالي استوصافها بصفات محددة، فيقال هذه السلعة توافرت فيها المواصفات والشروط الاعتبارية التي يمكن بها السماح بتداولها واستخدامها.

ووردت في **لسان العرب** لفظة المواصفة لا لتدل على المصطلح الحديث ولكن لمعنى آخر مختلف، بل إنها في الواقع تدل على مصطلح من مصطلحات البيوع الشائعة في الجاهلية التي جاء الإسلام بإلغائها وتحريمها فيقول: «**وبيع المواصفة:** أن يبيع الشيء من غيررؤية».(١)

وفي تناول مختلف نوعا ما لكلمة وصف أورده **أساس البلاغة**، وبه يؤكد ما ذهب إليه لسان العرب، إذ يقول:

> **وصف** ــ وصفته وصفا وصفة، وله أوصاف وصفات حسنة. وتواصفوا بالكرم، وهو شيء موصوف ومتواصف ومتصف... وواصفته الشيء مواصفة "ونهى عن بيع المواصفة"... **واستوصفة الشيء:** سألته أن يصفه لي. والمريض يستوصف الطبيب لدائه: يسأله أن يصف له ما يتعالج به. وهذا مما يعجز الوصاف. وهذا وصيف بين الوصافة والإيصاف. **وقد أوصف:** بلغ أداء الخدمة. وله وصف ووصائف... وصفت الناقة وصفا إذا أجادت السير وجدت فيه. يقال للمهر إذا توجه وأخذ في حسن السيرة: هذا مهر قد وصف أي وصف المشي وأجاده.(٢)

---

(١) المرجع السابق، ص ٩ / ٣٥٧ .

(٢) جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . **أساس البلاغة** (بيروت : دار صادر/ دار بيروت ، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م)، ص ٦٧٨ .

وكلا التعريفين اللغويين يصبان في بوتقة واحدة تقريبا من حيث الدلالة اللغوية لكلمة وصف، وبعضهما يعزز الآخر في توضيح المفاهيم اللغوية التي يمكن أن ترد وتفهم من هذه الكلمة، إلا إن أساس البلاغة أورد أستخدامات أكثر وضرب أمثلة أوسع لهذه الكلمة من لسان العرب، وهي وإن لم تخرج عن المعنى العام لها ؛ إلا أنها تعطي إيضاحا دقيقا لاستعمالاتها ودلالاتها اللغوية.

وزاد صاحب **محيط المحيط** عما ذكره المعجمان السابقان (لسان العرب وأساس البلاغة) بتفصيل جيد وتوضيح جديد للكلمة تستحق الإيراد والذكر، فيقول: «**الوصف** عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه. أي يدل على الذات بصفته كالأحمر فإن بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحمرة. والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف».[1]

ووافق معجم **قطر المحيط** في هذه الزيادة لهذا المعنى الجديد إذ يقول: «و**الصفة** ما يقوم بالموصوف كالعلم والسواد. أو هي الأمارة والحلية اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها».[2]

وفي هذه الزيادة التفصيلية تأكيد جديد على ذلك الترابط في الدلالة بين المعنى اللغوي لكلمة وصف وبين المصطلح (مواصفات)، ذلك أن المواصفة في الواقع تطلق على تلك الصفات المكتسبة والمحددة والمقننة التي ينبغي توافرها في الموصوف وهو هنا السلعة أو أي شيء صدرت حوله مواصفات تقننه وتحدد سماته، فالمواصفات هي صفات بذات الموصوف أوجدها المتخصصون للدلالة والتميز بين السلع، شأنها في ذلك شأن الحمرة والأمارة والسواد التي يراها كل

---

(١) بطرس البستاني . **محيط المحيط** (بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٧٧م)، ص ٩٧٢ .

(٢) بطرس البستاني . **كتاب قطر المحيط** (بيروت : مكتبة لبنان ، د . ت)، ص ٢ / ١٣٨٧ .

من **محيط المحيط وقطر المحيط**. شيئا يدل على الذات وليست هي الذات نفسها، وعليه يمكن القياس بين المفهومين اللغوي لكلمة وصف والدلالة العامة للمصطلح (المواصفات).

وأورد صاحب **الصحاح** معاني متوافقة لكلمة وصف مع ما مضى ولكن بشكل مختصر مع التركيزعلى الشواهد الشعرية ذات الدلالة الموثقة لبعض ما ذهب إليه، كقوله «**واتصف الشيء**، أي صار متواصفا... قال الشماخ يصف بعيرا: إذا ما أدلجت وصفت يداها... يريد أجادت السير».[1]

وتناول كل من مختارالصحاح[2] و تهذيب اللغة[3] ومعجم متن اللغة[4] وكتاب جمهرة اللغة[5] والمعجم الصافي في اللغة العربية[6] كلمة وصف بشكل مختصر لكن على تفاوت فيما بينها في درجة الاختصار، إلا أن المعاني الواردة لهذه الكلمة (وصف) في هذه المعاجم سبق ذكرها في المعاجم السالفة الذكر التي ورد سردها في الصفحات الماضية، إلا إنه يمكن القول أن ما ورد في المعاجم يمكن اعتبارها تقوية وتأكيد لما سبق ذكره من معاني شائعة الاستخدام، فبعضها يقوي بعضا ويسنده ويؤكد عليه.

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري. ـ الصحاح. تحقيق أحمد عبدالقيوم عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ص ٤ / ١٤٣٩ .

(٢) محمد بن ابي بكربن عبدالقادرالرازي . **مختار الصحاح**، ترتيب محمود خاطر. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦م)، ص ٧٢٤ .

(٣) ابن منصور محمد بن أحمد الأزهري . **تهذيب اللغة**، تحقيق أحمد عبدالعليم البردوني ؛ مراجعة علي علي البجاوي . (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦م)، ص ١٢ / ٢٤٨ .

(٤) أحمد رضا . **معجم متن اللغة : موسوعة لغوية حديثة** . (بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٣٧٩م)، ص ٧٦٥ .

(٥) ابن دريد ابي بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري . **جمهرة اللغة**. (بيروت : دار صادر، د. ت)، ص ٧٤٨ .

(٦) صالح العلي الصالح ، أمينة الشيخ سليمان الأحمد . **المعجم الصافي في اللغة العربية**. (الرياض : مطابع الشرق الأوسط ، ١٤٠٩هـ)، ص ٧٤٨ .

مما مضى تتأكد الأمور التالية:

١ - أن هناك ترابطا واضحا بين المعنى اللغوي لكلمة وصف والمفهوم العام لمصطلح مواصفات.

٢ - أن هذا المعنى الوارد للكلمة (وصف) لم تختلف عليه كثيرا جميع المعاجم، وإن اختلف التناول وطريقة العرض، ولكن بشكل عام كانت واضحة في الدلالة اللغوية والاتفاق على هذه الدلالة.

٣ - لم يرد في هذه المعاجم اللغوية ذكر للمعنى الحديث لكلمة مواصفة، ومع ذكرها بالرسم والشكل، ولكن هذه المعاجم التي أوردت المعنى ذكرتها بمفهوم سبق ذكره يختلف عن المفهوم الحديث للمواصفة.

ونأتي الآن لاستعراض التعريفات اللغوية المتعلقة بالشق الآخر من المصطلح (مواصفات ومقاييس)، الذي هو لفظة مقاييس، وذلك من أجل أن تكتمل الصورة اللغوية لهذا المصطلح تسهيلا للوصول إلى معرفة متكاملة عن هذا المصطلح الحديث نوعا ما.

والذي نجده في أمهات المعاجم اللغوية العربية عن مصطلح مقاييس، يوثق كما سيأتي العلاقة بين المعنى اللغوي والمفهوم العام للمصطلح، ذلك أن هذه المعاجم تناولت هذا المصطلح بإرجاعة إلى أصله الثلاثي الذي هو قيس. فأوردت جميع ما له علاقة بالكلمة لغويا في هذه المعاجم.

يقول **لسان العرب** عن هذه الكلمة:

> **قيس:** قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله... والمقياس المقدار. **وقاس الشيء يقوسه قوسا:** لغة في قاسه يقيسه. ويقال: قيسته وقسته قوسته قوسا وقياسا،

ولا يقال أقسته أقوسه قوسا وقياسا، ولا يقال أقسته، بالألف. **والمقياس**: ما قيس به. والقيس والقاس: القدرة يقال: قيس رمح وقاسه... **المقايسة** مفاعلة من القياس. ويقال هذه خشبة قيس أصبع أي قدر أصبع. ويقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما، وقاس الطبيب قعر الجراحة قيسا ؛ وأنشد:

وإذا قاسها الآسي النظامي أدبرت غثيثتها، وأزداد وهيا هزومها

... **وتقايس القوم**: ذكروا مآربهم، **وقايسهم إليه**: قايسهم به... وحكى سيبويه: تقيس الرجل انتسب إليها... يقال تقيس فلان إذا تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب إما بحلف أو جوار أو ولاء، قال رؤية:

وقيس عيلان ومن تقيسا.[1]

ولعل التعريف السابق يلقي بظلاله على نقطة مهمة تتعلق بتلك العلاقة الظاهرة فيما بين الجانب اللغوي والمفهوم العام لمصطلح مقاييس، إذ إن التعريف يوضح وبشكل جلي أن هناك ثمة صلة تربط التعريف اللغوي بالمفهوم الحديث لكلمة مقاييس. فالتعريف يركز على أمورثلاثة، اولاها أن هناك قياسا وثانيها شيء يقاس عليه وثالثها المقيس نفسه، وهذا هو جانب كبير من مفهوم مصطلح مقاييس.

وتوسع **معجم تاج العروس** في تناوله لكلمة قيس، إذ نجده قد غطى سبع صفحات تقريبا من المعجم، وتوافق في نقاط كثيرة في معناها مع معجم أساس البلاغة، إلا أن سبب هذا التوسع هو كثرة الاستشهادات الشعرية والأمثال الأدبية التي تم استخدامها. ولعل من المناسب ذكر بعض ما اختلف فيه عن معجم أساس البلاغة وله علاقة وأهمية في الوصول السريع للمطلوب.

---

(١) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، المصدر السابق، ص ٦ / ١٨٧ .

يقول صاحب **تاج العروس**:

«... **وقايسته**: جاريته في القياس... وقايست بينهما، إذا قادرت بينهما. وقايست بين الأمرين قدرت... **والمقايسة**: مفاعلة من القياس. وهو يقتاس بأبيه أي يقتدي به... **والقياس**: القواس والقائس الذي يقيس الشجة وجمع المقياس مقاييس. **ورجل قياس**: كثير القياس. وهو مقيس عليه...»[١].

وهذه الزيادات هي في واقع الحال معان مرادفة ومؤكد لما ورد في معجم لسان العرب، وكلها تنصب في معنى له علاقة كبيرة بموضوع البحث ؛ وهي قضية القيس والمقيس عليه، وما من شك أن المصطلح بمفهومه العام جاء نابعا ومتوافقا مع بعض المعاني اللغوية له، وهذا ما دل عليه التعريفان السابقان له.

وإذا نظرنا إلى المعاجم اللغوية العربية الأخرى، نلاحظ أن بعضها قد تناوله بشكل مقتضب ومختصر ومنها معجم متن اللغة[٢] ومختار الصحاح[٣] والمعجم الصافي في اللغة العربية[٤] وجميعها ركزت على المفهوم اللغوي الصرف بدون ذكر شواهد أو أمثلة، ونجد أيضا أن من بينها من توسع قليلا في سرد المفهومات المتعلقة بالكلمة بدون ذكر للمعاني الشاذة أو الغريبة مع الاقتصار وبشكل محدود جدا لذكر الأدلة الشعرية ونحو ذلك. كما فعل معجم الصحاح[٥] وقطر المحيط[٦] وكتاب جمهرة اللغة[٧] . كذلك نجد أن

---

(١) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي . **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق محمود محمد الطناحي ؛ مراجعة مصطفى حجازي ، عبدالستار أحمد فراج. (الكويت: وزارة الاعلام ، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م)، ص ١٦ / ٤٢٢.

(٢) أحمد رضا، المرجع السابق، ص ٤ / ٦٧٧ .

(٣) محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي . المصدر السابق، ص ٥٥٩ .

(٤) صالح العلي الصالح ، أمينة الشيخ سليمان الأحمد، المرجع السابق، ص ٥٥١ .

(٥) إسماعيل بن حماد الجوهري . المصدر السابق، ص ٣ / ٩٦٨.

(٦) بطرس البستاني، **قطر المحيط**، ص ١٨٠٥ .

(٧) ابن دريد، ابو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، المرجع السابق، ص ٣ / ٤٥ .

هناك من المعاجم فصلت نوعا ما في سرد المعاني اللغوية المتعلقة بلفظة قيس بشكل موسع، ولكن لم تصل إلى درجة التوسع الذي جاء به معجم لسان العرب وتاج العروس ؛ لأنها لم تورد المعاني الغريبة أو الشاذة إلا في حدود ضيقة لكلمة قيس واقتصرت في الغالب في سرد الشواهد على واحد فقط. وهذه المعاجم على التوالي: أساس البلاغة[1] وتهذيب اللغة[2] وأخيراً محيط المحيط[3] . ويلاحظ كذلك على جميع هذه المعاجم أنها لم تخرج عما ذكر في معجمي لسان العرب وتاج العروس، وهي في مجملها تعد من الشواهد المتتالية التي توثق المعنى اللغوي لكلمة قيس.

وفي محاولة لاستقصاء المعنى اللغوي لهذا المصطلح، قام الباحث باسترجاع **محاضر جلسات المجمع اللغوي المصري** من الإصدار الأول وإلى الإصدار الواحد والأربعين للبحث عن هذا المصطلح (مواصفات ومقاييس). ومع أن المجمع استعرض وأقر الكثير من المصطلحات في مجالات علمية كثيرة منها الطب والصيدلة والكيمياء وعلم الحيوان وعلم النفس والاجتماع... إلخ، إلا إني لم أجد أي أثر لهذا المصطلح.

ويبين الاستعراض السابق والشامل للمفهوم اللغوي لمصطلح (المواصفات والمقاييس) أن هناك ترابطا وصلة قوية بين المفهوم اللغوي والمفهوم العام للمصطلح، ولعل المسألة تتضح أكثر وبشكل جلي بعد استعراض المعنى الاصطلاحي أو التعريف المتعلق بالمصطلح.

ولتعريف مصطلح المواصفات والمقاييس وجهان، وجه عام ووجه خاص، ويقصد بالوجه العام للتعريف هو المفهوم السائد للمصطلح بين

---

(١) جارالله ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المرجع السابق، ص ٥٣١ .

(٢) ابن منصور محمد بن أحمد الأزهري، المرجع السابق، ص ٩ / ٢٥٥ .

(٣) بطرس البستاني . محيط المحيط، المرجع السابق، ص ٢ / ١٧٨١ .

أوساط علماء العلوم والتقنية، ولاستعراض هذا المفهوم أهمية على أساس اعتباره مدخلا جيدا للوصول للمفهوم الخاص، الذي يقصد به في الغالب تعريف علماء التخصص (المكتبات والمعلومات) لهذا المصطلح.

واللفظ الشائع في اللغة الإنجليزية المقابل لمصطلح المواصفات والمقاييس هو كلمة (Standardization) وتعرب تارة، كما سوف يأتي ؛ بمقاييس، وتارة أخرى بمعايير، ويلاحظ على المصطلح الإنجليزي أنه ترجمة حرفية للمقاييس، أما لفظة مواصفات فلم يرد لها ذكر فيما استطاع الباحث الوصول إليه من المراجع المتخصصة في غير المكتبات والمعلومات ؛ أما بعض كتب التخصص فذكرتها وسيأتي تفصيل ذلك في السطور التالية.

وأصل مصطلح (Standardization) هو كلمة (Standard) وتعني «عيار. قياس. معيار.. مثال. نموذج. قاعدة».[1] كذلك يعرفها ساندرز بأنها «عرض موجز لمجموعة متطلبات يجب أن تحققها سلعة أو مادة أو عملية وتشير حينما كان مناسبا إلى الطريقة التي يمكن بواسطتها تحديد ما إذا كانت المتطلبات المعطاة محققة أم لا».[2] وهذا المعنى يعد من المعاني الشائعة الاستخدام العامة التطبيق في جميع مجالات العلوم، إلا أن هناك معنى متخصصا كل التخصص له صلة بالتخصص، أورده كل من أحمد محمد الشامي وسيد حسب الله في معجمهما. ومع أنهما لم يختلفا كثيرا في الترجمة الحرفية لكلمة (Standard) عما سبق ذكره إلا انهما أوردا تعريفا إضافيا للكلمة يوضح المقصود ؛ إذ يقولان:

---

(١) أحمد شفيق الخطيب . **معجم المصطلحات العلمية والفنية والهندسية : انجليزي / عربي**. ط٦ (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩١م)، ص ٥٧٥ .

(٢) ت . ر . ساندرز. **أهداف التقييس ومبادؤه**، ترجمة المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: الأمانة العامة (عمان، الأردن : المنظمة ، ١٨٩١م)، ص ٢٢ .

«Standrad: قياس، معيار».[١] ويقصد بها «وثيقة تقرر الحدود الهندسية والتقنية والتطبيقية لمادة، أو شيء، أو وسيلة، أو عمليات التصميم والهندسة».[٢]

ويؤيد عبدالتواب شرف الدين وعبدالفتاح الشاعر ما ذهب إليه الباحثان السابقان، ولكن بصيغة مختلفة وبأسلوب متغير إذ يقولان بأنه «قاعدة للحكم على الأشياء أو معيارأومقياس مقرر مقبول للأداء أو الحجم أو الممارسة أو التصميم أو اللغة».[٣] وهذا الرأي في واقع الأمر يوثق ويكمل ما سبقه بشكل تام، ويساعد كثيرا على الوصول إلى مفهوم جيد لهذه الكلمة.

ولهذه الكلمة تعريف أكثر تفصيلا في حالة استخدامها في صيغة الجمع (Standards) وتعني في هذه الحالة حرفيا مواصفات قياسية ويمكن تعريفها بأنها «مواصفات يضعها الخبراء في كل بلد لكي يلتزم بها أصحاب المصانع وغيرها من الخدمات بهدف المحافظة على تقديم أجود نوعية من المنتجات والخدمات الأخرى».[٤] ومع أن هذا التعريف يوحي إلى التعريف المتخصص من قبل علماء المكتبات الذي ورد مختلفا قليلا عندهم إذ يعني «إجراءات خدمة المكتبية القابلة للملاحظة والقياس، وضعها أشخاص متمرسون من أمناء المكتبات وأخصائي البيليوجرافيات والمعلومات باعتبارها الإنجاز الذي لايجب أن يقل عنه مستوى الأداء العادي في المكتبة».[٥]

---

(١) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله. **المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات : انجليزي / عربي** (الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٨هـ)، ص ١٠٦٢ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦٢ .

(٣) عبدالتواب شرف الدين ، عبدالفتاح الشاعر، **المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات**، ط١ (الكويت : شركة كاظمة للنشروالترجمة والتوزيع ، ١٩٨٤م)، ص ٤٠٦ .

(٤) المرجع السابق، ص ٤٠٦ .

(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٦ .

ويشير التعريف السابق إلى المجال الذي ظهرت فيه المعايير بالنسبة لتخصص المكتبات والمعلومات، وهو الخدمات المكتبية وعمل الببليوجرافيات، والذي يفهم من سياق التعريف السابق، ولعل السبب في الاهتمام المركز من المكتبيين بهذين المجالين هو إدراكهم المبكر لأهمية الخدمة المكتبية وعمل الببليوجرافيات وأنهما عماد وركن مهم لأسباب وجود المكتبة أساسا. ففي سبيل الوصول إلى خدمة أفضل ومستوى أرقى ينبغي أن تكون هناك معايير ومقاييس تحدد وبشكل دقيق ما ينبغي أن تقدمه المكتبة لروادها ومستخدميها.

وتنبه أحد المعاجم المتخصصة إلى واحد من المجالين الماضيين، عند تعريفه لكلمة (Standard) وهو عمل الببليوجرافيات، إذ يقول هذا المعجم:

> مجموعة القواعد التي تضعها المؤسسات الوطنية والدولية للضبط الببليوجرافي، وتتضمن تلك القواعد التي تساعد على التعرف الفريد على المواد الببليوجارفية مثل الرقم المعياري للكتب «ISBN» والرقم الدولي المعياري للدوريات (ISSN)، والوصف الموحد للمواد مثل الوصف الببليوجرافي الدولي (ISBD) ومثل التسجيلات الببليوجرافية عن طريق شكل موحد لتبادل المعلومات الببليوجرافية مثل مارك.[١]

ويوسع التعريف السابق دائرة المسؤولية عن وضع هذه المواصفات والمقاييس من النطاق المحلي إلى النطاق الدولي ؛ بحيث تشمل جميع ما صدر عن المنظمات العالمية من مواصفات ومقاييس ومعايير ما دامت الدولة نفسها أقرتها، فإن استخدامها يصبح حينئذٍ ملزما لجميع الجهات ذات العلاقة داخل الدولة نفسها. والذي يميز هذا التعريف للكلمة (Standrads) أنه أورد أمثلة

---

(١) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله . المرجع، ص ١٠٦٥ .

تخدم عمل الببليوجرافيات واستخدامها، وذلك حينما ذكر الرقم الدولي المعياري للكتب (ISBN) وغيرها.

بعد ذلك تم الاستعانة بكلمة (Standard) لتكوين مصطلح له صلة بأصل الكلمة وهو (Standardization) للدلالة على معنى محدد وهو المقاييس أو المعايير، وتم تطبيقه في البداية في مجال العلوم والتقنية ليعبرعن المقاييس والمعايير التي صدرت في المجال.

وبشكل عام يعرف مصطلح (Standardization) (التقييس) بأنه «مجموعة متطلبات أو اشتراطات أو خواص فنية أو إدارية تتضمن أوامر ونواهي تصدر عن جهة اختصاص رسمية تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة».[(١)]

ويركز أحد الباحثين في تعريفه للمصطلح على جعله نوعا من النشاطات التي تهدف إلى وضع الحلول المناسبة والقابلة للتطبيق والتعميم لمشكلات محددة في مجالات بعينها فيقول: أنه «نشاط يعطي حلولا ذات تطبيق متعدد لمشاكل تقع في الغالب في مجال العلوم والتقنية والاقتصاد، وتهدف إلى تحقيق أكبر درجة من النظام في إطار معين ويتعلق النشاط عادة بعملية إعداد المواصفات وإصدارها وتطبيقها».[(٢)]

وتعرف أحد المعاجم التجارية هذا المصطلح Standardization» بكلمة تنميط التي حلت محل مقاييس أو معايير التي وردت في المعاجم الأخرى، وعندما عرف التنميط نجده يشترك مع غيره من المعاجم في تفسيرها فيقول عن التنميط بأنه «تعيين مقاييس ومواصفات موحدة ومتجانسة لأدوات أو

---

(١) أحمد بن عبدالله عيسى . **الحسبة والمواصفات والمقاييس**، مراجعة خالد يوسف الخلف (الرياض : الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، ص ٣٠ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨ .

منتجات بصورة منهجية بهدف تخفيض التكاليف والمحافظة على مقاييس مرضية للنوعية والأداء، فضلا عن تقليل عدد النماذج التي يتم إنتاجها وفرا في التكاليف». (١)

وفي تعريف آخر نجد تفصيلا أكثر وتوضيحا أكبر للمصطلح (Standardization) وذلك عندما يذكر بعض السمات التي تتميز بها غالبا المواصفات والمقاييس، وهذا يظهر جليا في التعريف الذي يحدده بأنه «ذلك النظام أو الأسلوب الذي يحقق وضع المواصفات القياسية التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل والأداء للسلع والمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها على قدر الإمكان، إقلالا للتعدد وتيسيرا للتبادلية في إنتاج الجملة وقطع الغيار وخفض التكاليف». (٢)

والتعريفات السابقة يجمعها شيء واحد هو صدورها من مجموعة من المتخصصين في مجال معين بالذات أو هيئة محلية في دولة من الدول، ولكن أول تعريف موثق يصدرعن منظمة دولية للمصطلح، هو ذلك التعريف الذي أصدرته المنظمة الدولية للتقييس المعروفة اختصاراً (ISO) (International Organization for Standardization) التي عرفته بأنه «هو الإجراء الذي يعطي الحلول للمشاكل العصرية المستجدة بشكل أساسي في مجالات العلوم والتكنلوجيا والاقتصاد، ويهدف تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في مجال ما أو حقل من الحقول وهذا الإجراء يتضمن بشكل عام إصداروتطبيق المواصفات». (٣)

---

(١) احمد زكي بدوي . **معجم المصطلحات التجارية والتعاونية : انجليزي / عربي** (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٤٠٤هـ)، ص ٢١٠ .

(٢) **المواصفات والمقاييس** . (القاهرة: المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٦٩م)، ص ١١ .

(٣) صلاح طه . **التقييس ونقل التكنولوجيا**. (عمان، الأردن): المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٢م)، ص ١٨ .

ومع شمولية هـذا التعريـف وسـعة تغطيتـه إلا إنـه أهمـل بعـض مجـالات التطبيق، إذ إنه حدد حقول التطبيق بثلاثة هي على التوالي: العلوم، التكنلوجيـا (التقنية)، وأخيرا الاقتصاد، وأهمل بقية المجالات المعرفية الأخرى ومنها الإدارة والمكتبات والمعلومـات والنشـر... إلخ، ولعـل مـرد ذلـك إلى أن مجـال اهتمـام المنظمة الدولية للتقييس ISO» يتركزعلى المجالات المعرفية الثلاثة ومـن هنـا جـاء التعريف مغطيا لها ومركزا عليها دون غيرها.

وتحدد أحد المعاجم المتخصصة بمجال المكتبات والمعلومات هذا المصطلـح (Standardization) بكلمة تقنين، وتوحيد معياري وتورد تعريفا خاصا بها يعـبر عن وجهة نظر التخصص المكتبي والمعلومـاتي فتقـول بأنـه هـو «إنشـاء معايير قياسية يمكن بها تقديـم أي نـوع مـن الخدمـات المكتبيـة، وقيـاس المخرجـات كمؤشرات للكفاية ـ الكفاءة، وكمعايير للأداء وللضبط الببليوجرافي».[١]

وفي معجـم متخصـص آخـر يعنـى بالمصطلحـات المكتبيـة والتوثيـق والمعلومات يـرد تعريـف قريـب في مفهومـه مـن التعريـف السـابق ؛ إذ يفسـر المصطلح بقوله «وضع المعايير القياسية التي يتطلبها الأداء أو الممارسة أو الحجم في صورة تكفل أرفع مستوى للتنفيذ».[٢]

ولعل الملحوظ هنا على كلا التعريفـين المتخصصـين للمصطلـح اهتمامـا بعنصر الخدمة وقياسها ووسـائل تحديدهـا للوصـول إلى المعـدلات مـن الخدمـة الجيدة، التي سوف يستفيد منها المتردد على المكتبة سواء كان باحثا أو قارئا أو أى شخص يرتاد المكتبة على وجه العموم.

ووردت في المعجـم الموسوعي لمصطلحـات المكتبـات والمعلومـات كلمـة (Specification) وتم ترجمتها حرفيا بمواصفة، ومع أنه أورد خمسـة معـان لهـا إلا

---

(١) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٦٤ .

(٢) عبدالتواب شرف الدين ، عبدالفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٤٠٧ .

أن أقربها لموضوع البحث بشكل عام هو المعنى الخامس الذي يقول فيه بأنها «مواصفات مصمم الكتاب التي يحدد فيها نوع الحروف الطباعية والبنط والأسلوب الذي يتبع في العناوين والهوامش والصور التوضيحية، ومواضعها... إلخ».[1]

وهذا التعريف لهذه الكلمة التي لها مساس قوي بمسألة إنتاج الكتب، يتحدث عن المواصفات أو بمعنى أصح التعليمات التي يقررها المصمم ويحددها عند تنفيذ طباعة الكتاب، وهي الأوامر التي يتلقاها الطابع وتنفذها المطبعة، ويلاحظ على هذا المفهوم بعده النسبي عن موضوع هذا الفصل، خاصة أن لفظة (Specification) لم يستخدمها أي معجم للدلالة على المقاييس أو المعايير. ولكن السبب في إيراده هو محاولة الاستقصاء والبحث عن كل ما يتعلق بالمواصفات.

إن التعريفات الاصطلاحية الماضية في مجملها لم تفرق كثيرا بين المواصفات والمقاييس، بل نجدها ـ في الغالب ـ ترد وبشكل مترادف الدلالة في المعنى، وهذا يدل على مدى التلازم والترابط في التفسير والتحليل والتعليق وحتى التعريف. ومن المؤكد أن هناك ترابطا بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لمصطلح (Standardization) دل عليه الاستعراض السابق للتعريفات اللغوية والاصطلاحية، وهنا لاوجه للغرابة أو العجب فالمسألة لا تتعدى كونها ترابطا منطقيا أملته الدلالة اللغوية على الدلالة الاصطلاحية واستفاد المعرفون الاصطلاحيون من مكنونات اللغة للتعبير عن أشياء بعد تحويل هذه الكلمات بما يتناسب مع التركيب اللغوي لتدل على مصطلح ما. وغالبا ما نجد مثل هذا النوع من الربط في الكثير من المصطلحات العلمية المستخدمة في مختلف العلوم والمعارف البشرية على تنوعها وتباينها.

---

[1] أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٥٣ .

ولعل ما يميز التعريفات الاصطلاحية المتخصصة السابقة إغفالها لمجال النشر ولعل مرد ذلك راجع لأمور أهمها:

١ - أن أول ما صدر من مواصفات ومقاييس كان في مجال العلوم والتقنية، وهذا ماسوف نرى له تأكيدا في السطور القادمة.

٢ - أن الذين قاموا بتعريف مصطلح (Standardization) هم في واقع الأمر علماء في مجالات مختلفة ليس لهم علاقة بالتخصص.

٣ - أن التعريفات السابقة يمكن أن تنسحب على مجال النشر مع إيراد التعديل المناسب للتوافق مع طبيعة التخصص.

وعلى هذا فإنه لاينبغي أن نترك هذه المسألة دون أن نورد تعريفا ولو كان اجتهاديا ليعبر عن المواصفات والمقاييس المتعلقة بالنشر.

مواصفات النشر (Publishing Standardization) هي: مواصفات ومقاييس ومعايير مدروسة من قبل متخصصين في مجال النشر بشكل خاص، وضعها متخصصون وتبنتها منظمات محلية وعالمية لها علاقة بالتقنين والتقييس، وتهدف هذه المواصفات والمقاييس والمعايير إلى توحيد بيانات النشر الأصلية والإضافية الواجب ذكرها في كل مطبوع سواء كان كتابا أو دورية وتحديد أماكن وجودها، للتقليل من إحتمالات النقص والخطأ التي قد تؤثر على تداول المطبوعات محليا ودوليا.

تاريخ المواصفات والمقاييس:

إن تتبع التطور التاريخي لهذا المصطلح بمفهومه العام يكتنفه الكثير من الغموض ؛ ذلك أن المسألة تحتاج إلى قرائن وأدلة يمكن الاعتماد عليها في إثبات تاريخ معين لبدء نشاط إصدار المواصفات والمقاييس بشكل عام، ويمكن اعتبار نشاط الإنسان القديم في صنع الأدوات الموحدة المستخدمة في المنزل،

أو المزرعة أو آلآت الحرب نوعا من الممارسات القياسية غيرالمقصودة، التي لم يتنبه الإنسان القديم لها على أساس أنها نوع من النشاط التقييسي. بل إن أحد الباحثين أشار إلى هذه المسألة بقوله و «لا يمكن اعتبار التقييس اختراعا جديدا من مخترعات العصر الحديث، فهو مفهوم قديم قدم الكون نفسه، فإننا لو تأملنا ما يحيط بنا من وجود لشهدنا مظاهر التوحيد واضحة في جميع الكائنات الحية، فالإنسان والحيوانات والطيور والنبات كل نوع منها له خصائصه وميزاته التي تتناقل في سلالتها بدقة وتماثل تامين منذ ملايين السنين».[١]

ولعل الحاجة إلى وجود ممارسات قياسية لبعض الأشياء من الإنسان القديم إدراكا منه لأهمية التوحيد، وأحيانا للعجز أساسا في التجديد والابتكار، مما حدا به للجوء إلى مبدأ التماثل لما يصنعه ويقوم به. يقول أحد المهتمين: «كانت الحاجة تدعو دائما إلى وجود سلع وطرق قياسية، فخزاف العصرالحجري لم يكن يصنع وعاء من شكل أو نمط جديد في كل مرة وإنما كان يتخصص في صنع عدد محدد من الأنماط أو النماذج ذات الأبعاد المحددة توفيرا للوقت والجهد».[٢]

ويعد زمن الحيثيين البدايات الأولى لظهور التقييس بمعناه العام الشامل «وقد ظهر ذلك ممثلا فيما كانوا يشيدونه من مبان وإنشاءات في آشور وبابل، وقد طبق نشاط التقييس في ذلك الوقت على الفروع التي كانت تمثل أهمية حينذاك مثل البناء والتجارة وأسلحة الجيش ومعداته».[٣]

---

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد. **المعايير الموحدة للدوريات : دراسة نظرية وميدانية لتطبيقها على الدوريات المصرية** (رسالة دكتوراه) . (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م)، ص ٢٣ .

(٢) ت . ر . ساندرز . المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٣) يسرية محمد عبدالحليم زايد . المرجع السابق، ص ٢٤ .

وانصب اهتمام المصريين القدماء على إيجاد وحدات القياس، وذلك لإدراكهم المبكر لأهمية القياس في تطور وتقدم الحضارة المعمارية ومختلف المناشط الأخرى للحياة. «فمنذ أكثر من خمسة الآف سنة وضع المصريون أول وحدة عرفها العالم لقياس الأطوال وهي الذراع الفرعوني ووضعوا مقياسا لتحقيق هذه الوحدة من الجرانيت ولايزال هذا المقياس محفوظا في متحف اللوفر بباريس».[١] ولعل من الأدلة الظاهرة على اهتمام المصريين بعلم المقاييس، ما يظهر جليا وبشكل بين في عملية تشييد الأهرامات وما احتيج إليه من وحدات ضبط عالية الدقة لأبعاد أضلاع الأهرامات، ولاحجام الأحجار المكونة له والتي تعطيه هذا الشكل الهندسي المتناسق والرائع البناء والتشييد.

وجاء اهتمام الرومانيين مختلفا عن المصريين، إذ انصب تركيزهم على إيجاد ما يمكن اعتباره أول مواصفة تتعلق بأنابيب المياه المستخدمة والأعمدة التي تحمل الأشرعة بالسفن، وهذا ما تؤكده أحد المصادر إذ تقول: «وللدولة الرومانية القديمة أيضا دورها البارز في التقييس، فقد كانت هذه الدولة من أوائل الدول التي اهتمت بتطبيق نظم التقييس في عمليات الإنتاج فأصدرت أول مواصفات موحدة لمقاسات مواسير المياه وأعمدة وصواري السفن، وفي القرن الخامس عشر قامت جمهورية البندقية بتوحيد مواصفات أجزاء سفن أسطولها، وأجهزة الفيالق الرومانية الحربية».[٢]

ويؤكد أحد الباحثين على الدور الروماني في مجال علم التقييس بقوله: «وفي هذا المجال فإن أوربا، بل كل العالم مدينون للأمبراطورية الرومانية القديمة».[٣] وهو يقصد جهود الرومانين التي سبق الإشارة إليها في السطور الماضية.

---

(١) احمدعبدالله عيسى . المرجع السابق، ص ٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧ ــ ٤٣ .

(٣) المرجع نفسه، ص ٦٣ .

وقد ربط أحد الباحثين بين التقييس ونظام الحسبة في الإسلام، وأكد أنه توجد علاقة قوية بينهما على أساس أن التقييس بمفهومه السابق يندرج تحت نظام الحسبة الإسلامي، ويعد أحد المهام التي يقوم بها المحتسب. وقد حددت أحد المراجع التعريف الاسلامي للمحتسب بقولها:

> مشارفة السوق، والنظر في مكاييله وموازينه، ومنع الغش والتدليس فيما يباع ويشترى من مأكول ومصنوع، ورفع الضرر عن الطريق بدفع الحرج عن السابلة من الغادين والرائحين وتنظيف الشوارع والحارات والأزقة ونحو ذلك من الوظائف التي تقوم بها الآن المجالس البلدية ومفتشو الصحة، ومفتشو الطب البيطري، ومصلحة المكاييل والموازين، وقلم المرور، ورجال الشرطة الموكول إليهم المحافظة على الآداب العامة إلى غير ذلك.[1]

وهذا التعريف وإن لم ينص بشكل صريح على لفظة المواصفات والمقاييس، إلا ان التعريف في واقع الأمر هو روح العمل بالمقاييس وتطبيقاتها، إذ ينبغي أن يكون لدى المحتسب في هذه الحالة معرفة تامة بالأوامر والنواهي التي تعبر عن مفردات التقييس ليطبقها. إذ بدون المقاييس لن تكون لديه الدراية الكاملة بما سوف يفعل وكذلك سيكون عمله عشوائيا لا تحكمه قوانين أو قواعد واضحة. ويلحق بالجهات التي وردت في التعريف السابق للحسبة هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على اساس أن عملها يدخل في صلب دور المحتسب.

وهناك إثبات آخر يدل على مدى العلاقة بين التقييس والحسبة في الإسلام، وذلك عند تلخيص مبادىء التقييس الإسلامية نجدها هي في الواقع

---

[1] المرجع السابق، ص ٦٥ .

تعبر عن روح المواصفات والمقاييس بمفهومها الحديث ؛ وهذه المبادىء الإسلامية الخمسة[1] هي على التوالي:

١ - الإحسان والإتقان:

ويقصد بالإحسان القيام بالفعل الحسن على وجه الإتقان والإحكام وصنع الجميل، ويندرج تحت الإحسان عملية الإتقان ؛ إتقان العمل على وجه الكمال قال تعالى: ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان**﴾[2] ، وقال الرسول عليه أفضل الصلاة والتسليم "يحب الله العامل إذا عمل أن يتقن"[3] ، والأدلة على الإحسان والإتقان كثيرة لا مجال لسردها ؛ ولكن أليس من الواضح أن التقييس يهدف من وراء إصداره للمعايير المختلفة إلى الوصول إلى إتقان العمل ودقته ومناسبته وصلاحيته ؟ فعند إصدار معايير تتعلق مثلا بالسيارات فإن هذه المواصفات تهدف إلى التأكد من ملاءمة السيارة للبيئة المحلية الجغرافية والمناخية، وتوافر أسباب السلامة فيها. وفي هذا العمل هدف يتمثل في الوصول إلى تحسين أداء المركبات وإتقان صنعها. إذ إن نظرة الإسلام إلى الإحسان ليست مقصورة على العبادات فحسب، بل تتعداها إلى المعاملات. وفي قوله تعالى ﴿**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة**﴾[4] دلالة على أن تتوافر شروط ومعايير معينة تجعلها عالية الأداء، كذلك نجد أن المواصفات التي تخدم المواد الغذائية والطبية ومعدات الكهرباء... إلخ تهدف إلى الوصول إلى الأفضل. إن مواصلة التطوير والتحسين والإتقان في نظام الحسبة الإسلامي، جاء منسجما مع إحدى القواعد الأصولية التي تقول (ما لا يتم

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٢) سورة النحل ، آية ٩٠ .

(٣) رواه الطبراني في الكبير. **مجموعة الزوائد**، المجلد الرابع، ص ٩٨ .

(٤) سورة الأنفال ، آية ٦٠ .

الواجب إلا به فهو واجب) وهذه القاعدة الشرعية العظيمة تلزم المحتسب بتطبيق المعايير ذات العلاقة بمختلف القطاعات التجارية أو الصناعية... إلخ.

٢ - التيسير والتبسيط:

إن هذا المبداء بالذات هو أحد مباديء التقييس الأساسية ؛ فقد نصت القواعد التي تتحدث عن التقييس على تجنب التعقيد وسلوك طرق التيسير والتبسيط. على هذا فإن نظام الحسبة في الإسلام يتوافق مع التقييس في تبني هذا المبدأ. فالشريعة الإسلامية السمحة كانت وما تزال تنادي بالقول والفعل إلى تيسير التعامل بين الناس وتبسيطه، يقول عز وجل ﴿**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾[1]، ورسول الهدى صلى الله عليه وسلم يقول "يسروا ولا تعسروا وبشروا و لاتنفروا"[2] والأدلة كثيرة على سماحة الإسلام وحبه للتيسير. إذ إن في البعد عن التعقيد في التعامل حفظا للوقت الذي هو لدى المسلم من أثمن ما ينتفع به ؛ فمثلا إذا كانت هناك مقاييس تخدم بعض الآلآت الزراعية فإن من ضمن أهداف هذه المقاييس هو تجنب العطل المتكرر لها الذي يترتب عليه ضياع للوقت، وزيادة على ذلك تحمل أجور صيانة متكررة باستمرار. وفي ضل هذه المواصفات أيضا يصبح أمر التبادل التجاري ميسراً وسهلاً ؛ إذ إن مواصفات ومقاييس كل سلعة أو آلة معروف سلف، وما على التاجر أو المتكسب إلا أن يتأكد من مطابقتها لهذه المواصفات قبل جلبها إلى السوق المحلية أو تصديرها إلى الأسواق العالمية.

٣ - الاقتصاد في الإنفاق:

فالاسلام دائما يدعو إلى عدم الإسراف والتبذير وإضاعة المال في وجوه غير شرعية أو صحيحة، ويحث الإسلام على نهج الاقتصاد في الإنفاق بوسائل

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٥.

(٢) رواه الشيخان عن أنس، التاج الجامع للأصول، المجلد الأول، ص ٧١ .

كثيرة ومتعددة ؛ أهمها تلك النصوص التي توبخ المسرف ﴿**والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**﴾[1] . فإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات القياسية من شأنه أن يوفر في التكاليف المتعلقة بأي سلعة من السلع وإنخفاض أسعارها وتحقق عائد إستثماري مرتفع نتيجة لعوامل عدة ؛ منها التقليل من مرات الصيانة والعطل الذي سوف تكون له آثار سلبية على الإنتاج كتعطيل سير العمل سواء كان في المزرعة أو المصنع أو الشركة أو حتى في المنزل.

٤ - حماية النفس والمال:

وهذا المبداء الإسلامي العظيم يحققه تطبيق المواصفات والمقاييس إذ إن تعميم تطبيقها فيه حماية واضحة للنفس والمال. فمواصفات المنتجات الغذائية تهدف وبلا شك إلى حماية البشر من الأضرار التي تنتج غالبا عن إهمال مبداء التقييس، كذلك فإن شراء مواد غذائية أو استهلاكية أو حتى كمالية خالية من أي تطبيق للمواصفات فيه تضييع للمال وإهدار له، وهذا يخالف نص الاسلام وروحه، وإجراءات السلامة في المباني واحتياطات الأمان في المصانع والأماكن الخطرة كلها تهدف إلى حماية النفس والمال أيضا. على هذا فإن المبداء السابق للحسبة في الإسلام ينسجم تماما وبشكل واضح مع مباديء التقييس الحالية.

٥ - القياس بالعدل:

ولهذا نجد أن الكثير من الدول في العالم أصدرت القوانين التي تحدد المكاييل والموازين للناس، وتعاقب كل من يتهاون أو يغش. فالغش آفة اجتماعية حاربها الإسلام بكل الطرق والوسائل ؛ لما فيه من الإضرار بالنفس

---

(١) سورة الفرقان ، آية ٦٧ .

وإخلال لمبداء العدل، ولهذا زجر القران الكريم الذين ينقصون أو يتلاعبون بالمكاييل والاوزان ﴿**ويل للمطففين(١) الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون(٢) وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون(٣)**﴾.[١]

إذا هناك توافق كبير بين الحسبة الإسلامية ونظام المواصفات والمقاييس، على اعتبار أن نظام الحسبة الشامل والعام بالإسلام يحتاج إلى وسائل وطرق ومقاييس يستعين بها المحتسب في أداء عمله، والقيام بمهمته على خير ما يكون. إذ المقاييس والمعايير هي في الواقع إحدى وسائل الحسبة وليست الحسبة بذاتها، وإنما هي قوانين وقواعد ومقاييس ومعايير يمكن للمحتسب أن يسترشد بها حين القيام بدوره الشامل، الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو لاحظنا بعين ثاقبة لوجدنا أن المعايير تحتوي على مجموعة من الأوامر والنواهي المنسجمة مع المبدأ العام للحسبة في الإسلام.

إن ما مضى من الأدلة ليست الوحيدة التي تؤكد على دور المواصفات والمقاييس في نظام الحسبة الإسلامي بل يوجد المزيد من الأدلة على ذلك ؛ ذكرتها أحد المراجع[٢] وحددتها بثمانية من الأدلة وهي:

أولا: تلك الإشارة الواضحة لدور المحتسب في القانون المغربي ذي الرقم ٨٢/٢٠ الصادر في ١٩٨٢/٦/٢١م، الموافق ٢٨ / ٨ /١٤٠٢هـ؛ والذي حدد " اختصاصات المحتسب وأمناء الحرف"، إذ يركز هذا النظام على مجالات العمل للمحتسب وأهمها مراقبة السوق والخدمات التجارية والصناعية والزراعية، وتطبيق المواصفات المقررة على هذه المنتجات، وحدد صلاحيات المحتسب في الدخول إلى أي منشأة للتحقق من مراقبة الإنتاج وفق الشروط

---

(١) سورة المطففين ، الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٦٦ .

المقننة... إلخ. ومع أن هذا القانون جرد المحتسب من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ جعل دوره محصورا فقط في عملية الإبلاغ فحسب دون الأخذ بالإجراءات الرادعة ؛ إلا إن في تحديد هذه الصلاحيات للمحتسب إشارة إلى العلاقة بين المحتسب وبين تلك المواصفات ودورها في خدمة عمل المحتسب.

ثانيا: عندما حدد فاضل عباس مهام الحسبة تحت محورين أساسين هما: مواصفات السلع والخدمات وشروط إنتاجها محور أساسي لعمل المحتسب، وكذلك أساليب المنتجين والمتاجرين والمستهلكين في الأسواق وسبلهم ممارساتهم مواضع إشراف ورقابة من قبل المحتسب عبر فترات التاريخ الإسلامي في بغداد والشام والقاهرة ومكناس. إنما يعبر بذلك عن تلك العلاقة التي تربط الحسبة بإصدار المواصفات.

ثالثا: المقولة التي نسبت إلى الأمين العام للمؤتمر العربي الأول للمواصفات والمقاييس في الصناعات الغذائية الذي انعقد في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠ ـ ٢٣ / ٢ / ١٤٠٤هـ الموافق لـ(١٥ إلى ١٨ نوفمبر ١٩٨٣م). وأشار فيها إلى علاقة المواصفات والمقاييس بالحسبة حين قال:

> ونحن العاملين في هيئات المواصفات والمقاييس في الأقطار العربية والعاملون في أقسام المواصفات وفي المختبرات وفي الإدارات الحكومية وفي المصانع والجامعات ومراكز البحث نعمل هذا العمل الذي أمر الله به. دقة القياس وبيان الحقوق، وبهذا المعنى يجب أن نفهم قدسية الدور الذي قام أصلا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وتولى نبينا (ص) والخلفاء الراشدون من بعده الحسبة بأنفسهم، حتى إذا ما اتسعت رقعة البلاد الإسلامية أنابوا عنهم من يتولى منصب المحتسب.

للإشراف على الأسواق والموازين والمكاييل ومحاربة الغش في البيوع وغير ذلك مما تأمر به الشريعة.[١]

وما من شك في أن شمولية هذه النظرة فيها من الدقة ما يجعل أمر هذه العلاقة جلية وواضحة. وهذا ما نفهمه بشكل صريح من مقولة هذا المسؤول بشكل لا يدعو للشك أو الريبة.

رابعا: إن تطور الحضارة الإسلامية وما صاحبها من تقدم معرفي وتقني في جميع المراكز الحضارية الإسلامية من الكوفة ودمشق والبصرة إلى خراسان وبلاد الأندلس جعلت منها أحد مراكزالحضارة الإسلامية، مما اصبح من العسير متابعة أمر الحسبة من قبل الخلفاء بأنفسهم الذين كانو يقومون بهذه المهمة في العصور الأولى للإسلام، فأنشئت دواوين الحسبة التي أصبحت مكلفة بعمل المحتسب عبر مجموعة من الأفراد المؤهلين «فكان المحتسب مثلا يقوم بفحص الموازين والمقاييس التجارية وتفتيش المواد الصيدلانية ويطالب بنقاوة الحلوى والشراب ويمنع استعمال الأصباغ ذات النوعيات الرديئة ويراقب الباعة ويمنع أساليبهم الاحتيالية ويزور معاصر الزيتون والسمسم ويراقب الصاغة وفحص المصوغات وغير ذلك من المهام المتعلقة بالعمليات الكيميائية والتجارية».[٢] وهذه المهمات التي حددت للمحتسب قديما هي نفسها تقريبا المهمات المنوطة بمصلحة أو هيئة أو إدارة المواصفات والمقاييس دولية كانت أو إقليمية أو وطنية على حد سواء، ذلك أن الهدف الأسمى لهذه المواصفات والمقاييس هوحماية المستهلك والتاجر على حد سواء بدون ظلم أو إجحاف.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤ .

خامساً: درجت كثير من الدول على مكافحة الغش ومحاربة الجشع التجاري بمختلف الوسائل والطرق، من تحديد أنواع المخالفات ومقدار العقوبة المادية أو المعنوية وأصدرت هذه الدول القوانين الملزمة واللوائح المجبرة التطبيق، وهنا يلحظ أن الأسس التي يمكن أن تكون محورا أساسيا لعمل هذه الإدارة الخاصة بمكافحة الغش هو المقاييس التي صدرت حول أي منتج على ضوئه يحدد صلاحيته من عدمها، وموافقته ومن ثم قابليته للتوزيع والاستخدام من عدمها. «وعلى هذا فإن عدم مطابقة السلعة للمواصفات والمقاييس تعتبر مغشوشة ويطبق عليها نظام مكافحة الغش التجاري، فالمواصفة القياسية إذن هي الأداة التي يمكن بها ضبط الغش التجاري ومحاربته، وهذا العمل من صميم اختصاصات المحتسب كما هو معلوم».(١)

سادساً: إن ما تقوم به البلديات من مراقبة المواد الغذائية وما يناط عادة بوزارة التجارة ممثلة في الإدارة العامة للجودة النوعية والرقابة، يدخل ضمن اختصاصات المحتسب. وكلا الجهتين السابقتين قد أخذت بعض مهمات التي يقوم بها المحتسب، إذ إن مدار عمل كلتا الجهتين يكون غالبا بتطبيق المواصفات والمقاييس الصادرة في مجال اختصاصاتهما، ولو تأملنا في هذه الاختصاصات لوجدناها هي بعينها من الأعمال التي تدور حولها المواصفات والمقاييس. فالمسألة كلها لا تتعدى كونها توزيعا للأدوار والمهمات التي كانت من صلب عمل المحتسب على أكثر من جهة، وقد يكون لهذا إيجابيات كثيرة خاصة في ضوء التوسع الهائل في أعمال البلديات والتجارة مما يجعل تكليف جهة بعينها للقيام بهذه المهمة فيه من المشقة ما الله به عليم.

سابعاً: العلاقة الوطيدة بين التعريفين ؛ تعريف الحسبة وتعريف المواصفات والمقاييس من حيث إن تعريف الحسبة باختصار يمكن تحديده

---

(١) ت . ر . سالندرز، المرجع السابق، ص ٢٤ .

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه لفظة عامة تشمل كل ما يمكن أن يطلق عليه معروفا فهو معروف وما هو منكر فينبغي أن ينكر، ولو تأملنا المواصفات والمقاييس وطريقة تركيبها لوجدناها قد احتوت على مجموعة من الأوامر والنواهي التي يجب التقيد بها لضمان سلامة التطبيق. ومن هنا تأتي العلاقة والصلة.

ثامناً: أن المصلحة العامة للمسلمين تملي على الكثير من الجهات تبني مواصفات ومقاييس تكون مهمتها المحافظة على الصحة العامة للإنسان المسلم كالتعاون الذي حدث بين الأمانة العامة للبلديات بدولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة العدل الإسلامية وكذلك الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس حين قيامها بإعداد مشروع مواصفة قياسية للذبح حسب الشريعة الإسلامية. إذا هذه الأعمال كلها تدخل في إطار المصلحة العامة والمحافظة على سلامة الناس وتجنيبهم الوقوع فيما حرم الله وتطهير أسواقهم من لحوم الخنزير وشحومها، وهذ الأعمال تدخل في صلب عمل المحتسب مع هيئات أو منظمات التقييس الإسلامية.

إن الاستعراض السابق للمباديء الإسلامية التي تدل على العلاقة بين المحتسب وما تقوم به جهات التقييس جميعها توثق هذه العلاقة وتوضحها وتظهرها على السطح للعيان. وهذا إن دل فإنما يدل على شمولية الإسلام وحرصه الدائم على النفع العام للجميع دون استثناء ما دام الناس يعيشون على أرض إسلامية وتحت حكم إسلامي. إن المبداء العام والشامل الذي يستظل به ويستمد منه المحتسب القوة بعد الله هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا فإن مايقوم به هو احتساب الأجر من الله ذي الفضل العظيم.

تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر**﴾.[١]

وتبلور مفهوم المواصفات والمقاييس بمعناه الحديث مع عصر النهضة الصناعية، وما أملته الحاجة الماسة من تطوير أساليب الإنتاج والسرعة في إيجاد الحلول للطلبات المتزايدة على المصانع التي رأت الضرورة بادية للعيان لإيجاد ما يمكن أن نسميه القواعد المنظمة لعملية الإنتاج الصناعي. بما يكفل الجودة والسرعة في آن واحد إذ تذكر أحد مراجع المعلومات التاريخية فتقول:

> ففي عام ١٧٦١م مثلا تم تحديد القواعد الخاصة بإنتاج وتبادل المنتجات الحربية. وفي عام ١٧٨٩م أنشيء في أمريكا مصنع لتصنيع البنادق وفقا لمعايير أو مواصفات محددة... وفي عام١٧٧١م اتخذت فرنسا وحدة لقياس الطول وأسمتها المتر وفي عام١٨٨٠م استنبطت سلسلة من الأرقام لتبني النظام العشري في الجبر وفي عام ١٨٩٣م أنشئت جمعية الكهرباء في المانيا. ويحدد ذلك تاريخ ظهور التقييس بها. وفي عام ١٩٠٧م انشيء معهد الكهرباء في فرنسا.[٢]

وأول مظاهرالاهتمام الجدي بالتقييس ظهر فيما يبدو في مجال المعدات الكهربائية ؛ «إذ كان المهندسون الكهربائيون من أوائل الذين أدركوا أن التقييس الدولي سيصبح ضرورة عالمية، وقد عقدت مؤتمرات كهربائية، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، واتفق فيها على تكوين

---

(١) سورة آل عمران ، آية ١١٠ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد . المرجع السابق، ص ٢٤ .

منظمـة دائمة قادرة على القيام بأعمال التقييس الدولي بأسلوب منهجي ومستمر». [١]

ثم توالى ظهور المنظمات واللجان المحلية والدولية على حد سواء لتهتم بهذا العلم وتعنى بإصدار المواصفات والمقاييس في مختلف العلوم والفنون، فلم يخل بذلك مجال علمي أو تقني من الاهتمام الذي تمثل تلك المنظمات أو الهيئات التي تتولى إصدار المعايير المقننة له والمحددة لمجالآته ونطاق تطبيقاته.

وبما أن مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات من المجالآت الحديثة نسبيا فإن ظهور المواصفات أو المقاييس التي تعنى به جاءت أيضا متأخرة. ويمكن اعتبار الممارسات السابقة في مجال المكتبات في العصور الماضية كتحديد حجم الكتاب سواء كان حجرا أو برديا أو رقا وطرق الكتابة المتعارف عليها وأحجام الأقلام وكيفية صنع الأحبار والورق... إلخ التي صاحبت وجود المكتبات في الحضارات السالفة الذكر نوعا من التقييس الاجتهادي العام الذي لم يقصد التقنين له بهدف التقييس، وإنما بهدف التوحيد الذي يعين على التمييز بين الرديء والجيد والغث والسمين.

وإذا أردنا أن نحدد تاريخ تقريبي لدخول المعايير إلى مجال المكتبات فيمكن أن نرجع ذلك إلى «بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر وعلى وجه التحديد عام ١٨٤١م حينما وضع (بانيتزي) اللبنة الأولى لقواعد الفهرسة الوصفية». [٢] ولا ينظرإلى بعض التنظيمات الخاصة بخدمة الكتاب السابقة لهذا التاريخ عند المسلمين وغيرهم ممن سبق على أنها محاولات معيارية، بل كانت اجتهادات محلية غيرقابلة ـــ مع أهميتها ـــ للتقييس.

---

(١) ت . ر . سالندرز . المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٤٧ .

وتم استخدام كلمة المعايير (Standards) في «عام (١٨٩٤م) وذلك حينما تبنت جامعة ولاية نيويورك عبارة الحد الأدنى من المتطلبات لمعايير المكتبات الكبرى - Minimum Requirement for Proper Standards».[١]

ولقد كان المؤشر الحقيقي والعامل الأساسي في ازدياد حركة ظهور استخدام التقييس في مجال المكتبات وشيوعها هو ظهور الجمعيات والمنظمات المهنية ذات العلاقة بالتخصص من مثل الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمؤسسات (International Federation for Library Assoiation and Documentation)، ومنظمة اليونسكو وجمعية المكتبات الأمريكية (American Library Association)... إلخ.

أما عن المنظمات الأخرى التي تهتم بإصدار المواصفات القياسية بشكل عام فإن على الرغم من ظهورها «منذ بداية القرن العشرين (١٩٠١م) إلا أن جهود هذه الهيئات في مجال المكتبات والمعلومات قد ظلت مهملة حتى الثلاثينات من القرن العشرين وذلك لانشغال هذه الهيئات بإعداد وإصدار ونشر المعايير في المجالات الصناعية والتجارية ومجالآت العلوم والتكنواوجيا (التقنية) بصفة عامة. تلك المجالات التي كانت ومازال من أخصب مجالات التقييس في كل الأزمان والعصور».[٢]

وحضى مجال إنتاج أوعية المعلومات وإخراجها بعناية تمثلت في تلك المعايير التي صدرت حولها. ويعد هذا المجال أول مجالات المكتبة التي لقيت اهتماما ملوحظا في مجال التقييس. «وكانت هيئتا التقييس في كل من أمريكا والدنمارك من أسبق هيئات التقييس القومية (الوطنية) التي أصدرت

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧ .

معايير في هذا الشأن»،[1] إذ أصدرت الجمعية الأمريكية للمعايير المسمى ـ Reference Data and Arrangement of Periodicals ـ وكان ذلك عام (١٩٣٠م)، وعن هيئة التقييس الدانماركية وفي التاريخ نفسه أصدرت معيارا يتعلق بمجال إنتاج أوعية المعلومات وأطلقت عليه اسم ـ Periodicals:Bibliographic Strip ـ وأسهمت فرنسا عبر الهيئة الفرنسية للتقييس المعروفة اختصارا (AFNOR) في مجال إنتاج أوعية المعلومات، وكان ذلك متأخرا نسبيا عن أمريكا والدانمارك بحوالي سبع سنين ؛ إذ صدرت أول مواصفة لها عام ١٩٤٢م (١٣٢٢هـ) تحت عنوان ـ Presentation des Revues. هذا وتوالت الهيئات في مختلف الدول والمعاهد ذات العلاقة في إصدار المعايير التي تخدم تخصص المكتبات والتوثيق، ومحاولة تعميمها، يضاف إلى ذلك دراسة المعايير التي قد تصدر من هيئات دولية أو منظمات محلية في دول أخرى ومناقشتها ومن ثم تطبيقها إذا كانت صالحة للتطبيق والتعميم. ولعل النشاط في هذا المجال قد أخذ بعدا آخر من حيث الاهتمام والجدية في إصدار المعايير المتعلقة بمجال المكتبات والمعلومات بعد الخمسينات من القرن العشرين، ولعل مرد ذلك هو إدراك القائمين على شوؤن المكتبات بمدى الحاجة لمثل هذه المعايير في تنظيم العمل والتداول وتقديم أفضل الخدمات خاصة في مجال خدمات القراء والاعارة ونحو ذلك.

وبالنسبة للمنظمة الدولية للتقييس ISO» فإن نشاطها جاء متأخرا بسبب أنها لم توجد أساسا إلا في عام (١٩٤٦م) إذ «بدأت في إصدارأول معايرة في مجال المكتبات من خلال لجنتها الفنية ٤٦ الخاصة يالتوثيق. في عام (١٩٥٣م) وكان هذا المعيار يحمل العنوان التالي (التقنين الدولي لاختصارات عناوين الدوريات) ـــ International Code for the Abbreviations of Titles

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

Of Periodicals»[1] ويعني هذا أن هذا المعيار لم يظهر لحيز التطبيق إلا بعد سبع سنين من وجود المنظمة.

وفي مجال النشر بشكل عام صدر عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) سبع مواصفات قياسية ؛ في مجملها تتناول مجموعة من التوجيهات والإرشادات التي ينبغي على الناشرين التقيد بها في إنتاج الكتب، وكان أول هذه المواصفات القياسية صدورا المواصفة التي تحمل الرقم ١٠٨٦ التي أقرت في عام ١٩٧٥م وهي بعنوان: التوثيق ــ أوراق عنوان الكتاب.(انظرالملحق الأول ؛ المواصفة رقم ٥٢٢/١٩٨٤).

وهذه المواصفة تعد أول مواصفة ذات علاقة مباشرة بالنشر، إذ إنها بشكل مختصر تنظم ورود المعلومات ذات العلاقة، وأماكن وجودها وكيفية ترتيبها، كما أنها تركز على أهمية كل عنصر من عناصر بيانات النشر، والإشارة إلى أهميتها والتنبيه على عدم إغفالها ؛ لما يترتب على ذلك من سلبيات كثيرة خاصة على مجال الفهرسة.

وبعد صدور هذه المواصفة بثلاث سنين، أي في عام (١٩٧٨م) خرجت مواصفة جديدة من هذه المنظمة (ISO) وحملت الرقم (٢١٠٨) وهي بعنوان: التوثيق ـــ الترقيم الدولي المعياري للكتاب (International Standard Book Number) ؛ المعروف اختصارا بـ(ISBN) وتعطي هذه المواصفة معلومات كاملةعن هذا النظام الدولي من حيث مكوناته وكيفية تطبيقه وأماكن وجوده على الكتاب.

وتتالى إصدار المواصفات القياسية المتعلقة بمجال النشر بشكل مضطرب نوعا ما، إذ صدرت المواصفة التالية التي بعنوان: الترقيم الدولي المعياري

---

[1] المرجع السابق، ص ٤٨ .

للمسلسلات (International Standard Serial Numbeing) ؛ المعروف اختصارا بـ(ISSN) التي تحمل الرقم (٣٢٩٧) في عام (١٩٨٦م) وعلى هذا يكون الفارق الزمني بين المواصفة الثانية والثالثة يقدر بثمان سنين وهي فترة زمنية كبيرة ؛ ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذه المواصفات تصدر بناء على الحاجة التي قد تظهر بشكل سريع وملح، وكذلك إلى طول الاجراءات والخطوات، التي تتجاوز في كثير من الأحيان السنتين التي تمر بها المواصفة لكي تخرج وتصبح قابلة للتطبيق.

مبادئ التقييس:

يعد التقييس بحد ذاته علما من العلوم حديثة الظهور والتطبيق بالشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وهذا الاستنتاج دل عليه الطرح السابق والاستعراض التاريخي له. وعلى هذا الأساس فإنه كسائر العلوم الأخرى له مبادؤه التي يتقيد بها في تحقيق الأهداف التي تساعد في الوصول إلى الغاية المطلوبة، واستعراض هذه المباديء يدخل تحت باب التعرف عليها ومناقشتها للوصول إلى فهم أوضح واستيعاب أفضل لهذا العلم العصري.

وباستعراض ما أمكن الوقوف عليه من المراجع ذات العلاقة بأدب الموضوع إتضحت للباحث حقيقة مفادها ؛ أن جميع هذه الدراسات العربية كتبا كانت أم مقالات في دوريات متخصصة أغفلت هذه النقطة بالذات ما عدا دراسة واحدة خرجت في شكل رسالة دكتوراه للباحثة يسرية محمد عبدالحليم زايد ؛ إذ حددت مباديء التقييس بسبعة مباديء نقلتها بشكل مباشر دون تعليق من أحد الكتب التعريفية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويتناول المبدأ الأول مفهوم التقييس بشكل مختصر تم فيه تحديد هذا المصطلح (التقييس) والهدف من هذا التعريف هو توضيح الصورة لتستبين الرؤية بشكل لا يدعو للبس ؛ إذ ينص هذا المبدأ على أن: «التقييس في جوهره هو عملية تبسيط للأشياء يدعو إلى التقليل في عدد من الأشياء، ولا يهدف إلى تخفيض التعقيد الحالي فقط، بل يهدف أيضا إلى منع التعقيد غير الضروري في المستقبل».[١]

ويوضح المبدأ الثاني من مباديء التقييس السبعة، ما هية التقييس ومن أى أنواع النشاطات هو، ويمكن اعتبار هذا المبدأ إستكمالا لمفهوم التقييس الذي أشار إليه المبدأ الأول. ويفسر المبدأ الثاني للتقييس بأنه «عبارة عن نشاط اجتماعي بالإضافة إلى أنه نشاط اقتصادي وينبغي أن ينمو ويزدهر بالتعاون والتظافر من جميع المهتمين به».[٢]

وكما أن نشر المعايير وتعميمها لإعلام الأخرين وذوي العلاقة بها يعد في غاية الأهمية، فإن تطبيقه وتنفيذه في الوقت نفسه يعد ضرورة حتمية لبقاء المعيار قيد الوجود، وحول هذه النقطة جاء تركيز المبدأ الثالث من مباديء التقييس الذي يقول: «أن نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ما لم يتم تنفيذه أو تطبيقه، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدها قيمتها تماما».[٣]

ويتحدث المبدأ الرابع من مباديء التقييس عن عملية إعداد المعايير، إذ ينبغي عند ذلك أن تراعى عملية الاختبار الذي يعقبه التحديد للأوليات. وهو على هذا ينبه إلى قضية مهمة للغاية تتعلق بتجربة واختبار المعيار قبل تطبيقه،

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦ .

للمسلسلات (International Standard Serial Numbeing) ؛ المعروف اختصارا بـ(ISSN) التي تحمل الرقم (٣٢٩٧) في عام (١٩٨٦م) وعلى هذا يكون الفارق الزمني بين المواصفة الثانية والثالثة يقدر بثمان سنين وهي فترة زمنية كبيرة ؛ ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذه المواصفات تصدر بناء على الحاجة التي قد تظهر بشكل سريع وملح، وكذلك إلى طول الاجراءات والخطوات، التي تتجاوز في كثير من الأحيان السنتين التي تمر بها المواصفة لكي تخرج وتصبح قابلة للتطبيق.

مبادئ التقييس:

يعد التقييس بحد ذاته علما من العلوم حديثة الظهور والتطبيق بالشكل المتعارف عليه في الوقت الحاضر، وهذا الاستنتاج دل عليه الطرح السابق والاستعراض التاريخي له. وعلى هذا الأساس فإنه كسائر العلوم الأخرى له مبادؤه التي يتقيد بها في تحقيق الأهداف التي تساعد في الوصول إلى الغاية المطلوبة، واستعراض هذه المباديء يدخل تحت باب التعرف عليها ومناقشتها للوصول إلى فهم أوضح واستيعاب أفضل لهذا العلم العصري.

وباستعراض ما أمكن الوقوف عليه من المراجع ذات العلاقة بأدب الموضوع إتضحت للباحث حقيقة مفادها ؛ أن جميع هذه الدراسات العربية كتبا كانت أم مقالات في دوريات متخصصة أغفلت هذه النقطة بالذات ما عدا دراسة واحدة خرجت في شكل رسالة دكتوراه للباحثة يسرية محمد عبدالحليم زايد ؛ إذ حددت مباديء التقييس بسبعة مباديء نقلتها بشكل مباشر دون تعليق من أحد الكتب التعريفية التي أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويتناول المبدأ الأول مفهوم التقييس بشكل مختصر تم فيه تحديد هذا المصطلح (التقييس) والهدف من هذا التعريف هو توضيح الصورة لتستبين الرؤية بشكل لا يدعو للبس ؛ إذ ينص هذا المبدأ على أن: «التقييس في جوهره هو عملية تبسيط للأشياء يدعو إلى التقليل في عدد من الأشياء، ولا يهدف إلى تخفيض التعقيد الحالي فقط، بل يهدف أيضا إلى منع التعقيد غير الضروري في المستقبل».[1]

ويوضح المبدأ الثاني من مباديء التقييس السبعة، ما هية التقييس ومن أى أنواع النشاطات هو، ويمكن اعتبار هذا المبدأ إستكمالا لمفهوم التقييس الذي أشار إليه المبدأ الأول. ويفسر المبدأ الثاني للتقييس بأنه «عبارة عن نشاط اجتماعي بالإضافة إلى أنه نشاط اقتصادي وينبغي أن ينمو ويزدهر بالتعاون والتظافر من جميع المهتمين به».[2]

وكما أن نشر المعايير وتعميمها لإعلام الأخرين وذوي العلاقة بها يعد في غاية الأهمية، فإن تطبيقه وتنفيذه في الوقت نفسه يعد ضرورة حتمية لبقاء المعيار قيد الوجود، وحول هذه النقطة جاء تركيز المبدأ الثالث من مباديء التقييس الذي يقول: «أن نشر المعيار فقط عمل محدود القيمة ما لم يتم تنفيذه أو تطبيقه، فعملية إعداد المعايير دون الالتزام بتطبيقها يفقدها قيمتها تماما».[3]

ويتحدث المبدأ الرابع من مباديء التقييس عن عملية إعداد المعايير، إذ ينبغي عند ذلك أن تراعى عملية الاختبار الذي يعقبه التحديد للأوليات. وهو على هذا ينبه إلى قضية مهمة للغاية تتعلق بتجربة واختبار المعيار قبل تطبيقه،

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٣) المرجع السابق، ص ٣٦ .

وهل يحقق الأهداف المرجوة منه والمحددة سلفا من قبل المختصين في مختلف المجالات. ذلك أن المعيار المدروس جيدا والذي لقي العناية المناسبة من قبل القائمين على إعداده يكون صالحا للتطبيق إلى درجة كبيرة، وهذا يتطلب من القائمين على إصداره أيضا إخضاعه للتجربة والاختبار لتحديد مدى صلاحيته للتطبيق.

وينبه المبدأ الخامس على أهمية المراجعة الدائمة للمعيار لضمان استمرار صلاحيته، وهذ المراجعة الدورية تكفل التعديل والتحوير متى ما دعت الحاجة إلى ذلك، إذ «ينبغي مراجعة المعيار على فترات منتظمة، وتعتبر هذه المراجعة عملية ضرورية، وتتوقف فترات المراجعة على بعض الظروف الخاصة ؛ مثل طبيعة المجال».[١]

وينص سادس هذه المباديء على أنه «عند تحديد خصائص منتج ما، ينبغي أن تشتمل المواصفة على طرق الاختبارات التي تحدد ما إذا كانت المادة مطابقة للمواصفات أم لا، وإذا ما اعتمد على العينة ينبغي أن توضح الطريقة والحجم والمعدل للعينات».[٢] إذ يعد هذا التحديد مهما لتجنب الخطأ فمثلا هناك بعض المواصفات التي تتعلق بالمنتجات الغذائية كالأجبان، وعند ما يراد معرفة مدى مطابقة منتج الجبن لشركة ما أو مصنع ما فإن من ضمن الاختبارات استخدام درجة معينة من الحرارة عند إعدادها، فإذا زادت أو نقصت ترتب عليه نتائج سلبية، وقد يترتب عليه فشل المنتج في تجاوز هذه الاختبارات وبالتالي منعه من التداول، وهذا فيه ظلم كبير، ولهذا ينبغي أولا تحديد نوعية هذه الاختبارات وعددها ومن ثم تطبيقها بشكل دقيق لتجنب الوقوع في الخطأ الذي سيعطي آثارا سلبية على المنتج.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

ويتحدث آخر هذه المبادئ عن عنصر الإلزام لتطبيق المواصفات قانونيا في أي دولة، إذ «ينبغي أن يتدارس موضوع ضرورة الإلزام القانوني للمعاييرالقومية (العربية مثلا) بحيث يؤخذ في الاعتبارطبيعة المعيار، ومستوى التصنيع، والقوانين السائدة في المجتمع الذي يعد من أجله المعيار».[1] فالمواصفات التي قد تكون صالحة الاستخدام على منتج من المنتجات في الدول الغربية قد لا تتناسب تطبيقا في الدول المشرقية ؛ نظرا لاختلاف المناخ وعوامل الطقس، ولهذا كثيرا ما نسمع أن هذه السيارة مثلا مواصفاتها أمريكية، ولكي تعمل في أجواء السعودية لابد من تطبيق المواصفات السعودية التي راعت في إعدادها البيئة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية.

أهداف التقييس:

وتنقسم أهداف التقييس إلى قسمين؛ أحدهما أهداف عامة، والأخرى أهداف خاصة؛ ويقصد بالأهداف العامة تلك الأهداف التي صاغها ووضعها رجال العلوم والتقنية لتناسب تطلعاتهم وما يرمون للوصول إليه. أما الأهداف الخاصة فهي تعكس رأي المهتمين بعلم المكتبات والمعلومات حيال القضية التي يراد تقييسها. ومن البديهي أن يقال باعتماد الأهداف الخاصة على العامة في تكوين أهداف تتناسب وتتفق مع الطبيعة الجديدة التي يراد أن تعبرعنها.

وقام ساندرز بتلخيص لهذه الأهداف العامة في الوقت الراهن بقوله:

(أ) تبسيط التنوع المتزايد في المنتجات والإجراءات في الحياة الإنسانية.

(ب) التفاهم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(ج) التوفير الشامل.

(د) السلامة والصحة وحماية الحياة.

(هـ) منفعة المستهلك ومصلحة المجتمع.

(و) إزالة عوائق التجارة.[1]

وتعد هذه النقاط شاملة وتغطي بشكل عام الأهداف المتعلقة بالتقييس، فالتبسيط لمفردات الإنتاج المحلية والدولية هدف مطلوب، يقصد من ورائه تسهيل الحياة الإنسانية وتجنب التعقيد. وترمي المقاييس كذلك إلى إيجاد نوع من التفاهم السهل بين الشركاء حول المنتجات، وكل ذلك يساعد وبلا شك في توفير المال والوقت والجهد، كما أن السلامة وحماية حياة الإنسان، وكل من في الحياة بشكل عام مطلب تركز المقاييس عليه للوصول إلى الأفضل، وإن التفكيرفي كل ما يعود على المستهلك بالفائدة والمصلحة فيه حماية للمجتمع ككل من طمع الجشعين الذين همهم جمع المال بأي وجه من الوجوه، وأخيرا فان التقييس حين جعلت من أهدافها إزالة العوائق والعقبات التي تحول من تدفق البضائع والمنتجات بتوحيد قياساتها ونحو ذلك، إنما تفكر في النتيجة النهائية للتقييس وهو التطبيق المحلي والدولي.

وللمنظمة الدولية للتقييس (ISO) جهد في صياغة الأهداف العامة للتقييس ؛ حيث حددتها بخمسة أهداف هي:

١ – توفير شامل فيما يتعلق بالجهد البشري، والمواد، والقدرة... إلخ عند إنتاج وتبادل السلع والمنتجات، فالتوفير بمعناه الشامل هو الهدف النهائي لكل أنشطة التقييس.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ .

٢ – حماية مصلحة المستهلك من خلال نوعية مناسبة وثابتة للسلع والخدمات.

٣ – تحقيق الأمان والصحة والحماية في المعيشة.

٤ – الإمداد بوسائل للتعبير والاتصال بين جميع الفئات المعنية أو المهتمة.[١]

وهذه الأهداف في مجملها لا تختلف كثيرا عن الأهداف التي حددها ساندرز، ونجد أن بعضها يكمل بعضا في سبيل الوصول إلى أهداف شاملة تكون صالحة للتطبيق والتنفيذ سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي. خاصة وأن الأهداف غالبا ما تكون معبرة عن النظرة الصادرة من المنظمة أو الهيئة التي تهتم بالتقييس.

ومع أن الأهداف العامة للمقاييس في مجال المكتبات والمعلومات تتداخل مع الأهداف العامة من التقييس بشكل شامل ومن بينها التوفير في مجالات عديدة منها الوقت والمال والجهد، إلا أن لهذا المجال أهدافه الخاصة به التي تميزه عن غيره، ولعل أهمها:

١ – تسهيل عملية التبادل الدولي، ونقل المعلومات والخبرة بين المكتبات.

٢ – تحقيق المزيد من التبسيط في الإجراءات والممارسات.

٣ – إخراج الخدمات على درجة أو أسس عالية من الكفاءة.

٤ – التوحيد والتجانس في مخرجات العمليات الفنية.[٢]

---

(١) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٣٠ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، مرجع سابق، ص ٣٧ .

فالإعارة بين المكتبات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والاشتراك في بنوك المعلومات لتبادل المعلومات، والفهرسة والتصنيف وتقديم الخدمات على مستوى معين... إلخ كلها مجالات مكتبية تحتاج بالفعل إلى التقييس لضمان تقديم أقصى ما يمكن من الفائدة للباحثين عن معلومة أو مرجع ما. وهي حاجة وأهمية تؤكد ما للتقييس من أهمية في مجال الكتب أو الدوريات... إلخ، وهذا ما نجد له تأكيدا آخر عند أحد الباحثين إذ يقول:

> فمصادرالمعلومات المختلفة من الكتب والدوريات والمستخلصات والتقارير العلمية وغيرها، وهي العنصر الأساسي الذي تتعامل معه المكتبات ومراكزالمعلومات والتوثيق تمثل في كيانها المادي إنتاجا ومادة تحتاج إلى التوحيد والتقييس.بما يسهل التحقيق من ذاتيتها ودقة الإحالة الببليوغرافية إليها والتحديد الشامل لمحتوياتها، وعلاوة على ذلك فإن وظائف وأعمال المكتبات والمعلومات وخدماتها تتمثل في جهد معين يتكرر بنفس الطريقة كما تتكرر العمليات الصناعية وتحتاج إلى قدر من التوحيد والتقييس، ومن أوضح الأمثلة على ذلك الفهرسة والتصنيف... وإعداد القوائم الببليوغرافية المتخصصة والفهارس الموحدة وغيرها.[١]

ويعبر أحد الباحثين عن هذه الأهداف باستخدامه لفظة مزايا التوحيد القياسي في مجال المعلومات، وهذه المزايا في واقع الأمر أهداف صريحة للتقييس؛ إذ يقول عنها ما يلي:

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٦ .

١ - تسهيل الاتصال الببليوجرافي ونقل وتبادل المعلومات، والخبرات على المستوى القومي (الوطني) والإقليمي والدولي.

٢ - توفير الوقت والجهد والمال بواسطة المعايير الموحدة للأعمال المتكررة.

٣ - رفع مستوى خدمات المعلومات، إذ إن الالتزام بالمواصفات بوصفها أداة لقياس وضبط الجودة يساعد على الوصول، والمحافظة على مستوى معين من نوعية هذه الخدمات.

٤ - إتاحة الوصول إلى نظم المعلومات بواسطة المعايير الموحدة لأساليب التكشيف والوصف الببليوجرافي... إلخ.[١]

واحتياجات المكتبات والمعلومات حاليا أو التي قد تظهر مستقبلا، تحتاج إلى تقييس لضمان أكبر قدر من الفعالية والفائدة والإنتاجية، ومن الاحتياجات الحالية للمكتبات والمعلومات التي يمكن أن يخدمها التقييس مايلي:

- الحاجة إلى هدف تمهيدي لمؤسسة أو خدمة جديدة أو ناشئة، وهي تمثل الحد الأدنى للمتطلبات المطلوب إستيفاؤها للحصول على التصديق أو لتقدير المطلوب.

- الحاجة إلى الأدلة أو التطبيقات المعيارية التي تكون في درجة أعلى من الحد الأدنى لتكون وسيلة للمقارنة مع المكتبات القيادية، ووسيلة أيضا للتقييم الذاتي.

---

(١) محمد تيسير درويش . "المواصفات والمعايير الدولية المتعلقة بالمكتبات والتوثيق والمعلومات" رسالة المكتبة ، مج ١٨، ع٤ (كانون الأول ١٩٨٣م)، ص٦ .

• الحاجة إلى أهداف طويلة المدى لتطوير الخدمات، وتمثل هذه المواصفات تحديا حتى بالنسبة للمكتبات التي من الدرجة الأولى التي ستحدد اتجاه التطور المهني في السنوات التالية.

• الحاجة إلى مقابلة المتطلبات الشخصية لأمناء المكتبات فيما يختص بالبيانات المتصلة بالمؤهلات، وأوضاع العمل والمسؤوليات المنهية والممارسات الشخصية والمتميزة عن الاحتياجات المؤسسية.[١]

وهذه الاحتياجات السابقة لمجال المكتبات والمعلومات هي الاحتياجات الحالية، وربما تظهر مجالات مستقبلية لقطاع المكتبات والمعلومات تمليها التطورات المستقبلية للمهنة، أو التوسع في الأهداف الشاملة للتخصص أو بروز معطيات جديدة من أداء الخدمة النوعية أو الكمية... إلخ، وكل ذلك يحتاج إلى أن يقيس من قبل المهتمين أو المتخصصين بالمجال، عبر المنظمات المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

أنواع أو أنماط التقييس:

ويمكن أن تصنف هذه الأنواع للتقييس حسب عدد من المحاور ولكل محور الأنواع التي يختص بها، فمثلا هناك المحور الموضوعي، والمحور الشكلي، ومحور المستفيدين، ومحور هيئة الإصدار... إلخ ولكل محور كما ذكرت سابقا الأنواع التي تميزه عن المحاور الأخرى ؛ فمثلا المحور الشكلي يمكن أن يقسم إلى الأنواع التالية:

---

(١) سيسيل وسلي . "المواصفات والمعايير الموحدة في مجال المعلومات". المجلة العربية للمعلومات؛ مج ٥ ، ع ٢ (١٩٨٤م)، ص ١٨٦.

ـ أنماط القواعد.

ـ أنماط الممارسات.

ـ أنماط التنفيذ.

وهذه المحاور الأربعة ليست على درجة واحدة من الأهمية ولهذا سوف يختص البحث بالتفصيل لمحورين فقط وإهمال الباقي ؛ ذلك أن في عرض للمحور الموضوعي ومحور هيئات الإصدار فيه توضيحا وبيانا للمقصود وموصل إلى الغاية من طرق هذا الجانب، وسوف يعطي هذا العرض التصور الجيد لأنواع وأنماط التقييس.

وقد قامت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بتحديد أنواع المعايير وأنماطها حسب المحور الموضوعي إلى أحد عشر نوع ونمط هي على النحو التالي:

١ – معايير أساسية.

٢ – معايير الإنتاج.

٣ – معايير الأداء.

٤ – المعايير الوصفية.

٥ – معايير الرقابة على التنوع.

٦ – معايير الخدمة.

٧ – معايير التوافق.

٨ – معايير الأمان.

٩ – معايير بيانات المصدر.

١٠– معايير الاختبار.

١١- معايير المصطلحات.[١]

وإذا أردنا تفصيل هذه الأنواع فيمكن القول بأن المعايير الأساسية يقصد بها «المعايير ذات التغطية الواسعة المدى، وتشتمل على شروط عامة لمجال معين، ويعمل المعيار الأساسي كأساس للمعايير الأخرى، أو يستخدم للتطبيق مباشرة».[٢]

وتعني معايير الإنتاج: تلك المعايير التي تتعلق بسلعة أو منتج ما، من حيث النوعية والتركيب والاختبار وشروطه والتغليف... إلخ. أما معايير الأداء فيقصد بها عادة آلية الأداء وحدوده وتطبيقاته وطرق قياسه والتأكد من فعاليته ونحو ذلك. أما وصف الخصائص لمنتج ما وتحديد ملامحه بحيث يمكن تميزه عن غيره فهذه من خصائص المعايير الوصفية.

وكذلك الرقابة على السلع من حيث التنوع وتشمل مواصفات أي سلعة متعددة الأنواع والأشكال إذ إن تحديد كل نوع أمر ضروري لإحكام الرقابة، وهذا يندرج تحت ما يسمى بمعايير الرقابة على التنوع.

وللخدمات العامة التي تقدم للجمهور بشكل مباشر مواصفات ومعايير محددة صدرت تحت اسم معايير الخدمة ؛ كالخدمات التي تقدم للجمهور بشكل عام مثل خدمات الكهرباء والماء والهاتف والفاكس وخدمات التي تقدمها الفنادق، والمصارف وقطاع البنوك. والهدف من هذه المعايير هي رفع مستوى الخدمة، وعدم نزولها عن مستوى معين محدد قد تتأثر به الخدمات مستقبلا.

أما معايير التوافق فيقصد بها تلك المعايير التي تحدد مواصفات لمنتجين أو أكثر اندمجا في منتج واحد جديد، أو أن بعضهما يكمل بعضا ؛ فمثلا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٣٨ .

بعض الشركات الحاسوبية تنتج أجهزة حاسوب وتثبت معها أنها متوافقة مثلا مع أجهزة (IBM) الأمريكية، أو أن بعض الشركات التي تنتج الأقراص أو البرامج تدعي أن هذه البرامج تعمل على نظام إحدى الشركات الكبرى...إلخ وهذا التلاقي يبن المنتجات يتطلب إصدار مواصفات توضح وتحدد شروط هذا التمازج والتداخل بين مختلف المنتجات.

وقد صدرت معايير خرجت تحت نوع سمي بمعايير الأمان ؛ وتعني تلك المعايير التي تتعلق بالأمن والسلامة للأنسان والمنتجات على حد سواء، فمثلا هناك معايير لمخارج الطواريء بالعمارات وأماكن العمل والمستشفيات وكذلك هناك معايير تتعلق بمستوى الأمان للسلع من حيث الشحن والتخزين ومواصفاته المتعلقة بكل سلعة من السلع. ولذلك نجد على كثير من السلع عبارة عدم تعريضه لأي مصدر حراري، وأنه يفضل أن يتم تخزينه في درجة حرارة معينة... إلخ.

وصدرت كذلك معايير تحدد المعلومات الواجب توافرها في كل منتج أو سلعة سميت بمعايير بيانات المصدر، وهي البيانات التي تذكر على أي سلعة وتتحمل الجهة المصنعة صحة ودقة هذه المعلومات وتكاملها ووضوحها من حيث سلامة الكتابة والمكان المناسب لوجودها على المنتج.

وبعض المعايير عند صدورها تتضمن إرشادات وتوجيهات تتعلق بطرق الاختبار وشروطه التي غالبا تحدد العينة أو استخدام الأساليب الإحصائية، وذلك لضمان الدقة في الاختبار، وألا يترك أمر ذلك للاجتهادات التي تكون غالبا قابلة للخطأ، وإذا ما طبقت هذه الشروط بدقة فيعني ذلك نتيجة يمكن الاعتماد عليها والأخذ بها. وهذه النوعية من المعايير صدرت تحت ما يسمى بمعايير الاختبار.

وآخر هذه الأنواع تلك المعايير التي تتحدث عن المصطلحات العلمية لمجال ما، أو فن ما ؛ فتقوم أولا بتحديد هذه المصطلحات ومن ثم التعريف بها بطرق وبأسلوب علمي دقيق، وفي بعض الأحيان قد يتطلب الأمر التوسع بإضافة الحواشي التفسيرية والأمثلة التوضيحية لفهم أكبر لمجموعة من المصطلحات وهذه النوعية من المعايير تسمى بمعايير المصطلحات.

ويمكن تقسيم المواصفات والمقاييس على أساس هيئات الإصدار حيث تتوزع على أربعة أقسام أو فئات أو ما يمكن أن نسميه أيضا بمستويات وهي: ((معايير دولية، المعايير الإقليمية، المعايير القومية (الوطنية)، معايير الشركات)).[١]

ولتفصيل ذلك يمكن القول بأن المعاييرالدولية يقصد بها تلك المعاييرالتي تصدرمن منظمات دولية تشترك فيها أغلب أو معظم دول العالم، وأيا كانت هذه العضوية فإن هذه الدول لها حق التقدم بمشاريع لمواصفات جديدة، أو دراسة مواصفات قامت دول أخرى بتقديمها، و من أمثال هذه المنظمات، المنظمة الدولية للتقييس (ISO) التي يرجع إليها الفضل في تبني مواصفات كثيرة في مختلف المجالات العلمية والإدارية والاقتصادية وحتى المكتبات والمعلومات أو مجال النشر، و لم تكتف بذلك، بل ساعدت على تعميم هذه المواصفات والترحيب بكل دولة تقبل بأن تطبقها بشكل اختياري.

أما المعايير الإقليمية فالمقصود بها تلك المنظمات أو الهيئات التي تتصف بالإقليمية المحددة بدول معينة يربطها نطاق جغرافي أو ثقافي أو سياسي أو نحو ذلك، وهذه المنظمات الإقليمية تمارس دراسة المواصفات وإصدارها ومتابعة تطبيقها من قبل الدول الأعضاء، أوأن هذه المواصفات قد تكون جهدا كاملا

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ .

قامت به المنظمة نتيجة تقدم إحدى الدول الأعضاء بمشروع مواصفة لمجال معين من المجالات، وقد تكون بعض هذه المواصفات صادرة من منظمات دولية، فتتبناها بعد دراستها وتعديلها إن لزم الأمر وبما يتناسب مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول الأعضاء، ومن أمثال هذه المنظمات الإقليمية هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (وتعرف حاليا باسم مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) واللجنة الأوربية للتقييس.

وتعني المعايير الوطنية ؛ تلك المعايير أو المقاييس التي تصدر من منظمة أو هيئة داخل الدولة ذاتها تكون مسؤوليتها الأساسية استصدار المواصفات في مختلف المجالات، أو تبني مواصفات عالمية صادرة من منظمات دولية ودراستها ومن ثم الموافقة علي ما يكون مناسبا للتطبيق داخل الدولة، ومتابعة تطبيقه وتنفيذه من مختلف الجهات المعنية، أو مراجعة المواصفات التي تمت الموافقة عليها دوريا للتأكد من سلامتها، أو إجراء التعديل المناسب بعد تلقي الاقتراحات من مختلف الجهات ذات الاختصاص. وهذه الهيئات أو المنظمات منتشرة في كثير من دول العالم، ومن أمثلتها الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، والهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي، والجمعية الأمريكية للمعايير... إلخ.

كذلك درجت كثير من الشركات العالمية الكبرى من أمثال (IBM) للحاسبات الآلية، وشركة (GMC) للسيارات على استصدار المعايير الخاصة بها، لتغطي مجالات عدة منها الإنتاج والتصنيع والإدارة والبيع والتسويق... إلخ. وسميت هذه المعايير بشكل عام بمعايير الشركات نسبة إلى من يقف وراء إصدار هذه المعايير.

وجميع هذه الأنواع من المعايير الدولية أو الإقليمية أو الوطنية قد تكون حكومية تابعة للدولة نفسها أو غير حكومية ولكن تعمل داخل دولة ما. أما معايير الشركات فهذه غالبا ما تكون تابعة للقطاع الخاص غير الحكومي وتغلب على ما تصدره من مواصفات السمة الذاتية، أي لتطبقها هي، ولإستخدامها دون غيرها وليس الهدف تعميمها الاستخدام العام.

وما من شك في أن الحاجة إلى وجود المعايير هو الدافع الأساسي لوجودها، وإذا وجدت فإن السبيل الوحيد لبقائها على فعاليتها هو إستخدامها من قبل الجهات المعنية ؛ سواء كانت مصانع أو شركات أو مكتبات... إلخ ؛ إذ إن وجود المواصفة أصلا ونشرها لا يغنيان عن استخدامها وليس هذا بكاف، بل إن الدليل على فعالية أية مواصفة هو شيوع استخدامها لما يترتب عليه من الفوائد الجمة التي سوف تجنيها جميع الأطراف، وعلى هذا فإن على الجهات ذات العلاقة أن توجد الخطط، وأن تستحدث القوانين الملزمة للتطبيق من الجهات ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه فإن عملية المراجعة المستمرة للمواصفات والحث على تلقي الاقتراحات حولها ومحاولة تحديثها باستمرار كلها عوامل تساعد على نجاح التقييس وأن يأخذ موقعه الطبيعي. وينبغي كذلك أن تدرس هذه المواصفات حتى قبل إصدارها ومتابعة ما صدر حول هذا الموضوع محليا وإقليميا ودوليا بهدف منع التكرار العائق الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى التنافر بين المواصفات أو التضارب فيما بينها. وعلى هذا فإن محاولة تقص الحقائق حول مواصفة ما عبر المنافذ الطبيعية لها هي في الواقع إجراء سليم ينبغي التنبه إليه، خاصة وأن إعداد المواصفة يأخذ من الجهد والوقت والمال الشيء الكثير.

فمثلا مشروع إعداد مواصفة أو معيار داخل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) يمر بمراحل ست هي على التوالي:

١ - إدراج المادة المقترحة ضمن برنامج عمل اللجنة المتصلة به.

٢ - تسجيل الاقتراح المبدئي (Draft Proposal) في السكرتارية المركزية.

٣ - تقوم السكرتارية المركزية بتسجيل الاقتراح المبديء كمعياردولي.

٤ - تتم الموافقة على مسودة المعيار الدولي (Draft International Standard)من جانب الأعضاء بحيث لاتقل نسبة الموافقة عن ٧٥٪ ثم تعود مسودة العيار الدولي مرة أخرى إلى السكرتارية المركزية لرفعها إلى المجلس.

٥ - يقبل المعيارأومسودة المعيارالدولي كمعياردولي من قبل المجلس.

٦ - يتم نشر المعيار الدولي.(١)

وعلى هذا فإن إعداد المعيار يستغرق في بعض الأحيان السنتين، خاصة وأن عمل المنظمة يتم بالمراسلة بين الأعضاء والسكرتارية المنظمة، ولا تعقد الاجتماعات إلا في أوقات متفرقة ومتباعدة. ومما يزيد الأمر تعقيدا هو عدد الوثائق المتداولة داخل المنظمة، التي ترد سنويا تتجاوز عشرة الآف وثيقة سنويا مما يترتب عليه انشغال المنظمة بشكل كبير طوال أيام السنة. وهذه الوثائق تتطلب التعليق من كافة الدول المشتركة، وهذا ينعكس على عنصر الزمن الذي يؤثر بدوره على المواصفة أو المعيار وخروجه إلى حيز التطبيق.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٩ .

وإذا ما أرادت إحدى المنظمات الإقليمية أو الوطنية أو حتى الشركات تبني إحدى المواصفات أو المعايير الدولية التي تراها صالحة للتطبيق من قبلها ؛ فإن هناك وسائل ستا حددتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) لتبني معاييرها لتصبح إما معايير إقليمية أو وطنية أو معايير لشركات، وإن كانت الأخيرة أقل تبنيا من سابقتيها، وهذه الوسائل الست[1] هي:

١ - طريقة الإجازة أو الإقرار (Endorsement):

وتعد هذه الطريقة أسهل الطرق وهي لا تحتاج إلى أكثر من إعادة طبع أو استنساخ أصل المعيار الدولي، وتعطى إشارة في الحواشي إلى أصل المعيار الدولي، وأنه قد جرى تبنيه كمعيارا وطنيا أو إقليميا والسبب في وجود مثل هذه الإشارة هي الأمانة العلمية التي تحتم على المتبني الإشارة وبوضوح إلى ما تم تبنيه والجهة التي تم التبني منها.

٢ - طريقة صفحة الغلاف (Cover - Sheet):

وملخص هذه الطريقة هو أن يتم نشر المعيار الدولي بنصه وروحه، لكن صفحة الغلاف الدولي يتم استبدالها بصفحة غلاف جديدة تحمل سمات الهيئة الوطنية أو الإقليمية... إلخ، على أن يتضمن هذا الغلاف ما يشير إلى الهوية الحقيقية للمعيار على أنه معيار دولي تم تبنيه من قبل هذه الهيئة أو تلك.

٣ - طريقة إعادة الإصدار كاملاً (Complete Reprint):

وهي وسيلة من الوسائل التي أشارت إليها المنظمة الدولية للتقييس (ISO) لنقل المعيار وتبنيه من مختلف الهيئات الوطنية والإقليمية، ويظهر هذا بإعادة إصدار المعيار الدولي بشكله كاملا سواء كان مترجما أو غير مترجم

---

(١) المرجع السابق، ص ٤١ .

كمعيارا وطنيا أو إقليميا، وعلى هذا يمكن تطبيقه بشكل مباشر دون أن تكون هناك مسؤولية أدبية على المتلقي، ما دامت الوسيلة مشروعة وهي طريقة معترف بها من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) ولا بأس هنا من إضافة بعض العبارات التي تدل على أن هذا المعيار الدولي تم تبنيه من هذه الهيئة بعد دراسته وتمحيصه... إلخ.

٤ – طريقة الترجمة (Translation):

وسواء كانت الترجمة مع وجود الأصل أو كانت الترجمة لوحدها دون ذكر للأصل في الوثيقة نفسها ما دامت الترجمة حرفية، أو كانت الترجمة متعددة اللغات، كلها وسائل نظامية ويمكن الأخذ بها وتطبيقها من أي جهة كانت أو أي منظمة أو هيئة لها اهتمامات بالتقييس. لكن بشرط عدم حذف أية عبارة عند الترجمة ؛ خصوصا تلك العبارات التي تشير إلى إسم المنظمة الدولية، أو رقم المعيار أو اسمه وإلا ترتب على الجهة التي تولت الترجمة مسؤولية قانونية حين ذاك ؛ لأن في حذف هذه المعلومات سابقة تثبت السرقة الأدبية، وهذا ما لا تقبله المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

٥ – طريقة إعادة التسويد (Redrafting):

ويقصد يها تلك الحالة التي يتم فيها تبني المعيار الدولي، ولكن ليس بنصه الحقيقي للغته الأصلية (مترجما) ولكن بطريقة إعادة صياغته وبنائه، وفي هذه الحالة على الجهة التي تبنت هذا المعيار أن تشير إلى الاختلافات أو التغيرات التي أدخلت على المعيار الدولي الذي أصبح مواصفة أو معيارا صادرا عن هذه الجهة، وهذه الإشارات لابد ان تكون واضحة وصريحة ومباشرة. بحيث تحفظ حق المنظمة الدولية للتقييس (ISO) كجهة عانت كثيرا في إخراج

هذا المعيار أو غيره، ومن حقها أن يشار بشكل دقيق لا لبس فيه ولا غموض إلى دورها ومقدار مساهمتها في بناء هذا المعيار الذي تبنته هذه الجهة أو تلك.

٦ - طريقة التضمين أو الإشارة (Inclusion of Referene):

وفيها يتم استنساخ المعيار الدولي دون إحداث أية تغيرات في روح المعيار وجوهره، إلا أن عند تبنيه كمعيار وطني أو إقليمي فإنه يتضمن إضافات جديدة من قبل الجهة التي تبنته تغطي بعض جوانب التطبيق ونحوها ولم ترد في المعيار الدولي. وهذه الإضافات يمكن اعتبارها من باب الإضافات التفصيلية أو التوضيحية، وهي لا تؤثر على المعيار الدولي الذي يكون كاملا في هذه الحالة. وكل ما في الأمر أنه أضيف بعض الملحوظات التفسيرية التي تتيح استخداما أفضل للمعيار من قبل المهتمين أو ذوي العلاقة داخل الدولة أو داخل الإقليم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الوسائل الست التي يتم بها نقل المعيار الدولي إلى الإطار الوطني أو الإقليمي... إلخ هي وسائل نظامية، وإذا تم اعتماد وسيلة ما من هذه الوسائل فإنه لا يعني الاكتفاء بها فقط دون غيرها من الوسائل الأخرى، بل إن دولة من الدول قد تتبنى أكثر من وسيلة وبإمكانها استخدام جميع هذه الطرق ما دامت لم تخرج عن إطار هذه الوسائل الست ؛ فالتركيز أو التطبيق لواحدة منها ليس مطلبا بحد ذاته، وإنما الغاية هو سلوك الوسيلة أو الوسائل النظامية ذات الاعتبار الذي يكفل حقوق الطرفين دونما مساس أو إضرار بكل منهما. ولعل الجهد الذي تبذله المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وما تعانيه من مصاعب سواء ما يتعلق منها بالجهد أو المال أو الوقت أملت عليها إيجاد مثل هذه الوسائل لكي تضمن أن جهودها لم تهضم، وأن ما قامت به من عمل هو محل تقدير من قبل كل متعاون يريد أن يتعاون في مجال اهتماماتها ونطاق عملها.

المجالات التي دخلها التقييس بالنسبة لعلم المكتبات:

إن دخول المعايير لمختلف قطاعات المكتبات لم يكن على نفس الكم والدرجة، إذ هناك من المجالات التي لقيت عناية واهتماما من قبل المهتمين بعلم التقييس، وترتب على ذلك الولوج المبكر لهذا المجال من المكتبات على غيره كمجال خدمات القراء وإنتاج أوعية المعلومات التي حضيت بقدر كبير من المواصفات. وفي الوقت نفسه هناك مجالات من المكتبات تأخرت نسبيا كقطاع النشر الذي يعد بحد ذاته قطاعا حديثا نسبيا، ولم يلق العناية من قبل المنظمات التي تهتم بالمواصفات والمقاييس إلا في فترة السبعينات الميلادية، وتحديدا في عام ١٩٧٥م عندما صدرت المواصفة رقم (١٠٨٦) وهي بعنوان التوثيق ــ أوراق عنوان الكتاب، من المنظمة الدولية للتقييس (ISO).

ويشير دليل اليونيسيست (Unisist Guide)[١] إلى هذه المجالات عندما حددها بتسعة أقسام رئيسة، وهي تنقسم بدورها إلى العديد من الأقسام الفرعية لتصل إلى (٣٣٥) فرعا، وكل هذه الأقسام التسعة والمتفرعة منها قد تم في أغلبها إصدار المعايير الخاصة بها، والدليل يوضح بشكل تام الأقسام التي صدرت فيها المعايير وتلك الأقسام التي مازالت بعيدة عن التناول والطرح.

وهذه الأقسام التسعة الرئيسة كما وردت في دليل اليونيسيست هي على النحو التالي:[٢]

القسم الأول: الإعداد الفكري للوثائق والتحليل الموضوعي:

ويندرج تحتها المعايير ذات العلاقة بالبحث العلمي واختيار المصطلحات وتحديد المفومهات والاستخلاص والتكشف... إلخ.

---

(١) Unitid Nation Information System in Seience and Technology .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد، مرجع سابق، ص ٥٦ .

القسم الثاني: إنتاج الوثائق:

ويتناول هذا القسم المعايير التي تتعلق بالجوانب المادية للوثائق وخطوات تصنيفها ووسائط نقل المعلومات وتسجيل البيانات ومواصفات الأجهزة والالآت التي تستخدم في مجال المكتبات.

القسم الثالث: استنساخ الوثائق:

وتشمل المعايير التي تهتم بعملية الاستنساخ الوثائقي على الورق أو على المصغرات الفيلمية ووسائل الطباعة الأخرى.

القسم الرابع: علامات الترقيم والكتابة:

وتضم المعايير التي تتعلق بأسلوب الكتابة كاختيارالكلمات وتهجئتها، وكتابة العلامات التجارية المسجلة وعلامات الترقيم واستخدام الاختصارات وكيفية وضع الإيضاحات في النص... إلخ.

القسم الخامس: تحرير الوثائق:

وتشمل المعايير التي تنظم النصوص في أوعية المعلومات المختلفة ؛ مثل المفردات والدوريات... إلخ وعمل الحواشي والاستشهادات الببليوجرافية، وكيفية تنظيمها وعمل مستخلص للمطبوع والتصدير أو المقدمة والشكر وكشافات المطبوع.

القسم السادس: إعداد التسجيلات الببليوجرافية:

ويهتم هذا القسم بالمعايير التي تتعلق بالتسجيلات الببليوجرافية لأوعية المعلومات اليدوية أو المقرؤة آليا، وكيفية إعداد بطاقات الفهرسة أثناء النشر المعروفة اختصارا بـ(فان).

القسم السابع: تبادل البيانات الببليوجرافية المقرؤة آليا:

ويضم هذا القسم «المعايير أوالمواد الأخرى المتصلة بتبادل البيانات الببليوجرافية في شكل مقرؤ آليا حيث تحدد أشكال الاتصال والتبادل وخاصة الأشكال الدولية».[١]

القسم الثامن: إدارة مجموعات الوثائق:

وتصدر حول القسم العديد من المعايير المتعلقة بالخدمات المكتبية وتنظيم العمل المكتبي ؛ كالإحصاءات المكتبية وقواعد التزويد ومباني المكتبات والأجهزة المستخدمة والأثاث المستعمل ونظام الترفيف... إلخ.

القسم التاسع: البيانات الرقمية:

وتحت هذا القسم توجد المعايير التي تخدم قطاع البيانات مع توضيح مفهومها، وأقسامها وأنواعها، وكيفية إتاحتها مع تجميع البيانات ومعالجتها وتمثيلها، وتستخدم كذلك عملية التقييم والتحليل. ويعتبر هذا القسم أقل الأقسام التي ظهرت فيها المعايير.

وبطبيعة الحال فإن هذه الأقسام التسعة هي في واقع الأمر أقسام تم فيها إصدار المعايير التي تخدمها. وهذا لا يعني أن إصدار المعايير سوف يقتصر على الأقسام التسعة الماضية ؛ بل ربما شهد قطاع المكتبات ظهور مجالات جديدة أو تطورت قطاعات حالية لتصبح قطاعين أو أكثر، وعند ذلك ستشهد هذه القطاعات الحالية أو تلك المستحدثة على حد سواء اجتهادات في وضع المواصفات والمقاييس والمعايير التي سوف تخدمها وتحدد عملياتها بنمط تقييس عالمي أو محلي على حد سواء.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٠ .

الهيئات والمنظمات التي تهتم بإصدار المعايير الموحدة في مجـال المكتبـات والتوثيق والمعلومات:

ومعظم هذه الهيئات والمنظمات الـتي لهـا اهتمـام باصدارالمعاييرأوالمقـاييس المتعلقة بمجال المكتبـات تتصـف بالدوليـة مثـل المنظمـة الدوليـة للتقييـس (ISO) واليونسـكو (UNESCO) والاتحـاد الدولـي لجمعيـات المكتبـات (IFLA) والاتحاد الدولي للتوثيق (IFD) والمجلس الدولي للاتحـادات العلميـة (ICSU) وهـذا تعريف بهذه المنظمات الدولية الآنفة الذكر.

١ – المنظمة الدولية للتقييس (الإيزو / ISO):(١)

و(ISO) هـي اختصـار لـ(International Standardization Organization) ونتيجة للاهتمام الدولي المتزايد بالمعايير وتنامي الشعوربمدى أهميتها، فإنه قـد تم انشـاء هـذه الهيئـة الدوليـة عـام ١٩٤٦م (١٣٢٦هـ) ليكـون مقرهـا جنيـف بسويسـرا، وبـدأت أعمالها بـالفعل في ٢٣ فـبراير عـام ١٩٤٧م (١٣٢٧هـ)، ويوجد بها نظامان للعضوية ؛ عضو عامل وعضو مراسـل، والفـرق بينهمـا هـو تمتع العضو العامل وهوالدولة بوجود هيئة تهتم بالتقييس داخـل الدولـة نفسـها، ويحق للعضو العامل التصويت، أما العضو المراسل فهو الدولة التي لا يوجـد بهـا هيئة للتقييس ولا يحق له التصويت ؛ وعلى هذا الأساس من التقسيم فإنه يوجـد بالمنظمة (٧٤) عضوا عاملا و(١٦) عضوا مراسلا.

وعدد اللجان الفنية بالمنظمة (١٦٤) لجنة فنية و (٦٤٤) لجنـة فرعيـة و (١٥٥٥) مجموعة عمل، وهذه اللجان متوزعة الاهتمـام لتغطي جميـع حقـول التقنية والمعرفة البشرية باستثناء حقل الكهروتقنية فهذا الحقل تختص بـه اللجنـة الدولية الكهروتقنية (IEC)، وقد أصدرت المنظمة الدولية للتقييـس حتـى الآن

---

(١)

ما يقارب (٦٥٠٠) مواصفة دولية في شتى حقول التقنية وما يقارب (٣٠٠٠) مشروع مواصفة، ويوجد بالمنظمة أربع لجان خاصة بالمعلومات هي:

١ – اللجنة الفنية ٤٦ ـ التوثيق.

٢ – اللجنة الفنية ٤٧ ـ علم المصطلح.

٣ – اللجنة الفنية ٩٧ ـ الحاسب الآلي الأكتروني ومعالجة المعلومات.

٤ – اللجنة الفنية ١٧١ ـ التجهيز ـ الصور المجهرية.[1]

واللجنة ذات العلاقة بمجال البحث من بين اللجان الأربع الماضية، اللجنة الفنية ٤٦ـ التوثيق وهي:

> اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للتوحيد القياس التي تضطلع بمسؤولية إقرار المعايير الموحدة الدولية في مجال التوثيق. وتضم حوالي ثلاث وعشرين من الهيئات الأعضاء المشاركين، فضلا عن حوالي سبع عشرهيئة من الأعضاء المراقبين. وللجنة الفنية سلطة تفويض مختلف اللجان الفرعية ومجموعات العمل للقيام بوضع مسودات المعايير الموحدة. وتدخل الموضوعات المتصلة بالجوانب الأخرى للتوثيق ضمن اختصاص لجان فنية أخرى في (المنظمة)، مثل اللجنة الفنية للمصطلحات (ل ف /٤٢).[2]

وأشرفت اللجنة على ما يربو على ثمان وسبعين مواصفة لها علاقة بمجال المعلومات. هذا وتقوم اللجنة الفنية ٤٦ ـ التوثيق «بنشاطين آخرين إلى جانب

---

(١) فوزي حسن حكيم. **دور المنظمة الدولية للتقييس (أيزو) في المعلومات من خلال الأنفكو والأيزونيت**، الرياض: هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج د. ت)، ص٢، ٣.

(٢) سيسيل وسلي . المرجع السابق، ص ١٨٧ .

إعداد المواصفات الدولية المتعلقة بأعمال التوثيق والمعلومات والمكتبات، حيث ساهمت بإنشاء مركز (ISO-DOC) في المعهد الوطني للتقييس بألمانيا الاتحادية برعاية اليونسكو ليعمل كمركزمعلومات متخصص في المواصفات المتعلقة بالتوثيق والمعلومات والمكتبات... وتقوم من حين لآخر بإصدارنشرة إخبارية بعنوان (اللجنة الفنية - ٤٦) للإعلام عن مختلف نشاطاتها».[(١)]

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو - UNESCO):[(٢)]

وهي منظمة دولية شكلت في ١٦/ نوفمبر من عام ١٩٤٥م (١٣٢٥هـ) في بريطانيا بلندن، وشكلها ممثلو أربع وأربعين دولة وأرتبطت اليونسكو مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك باتفاق تعاون وكان ذلك عام ١٩٤٦م (١٣٢٦هـ)، وأصل كلمة (UNESCO) يرجع إلى (United Nations Educational , Sientific and Cultural Organization)، وهذه المنظمة تتلقى الدعم من أعضاء الأمم المتحدة. وتضم اليونسكو شعبة للمكتبات والتوثيق والإرشيف، واشتهرت بمجلتها الثقافية التي تحوي أخبار المنظمة ونشاطاتها وبعض المقالات الرصينة عن مختلف التخصصات التي تهتم بها هذ المنظمة.

ومع أن هذه المنظمة الدولية قامت عام ١٩٦٧م (١٣٤٧هـ) بإنشاء إدارة خاصة بإسم (إدارة التوثيق والمكتبات والمخطوطات)، ومع أنها أيضا تعد من أوائل الذين نبهوا إلى أهمية التوحيد في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات ؛ إلا أن نشاطها في مجال إصدار المواصفات يكاد يكون معدوما، إذ إنها تقتصر في هذا على التعاون مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO) في:

---

(١) محمد تيسير درويش . المرجع السابق، ص ٩ .

(٢) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله . المرجع السابق، ص ١١٥٦ .

دراسة وتبني المواصفات ذات العلاقة، ومحاولة دعمها ونشرها وتطبيقها، كما أن اليونسكو قد قامت وبالتعاون مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية (ICSU) بإنشاء النظام العالمي الموحد للمعلومات العلمية (اليونيسيست UNISIST) وهوبرنامج تسعى اليونسكومن خلاله إلى إنشاء شبكة عالمية لخدمات المعلومات، تقوم على أساس التعاون الاختياري بين نظم المعلومات في الدول الأخرى... والهدف النهائي لبرنامج النظام العالمي الموحد للمعلومات (UNISISIT)هو تزويد فئات المستفيدين في جميع أنحاء العالم بأسهل السبل والأساليب المتطورة اللازمة للوصول إلى مراكز وقواعد المعلومات العالمية ولا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا (التقنية).(١)

٣ – الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (IFLA):

و(IFLA) هو اختصار لـ(International Federation of Library Associations) وهي مؤسسة دولية غير حكومية، ويربطها بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) تعاون فني يتركز في المشاركة في إصدارالمواصفات والمقاييس ذات العلاقة بمجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وهذا التعاون محصور أيضا على اللجان الفنية (٣٧، ٤٦، ١٧٧) التي تعمل داخل المنظمة الدولية للتقييس، واهتم هذا الاتحاد بمجال الفهرسة الوصفية، وكان له جهود متميزة في «إصدارالتقنين الدولي للوصف الببليوجرافي (ISBD)، كما قام هذا الإتحاد عام ١٩٦٨م بإنشاء لجنة الإحصاءات والتقييسات حيث تقوم هذه اللجنة وبالتعاون مع اللجان

---

(١) محمد تيسير درويش . المرجع السابق، ص ١٢ .

الأخرى في الاتحاد برعاية قضايا التقييس والتوحيد في أعمال المكتبات والتوثيق».[١]

٤ – الاتحاد الدولي للتوثيق: (IFD)[٢]

وأصل هذا الاختصار لـ(IFD) يرجع للاستهلاليات من الإسم الكامل لهذا الاتحاد الدولي للتوثيق الذي هو (International Federation of Documentation). ومارس هذا الاتحاد الدولي للتوثيق إعداد المواصفات والمعايير الموحدة وإصدارها في مجال المكتبات والتوثيق والمعلومات، وكان إنشاؤه في أواخر القرن التاسع عشر، وهو من الهيئات الدولية غير الحكومية التي كانت، ومازالت تهتم بتطور علم التوثيق والمعلومات، و لم يمارس نشاط التقييس منذ نشأته ؛ إذ لم يركز عليه إلا منذ عقدين من الزمن تقريبا، وكان ذلك بعدما توثقت العلاقة بينه وبين المنظمة الدولية للتقييس (ISO) فشارك في أعمال اللجنة الفنية ٤٦ ــ التوثيق، وذلك بدراسة المواصفات والمقاييس التي تدور حول اهتماماتها التي كانت مركزة على قطاع التوثيق والمعلومات وتبنيها وتطويرها «ويعتبر التصنيف العالمي(UDC) من أهم الجوانب التي يقوم بها الاتحاد الدولي للتوثيق (IFD) بالنسبة للتقييسات والمعايير الدولية في مجال المكتبات والتوثيق، كما يساعد هذا الاتحاد أيضا بتقديم المساعدات والارشادات لإعداد طبعات قومية (محلية) من التصنيف العشري العالمي».[٣]

٥ – المجلس الدولي للاتحادات العلمية: (ICSU)[٤]

ويعرف هذا المجلس بـ(International Council for Scientific Unions)، ومجال اهتمامه هو العلوم وتطبيقاتها ؛ على أساس أن هذا المجال هو الذي يعد مهما

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣ .
(٢) المرجع السابق، ص ١٣ .
(٣) المرجع السابق، ص ١٣ .
(٤) المرجع السابق، ص ١٣ .

في عصر المعرفة الحديث، واهتم هذا المجلس بالمواصفات والمقاييس الدولية الموحدة في أعمال المكتبات والتوثيق من منطلق العلاقة القوية بين هذه المواصفات والتوثيق العلمي لمشروعاته، «ومن أجل ذلك فقد اهتم هذا المجلس، بتلك التقييسات والمعايير... هذا وقد تركزت اهتمامات هذا المجلس في التقييسات والمعايير الدولية الموحدة المتصلة بإخراج أوعية المعلومات المختلفة من الكتب والدوريات وغيرها في مجال العلوم والتكنولوجيا ولا سيما الدوريات واختصار عناوينها وإعطائها أرقاما عالمية موحدة».[١]

هذه أهم الجهود الدولية في مجال إخراج واستصدار ونشر وتطبيق المواصفات في مجال التوثيق والمكتبات والمعلومات، لكن ما هي الجهود العربية والإقليمية والمحلية في هذا المجال هذا ما سوف نعرفه في السطور القادمة بمشيئة الله.

فعلى نطاق العالم العربي أنشئت المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس بعمان (الأردن) عام (١٤٠١هـ/١٩٨١م)[٢] وبدأت مزاولة نشاطها عام (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) أي بعد خمس سنين من إنشائها ويبلغ عدد أعضائها (٢٨) دولة عربية، ولجانها (٣٢) لجنة رئيسة تغطي مجالات مختلفة، وكل لجنة يتفرع منها لجنة أو لجان عمل فرعية ترأسها إحدى الدول العربية، وللمنظمة جهاز عمل متكامل من أمانة عامة ومكتب تنفيذي. ومن أهدافها المعلنة تشجيع إقامة هيئات تقييس بالدول العربية و «توحيد المواصفات والمصطلحات الفنية وطرق الفحص والتحليل بين الدول العربية».[٣]

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣، ١٤ .

(٢) أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٣) المرجع السابق، ص ٦٥ .

وتعد المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس أحد الأعضاء العاملين بالمنظمة الدولية للتقييس (ISO)، حيث تشارك في دراسة المواصفات واستصدارها في مجالات عدة، وكذلك تقوم المنظمة بتبني المواصفات الصادرة من (ISO) وترجمتها وتوزيعها على الأعضاء لدراستها وإجراء التعديلات إذا لزم الأمر تمهيدا لإقرارها وتطبيقها من قبل كافة الأعضاء بالمنظمة، ومن بين هذه المواصفات التي قامت المنظمة بتبنيها وترجمتها المواصفات السبع التي تتعلق بمجال البحث التي سبق الإشارة إليها.

وفي عام (١٤١٠هـ /١٩٩٠م) تم تغيير اسم هذه المنظمة وتبعيتها فسميت بمركز المواصفات والمقاييس، وأصبحت تابعة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالقرار رقم (١٧٩) الصادر بتاريخ ١٧ / يناير / ١٩٩٠م (١٠/٢٠/ ١٤١٠هـ من مجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

وتعد هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية من الهيئات الحديثة نسبيا، إذ أعلن عن قيامها بتاريخ ١٤٠٤/١٠/١٨هـ، ١٩٨٤/٧/١٦هـ، ومقرها الرياض بالمملكة العربية السعودية ويتكون مجلس إدارة الهيئة «من الوزير المختص ومن ينوب عنه من كل دولة عضو، ويرأس مجلس الإدارة أحد ممثلي الدول الأعضاء لمدة سنة بالتناوب».[1] وتعنى الهيئة بإعداد المواصفات القياسية الخليجية واعتمادها ونشرها، وتقوم بمتابعة تطبيقها وإعداد الخطط الشاملة لأعمال التقييس في دول المجلس والاهتمام بتنظيم المعايير القانونية والصناعية، والقيام بالبحوث والدراسات ذات العلاقة بأعمال الهيئة، والتكفل بمتابعة نظام علامات الجودة والمطابقة والعناية بنشر التوعية اللازمة في أقطار دول المجلس وتقديم المساعدة في التطبيق ونحو ذلك.

---

[1] المرجع السابق، ص ٣٥ .

وعلى المستوى المحلي جاء إنشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، لتلبي الحاجة الملحة لإنشاء مثل هذه الهيئة المتخصصة ذات النفع العام، حيث أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ٣/٣/١٣٩٢هـ، ١٦/٤/١٩٧٢هـ، وهي:

> هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية ترتبط إداريا بوزارة التجارة، ولها ميزانيتها المستقلة، يهيمن على شئون الهيئة ويرسم سياستها ويتخذ كل ما يلزم لحسن قيامها بمهامها مجلس إدارتها الذي يرأسه معالي وزير التجارة بالمملكة العربية السعودية، ومدير عام الهيئة هو المسئول عن تنفيذ قرارات مجلس الإدارة في ضوء السياسة العامة للمجلس ويشرف على موظفي الهيئة ويراقب حسن سيرالعمل بها، تختص الهيئة بوضع واعتماد نصوص المواصفات القياسية الوطنية لكافة السلع والمنتجات ونشر هذه المواصفات بأنسب الطرق.[1]

وكذلك تهتم الهيئة بالتوعية الشاملة لأصحاب المصانع والشركات وتشجيعهم على الإنخراط في استخدام هذه المواصفات والمقاييس ؛ لما لها من النفع العام على الشركة والمستهلكين، ولذلك أصدرت شهادات المطابقة وعلامات الجودة التي تثبت على المنتج لإثبات أنه مطابق لمواصفات الهيئة. وتهتم أيضا بقضية التعاون مع المنظمات المشابهة أو الهيئات ذات الاهتمام المشترك سواء العربية أو الدولية بالاشتراك الفعال الذي يشمل بالإضافة إلى العضوية، تبني ما يصدر عن هذه المنظمات ودراستها وتطبيقها متى ما كانت ملائمة للتطبيق المحلي.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٣ .

وتوجد علاقة وطيدة للهيئة مع المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهي عضو كامل العضوية بالمنظمة (عضو عامل) ؛ تشارك في الدراسة والإعداد وحظور الاجتماعات، وتتبني الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ما يصدر عن هذه المنظمة الدولية ودراستها ومن ثم تحويلها إلى مواصفة سعودية.

ومع تنوع نشاط واهتمامات هيئة المواصفات والمقاييس الخليجية والسعودية في إصدار المعايير، إلا أن هذه المعايير خلت من وجود أي معيار أو مقياس يتعلق بمجال المكتبات والمعلومات، وإذا كان الحال كما ذكر فإن قطاع النشر بات خاليا من وجود أي مواصفة تخدمه، وكل ما هو متوافر هو عبارة عن مواصفتين تتعلقان بالورق وأبعاده.

فالمواصفة الأولى صدرت عن الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وحملت الرقم ١٩٨٤/٢٧١م بعنوان " قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب " وتبنت هذه المواصفة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رقم ١٩٨٤/٢٤م.

كذلك صدرت عن الهيئة الخليجية مواصفة رقم ٢٧ / ١٩٨٤م بعنوان " طريقة التعبير عن أبعاد ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات المشغولة " وجزى تبني هذه المواصفة كمواصفة سعودية من قبل الهيئة السعودية تحت الرقم ٤٦٤ / ١٩٨٦م.

وعند دراسة كلتا المواصفتين نلحظ أن الأولى تتعلق بورق «الكتابة بعد التشذيب المستخدم في الأعمال المكتبية والإدارية والتجارية والتقنية والعلمية... إلخ».[1] وعلى هذا تكون هذه المواصفة شاملة لجميع استخدامات

---

[1] قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب : مواصفة قياسية سعودية. (الرياض: الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٤م)، ص ١ .

الورق مهما تنوعت وتعددت، وبالتالي فهي ليست خاصة مثلا بالكتب العلمية أو الدوريات... إلخ بل لجميع الاستخدامات على تباينها. وعلى هذا تكون علاقتها بالبحث تكاد تكون ضعيفة لهذا السبب.

أما المواصفة الثانية فهي تتعلق بالورق السائب المتفرق الذي يعد من المنتجات المعدة للاستهلاك الفردي أوغير الفردي وما يمكن أن نسميه بالورق المتفرق في شكل أوراق متفرقة فوق بعضها البعض، وهي بهذا تعد غير ذات صلة بالبحث أساسا لاختلاف الاستخدام ومجال التطبيق.

وعند إثارة التساؤل عن تأخر كلتا الهيئتين الخليجية والسعودية عن اللحاق بركب إصدار المواصفات والمقاييس ذات العلاقة بالمجال (المكتبات والمعلومات) أفادتني الهيئتان ـ عند مقابلة مسؤوليها ـ بأنهما في طور اتخاذ الإجراءات والخطوات التي تؤدي إلى تبني مثل هذه المواصفات والمقاييس، والهيئتان لم تحددا تاريخا معينا للبدء في هذا المشروع الحيوي، وكل ما فعلته الهيئتان هو توفير هذه المواصفات بلغتها الأصلية من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تمهيدا لتكوين اللجان المناسبة لدراستها واتخاذ ما يتناسب مع تطلعات المختصين بالمهنة لإقراره وتطبيقه.

مناقشة المعايير الخاصة بالنشر وتحليلها:

وتحت هذا الجزء من هذا الفصل سوف تتم مناقشة وعرض وتحليل لثمان مواصفات تخدم قطاع البحث ومجاله، سبع منها أصدرتها المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، وتم تبنيها من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، قبل أن تصبح مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. هذه المواصفات السبع تمت دراستها من جميع الدول العربية ومناقشتها ومن ثم إقرارها والالتزام بتنفيذها من جميع الأعضاء. أما الثامنة فهي المواصفة التي أعدتها كل من هيئة المواصفات والمقاييس لدول

مجلس التعاون لدول الخليج العربية والهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس المتعلقة بقياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب ؛ كذلك سيتم عرض موضوع الفهرسة أثناء النشر ومناقشتها (فان) على اعتبار أن له علاقة كبيرة بموضوع البحث.

وسيكون أسلوب التحليل والمناقشة عبر محاور ثلاثة هي:

١ - عرض موجز للمواصفة ويشمل هذا العرض تغطية العنوان، ورقمها، وتاريخ صدورها، ومجالات التطبيق... إلخ.

٢ - استعراض ما كتب حول موضوع المواصفة متى ما دعت الضرورة إلى ذلك خوفا من الإطالة في شيء قد يكون من البديهيات معرفتة، وفي حالة توفرالمعلومات أيضا.

٣ - توضيح مدى أهميتها وعلاقتها بالبحث موضوع الدراسة.

وحيث إنه يصعب ترتيب هذه المواصفات حسب الأهمية أو حسب الترتيب الزمني، فإنه أستعيض عن ذلك بترتيبها حسب أرقامها التي صدرت وخرجت بها من مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، منعا للبس والخلط غير المرغوب فيه، خاصة وأن هذا الترتيب فيه مسحة زمنية .

المواصفة الأولى:

وهي بعنوان التوثيق ــ الترقيم الدولي المعياري للكتاب (ردمك)، ويلاحظ أن الاختصار غير مطابق للعنوان ؛ إذ في حالة هذا العنوان يكون الاختصارالمناسب والمعبر له هو (تدمك)، أما ردمك فإنه يناسب العنوان في الحالة الآتية: الرقم الدولي المعياري للكتاب.

وتحمل هذه المواصفة رقمين شأنها شأن باقي المواصفات العربية التي أقرت عبر المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، التي تغير اسمها فيما بعد إلى مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ؛ الرقم الأول خاص بالرقم الأساسي الصادر من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهو الرقم (٢١٠٨ / ١٩٧٨م). أما رقم المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس فهو (١٩٨٤/٥٢١م).

وتعرف هذه المواصفة بالترقيم الدولي المعياري للكتب (تدمك / ISBN) وأصل الإختصار الإنجليزي هو للكلمات (International Standard Book Number)، ومجال التطبيق لهذه المواصفة هو استخدام هذا الترقيم الدولي في مجال الكتب، بحيث يكون لكل كتاب رقم دولي معياري موحد لا يتكرر مع أي كتاب آخر بالعالم، ويعكس هذا الرقم عنوان الكتب ورمز الناشر، وعلى هذا أيضا فإن هذه المواصفة تحدد طريقة تركيب الرقم الدولي المعياري للكتاب (انظر المواصفة الأولى رقم ١٩٨٤/٥٢١م ص٢ ؛ الملحق الأول).

ويتكون الرقم الدولي المعياري للكتاب من عشرة أرقام مكونة من الأجزاء التالية:

ـ رمز المجموعة (أي على أساس محلي، أو وطني، أو جغرافي، أو لغوي أو أي تجميع مناسب آخر).

ـ رمز الناشر.

ـ رمز العنوان.

ـ رمز التدقيق.

وهذا الرقم يجب أن تسبقه كلمة (ردمك أو تدمك) بالنسبة للكتب العربية، أما الأجنبية فتسبق الرقم المختصر (ISBN)، ويجب أن تفصل أجزائه ؛ بفراغ أو شرطة قصيرة كما في الأمثلة التالية:

استخدام الفراغ في الفصل بين أجزاء الرقم مثل: **٥. ٠٨٩٨٩ ٥٧١.** ردمك أو تدمك

٠	**يدل على رمز المجموعة.**
٥٧١	**يدل على رمز الناشر.**
٠٨٩٨٩	**يدل على رمز العنوان.**
٥	**يدل على رمز التدقيق.**

استخدام الشرطة في الفصل بين أجزاء الرقم مثل: **٥ ـــ ٠٨٩٨ ـــ ٥٧١ ـ ٠** ردمك أو تدمك.

ويخصص رمز المجموعة من قبل وكالة (ردمك، تدمك، ISBN) الدولية، ويختلف هذا الرمز في الطول بين مجموعة وأخرى اعتمادا على ما تنتجه الدولة من عناوين، ويخصص رمز الناشر داخليا من قبل الوكالة المحلية المعتمدة لغرض التقييس، ويختلف طول هذا الرمز أيضا اعتمادا على نشاط الناشر في مجال نشر الكتب، ويعني هذا أنه إذا كان رمزا المجموعة والناشر قد اتسما بالطول فإن رمز العنوان يكون قصيرا، أما إذا كان العكس فإن رمز العنوان يكون طويلا، ويعني هذا أيضا أنه كلما كان رمز الناشر طويلا ترتب على هذا أن يكون نصيبه من الأرقام الخاصة بمنشوراته قليلة والعكس صحيح.

ويقصد برقم التدقيق، ذلك الرقم الذي يأتي آخر الرقم الدولي المعياري للكتاب، وبه يعرف ما إذا كان الرقم صحيحا أو غير صحيح ؛ وذلك بإجراء حسبة بسيطة هي عبارة عن ضرب مفردات أرقام الرقم الدولي المعياري للكتاب في الأرقام من ١ ـ ١٠ كل رقم وما يقابله على النحو التالي:

٧ ١٠٧٢ ٨٤٣٦ ردمك

×

١ ٥٤٣٢ ٩٨٧٦

٧+٤+٢١+٠+٥+٣٦+٢١+٣٢+٧٢= ١٩٨

ويصبح المجموع الكلي هو (١٩٨) ولما كان هذا المجموع يقبل القسمة على المعامل (١١) بدون باق، كان ذلك دليلا على أن الرقم صحيح. وهذه العملية تتم في لمح البصر عندما يكون هناك نظام حاسوبي مستخدم في المكتبة وتوجد به هذه الخدمة.

وتوضح هذه المواصفة أيضا المكان المفضل لوجود الرقم الدولي المعياري للكتاب ؛ الذي يكون عادة في أحد المكانين الآتيين:

أ - على ظهر صفحة العنوان.

ب- أو في أسفل صفحة العنوان نفسها.

وينبغي أن يظهر أيضا في أسفل الوجه الخارجي للغلاف الخلفي، وفي أسفل حافظة الكتاب إن وجدت، أما في حالة استحالة استخدام هذه الأماكن فإن المبدأ العام أن يوضع وأن يطبع في مكان بارز وبأبناط مناسبة في أعلى الوجه الخارجي للكتاب.

هذا وقد تم إضافة ملحق في آخر المواصفة يتحدث عن الوكالة التي تتحمل مسؤولية تطبيق هذا النظام، وهذا من أجل تسهيل الاتصال بها حيث ورد في الملحق العنوان لتسهيل الاتصال والاتفاق على تحديد الأرقام الخاصة بكل دولة من الدول وعلى حسب نشاطها في مجال النشر الذي يترتب عليه طول الرقم من قصره، هذا بالإضافة إلى وجود إرشادات توضح كيفية تأسيس

الوكالة المحلية الخاصة بكل دولة وإرشادها إلى كيفية تخصيص الأرقام لناشريها...إلخ. (انظر المواصفة رقم ٥٢١ / ١٩٨٤ ص ٤ ؛ الملحق الأول).

هذا وتوجد قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه المواصفة للاستعانة بها في فهم الوصول إلى المراد من هذه المواصفة والمساعدة على استيعابها بشكل أكبر وأفضل تمهيدا لتيسير التطبيق والتنفيذ فيما بعد (انظر المواصفة رقم ٥٢١ / ١٩٨٤ ص ٦ ؛ الملحق الأول).

هذا بشكل موجز كل ما يتعلق بهذه المواصفة. وإذا أردنا متابعة التطور التاريخي لهذا النظام الرقمي نجد أن فكرته ليست بالحديثة «إذ إن إحدى دور النشر البريطانية ظلت تتخذ لكتبها أرقاما لمدة تقرب من مائة عام، أما ما استجد فهو أن توضع الأرقام لكل كتاب، وألا تتكرر هذه الأرقام ولا تتغير، وأن يكون تحديدها حسب نظام موحد مصطلح عليه في عالم الكتب في بريطانيا».[1]

وكان لدار (د. م. سميث وولده) دور بارز في هذا النظام عندما قامت عام ١٩٦٥م (١٣٨٥هـ) بإدخال الترقيم المعياري للكتب في عملها وفي مجال نشر الكتب، وقد استكمل تنفيذ هذه النقلة عام ١٩٦٧م (١٣٨٧هـ). ومع شيوع هذا الرقم في بريطانيا والتوسع في استخدام الحاسب الذي ساعد كثيرا في تطبيق هذا النظام نظرا لإمكاناته اللامحدودة وتسهيله لهذه العملية على اعتبار أن لغة الأرقام تعد لغة مفهومة جدا وسهلة للاستخدام بالحاسب، فكانت فرصة ثمينة للناشرين البريطانين، وهنا جاء دور دار سميث الفعلي في جعل هذا النظام الرقمي نظاما مدروسا بشكل علمي، فاتصلت الدار باتحاد الناشرين البريطانين واتفقت مع ف. ج. فوستر الأستاذ بمدرسة الاقتصاد

---

[1] أحمد عبد العزيز جلال (مترجم). "الترقيم الموحد للكتب" **مجلة الكتاب العربي**؛ ع ٥٢ (يناير ١٩٧١م)، ص ٣٤ .

بلندن لكتابة تقرير عن مدى الحاجة إلى نظام موحد لترقيم الكتب وطرق تنفيذه، وأتم فوستر في مايو سنة ١٩٦٦م التقرير الذي أورد فيه العبارة التالية «هناك حاجة واضحة لإدخال نظام موحد للترقيم في تجارة الكتب»[1]، وعلى هذا تم تشكيل لجنة لتوزيع الأرقام بالتعاون مع فوستر وأعضاء هذه اللجنة هم في واقع الأمر من دور نشر البريطانية التي سرعان ما تنبهت إلى توسيع دائرة المستخدمين من الناشرين وأن يكون هذا النظام شاملا لجميع الكتب البريطانية ومنذ عام ١٩٦٧م (١٣٨٧هـ) تم تعميم هذه الخطة على جميع الناشرين البريطانين لتطبيقها وأصبح يعرف في بريطانيا بالترقيم الموحد للكتب (SBN) ونجح هذا النظام «في داخل إنجلترا نجاحا كبيرا، وأصبحت ترقيمة (SBN) توضع في موقع معين بالنسبة لكل كتاب، كما توضع في فهارس الناشرين إزاء كل مطبوعاتهم وأفادت منه "الببليوجرافية القومية البريطانية" فوائد كثيرة في أعمالها وكشافاتها وخدماتها المختلفة، ولا سيما أنها تختزن وتسترجع البيانات في أعمالها بواسطة الحاسب الألكتروني».[2]

وتضمنت دراسة فوستر أيضا اقتراحا بإضافة مجموعة من الأرقام رابعة لتدل على منطقة جغرافية أخرى غير بريطانيا بالعالم، فمثلا الرقم (٩٩٦٠) خصص للسعودية، والرقم (٩٧٧) خصص لمصر وهكذا، وأصبح هذا النظام دوليا، ولهذا أنشئت وكالة الترقيم الدولي الموحد للكتب (Standard Book Numbering Agency). ويستطيع هذا النظام استيعاب مليار رقم وهو ما يفوق حاجة العالم لمئات السنين.

ولعل السبب الرئيسي لتحول هذا النظام من نظام محلي إلى نظام مطبق على مستوى العالم هو ما أكد عليه أحد الباحثين بقوله:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤ .

(٢) سعد محمد الهجرسي، المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي ، (الرياض : دار المريخ ، ١٤١١هـ)، ص ٥٣٤ .

إن عالم النشر نفسه بدأ يأخذ جادا بأسلوب الإمكانات المتجانسة كما في تبسيط إجراءات طلب الكتب والدوريات. غير أن الأسماء والعناوين مهما قننت يمكن أن تصبح طويلة معقدة، ومن هنا نشأ التفكيرفي وضع خطة سهلة تسم كل وثيقة برقم خاص مميز، فأدى ذلك إلى انبثاق فكرة الأرقام الدولية الموحدة للكتب والمعروفة باسم (ردمك/ISBN) والأرقام الدولية الموحدة للدوريات المعروفة باسم (ردمد/ISSN).[1]

ولهذا النظام فوائد جمة وعديدة وبعض الباحثين حصرها في «اختصار الحيز على ملف الحاسوب وفي اختصار زمن الاتصال عند طلب الرقم المعين في الملف».[2] إلا إن فوائد هذا النظام أكبر من حصرها فيما ذكره الباحث السابق، إذ يقول شكري سيد أحمد عن هذه الفوائد والأغراض ما يلي:

١ - يعتبر هذا النظام ضروريا وهاما لدور النشر والمكتبات العامة وخصوصا تلك التي تستخدم نظام الحاسب الآلي (الكمبيوتر) في إجراءاتها وعملياتها.

٢ - يعمل هذا النظام على تلافي الأخطاء التي تحدث في الطلبات التي ترسل شفاهة أو عن طريق التلفون، أو التليكس أو غيرهما من وسائل الاتصال كذلك الأخطاء التي تحدث عند تغذية الحاسب الآلي بالأرقام.

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٣٤ .

(٢) د. ج . فوسكت . سبل الاتصال: الكتب والمكتبات في عصر المعلومات؛ ترجمة حمد عبدالله عبدالقادر ؛ مراجعة حسني عبدالرحمن الشيمي . (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ)، ص ٧٧.

٣ – من شأن هذا النظام التغلب على عقبة اللغة بين البلدان ؛ فيمكن مثلا للمشتري الأمريكي الجنسية إرسال طلبه (أمر التوريد) إلى الناشر الياباني الجنسية مثلا بواسطة التيلفون أوالتلكس وغيرهما مع الاكتفاء بذكر الرقم (ISBN) فقط دون الحاجة إلى كتابة عنوان الكتاب باللغة اليابانية لأن نفس الكتاب يأخذ أرقاما كودية (ISBN) مختلفة باختلاف اللغات التي صدربها نفس الكتاب فإنه يعطي لكل لغة رقما كوديا مختلفا، لأن من بين أجزاء هذا الرقم ما يدل على اللغة التي صدر بها الكتاب.

٤ – يعتبر هذا النظام بمثابة وسيلة تداول سهلة بين الباحثين ورجال العلم ودور النشر والعاملين بالمكتبات العامة حيث يتم التعامل بهذه الأرقام الكودية (ISBN) كأساس لتداول الكتب والمراجع بينهم في أنحاء دول العالم المختلفة.[١]

وشاع استخدام هذا النظام في بعض دول أوربا وأمريكا وبعض الدول الآسيوية نظرا لإدراكهم المبكر لأهمية هذا النظام، أما في العالم العربي فإن استخدامه في نطاق ضيق للغاية ويكاد يكون جهد المؤسسات نابعا من إحساسها بأهمية هذا الترقيم، وستكون له آثار حميدة على الكتب، لانتشارها عالميا. فمثلا نجد أن بعض دور النشر بمصر طبقت هذا النظام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب المسؤولة عن توزيع أرقام هذا النظام، إلا إن هذه

---

[١] المرجع السابق، ص ٧٧ .

الهيئة ليس لديها القوة القانونية التي تلزم الناشرين المصريين باستخدام النظام. هذا وقامت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر بتطبيق النظام على بعض مطبوعاتها، وهذا يعني أن التطبيق ليس شاملا، ونجد بين الفينة والأخرى أن بعض دور النشر بالكويت والبحرين تظهر عليها أرقام هذا النظام، والملاحظ أن هذه الكتب في غالبيتها إما كتب باللغة الإنجليزية أو أنها طبعت في دول تلزم مطابعها بأن تستخدم الترقيم الدولي المعياري للكتب (ردمك، تدمك، ISBN). وللمملكة العربية السعودية[1] جهد في هذا المجال، تمثل في قيام مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض عام ١٤١٣هـ، بتبني النظام ومتابعة تطبيقه بالمملكة العربية السعودية.

وتبدو علاقة هذه المواصفة بمجال البحث ظاهرة من خلال الاستعراض السابق لكل ما يتعلق بهذا النظام وفوائد استخدامه، لكن لعل النقاط التالية تحدد بشكل أكبر هذه العلاقة التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ - أن العالم أصبح الآن كقرية صغيرة ما يحدث في أي جزء من العالم يسمع به أقطار المعمورة في وقت قصير، هذا الوضع يجعلنا ملزمين معنويا بأننا جزء من العالم الذي يهمنا أن نكون على صلة به وأن تعرف ما يدور بداخل الوطن من نشاطات فكرية وأدبية وعلمية سوف تكون محدودة الاطلاع ضعيفة التأثير في حالة عدم نشرها عالميا، وهذا النظام يعد إحدى الوسائل الناجحة والفعالة في إعلام الأخرين بما عندنا من كم معرفي ونشاط فكري في شتى المعارف البشرية علمية كانت أم أدبية.

---

(١) دليل الرقم الدولي المعياري للكتب والدوريات (ردمك، ردمد). (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ٤٠ ص.

٢ - أن من أسباب نجاح نظام الإعارة الأوربي الذي يتم بين مكتباتها، هواستخدامها لهذا النظام، ذلك أن الباحث الذي في فرنسا يكون عالما بكتاب لا يعرف عنوانه الكامل ولكنه يحتفظ برقمه الدولي ففي هذه الحالة سيسهل عليه طلب الكتاب بتضمين الرقم الدولي المعياري للكتاب نموذج طلب الإعارة، وبهذا لن يقف حاجز نقص معلومات عنوان الكتاب ولا اللغة في طريق الحصول على الكتاب.

٣ - أن هذا النظام سيجعل من البيليوجرافية الوطنية في أي دولة ببليوجرافية فعالة لها أثر قوي، وفائدة كبيرة متى ما تم تضمينها أرقام هذا النظام.

٤ - هذا النظام سيقضي على مشكلة طول عناوين بعض الكتب وتضمينها خطابات الطلب أو التوريد أو فقدان هذه العناوين أو حتى اللبس فيها ؛ لأن العنوان قد يتماثل بين مجموعة من الكتب. مثل كتاب الإجرام الدولي الذي وجدت له في مكتبة واحدة وهي مكتبة جامعة الكويت سبعة كتب ولنا أن نتصور عدم وجود هذا الترقيم على هذه الكتب كم من اللبس سيكون موجوداً.

٥ - تسهيل العمليات الفنية بالمكتبة، وأقصد بذلك أن خطابات تحويل الكتب من قسم إلى قسم داخل المكتبة التي سوف يدون فيها العنوان كاملا في حالة عدم وجود هذا الترقيم، أما في حالة تطبيق هذا الترقيم فإنه سوف يحل محل العنوان على الخطاب. كما أن احتمالات الخطأ تكاد تكون معدومة خاصة في حالة وجود الحاسوب بالمكتبة، ففي هذه الحالة لن يقبل أي رقم غير صحيح على اعتبارأن نظام الحاسب مبرمج على إجراء عملية التدقيق على أي رقم يدخل فيه.

٦ - تسهيل عملية إعارة الكتب للمستفيدين داخل المكتبة وذلك بإدخال رقم (ردمك، تدمك، ISBN) بجانب رقم المستفيد ليدل على أن هذا الكتاب معار له. يضاف إلى ذلك أن عملية تتبع المتخلفين عن إرجاع الكتب والمطبوعات الأخرى القابلة للإعارة ستكون أكثر سهولة وراحة ودقة وتوفيرا للوقت والجهد في حالة تطبيق هذا النظام.

٧ - أن عملية الجرد السنوي التي تعد كابوسا مزعجا لموظفي المكتبة، وتستنفر فيه الجهود والطاقات، سيصبح مع تطبيق هذا النظام من الأمور العادية ؛ فإذا تمت برمجة جهاز خاص متنقل مهمته التدقيق على موجودات المكتبة، وإذا توافر هذا الجهاز فسيكتفى بتمرير طرفية منه على الرقم الموجود بالكتاب ليتم إدخاله بالذاكرة وتخزينها به وهذه تتم لجميع الكتب وفي النهاية تدخل هذه البيانات بالحاسب الذي سيعطي بدوره قائمة كاملة بالكتب غير الموجودة سواء كانت معارة أو مفقودة.

٨ - أن فائدة هذا النظام تنعكس على مجالات مهمة وهي توفير الوقت والجهد والمال التي تهتم به أي مؤسسة علمية حرصا على ألا يضيع أي جزء من العناصر الماضية التي تعد أحد مقومات العمل في أي مكتبة.

المواصفة الثانية:

وهذه المواصفة معنونة بالتوثيق ـ أوراق عنوان الكتاب، وهي تحمل رقما من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وهو ١٠٨٦/١٩٧٥، وفي الوقت نفسه تحمل رقما آخرهو ٥٢٢/١٩٨٤، وهذا هو الرقم الذي صدرت به المواصفة من المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تعرف الآن بمركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهوالرقم الذي بموجبه أيضا تم ترتيب المواصفات في هذا الفصل.

وتحدد هذه المواصفة تلك المعلومات التي ينبغي ورودها على أوراق عنوان الكتاب وأسلوب عرضها وهي «تهدف إلى تمكين الناشرين والمحررين من إعداد أوراق عنوان الكتاب في شكل يسهل للببليوغرافيين والمكتبيين والباحثين استخدامها».[1]

ويقصد بأوراق عنوان الكتاب، الصفحات الأولى المطبوعة من الكتاب وتتكون عادة من ورقتين، ورقة العنوان وورقة العنوان المتجزء. هذا هو الغالب إذ قد تقتصر بعض المطبوعات على ورقة واحدة، وقد تزيد أخرى على ورقتين بالنسبة لأوراق العنوان.

وتحتوي أوراق العنوان على المعلومات التالية:

١ - اسم أو (أسماء) المؤلف أو (المؤلفين)، أو الجامع أو (الجامعين) أو المحرر أو (المحررين) أفرادا أو هيئات. ويكون ذلك على وجه ورقة العنوان. وفي حالة عدم ذكر هذه الأسماء على وجه ورقة العنوان يجب ذكرها كاملة في أوراق العنوان وبطريقة تبين بوضوح الجزء من إسم المؤلف الذي سيتم بموجبه إدخاله في القوائم الهجائية. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢، ٣ ؛ الملحق الأول)

٢ - اسم أو (أسماء) أي أخرين معنيين، أفرادا كانو أو هيئات حيث يمكن ذكر أسماء المشاركين سواء معلقين، محققين، مترجمين، محررين أو كاتب الافتتاحية أو المقدمة أو الرسام أو المكشف أو الهيئة الراعية. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢،٤ ؛ الملحق الأول)

٣ - عنوان الكتاب، حيث يجب أن يتبع فيه التالي:

---

[1] شكري سيد أحمد . "بعض المعلومات عن الرقم الدولي المعياري للكتب والمراجع المعروف باسم (ISBN) أو بالعربية (ردمك). رسالة المكتبة؛ مج ٢٠ ، ع٤ (كانون الأول ١٩٨٥م)، ص ٩٥ .

(أ) أن يظهر العنوان على وجه ورقة العنوان وأن يكون قصيرا معبرا وواضحا.

(ب) يمكن إطالة العنوان بعنوان فرعي يكون عادة مميزا في الطباعة عن العنوان الرئيسي من حيث درجة حجم البنط المستخدم في الطباعة.

(ج) يجب أن تحمل جميع المجلدات في العمل الواحد متعدد المجلدات عنوانا عاما واحدا. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون لكل مجلد عنوان مستقل.

(د) عندما لا يكون وجه ورقة العنوان مكتوبا بأللاتينية أو الإنجليزية أو الفرنسية أو الروسية أو الاسبانية أو الايطالية، فيمكن لظهر ورقة العنوان أن تحمل ترجمة لإحدى اللغات المذكورة أعلاه، وهذا غير إللزامي للكتب العربية. (انظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٢، ٤ الملحق الأول)

٤ - يجب أن يظهرالعنوان العمل بلغته الأصلية على صفحة الغلاف، إذا كان الكتاب مترجما.

٥ - العنوان البديل أوالسابق، إذا اختلف العنوان عن عنوان أي طبعة أخرى من العمل نفسه.

٦ - رقم الطبعة حيث يجب ذكررقم الطبعة وما إذا كانت طبعة جديدة حدث فيها تغيير بالنص أو أو الأسلوب الطباعي تغيرا ملموسا، وإذا كان الكتاب بمجرد إعادة طبع دون تغيير ملموس فيجب التنبيه على ذلك. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٤، الملحق الأول)

٧ - مكان أو (أماكن) النشر، إذ يجب بيان إسم (أسماء) الناشر أو (الناشرين) على وجه ورقة العنوان. وإذا لم يذكروا لسبب من الأسباب على

وجه ورقة العنوان فيجب ذكرهم في أوراق العنوان الأخرى. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥، الملحق الأول)

٨ - تاريخ سنة النشر ويفضل ذكرها وفق التقويم العالمي الميلادي بالأرقام العربية على وجه ورقة العنوان أو على ظهرها على الأقل.(أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥ ؛ الملحق الأول)، وهنا يجب التنبيه إلى نقطة مهمة وهي أن اللزام الناشرين بالتقيد بالتاريخ الميلادي فيه إنسلاخ عن الهوية العربية والإسلامية، وعليه يجب عدم التقيد بهذه النقطة على الإطلاق وينبغي إحلال التاريخ الهجري محل الميلادي، إذ إن لنا ثقافتنا وتراثنا الذي نعتز به، ولا بأس من ذكر التاريخ الميلادي المتوافق مع التاريخ الهجري ولكن ليس على وجه اللزام بل الأمر متروك وبحرية تامة للناشر الذي يود ذلك.

٩ - رقم المجلد لعمل متعدد المجلدات، إذا كان العمل يتكون من أجزاء وكل جزء له رقم ينبغي إيراد هذا الرقم بشكل واضح على ورقة العنوان الأولى. ويفضل استخدام الأرقام العربية لترقيم تتابع المجلدات. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٤ ؛ الملحق الأول) .

١٠- الرقم الدولي المعياري للكتاب (ردمك، تدمك، ISBN)، ويجب طباعة هذا الرقم على ظهرورقة العنوان، أو إذا لم يكن ذلك ممكنا ففي أسفل ورقة العنوان نفسها. (أنظرالمواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٣، ٥ ؛ الملحق الأول) .

وألحق بهذه المواصفة قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال المعلومات المتعلقة ببيانات النشر التي ترد في أوراق عنوان الكتاب، وشغلت هذه القائمة صفحتين كاملتين هما الصفحة السادسة والسابعة من الواصفة نفسها. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٥٢٢ ص ٦، ٧ ؛ الملحق الأول) .

وفائدة وتكامل المعلومات على أوراق العنوان وأهميتها وإنعكاس ذلك على المفهرس واضحة حيث إن قوانين الفهرسة التي تضمنتها قواعد تدوب (ك)، **التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي للكتب** قد حددت للمفهرس هذه القواعد والمصادر الرئيسة التي يعتمد عليها عند استيفائه للمعلومات الخاصة بحقول الفهرسة، وهذه المصادرأربعة، والذي يعنينا منها ثلاثة وهي «صفحة العنوان أو البديل لصفحة العنوان، الصفحات التمهيدية الأخرى (مثل ظهرصفحة العنوان، وصفحة العنوان المجزأ) والخواتم، باقي المطبوع ؛ كالغلاف، الكعب، المقدمة، التقديم...إلخ النص والملاحق».[١]

ولتفيصل ذلك يمكن القول بأن لكل حقل من حقول الفهرسة المصادر الرئيسة التي يستقي منها معلوماته، ولتوضيح ذلك نستشهد بالنص الآتي:[٢]

الحقل	المصدر الرئيسي للمعلومات
١. العنوان وبيان المسؤولية	صفحة العنوان أوبديل صفحة العنوان
٢. الطبعة	صفحة العنوان أوبديل صفحة العنوان
٣. النشر، التوزيع، إلخ	صفحة العنوان أوبديل صفحة العنوان
٤. الوصف المادي	المطبوع نفسه
٥. السلسلة	من أي مكان في المطبوع

---

(١) **التوثيق ــ أوراق عنوان الكتاب : مواصفة عربية** . (عمان الأردن) : المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، ١٩٨٤م)، ص ٢ .

(٢) محمود أحمد اتيم . تدوب (ك) **التقنين الدولي للوصف البيليوغرافي**؛ مراجعة محمود الأخرس. (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٢م)، ص ٢٤ .

ويلاحظ أن البنود (١، ٢، ٣) قد اعتمدت بشكل كامل تقريبا على صفحة العنوان، أو صفحة البديل العنوان المجزأ، وهذا يبين بشكل لا يقبل الشك أهمية صفحة العنوان ومدى تأثيرها على المفهرسين حين يرد فيها نقص في أي معلومة قد تخل وتقلل من دقة عمل المفهرس.

لقد عانى المفهرسون العرب كثيرا من إهمال الناشرين المتعمد أو لقلة المعرفة والخبرة من قبلهم ؛ فمثلا حقل النشر، والتوزيع حدث فيه إهمال كبير إذ «قد تخلو مطبوعات عربية من البيانات اللازمة لهذا الحقل. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب... أهمها اللامبالاة وعدم العلمية لدى بعض الناشرين أوالمؤلفين».[1]

وبالإضافة إلى ما ماسبق من أسباب إهمال الناشرين العرب لبيانات النشر على صفحة العنوان نجد أن هناك أسبابا أخرى أهمها:

١ - التزوير والتزييف: أصبحت هذه الظاهرة معروفة لدى الكثيرين حيث تعمد بعض دور النشر إلى اتخاذ هذا العمل مهنة. وفي معظم الحالات تقوم مثل هذه الدور بإعادة طباعة مطبوع نشرته دار أخرى دون أن تغيرشيئا فيه حتى إسم الناشرالأصلي حيث لا تترك أثرا يدينها على ما اقترفته. ولا يستطيع المفهرس العربي عادة أن يعرف الحقيقة كاملة عن المطبوعات التي يفهرسها.

٢ - المعارضة السياسية في الأقطار: إن المصادرالتي تنشرمطبوعات تتبنى فيها موقفا معينا مؤيدا أو

---

[1] المرجع السابق، ص ٢٤ .

معارضا لجهة أخرى كثيرا ما تغفل ذكر أي من بيانات النشر.

٣ - عدم تطورصناعة النشر... دفع عددا من المؤلفين إلى أن يقوموا بأعمال التوزيع بأنفسهم أو عن طريق أفراد ليست لهم صفة رسمية تؤهلهم للقيام بأعمال التوزيع، دون أن يبين المؤلف شيئا عن ذلك في المطبوع وحتى لوذكرت المطبعة فكثيرا ما لا تفيد المفهرس العربي في شيء.[١]

وإذا كانت هذه الأسباب والتعليلات قد تصدق أو لا تصدق على النشر التجاري، إلا أن واقع الحال يختلف بالنسبة للنشر العلمي (الأكاديمي) وذلك من منطلق أن لهذا النوع من النشر من الإمكانات المادية (بشرية كانت أم مالية) والمعنوية التي تستمدها من تبعيتها للجامعة وسمعتها، مما يجعل الأسباب الماضية لا تنطبق عليها، وبالتالي فإن إغفالها لهذا الحقل من بيانات النشر تعد من الأمورغير الظاهرة أوالشائعة، ولكن لعل في إيراد هذه التعليلات والأسباب الإشارة إلى أهمية وجود مثل هذه البينات، وأن في إغفالها سلبيات كثيرة تؤثر وبلاشك على مجال الفهرسة ومجال عمل الببليوجرافيات الوطنية أو الإقليمية....إلخ.

وعلى هذا تعد أوراق العنوان (Title Leaves) وما تحويه من معلومات تتعلق ببيانات أساسية للنشر، وما لها من قواعد تنظمها، ذات أهمية خاصة لا سيما وأن هذه المعلومات التي ترد عليها تكون ضرورية جدا لأداء أعمال فنية بالمكتبة لها مساس بأطراف عدة كأمين المكتبة والمفهرس وحتى المستفيد..

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٣ .

ويمكن تلخيص هذه الأهداف التي تثبت إلى أي مدى تحدد صلتها بالبحث وأهم هذه الأهداف ما يلي:

١ - أن أوراق العنوان تتضمن معلومات هي في غالبيتها وصفية تثبت شخصية الكتاب المادية وبها يمكن أن يتميز كتاب عن آخر، وعلى هذا الأساس تعد ضرورية جدا. ونقص أية معلومة لأي سبب من الأسباب سيترتب عليه آثار سلبية على الكتاب بحد ذاته، وقد يكون سببا لرفض المكتبات أن تقتنيه لأنه سيشكل لها متاعب لا حصر لها هي في غنى عنها، خاصة إذا كانت تستخدم تقنية كالحاسوب في القيام بأعمالها.

٢ - تأثر بعض العمليات الفنية بالمكتبة ؛ ذلك أن تغيب أية معلومة نشرية كسنة النشر أو مكان النشر أو غيره سيجعل المفهرس في حيرة من أمره، وكم من كتاب كان مصيره التأخر وعدم إتاحته للجمهور نظرا لأن هناك مشكلة تتعلق بفهرسته، وينتظر أن تحل هذه المشكلة، أضف إلى ذلك أن غياب معلومات التأليف سيؤثر على فهرس المؤلفين، وعدم وضوح العنوان أو دقته سيؤثر على المصنف عند تحديده لرقم التصنيف الصحيح ومجموع هذا كله سيؤثرعلى سير العمل بالمكتبة.

٣ - أن غياب بعض المعلومات التي ينبغي أن ترد على صفحات أوراق العنوان له آثارغير جيدة على حق المؤلف الأدبي والمعنوي، وقد تلحق بالمؤلف بعض السمعة غير الجيدة بسبب إهمال قد يكون منه أو من الناشر لغياب معلومات ينبغي أن لا تفوت على كل ذي لب.

٤ - أن الببليوجرافية الوطنية متى ما وجدت ستلحق بركب المتضررين من غياب بعض المعلومات النشرية، التي يجب أن ترد على صفحات أوراق العنوان.

٥ - عند استخدام الكتاب كمرجع لأي بحث، فإنه لا يتصور أن لدى الباحثين جميعا نفس الكم المعرفي والإدراكي وحسن التصرف عندما يلاقون كتابا ناقص البيانات وله صلة بالبحث، وقد أخذت منه نصوص كاستشهادات مرجعية ؛ فإن غياب سنة النشر مثلا سيجعل الشك يدورحول حداثة المعلومات، وهل هي مواكبة للتطور. وإذا كان الناشر غير موجود سيثير الريبة حول مصدر الكتاب، وهل هو كتاب تجاري أم علمي. وكذا من الآثار السلبية التي لا حصر لها، خاصة عندما يريد أن يشير إلى كتاب مجهول المؤلف، هل سيدخله بالعنوان أو بالناشر ؟ تساؤلات قد لا تجد عند الكثيرين من الباحثين خاصة المبتدئين منهم إجابة شافية.

٦ - مع تعدد حالات نقص البيانات لمنشورات أي جهة أو دولة من الدول، إلى درجة أنها تشكل ظاهرة واضحة لنقص بيانات أوراق العنوان أو تذبذبها تكاملا ونقصا بين الحين والآخر سيؤثر وبلاشك على سمعة الناشر أو تلك الدولة أو الهيئة، وقد يوصفون بالجهل أو عدم الإدراك أو أنهم لم يتبلور مفهوم النشر لديهم، وهي صفات لاريب أن الكثير من الناشرين يحب أن يتحاشاها وأن لا يوصف بها.. إذا الحل هوالاهتمام بهذه البيانات النشرية والحرص كل الحرص على تكاملها.

المواصفة الثالثة:

وهي بعنوان التوثيق ـ كشاف المطبوع، وصدرت من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) تحت الرقم ١٩٧٥/٢٨٩٩، وتم إقرارها بعد ترجمتها ودراستها من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تحت الرقم ١٩٨٤/٥٢٣، وتهتم هذه المواصفة بكيفية إعداد الكشافات وإخراجها، وتم من قبلها تعريف الكشاف بأنه «قائمة مفصلة مرتبة وفقا لإحدى الطرق المعترف بها لجميع المواضيع والأسماء الشخصية والأسماء

الجغرافية، والأحداث والأمور الأخرى المعالجة، مع الإشارة إلى مكان وجودها في المطبوع». [1]

وتقدم هذه المواصفة مجموعة من القواعد لتمكين المؤلفين والناشرين والمحررين من إعداد كشافات لمطبوعاتهم بشكل يسهل على المكتبيين والباحثين وحتى الببليوجرافيين استخدامها، وهذه المواصفة تصلح للكشافات التي تعد يدويا أو آليا على حد سواء.

ويكون ترتيب الكشافات في العادة إما هجائيا أو الترتيب المصنف للمداخل أو يمكن استخدام الترتيب الزمني أو الرقمي أو الرقمي الهجائي للمداخل (الأحداث التاريخية، الأسماء، براءات الاختراع، المواصفات، التقارير، أرقام التصنيف العشري العالمي... إلخ)، وهذه تعبرأيضا عن مجالات التطبيق بالنسبة لهذه المواصفة.

وقد يكون الكشاف عاما شاملا لجميع المواد التي يجب أن تظهر في قائمة واحدة، وقد يكون كشافا خاصا لكل مادة يمكن أن تستقل ويكون منها كشاف ؛ كالمؤلفين، الأشخاص، أو الهيئات، أو الأسماء الجغرافية أو الأماكن، أو للاختصارات أو الإشارات والرموز، الاستشهادات، والمواثيق، الإعلانات... إلخ.

وعند إعداد الكشاف يراعى النقاط التالية:

١ - إذا كان الكتاب أو أي مطبوع آخر غير مسلسل، يتألف من أكثر من مجلد أو جزء رقمت صفحاته ترقيما مستقلا أو متتاليا، فيجب أن تسبق أرقام الصفحات في مداخل الكشاف، إشارات محددة للمجلد أو الجزء المناسب للمطبوع.

---

(١) "التوثيق ــ كشاف المطبوع: مواصفة عربية" . **المجلة العربية للمعلومات**؛ مج٦ ، ع١ (تونس ١٩٨٥م)، ص ٦٠ .

٢ - يوصى بإعداد الكشافات التراكمية للدوريات والمطبوعات المتسلسلة الأخرى بالإضافة إلى كشافات المجلدات.

٣ - في الكشافات التراكمية يجب ذكر الإرشادات للسنة أوالتاريخ أو المجلد المناسب سابقة لأرقام الصفحات أو رقم المدخل... إلخ في مداخل الكشاف.[1]

وعندما يصدر الكشاف بشكل مستقل عن الكتاب أو المطبوع فيجب أن يتضمن العنوان أو الرأس إسم المؤلف والعنوان ومكان النشر وتاريخه، كما تظهر على ورقة عنوان المطبوع المكشف. كذلك يجب أن يتضمن رأس كشاف الدورية أو أي مطبوع مسلسل آخرالعنوان الكامل، ورقم المجلد، والفترة الزمنية التي يغطيها الكشاف أو أي مطبوع مسلسل آخر، وعلى العنوان الكامل، ورقم (أو أرقام) المجلد (أو المجلدات) والتواريخ المضمنة للمطبوع. وبالنسبة للمطبوعات بغير الحروف الرومانية (اللاتينية)، يوصى بأن يبين عنوان الكشاف تحويلا للأصل. ويستخدم في ذلك المواصفات رقم (٢٣٣) التي بعنوان التوثيق ـ نقحرة[2] الحروف العربية بالحروف اللاتينية، هذه بالنسبة للغة العربية، هذا ولكل لغة مواصفة خاصة بها. كما يجب أن يتضمن الكشاف إسم (أسماء) الشخص (الأشخاص) المسؤول (المسوؤلين) عن أي كشاف.[3]

وإذا ورد الكشاف في آخر المطبوع، فإن ترقيم صفحاته يكون مكملا للترقيم العام لصفحات المطبوع. وإذا ظهر الكشاف في بداية المطبوع فإن

---

(١) المرجع السابق، ص ٦١ .

(٢) نقحرة تعني : تلك الاستهلاليات التي هي عبارة عن الحرف الأول من كل كلمة المكونة لاسم جمعية أو هيئة أو نحو ذلك .

(٣) التوثيق ـ كشاف المطبوع : مواصفة عربية، المرجع السابق، ص ٦١ ، ٦٢ .

ترقيم صفحاته يكون مستقلا عن النص حيث يمكن استخدام الأرقام أو الحروف الهجائية في هذه الحالة وإن كانت الأخيرة هي الأكثر شيوعا في الاستخدام، وعند طباعة الكشافات التراكمية لعمل مستقل فإنه ينبغي إدراج صفحة العنوان الخاصة بالعمل أساسا لتمكين أن يخرج في مجلد مستقل، وترقيم صفحات هذا الكشاف مستقلة ولا تدخل مع الترقيم الشامل للمجلدات.[١]

وفي آخر المواصفة توجد قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال عمل المواصفة، وهذه المصطلحات باللغتين العربية والإنجليزية.

والملحوظ على الكتب العربية خلوها من أي نوع من الكشافات، فقل أن نجد كتابا قام ناشر عربي بنشره قد أدخل عليه الكشاف المناسب، وقد يكون مرد ذلك أساسا إلى عوامل عدة منها:

١ - أن الكثيرمن القائمين على أعمال النشرلا تتوافر لديهم الدراية الكاملة بكيفية إعداد الكشافات، أما أنهم أميين أو أنصاف متعلمين همهم الربح المادي فحسب.

٢ - أن الكثير من المؤلفين لا يعيرون أمر إعداد الكشافات لكتبهم أي إهتمام ؛ إما لكون المشقة والصعوبة في إعدادها تقف حائلا دون عملها، أو أنهم أصلا لا يرون لذلك أهمية وكلا السببين في حد ذاتهما فيه ضرر بالمؤلف والمطبوع على حد سواء.

٣ - أن الناشرين يستسهلون طباعة الكتب بدون الكشافات لأن عملية إعداد الكشاف وتجهيزه طباعيا مكلف ومتعب وقد يؤخر خروج الكتاب إلى الأسواق، مما يعني ضررا ماديا كبيرا قل أن يجازف به ناشر.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٢ .

وفي الوقت نفسه نجد أن الوضع في الكتب الأجنبية مختلف تماما، إذ نجد أن من النادر وجود كتاب في الأسواق يخلو من كشاف، وغالبا ما تكون مسؤولية إعداد الكشاف ملقاة على الناشر، والناشرون الأوربيون يحرصون كل الحرص على ألا تخرج إصداراتهم من المطابع بدون وجود الكشاف، ذلك أنهم أدركوا بشكل كبير وحس عال أهمية الكشاف ومدى الحاجة إليه من قبل مختلف الجهات بالمكتبة، وفئات المستفيدين.

وهذا يجرنا إلى تتبع الفوائد أو الأهداف التي يرمي من ورائها إلى وجود الكشاف في أي مطبوع، وهنا سوف يركز البحث على استعراض الفوائد المتعلقة بالكشافات المطبوعة والملحقة بالكتب سواء كانت كتبا مستقلة أو في سلسلة متتابعة. وفوائد وجود الكشافات يمكن تلخيصها فيما يأتي:

١ - يساعد الباحثين في الوصول إلى ما يريدون بشكل ميسر وسهل وسريع، فإذا كان الباحث يريد أن يبحث عن إسم علم لشخص أو مكان أو مصطلح علمي فإنه بمجرد تتبع حاجته في الكشاف حسب الترتيب المتبع سيوصله إلى أماكن تواجد ما يريد وأرقام صفحاتها.

٢ - سيسهل عمل المصنف الذي يعد اطلاعه على الكشاف أحد روافد تحديد الموضوع للكتاب ومجالات بحثه، ولا سيما تلك الكتب التي تحمل عناوين رنانة يصعب معها التحديد الدقيق لموضوع الكتاب او الاطمئنان لسلامة الاختيار لموضوع معين، والحل هنا هو استخدام الكشاف الذي سيعطي انطباعا جيدا عن موضوع الكتاب بشكل يطمئن معه إلى سلامة التحديد الموضوعي للكتاب ؛ فالكشاف كما سبق شرحه يحتوي مصطلحات أو

أعلاما أو أماكن جغرافية وكل ذلك يساعد كثيرا في أداء عمل المصنف على الوجه المطلوب.

٣ - يساعد المكشفين والمستخلصين بالمكتبة على أداء عملهم، عندما يريدون أن يدخلوا عنوان الكتاب في أحد الكشافات الشائعة الاستخدام ؛ كالكشاف للكلمات الدالة في السياق (كويك)، إذا فإن رجوع المكشف إلى الكشاف يساعد على تحديد الكلمات ذات الدلالة القوية التي تخدم الموضوع بشكل كبير، كذلك إحصائي المستخلاصات الذي يريد أن يعمل مستخلصا للكتاب فإن اطلاعه على الكشاف سيساعده كثيرا في تحديد تلك الكلمات التي سوف يستخدمها في مستخلصه، والتي تعبر بشكل كبير عن محتوى الكتاب الموضوعي.

٤ - أخيرا، إن وجود الكشاف بالمطبوع سيرفع من قيمته المعنوية لدي الباحثين والقراء على حد سواء ؛ لأن وجود الكشاف سيعطي انطباعا جيدا لدى المستخدمين بأن الكتاب مكتمل العناصر سهل الإستخدام.

المواصفة الرابعة:

وعنوان هذه المواصفة هو التوثيق ـ المستخلصات للمطبوعات والتوثيق، وهي مواصفة صادرة أصلا عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ٢١٤ /١٩٧٦، وقد تبناها مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، حيث ترجمها ووزعها على الأعضاء من الدول العربية لدراستها ومناقشتها ومن ثم إقرارها بشكل نهائي حيث خرجت تحت الرقم ٥٢٥ / ١٩٨٤، إذ أصبحت نافذة التطبيق بعد ذلك من قبل جميع الأعضاء.

ويرجع السبب في تبني هذه المواصفة من قبل مركز المواصفات والمقاييس إلى الشعور المتزايد بالقلق حول تفاقم مشكلة الوثائق العلمية والتقنية والوثائق الإعلامية والتعليمية الأخرى كما ونوعا، وزادت أهمية تحديد المحتوى الأساسي لكل وثيقة بسرعة ودقة وذلك لإتاحتها للمستفيدين الذين يرغبون في الاطلاع على أدب الموضوع لأي مجال بشكل مختصر لمعرفة ما يتناسب مع متطلباتهم ورغباتهم وبطبيعة الحال فإن عمل المستخلصات هو من مسؤولية المؤلف بالدرجة الأولى وربما ساعده أحد المحررين عند الضرورة وذلك عندما تقتضي الحاجة إلى مثل هذه المساعدة.

وهذه المواصفة لا تتعلق فقط بالمستخلصات الخاصة بالكتب التي توضع مع المتن، بل يتعدى ذلك إلى الدوريات، والوثائق الحكومية والدراسات التي تخرج بشكل مستقل... إلخ، والذي يهمنا من هذه المواصفة هو مجال استخدامها بالكتب، وغير ذلك من المجالات فإن التعرض له يعد من قبيل الاستطراد غير المفيد.

وينبغي أن يكون المستخلص ممثلا وبشكل مختصر ودقيق لمحتويات الوثيقة (الكتاب) دون تفسير أو نقد، وبدون تمييز لكاتب المستخلص، ويجب أيضا أن يكون المستخلص إعلاميا بقدر ما يسمح به نوع الوثيقة وأسلوبها، أي يجب أن يعرض أكبر قدر من المعلومات الكمية والنوعية المضمنة بالكتاب.

وتحدد المواصفة الغرض من المستخلصات واستخدامها بالنقاط الآتية:

١ - تحديد مدى الصلة بالوثيقة، إذ إن المستخلص الجيد يمكن القراء من تحديد المحتوى الأساسي بسرعة وبدقة، وتقرير مدى صلة الوثيقة باهتماماتهم، ومن ثم تقرير مدى الحاجة لقراءة الوثيقة كاملة.

٢ – تحاشي قراءة النص الكامل للوثائق الهامشية ؛ حيث يحصل القراء الذين تمثل الوثيقة اهتماما هامشيا بالنسبة لهم على معلومات كافية عن المستخلص مما يجعل قراءتهم للوثيقة (الكتاب) بكاملها غير ضرورية.

٣ – فائدة البحث عن كامل النص باستخدام الحاسوب، إذ تعد المستخلصات مهمة للبحث عن كامل النص لأغراض الإحاطة واسترجاع المعلومات.

٤ – الاستخدام في الوثائق الأولية المحددة ؛ حيث تكون التوجيهات الموجة لمؤلفي الوثائق والمطبوعات الأخرى... ذات فعالية كبيرة.(1)

وحددت المواصفة مجالات التطبيق المتعددة، ولكن الذي يهمنا منها إثنان فقط هما الكتب، والرسائل الجامعية ؛ حيث فصلت بالنسبة للرسائل الجامعية بالنسبة للمستخلصات الخاصة بها، إذ يمكن أن تكون مستخلصاتها بشكل مستقل، وفي الوقت نفسه يمكن تضمينها الرسالة نفسها. إلا إذا تم تحويل الرسالة الجامعية إلى كتاب فإن الأمر يختلف، إذ ينطبق عليها ما ينطبق على الكتب، التي يكتفى بوجود مستخلص واحد في كتاب يعالج موضوع متجانس، لكن من الضروري وجود مستخلص لكل فصل إذا اشتمل الكتاب على عدة موضوعات، أو إذا كان المجلد عبارة عن مجموعة أوراق لمؤلفين مختلفين مثل الحلقات الدراسية، أو الندوات... إلخ.

وينبغي أن يكون المستخلص حاويا للمعلومات التالية:

١ – الغرض الذي يبين الهدف الأساسي ومجال الدراسة وأسباب كتابة الكتاب إلا إذا كانت هذه الأسباب واضحة من عنوان الكتاب أو يمكن استنتاجها من باقي المستخلص.

---

(1) "التوثيق ـ المستخلصات للمطبوعات والتوثيق : مواصفة عربية" . **المجلة العربية للمعلومات**؛ مج٦، ع١ (إبريل ١٩٨٥م)، ص ٨٥ .

٢ - المنهجية وفيها تصف التقنينات أو الأساليب إلى الحد الضروري للاستيعاب فقط. لكن عرف التقنينات الجديدة بوضوح. صف المبدأ المنهجي الأساسي ونطاق العملية والدقة التي يمكن الحصول عليها. أما بالنسبة للوثائق غير المعنية بالعمل التجريبي، فصف مصادر البيانات وطرق معالجتها.

٣ - النتائج والاستناجات حيث يجب أن تعرض النتائج والاستنتاجات بوضوح، ويمكن استخلاصها مع تفادي الإسهاب. لكن يجب التمييز بين الحدس والحقيقة.

٤ - المعلومات المكملة تضعها ضمن النتائج أو المعلومات العرضية بالنسبة للغرض الرئيسي ولكنها ذات قيمة مثل تعديلات الطرق والمركبات الجديدة، والثوابت الفزيائية المعتمدة حديثا، والوثائق أو مصادر المعلومات... إلخ يبينها بوضوح، على ألا تؤدي إلى تحويل الانتباه عن الموضوع الرئيسي للكتاب.[1]

وبالنسبة للمكان المفضل لوجود المستخلص على الكتب فإن المواصفة تحددها في ظهر صفحة العنوان أو في الصفحة اليمنى التالية لها للكتب الأجنبية واليسرى للكتب العربية. وتوضع المستخلصات المستقلة للفصول على صفحاتها الأولى أو الصفحات التي تسبقها.

ويفضل أن يكون مجموع كلمات المستخلص الخاص بالكتب لا تزيد عن (٢٥٠) كلمة بحيث يحرص على انتقائها وتعبيرها الدقيق لمحتوى الكتاب أوالفصل من كتاب. أما الرسائل الجامعية فينبغي ألا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٥٠٠) كلمة، وهذا الكم كاف متى ما تمت العناية وحسن اختيار الكلمات التي تعبر عن محتوى الرسالة بشكل دقيق ومفيد.

---

(١) المرجع السابق، ص ٨٨ .

وتشتمل المواصفة على توجيهات لصياغة المستخلصات تتعلق بالأسلوب المحبذ لعمل الفقرات، ويفضل استخدام الأفعال المبنية للمعلوم والضمائر الشخصية، وتضمين المستخلص بعض المصطلحات ذات الدلالة القوية على الموضوع وبعض نصوص الكتاب المفيدة.

والمواصفة تورد أمثلة لمستخلصات في مجالات عدة ومواضيع متفرقة باللغتين العربية والإنجليزية، وهي تساعد كثيرا الذي يقوم بعملية الاستخلاص على الاستيعاب الأمثل لكامل تعليمات إعداد المستخلصات. كذلك ضمن هذه المواصفة قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في مجال عمل المستخلصات وهي تساعد المسؤول عن المستخاص على أداء عمله على الوجه الأكمل.

وعمل المستخلصات عمل شائع بالنسبة للكتب الأجنبية، التي قل أن تجد من بينها كتابا قد صدر دون وجود مستخلص من إعداد مؤلف الكتاب أو مترجمه أو محرره أو حتى الناشر إذا لم يكن المؤلف قد صاغه. المهم أن الكتاب لا يمكن أن يطرح بالأسواق للتوزيع أو التسويق إلا بوجود هذا المستخلص، خاصة أن له أهمية قصوى يهتم بها القاريء وتساعده بشكل كبير على اتخاذ القرار باقتناء الكتاب أو التخلي عنه، وهل يلامس احتياجات بعض القراء أم أنه بعيد كل البعد عن ذلك. ذلك أن المستخلص سيعطي الهوية الموضوعية للكتاب في سطور قليلة تمكن القاريء من قراءتها في الغالب في وقت قصير وبالتالي سيشكل عنده موقفا معينا حيال الكتاب ؛ هل من الضروري إقتناؤه أم لا توجد هناك حاجة مباشرة لاقتنائه ؟

إلا أن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة للكتب العربية التي تعاني من فقر مزمن في وجود مثل هذه المستخلصات ؛ فالكتب العربية تصدر وهي خالية تماما إلا ما ندر من وجود مستخلص علمي دقيق معبر عن حقيقة محتوى الكتاب، وحتى تلك المستخلصات التي وضعها الناشرون أو حتى المؤلفون تجد صياغتها

غير علمية، ولم يطبق عليها أي معيار علمي ويغلب عليها طابع الدعاية والتضخيم ؛ ذلك أن الهدف من وجود المستخلصات في الكتب العربية في أحيان كثيرة ليس مساعدة القارىء للوصول إلى القرار السليم لموضوع الكتاب، وإنما الهدف هو تشجيع القراء على اقتنائه وشرائه بغض النظر عن ميولهم، وهل يلبي غرضا من أغراضهم أو اهتماماتهم. وعلى هذا فإن مثل هذه المستخلصات تعد غير علمية على الإطلاق، وهي بعيدة عن الصياغة الأمينة السليمة المتوافقة مع ما جاء حول طريقة إعدادها، حيث لا يمكن الاعتداد بها في عمل المستخلصات الحاسوبية. لكن لعل الوضع يفرز لنا بعض الإيجابيات، وأقصد بها الكتب العلمية التي تصدرها جهات علمية رزينة كمؤسسات أكاديمية أو هيئات ومنظمات تعنى بالبحوث الجادة، فمثل هذه النوعية من الجهات لواستخدمت المستخلصات في إصداراتها فإنها لن تبالغ أو تضخم من أي عمل قامت بنشره وستكتفي بوضع المستخلص المعبر لواقع الكتاب، وسيخرج المستخلص متوافقا مع ما صدر حوله من تقنينات موحدة.

إذا ما علاقة هذه المواصفة بموضوع البحث والدراسة ؟ هذا يتضح جليا من استعراض الأهداف التي جاء بعضها في الصفحات السابقة، والتي كانت السبب من وراء التفكير في عمل المستخلصات وتضمينها الكتب. ويمكن تحديدها في النقاط التالية:

١ - إن عمل المستخلصات يعد من الأعمال العلمية الرصينة ذات القيمة المرتفعة، وذات المردود الطيب على الكتاب والمؤلف.

٢ - تساعد المستخلصات كثيرا القراء وزوار المكتبات التجارية في عملية اقتناء كتاب ما أو عدم شرائه، إذ يحدد المستخلص الهوية الموضوعية للكتاب في سطور قليلة، وما على القارىء أو الشاري إلا أن يقرأها ليعرف مدى الحاجة إليه من عدمها.

٣ - يسهل وجود هذه المستخلصات في الكتب أو الرسائل الجامعية من عملية إعداد الخدمة المعلوماتية المحسبة، إذ إن وجود هذا المستخلص يساعد كثيرا لإدخاله بالحاسوب مع معلومات ببليوجرافية عن الكتاب، وهذه المستخلصات التي سوف توزع موضوعيا على المستفيدين سوف تساعدهم في تحديد الكتب أو الرسائل الجامعية أو أية مطبوعة أخرى التي تتعلق ببحثهم أو دراستهم أو مجال اهتماماتهم، التي ينبغي طلبها ومحاولة الحصول عليها في أقرب وقت ممكن.

٤ - إن خير من يضع المستخلص هو المسؤول عن الكتاب أو المطبوع أو المقال سواء كان مؤلفا أو مترجما أو محررا أو معدا أو جامعا... إلخ، وعلى هذا فإن الوجود المسبق للمستخلص سوف يقطع دابر تلك الاجتهادات التي قد يصاحبها الخطأ أو النسيان من الأشخاص الذين سوف يكلفون بوضع المستخلص لهذا الكتاب أو تلك الرسالة، ووجود المستخلص الذي هو من جهد المؤلف أو المترجم... إلخ يعد ضمانا جيدا للمستخلص من حيث درجة التعبير للمحتوى الموضوعي للكتاب وغيره من أوعية المعلومات.

٥ - يساعد هذا النظام ويسرع على تبادل أوسع للمعلومات إما على شكل إقليمي أو دولي ؛ وذلك بالاشتراك بأحد الأنظمة العالمية للمعلومات التي تسمى ببنوك المعلومات التي تعنى بمثل هذه المستخلصات سواء كانت هذه المستخلصات لكتب أو رسائل جامعية أو تقارير علمية... إلخ.

٦ - أن الباحثين الذين يطالبون بقراءة أدب موضوع معين كموضوع التصنيف، إن هذا الوضع سيشكل عقبة أمام الباحث في غياب المستخلصات لما حدده من مراجع لكثرة المنشور، خاصة إن تجاهل أي مرجع منها سيجعل الباحث في حيرة، إذ لربما أن الذي تركه يكون له صلة قوية بالبحث، وفي الوقت نفسه فإن قراءة كل هذه المواد تأخذ من الوقت والجهد الشيء الكثير.



وعلى هذا فإن أهمية هذه المواصفة ومدى علاقتها بموضوع البحث، لا يعتريها الشك بأنها قوية وضرورية ومهمة للأسباب الآنفة الذكر.

المواصفة الخامسة:

وعنوانها هو التوثيق ـ الترقيم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد)، الطبعة الثانية. وأصل هذه المواصفة صادر من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ١٩٨٦/٣٢٩٧، وقد تبنت هذه المواصفة مركز المواصفات والمقاييس التابع للنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ضمن البرنامج العمل الفني للمنظمة لترجمة مواصفات أساسية في التوثيق والمعلومات، وتم دراستها ومناقشتها من قبل الأعضاء بالمنظمة، وإقرت وإعتمدت كمواصفة قياسية عربية تحت رقم ١٩٨٨/٥٨١، وهذه الطبعة من المواصفة هي تحديث للمواصفة القياسية العربية رقم ١٩٨٤/٥٨١.

وتشرح هذه المواصفة العربية كيفية استعمال هذا النظام (ردمد / ISSN) وكيفية تحديد أرقامه من أجل استخدامه للمطبوعات المسلسلة التي تصدر في شكل متتابع إسبوعي، أوشهري، أوسنوي، وتحمل تسميات عددية أو زمنية،و ويراد لها أن يستمر في الصدور لفترة غير محددة، وتتضمن المسلسلات:

١ – الدوريات، كالمجلات والصحف... إلخ.

٢ – الحوليات كالتقارير، والكتب السنوية، والأدلة... إلخ.

٣ – محاضر الجلسات.

٤ – القرارات والوقائع الخاصة بالجمعيات.

٥ – سلاسل الكتب.

والمتفحص لمجالات التطبيق يلاحظ أن الذي له علاقة مباشرة بالبحث من البنود الماضية بندان فقط هما: البند الثاني والخامس، أما باقي البنود فلا تدخل في نطاق البحث، وبهذا سيكون تطبيق هذه المواصفة من وجهة النظر هذه فقط.

ويتكون (ردمد / ISSN) من ثمانية أرقام عربية من صفر إلى ثمانية والرقم التاسع هو رقم التدقيق، وعند كتابة هذا الرقم يجب أن يميز في الطباعة فيكون واضحا للعين المجردة مقروؤا بيسر، وأن يكون مسبوقا بالسابقة (ردمد) للكتب العربية، و (ISSN) للكتب الأجنبية. وأصل ردمد مكون من الحروف الأولى للرقم الدولي المعياري للدوريات، أما أصل (ISSN) فقد جاء من الكلمات الآتية (International Standard Serial Numbering)، والمثالان الاتيان يوضحان طريقة العرض لهذا الرقم الدولي:

المثال الأول: **ردمد ٢ ـ ٦٧٩٥ ـ ٤٣٢١**

المثال الثاني: **ISSN 4321 -- 6795 -- 2**

ويستخدم رقم التدقيق الذي يأتي آخر الرقم للتأكد من صحة الرقم، التي يكون عملية التأكد من صحتة ميسرة بالنسبة للجهات التي تستخدم الحاسوب في إدارة أعمالها. ويعرف صحة الرقم باستخدام الطريقة نفسها التي استخدمت مع الترقيم الدولي المعياري للكتاب (تدمك، ISBN)، وذلك باستخدام المعامل (١١) الذي يقسم على ناتج جمع محصلة عملية ضرب الرقم الدولي المعياري للمسلسلات بما يقابله من الأعداد من ١ ــ ١٠، فإذا كانت نتيجة القسمة تمت بدون باق فالرقم صحيح، وإلا كان الرقم غير صحيح إذا كانت النتيجة غير ذلك.

ويجب أن يطبع (ردمد / ISSN) في موقع بارز على كل عدد مسلسل ؛ كالغلاف الأمامي أو الخلفي أو صفحة العنوان أو شارة الأختام، ويجب أن يسبق الإسم المختصر كما مر سابقا، وإذا كان العمل مكونا من أجزاء وكل جزء هو عبارة عن مسلسل فإن كل جزء يأخذ رقما خاصا به ويوضع في مكان بارز أيضا وواضح، ويفضل الأماكن السابق ذكرها.

وتركز هذه المواصفة على أن لا يخصص سوى (ردمد / ISSN) واحد لكل عنوان سلسلة، ويكون ملازما لها إلى الأبد وإذا غير عنوان السلسلة، فإنها تأخذ رقما جديدا، والرقم القديم ينتهي استخدامه بشكل نهائي. هذا بالإضافة إلى بعض الإرشادات التي تتعلق بكيفية اختيار عنوان السلسلة وكيفية الاتصال بالمركز العالي لبيانات المسلسلات المعروف بـ(ISDS International Centre) الذي يساعد كثيرا من الجهات في تزويدها بالقواعد الخاصة باختيار الأمثل لعنوان السلاسل.

وملحق بالمواصفة قائمة بعناصر بيانات النظام الدولي لبيانات المسلسلات (ISDS) التي تهدف إلى تعريف المستفيدين من هذه المواصفة بمجالات الاستخدام وعناصر التطبيق، والحقت بها أيضا قائمة شاملة بالمصطلحات الفنية المستخدمة لغرض إعداد هذه المواصفة، التي تدخل في نطاق مجالات اهتمامها، وهي بلا شك مفيدة في تسهيل فهم بعض المصطلحات التي ترد أو المستخدمة في ثنايا الحديث عنها، بحيث تعطي القاريء لها دلالات كل مصطلح ومعانيه، وبهذا تسهل له الكثير من المصاعب التي قد تحد من فهم أفضل للمواصفة.

ومايزال هذا النظام شبه مهمل في الكثير من دول العالم العربي، وحتى الدوريات أو المسلسلات التي نرى عليها أرقام هذا النظام نجدها أنها تصدر في بلدان أجنبية أو أنها تطبع بها، ولا توجد أسباب مقنعة لتجاهل تطبيق هذا

النظام، سوى عدم إدراك القائمين على هذه المطبوعات المسلسلة بأهمية استخدامه، وهذا يمثل وجهة النظر العربية، أما في أوربا وأمريكا فالوضع مختلف تماما ؛ إذ نجد استحالة تامة أن تصدر دورية أو أية مطبوعة مسلسلة دون أن يكون مثبتا عليها أرقام هذا النظام، ولعل مرد ذلك للمستوى الفكري المتقدم والإحساس بالمسؤولية والشعور بالفوائد المتعددة التي يمكن أن تجنى من وراء تطبيق هذا الترقيم (ردمد / ISSN).

أما بالنسبة لفوائد تطبيق أرقام هذا النظام (ردمد / ISSN) التي تبرر وجوده كأحد المواصفات القياسية التي يهتم بها البحث فهي نفسها الأهداف والفوائد التي سبق ذكرها في المواصفة الأولى التي بعنوان، التوثيق ـــ الترقيم الدولي المعياري للكتب (ردمك، تدمك، ISBN) فأهداف كلا النظامين واحدة، وغاياتهما مشتركة، وما يمكن أن يقال عن الأول (تدمك / ISBN) هو نفسه منطبقا بشكل كبير على الثاني (ردمد / ISSN)، ولهذا سوف يكتفي البحث بالإحالة إلى ما قيل عن فوائد أو أهداف المواصفة الأولى (تدمك / ISBN) لتكون هي نفسها ذات علاقة بهذه المواصفة (ردمد / ISSN). خاصة إذا أدركنا أن نظام تركيب هذه الأرقام موحدا في كلتا المواصفتين، نفس الأسلوب والطريقة والاختلاف الوحيد هو أن الترقيم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد / ISSN)، أقل في تركيبه برقم واحد فقط عن الترقيم الدولي المعياري للكتاب (تدمك / ISBN) إذ الأول يتكون من ثمانية أرقام والتاسع رقم التدقيق، بينما الثاني يتكون من تسعة أرقام والعاشر رقم التدقيق. وكلا الرقمين يستخدم المعامل (١١) للتدقيق على صحة الرقم حسب الطريقة التي ذكرت سابقا، والاختلاف الآخر هو في السابقة التي تسبق كل رقم عند إثباته على المطبوع، إذ إن الأول يستخدم السابقة (تدمك، ردمك/ ISBN)، بينما تستخدم الثانية السابقة (ردمد / ISSN).

المواصفة السادسة:

وقد صدرت بعنوان التوثيق ــ عناوين الكعب للكتب والمطبوعات الأخرى. وهي صادرة أصلا من المنظمة الدولية للتقييس (ISO) برقم ٦٣٥٧/١٩٨٥، وتم تبني هذه المواصفة من قبل مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، حيث تمت مناقشتها ودراستها ومن ثم إقرارها من قبل المركز، إذ صدرت عنه برقم ٨٦٦/١٩٨٦، وبهذا أصبحت سارية المفعول من عام ١٩٨٦م.

وتهدف هذه المواصفة العربية إلى «تمكين ناشري الكتب والدوريات والتقارير الفنية والمطبوعات المماثلة الأخرى من تطبيق قواعد قياسية لكتابة عناوين الكعب للكتب أو أي تعريف مماثل آخر بها لصالح مستخدمي المكتبة وباعة الكتب وغيرهم».[١]

وتتميز هذه المواصفة بشمولية التطبيق واتساع مجال الاستخدام ؛ فهي تشمل بالإضافة إلى الكتب المطبوعات على أنواعها والسلاسل والدوريات والتقارير وأشكال الوثائق الأخرى... إلخ، سواء كانت مستقلة أو غير مستقلة، كتب أصلية التأليف أم تقارير سنوية.

والمقصود بالكعب هو: «ذلك الجزء من المجلد الذي يتضمن الحواشي أو الطيات الداخلية للأورلق المخيطة أو المدبسة أو المصمغة أو المثبته معا بأي طريقة أخرى بما في ذلك الجزء المناظر من الحافظة أو الغلاف الخارجي».[٢]

---

(١) "التوثيق ــ عناوين الكعب للكتب والمطبوعات الأخرى : مواصفة عربية". **المجلة العربية للمعلومات**؛ مج ٩ ، ع١ (مارس ١٩٨٨م)، ص ١٢٠ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

وتوجد ثلاث طرق لكتابة الكعوب هي:

ـ عنوان الكعب المستعرض ؛ (الكتابة هنا أفقية عندما يكون الكتاب في الوضع العامودي،انظـر الشكل رقم ؛ ١)

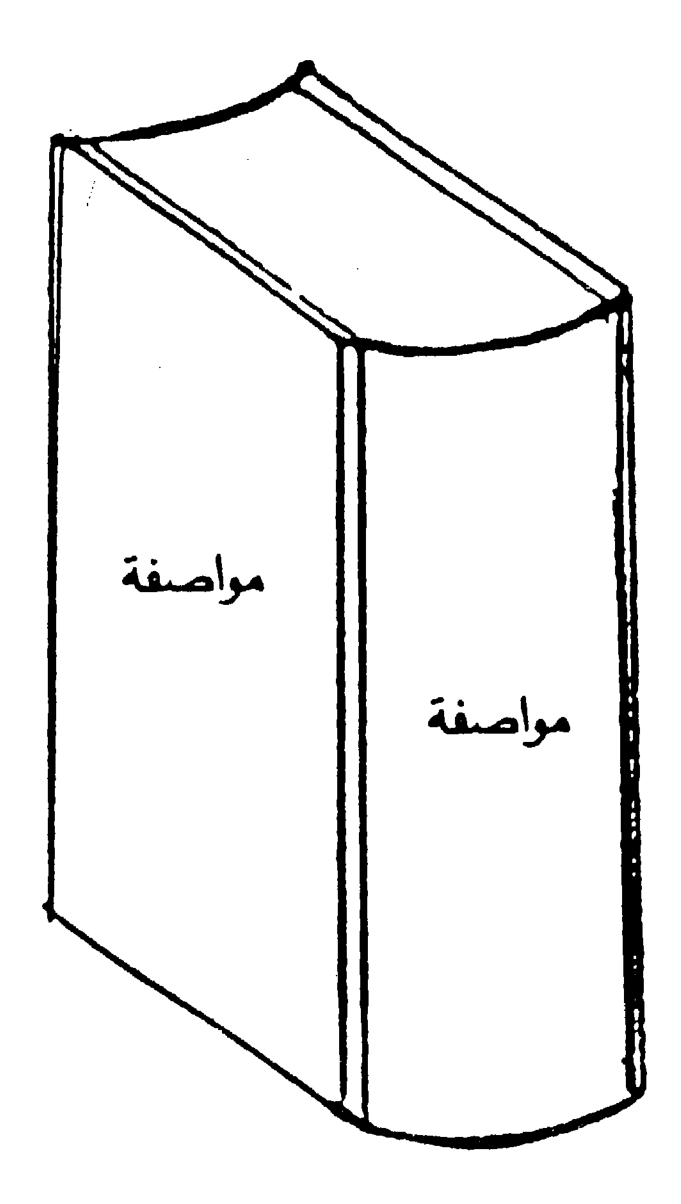
ـ عنوان الكعب الهابط ؛ (يقرأ من أعلى الكعب إلى أسفله والكتاب في الوضع العامودي، انظر الشكل رقم ؛ ٢)

ـ عنوان الكعب الصاعد ؛ (يقرأ من أسفل إلى أعلى والكتاب في الوضع العامودي، انظر الشكل رقم ؛ ٣)

ويجب أن يراعى ترك مكان مناسب للحقل التعريفي المكتبي الذي يحتوي عادة على رمز استدعاء الكتاب الذي يصمغ أو ينقش على الكعب أو يكتب على ورقة ملصقة به. (انظر الشكل رقم ؛ ٣)

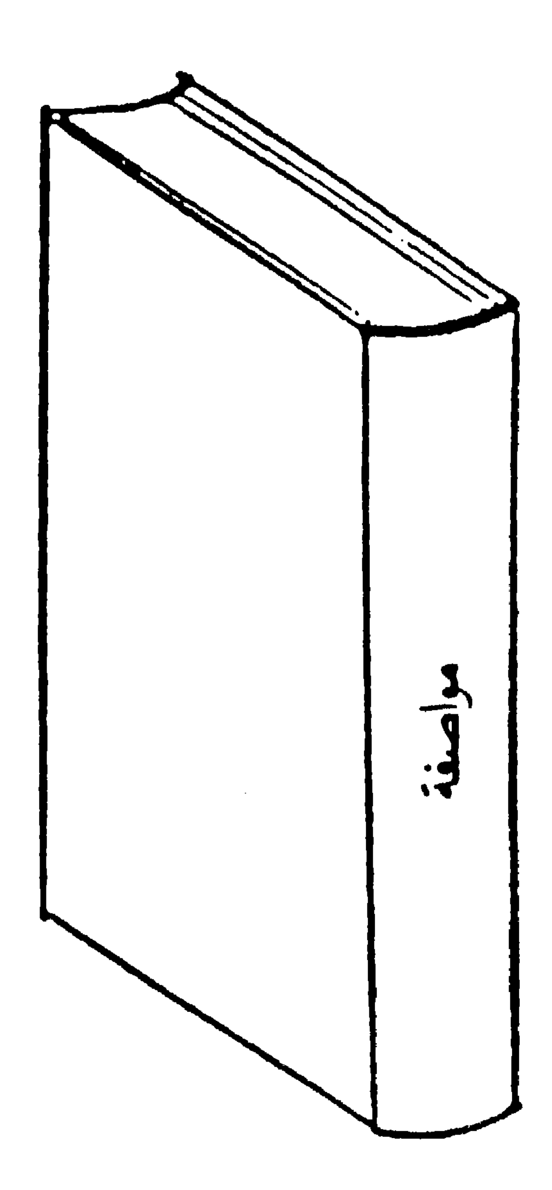
وعند استخدام كعب الكتاب لكتابة العنوان والمعلومات الأخرى، فإنه يجب أن يتكون عنوان الكتاب على كل من الكعب، والغلاف الإضافي مطابقا لعنوان صفحة العنوان، ويضاف إسم المؤلف إلى عنوان كعب الكتاب كلما أمكن ذلك، كما يجوز إضافة إسم الناشر سواء كان فردا أو هيئة أو معلومات أخرى إذا كان هناك فراغ كاف، وبالنسبة لمطبوعات المسلسة يضاف إلى عنوان السلسة التي يرد في كل مجلد رقم المجلد. ويفضل استخدام عنوان الكعب المستعرض وذلك لإمكانية قراءته بسهولة من قبل المستخدم، وإذا لم يمكن لأي سبب فيستخدم عنوان الكعب الهابط. ويجب أن تكون الطباعة بأسلوب يتيح القراءة السهلة من قبل المستفيد من اجل سرعة التعرف على الكتب المرففة.

وعلى الناشر أن ينتبه إلى أنه يجب ترك مسافة كافية لا تقل عن ثلاثة سنتيمترات (٣٠ مم) في أسفل الكعب (انظر الشكل رقم ؛ ٣) لتتيح



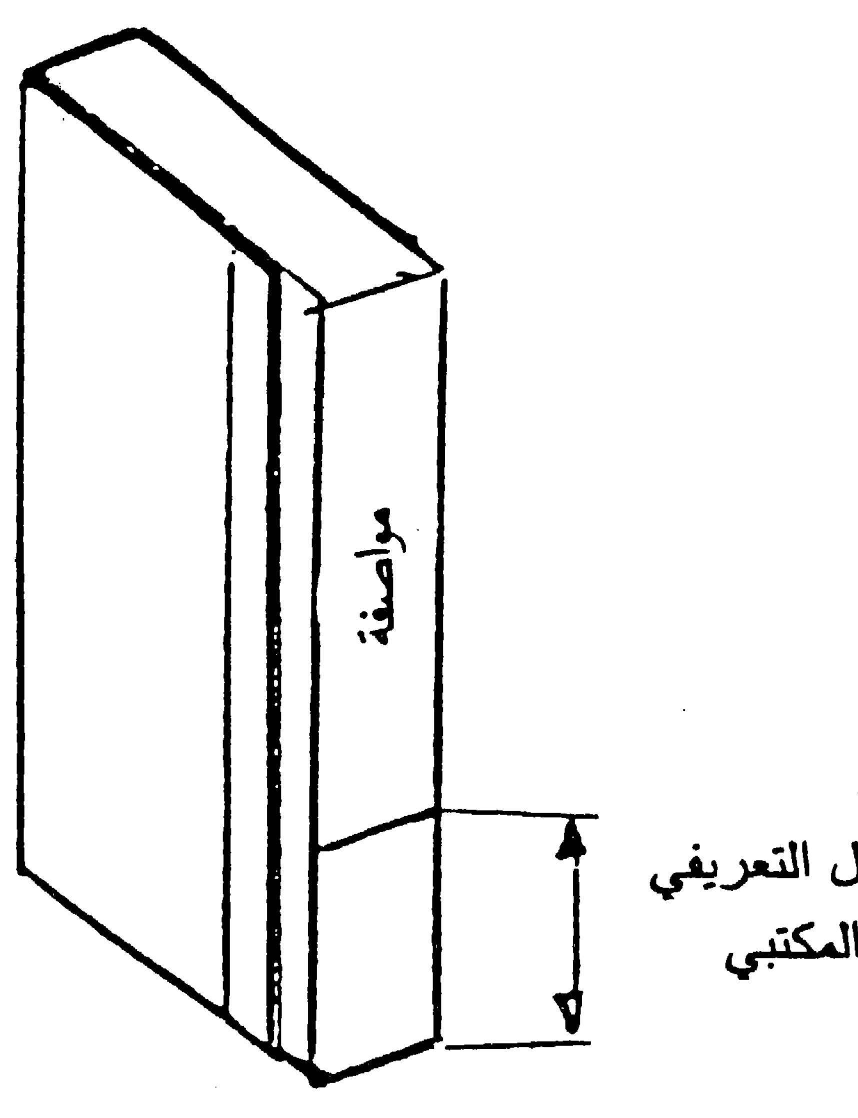
شكل(١)

عنوان كعب مستعرض

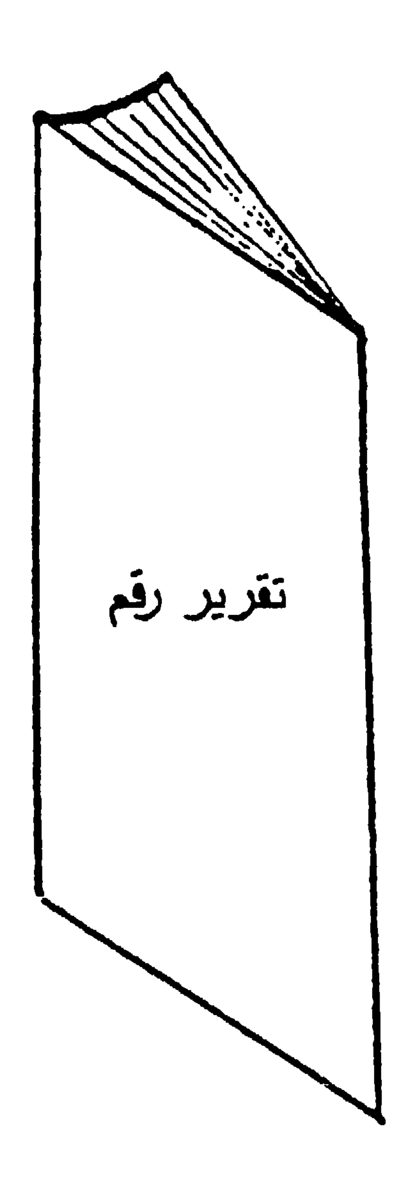


شكل(٢)

عنوان كعب هابط



شكل(٣)
الحقل التعريفي المكتبي



شكل(٤)
عنوان الحاشية

للمكتبات والمؤسسات الأخرى إضافة الرقم الخاص باستدعاء الكتاب لكعب الكتاب بكل يسر وسهولة.

وعندما لا يسمح المطبوع باستيعاب عنوان كعب الكتاب لقلة سماكة الكتاب أو لأي سبب آخر فعند ذلك «يجب استخدام حاشية الكتاب بدلا عنه قريب من حاشية الكعب (طية المركز) ويجب أن يكون محتوى عنوان الحاشية وتصميمه الطباعي هو نفس المحتوى والتصميم الطباعي لعنوان الكعب».[1] (انظر الشكل رقم ؛ ٤)

وقد ألحق بالموصفة قائمة ببليوغرافية عن المواصفات التي تستخدم مع هذه المواصفة، وكذلك ألحق بها قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه المواصفة التي تساعد في فهم أوسع وإدراك أفضل لجميع معطياتها أو المقصود منها.

وليس هناك من شك أن هذه المواصفة لها علاقة كبيرة بالبحث ونطاقه من منطلق أن أهداف هذه المواصفة تخدم الموضوع ، وهي تدور حول النقاط التالية:

١ - أن استخدام نظام التكعيب في الكتب وغيرها يساعد المستفيدين من المكتبة على معرفة المواد التي يريدونها عندما تكون على الأرفف دون الحاجة إلى تحريكها، خاصة وأن بعض الكتب قد تشترك في ترقيم واحد من أرقام التصنيف، لأنها تتحدث في مجال موضوعي واحد، ويصبح التكعيب هنا مسهلا لعملية الحصول على المواد.

---

[1] المرجع السابق، ص ١٢٠ .

٢ - أن المكتبات التجارية التي لا تستخدم أي نظام للترقيم وإنما تستخدم التوزيع الموضوعي للكتب وغيرها، وفي هذا الحالة تكون الحاجة لمثل هذا النظام في منتهى الأهمية، إذ إن المشترين للكتب سيسهل عليهم متابعة قراءة عناوين الكتب بدون الحاجة إلى تحريكها من مكانها، إلا إذا كان هذا ضروريا حين يرى أن هذا الكتاب له علاقة بما يبحث عنه.

٣ - إن كلا الهدفين السابقين يساعدان كثيرا كما قلنا على عدم تحريك المستفيد للكتب سواء كان بالمكتبة أو محل بيع الكتب، وهذا يترتب عليه سلامة الكتب وأمنها من الاستهلاك السريع في حالة غياب تطبيق هذا النظام، فلك أن تتصور الأثر الذي سيلحق بالكتاب من كثرة تحريكه، مما قد يؤدي إلى استهلاكه بسرعة أو قد يتطلب صيانته بتجليده أو ترميمه، وفي كلتا الحالتين يترتب عليه تكاليف مالية للصيانة أو الاستبدال بالنسبة للمكتبة أو خسارة الكتاب من قبل المكتبة التجارية نظرا لعدم قبول المشتري شراء كتاب بهذا الصورة من الضرر.

٤ - إن استخدام نظام التكعيب سيلقي بظلاله على الناحية الجمالية للكتاب أو المطبوع المسلسل، فالناحية الشكلية سوف تتحسن بشكل كبير وسيصبح المنظر الخارجي للكتاب شبه متكامل العناصر، وهذه ميزة تفتقدها الكتب التي لا تستخدم التكعيب.

والملحوظ أن الكتب العربية تستخدمها، ولكن ليس بشكل موسع ولا منتظم، ولا تخضع لأي قانون أو قياس ؛ فتجد أن المصمم قد يرى استخدام أكثر من نظام تكعيب على الكتاب الواحد فيستخدم نظام الكتابة المستعرضة والأفقية في آن واحد، يضاف إلى ذلك أن كثيرا من الناشرين لا يحسب

للمساحة التي يجب أن تترك للحقل التعريفي المكتبي، والنتيجة تكون أن جزءا من المعلومات التي قد تكون مهمة تذهب تحت ملصق الرمز الخاص باستدعاء الكتاب بالمكتبة ؛ فالمكتبة سوف تستخدم هذا الجزء من الكعب ولن تتركه لتستخدم جهة أخرى من الكتاب، إذا يجب على الناشرين أن يراعوا ذلك. ووجود مثل هذه الملحوظات يدل دلالة واضحة على غياب المقاييس أو المعايير التي تحكم هذه العملية، والموجود الآن إنما هو اجتهادات فردية قد يكتب لبعضها النجاح أو الفشل، وهذا لا يمنع أيضا من أن تكون هناك مؤسسات علمية تهتم بالتكعيب العلمي الدقيق، ولكن ليس هذا هو الشائع.

والحال يختلف تماما بالنسبة للكتب الأجنبية التي لا تخلو من تطبيق هذا النظام، وهذا من منطلق تلك المواصفات والمقاييس التي تحكم العملية برمتها. وليس من اجتهادات أو إرهاصات قد تظهر على السطح بين الفينة والفينة، بل هي ثوابت يلتزم بها جميع من يقوم بالنشر بإروبا أو أمريكا.

المواصفة السابعة:

وهي بعنوان التوثيق ــ عرض معلومات السلسلة. وهي من جهود المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، التي صدرت عنها تحت الرقم ١٩٨٥/٧٢٧٥، وتم اعتمادها كمواصفة قياسية عربية بعد أن تبنتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ــ مركز المواصفات والمقاييس، ودرسها وناقشها جميع أعضاء المنظمة من الدول العربية، وتمت الموافقة عليها وإصدارها كمواصفة قياسية عربية تحت الرقم ١٩٨٦/٨٦٧، بعد صدورها بلغتها الأصلية بسنة تقريبا، ولعل هذه ميزة تميزت بها هذه المواصفة عن بقية المواصفات التي تمت مناقشتها في الصفحات السابقة.

وهذه المواصفة تدخل في نطاق البحث على أساس أن مجالها يهتم بالإضافة إلى الدوريات بالحوليات وتشمل التقارير والكتب السنوية كالأدلة... إلخ، وهذه المجالات الثلاثة الأخيرة تدخل في إطار البحث.

وعنوان السلسلة «لا يجوز أن يخلط بينه وبين عنوان (عناوين) مجلداتها المنفردة، هو كلمة أوعبارة أو مجموعة محارف تظهر على مادة السلسلة وتسمى تلك السلسلة».[١]

وإذا كان هناك أكثر من عنوان لتسمية السلسلة، مثلا إذا كان هناك عنوان فرعي أو عنوان مواز (بلغة مختلفة) فإن أحدهما هو عادة المعروض أولا أو الموضوع في مكان بارزهوالعنوان الرئيسي. وفي حالة السلسلة الفرعية يمكن أن يكون العنوان (العنوان الرئيسي) من جزئين: الجزء المشترك الذي يسمى السلسلة أو الجزء التابع الذي يسمى السلسلة الفرعية، عندما لا يكون الأخير لوحده كافيا للتعريف بالسلسلة أوفهمها بالشكل الصحيح.[٢]

وعند عرض معلومات عن عنوان السلسلة يجب أن تتوافر صياغة لعنوان السلسلة بطريقة خاصة وفريدة يميزها عن غيرها. بحيث يجب المحافظة عليه وعلى صياغته الموحدة في جميع مطبوعات السلسلة، وإذا اجتمع في عنوان السلسلة كلمة عامة كلفظة نشرات، إصدارات... إلخ مع اسم الهيئة الصادرة، فيجب المحافظة أيضا على صيغة ثابتة وهي الصيغة السائدة الاستعمال لدى تلك الهيئة. وذلك من أجل تسهيل استرجاع المعلومات. ويجب أن يظهر عنوان السلسلة كما هو نصا وإملاء على الغلاف الأمامي وصفحة العنوان وقائمة المحتويات والكشاف، إضافة إلى المجلدات المختلفة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٠ .

(٢) التوثيق ـ عرض معلومات عنوان السلسلة : مواصفة عربية . **المجلة العربية للمعلومات**؛ مج٩، ع١ (مارس ١٩٨٨م)، ص ١٢٧ .

وعلى هذا فإنه لا يجوز تغيير العنوان بعد ثباته، وفي حالة التغيير يجب أن يسبق ذلك إشعار القراء بذلك التغيير، وأن يصدر العنوان القديم للسلسلة بجانب الجديد، وإذا كانت السلسلة تستخدم أكثر من لغة فتستمر على ورود هذه اللغات المستعملة وبنفس التتابع بدون إي تغيير في مختلف المجلدات، ويظهر ترقيم السلسلة متى ما تم إستخدامه بعد عنوان السلسلة مباشرة ويكتب بطريقة واضحة ودقيقة. وتفضل الأماكن التالية كموقع لعنوان السلسلة وهي مرتبة حسب أولويتها كما وردت في المواصفة:

* يفضل أن يرد عنوان السلسلة على صفحة عنوان سلسلة مستقلة وظهر صفحة العنوان المتجزئي لكي يكون منفصلا عن عنوان المجلد المنفرد.

* على صفحة العنوان أعلى عنوان المجلد المنفرد.

* أو على ظهر صفحة العنوان.

* أو على بديل صفحة العنوان في حالة عدم وجودها.

* على الغلاف الأمامي للمطبوع.

* على الكعب. مع ذكر اسم المؤلف في حالة كون السلسلة أكثر من مجلد.

* كرأس جار على أي من كل صفحتين متقابلتين.

* في قائمة المحتويات.

وتتحدث هذه المواصفة عن الرقم الدولي المعياري للمسلسلات (ردمد / ISSN)، وإنه في حالة تطبيقه ينبغي وضعه في كل مجلد، ويطبع في أقرب موقع من عنوان السلسلة.

وتحتوي هذه المواصفة على قائمة ببليوجرافية بأرقام المواصفات القياسية التي اعتمدت عليها هذه المواصفة، بالاضافة إلى ذلك توجد قائمة مختصرة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في هذه المواصفة، وهي تعين على إدراك أفضل، وفهم أوسع واشمل لهذه المواصفة.

وهذه المواصفة لها علاقة بالبحث خاصة وأن أهميتها ترجع إلى العديد من العوامل التي تمثل في واقع الأمر نقاطا مهمة يمكن تحديدها بالتالي:

١ - أن عنوان السلسلة هو هويتها الاعتبارية التي أرادت أن تصدر تحتها، وإذا تم تحديد هذا العنوان لهذه السلسلة أو تلك فإن مستخدمي هذه السلسلة سيتداولونها ويعرفونها من خلال عنوانها، وأي تغييرغير مدروس فيها ستكون له آثار وخيمة على رواجها وانتشارها، وقد تكون سببا في إحجام مجموعة من المستفيدين عنها، خوفا من أن يكون لهذا التغيير مدلولات أخرى كتغيير التناول والطرح الموضوعي أو الشعور بأن الاهتمام قد قل أو نحو ذلك.

٢ - وكما أن لثبات عنوان السلسلة آثارا إيجابية على قطاعات عدة خصوصا قطاع الفهرسة وعمل الببليوجرافيات فإن له آثارا سلبية في حالة التغييرغير المدروس على هذين المجالين الحيويين مما يترتب عليه ارتباك العمل بهما، وهذا له انعكاسات على المستفيد بشكل أكبر وهو الخاسر الكبير في هذه الحالة.

٣ - وعلى هذا فإنه إذا لم يكن هناك حاجة ماسة لوجود مثل هذا التغيير فإنه ينبغي عدم المخاطرة والتفكير الجدي قبل الإقدام عليه، وأنه إذا تم فينبغي أن يتم عبر الوسائل التي أشارت إليها المواصفة.

٤ - إن التزام هيئة إصدار السلسلة بعنوان ثابت وموحد ومعبر بحيث يكون موضوعا بطريقة علمية ودقيقة وظهوره على جميع مفردات السلسلة في

مكان ثابت سيكون له مردود طيب على مدى الالتزام الأدبي من قبل هذه الهيئة حيال قراء السلسلة، حتى ولو كانت هناك دواع ضرورية لتغييرعنوان السلسلة فإن هذه الهيئة باتخاذها السبل السليمة لإقرار هذا التغير سيعطي انطباعا جيدا لدى قطاع كبير من المستفيدين وقناعتهم بأهمية التغيير، وكل ذاك سيكون له آثار آنية وبعيدة المدى على السلسلة والقائمين عليها.

المواصفة الثامنة:

وهي مواصفة لاتتسم بالدولية، إذ إنها صدرت من جهتين إحداهما إقليمية وهي هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت رقم ١٩٨٤/٢٤ بعنوان قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب، وبالعنوان نفسه صدرت الاخرى المحلية من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس برقم ١٩٨٤/٢٧١، وهذه المواصفة تحدد الأبعاد القياسية لورق الكتابة بعد التقطيع (التشذيب) بشكل عام في «الأعمال المكتبية والإدارية والتجارية والتقنية والعلمية. وتسري هذه القياسات والأبعاد القياسية أيضا على الورق المستخدم في طباعة النماذج كالاستمارات، والفهارس والنشرات».[(١)]

وهذه المواصفة القياسية أعطت مقاييس متعددة للورق بعد التقطيع، ولكن لم تحدد ما يناسب للكتب من قياس، بل أعطت مجموعة من الأبعاد التي تصلح لجميع المطبوعات بشكل عام، وعلى هذا فإن هذه المواصفة موجة بشكل مباشر للتاجر الذي يريد جلب ورق إلى الأسواق الخليجية أو السعودية عن طريق الاستيراد من الخارج، بحيث لايقوم باستيراد إلا ما جاء متوافقا مع هذه المقاييس، ولن يسمح له بإدخالها للأسواق المحلية إلا بتطبيق هذه المواصفة

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧ .

عليها. وعلى هذا تعتبر هذه المواصفة ناقصة، ولايمكن تطبيقها في مجال البحث، إذ إن المقصود من إيرادها هو الإشارة إلى الجهد الخليجي والسعودي في هذا المجال. (أنظر المواصفة رقم ١٩٨٤/٢٤ ؛ الملحق الأول)

وما من شك أن لكل نوع من المطبوعات حجما معينا ومقاسا محددا ينبغي أن يتنبه له، فالكتب العادية لها حجم يميزها عن الرسائل الجامعية الأكبر حجما، وكتب الأطفال. روعي فيها أن تكون أصغر حجما من الكتب العادية مراعاة لقدرة الطفل على حمل الكتاب بشكل مستمر. كل ذلك له اعتبارات يجب الانتباه لها، لأن هناك الكثير من التعليلات التي تبرر استخدام مقاس دون آخر. والأمر متروك في الغالب لجهة النشر بالجامعة لتحدد ماتراه مناسبا في ضوء معطيات تفسيرية تراها محققة لمآربها وما تريد أن تصل إليه في الوقت القريب أوبالمدى البعيد.

الفهرسة أثناء النشر:[1]

يمكن تعريف الفهرسة أثناء النشر بأنها:

جهد تعاوني بين مجتمعي النشر والمكتبات. بهدف تقديم بيانات الفهرسة إلى الناشرمقدما قبل نشرالكتاب، ليطبعها على ظهرعنوان الكتاب وبهذا يتاح الكتاب وبيانات فهرسته في وقت واحد للمكتبيين، أو بائعي الكتب، أو الببليوجرافيين ولكل من يتعامل مع الكتاب، ويحتاج لمثل هذه المعلومات، وفي نفس الوقت تظهرهذه البيانات في الأدوات الببليوجرافية المختلفة، بهدف الإعلام المبكرعن الكتب القادمة قبل نشرها، لمساعدة

---

[1] قياسات ورق الكتابة وبعض أصناف المطبوعات بعد التشذيب : مواصفة قياسية سعودية، ص ١ .

المكتبيين والناشرين وبائعي الكتب، في تسهيل إجراءات طلب وتسديد الفواتير.(١)

ويعود الفضل في وجود هذا النظام إلى المكتبي جاستين وينسور (Jastin Winsor) الذي كان يعمل في كلية هارفرد عام ١٨٨٦م حيث توصل لفكرة الفهرسة أثناء النشر أو مايسميه البعض الفهرسة في المولد أو المنبع... إلخ، ومع وجود محاولات متعددة ومتكررة إلا إنها كانت محاولات فردية، يضاف إلى ذلك الاهمال الذي قوبلت به هذه المحاولات من قبل الاخرين مع أن بعض الباحثين قد نبه إلى أنه «ينبغي أن يضع كل ناشر في كل نسخة من كل كتاب ينشره، بطاقة يتم إعدادها بناء على نظام معياري تعده هيئة لها سلطة إعداده، وذلك حتى يتوفر التوحيد المطلوب».(٢)

وأثمرت المحاولات في هذا المجال خلال النصف الأول من القرن العشرين خاصة تلك المحاولات التي تمت من قبل مكتبة الكونجرس التي تمخض عنها البدء في تنفيذه من قبلها من عام ١٩٠١م «وكان الحدث الرئيسي بعد ئذ (في الولايات المتحدة الأمريكية) هو نشر تقرير مكتبة الكونجرس في عام ١٩٦٠م عن تجربة الفهرسة في المصدر. وهذا التقرير وثيقة شديدة التدقيق تصف في تفصيل الطريقة التي سار بها المشروع، ومزود بإحصائيات محكمة عن إنجازاته كما يعطي صورة عن المؤتمرات الي عقدتها مكتبة الكونجرس بعد انتهاء

---

(١) يوجد حول هذا النظام (الفهرسة أثناء النشر) مواصفة صادرة عن المنظمة الدولية للتقييس (ISO) ، لكن تعذرالحصول عليها سواء من مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أو من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس . مع محاولاتي المتكررة ، ولهذا فإن الباحث إعتمد على ما كتب عنها في مختلف المراجع .

(٢) نبيلة خليفة جمعة . "الفهرسة أثناء النشر ١- المفاهيم والمعايير" . **مجلة المكتبات والمعلومات**، مج ٨ ، ع ٢ (إبريل ١٩٨٨م / شعبان ١٤٠٨هـ)، ص ٣١ .

التجربة مع الناشرين المشتركين في المشروع».[١] وذلك لمناقشة كل ما يتعلق بالتجربة ومعرفة وجهة نظر الناشرين وردود فعلهم، والتقرير نقلة ومحطة تحول في تعميم استخدام هذا النظام على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وما لاشك فيه إن التجربة الأمريكية مهدت أيضا لظهور برامج الفهرسة أثناء النشر (فان) في العصر الحديث وإلى نجاحها أيضا.

ويعرف هذا النظام بشكل مختصر بـ(CIP) ويرجع إلى (Catalaguing In Publication)، وتترجم في كثير من الأحيان بالفهرسة في المصدر، وهذه ترجمة حرفية لعل الأفضل منها استخدام الفهرسة أثناء النشر لوجاهته اللغوية والعلمية، حيث يعد سعد الهجرسي[٢] أول من استخدمه. وعلى هذا جاء المختصر المعروف بـ(فان) وهو مكون من الحروف الاستهلالية من مصطلح الفهرسة أثناء النشر، وقد سبق سعد الهجرسي الجهد الذي قام به عبدالكريم الأمين عندما ترجم هذا المصطلح بالفهرسة في المطبوع ؛ وهي ترجمة لم يكتب لها الانتشار لكونها ترجمة حرفية لا تدل دلالة واضحة على المقصود كما يدل عليه المصطلح الفهرسة أثناء النشر.

ويحدد أحد الباحثين متطلبات إنشاء برنامج (فان) بتوفر العناصر التالية:[٣]

١ - هيئة ببليوجرافية قومية (وطنية) قادرة على القيام بأعباء النظام، وهذه القدرة تتمثل في الإمكانات البشرية الفنية المؤهلة والمدربة، والإمكانات المادية التي تكفل رعاية النظام وتحمل معداته، والمكان الملائم لاستضافة النظام وتجهيزاته وغالبا ما تتمثل في المكتبة الوطنية بالدولة.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢ .

(٢) عبدالله عمر البارودي، **دراسات مختارة في المكتبات والتوثيق والإعلام: الفهرسة في المطبوع، نماذج لبرامج جديدة للفهرسة**، ط١ (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣هـ)، ص ١٦٢ .

(٣) نبيلة خليفة جمعة، المرجع السابق، ص ٣٣ .

٢ - معايير موحدة لإعداد البطاقات للاستخدام في كل أو معظم المكتبات بالدولة، وهي قواعد الوصف الببليوجرافي، وقوائم رؤوس الموضوعات، وجداول التصنيف. وهو ما يضمن قبول باقي المكتبات لبطاقات (فان) والاستفادة منها. ومن المفضل أن تتسم هذه المعايير بالدولية ليتمكن من قبولها من المكتبات في الدول الأخرى خاصة بالنسبة لقواعد الوصف الببليوجرافي والتصنيف، أما رؤوس الموضوعات فيكتفى أن تكون مقبولة على المستوى المحلي.

٣ - الوعي الكامل أو الكافي من جانب الناشرين في الدولة بأهمية هذا النظام لصناعة النشر وتجارة الكتب، ومدى تأثر مبيعاتهم بهذا النظام سواء محليا أو عالميا وهذا يعني انتعاش صناعة النشر بالدولة.

٤ - وجود علاقة جيدة بين مجتمعي النشروالمكتبات بالدولة وإيمان كل منهما بأهمية هذه العلاقة. فالمكتبة هي أهم عميل للناشر، ومن ناحية أخرى لايمكن أن تحصل المكتبة على جل مقتنياتها إلا بالاعتماد على الناشر، وهكذا دواليك. ووجود مثل هذه العلاقة من شأنه الارتفاع بمستوى الأداء في أي من المجتمعين.

٥ - وجود ببليوجرافية وطنية منتظمة الصدور، سواء كانت بالشكل التقليدي المطبوع، أو على بطاقات مصغرة، أو بالشكل المحسب على أشرطة ممغنطة أو غيرها من وسائط نقل المعلومات الآلية. حيث يضمن وجودها انسياب بيانات النظام ووصولها السريع إلى المكتبات لاستخدامها في شتى الاحتياجات المكتبية والإدارية.

ويغطي هذا النظام جميع أنواع المطبوعات سواء كانت حكومية أو جامعية أو تجارية... إلخ وكذلك الدوريات وحتى المواد الأخرى غير الكتب

التي تسمى بالأوعية غيرالتقليدية ؛ كالأشرطة كاسيت كانت أو فديو، والأقراص المغنطة... إلخ. والملحوظ أن الذي يخص البحث ويتعلق به هو مجال واحد فقط وهو الكتب بغض النظر عن جهة إصداره.

ولنجاح هذا البرنامج أو النظام لابد أن تستقبل الهيئة المشرفة على تطبيقه داخل الدولة بوقت كاف حتى يمكن الانتهاء من إعداد البطاقة وإرجاعها إلى الناشر بوقت كاف، وغالبا ما يحدد هذا الوقت بستة أسابيع قبل موعد صدور المطبوع. ويلزم إرسال الوثائق المتاحة مثل التصميم النهائي لصفحة العنوان، وظهر صفحة العنوان، ونسخة من بعض أو كل الصفحات التقديمية بما فيها المقدمة وصفحة المحتويات. بالإضافة إلى استمارة (فان) التي تضعها هيئة (فان) داخل الدولة وفقا لمتطلباتها، ويقوم الناشر بوضع معلومات في هذه الاستمارة عن الكتاب من حيث الموضوع، والمؤلف، والسعر، وشكله المادي، المتوقع لعدد صفحاته المتوقعة وحجمه وتجليده والتفاصيل التي ترتبط بالعمل نفسه.[1] ومن الضروري أن يبلغ الناشر هيئة (فان) بأية تعديلات سوف يجريها قبل أن تعود البطاقات من الهيئة (فان) المشرفة على تطبيق النظام داخل الدولة.

وقد تكون بطاقة (فان) مطبوعة فقط على ظهر العنوان، وقد تكون منفصلة أي بشكل مستقل لتتمكن المكتبات من الاستفادة منها مباشرة بإسقاطها في فهارسها، وقد تكون بطاقة الفهرسة تصدر بلغتين على المطبوع نفسه ؛ اللغة الأم وإحدى اللغات العالمية. أما عن الشكل المعياري لهذه البطاقة فإن من الطبيعي أن تختلف من جهة إلى أخرى حسب تطبيقات الفهرسة المختلفة، وبحسب الممارسات الببليوجرافية، ولكن ينبغي على مستخدمي هذا

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤ .

النظام أن يحرصوا على تطبيق تلك التقنينات من الفهرسة التي تتمتع بالعالمية تقريبا ؛ مثل قواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في طبعتها الثانية.[1]

وينبغي أن تحتوي بطاقة (فان) على جملة الفهرسة أثناء النشر (فان) باللغة الأم، واسم الدولة التي أعدت تسجيلة (فان)، أما بالنسبة للمحتويات المعيارية للبطاقة، فينبغي «أن تتضمن ما يتوفر من العناصر وقت إعداد البطاقة».[2] ، ولعل أهمها: حقل العنوان وبيان المسؤولية، وحقل الطبعة، وحقل النشر والتوزيع، وحقل الوصف المادي، وحقل السلسلة، وحقل التبصرات، وحقل الترقيمة الموحدة (تدمك / ISBN)، وكيفيات الإتاحة، وبيانات الموضوع.

وهذا النظام نجده واسع الانتشار في الدول الأوربية وأمريكا، ولعل مما يبشر بالخير أن بعض الدول العربية بدأت تطبيقه سواء على نطاق دول المغرب العربي أو مصر أو دول المشرق العربي، سواء على المستوى التجاري أو الرسمي، مثل جامعة الملك سعود، ودار المريخ للنشر والتوزيع (الرياض)، وهذه أمثلة وليس كل هو ماهو موجود على الساحة من تطبيقات لهذا النظام الواسع الاستخدام والانتشار. ولعل ما قامت به مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض بالمملكة العربية السعودية من تبنيها لنظام الايداع النظامي الذي اشتمل على فقرة عنيت بهذا الجانب (الفهرسة أثناء النشر) في دليلها الصادرحول التعريف بنظام الايداع النظامي، جاء منسجما مع الحاجة الملحة لذلك، حيث حددت مكانه من المطبوع بأن «تطبع بطاقة الفهرسة أثناء النشر خلف صفحة العنوان»[3] .

---

[1] المرجع السابق، ص ٣٩ .

[2] المرجع السابق، ص ص ٤١ ـ ٤٨ .

[3] **دليل الإيداع النظامي.** (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص ١٢ .

وهذا النظام يرتبط بموضوع البحث بصلات وعلاقات وثيقة تترجمها العناصر التالية:

١ - أن وجود هذا النظام على مستوى الدولة سيؤثر وبلاشك على توحيد الفهرسة وأشكال بطاقاتها، مما يعني معطيات سليمة من تطبيقات الفهرسة لمختلف المطبوعات وأوعية المعلومات الأخرى.

٢ - مساعدة المكتبات على أداء عملها بشكل أفضل، إذ إن وجود هذه البطاقات سواء بشكل متصل أومنفصل سيعطي ثماره على توفير وقت المفهرس أو أمين المكتبة الذي سيحس بسهولة العمل، فالأمر لا يتطلب منه سوى نقل أو إسقاط البطاقات في أدراجها المخصصة لها داخل المكتبة.

٣ - هذا النظام سيقضي بشكل تام على تلك الاجتهادات الفردية التي قد تصيب أو تخطيء خاصة فيما يتعلق بتحديد موضوع أو موضوعات الكتاب الواحد، وهذا يعني توحيد المداخل على مستوى الدولة أو على مستوى إقليمي.

٤ - يسهل هذا النظام العالمي لبرنامج الفهرسة أثناء النشر (فان) على التبادل المعرفي بين الدول التي قد يربطها دين أولغة أو تنظيم سياسي ونحوذلك، وعلى إيجاد الببليوجرافيات التي تخدم هذا النطاق الإقليمي.

٥ - بناء الببليوجرافيا الوطنية يعتمد بشكل كبير على الفهرسة أثناء النشر، سواء على انتظام المعلومات أو دقة المعلومات وثباتها، ذلك أن هذا النظام سيقطي بشكل تام على تذبذب المعلومات أو نقصها لأي مطبوع أو وعاء معلومات لأن الفهرسة تتم قبل ظهور المطبوع، ويوجد وقت لاستكمال النواقص إن وجدت.

٦ – فوائد هذا النظام ليست مقصورة على المكتبيين أو المسؤولين عن الببليوجرافية الوطنية، بل يتعدى ذلك إلى الناشرين من حيث زيادة مبيعاتهم وازدهار تجارتهم ورواجها، وارتفاع الثقة بهم وبما ينتجون، بسبب رغبة الكثير من المكتبات على التعامل مع مثل هذه النوعية من الناشرين للأسباب الانفة الذكر.

٧ – القراء أو المستفيدون بشكل عام لن يكونوا بمنأى عن الاستفادة من هذا النظام، بل إن هذا النظام جعل محور اهتمامه المستفيد، ذلك أن هذا النظام سيجعل وصول الكتاب إلى الأرفف بشكل سريع وفعال، يضاف إلى ذلك أن وجود ببليوجرافية وطنية متتالية الصدور تحتوي على الجديد الذي مازال في بعض الأحيان في المطابع، يعد خدمة كبيرة للباحثين الذين يبحثون في هذه الببليوجرافيات عن المراجع أو تلك المصادر التي تعينهم على أداء بحوثهم أو مؤلفاتهم.

هذه أهم الفوائد التي يمكن أن تعود على أطراف عدة أهمها المكتبة، والناشر، والكتاب، والقاريء وهي أطراف تسعد أن ترى هذا النظام (فان) وقد تم استخدامه بشكل عام شامل لجميع دول العالم، لما لهذا النظام من فوائد أكثر وأكبر في حالة تطبيقه في نطاق أوسع من المحلية إلى الإقليمية والدولية.





تاريخ نشر الكتاب
في
الجامعات الخليجية



يركز هذا الفصل على تاريخ نشر الكتاب بالجامعات الخليجية الاثنتي عشرة، والذي يمكن أن نسميه بالنشر الأكاديمي أو الجامعي الذي تبنته هذه الجامعات من منطلق أنه سوف يحقق جانبا من رسالتها العلمية حيال الكليات وتخصصاتها المختلفة أو حيال المجتمع والدور المنتظر منها لخدمته. وهذا يعني أن الرؤية التاريخية مركزة فقط على تاريخ النشر للكتاب بأشكاله المختلفة دون الدوريات وغيرها في هذه الجامعات الخليجية.

ويعد النشر الأكاديمي (الجامعي) جزءا من النشر بشكل عام بكل دولة من دول الخليج العربية، يكمل النشر التجاري والحكومي الرسمي، وعلى هذا فإنه لا ينبغي أن يفهم بأن هذا التاريخ الذي سوف يتم استعراضه، يعبر عن تاريخ النشر بشكل عام بكل دولة خليجية، إذ سبقه النشر التجاري والحكومي. وما النشر الأكاديمي إلا حلقة من حلقات النشر بشكل عام بكل دولة خليجية. وإذا أريد أن يكون هناك رؤية شاملة لتاريخ النشر بكل دولة خليجية فينبغي استعراض النشر بجميع أنواعه وأشكاله لتكتمل الصورة التاريخية المراد استقصاؤها.

ويعتمد تاريخ نشرالكتاب بهذه الجامعات بشكل كبيرعلى ما تم توثيقه من معلومات لها مساس بهذا التاريخ، سواء قامت الجامعة بهذا التوثيق أو قام به الباحثون المختلفون، كما أن وجود قائمة ببليوجرافية متكاملة ستعطي ثقة أكبربهذا التاريخ لهذه الجامعة أو تلك، وإذا كانت بعض الجامعات الخليجية قد حظيت بدراسات مختلفة تناولت النشربها، فإن الملاحظ على هذه الدراسات أنها تتم بشكل نظري بحت ــ في الغالب ــ وأنها أيضا يكتنفها الغموض حيال استعراض الجانب التاريخي للدراسات ؛ فمثلا يشير أحد الباحثين: «وأقدم الجامعات التي عنيت بالنشربشكل بارز هي جامعة الملك سعود والرئاسة العامة للمعاهد والكليات قبل تحويلها إلى جامعة الإمام، فقد كان لهما نشاط طيب في الثمانينات».[1] وهذا اجتهاد من هذا الباحث حيال تاريخ نشرالكتاب، لكن هذه المعلومة ثبت خطأها، وذلك عندما أثبتت إحدى الدراسات أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية هي الأولى في مجال النشر، حيث تقول الدراسة حول هذه النقطة وعند حديثها عن تاريخ النشربهذه الجامعة: «نستطيع اعتبارهذه الجامعة الأولى في الدخول إلى عالم النشرالجامعي يالمملكة، وإن كان ذلك قبل أن تعرف بهذا الاسم وفي مرحلة توزعها على كليات مستقلة تتبع الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية، إذ نشرت كتاب الأدب العربي وتاريخه في عصري صدر الإسلام والدولة الأموية الذي طبع بمطابع الرياض وكان ذلك عام ١٣٧٦هـ».[2]

---

(١) يحيى محمود ساعاتي " النشرفي المملكة العربية السعودية: مدخل لدراسة ". **مكتبة الإدارة**، مج١٣، ع١، (محرم ١٤٠٦هـ ــ أكتوبر١٩٨٦م)، ص ٣٠.

(٢) فهد بن محمد الدرعان . ـــ **النشرفي الجامعات السعودية: دراسة تحليلية** (رسالة ماجستير). (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية العلوم الاجتماعية ، قسم المكتبات والمعلومات ، ١٤٠٧هـ)، ص ٧٤.

وأثناء جمع المعلومات لهذه الدراسة وجد الباحث ما يؤكد أن النشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد بدأ قبل هذا التاريخ (١٣٧٦هـ) بحوالي ست سنوات، وذلك عندما اعادت الجامعة نشر كتابٍ بعنوان مقدمة في أصول التفسيرمن تأليف تقي الدين بن أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، وهو منشوربالقاهرة بالمطبعة السلفية. وكان تاريخ نشرهذا الكتاب هو ١٣٧٠هـ، وهذا يعني أن المعلومة السابقة اجتهادية نقضتها المعلومة الجديدة، والذي ينبغي التاكيد عليه في هذا السياق، أن تاريخ نشرالكتاب بجامعات دول الخليج وفي ظل غياب الدراسات الجادة والموثقة، وفي غياب الببليوجرافية الوطنية الحاصرة كذلك في غياب بعض قوائم المطبوعات الجامعية التي توثق للكتاب وتاريخه بكل جامعة، حيث إن النشربكل جامعة سيكون تاريخا اجتهاديا في أغلب الأحيان معتمدا بشكل كبيرعلى ما تم الوقوف عليه من معلومات، وما تم العثورعليه من مطبوعات الجامعات التي تجهلها بعض الجامعات الخليجية نفسها ولا تعلم أنها من إصداراتها. وهذا ما اتضح لي عند زيارة بعض الجامعات الخليجية من نفي بعض المسؤولين لوجود نشرفي رحاب جامعته. ولم آخذ تأكيده على محمل الجد، حيث قمت بالبحث عبرالوسائل المختلفة من زيارات لمختلف الكليات ومطبعة الجامعة... إلخ. حيث وُجد أن هناك نشرا لا بأس به، ولكن لعل نفي هذا المسؤول مرده لعوامل عدة قد يكون من أهمها عدم وجود سجل ببليوجرافي موثق لما تقوم به الجامعة بنشره من مطبوعات علمية متخصصة.

المراحل التي مرّ بها تاريخ النشر

وتبين من خلال البحث والتقصي لجميع مطبوعات الجامعات الخليجية التي تمكن الباحث من الوقوف عليها مباشرة، والدراسات التي أثيرت حولها أن هناك مراحل أربعا مربها النشربهذه الجامعات الخليجية، ولكل مرحلة من هذه

المراحل ما يميزها من خصائص وملامح ومميزات تحدد هويتها وطبيعتها، وهـذه المراحل الأربع هي:[١]

١- مرحلــة البدايـــات.

٢- مرحلــة النمو والتنـــوع.

٣- مرحلــة التطــور.

٤- مرحلــة النضــوج.

أولاً ـ مرحلة البدايـــات:

تبدأ هــذه المرحلة بظهورأول مطبوع إلى حيزالوجود، كدليل مادي يوضح بدء الجامعة في دخول هذا المجال والإسـهام فيـه، ومن المؤكد أن هـذه البدايات لم تواكب بداية الجامعة أساسا، بل نجد أن الولوج في النشر لم يأت إلا بعد إنشاء الجامعة بفترة زمنية. والفارق الوحيد بين الجامعـات حول هـذه النقطة بالذات هي طول هذه المدة أو قصرها.

أما نهاية هذه المرحلـة فهي تختلف من جامعة إلى أخـرى، إذ نجدها مرهونـة بحدث أو تحول واضح يحسب لصالح النشر، وهذا الحـدث قد يتمثل في توحيد مجموعة من الكليـات في إطارجامعة باسم جديد كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة البحرين، وكلتا الجامعتين كانتا عبارة عن مجموعة من الكليات المتفرقة قبل أن توحدا تحت اسم جامعة لها كيانها الخاص بها، أو بإحداث المطابع الخاصة بالجامعة والأثرالمأمول منها على مجال النشر، أو إيجاد الجهة المسؤولة عن النشرالتي سوف تشرف عليـه... إلخ. وهـذه أمثلة فقط، وسيتضح ذلك بشكل أكبرعند البدء في استعراض أحداث هـذه المرحلة بكل جامعة.

---

[١] المرجع السابق، ص ٦٧ ـ ٧٤ .

أما عن ملامح ومميزات هذه المرحلة (مرحلة البدايات) فهي كالتالي:

١ - حظيت الكتب الدراسية بالاهتمام المركزمن قبل الجامعات المعنية، وذلك لتغطية النقص الواضح في الكتب الدراسية التي تدعم المناهج المختلفة، وهذه الكتب في الغالب إما جهد قسم علمي (دراسي)، أو جهد فردي من قبل أستاذ المادة نفسه، وقد تكون كتبا ذات منهجية وأصالة، وقد تكون ترجمة لكتب أخرى تخدم تخصصا ما من التخصصات العلمية.

٢ - أن النشربالجامعة في الغالب غيرمركزي، بمعنى أن جميع الجهات تمارس النشرسواء كانت كليات بأقسامها المختلفة، أوكانت عمادات مساندة أو حتى إدارة الجامعة نفسها، وهذا يعني بالضرورة ان هذه الجهات تمارس النشرمن ألفه إلى يائه ؛ فهي تعد المطبوع، وتتفق قبل ذلك مع المؤلف، وتقوم بالإشراف على طباعته حتى خروجه من المطابع التي قد تكون محلية أوخارجية، وتقوم كذلك بعملية التوزيع بنفسها. وهي لا تحتاج في ذلك إلا للدعم المادي الذي يؤخذ من ميزانية الكلية أو العمادة أو أخذ الإذن من إدارة الجامعة بتمويل الدعم المادي في حالة ما إذا كان نظام النشربالجامعة مركزيا.

٣ - تميزت الكتب بضعف في مستوى الإخراج الفني من حيث الطباعة ونوعية الورق والتصميم، ولعل مرد ذلك إلى المطابع نفسها التي قد تكون ذات مستوى متواضع، أو إلى الجامعة نفسها وعدم اشتراطها لمستوى معين من التنفيذ، لعدم وضوح القواعد الفنية لإخراج الكتب في أذهان القائمين على التنفيذ في مختلف الكليات أو العمادات المساندة.

٤ - لقيت الكتب غيرالعلمية كالأدلة والتقارير والكتيبات التعريفية لمختلف الكليات والأقسام والعمادات عناية واضحة في هذه المرحلة أيضا، على اعتبارأن هذه الكتب تمثل أهمية على أساس أنها تلقي الضوء على

جهود الكليات والعمادات المختلفة ونشاطاتها وما قامت به من مهمات وتطورات حدثت لها عبرعام أو أعوام متعددة.

٥ - عدم الاهتمام ببيانات النشروترتيبها الترتيب العلمي، بل نجدها في كثيرمن مطبوعات الجامعة خلال هذه الفترة ناقصة، من مثل غياب تاريخ النشرالذي اتضح عدم العناية به بهذه المرحلة أوعدم الإشارة إلى الجهة المسؤولة عن النشر، ووقوع أخطاء فنية مثل ذكرالمطبعة وإغفال جهة النشر، وغيرذلك من المعلومات الضرورية التي هي في غاية الأهمية لما يترتب على فقدانها من مشكلات متعددة ؛ خاصة في مجال الفهرسة والضبط الببليوجرافي.

٦ - يتم النشرفي غياب القواعد واللوائح التي تنظمه، فالنشر يتم بدون وجود اتفاق مع المؤلفين (عقود تأليف) التي توضح الحقوق المادية والمعنوية، والالتزامات المترتبة على هذا العقد التي يطالب بتنفيذها كل طرف، وغيرها من الأمورالتي تدخل في مجال التنظيم الإداري أو الفني للنشرالجامعي الذي يوضح مسارالعمل وكيفية تحديد العلاقة بين كل من المؤلف والناشروالطابع.

٧ - الاضطراب الكمي (العددي) للنشربين الصعود والنزول، حيث يلاحظ التفاوت في عدد ما ينشرمن سنة إلى أخرى، بل نجد أن هناك سنوات جاءت خالية من أي جهد نشري، وهذا الاضطراب يوحي إلى أمرمهم وهوغياب الخطط التي تنظم مسيرة النشربالجامعة وتعنى بشؤونه وأموره، فمثلا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قبل أن تتوحد لوحظ أنه من عام ١٣٧٧هـ وإلى عام ١٣٨٥هـ لم تنشراي كتاب، وكذلك جامعة الكويت التي لم تنشرعام ١٣٩٦هـ اي كتاب، ولم يكن هذا ليحدث لوكانت هناك خطط مدروسة بعناية، أو وجدت قبل ذلك جهة يناط بها أمرالنشربالجامعة من إشراف ووضع الخطط ودراستها.

٨ - عشوائية التوزيع في الغالب وعدم التنظيم بحيث يمكن أن نصفه بأنه لا يحقق الهدف المرجو منه في الغالب وهو وصول الكتاب إلى المستفيد المباشر ذي العلاقة الذي يعنيه الحصول على هذا المطبوع أوذاك. ويتم التوزيع في كثيرمن الأحيان عن طريق الجهة التي نشرت الكتاب.

هذه هي أهم ملامح هذه المرحلة (مرحلة البدايات)، التي تمثل المرحلة الأولى للنشر بالجامعة، ويتضح ان سلبياتها كثيرة. ويظهرذلك جليا عند استعراض مميزاتها السابقة الذكر ولكن لعل من المناسب أن نقول إن هذه السلبيات قد تكثرأوتقل من جامعة إلى أخرى اعتمادا على تبلورمفهوم النشرعندها، وحداثة انشائها أو قدمه.

ثانياً ـ مرحلة النمو والتنوع:

وفي هذه المرحلة أخذ النشرمنعطفا يتسم بالجدية والتركيزعلى الاهتمام بالنشر، والوعي لأهمية دوره في نطاق العملية التعليمية، حيث يعد ركيزة مهمة لمساندة الجهود التي ترمي للنهوض بدورالجامعة في مسارها العلمي والاجتماعي.

وفي هذه المرحلة كذلك كان للنشراهتمام متنوع اعتمد على التنوع الشكلي للمطبوعات، فبجانب الكتاب جاءت كتب الفهارس والسلاسل المختلفة، وكلها أوعية معلوماتية لا تقل شأنا عن دورالكتب، ان لم تفقها في بعض المجالات خدمة وأداء. يضاف إلى ذلك قضية التذبذب العددي لماينشرسنويا، إذ نجده في هذه المرحلة خفت حدته، وأصبح أقل وضوحا وظهورا، فكان هناك نوع من الاهتمام بالنشرالسنوي ؛ فلم تأت سنة وإلا كان فيها نشر. وبقيت سلبية لها علاقة بهذا الجانب، وهي عدد ما ينشرمن المطبوعات، حيث لم يحافظ على النموالتصاعدي، بل نجد استمرار التذبذب

العددي لما ينشر، ولكن بشكل أخف من الحال الذي كان سائدا في المرحلة السابقة (مرحلة البدايات)، وهذا الواقع يدل على غياب السياسة العامة الواضحة لدى الجامعات التي ظهرت فيها هذه الملاحظة.

ويختلف تحديد بداية هذه المرحلة ونهايتها من جامعة إلى أخرى اعتمادا على الأحداث التي تمربها كل جامعة عبرسنين عمرها، ولهذا فإنه يصعب تحديد هذه الفترة بتاريخ زمني محدد ينطبق على جميع الجامعات الخليجية ؛ بل لكل جامعة ما يخصها من تحديد لهذه المرحلة يتوافق مع مراحل النشر بها.

ولعل أهم ملامح هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) النقاط التالية:

١ - الاهتمام بإصدارالقواعد واللوائح الخاصة، التي تنظم النشربالجامعة، ولا تخرج هذه اللوائح عن نوعين هما:

• لوائح أصلية وتعني أن هذه اللوائح أوالقواعد هي من جهد الجامعة وترجمة حقيقية لخبرتها في هذا المجال، وكان وضعها عبرلجنة ترجمت هذا الواقع إلى خبرة، وعلى هذا فإن هذه اللوائح أوالقواعد من جهد الجامعة مائة بالمائة. وعلى هذا فهي تتناسب مع ما تراه الجامعة بحاجة لتغطيته من حالات مختلفة ووجوه متنوعة ؛ كلوائح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الكويت.

• لوائح منقولة ؛ وهي اللوائح التي اعتمدت على لوائح أخرى سواء قامت بتعديلها أونقلها كما هي، فهي لوائح ليست من جهد الجامعة بشكل تام، بل قد يكون من جراء تعاون بين الجامعتين، أونحو ذلك ؛ كالحاصل ما بين جامعتي الملك فيصل وجامعة الملك عبدالعزيزمن تعاون في نقل لوائح الجامعة الثانية لتطبق في الجامعة الأولى.

٢ - العناية بحقوق المؤلفين والمحققين والمترجمين... إلخ المادية والمعنوية ؛ وذلك واضح عند محاولة الجامعات أن توجد صيغا من العقود المختلفة التي تكفل حقوق الطرفين ؛ المؤلف والناشرعلى حد سواء، وهذه العقود تأتي نتيجة طبيعية لوجود اللوائح أوالقواعد بكل جامعة، وتختلف هذه العقود من حيث عدد بنودها وصيغتها من جامعة إلى أخرى، وهذا الاختلاف له ما يبرره من وجهة نظركل جامعة على حدة، للطبيعة الموضوعية، وحجم المكافأة وتقريرالحقوق المادية وكيفية دفعها... إلخ.

٣ - تنوع أشكال النشر، فلم تعد الكتب بشكلها المتعارف عليه هي الغالبة على الشكل المنشور، إذ ظهرالاهتمام بنشرأعمال المؤتمرات والاهتمام بإصدارالسلاسل والعناية بها، وكذلك الحرص على نشرالبحوث التي يتوقع حصول الفائدة منها، والتوجه نحونشر الأعمال المرجعية المساندة مثل إصدار الفهارس والببليوجرافيات وغيرها، وهوما يمكن عده من الملامح الايجابية لهذه المرحلة.

٤ - مع اهتمام الجامعات بالتوجه إلى إنشاء المطابع الخاصة بها، إلا أن استفادة جهات النشرمنها مازالت محدودة بل جزئية للغاية، ولعل مرد هذا إلى ضعف تقنية هذه المطابع وقلة العاملين المتخصصين بها أونقص خبراتهم، مما جعل اهتمام هذه المطابع مركزاعلى تلبية الاحتياجات الإدارية للجامعة ككراسات الكتابة والنماذج المختلفة... إلخ. وهذا يعني أن الطبع استمرفي هذه المرحلة معتمدا بشكل كبير على المطابع التجارية.

٥ - الاهتمام بالإخراج الفني للكتاب أوللمادة المنشورة بشكل ملحوظ وتمثل ذلك في:

ـ العناية بالطباعة وترتيب أصول الكتاب.

ـ قلة الأخطاء الطباعية التي كانت تنتشر وبشكل واضح في أعمال المرحلة الأولى.

ـ الاهتمام بالتصميم والعناية به، وإن لم يصل ذلك إلى الدرجة المطلوبة التي يمكن أن تعطي المطبوعات المنشورة ملامح خاصة لافتة للانتباه وتعكس مستوى مميزا.

٦ - استمرالتوزيع على نفس النمط الذي كان عليه في المرحلة السابقة (مرحلة البدايات)، وإن كانت الرغبة ملحوظة في توزيع ما ينشرعلى نطاق أوسع ومتنوع ؛ وتمثل ذلك في الحرص على أن يصل المطبوع إلى بعض الجمعيات والمؤسسات والمراكز العلمية الداخلية (داخل الدولة) والخارجية.

ولعل الملاحظ أن إيجابيات هذه المرحلة تفوق سابقتها، مما ساعد في الدلالة على وجود مفهوم متطورلأهمية النشرالآنية والبعيدة المدى على الحركة التعليمية بالجامعة، إلا أن الوضع مازال دون الأمل المنشود.

ثالثاً ـ مرحلة التطور:

وبدأ النشرالأكاديمي (الجامعي) في الجامعات الخليجية بأخذ وضعه الطبيعي، وبرزالاهتمام بشكل جلي في دعم النشرسواء ماديا أومعنويا، وتمثل ذلك بتلك الجهود الموفقة في إيجاد جهات معنية بالنشرتهتم بشؤون النشرداخل الجامعة بجميع جوانبه، وعلى هذا فإنه يمكن اعتباره البداية الحقيقة لهذه المرحلة هي إيجاد الجهة المعنية بأمورالنشربالنسبة لبعض الجامعات الخليجية بما فيها الجامعات السعودية التي غطيت في دراسة سابقة للباحث[1] ، حيث يمكن لهذه التطورات اللاحقة التي جاءت بعد عام ١٤٠٥هـ أن تلحق بهذه المرحلة على اعتبارأن هذه الجامعات مازالت في مرحلة التطوروالتطوير.

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٤ ــ ١٢٨ .

أما عن نهاية هذه المرحلة فيمكن تحديدها بوجود نقلة تطويرية في مسارالنشرمن حيث وجود القواعد الخاصة بالكتابة، أو وجود السياسة الواضحة التي تنظم سيرالعمل. وكل هذه يمكن تحديدها وإدراجها تحت مرحلة أخرى هي مرحلة النضوج.

ولعل مايميزهذه المرحلة النقاط التالية:

١ - السعي الحثيث إلى إيجاد أو إحداث الجهات المعنية بالنشر بالجامعات الخليجية، التي قد تختلف من جامعة إلى أخرى من حيث عدد الموظفين وحجم الدعم المادي، والاسم التي تحمله، وقد تكون مرتبطة مباشرة بمديرالجامعة أو وكيلها للشؤون التعليمية والبحث العلمي والدراسات العليا، أو بالمجلس العلمي، أو بأمين الجامعة... إلخ. وهذا لايعني أن جميع الجامعات الخليجية قد سلكت هذا الطريق، بل يوجد من بينها مالايزال ينهج الطريقة غيرالمركزية، ولم تسع إلى إيجاد مثل هذه الجهة ؛ مثل جامعة قطر، والبحرين والجامعة الإسلامية.

وهذه الجهات المعنية بالنشرقد أدخلت النشرفي مرحلة جديدة تعتبرنقلة على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أصبح للنشرسياسية موثقة وقواعد محددة ولوائح منظمة هي أكثردقة وأكثرشمولية من سابقتها التي ظهرت في المرحلة الثانية (مرحلة النمووالتنوع)، وضمت هذه الجهات من بين إدارييها متخصصين في التحريروالتصميم، مما جعل النشريتخذ له طابعا مميزا أكثردقة ونضجا ومصداقية. فالتحريرجنب المطبوعات الجامعية الكثيرمن الأخطاء سواء في اللغة أوالأسلوب أو التصميم التي جعلت من هذه المطبوعات تتخذ سمات ظاهرة ميزتها عن المطبوعات الأخرى التجارية أو الحكومية.

٢ - وبالنسبة للمطابع فالأمرتركزعلى اتجاهين، أولهما يتعلق بتلك الجامعات التي ليست لديها مطابع أصلا، فهذه حرصت على إيجاد المطابع

الخاصة بها، إيمانا منها: أن الطبع الذاتي أحدث وأقوى علاقة بالنشرمن المطابع التجارية، وهذه الجامعات في حرصها على وجود مثل هذه المطابع واجهت مشكلات جمة لتوفيراليد العمالة الفنية المدربة تدريبا عاليا، وعلى هذا فان الجامعات كانت على تفاوت في هذا المجال. أما ثانيها فيتعلق بالجامعات التي لديها مطابع سابقا، ولكن أدركت أن هذه المطابع لا تلبي احتياجاتها المتنامية إدارية كانت أم نشرية، فعملت على تطويرها بتوسيعها وتحديثها بجلب الالآت الحديثة الأكثر تطورا وتقنية، ووفرت اليد العمالة الفنية المدربة ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

٣ - الاهتمام بالشكل الطباعي للعمل المراد نشره، وقد انعكس ذلك في الحرص على استخدام الورق الجيد، ودقة التنفيذ الطباعي، وسلامة الأصول، وجودة الإخراج بشكل عام، والعناية بإخراج الأشكال المرافقة، مثل الرسوم البيانية والخرائط ونحوها.

٤ - التنوع الموضوعي الذي أقدمت عليه بعض الجامعات في مجال النشر، كالنشرفي مجال قصص الأطفال، والكتب التثقيفية الموجهة للناشئة ؛ كالذي فعلته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أو الكتيبات الطبية التعريفية التي تهتم بالطب الوقائي ؛ كما فعلته جامعة الملك سعود. كل ذلك يعد ميزة تميزت بها هذه المرحلة.

٥ - وكان للكتب المحققة اهتمام متزايد في هذه المرحلة، بل نجد أن بعض الجامعات قد ركزت عليها بشكل كبير كما فعلت جامعة أم القرى. والهدف من هذه الكتب هوإحياء التراث الإسلامي والعربي الذي مازال أغلبه مخطوطا، حيث ترى هذه الجامعات فيه كنوزا علمية يجب أن تتاح للجمهور المستفيد. وحسنا فعلت هذه الجامعات بانتهاجها هذا المسلك الطيب.

٦ - اهتمام بعض الجامعات بالنشر في مجال الترجمة والتعريب حيث قامت هذه الجامعات (مثل جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيزوجامعة الكويت) بالنشرفي هذا المجال؛ حيث قامت بطباعة كتب هي في الأصل مترجمة من لغات أخرى خاصة اللغة الإنجليزية قام بترجمتها أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات، استجابة لطلب الأقسام العلمية بالذات أو بجهد شخصي من المترجم رغبة في إثراء مراجع مادة ما... إلخ. ويلاحظ أن هناك قدرا كبيرا من بين هذه الكتب تخدم مقررات الدراسة بالجامعة، وعلى هذا فهي كتب دراسية وضعت لتحقق اهدافا معينة لمواد دراسية، وبالذات التي قد لا يوجد لها مراجع تخدمها باللغة العربية.

٧ - تأسيس وإنشاء عمادات للبحث العلمي، أو مراكزمتخصصة للبحوث علمية كانت أم أدبية لإعداد البحوث والدراسات المختلفة من قبل الجامعات الخليجية، وهذه العمادات أو المراكز كانت في معظمها روافد جيدة لجهة النشربالجامعة لنشرماتقوم به من دراسات، والعمل على إخراجها إلى حيز الوجود لتعميم الفائدة.

٨ - العمل على إيجاد السياسة الخاصة بالتوزيع التي تقوم على قواعد وأسس واضحة تضمن للمطبوعات أن تذهب إلى المستفيدين الحقيقين، ولهذا نجد أن بعض الجامعات أنشأت ادارات ذات كيان اعتباري مهمتها التوزيع، وبعض الجامعات وسعت في منافذ التوزيع، وبعض الجامعات قامت بالبيع المباشرللجمهور، وهذه الأمورهي لصالح النشربالجامعة، إذ إن النشرالجيد الذي لا يخدمه توزيع حقيقي سيكون تأثيره محدودا ونطاق انتشاره ضيقا وأثره ضعيفا .

رابعا ـ مرحلة النضوج:

ويفترض في هذه المرحلة أن يكون النشرقد تكاملت عناصره الأساسية، وأخذ وضعه الطبيعي والاعتباري، وأصبح له وجود مؤثروبشكل دقيق، بحيث يكون النشربالجامعة أحد الجهات الفاعلة في العملية التعليمية المؤثرة في جهود الجامعة بالنشرالعلمي الدقيق الذي يبنى على الأسس والمعاييرالتي سبق دراستها في الفصلين الثاني والثالث من هذه الدراسة، ولعل من الملاحظ أنه عند استعراض مميزات هذه المرحلة وتطبيقها على الجامعات الخليجية نخرج بمعلومة مفادها ان بعض هذه الجامعات قد أخذت بها جزئيا في الغالب، بمعنى أنها لم تطبق كل ما جاء من مميزات لهذه المرحلة التي سوف يتم استعراضها بعد قليل. ويمكن تحديد البداية لهذه المرحلة بوجود القواعد التي تنظم عمل الكتابة العلمية وطرقها، حيث إن وجود مثل هذه القواعد يدل دلالة واضحة على نضوج نشري له اعتباره وكيانه وأهميته، بحيث يخصص له مرحلة تتعلق به. كذلك فإن وجود السياسات الواضحة كل الوضوح التي تنظم النشروتوجهه تعد من الملامح المهمة المميزة لهذه المرحلة.

والتغطية لهذه المرحلة محددة بنهاية الحدود الزمنية لهذه الدراسة وهو نهاية عام ١٤١٢هـ الموافق لعام ١٩٩٢م. وهذا لايعني بالضرورة توقف النشربالجامعات الخليجية، إذ النشرمستمروالتطويرمستمرايضا.

وأهم مميزات وملامح هذه المرحلة النقاط التالية:

١ – ظهورالقواعد الخاصة بعملية الكتابة العلمية الموثقة، ونجد هذه القواعد من جهد الجامعات نفسها التي تريد أن يكون لها ما يميزها من طريقة علمية موثقة للكتابة التي يشترط أن تتوافر في أي مطبوع قبل أن تقوم الجامعة بنشره، وقبل أن يقدم إلى جهة النشربها، ولعل في هذا تقليدا جيدا

لبعض الجامعات الأمريكية والأوربية التي سارت على هـذا المنـوال ؛ كجامعة شيكاغـو بأمريكا وجامعة إكسفورد اللتين أوجدتا لهما مدرسـة خاصة بهما للكتابة والنشـر، وهذه القواعد موزعـة علـى جميـع الأقسـام العلميـة وأعضـاء هيئة التدريس للتقيد بهـا. وإجمالا نجـد هذه القواعد تركزعلى طريقـة الكتابـة وترتيب مواد المطبـوع وكتابـة العنـاوين الرئيسـة والعناويـن الفرعيـة وطريقـة تنسيق الاستشهادات المرجعية... إلخ.

٢ - وجود السياسة الواضحة كل الوضوح المنظمة للنشربالجامعة، الـتي تحدد السياسة العددية لما ينشـرسنويـا، والموضوعيـة الـتي ينبغـي أن يركزعليهـا النشراعتمادا على معطيات تخصصية بحتـة أومتوافقة مع أهداف الجامعة العامة، ومثل هذه السياسة ضرورية لضمان سيـرالعمل بشكل دقيق وجيـد، كمـا أن وجود مثل هذه السياسة يدل دلالة واضحة علـى وجـود رؤيـة دقيقـة تعـبرعن نضج جلي لعمل النشربالجامعة.

٣ - التوسع في استخدام النماذج الموحدة، الـتي تسـتخدم في التخـاطب ما بين جهـة النشـر بالجامعـة والجهـات المختلفـة ؛ مؤلـف، محكـم، فـاحص، مطبعة... إلخ. ومثل هذه النماذج ضرورية جدا لضمان سيرالعمل داخل جهـة النشربشكل واضح لا يتأثربتغـيرالموظفين أو تغيبهـم، فالنمـاذج تسـاعد كثـيرا على توفيرالوقت والجهد، وفي مقدورأي جهة أن توجد النماذج الخاصـة بهـا، التي سوف تصيغها باسلوب واضح دقيق معبرعن المضمون المراد بدون ريبـة أو غموض.

٤ - لجـوء بعض الجامعات إلى التوزيع المتخصص، ويقصد به أن بعـض الجامعات أوجدت قوائم بأسماء الأشخاص والجهـات والمراكزالعلميـة مقسـمة

على حسب التخصص الموضوعي. والكتاب لن يذهب إلى أي جهة أو شخص إلا إذا وجد هناك علاقة موضوعية أوتخصصية بمجال الكتاب؛ كما فعلت جامعة الملك سعود. وهذا تصرف جيد يعطي انطباعا واضحا عن التوزيع المدروس الهادف الذي يتحرى الدقة والترابط الواضح بين الكتاب والمستفيد، وهذا بطبيعة الحال يتعلق بالإهداء، أما الشراء فإن الشخص الراغب في الشراء لن يأتي إلا بوجود رغبة وموضوعية وحاجة هو مدركها بشكل تام جعلته يرغب في اقتناء هذا الكتاب أو ذاك.

هذه هي المراحل الأربع التي مربها النشربالجامعات الخليجية، ولا بد من التنبيه على أنه لا يعني إطلاقا وجود هذه المراحل الأربع بكل جامعة خليجية، إذ نجد أن بعض الجامعات مرت بمرحلتين فقط، أما لحداثتها أو لضعف تطورالنشربها، وبعضها مرَّ تاريخ النشر بها بكل هذه المراحل الأربع. وفي الوقت نفسه نجد ان بعض الجامعات الخليجية قد قفزت مرحلة لتبدأ بالمرحلة التالية لها ؛ كتخطي مرحلة البدايات (المرحلة الأولى) إلى مرحلة النمو والتنوع (المرحلة الثانية).

ومما تجدرالاشارة إليه أنه عند الاستعراض التاريخي لنشرالكتاب بجامعات الخليج موضع الدراسة، سوف تذكرعناوين بعض الكتب، وفي حالات أخرى سوف تهمل ؛ وذلك راجع إلى العديد من العوامل، إذ أنه في حالة ذكرها نجد أن السبب يرجع إلى كونها أول الكتب التي نشرتها الجامعة، أو أن الكتاب يعد أول كتاب علمي، أو أنه أول كتاب نشر باللغة غير العربية... إلخ، وهي عوامل يمكن أن نطلق عليها بالعوامل المنطقية التي تخدم البحث بطريقة ما. وفي حالة تركها فإن السبب في الغالب يرجع إلى ارتفاع عدد ما نشر في هذا العام أو ذاك... إلخ.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

المرحلة الأولى: مرحلة البدايات:

تتميز هذه المرحلة بقصرها النسبي ؛ حيث تبدأ من إنشاء جامعة الإمارات العربية المتحدة عام ١٣٩٦هـ الموافق لعام ١٩٧٦م[1] ، وتنتهي عام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م وهوالعام السابق لإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحوث والنشرالعلمي الذي صادف عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، وعلى هذا يكون العمرالزمني لهذه المرحلة أربع سنين تقريبا، وخلال هذه المرحلة تم إنشاء سبع كليات، خمس من هذه الكليات السبع بدأت الدراسة فيها في العام الجامعي ٩٧ / ١٣٩٨هـ، الموافق ٧٧ / ١٩٧٨م وهي الكليات التالية:-[2]

١- كلية الشريعة والقانون.

٢- كلية الآداب.

٣- كلية العلوم.

٤- كلية التربية.

٥- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية.

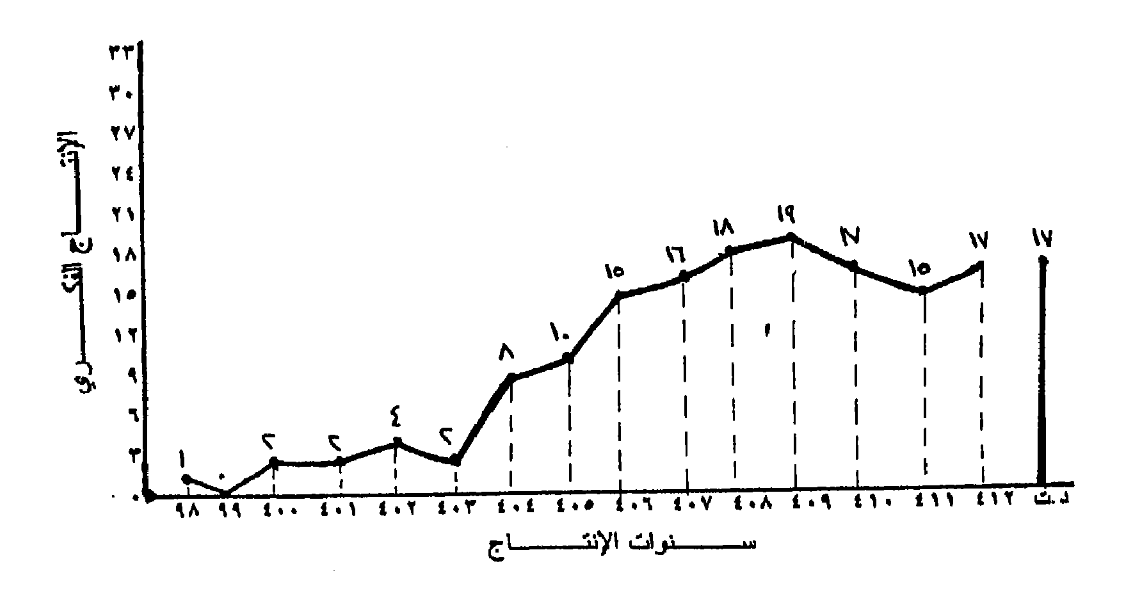
وباقي الكليات وهي اثنتان بدأت الدراسة فيها في العام الجامعي ١٤٠٠/١٤٠١هـ، وهما كلية العلوم الزراعية وكلية الهندسة، وهذا يعني أن أغلب كليات الجامعة تم انشاؤها خلال هذه المرحلة الممتدة من عام ١٣٩٦هـ إلى نهاية عام ١٤٠٠هـ. حيث ينتظرمن هذه الكليات بما تضمه من أقسام

---

(١) جامعة الإمارات العربية . **الجامعة في عشرسنوات : كتاب وثائقي إحصائي**. (العين : الجامعة ، ١٩٨٦م)، ص١٢ .

(٢) جامعة الإمارات العربية المتحدة . **الكتاب السنوي للخريجين ١٤١٢/١٤١٣هـ**. (العين : الجامعة، ١٤١٣هـ)، ص ٩ .

علمية متخصصة وأساتذة يعول عليهم أن يثروا العملية البحثية بالجامعة وقطاع النشرالعلمي بشكل خاص بالبحوث الجادة والدراسات الرصينة.



شكل رقم (١)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمارات العربية المتحدة

وخلال هذه الفترة الزمنية نجد ان أول كتاب صدرعن الجامعة كان عام ١٣٩٨هـ، أي بعد قيام الجامعة بدورها الفعلي (١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م) بعام واحد تقريبا، وهذا الكتاب عباره عن التقريرالسنوي للجامعة من إعداد عبدالعزيزالبسام (انظرالشكل رقم ١). ولعل أول كتاب علمي صادرعن الجامعة هو كتاب تخطيط التعليم في جامعة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٠م، من إعداد أحمد رفيق قاسم وأحمد خليل المطوع، وصدرعام ١٤٠٠هـ. بجانب كتاب صدرفي العام نفسه باللغة الإنجليزية، ولعله يعد أول مشاركة من الجامعة بالنشر في غير العربية وهذا الكتاب هوForms of Address as Spoken in Dubai and Sharjah (أشكال النطق في لهجتي دبي والشارقة، من إعداد زكي حافظ وآخرين، أما عام ١٣٩٩هـ فلم يصدرخلاله أي كتاب عن الجامعة (انظرالشكل رقم ١). ويلاحظ أن جّلّ هذه الإصدارت بل جميعها قد طبعت بمطابع تجارية داخل الدولة.

وعلى هذا يتضح أنه خلال مرحلة البدايات تم نشرثلاثة كتب فقط من مجموع ما نشرته الجامعة والبالغة (١٦٣) كتابا، مثلت نسبة (١,٨٤٪) تقريبا وهي نسبة ضعيفة للغاية ؛ ولعل التبريرلذلك أن الجامعة مازالت في طورالتكوين والنمو، مما قد يأخذ من وقت منسوبيها الأكاديمين جل أوقاتهم ويستنزف معظم اهتماماتهم.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

يمكن أن يؤرخ لبداية هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) بإنشاء عمادة الدراسات العليا والبحوث والنشرالعلمي، الذي كان عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م. حيث إن إنشاءها في هذا التاريخ المبكريدل على اهتمام مبكرأيضًا بالبحث وهمومه والنشروشؤونه، وتستمرهذه المرحلة حتى نهاية عام ١٤٠٦هـ، الذي كان عام إنشاء كلية الطب والعلوم الصحية ١٤٠٦هـ /

١٩٨٦م[١] ، وبإنشائها تكامل عقد إنشاء كليات الجامعة الثمان، كما أنشئت خلال هذه الفترة مطابع الجامعة عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.[٢]

وإذا أردنا استعراض هذا التاريخ يتضح من خلال الاطلاع على الشكل الأول انه في عام ١٤٠١هـ صدرعن الجامعة كتابان، وبهذا يكون هناك نوع من التوازن فيما بين هذه السنة والتي قبلها في عدد ما نشر، إلا أنه في عام ١٤٠٢هـ ارتفع العدد لما نشرإلى أربعة كتب (انظر الشكل رقم ١) ؛ أي ضعف ما صدرعام ١٤٠١هـ، والمتفحص لعناوين هذه الكتب يجد أن ثلاثة منها هي عبارة عن أدلة (دليل خريجي الدفعة الثانية، الدليل الدراسي العام، دليل النظام والمناهج الدراسية)، أما رابعها فهو كتاب صادرعن إدارة المكتبات، وهو عبارة عن فهرس لمطبوعات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وهو باللغتين العربية والإنجليزية، وعلى هذا فإن صدورمثل هذا الكتاب المتخصص في مجال المكتبات يعد حسنة تحسب لهذه الجامعة، وأقصد به ولوجها المبكرنسبيا في إصدارالكتب المتخصصة ذات النفع المتخصص.

وفي عام ١٤٠٣هـ هبط مؤشرالنشربالجامعة ؛ إذ لم يصدرعنها في هذه السنة سوى كتابين أحدهما دليل (دليل خريجي الدفعة الثالثة)، والثاني صادرأيضا عن إدارة المكتبات بالجامعة بعنوان: (فهرس مخطوطات مكتبة جامعة الإمارات العربية المتحدة)، وهذا الكتاب يعد من الكتب ذات الجهد المتميز؛ إذ بلغت صفحاته (٣١٧) صفحة، ويدل هذا أيضا على نشاط هذه الإدارة (إدارة المكتبات) في تبنيها إصداركتب لها مساس قوي بمجالها الذي تهدف من ورائه خدمة المستفيدين بالدرجة الأولى.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩ .

(٢) تم تزويدي بهذا التاريخ في إتصال هاتفي بإدارة المطبوعات .

وجاء عام ١٤٠٤هـ مؤذنا بعهد جديد بالنسبة لهذه المرحلة (مرحلة النمووالتنوع)، وأقصد به النموالمضطرد لإعداد ما تنشره الجامعة كل سنة إلى نهاية هذه المرحلة (١٤٠٦هـ)، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت عام ١٤٠٤هـ ثمانية كتب، منها سبعة كتب هي في الأصل كتب تعريفية وأدلة لكليات الجامعة المختلفة، هذا بالإضافة إلى كتاب صدر خلال هذه الفترة عبارة عن بحوث وتوصيات ندوة أقسام الإعلام بالجامعات العربية، مما يعني أن الجامعة شرعت خلال هذه السنة بالبدء في نشربحوث الندوات وتوصياتها، والتي تعقد في رحابها، وهذه الخطوة الجيدة تؤدي إلى نمو النشر وتنوعه الموضوعي. و معظم ماصدرخلال عام ١٤٠٥هـ هو عبارة عن أدلة وكتب إحصائية وتقارير؛ إذ نجدها تزيد عن سبعة كتب من بين عشرة كتب تم إصدارها خلال هذه السنة، كذلك صدركتابان علميان ؛ أولهما دراسة اجتماعية ميدانية بعنوان: (الجامعة والمجتمع)، والثاني بعنوان: (دورالزراعة والمياه في الأمن الغذائي) من إعداد ياسين غضبان ومراجعة محمود الرشدان.

وجاءت محصلة ما صدر عن الجامعة خلال عام ١٤٠٦هـ خمسة عشر كتابا (انظرالشكل رقم ١)، منها خمسة كتب باللغة الإنجليزية، جميعها عبارة عن أدلة لكليات الجامعة المختلفة، وعشرة كتب جميعها أيضا أدلة ما عدا كتاب واحد فقط بعنوان محاضرات الموسم الثقافي ١٩٨٦/٨٥م، من إعداد ياسين غضبان، ومراجعة وليد خالص.

ومن الملاحظ على المستوى العددي لما ينشرسنويا خلال هذه المرحلة، أن العدد السنوي لا يسيرعلى وتيرة متقاربة ومتجانسة، بل هناك سنوات قفزالنشرفيها إلى معدلات لايمكن مقارنتها مع سنوات أخرى ؛ فمثلا بلغ ما نشرعام ١٤٠٦هـ ما محصلته خمسة عشركتابا، بينما تم حصرعشرة كتب فقط في السنة التي قبلها (١٤٠٥هـ) أي بزيادة تعادل ٥٠٪ تقريبا، وليس هناك من

مبررظاهر سوى غياب الخطط الواضحة التي ينبغي أن يسيرعليها النشر، وقبل ذلك الجهة المهيمنة على النشرالتي ربما كان في وجودها سبب للقضاء على هذه السلبيات سواء في الجانب الكمي أو النوعي لما ينشر.

وبلغ ما نشرخلال هذه الفترة أو الفترة من تاريخ النشربالجامعة واحد وأربعين كتابا، مثلت ما نسبته ٢٥,١٥٪ بالمائة من مجموع ما نشرته الجامعة البالغ ثلاثة وستين ومائة كتاباً.

المرحلة الثالثة: (مرحلة التطور)

يمكن أن يؤرخ لبداية هذه المرحلة (مرحلة التطور) بالبدء بإنشاء المراكزالبحثية بالجامعة (١٤٠٧هـ)، على اعتبارأن هذه المراكزهي في واقع الحال معامل لإجراء البحوث وإنتاجها، والقابلة للنشروالتوزيع الذي ينبغي أن يكون مواكبا لطموحها، وتنتهي هذه المرحلة بالتحديد الزمني الوارد بهذه الدراسة وهو نهاية عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

وشهدت هذه المرحلة ـ كما ذكرسابقا ـ بروزالاهتمام بإنشاء المراكز البحثية ؛ حيث إنه في عام واحد تم إنشاء خمسة مراكزمن أصل ستة وهي على التوالي:[١]

١ – مركز بحوث الصحراء والبيئة البحرية (١٤٠٧هـ).

٢ – مركزالبحوث والتطويروالخدمات التربوية والتقنية (١٤٠٧هـ).

٣ – مركزالبحوث الإدارية والمالية والاقتصادية (١٤٠٧هـ).

٤ – مركزبحوث التقنية والطاقة (١٤٠٧هـ).

---

(١) جامعة الإمارات العربية المتحدة. **مراكز البحث العلمي في خدمة المجتمع**. (العين: الجامعة، ١٤٠٨هـ)، ص ١٧.

٥ - مركز الاستشعار عن بعد (١٤٠٧هـ).

وواكب إنشاء هذه المراكز صدور أول كتاب قامت مطبعة الجامعة بطباعته، وهو بعنوان (أسس كيمياء الكم والأطياف) من تأليف عصام عزت جاتو الذي صدر عام ١٤٠٧هـ، وهذا يعني أن المطبعة بدأت تنفذ كتب علمية ذات مستوى تخصصي عال. وفي نهاية العام نفسه قامت المطبعة بطباعة كتاب آخر من إعداد فائق حمدي طهبوب وهو بعنوان (الصهيونية الأمريكية ودورها في تقسيم فلسطين). والكتابان لا يمثلان نسبة عالية لما قامت الجامعة بنشره خلال العام نفسه، حيث إنه تم إصدار خمسة عشر كتابا كانت التقارير والأدلة التعريفية والكتب الإحصائية تمثل جل إصداراتها، ولكن الذي يحمد للمطبعة أنها بدأت تمارس دورها بشكل ملحوظ وإن كان متأخرا عن تاريخ إنشائها (١٤٠٣هـ)[1] بأربع سنين.

وخلال هذه الفترة أيضا تم إنشاء إدارة المطبوعات والنشر في عام ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، حيث صدر أول مطبوع تحت إشرافها عام ١٤١٠هـ وهو بعنوان (ملخصات البحوث المنشورة والبحوث المقبولة للنشر لأعضاء هيئة التدريس بالكلية خلال العام الجامعي ١٤١٠/١٤١١هـ)، وستتم دراسة أهدافها وما قامت بنشره في الفصول القادمة بإذن الله.

وبالنظر إلى الشكل رقم (١) يتضح أن هناك نوعا من النمو العددي لما ينشر في الجامعة بشكل ثابت تقريبا، حيث إنه من عام ١٤٠٧هـ وحتى عام ١٤٠٩هـ، أي لمدة ثلاث سنين كان النشر فيها على التوالي:

١٤٠٧ ـ ١٥ كتاباً.
١٤٠٨ ـ ١٦ كتاباً.
١٤٠٩ ـ ١٨ كتاباً.

---

(١) تم تزويدي بهذا التاريخ في إتصال هاتفي بإدارة المطبوعات .

ويوضح التحليل العددي لتلك الكتب اختلال من حيث الطبيعة الموضوعية، إذ نجد أن الكتب الإحصائية والأدلة والتقارير شكلت نسبة لايستهان بها، حيث إنه لم يوجد من بين الخمسة عشر كتابا التي نشرت عام ١٤٠٧هـ سوى ثلاثة كتب لها صفة الطابع العلمي، ولعل الحسنة بالنسبة لهذه النقطة هي تنامي الكتب العلمية عدديا سنة بعد أخرى، وهذا يتضح في العدد الذي تم حصره من الكتب العلمية، حيث ارتفع العدد من ثلاثة ليصل إلى سبعة كتب علمية من بين ستة عشر كتابا نشرت عام ١٤٠٨هـ، وأحد عشر كتابا علميا في عام ١٤٠٩هـ من بين ثمانية عشر كتابا نشر في العام نفسه هي عبارة عن أعمال مؤتمرات وندوات عقدت في رحاب الجامعة.

ولعل في هذا التوجه من نشر الكتب العلمية دلالة قوية على الاهتمام المتنامي من الجامعة بقضية النشر العلمي الجاد والهادف، الذي يرجى من ورائه الفائدة التي تنعكس على مسيرة التعليم بالجامعة، وهذا لا يعني الإقلال من شأن الكتب الأخرى كالتقارير والإحصائيات ونحوها وأنها ذات فائدة منقوصة ومحدودة ؛ بل إن لكل ما يصدر عن الجامعة مردود وفائدة، ولكن مما لاشك فيه أن الكتب ذات الطابع العلمي قابلة للتوزيع والتسويق أكثر من الكتب الأخرى ذات المحدودية في التوزيع وبالتالي الانتشار.

ونشرت الجامعة في عام ١٤١٠هـ ما مجموعة سبعة عشر كتابا (انظر الشكل رقم ١) ؛ كان بينها الكتب العلمية والندوات والمؤتمرات، وكان مجموعها سبعة كتب فقط، أما البقية المتبقية فجميعها كتب إحصائية وأدلة وتقارير ونحوها، وعلى هذا شهد ذلك العام هبوطاً واضحا للكتب المنشورة ذات الطابع العلمي التي بلغت ستة كتب في عام (١٤١٠هـ) بينما بلغت في العام الذي قبلها (١٤٠٩هـ) أحد عشر كتابا، وبخاصة أنه لا يوجد مبرر ظاهر سوى تبرير اجتهادي مفاده أن الكتب العلمية تحتاج إلى جهد لعله أكثر

وأكبر من الجهد المبذول في الكتب ذات الطابع غيرالعلمي، سواء في إعداد المادة العلمية أوإخراجها. خاصة وأن هذه الظاهرة سرعان ما تم تجاوزها من قبل الجامعة في العام الذي تلاه ؛ إذ تم إصدارتسعة كتب علمية من أصل خمسة عشركتابا تم إصدارها خلال عام ١٤١١هـ مما يدل على أن النشر العلمي بدأ ياخذ وضعه الطبيعي بين مطبوعات الجامعة.

وفي عام ١٤١٢هـ ارتفع عدد الكتب العلمية التي صدرت عن الجامعة من تسعة إلى عشرة كتب من مجموع سبعة عشركتابا صدرت في العام نفسه (انظرالشكل رقم ١)، وهذه الكتب العشرة صدرت في المجالات العلمية الآنفة الذكرنفسها التي صدرت في السنوات السابقة، إلا أن هناك تطورا جديدا يحسب لصالح النشربهذه الجامعة، وهو ولوجها إصدار الموسوعات، وذلك حين أصدرت موسوعة بعنوان: (موسوعة نباتات الإمارات العربية المتحدة) من إعداد علي بن علي الغنيمي.

نأتي أخيرا للتعرض للكتب التي صدرت دون تاريخ، حيث إنه بالنظرإلى الشكل رقم (١) نجد أن هناك سبعة عشركتاب أصدرتها الجامعة بدون تاريخ، وهي تمثل نسبة ١٠,٤٢٪ من مجموع ما صدرعن الجامعة وهي نسبة تمثل ارتفاعا ملحوظا، كان من بينها خمسة كتب صادرة عن إدارة المطبوعات بالجامعة وهي الدائرة المعنية بالنشر، وهذه الكتب الخمسة هي في الواقع تمثل نصف ما صدرعن هذه الإدارة، حيث إنها أشرفت على إخراج عشرة كتب. وهذه الملاحظة في غاية الأهمية ؛ لأنه مهما كانت المبررات فإن هذه الإدارة لا تعذربهذا الإهمال لهذا الجانب المهم الذي يسبب إشكاليات كثيرة سبق التنويه عليها في الفصل السابق، وبخاصة أنه ينتظر من هذه الإدارة أن تقوم المعوج وتصلح النقص، وأن تهتم بشكل كبيرودقيق بما تشرف عليه من مطبوعات، لأن أى نقص في أى معلومة من أى مطبوع في عهد هذه الإدارة

أمرغير مقبول البتة وبخاصة أنه يعول على هذه الإدارة أن تعتني بهـذه البيانات من البداية إلى أن يصدر على شكل كتاب مكتمل المواصفات والبيانات.

جامعة البحرين:

يمكن تقسيم تاريخ النشربجامعة البحرين إلى فترتين يفصلهما عام ١٤٠٦هـ، الذي يعد عام توحيد الكليات التي كانت ذات استقلال تام تحت اسم جامعة البحرين ؛ حيث جاء «إنشاء الجامعة باندماج الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية التي كانت قد أنشئت عام ١٩٧٨م (١٣٩٨هـ) وكلية الخليج للتكنولوجيا والتي كانت قد أنشئت عام ١٩٨١م "١٤٠١هـ"».[1]

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

وهي تبدأ منذ عام ١٣٩٨هـ، وهو عام إنشاء الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية عام ١٤٠٥هـ، وهوالعام السابق على إنشاء جامعة البحرين، وخلال هذه المرحلة أنشئت أيضا كلية الخليج للتكنولوجيا عام ١٩٨١م (١٤٠١هـ). ونجد أنه في هذه المرحلة تركز النشر على إصدار الكليات المختلفة وأدلتها الخاصة بها، والباحث لم يستطع الحصول على أي إصدارلهذه الفترة مع محاولته المتكررة خلال الزيارة العلمية لهذه الجامعة للوصول إليها، ولهذا تعذرالوقوف على كمها وعناوينها ؛ ومرد هذا الاستنتاج ما أكده المسؤولون بهذه الجامعة من أن لهذه الكليات أدلتها الخاصة بها التي شرعت في إصدارها منذ وجودها، وهذه الأدلة امتداد لما يصدرعنها من أدلة حديثة، وهي تختلف من حيث الكم والإخراج من كلية إلى أخرى بحسب نشاطها وإدراكها لأهمية إصدارالأدلة التعريفية، كذلك أفاد بعض

---

(١) جامعة البحرين. **جامعة البحرين في سطور**. (المنامة : إدارة التخطيط والتطوير والعلاقات العامة ، ١٩٨٩م)، ص ٣ .

المسؤولين أن بعض الاقسام بهذه الكليات تصدرأدلة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ويتم تصويرها فيما بعد وتوزيعها.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمووالتنوع)

وهذه المرحلة تمتد من عام ١٤٠٦هـ حتى نهاية عام ١٤١٢هـ، وهوالعام المحدد لنهاية التغطية لهذه الدراسة ؛ وخلال هذه الفترة «أعيد تشكيل الكليات التي كانت موجودة سابقا لتصبح أربع كليات هي الآداب والعلوم ـ التربية ـ الهندسة ـ إدارة الأعمال، حيث ضمت هذه الكليات خمسة عشرقسما أكاديميا». (١)

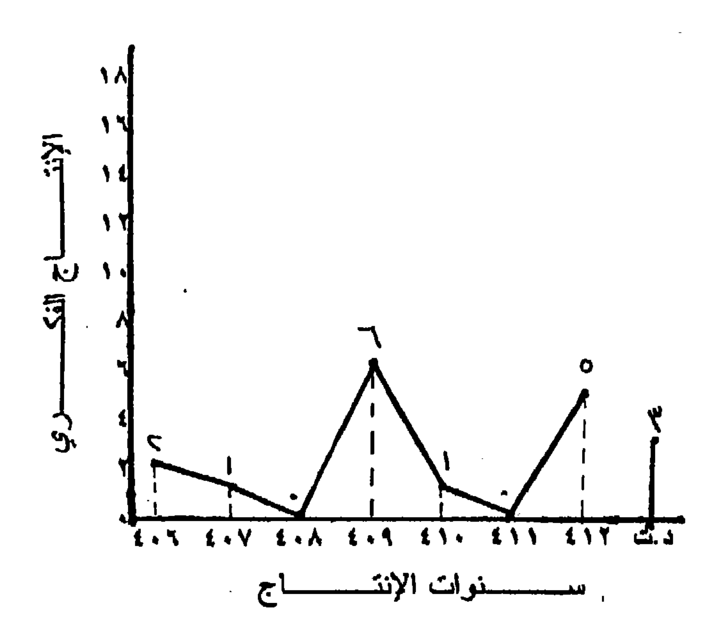
وبالنظرللجدول رقم (٢) يلاحظ أن هناك اضطرابا شديدا لما ينشر بهذه الجامعة من عام لآخر ؛ إذ تذبذب مابين عام كان النشرفيه صفرا، وعام آخركان النشرفيه ستة كتب، مما يدل على أن هناك عوامل أثرت فيه بهذا الشكل، لعل أهمها عدم وجود جهة مهيمنة للنشربالجامعة، وأن أغلب ما ينشريدخل تحت إطارإصدارالأدلة، وبعض الكليات تصدرالدليل ليغطي عامين دراسيين، وعلى هذا فإنها لن تصدر شيئا في العام التالي لاصدار الدليل مما يعني أن النشر يتأثر بذلك من حيث الكم.

ولوتأملنا في الشكل رقم (٢) لوجدنا أن الجامعة قد نشرت في عام ١٤٠٦هـ كتابين فقط، أولهما بعنوان: (مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٦م بإنشاء وتنظيم جامعة البحرين واللائحة التنفيذية)، والآخر بعنوان: (دراسة تقويمية لمقررالكيمياء في الصف الأول من المرحلة الثانوية بمدارس البحرين) من إعداد لولوة خليفة آل الخليفة، وهذا الكتاب في الأصل رسالة ماجستير، ولعل الجامعة بإقدامها نشرهذا الكتاب يوحي بإتجاهها إلى النشرالعلمي الجاد، وهذا

---

(١) المرجع السابق، ص ٣ .

ما يؤكده قيامها في السنة التالية (١٤٠٧هـ) بنشر كتاب عبارة عن رسالة ماجستير من إعداد فائق إبراهيم المؤيد وهي بعنوان: (دراسة تحليلية للأخطاء الشائعة في الكيمياء لدى الطلاب المستجدين بجامعة البحرين، إلا أن الجامعة لم



شكل رقم (٢)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة البحرين

تستمرعلى هذا النهج العلمي ؛ إذ نجدها في الأعوام التالية ركزت على نشرالأدلة والكتب الإحصائية فقط، ففي عام ١٤٠٩هـ ارتفع النشربالجامعة بشكل مفاجيء إلى ستة كتب، بينما كان النشرفي السنة التي قبلها ١٤٠٨هـ صفرا ؛ وهذه الكتب الستة ــ كما ذُكر ــ جميعها كتب أدلة حيث كان من بينها أربعة كتب باللغة العربية، والكتابان الأخران باللغة الإنجليزية وهما: The College of Arts and Science: Bulletin 1989 / 1990 & The College of Engineering Bulletin 1989 / 990، (الأول منهما بعنوان دليل كلية الآداب والعلوم ٨٩ /١٩٩٠، والثاني بعنوان دليل كلية الهندسة).

وفي عام ١٤١٠هـ هبط النشرإلى كتاب واحد فقط هو عبارة عن دليل أيضا صادرباللغة الإنجليزية، أما عام ١٤١١هـ فكان عاما مجدبا، فلم تنشربه الجامعة أي كتاب، وتحسن الوضع في عام ١٤١٢هـ بالنسبة لوضع النشر بالجامعة حيث نجد أن محصلة ما نشرفي العام هوخمسة كتب لم يكن من بينها أي كتاب علمي، بل جميعها عبارة عن كتب أدلة وإحصائيات.

ويوجد ثلاثة كتب صادرة عن الجامعة بدون تاريخ نشر مثلت ما نسبته ١٦,٦٦٪ من مجموع ما قامت الجامعة بإصداره وهي ثمانية عشركتابا، وهي نسبة مرتفعة نسبيا، وبخاصة أنها صدرت في المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع) التي ينتظر منها أن يتحسن النشر فيها إخراجا وتكاملا لبيانات النشرالتي يترتب على غيابها سلبيات كثيرة.

وخلال الزيارة العلمية التي قام بها الباحث للجامعة، قام بزيارة للمطبعة فاتضح له ضعف إمكانياتها، وقلة قدراتها الفنية، إلا أنها مع ذلك طبعت ثمانية كتب من بين مجموع ما تم نشره عن طريق الجامعة البالغة ثمانية عشركتابا، وما قامت بطباعتة مطبعة الجامعة عادلت نسبة ٤٤,٤٢٪ وهي نسبة جيدة ؛ خاصة مع ظروف المطبعة الجامعية الحالية، يضاف إلى ذلك أن

من بين الكتب الثمانية التي قامت المطبعة بطباعتها. يوجد كتاب واحد باللغة الانجليزية، وجميع هذه الكتب الثمانية هي عبارة عن أدلة وإحصائيات خاصة بالجامعة وكلياتها المختلفة، إلا أن ذلك يدل على استعداد المطبعة لتنفيذ الكتب العلمية، إلا أن الجامعة لم تهتم بهذا المجال بشكل دقيق ومتزن، ولم توجد سياسة نشرية واضحة ودقيقة، ولعل في ضعف إمكانيات الجامعة المادية سببا أُستشف من خلال مقابلة مسؤولي الجامعة.

وقبل ختام الحديث عن تاريخ النشربجامعة البحرين ينبغي الإشارة إلى ما ورد في كتاب المعرض الرابع للكتاب الجامعي في دول الخليج العربية الذي أعدته كل من جامعة السلطان قابوس بعمان ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والصادرعام ١٤١٢هـ /١٩٩٢م ؛ حيث أضاف إلى إجمالي مطبوعات الجامعة المذكورة آنفا البالغة ثمانية عشر كتابا، أربعين كتابا آخرى ليصبح إجمالي مطبوعات جامعة البحرين ثمانية وخمسين كتابا. والحقيقة التي لابد من ذكرها أن هذه المطبوعات الإضافية ليست من إصدارات جامعة البحرين ولا يمكن اعتبارها من مطبوعاتها، حيث لا يكفي أن يكون مؤلفوها من أساتذة الجامعة لتنسب مسؤولية نشرها إلى الجامعة لكتب لم تقم الجامعة بنشرها أو حتى دعمها، ويمكن التدليل على أنها ليست من مطبوعات الجامعة بالأمور التالية:-

١- عند مقابلة الباحث للمسؤولين بالجامعة أكدوا له أن الجامعة ليس لديها نشاط كبير في النشر، والكتب المذكورة هي من جهد مؤلفيها قاموا بنشرها بصفتهم الشخصية. ولا يوجد للجامعة أي رابط معها إلا كون مؤلفيها من منسوبيها.

٢- أن الباحث حصل على القائمة الأساسية التي أشعرت بها جامعة البحرين جامعة السلطان قابوس بمشاركتها في المعرض الرابع للكتاب الجامعي

الذي عقد في رحابها، وبتفحص هذه القائمة نجدها لا تشيربشكل واضح إلى أن هذه المطبوعات هي من إصدارات الجامعة، إذ اقتصرت على ذكراسم المؤلف ومؤلفاته التي قام بنشرها، وهذا على غير المعتاد من نسبة الكتب إلى جهات معينة كإصدارات كلية أو عمادة أو نحو ذلك وهذا يعني أن هذه المطبوعات هي من جهد هؤلاء المؤلفين وليست من نشاط الجامعة.

٣- ولما قام الباحث بالبحث عن هذه الإصدارات الأربعين التي أشارإليها الكتاب المذكورآنفا، وجد منها واحدا وعشرين كتابا في مكتبتي جامعة الملك سعود ومكتبة الملك عبدالعزيزالعامة بالرياض، وبتفحصها لم يجد الباحث عليها أية إشارة إلى دورالجامعة في نشرها لا من قريب أو من بعيد، سوى ذكرتعريف عن المؤلف بأنه من منسوبي جامعة البحرين، وهذا لا يكفي البتة في أن تنسب هذه المطبوعات إلى الجامعة على اعتبارأنها من إنتاجها ومن نشاطها النشري.

٤- وعن البحث المحسب تحت اختيار الناشرين (والنظام يتيح البحث تحت عدة خيارات منها المؤلف، والعنوان، والموضوع، والناشرين، والتصنيف)، الذي تم في كل من جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة السلطان قابوس، حيث تم البحث تحت اسم جامعة البحرين كناشر اتضح عدم وجود أية مطبوعة من المطبوعات الأربعين المذكورة في كتاب المعرض الرابع للكتاب الجامعي المذكورسابقا، وفي هذا دلالة أخرى على انها ليست من إصدارات الجامعة.

وعلى هذا فإن الباحث قرراستبعاد هذه المطبوعات الإضافية الواردة في هذا الكتاب من قائمة البحث الأساسية الخاصة برصد إصدارات الجامعات الخليجية وتوثيقها للمبررات والاعتبارات التي تم الإشارة إليها سابقا، وبخاصة

أنه في حالة إضافتها سوف تعطي مؤشرات عددية وموضوعية لنشاط الجامعة في مجال النشرغير واقعية، ولا تعكس واقع النشربهذه الجامعة التي مازالت في طورالنمووالتنوع.

جامعــــة السلطـــان قابـــوس:

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

يعود تاريخ إنشاء جامعة السلطان قابوس إلى عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، حين أعلن السلطان قابوس عن ذلك «خلال الاحتفالات بالعيد الوطني العاشرللسلطنة».[١] وبهذا التاريخ نستطيع أن نؤرخ للفترة الأولى من تاريخ النشربالجامعة التي تدعى بمرحلة البدايات، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٤٠٦هـ وهوالعام السابق لافتتاح جامعة السلطان قابوس رسميا وبدء الدراسة بها بشكل منتظم.

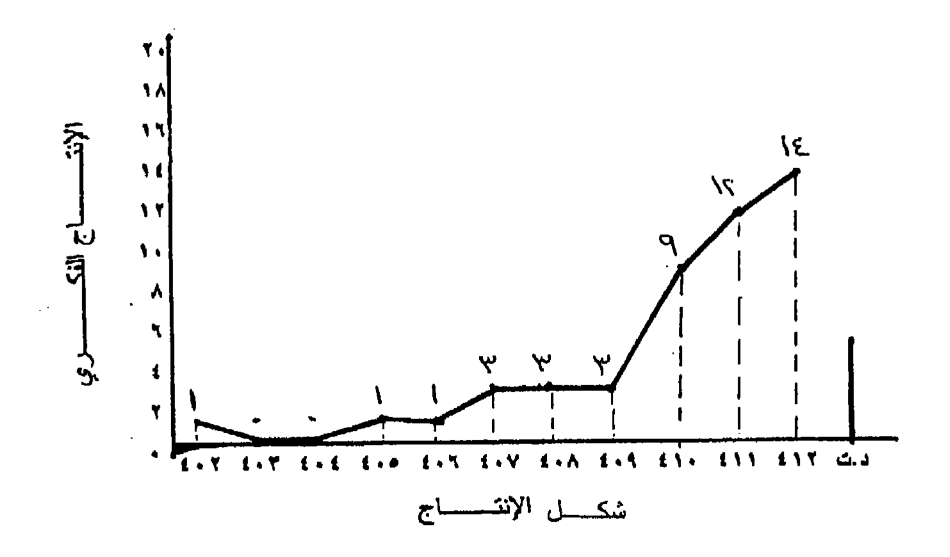
وعمرهذه المرحلة (مرحلة البدايات) سبع سنين، لم ينشرفيها سوى ثلاثة كتب، كان أولها عام ١٤٠٢هـ وهوبعنوان: (جامعة السلطان قابوس منارة علم وحضارة). وهذا يعني أن عامي ١٤٠٠هـ، ١٤٠١هـ كانا خاليين من أي نشاط للنشر؛ ولعل هناك تبريرا عاما يتعلق بهذه المرحلة، ويتمثل في أن الجامعة لم تستكمل بنيتها الأساسية، ولم تنتظم فيها الدراسة، وقبل ذلك افتتاح الكليات الذي كان في عام ١٤٠٦هـ أي في نهاية هذه المرحلة (انظرالشكل رقم ٣).

ثم جاء عاما ١٤٠٣هـ، ١٤٠٤هـ خاليين من أي نشاط نشري، إلا أنه في عامي ١٤٠٥هـ، ١٤٠٦هـ تم نشر كتابين (انظرالشكل رقم ٣)، وهما على

---

(١) جامعة السلطان قابوس. جامعة السلطان قابوس: منارة علم وحضارة. (مسقط: الجامعة، ١٩٩٢م)، ص ٩.

التوالي (بناء لغة الشعر) لأحمد درويـن والثاني هو: (Sultan Quboos University; The Foundation of Knowledg and Culture)، ويلاحظ أن الكتاب الثاني نشـر عام ١٤٠٦هـ وهو ترجمة لكتاب جامعة السلطان قابوس: منارة علم وحضارة.



جدول رقم (٣)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة السلطان قابوس

ويلاحظ على تطورالنشرفي هذه المرحلة الاضطراب الشديد الذي تمثل في وجود سنين خالية تماما من وجود أي نشاط نشري، ولعل العذرفي ذلك ما سبق التنويه عليه من كون الجامعة ما زالت خلال هذه المرحلة تعنى بأمر تكوينها وبنيتها الأساسية.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

أما المرحلة الثانية وهي مرحلة النمووالتنوع فعمرها الزمني ست سنين، حيث تبدأ من عام ١٤٠٧هـ وهوالعام الذي افتتحت فيه الجامعة بشكل رسمي وبالتحديد «يوم الأحد، السادس من شهرربيع الأول ١٤٠٧هـ»[١] ، وهو أيضا العام الذي افتتحت فيه كلية الآداب. أما الكليات الأربع الأخرى وهي كليات التربية والعلوم الإسلامية، والطب، والهندسة، والعلوم فقد افتتحت عام ١٤٠٦هـ[٢] .

وبالنظرللجدول رقم (٣) يتضح خلو سنوات هذه المرحلة من وجود أي اضطراب أو هبوط في عدد ما ينشر في كل سنة، ففي الأعوام الثلاثة ١٤٠٧هـ، ١٤٠٨هـ، ١٤٠٩هـ، نشرت الجامعة ثلاثة كتب في كل عام، إلا أن عام ١٤٠٧هـ تميزبوجود كتاب واحد صدر باللغة الانجليزية، ويغلب على إصدارات هذه الأعوام الثلاثة الطبيعة العلمية، إذ نجد من بين الكتب التسعة التي نشرت خلالها كتابا واحدا فقط غير علمي، وهو عبارة عن دليل وهو (دليل المكتبة المركزية)، وهذه حسنة تسجل لصالح النشر بالجامعة.

وفي عام ١٤١٠هـ ارتفع المعدل السنوي العددي للنشرمن ثلاثة كتب إلى تسعة كتب (انظر الشكل رقم ٣)، وهذا الارتفاع المفاجيء ربما يقف وراءه الكليات المختلفة ؛ وذلك عندما بدأت في إصدارالأدلة الخاصة بها

(١) المرجع السابق، ص ١١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٩ .

والكتب التعريفية التي تهتم بإبراز نشاط الجامعة وكلياتها المختلفة سواء على المستوى الثقافي أو الرياضي أو الفني أو النشاطات غيرالمنهجية.

وكان نصيب عام ١٤١١هـ من نشاط النشربالجامعة هو إصداراثني عشر كتابا (انظرالشكل رقم ٣)، جلها باللغة العربية، إذ لم يكن من بينها سوى كتاب واحد باللغة الإنجليزية، واستحوذت عمادة شؤون الطلاب على ثلث إصدارات هذا العام ؛ أي أربعة كتب كانت ترجمة لنشاط العمادة في مجال المحاضرات الدينية والفنون التشكيلية والرياضية... إلخ.

وارتفع عدد الكتب التي نشرت عام ١٤١٢هـ إلى أربعة عشر كتابا (انظرالشكل رقم ٣) ؛ جاءت مناصفة بين اللغة العربية واللغة الانجليزية أي لكل منها سبعة كتب، وطغت السمة العلمية علي ما تم نشره خلال هذا العام (١٤١٢هـ)، إذ لايوجد من بينها سوى أربعة كتب هي عبارة عن أدلة أو كتب تعريفية عن الجامعة ونشاطات الكليات والعمادات المساندة، وبخاصة عمادة شؤون الطلاب.

وبالنظرللجدول رقم (٣) يتضح وجود خمسة كتب لا تحمل تاريخ نشرمع أهميته، مثلت نسبة ٩,٦٪، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالوضع الحاصل في بعض الجامعات الخليجية الأخرى، وعليه ينبغي الاهتمام بهذا الأمروالحرص بشكل أكبر على ورود تاريخ النشر في مطبوعات الجامعة لما يمثله هذا من أهمية وخطورة سبق التنبيه عليها في الفصل السابق.

وفي عام ١٤١٣هـ تم إنشاء إدارة للمطبوعات، وهي مازالت في دورالتنظيم والإعداد، ولم يخرج عنها سوى نشرة داخلية باسم الجامعة تصدربشكل دوري، وبحسب إفادة المسؤول عن هذه الإدارة الوليدة الذي أكد أنها بصدد تهيئة نفسها لإصدار الكتب، وذلك بإعداد اللوائح والنظم الخاصة بالنشرقبل الشروع في ذلك.

اما مطبعة الجامعة فإن لها نشاطا متميزا تمثل في أن جل إصدارات الجامعة ـ عدا إصدارت عمادة شؤون الطلاب ـ طبعت في مطابع الجامعة، إذ يعد أول كتاب قامت بتنفيذه هو: (Sultan Quboos University ; The Foundation of Knowledg and Culture) والذي نشر عام ١٤٠٦هـ، مما يدل على بداية مبكرة جدا لممارسة نشاطها على الوجه الأكمل.

ولعل ما قامت به عمادة شؤون الطلاب من نشر كتبها عن طريق مطابع خارجية مرده إلى أن أغلب إصدارات العمادة هي عبارة عن كتب لمعارض لفنون تشكيلية. وهذه الكتب حوت نشاط الطلاب في مجال الفنون، أي لوحاتهم التشكيلية. وهذه النوعية من الكتب تتطلب تقنية معينة لتنفيذها تعتمد اعتمادا كبيرا على التصويرالمباشر وليس الطبع، وإمكانية المطبعة قد لا تسمح بتنفيذ مثل هذه النوعية من الكتب.

وعلى هذا فإن مجمل الحديث عن تاريخ النشربشكل عام بجامعة السلطان قابوس يعتمد على تجزئته إلى مرحلتين فقط هما مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة التطور، والمرحلة الرابعة التي هي مرحلة النضوج، فلم تلج فيهما هذه الجامعة على ما يبدو حتى الآن.

جامعة قطر

مرّ تاريخ النشربجامعة قطربمرحلتين فقط هما مرحلة البدايات، ومرحلة النمو والتنوع، عبرت في مجملها عن نشاط نشري جيد يعكس حرص الجامعة على تبني أحد مهماتها المنوطة بها، وهي خدمة البحث وتشجيع الباحثين في نشربحوثهم ودعمها.

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

وتبدأ المرحلة الأولى (البدايات) بعام ١٣٩٣هـ[1] ، وهوالعام الذي أنشئت فيه كلية التربية للمعلمين والمعلمات، التي تحولت فيما بعد إلى جامعة قطر، وكان ذلك عام ١٣٩٧هـ[2] ، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٣٩٩هـ، وخلال هذه المرحلة الممتدة لمدة ست سنين تم نشرستة كتب، (أنظرالشكل رقم ٤) كان أولها عام ١٣٩٥هـ وهو بعنوان: (من ثمارالفكر، الموسم الثقافي الأول ١٩٧٤/١٩٧٥م) وبهذا التاريخ يمكن إرجاع البداية الحقيقية لتاريخ النشربجامعة قطرالذي بدأ بعد عامين من تاريخ إنشاء كلية التربية، ولعل الظروف الخاصة المتمثلة في انشغال الكلية في بناء نفسها حال دون أن يكون هناك عدد أكبر وبداية أبكر وأقوى للنشربالكلية.

وفي عام ١٣٩٦هـ نشر كتابان (انظرالشكل رقم ٤)، كان أولهما بعنوان: (من ثمار الفكر، الموسم الثقافي الثاني ١٣٩٥/١٣٩٦هـ) والآخربعنوان: (ظواهرنادرة في لهجات الخليج العربي) لعبدالعزيزمطر، وإذا كان الكتاب الأول يعبرعن النشاط الثقافي الذي تقوم به كلية التربية في مواسمها الثقافية السنوية، وهوعبارة عن محاضرات تنظمها اللجنة الثقافية بالكلية خلال عام دراسي واحد، إلا أنه في واقع الأمريختلف الحال بالنسبة للكتاب الثاني الذي يعد من الكتب العلمية التي تخدم مجال اهتمام الكلية وتخصصات أقسامها، مما يدل على أن هناك بداية مبكرة في الولوج إلى نشر الكتب المتخصصة ذات الطبيعة العلمية التي يقصد من وراء نشرها خدمة البحث الجاد والهادف.

---

(١) مكتب التربية العربي لدول الخليج . **دليل الجامعات في دول الخليج العربي** (الرياض : المكتب ، ١٤١١هـ)، ص ٥٠٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٠٩ .

ومع أن الكلية تحولت في عام ١٣٩٧هـ وبالتحديد في ٢١ / ٦ / ١٣٩٧هـ[١] إلى جامعة، فإن هذا التحول وما صاحبه من إنشاء كليات ثلاث هي:[٢]

ـ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.(١٣٩٧هـ)

ـ كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية.(١٣٩٧هـ)

ـ كلية العلوم.(١٣٩٧هـ)

لم ينعكس إيجابا على النشربالجامعة، إذ اكتفت الجامعة في الأعوام الثلاثة ١٣٩٧هـ، ١٣٩٨هـ، ١٣٩٩هـ، بنشركتاب واحد فقط، وهوالكتاب السنوي الذي كان يصدرعن كلية التربية والمعنون بـ(من ثمار الفكر الموسم الثقافي...)، (انظرالدجول رقم ٤).

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

وتبدأ هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع) بعام ١٤٠٠هـ، وهو العام الذي تم فيه إنشاء المراكزالبحثية الأربعة وهي:[٣]

١ – مركز بحوث السنة والسيرة النبوية.

٢ – مركزالبحوث العلمية والتطبيقية.

٣ – مركز البحوث التربوية.

٤ – مركز الوثائق والدراسات الإنسانية.

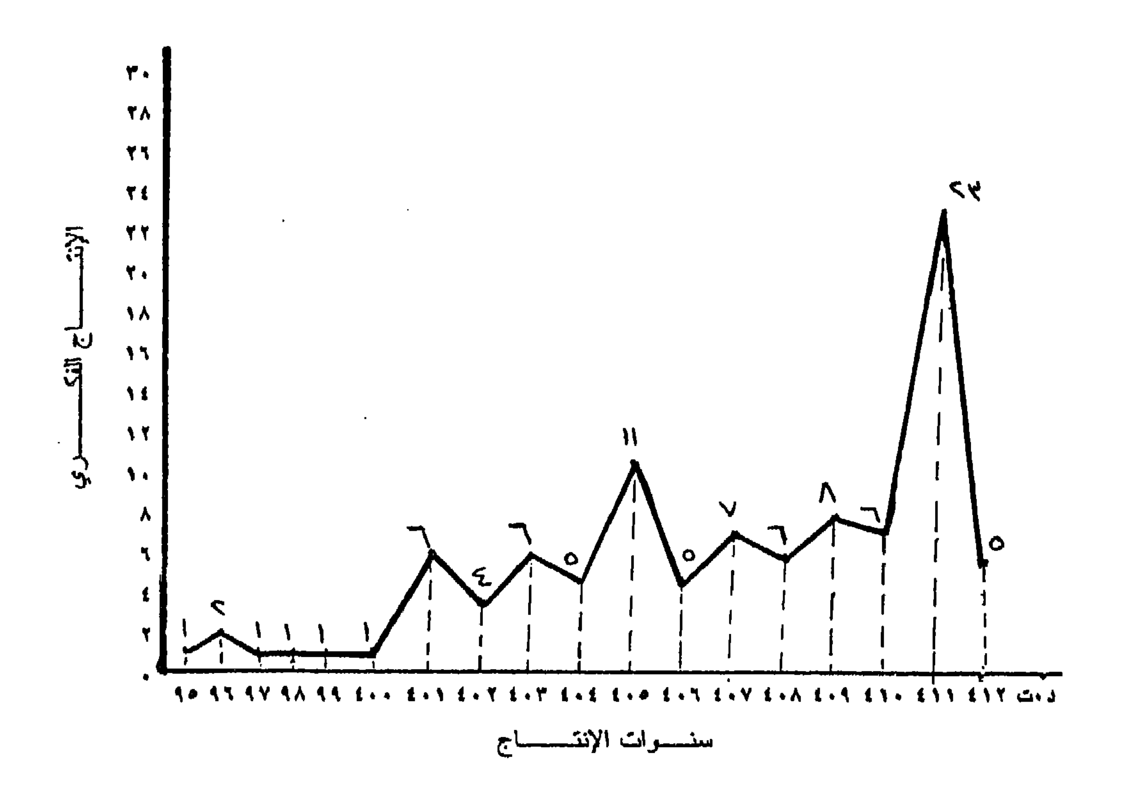
---

(١) المرجع السابق، ص ٥٠٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢١ .

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢٦ .

وخلال العام نفسه إنشاء كلية الهندسة، وتكامل بهذا عقد الكليات بالجامعة بإنشاء كلية الإدارة والاقتصاد الذي كان عام ١٤٠٥هـ[1] ، وهوعام يدخل ضمن الفترة الزمنية لهذه المرحلة التي تنتهي بعام ١٤١٢هـ.



شكل رقم (٤)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة قطر

(١) المرجع السابق . ــ ص ٥٢٣ .

وتمتازهذه المرحلة بطولها الذي يمتد لاثنتي عشرة سنة تقريباً، وبالنظر للجدول رقم (٤) بشكل عام يلاحظ أنه لدى الجامعة نشاط جيد في مجال النشركل سنة، فلم يخل عام من وجود كم عددي منشور، مما يدل على دور المراكزالبحثية في تغذية النشربإصداراتها المختلفة المتمثلة في بحوث قامت بها وتبنتها ودعمتها، ومن ثم تم نشرها على نفقتها، إلا أنه في الوقت نفسه يعطينا الشكل رقم (٤) معلومة مهمة للغاية ؛ وهي تذبذب النشرمن عام لآخرهبوطا وارتفاعا ؛ فمثلا في عام ١٤٠٥هـ نشرت الجامعة خمسة كتب، وفي العام الذي يليه نشرت إحد عشركتابا. ومثال آخر أكثردلالة لما ذهب إليه الباحث في حكمه هذا ما تم نشره في عام ١٤١٠هـ الذي كان ستة كتب فقط، بينما في العام الذي بعده (١٤١١هـ) قفزالنشرإلى ثلاثة وعشرين كتابا، وعلى هذا نستطيع القول أن هناك نشرا جيدا ولكنه على الأقل غيرموجه عدديا، ولعل مرد ذلك يعود إلى غياب السياسة المنظمة لأمور النشر.

وبالنظرللجدول رقم (٤) يتضح أن الجامعة نشرت في عام ١٤٠٠هـ كتابا واحدا فقط وهو بعنوان: (من ثمارالفكر، الموسم الثقافي السادس)، وهذه تعد بداية ضعيفة لهذه المرحلة. وربما كان السبب من وراء ذلك عدم بدء المراكزالبحثية في نشاطها البحثي حيث يعد هذا العام هوالعام الأول لإنشائها، فهي لهذا لم تقم بنشاط بارزوبميزأو حضورعلى الساحة النشرية خلال هذا العام. ولعل ما يدعم هذا التحليل هو أنه في العام الذي يليه (١٤٠١هـ) نشرت الجامعة ستة كتب، ثلاثة منها من نشاط الكليات ؛ وهي كلية الإدارة والاقتصاد، وكلية التربية، وكلية العلوم، واثنان منها من نشاط مركزالبحوث التربوية، ومركزالبحوث العلمية والتطبيقية، وسادس هذه الكتب من نشاط الجامعة، ولم ينسب إلى كلية أو مركز... إلخ. كذلك تميز هذا العام بالبداية بالنشر بغي رالعربية ؛ إذ نشرت كلية العلوم كتاب: Ecology and Flora of Qatar (بيئة ونباتات قطر)، وهومن إعداد كمال حسن البتانوني.

وفي عام ١٤٠٢هـ هبط عدد ما ينشر بالجامعة إلى أربعة كتب فقط، ليعود في الارتفاع في عام ١٤٠٣هـ إلى ستة كتب، ثم نجده يهبط مرة أخرى إلى خمسة كتب في عام ١٤٠٤هـ. وهذا الهبوط والارتفاع يعد مقبولا لأنه تذبذب يخدمه المنطق ويقبله الواقع، هولا يقاس بالارتفاع المفاجيء الذي حصل في عام ١٤٠٥هـ، حيث ارتفع فيه مؤشرالنشرليصل إلى إحد عشركتابا، بفارق سبعة كتب عن العام الذي قبله، (انظرالشكل رقم ٤)، وبتفحص هذه الكتب نجد خمسة كتب قام بنشرها مركزبحوث الوثائق والدراسات الإنسانية، واكتفى مركزالبحوث التربوية بنشرثلاثة كتب، أما الثلاثة الباقية فكانت من نصيب كل من كلية الدراسات الانسانية والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم، وكلية التربية، وعلى هذا فإننا نجد أن المركزين السابقين قد نشرا ثمانية كتب صدرت عام ١٤٠٥هـ، وهذا يدل دلالة واضحة على دورالمراكزالبحثية في تغذية النشربالجامعة، وأنها تمارس دورا جيدا في حركة النشربالجامعة.

ونشرت الجامعة في عام ١٤٠٦هـ خمسة كتب من بينها كتاب واحد باللغة الإنجليزية وهوبعنوان: The Phytochemistry of the Flora of Qatar (الكيمياء النباتية لنبتات قطر)، من إعداد م. أ. رزق، ولم تشارك المراكز البحثية إلا بكتاب واحد نشره مركز البحوث التربوية وهو بعنوان: (الخيل الجامحة كما يرسمها أطفال العاشرة بمدارس قطر)، وهو من إعداد محمود البسيوني، أما البقية فهي منسوبة للجامعة بشكل عام.

وكانت محصلة عام ١٤٠٧هـ من نشرالكتب سبعة كتب ؛ ثلاثة منها نشرتها الجامعة بشكل عام، وإثنان منها نشرتها كلية العلوم، وواحد نشرته كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، أما آخرالكتب فنشره مركزالوثائق والدراسات الإنسانية، وارتفع إسهام المراكزالبحثية في عام ١٤٠٨هـ عن العام الذي سبقه إلى أربعة كتب من أصل ستة كتب تم نشرها في العام نفسه.

وتمثلت هذه المساهمة في ثلاثة كتب من نصيب مركزبحوث الوثائق والدراسات الإنسانية، وكتاب لمركزالبحوث التربوية، والمتبقي من الكتب من نصيب كل من كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، والآخرلكلية الإدارة والاقتصاد.

وفي عامي ١٤٠٩هـ و١٤١٠هـ تم نشرأربعة عشرة كتابا (انظرالشكل رقم ٤) ؛ كان نصيب عام ١٤٠٩هـ ثمانية كتب، ثلاثة منها من نصيب كلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، واثنان مما نشرته هما عبارة عن تقريرودليل لهذه الكلية، أما مركزبحوث الوثائق والدراسات الإنسانية فساهم بكتابين، بينما كانت مساهمة كل من كلية الإدارة والاقتصاد، ومركزالبحوث التربوية، ومركزالسنة والسيرة النبوية بكتاب واحد لكل منها. وقد كان هذا العام أفضل بكثيرمن العام الذي يليه (١٤١٠هـ) الذي لم تسهم فيه المراكزالبحثية جميعا بأي جهد علمي، مع أن الجامعة نشرت في العام نفسه (١٤١٠هـ) ستة كتب (انظرالشكل رقم ٤) ؛ نجد من بينها أربعة هي عبارة عن أدلة لكليات أو مراكزبحثية، والكتابان الآخران هما من نشرالجامعة بشكل عام ولم ينسبا إلى كلية أو مركز... إلخ.

ويعد عام ١٤١١هـ العام المتميز لتاريخ النشربالجامعة، إذ بلغ إجمالي ما تم نشره خلاله ثلاثة وعشرين كتابا (انظرالشكل رقم ٤)، وهورقم مرتفع جدا قياسا لما تم نشره خلال الأعوام السابقة ؛ وإذا أردنا أن نتلمس التعليل وراء هذا الارتفاع المفاجيء نجده يتمثل في كون جزء كبيرمما نشرذهب لصالح نشرالأدلة التي بلغ مجموعها ثلاثة عشركتابا.

وخلال هذا العام أسهم مركزان فقط من المراكزالبحثية الأربعة التي تعمل داخل أسوارالجامعة بخمسة كتب، أربعة منها ذهب إلى مركزبحوث

الوثائق والدراسات الإنسانية، والخامس نشره مركز بحوث السنة والسيرة النبوية، أما الكتب المتبقية فهي من جهد الكليات والعمادات المختلفة.

وفي عام ١٤١٢هـ هبط النشر إلى خمسة كتب فقط ؛ كان لمركز البحوث التربوية منها كتابان، بينما كانت الكتب المتبقية من نصيب كل من كلية التربية وكلية الدراسات والعلوم الاجتماعية، ومركز بحوث الوثائق والدراسات الإنسانية بكتاب واحد لكل منها. هي في مجملها كتب أدلة وتقارير تصدرها الجهات المختلفة بالجامعة.

وبلغ مجموع ما نشرته المراكز البحثية الأربعة التي تعمل بالجامعة، اربعين كتابا، مثلت نسبة ٤٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة البالغة مائة كتاب، وهي نسبة جيدة جدا خصوصا إذا علمنا أن البداية الحقيقية لعمل هذه المراكز كان عام ١٤٠١هـ، وهنا ينبغي التنويه إلى معلومة في غاية الأهمية، ومفادها أن نشاط هذه المراكز لم يقتصر على ماتم سرده في الصفحات السابقة، بل إن نشاطها أكبر من ذلك بكثير، حيث استبعد الباحث البحوث التي لم تأخذ شكل كتاب، وهي كثيرة جدا، فمثلا قائمة مركز البحوث التربوية حوت أربعة وتسعين ومائة بحث[1] ، بينما لم يذكر الباحث سوى ثلاثة عشر كتابا فقط، لأن الباقي هي عبارة عن بحوث لم تخرج في شكل كتاب.

ولعل من الملاحظ أن جميع هذه الكتب تم نشرها في مطابع خارجية سواء داخل الدولة أو خارجها في القاهرة أو لبنان مثلا، إذ إن الجامعة لم تقم حتى الآن بإنشاء مطابعها الخاصة بها مع أهميتها. وبالنظر للجدول رقم (٤) يتضح عدم وجود مطبوعات قامت الجامعة بنشرها وكانت خالية من تاريخ

---

(١) جامعة قطر. **قائمة البحوث والدراسات الصادرة من المركز** (الدوحة: مركز البحوث التربوية، د. ت)، ٢٢ ص .

النشر وهذه نقطة تسجل لصالح النشر بالجامعة.

جامعـة الكويـت

المرحلة الأولى: (مرحلة البدايات)

يعود تاريخ بداية النشر بجامعة الكويت إلى عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ؛ وذلك عندما نشرت الجامعة كتابين كان أولهما بعنوان: (النظرية الاقتصادية في الكويت)، من تأليف سامي خليل، أما الكتاب الآخر فكان بعنوان: (النظام الدستوري في الكويت)، ليحيى الجمل، وبهذا العام يمكن تحديد البداية الواقعية لمرحلة البدايات، ولعل الملاحظ أن النشر لم يبدأ بهذه الجامعة إلا بعد ست سنين من إنشائها الذي كان عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م[1] ، وتنتهي هذه المرحلة في عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م. وخلال هذه المرحلة تم صدور القرار رقم ٢٠٣ في ٢٠/١٠/١٣٩٦هـ الموافق ١٣/١٠/ ١٩٧٦م الذي تم بموجبه تشكيل لجنة المكتبات والتأليف والطبع والترجمة والنشر، حيث حدد هذا القرار صلاحيات هذه اللجنة والمهام المنوطة بها.

وكان قبل بداية هذه الفترة قد تم إنشاء أغلب كليات الجامعة، حيث كانت على التوالي:

١ – كليـة الآداب ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.[2]

٢ – كليـة العلـوم ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.[3]

---

(١) جامعة الكويت. جامعة الكويت في خمسة وعشرين عاماً (الكويت : الجامعة، ١٩٩٢م)، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧ .

(٣) المرجع السابق، ص ٨٦ .

٣ – كليـة الحقـوق ١٣٨٦/١٣٨٧هـ، ١٩٦٦/١٩٦٧م.[١]

٤ – كلية التجـارة ١٣٨٧/١٣٨٨هـ، ١٩٦٧/١٩٦٨م.[٢]

٥ – كلية الهندسـة ١٣٩٥/١٣٩٦هـ، ١٩٧٥/١٩٧٦م.[٣]

٦ – كلية الدراسات العليا ١٣٩٦/١٣٩٧هـ، ١٩٧٦/١٩٧٧م.[٤]

٧ – كليـة الطـب ١٣٩٧/١٣٩٨هـ، ١٩٧٧/١٩٧٨م.[٥]

وخلال هذه المرحلة الممتدة لسبع سنين نلاحظ أنه بعد عـام ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م، ارتفع النشربشكل مباشرمن كتابين نشرا عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م (وهمـا النظـام الدسـتوري في الكويـت ليحيـى الجمـل، والنظرية الاقتصاديـة لسـامي الخليـل)، إلى أربعـة عشـر كتابا نشـرت في عـام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م (انظرالشكل رقم ٥)، ولا يوجد مبرر أو تفسيرلهذا الارتفاع المفاجيء سوى فقدان الخطط المنظمـة لعمليـة النشـرالتي تتحكـم في كمـه وكيفـه. وممـا تجـدر الإشارة إليه أنـه خـلال هـذا العـام أيضـا تم النشـربغيرالعربية ؛ حيـث نشـرت الجامعة كتاب Kuwait Economic Growth of Oil state (نمـو الاقتصـاد الكويـتي في عهد البترول)، بقلم رياض الشيخ ؛ مؤذنا ببدء النشر بلغات أخرى غيرالعربية.

---

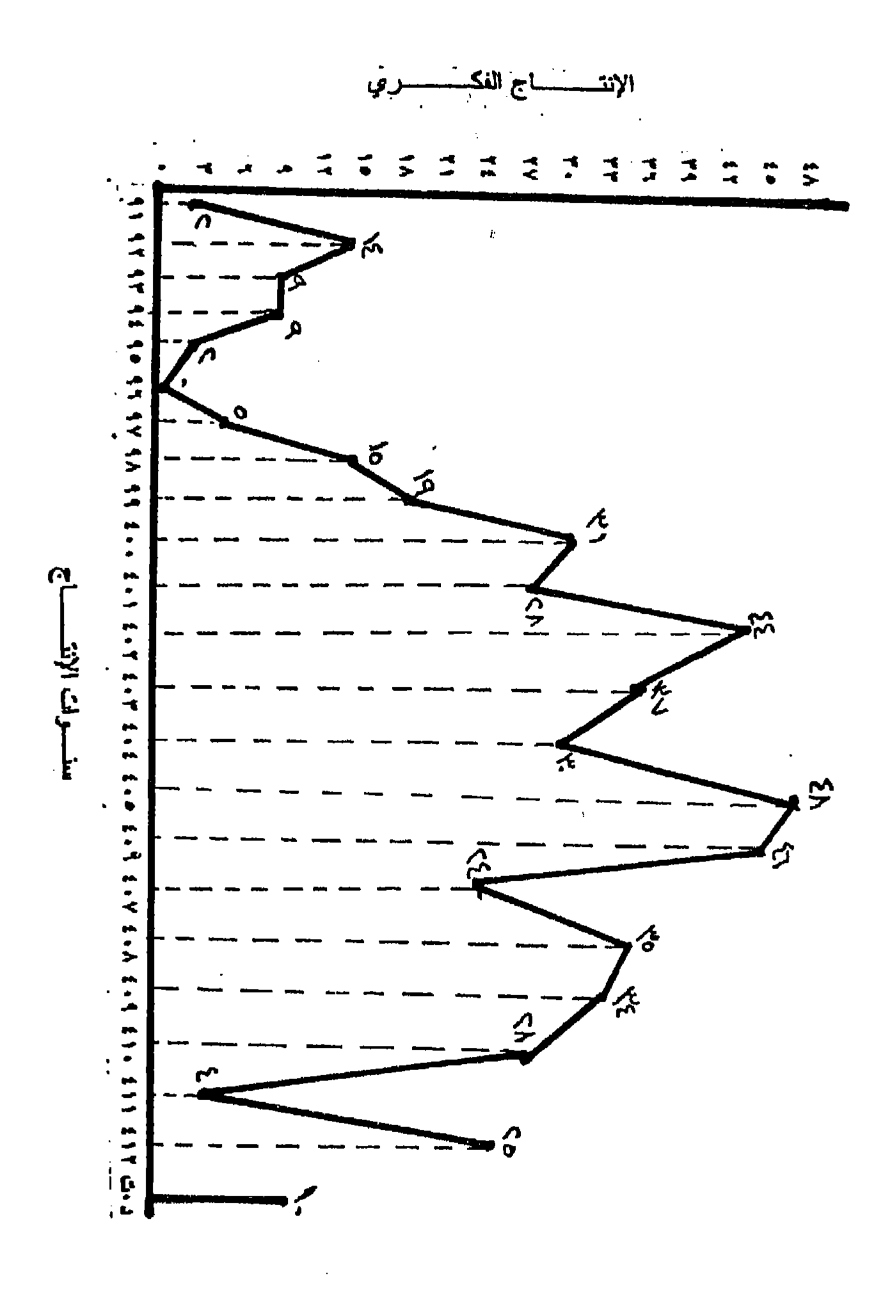
(١) المرجع السابق، ص ١١٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٩ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٩ .

(٤) المرجع السابق، ص ٣١٣ .

(٥) المرجع السابق، ص ٣٩٩ .



شكل رقم (٥)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الكويت

وبالنظر للجدول رقم (٥) أيضاً يتضح هبوط النشر عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م إلى تسعة كتب، وحافظ في العام الذي يليه (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م) على العدد نفسه وهو تسعة كتب، إلا أنه هبط عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م بشكل كبير ليصل إلى كتابين فقط، وفيه دلالة واضحة على غياب التنسيق والتوجيه الذي يناط عادة بجهة تكون مسؤولة عن النشر بالجامعة. ولم تنشر الجامعة في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م أي كتاب[1]، أما عام ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م فنشرت الجامعة خمسة كتب فقط.

المرحلة الثانية: (مرحلة النمو والتنوع)

وتبدأ هذه المرحلة (مرحلة النمو والتنوع)، عند بدء الجامعة بالنشر في نمط

---

(١) وقد تم التأكد من هذه المعلومة من خلال مراجعة الباحث لجهات النشر بشكل مباشر والحصول على جميع ما تم نشره سواء في حالة توافره المطبوع. أما ما لم يتوافر فإنه في هذه الحالة أكتفي بأخذ بيانات كاملة من النسخة الاحتياطية، والرجوع إلى قوائم المعارض سواء التي عقدت بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والذي عقد برحاب جامعة الملك سعود، أو التي تعقد بشكل سنوي تحت رعاية مكتب التربية العربي لدول الخليج، والذي كان آخرها المعرض الذي عقد بجامعة قطر في رجب عام ١٤١٤هـ، وهذه المعلومة تجعلنا نتحفظ بشكل كبير لما ذهب إليه محمد الشطي في مقالة له بعنوان: تطور حركة النشر في الكويت، التي نشرت في مجلة عالم الكتب العدد الرابع، المجلد الثالث (ربيع الآخر ١٤٠٣هـ - يناير/ فبراير ١٩٨٣م) الصفحات من ٦٠٤ - ٦٠٥، التي تناول فيها تاريخ النشر وتطوره بشكل عام في دولة الكويت، حيث ذكر في الإحصاء السنوي لجامعة الكويت في مجال النشر أنه في عام ١٣٩٦هـ نشرت الجامعة أربعة كتب، وحيث لم يقف الباحث عليها، عبر المنافذ الآنف ذكرها، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها كحقيقة مسلم بها، وبخاصة أن الباحث قد ذكر في المقالة نفسها انه في عام ١٩٧٣م نشرت الجامعة خمسة عشر كتابا، بينما نجد في المقال نفسه وفي الشكل رقم (٦) أنه في العام نفسه قد تم نشر عشرة كتب، فأيهما يمكن اعتماده، يضاف إلى ذلك أن هناك إختلافا بين ما تم الوصول إليه من قبل الباحث المذكور، وما قام به باحث هذه الدراسة من حيث العدد الكلي لما ينشر كل سنة، هذا بالإضافة إلى أن الدراسة حصرت مانشرته الجامعة منذ نشأتها وإلى نهاية عام ١٤٠٢هـ بما مجموعه مائة وثمانية وعشرين كتابا، بينما الباحث عثر في الفترة نفسها على مائة وثمانية وستين كتابا، بفارق أربعين كتابا تمثل نسبة ٣١,١٥٪ من مطبوعات الفترة نفسها للمقال، لم يصل إليها الباحث المذكور. مما يشكل بعدا آخر يدعم ما ذهب إليه من التحفظ على إحصائيات كاتب المقال.

جديد وهو السلاسل، وكان ذلك بصدور كتاب: (كتاب التكامل الاقتصادي في الخليج العربي) من تأليف محمد هاشم خواجكية عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، الذي يعد أول ما صدر في منظومة سلسلة بعنوان: (سلسلة منشورات مجلة الخليج العربي والجزيرة العربية)، وتنتهي بعام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، وهو العام الذي سبق ظهور أول مشاركة للمطبعة؛ تمثل في طبع منشورات الجامعة واصداراتها. وخلال هذه المرحلة صدرت السلاسل التالية:

- **سلسلة منشورات مجلة الخليج والجزيرة العربية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.**
- **سلسلة الإصدارات الخاصة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.**
- **سلسلة إصدارات وحدة البحوث والترجمة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.**
- **سلسلة حوليات كلية الآداب، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.**

وأنشئت كلية الطب المساعد والتمريض خلال هذه المرحلة، التي توافق إنشاؤها مع عام ١٣٩٩/ ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩/ ١٩٨٠م.[1]، تلتها كلية التربية عام ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ، ١٩٨١/١٩٨٢م، وبإنشاء هاتين الكليتين تكاملت منظومة كليات هذه الجامعة. ولا توجد بالجامعة في الوقت الحاضرمراكزبحثية، وإن كانت النية تتجه إلى إنشائها مستقبلا، وبخاصة بعد إيجاد جهة بالجامعة يرأسها نائب مديرالجامعة تهتم بشؤون البحوث، وهذه الجهة المعنية بأمرالبحوث مازالت وليدة (١٤١٢هـ/١٩٩٢م)[2]، ومع ذلك فإن لها جهودا مبكرة في الإشراف والدعم للبحوث المختلفة، ولعل الأعوام التالية تحمل في طياتها نبأ وجود مثل هذه المراكزالمتخصصة.

---

(١) جامعة الكويت . **جامعة الكويت في خمسة وعشرين عاماً**. المرجع السابق، ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٣ .

وتمتد هذه المرحلة لست سنوات من عام ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م وحتى نهاية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، وعند تأمل الشكل رقم (٥)، يتضح وجود قفزة في عدد ما نشر في عام ١٣٩٨هـ عن سابقه بمثلين ؛ إذ نشرفي هذا العام خمسة عشر كتابا، بينما نشرفي العام السابق له خمسة كتب فقط، وكما ذكرت سابقا فهذا العام شهد صدورأول كتاب في سلسلة (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية).

وفي عام ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ارتفع مؤشرالنشرإلى تسعة عشر كتابا ؛ منها اثنا عشر كتابا أصدرها قسم الجغرافيا ممثلا في الجمعية الجغرافية الكويتية تحت سلسلة تسمى، (سلسلة رسائل جغرافية)، ويعد هذا العام مولد هذه السلسلة الجغرافية المتخصصة في تبني البحوث الجغرافية، والجمعية تعد من أنشط الجهات التي تتبنى اصدار السلاسل داخل الجامعة ؛ حيث إنها قد أصدرت إلى نهاية عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ما يربو على (١٤٩) كتاباً. هذا بالإضافة إلى وجود ثلاثة كتب من بين الكتب التسعة عشرالتي تم إصدارها في العام نفسه هي من إصدارات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وكتاب واحد خرج عن كلية التربية، أما بقية الكتب فنجدها من إصدارالجامعة بشكل عام.

وارتفع في عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م عدد الكتب المنشورة بالجامعة بشكل ملفت للنظر(انظر الشكل رقم ٥) ؛ ليقفز من تسعة عشر كتابا إلى واحد وثلاثين كتابا ؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية منها ثلاثة عشر كتابا، وثلاثة كتب لسلسلة مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، وشهد هذا العام صدورالسلسلة الثالثة بهذه الجامعة وهي بعنوان: (حولية كلية الآداب)، التي أسهمت بخمسة كتب، أما السلسلة الرابعة التي صدرت خلال هذا العام فهي بعنوان: (الإصدارات الخاصة)، وهي تصدر أيضا عن مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية، ونجد هذه السلسلة قد أسهمت خلال هذه السنة بكتابين. وكذلك شهد هذا العام مولد السلسلة الخامسة وهي بعنوان: (سلسلة وحدة البحوث والترجمة) وشاركت هذه السلسلة بكتاب واحد فقط خلال هذا العام، أما بقية الكتب فقد صدرت باسم الجامعة بشكل عام ولم تنسب لجهة محددة.

وهبط عدد ما نشر في عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ليصل إلى ثمانية وعشرين كتابا وهو هبوط ليس بالكبير، إذ الفارق بينها وبين ما صدرخلال العام السابق لها ثلاثة كتب فقط. وتوزعت هذه الإصدارت على جهات عدة، فنشرت الجامعة بشكل عام عشرة كتب، أما الجمعية الجغرافية الكوبتية فكان نصيبها اثني عشركتابا، ونشرت كل من مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية وحولية كلية الآداب ثلاثة كتب لكل منهما. وفي عام ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ارتفع مؤشرالنشربشكل إيجابي بمحصلة أربعة وأربعين كتابا ؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية ستة عشركتابا / ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتيها (المنشورات، والإصدارات الخاصة)، هو خمسة كتب، وحولية كلية الآداب بأربعة كتب، وكلية الحقوق بكتاب واحد، أما بقية الكتب فكانت من إسهامات الجامعة بشكل عام غيرمنسوب إلى جهة معينة.

وكانت محصلة ما نشرعام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، صدور سبعة وثلاثين كتاباً، كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية ثمانية كتب، أما مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتيها (المنشورات، والإصدارات الخاصة)، ثمانية كتب أيضا، وأسهمت حولية كلية الآداب بكتاب واحد فقط، وجاءت بقية الكتب من إسهام الجامعة بشكل عام (انظر الشكل رقم٥).

المرحلة الثالثة: (مرحلة التطور)

وتبدأ المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التطورمن عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م؛ وهو العام الذي صدرفيه أول مطبوع قامت بتنفيذه مطبعة الجامعة وهو كتاب: (العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات)، لإسماعيل صبري مقلد، وتنتهي هذه المرحلة بعام ١٤١٢هـ ؛ وهو العام الذي تنتهي فيه حدود التغطية لهذه الدراسة.

وبالنظرللجدول رقم (٥) نجد انه في عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، هبط مؤشرالنشرإلى ثلاثين كتابا عن العام الذي سبقه في المرحلة السابقة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م بسبعة كتب ؛ كان نصيب الجامعة بشكل عام الذي لم ينسب إلى جهة معينة، واحد وعشرين كتابا، منها أربعة كتب باللغة الأنجليزية، أما الجمعية الجغرافية فإسهامها كان عبارة عن خمسة كتب، والأربعة المتبقية كانت من نصيب مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

ويعد عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م أفضل الأعوام على الإطلاق من حيث عدد ما ينشر، (انظر الشكل رقم ٥)، حيث تميزهذا العام بإنتاج غزيربلغ ثمانية واربعين كتابا ؛ كان نصيب الجمعية الجغرافية الكويتية منها اثني عشر كتابا، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بسلسلتيها (المنشورات والإصدارات الخاصة) سبعة كتب، وأسهمت حولية كلية الآداب بكتاب واحد فقط كان هو آخر إنتاجها، إذ لم يسجل بعد هذا العام أي إصدارلها. وكان العدد المتبقي وهوثمانية وعشرون كتابا من نصيب الجامعة بشكل عام، فلم ينسب لجهة معينة أمر مسؤولية احد من هذه الكتب.

ويلاحظ أن هذا الارتفاع فيما صدربشكل عام الذي لم ينسب لجهة بالذات يقف وراءه أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، إذ يغلب على هذه

المطبوعات التخصصات الموضوعية الدقيقة مما يوحي بنشاط أكبرمن قبل الكليات ليس باسمها، وإنما عن طريق أعضاء هيئة التدريس بها، أما عن طريق تأليف كتاب دراسي تخصصي أو علمي له علاقة وثيقة بتخصصات الكليات واهتماماتها الموضوعية.

وانخفض عدد ما نشرعن الجامعة عام ١٤٠٦هـ ليصل عند معدل ستة وأربعين كتابا، ناقصا عن العام الذي سبقه بكتابين (انظر الشكل رقم ٥)؛ وأسهمت الجمعية الجغرافية الكويتية بعشرة كتب، أما بحلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فلم تصدر أي كتاب، بينما أسهمت كل من كلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض، وكلية الحقوق، وكلية الآداب بكتاب واحد فقط لكل منها، أما بقية الاصدرات البالغة ثلاثة وثلاثين كتابا فخرجت بشكل عام عن الجامعة، جاء منها ستة كتب باللغة الانجليزية، وفي هذا تأكيد آخرعلى إسهام أعضاء هيئة التدريس بالنشرمن خلال دعم الجامعة ممثلا في إدارة المطبوعات التابعة لإدارة المكتبات.

وجاءت محصلة ما نشرته الجامعة خلال عام ١٤٠٧هـ اربعة وعشرين كتابا ؛ كان من بينها أحدعشركتابا من إصدار الجمعية الجغرافية الكويتية، أما بقية الكتب البالغة ثلاثة عشركتابا فمن إصدارالجامعة بشكل عام ؛ كان من بينها ثلاثة كتب باللغة الانجليزية، ويقف وراء هذا الهبوط الكبيرلما ينشرعامل مهم ؛ هو غياب التخطيط الموجه المدروس الذي ينبغي أن تهتم به الجامعة، وذلك بالتنسيق بين إدارة المطبوعات والجهات الأخرى التي تنشربشكل مستقل من أجل توحيد الجهود وتنسيقها، بحيث يحدد لكل عام حدود دنيا وعليا لما ينشريكون لجميع الجهات الحق في أخذ الحيز المناسب لطموحاتها، وهذا لايمنع أن يكون هناك جهة إشرافية شاملة تكون مهمتها القيام بهذه المهمة التي سيقلل نجاحها من ظاهرة هذا التذبذب العددي لما ينشركل عام.

ونأتي إلى عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م الذي ارتفع فيه النشر إلى خمسة وثلاثين كتابا (انظر الشكل رقم ٥) ؛ أسهمت فيه الجمعية الجغرافية الكويتية بعشرة كتب، ومجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بكتابين فقط، اما بقية الإصدارات والبالغة واحدا وعشرين كتابا فهي من إصدار الجامعة بشكل عام، حيث نجد من بينها ثلاثة كتب صادرة باللغة الإنجليزية، ولعله يستشف من وراء الطبيعة الموضوعية لهذه الكتب مدى علاقة هذا الكتاب أو ذاك بهذه الكلية أو تلك. وربما كان السبب في عدم تحديد هذه النسبة راجع إلى أن النشر يقوم به أعضاء هيئة التدريس بشكل مباشر بالتعاون مع إدارة المطبوعات بالجامعة.

وقد صدر عام ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م أربعة وثلاثون كتابا ؛ كان من بينها كتاب واحد يعد أول كتاب يحمل اسم إدارة المطبوعات بعنوان: (خلاصة الأبحاث: المجلد الأول " ١٩٦٦ ـــ ١٩٨٤م ")، ويلاحظ أن مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية لم تسهم بأي كتاب في هذا العام، أما الجمعية الجغرافية الكويتية فكان إسهامها متمثلا في إصدارها لأحد عشر كتابا عبر سلسلتها المعنونة برسائل جغرافية، وشاركت كلية الهندسة في النشر بهذا العام بكتاب واحد، أما بقية الكتب فخرجت باسم الجامعة دون نسبتها لجهة معينة.

وكانت محصلة النشرلعام ١٤١٠هـ /١٩٩٠هـ بثمانية وعشرين كتابا (انظرالشكل رقم ٥)، كان من بينها اثنا عشركتابا هي من إصدارت الجمعية الجغرافية الكويتية، أما مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية فقد أسهمت بكتاب واحد فقط،، وأسهمت الجامعة بشكل عام بخمسة عشركتابا هي من جهد أعضاء هيئة التدريس، وكان من بينها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية.

وتوقف النشر بشكل تام تقريبا عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م ؛ نظرا للظروف التي مرت بها دولة الكويت من جراء الغزوالعراقي لها، إلا أنه مع ذلك فإن الشكل رقم (٥) يعطينا محصلة لأربعة كتب حملت تاريخ هذا العام؛ ولعل صدورها كان قبل وقوع الظروف الخاصة التي مرت بها دولة الكويت، والتي أثرت سلبا على انتاج النشربالجامعة. والمتفحص للكتب الأربعة يجد أن من بينها كتابين صدرا عن الجمعية الجغرافية الكويتية، وكتابا لكل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، وعمادة القبول والتسجيل.

وبالنظرللجدول رقم (٥)، نجد أن هناك ارتفاعا مباشرا للنشرفي هذه الجامعة ؛ تمثل في إصدارها لخمسة وعشرين كتابا خلال عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ؛ أسهمت كل من كلية الهندسة ولجنة التدريب والاستشارات وعمادة القبول والتسجيل بكتاب لكل منها، كذلك شاركت كلية الهندسة وكلية علوم الطب المساعد والتمريض، وعمادة شؤون الطلاب، وإدارة الإسكان، لكل منها كتابان، أما الجمعية الجغرافية الكويتية فقد أسهمت بثمانية كتب، وجاءت ثمانية كتب دون أن تحمل اسم جهة معينة بالجامعة، وإنما كانت تحمل اسم الجامعة فقط.

ويوجد من بين مطبوعات جامعة الكويت البالغة (٤٩٩) كتابا، عشرة كتب صدرت دون أن تحمل تاريخا، مثلت ما نسبته ٢٪ من إصدارات الجامعة، وهي نسبة ضئيلة جدا، ولعل الظن يدورحول هذه المطبوعات على أنها قد تكون صدرت في بداية النشر؛ اعتمادا على نوعية الطباعة والتصميم الذي وقف عليه الباحث بشكل مباشر، والذي يوحي بسمات تدل على فترة زمنية مبكرة جدا، إذ يعتقد الباحث أن أغلبها قد صدرعام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

الجامعة الاسلامية

في دراسة سابقة للباحث[1] ، ذكر أن تاريخ النشر بالجامعة الاسلامية مر بمرحلتين هما ؛ مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع، وتغطي هاتان المرحلتان تاريخ النشر بالجامعة من عام ١٣٩٠هـ وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ، أي لفترة زمنية قوامها خمس عشرة سنة . والمتفحص لتاريخ النشر بعد عام ١٤٠٥هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ بالنسبة لهذه الجامعة يجد أنه امتداد لمرحلة التطور التي مرت بها سابقا ، ولايمكن أن نجعل لها مرحلة متقدمة (مرحلة النضوج)، وذلك يرجع إلى أن ملامح هذه المرحلة ومميزاتها (مرحلة النضوج) لا تنطبق على تاريخ النشر بالجامعة وإصداراتها من حيث ظهور قواعد الكتابة أو وجود سياسة واضحة للنشر تحدد معالمه العددية والموضوعية، أو وجود التوزيع المدروس المنتظم. وعلى هذا يعد تاريخ النشر لما بعد ١٤٠٥هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ، امتدادا لمرحلة التطور .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجموع ما نشرته الجامعة منذ نشأتها وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ ، قد تماثل تقريبا مع ما تم نشره من عام ١٤٠٦هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ ؛ إذ تم نشر خمسة وستين كتابا قبل عام ١٤٠٥هـ ، بينما نشر في الفترة التالية لعام ١٤٠٥هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ اربعة وستين كتابا، ولو قارنا بين الفترتين بعامل الزمن لوجدنا أنها في الأولى تعادل خمس عشرة سنة ، بينما هي في الثانية سبع سنين فقط ، ومن هنا يتضح التطور العددي لما ينشر الذي يعادل المثل تقريبا . وتبقى ملاحظة ينبغي الاشارة إليها ؛ وهي تتمثل في كون بعض ما صدر عن الجامعة خلال الفترة التالية لعام ١٤٠٥هـ هي في الأصل مطبوعات معادة ، وهي تتركز في إصدارات مركز شؤون الدعوة ؛ ولا يخفى المبرر من وراء لجوء هذا المركز لإعادة الطبع لبعض إصداراته ؛ حيث إن ما يقوم

---

(١) فهد بن محمد الدرعان . النشر في الجامعات السعودية . ص ٩٥ – ١٠٠ .

به من نشر يتمثل في كتب دعوية يحتاج إليها الناس في كل وقت ، ولا ينتهي أثرها بمرورالزمن ، يضاف إلى ذلك ان مركزشؤون الدعوة قد بدأ بالنشر باللغات المختلفة؛ كالإنجليزية ، والفرنسية، والأوردية، والبنغالية، والتايلاندية، والصينية ... إلخ، لكتب تتعلق بمادىء الإسلام، أو بعض تعليماته حيال بعض المناسك؛ ككتاب دليل الحاج والمعتمروالزائرلمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي ترجم إلى أكثرمن لغة غيرالعربية .

ومع ارتفاع نسبة ما نشرخلال الفترة الزمنية من ١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ، عن الفترة من ١٣٩٠هـ ـ ١٤٠٥هـ، إلا أن هناك تذبذبا واضحا لما ينشر كل سنة (انظرالشكل رقم ٦)، تمثل في هبوط وارتفاع المؤشرالعددي لما ينشركل سنة ، مما يدل دلالة واضحة على عدم وجود سياسة محددة للنشرأو معالم تخطيطية يسيرعلى هداها النشربالجامعة ، مما أثرسلبا على النظرة العامة للنشر.

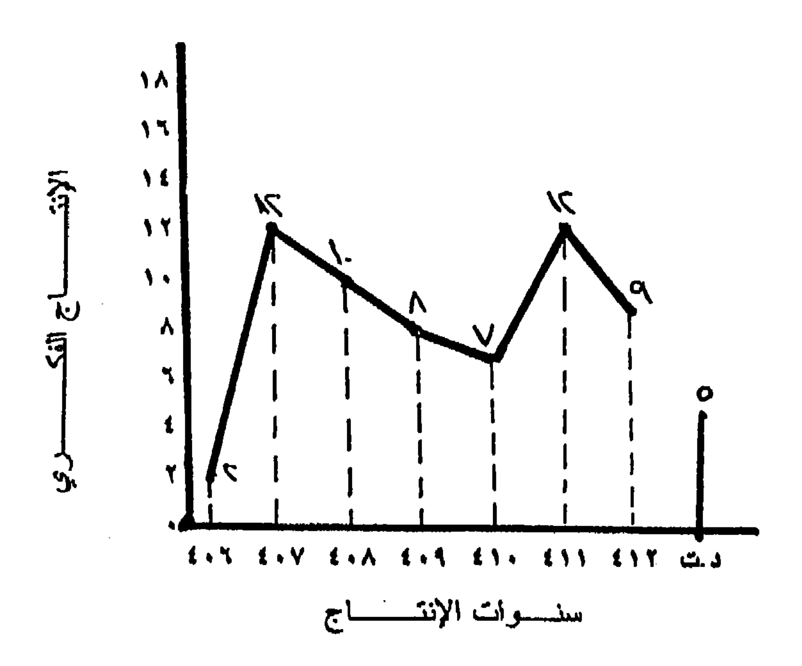
وإذا أردنا أن نلقي نظرة فاحصة على ما ينشرسنويا بهذه الجامعة ، نجد أنه قد نشر في عام ١٤٠٦هـ كتابان فقط (انظرالشكل رقم ٦) ، الأول منهما بعنوان : (جغرافية المملكة العربية السعودية والعالم الخارجي للصف الثالث المتوسط) ، والآخربعنوان : (مجالس شهررمضان) من تأليف الشيخ محمد الصالح العثيمين ، وكلا الكتابين لا ينتميان لجهة معينة قامت بنشره داخل الجامعة ككلية أوعمادة أو مركز... إلخ وإنما صدرباسم الجامعة بشكل عام .

إلا أنه في عام ١٤٠٧هـ قفزالنشرقفزة ملفتة للنظر ، من كتابين فقط نشرا في العام الذي سبقه إلى اثني عشركتابا (انظرالشكل رقم ٦) . وهي قفزة كما قلت ملفتة للنظر، حيث صدرمنها عشرة كتب باسم الجامعة دون نسبتها لأي جهة بالذات ، أما الكتابان المتبقيان فهما من نشرمركزشؤون الدعوة عبر سلسلته التي تحمل اسم المركز متبوعا برقم السلسلة . وهي تظهربشكل واضح على الغلاف لمطبوعات هذا المركز. ولايوجد لهذه القفزة مبررمنطقي كتنوع

مصادر النشروجهاته التي قد تكون قد اسهمت بشكل مفاجيء فيما ينشربالجامعة ، ولعل التعليل الأقرب للواقع هو غياب سياسة للنشر، أو بمعنى أصح غياب جهة تكون مسؤولة بشكل تام عن أمور النشربالجامعة ، مهمتها الإشراف على السياسة العددية والموضوعية لما تقوم الجامعة بنشره ، وبخاصة أن المجلس العلمي الذي يعد مشرفا على النشرالعلمي المحكم لايوجد له ذكرعلى هذه المطبوعات ، مما يعني أن هناك جهات بالجامعة (كلية أو عمادة ... إلخ) ، قامت بالنشر تحت اسم الجامعة دون ذكر اسمها اعتقادا منها أن هذا التصرف فيه اكتفاء كاف لعدم ذكراسم هذه الجهة أو تلك ، وهو تصرف غير مرغوب فيه ولا يتماشى مع الدقة المطلوبة المتوخاة من هذه الجهات .

وفي الأعوام الثلاثة التالية وهي ١٤٠٨هـ ، ١٤٠٩هـ ، ١٤١٠هـ ، كان النشربالجامعة يهبط كل سنة بمعدل كتاب إلى كتابين؛ حيث بلغ ما نشرته الجامعة في الأعوام المذكورة على التوالي، ١٠، ٨، ٧، (انظرالشكل رقم ٦)، وفي هذا الهبوط المتتالي تأكيد آخرعلى غياب السياسة الشمولية للنشربهذه الجامعة التي تكون عادة مسؤولة عن انتظام النشروتوازنه السنوي ، إذ في عام ١٤٠٨هـ نشرعشرة كتب فقط ؛ ثلاثة منها من نصيب مركزشؤون الدعوة ، وكان من بين هذه الكتب الثلاثة كتاب واحد صدربلغة غير العربية ، ولعل هذا الكتاب يعد أول كتاب يصدرعن الجامعة بلغة أخرى غيرالعربية ، الذي حمل العنوان التالي : La Verification et L' Eclaire Lssement (حكم السحر والكهانة) ، لعبدالعزيز بن عبدالله بن باز، وهذا الكتاب صادرباللغة الفرنسية ، أما المجلس العلمي فكانت مشاركته ممثلة بكتابين عبرسلسلته المعنونة بـ(إحياء التراث الاسلامي) ، وكتاب عن كلية القرآن الكريم ، والمتبقي من الكتب من إصدار الجامعة بشكل عام، دون نسبتها إلى جهة معينة ، وعلى هذا فإن هذا العام يعد

بداية التعدد لجهات النشر بشكل متميز، فبينما تتقاسم الجامعة ومركز شؤون الدعوة والمجلس العلمي إصدارات الجامعة السنين الماضية ، نجد في هذا العام مشاركة لجهة رابعة هي كلية القرآن الكريم ، بنشرها لكتاب : متشابه القرآن العظيم ، لأبي الحسن أحمد بن المناوي .



شكل رقم (٦)

يوضح الإنتاج السنوي للجامعة الإسلامية

أما عام ١٤٠٩هـ الذي صدرفيه ثمانية كتب فقد تقاسمتها الجهات التالية؛ مركز شؤون الدعوة بثلاثة كتب، والجامعة بشكل عام بخمسة كتب، وعلى هذا فإن الجهات الأخرى لم تسهم في هذه السنة بأي كتاب، أما في عام ١٤١٠هـ الذي نشرفيه سبعة كتب فقط، فقد توازعته كل من الجهات التالية ؛ مركزشؤون الدعوة بثلاثة كتب إحداها بلغة أجنبية، وبكتاب لكل من كلية الشريعة وكلية الدعوة وأصول الدين، والمتبقي مما نشرخلال هذا العام نجده منسوبا للجامعة بشكل عام.

وفي عام ١٤١١هـ أسهم مركزشؤون الدعوة بعشرة كتب من أصل اثني عشركتاباً تم إصدارها خلال هذا العام، (انظرالشكل رقم ٦)، أما الكتابان الباقيان فكانا من نصيب كل من كلية الحديث الشريف، وكلية اللغة العربية، ويلاحظ أن النشرفي هذا العام قد ارتفع عن العام الذي سبقه بخمسة كتب وهي نسبة طيبة (انظرالشكل رقم ٦).

وعاد النشرفي عام ١٤١٢هـ ليهبط إلى مستوى تسعة كتب بفارق ثلاثة كتب عن العام الذي سبقه (انظرالشكل رقم ٦)، كان نصيب مركزشؤون الدعوة ثلاثة كتب، منها كتابان صدرا بلغة غيرالعربية، وجاءت مساهمة مركزخدمة السنة والسيرة النبوية بكتابين، عبرمنظومة السلسلة الصادرة عن المركز، وكذلك صدرفي هذا العام سلسلة تسمى بسلسلة عقائد السلف حيث صدرعنها كتاب بعنوان: (الحيدة والاعتذارفي الرد على من قال بخلق القرآن) لأبي الحسن عبدالعزيز بن يحيى الكناني المكي، ومن تحقيق علي بن محمد بن ناصرالفقيهي، وصدرعن كل من مركزالمعلومات والجامعة بشكل عام كتاب واحد فقط.

ولعل من الملاحظ أنه خلال عامي ١٤١١هـ و ١٤١٢هـ هبطت مشاركة الجامعة بشكل عام للكتب التي ترد بدون ذكراسم الجهة التي قامت

بنشرها، حيث إنه في عام ١٤١١هـ لم يرصد أي كتاب صدرعلى هذا النحو، بينما في عام ١٤١٢هـ كان الموجود كتاب واحد فقط، ولعل مرد ذلك إلى تنامي الإحساس لدى هذه الجهات بضرورة ورود اسمها على ما قامت بنشره فعلا لإثبات وجودها ومدى نشاطها في مجال النشر.

وفي الفترة الزمنية نفسها (١٤٠٦هـ ـــ ١٤١٢هـ)، وجد أن من بين مطبوعات الجامعة البالغة أربعة وستين كتابا، خمسة كتب صدرت بدون ذكر لتاريخ النشر، (وتم التعرف على هذه الكتب التي لا تحمل تاريخا، من أنها من مطبوعات هذه الفترة [١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ] بواسطة وسائل ثلاث هي: إستبعاد ما تم الوقوف عليه في الدراسة السابقة للباحث، ما ورد في قوائم المطبوعات الجامعات السعودية التي أوردت بعض المطبوعات لا تحمل تاريخا ولم يرد ذكرها في الدراسة السابقة للباحث، طبيعة الإخراج الفني ونوعية الورق وكون الكتاب يحمل مميزات الطبع لمرحلة معينة)، وجميعها من إصدارات مركزشؤون الدعوة، وهذه الكتب الخمسة مثلت نسبة ٣,٢٪، وهي نسبة مقبولة نوعا ما، وبخاصة إذا قارناها بالنسبة التي كانت موجود في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، حيث إن ما نشر بدون تاريخ بلغ مجموعه ثلاثة عشركتابا، من بين خمسة وستين كتابا نشرت في الفترة نفسها، بلغت نسبتها ٤٥,٨٪ (٣٥)، حيث إنه بمقارنة بسيطة بين النسبتين يتضح الفارق الجلي لتقلص عدد الكتب التي تصدربدون تاريخ، مما يتبين معه أن الجامعة قد أدركت أهمية تكامل بيانات النشروضرورتها، فجعلت هذا متمثلا في مطبوعاتها، إلا أن النقطة التي ينبغي التنبيه عليها هي ان جميع المطبوعات التي صدرت بدون تاريخ هي من اصدارت مركزشؤون الدعوة، مما يوجد علامة استفهام كبيرة حول هذه النقطة !

وفي هذه الفترة ايضا (١٤٠٦هـ ـــ ١٤١٢هـ) قامت المطبعة (مطبعة الجامعة) بالإشراف على جميع المطبوعات التي صدرت عن الجامعة وتنفيذها سواء كانت كتبا علمية أم كتبا تعريفية وأدلة وأحصائيات... إلخ، باللغة العربية أو غيرها من اللغات التي صدرت بها بعض مطبوعات الجامعة، وعلى هذا تكون المطبعة قد قامت بدورها المنشود، وبخاصة أنه في رسالة سابقة للباحث[1] ، أشارلضعف دورالمطبعة في تنفيذ مطبوعات الجامعة، مما يدل على أن المطبعة قد اهتمت بتطويرنفسها وتأكيد مساهمتها بهذه المشاركة الفاعلة في تنفيذ جميع ما يصدرعن الجامعة إشرافا وطباعة.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ذكرأحد الباحثين الذين تناولوا موضوع النشرالجامعي في المملكة العربية السعودية، أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كانت الأولى في دخول عالم النشر، إذ يقول: «نستطيع اعتبارهذه الجامعة الأولى في الدخول إلى عالم النشرالجامعي بالمملكة، وإن كان ذلك قبل أن تعرف بهذه الاسم وفي مرحلة توزعها على كليات مستقلة تتبع الرئاسة العامة للكليات والمعاهد العلمية... وكان ذلك عام ١٣٧٦هـ».[2] ويؤيد الباحث هذه المعلومة، إذ نجد الأمر أبعد من ذلك من حيث إن هذا التاريخ المذكورليس دقيقا كل الدقة، بل نجد أن هذه الجامعة قد نشرت قبل هذا التاريخ بست سنين، حيث اعادت نشر كتاب مقدمة في أصول التفسير، لتقي الدين بن أحمد ابن تيمية، المطبوع بالقاهرة بالمطبعة السلفية، وكان ذلك عام ١٣٧٠هـ، هذه ناحية، والناحية الأخرى التي ينبغي التأكيد عليها أن هذه الجامعة ليست الأولى على مستوى الجامعات السعودية، بل يتعدى الحال إلى مستوى الجامعات الخليجية موضع

---

(١) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٦٤.

(٢) عبدالتواب شرف الدين ، عبدالفتاح الشاعر، المرجع السابق، ص ٤٠٧ .

الدراسة والبحث في هذه الدراسة، إذ سبقت جامعة الكويت مثلا بتسع عشرة سنة، حيث تعد جامعة الكويت أول الجامعات التي دخلت مجال النشرعلى مستوى الجامعات الخليجية غيرالسعودية.

ومع أن هذا الكتاب (مقدمة في أصول التفسير)، يعد كتابا دراسيا، إلا أن واقع الحال يؤكد أن هذا الكتاب قبل أن يقرر ليكون كتابا دراسيا من قبل هذه الجامعة، كان كتابا متداولا في المكتبات التجارية، ويباع بشكل ميسرفي محلات بيع الكتب، مما يجعله يتسم بالطابع الدراسي، ويدخله أيضا ضمن الكتب المرجعية، يضاف إلى ذلك أن هذا الكتاب مع كونه كتابا دراسيا مقررا في هذه الجامعة، إلا أنه يعد نشاطا محسوبا لمجال النشربالجامعة، إذ إن من أهداف النشرالرئيسة خدمة لمجال التعليمي الدراسي سواء بتشجيع تأليف الكتب الأساسية لتخصص ما، أوالمساعدة في مادة من المواد الدراسية.

ولقد مر تاريخ النشربهذه الجامعة بثلاث مراحل، وهي مرحلة البدايات التي تبدأ ١٣٧٠هـ، وتنتهي في عام ١٣٩٣هـ[١]، والمرحلة الثانية تبدأ من عام ١٣٩٤هـ، وتنتهي بعام ١٣٩٩هـ، أما المرحلة الثالثة فإنها تغطي الفترة الزمنية من ١٣٩٩هـ[٢] ، وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ[٣] ، والحقيقة أن هذه المراحل قد تم تناولها بشكل مفصل في دراسة سابقة للباحث[٤] ، مما يجعل عملية الحديث عن المرحلة أو الفترة الزمنية التي تبدأ من عام ١٤٠٦هـ، وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ، تكتنفها بعض الصعوبة، من حيث ما يمكن أن نطلقه على هذه

---

(١) أحمد محمد الشامي ، سيد حسب الله، المرجع السابق، ص ١٠٥٣ .

(٢) يسرية محمد عبدالحليم زايد . **المعايير الموحدة للدوريات : دراسة نظرية وميدانية لتطبيقها على الدوريات المصرية** (رسالة دكتوراه). (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٨٨م) .

(٣) ت . ر . ساندرز . المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٤) يسرية محمد عبدالحليم زايد . المرجع السابق، ص ٢٤ .

الفترة الجديدة، هل نجعلها مرحلة رابعة (مرحلة النضوج)، أو نلحقها بالمرحلة الثالثة (مرحلة النمووالتنوع)، التي سبق الحديث عنها ؟

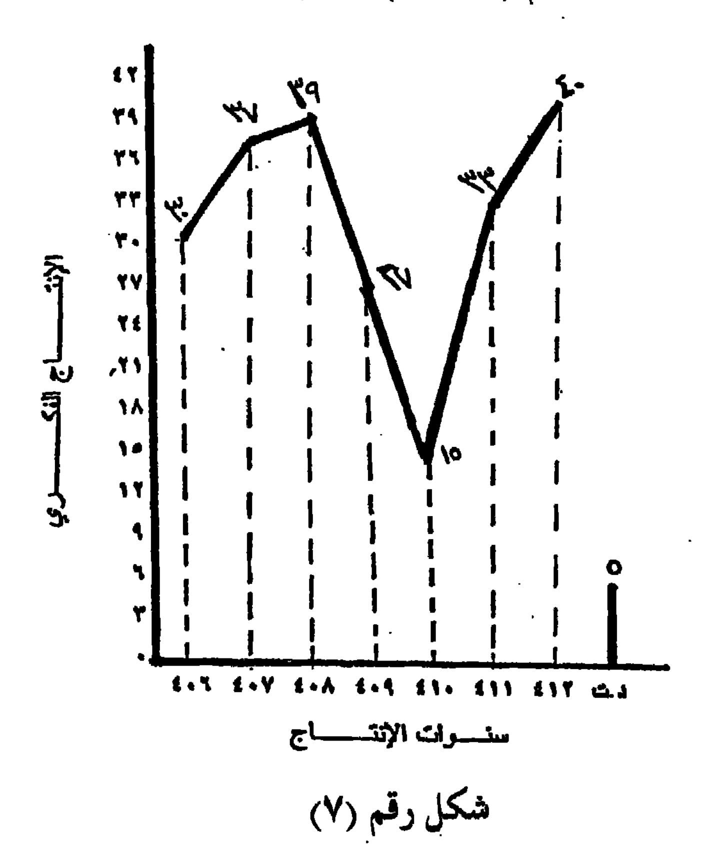
وبعد دراسة مستفيضة لبيانات مطبوعات هذه الفترة، وأحوال الجامعة والنشربها، اتضح أن من الأجدى إلحاق هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ)، إلى المرحلة الثالثة (مرحلة النمو والتنوع)، وجعلها امتدادا لها، وذلك لعدم تطابق شروط المرحلة الرابعة ومميزاتها (مرحلة النضوج) على هذه الفترة الزمنية، وبخاصة فيما يتعلق بإصدارالقواعد الخاصة بتنظيم عملية الكتابة ونحو ذلك، أو وجود سياسة واضحة لأمرالتوزيع وشؤونه.

ومنذ عام ١٤٠٦هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ، نجد أن الجامعة قد نشرت ما مجموعه مائتين وستة وعشرين كتابا (انظرالشكل رقم ٧)، وهذا العدد يعد كبيرا جدا إذا ما قيس بما تم نشره قبل عام ١٤٠٦هـ، التي سبق الإشارة إليها في دراسة سابقة للباحث[1] ، حيث بلغ مجموع ما نشرمائة وسبعة واربعين كتابا، وهذه الزيادة في الحقيقة ناتجة عن عاملين جديرين بالعناية وهما تزايد اهتمام الجامعة بمجال النشر؛ وبخاصة عندما تبنت إصدارالسلاسل المتعددة والمتنوعة، حيث تعد هذه الجامعة أكثر الجامعات الخليجية من حيث عدد السلاسل التي بلغت في جميع سنوات النشر إحدى عشرة سلسلة، والأمرالآخرهو اتساع اهتمام هذه الدراسة ليشمل جميع الكتب، العلمية منها أو عداها من الكتب التعريفية كالأدلة والتقاريروالكتب الإحصائية... إلخ، بينما اقتصرت الدراسة السابقة للباحث على الكتب العلمية دراسية كانت أم مرجعية.

---

[1] أحمدعبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٥ .

ولـو تأملنـا الشـكل رقـم (٧)، نجـد أن الجامعـة في عـام ١٤٠٦هـ قـد نشـرت ثلاثـين كتابـا ؛ حيـث نشـرت إدارة الثقافـة والنشـر بالجامعـة ثلاثـة عشر كتابا، وأسـهمت عمـادة شـؤون المكتبـات بثلاثـة كتـب، وكليـة العلـوم الاجتماعية بكتابين، وبكتاب واحد لكل من المعهـد العـالي للقضـاء، وعمـادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، التي تعاونت مع إدارة مرور الرياض في إصـدار كتـاب بعنوان: (السرعة وأثرها في وقوع الحوادث)، وجاءت بقية الكتب مـن إصدارالجامعـة بشـكل عـام دون ورود اسـم عليهـا يحـدد الجهـة الـتي تولـت إصدارها، وخلال هذا العام (١٤٠٦هـ)، صدرت سلسلتان هما:



شكل رقم (٧)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ـ سلسلة بحوث طلابية، الذي كان أول كتاب صدرعنها بعنوان: (المرأة: تعليمها وعملها في الشريعة الإسلامية)، من تأليف عبدالله محمد الأنصاري.

ـ سلسلة رسائل إرشادية، الذي كان أول كتاب صدرعنها هو كتاب: (بيان ما يفعله الحاج والمعتمر)، تأليف صالح بن فوزان الفوزان. وكلتا السلسلتين من إصدار إدارة الثقافة والنشر.

ونجد أنه في عام ١٤٠٧هـ إرتفع مؤشر النشرإلى سبعة وثلاثين كتابا (انظرالشكل رقم ٧)، توازعتها سبع جهات بالجامعة ؛ حيث جاءت في المقدمة إدارة الثقافة والنشر بواحد وعشرين كتابا، أما عمادة شؤون المكتبات فحافظت على مستوى إصداراتها، إذ نشرت ثلاثة كتب، وأسهمت إدارة الدراسات والمعلومات بكتابين فقط، أما كلية أصول الدين، وكلية العلوم الاجتماعية، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، فاكتفت بكتاب لكل منها، وبقيت ثمانية كتب هي من إسهام الجامعة بشكل عام دون تحديد لجهة ما بشكل دقيق.

وصدرت خلال هذا العام (١٤٠٧هـ)، سلسلتان هما:

ـ سلسلة الداء والشفاء، وذلك عندما نشرت الجامعة كتاب: (الإيمان: حقيقته وعلاماته وثمراته)، لعبدالله بن محمد المطلق، وقد تغير عنوان هذه السلسلة في عام ١٤٠٧هـ، إلى عنوان، غذاء الروح، وكان أول كتاب صدربعد التغييرهو كتاب: (حسن الختام: وسائلها وعلاماتها والتحذيرمن سوء الخاتمة)، من تأليف عبدالله بن محمد المطلق أيضا، وتصدرهذه السلسلة عن إدارة الثقافة والنشربالجامعة.

ـ سلسلة آداب الشعوب الإسلامية، التي تصدر عن عمادة البحث

العلمي بالجامعة، وكان أول كتاب يصدرعنها هو كتاب: (الأدب التركي الإسلامي)، من تأليف محمد بن عبداللطيف هريدي.

وارتفع إجمالي ما نشرته الجامعة عام ١٤٠٨هـ، ليصل إلى تسعة وثلاثين كتابا (انظر الشكل رقم ٧)، كان لإدارة الثقافة والنشرإسهام جيد فيها تمثل في تسعة عشر كتابا، وشاركت كل من كلية أصول الدين وكلية العلوم الاجتماعية بثلاثة كتب لكل منها، وأسهمت ست جهات بكتاب واحد لكل منها وهي على التوالي: كلية العلوم الاجتماعية، وعمادة شؤون المكتبات، وعمادة البحث العلمي، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، والمعهد العالي للعلوم الإسلامية، وإدارة الدراسات والمعلومات. أما بقية الكتب البالغة ثمانية كتب فجاءت من إسهام الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة. وعلى هذا يكون إجمالي عدد الجهات التي أسهمت في النشربهذا العام عشرجهات، إذا اعتبرنا أن ما تم نشره بالجامعة بشكل عام جهة مستقلة، وبهذا يتميزتاريخ النشر في هذا العام، بارتفاع عدد الجهات المشاركة في النشر.

وصدرت خلال هذا العام سلسلة الطريق المستقيم، وذلك عندما نشرت الجامعة كتاب: (بيان حقيقة التوحيد الذي جاءت به الرسل)، لصالح بن فوزان الفوزان، وهذه السلسلة تصدر أيضا عن إدارة الثقافة والنشربالجامعة.

وتميز النشر في عام ١٤٠٩هـ بوجود النشرالمشترك ما بين الجامعة وجهات خارجية؛ كجهات حكومية وغيرها، وتمثل هذا بالتعاون الذي تم بين عمادة البحث العلمي بالجامعة، ورئاسة الحرس الوطني ؛ في تبني كتب تخدم أهداف عامة تعود بالنفع الشامل على المجتمع، وكانت هناك ثلاثة كتب هي: الاتجاه الإسلامي في آثارباكثيرالقصصية والمسرحية، لعبدالرحمن ابن صالح العشماوي، والاتجاه الإسلامي في أعمال نجيب الكيلاني القصصية وهو من

إعداد عبدالله بن صالح العريني، وعوامل تعاطي المخدرات دراسة للمحكوم عليهم داخل سجون الرياض، لسليمان بن قاسم الفالح.

ويهدف هذا التعاون المحمود إلى خدمة المجتمع بالدرجة الأولى، ولذلك نجد أن رئاسة الحرس الوطني تجتهد في توزيع هذه الإصدارات خلال المهرجان السنوي الذي تنظمه تحت اسم مهرجان الجنادرية، بشكل واسع، كذلك يقوم الحرس الوطني بإرسالها إلى كافة من يطلبها عن طريق البريد بمجرد إشعاره بمدى الحاجة لها.

واتسم النشر بالجامعة في عام ١٤٠٩هـ بهبوط النشر الذي وصل إلى مستوى عشرين كتابا (انظر الشكل رقم ٧)، بهبوط قارب الثلث مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث نجد أن إدارة النشر قد قامت بنشر ثلاثة عشر كتابا، وعمادة البحث العلمي بأربعة كتب بما فيها الكتب الثلاثة التي قامت بنشرها بالتعاون مع رئاسة الحرس الوطني، وكتاب واحد أسهمت به جهات ثلاث، هي: عمادة شؤون المكتبات، والمعهد العالي للقضاء، وإدارة الدراسات والمعلومات، أما بقية الكتب البالغة سبعة فكان صدورها تحت مظلة الجامعة بشكل عام دون نسبتها لجهة محددة بعينها. ولم تصدر خلال هذا العام أية سلسلة جديدة، وفي الوقت نفسه استمرت باقي السلاسل، التي كانت تصدر سابقا في الصدور، ولكن على تفاوت فيما بينها في عدد ما يصدر سنويا الذي تراوح ما بين كتاب وثلاثة كتب لكل سلسلة تقريبا.

وفي عام ١٤١٠هـ انخفض النشر بالجامعة بشكل كبير، ليقف عند مستوى خمسة عشر كتابا، (انظر الشكل رقم ٧)، مما يدل على غياب السياسة المدروسة والمخطط لها سلفا، التي تهتم بالعدد والموضوع لما يتم نشره سنويا، مما يتحتم معه على جهة النشر بالجامعة أن تهتم بهذه الظاهرة وأن توليها جل

عنايتها، لأن انخفاض النشربهذه الدرجة ليس من صالح النشر، وبالذات لجهة النشربالجامعة، التي سوف تتجه إليها أنظارالباحثين عن السبب في هذه الظاهرة.

وجل ما نشرفي عام ١٤١٠هـ كان من نصيب إدارة الثقافة والنشر؛ حيث نشرت تسعة كتب من بين الإصدارات البالغة خمسة عشر كتابا، وأسهمت كل من عمادة البحث العلمي بالاشتراك مع رئاسة الحرس الوطني، وعمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمربكتابين لكل منهما، أما عمادة شؤون المكتبات وعمادة القبول والتسجيل فاكتفت بكتاب واحد لكل منهما. ولعل الملاحظ أنه في إختفاء الكتب التي كانت تصدر بدون تحديد لجهة بعينها داخل الجامعة في هذا العام ١٤١٠هـ، وهذه حسنة تجدرالإشادة بها.

ونأتي إلى عام ١٤١١هـ، فنجد النشرفيه قد ارتفع بشكل طيب، ليصل إلى ثلاثة وثلاثين كتابا (انظرالشكل رقم ٧)، وبمعدل الضعف تقريبا عن العام الذي سبقه، ولعل من أهم الملحوظات على النشرفي هذا العام تراجع إدارة الثقافة والنشرعن موقع الصدارة التي كانت تتربع عليه في الأعوام السابقة، لتحل محلها عمادة البحث العلمي التي نشرت خمسة عشر كتابا، وتأتي بعدها إدارة الثقافة والنشربثمانية كتب، وأسهمت كلية الشريعة وإدارة الدراسات والمعلومات بكتابين لكل منهما، بينما نجد أن هناك ست جهات أسهمت كل منها بكتاب واحد فقط، وهذه الجهات الست هي: كلية أصول الدين، وكلية الدعوة والإعلام، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية، والمجلس العلمي، وأخيرا الجامعة بشكل عام دون تحديد جهة محددة.

ووصل النشرفي عام ١٤١٢هـ، إلى معدل أربعين كتابا (انظرالشكل رقم ٧)، حيث يعد هذا الكم النشري الذي نشرخلال هذا العام أفضل رقم

وصل إليه النشر خلال سنوات هذه الفترة الزمنية، (١٤٠٦هـ ـــ ١٤١٢هـ)، حيث أسهمت في إصدارهذه الكتب سبع جهات جاءت في مقدمتها إدارة الثقافة والنشربعشرين كتابا، لتعود بهذا العدد إلى موقع الصدارة لما يتم نشره سنويا، وتأتي بعدها مباشرة كلية الشريعة التي أسهمت باثني عشر كتابا، أغلبها صدرضمن سلسلة، (مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب)، التي تصدرعن هذه الكلية، ونجد أن هناك جهتين أسهمت كل منهما بكتابين فقط، وهما عمادة البحث العلمي والمجلس العلمي، أما إدارة الدراسات والمعلومات فقد أسهمت بكتابين أيضا أحدهما باللغة الإنجليزية، وبكتاب واحد فقط لكل من كلية اللغة العربية والجامعة بشكل عام دون نسبته إلى جهة محددة.

ونجد أن من بين مطبوعات هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـــ ١٤١٢هـ) والبالغة مائتين وستة وعشرين مطبوعا يوجد خمسة كتب صدرت بدون تاريخ مثلت نسبة ٢,٢١٪ من إجمالي ما صدرخلال هذه الفترة الزمنية المحددة بست سنين، وهي نسبة معقولة جدا إذا ما قورنت بالنسبة التي كانت موجودة في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ التي بلغت ثمانية كتب[1]، مثلت نسبة ٥,٤٤٪ من إجمالي ما طبع خلال الفترة نفسها البالغة مائة وسبعة وأربعين كتابا، وهذا يدل ان هذه النسبة قد انخفضت في هذه الفترة، مما يدل على أن هناك وعيا أكبربأهمية وجود مثل هذا التاريخ. ويلاحظ أن هذه الكتب الخمسة قد توازعتها خمس جهات، وفي هذه حسنة أيضا، لأنها لم تكن من جهة واحدة فقط أو جهتين، ولعل الحسنة الأخرى أن هذه الجهات الخمس لم تكن من بينها إدارة الثقافة والنشر، الموكول إليها أمرالنشربالجامعة، والمحافظة على مستوى معين من التقيد بتوافربيانات النشر وتكاملها، إذ لو وجد من بين هذه الكتب الخمسة التي لا تحمل تاريخا، كتاب صادر عن هذه

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ ـ ٤٣ .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

منها، وهما مرحلة البدايات ومرحلة النمو والتنوع في دراسة سابقة للباحث[1] ، وحددت الأولى بفترة زمنية تغطي من ١٣٩٣هـ وإلى عام ١٤٠٠هـ، والثانية تبدأ من عام ١٤٠٠هـ وتنتهي بنهاية عام ١٤٠٥هـ، وهوالعام الذي صدرفيه «القرار الخاص بإحداث عمادة البحث العلمي»[2] ، وعلى هذا فإن المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التطور يمكن تحديد بدايتها ببداية عام ١٤٠٦هـ، وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ وهوالعام المحدد لنهاية التغطية الزمنية لهذه الدراسة.

وخلال هذه الفترة تم إعادة تشكيل معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ليصبح معهدا مركزيا حاويا لعدد من المراكزالعلمية المتخصصة، التي كان بعضها متفرقا في جهات عدة بالجامعة، فأصبح المعهد منذ ١٤٠٧هـ يمارس مهماته التي حددتها لائحته الأساسية لنظام معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي الصادرة «بقرارالمجلس الأعلى للجامعة رقم (٢) في جلسته الأولى لعام ١٤٠٧هـ، المنعقدة بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٤٠٧هـ»[3] ، ونجد هذه اللائحة قد وضحت عددا من النقاط، لعل أهمها أهداف المعهد ومهماته التي أنيطت به، وإدارة المراكز العلمية واختصاصتها، ونظام المكافأت... إلخ.

وبموجب هذه اللائحة تكونت تحت مظلة المعهد سبعة مراكزعلمية هي:[4]

١ - مركزبحوث الدراسات الإسلامية.

٢ - مركزبحوث اللغة العربية وآدابها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ٦٥ .

(٣) سورة النحل ، آية ٩٠ .

(٤) رواه الطبراني في الكبير. **مجموعة الزوائد**، المجلد الرابع، ص ٩٨ .

٣ – مركز البحوث التربوية والنفسية.

٤ – مركز بحوث العلوم التطبيقية والهندسية.

٥ – مركز بحوث التعليم الإسلامي.

٦ – مركز بحوث العلوم الاجتماعية.

٧ – مركز بحوث إحياء التراث الإسلامي.

وكانت هذه المراكز العلمية ومازالت ينابيع دفاقة تساند النشر بالجامعة إنتاجا وإثراء لمختلف المواضيع والتخصصات، ولعل مما يوثق هذه المعلومة ما تم نشره خلال الفترة من عام ١٤٠٦هـ وإلى نهاية عام ١٤١٢هـ الذى بلغ مائة وخمسة وخمسين كتابا، وهذا المجموع المتنوع يفوق بكثيرماتم نشره خلال المرحلتين السابقتين، التي غطت من عام ١٣٩٣هـ وإلى نهاية عام ١٤٠٥هـ الممتدة لاثنتي عشرة سنة، وقد بلغ مجموع ما نشرخلالها «مائة وثلاثة كتب فقط».[1]

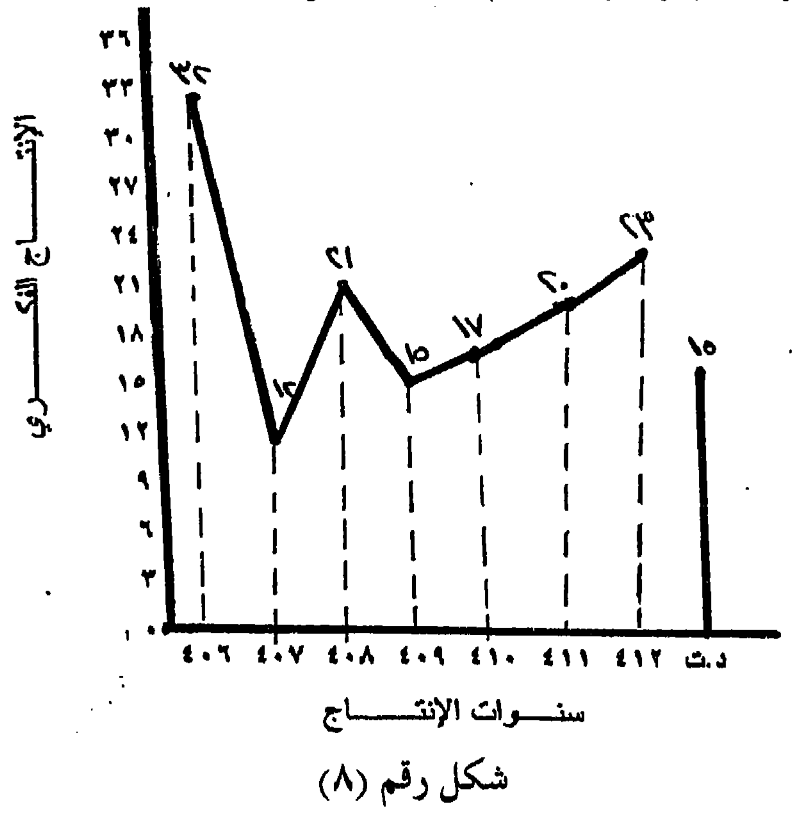
وتخلل المرحلة الثالثة (مرحلة التطور) التي مرت بها هذه الجامعة إنشاء إدارة تعنى بأمرالنشرتحكيما وتحريرا وإخراجا وتوزيعا، تسمى إدارة النشر، التي تعد إحدى الجهات الإدارية التابعة لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، حيث أنشئت هذه الإدارة في عام ١٤١٠هـ، وبالتحديد في ٢٦ / ٢ / ١٤١٠هـ.[2]

ولعل ما يميزتاريخ النشرلهذه الجامعة خلال هذه المرحلة (مرحلة التطور) أن بدايته كانت قوية جدا (انظرالشكل رقم ٨)، إذ بلغ إجمالي ما نشرخلال عام ١٤٠٦هـ اثنين وثلاثين كتابا، متفوقا بذلك على بقية أعوام هذه المرحلة

(١) سورة الأنفال ، آية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٨٥.

التي لم تتجاوزفيما سواه حاجزالثلاثة والعشرين كتابا (انظرالشكل رقم ٨)، وتوزعت هذه الإصدارات على جهات متعددة بلغت اثنتي عشرة جهة ؛ فكان نصيب مركزالبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي عبرسلسلته (من التراث الإسلامي) أحد عشركتابا، يأتي بعده ما تم نشره بدون نسبته إلى جهة محددة، إذ صدرباسم الجامعة خمسة كتب جميعها عبارة عن أدلة وتقاريروكتب إحصائية سنوية، أما مركزالبحوث التربوية والنفسية فقد نشرأربعة كتب من خلال السلسلة التي يتولى الإشراف عليها والمعنونة بـ(سلسلة الدراسات والبحوث التربوية والنفسية)، ونشرت كل من عمادة شؤون الطلاب،



شكل رقم (٨)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة أم القرى

ومركزبحوث العلوم العربية وآدابها عبرسلسلته التي يصدرها بعنوان (سلسلة دراسات تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، لكل منها كتابين، أما المركزالعالمي للتعليم الإسلامي فإنه قد نشر كتابين أيضا، أحدهما صدرضمن سلسلة جديدة تولى إصدارها تحت عنوان: (سلسلة أسلمة المناهج). وجاء إسهام كل من معهد اللغة العربية، وكلية التربية، وكلية العلوم الاجتماعية، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية (الصادرة عن مركزبحوث العلوم الاجتماعية)، وعمادة القبول والتسجيل، وأخيرا عمادة شؤون الطالبات بمشاركة اقتصرت على كتاب واحد.

أما في عام ١٤٠٧هـ، فإن الملاحظ فيه انخفاض النشربشكل قوي وملفت للنظر(انظرالشكل رقم ٨) ؛ حيث إنه لم ينشرخلاله سوى إثني عشركتابا، ولعل هذا العام الذي كان عاما لانتقال المراكزمن أماكنها الأصلية إلى معهد البحوث العلمية سبب ومبرر لهذه الظاهرة غيرالمنطقية، ولعل مما يؤكد هذا التعليل ما تم تحليله من بيانات النشرلما تم إصداره خلال هذا العام، حيث وجد أن خمسة كتب كانت من نصيب الجامعة بشكل عام، دون نسبتها إلى جهة محددة، وكتابان لكل من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي، وكلية العلوم التطبيقية والهندسية، وكتابا واحدا لكل من العمادات والمعاهد التالية: عمادة شؤون المكتبات، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية. وعلى هذا فإن من بين الاثني عشركتاباً التي نشرت خلال هذا العام وجد سبعة كتب (خمسة كتب من إسهام الجامعة، وثلاثة كتب أسهمت بها كل من عمادة شؤون المكتبات، وعمادة القبول والتسجيل، ومعهد اللغة العربية) هي من إصدارجهات مازالت تتمتع باستقلالية تامة، وليست من إصدارالمراكزالعلمية السبعة التي سبق ذكرها والتي لم يساهم منها سوى مركزواحد، ولم يكن يحتاج للإنتقال لأنه موجود أصلا في مكانه، ولم ينشغل بعملية النقل المكلفة والمعطلة، يضاف إلى ذلك أن ما تم نشره عن

طريق كلية العلوم التطبيقية والهندسة هو عبارة عن كتابين تعريفيين، إذ هما في الأصل دليلان وليسا كتابين علميين.

وارتفعت محصلة ما نشر في عام ١٤٠٨هـ، إلى عشرين كتابا (انظر الشكل رقم ٨) ؛ كان من بينها ستة كتب من نصيب مركز بحوث الدراسات الإسلامية عبر سلسلته المعروفة بسلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، أما مركز البحوث التربوية والنفسية فكان إسهامه مقتصرا على أربعة كتب فقط، صدرت تحت سلسلته التي يتولى الإشراف عليها وهي بعنوان: (سلسلة البحوث التربوية والنفسية)، وأصدر مركز بحوث العلوم الاجتماعية ثلاثة كتب، خرجت ضمن سلسلته المعنونة بـ(سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية)، ومن بين الكتب الثلاثة التي أصدرها هذا المركز يوجد كتاب واحد باللغة الإنجليزية، وأسهمت كلية العلوم الاجتماعية ومركز أبحاث الحج عبر سلسلته، (دراسات مركز أبحاث الحج) التي تصدر بدون ترقيم، لكل منهما كتابان، أما الكتابان الباقيان فكلاهما من نصيب كل من معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، وعمادة القبول والتسجيل.

وفي عام ١٤٠٩هـ عاد النشر للهبوط مرة أخرى ليصل إلى مستوى خمسة عشر كتابا فقط (انظر الشكل رقم ٨) توازعتها خمس جهات بالجامعة منها أربعة مراكز علمية بحثية، والخامسة عمادة شؤون المكتبات، حيث جاء مركز إحياء التراث الإسلامي بالمقدمة بستة كتب، يليه مركز البحوث التربوية والنفسية بأربعة كتب، ثم مركز بحوث العلوم الاجتماعية وعمادة شؤون المكتبات بكتابين لكل منهما، وجاء في المؤخرة مركز بحوث الدراسات الإسلامية بكتاب واحد.

ولعل المتأمل للجدول رقم (٨)، يتضح له جليا تذبذب النشر عدديا كل عام إلى عام ١٤٠٩هـ وهو العام الذي بدأ معه النشر يتصاعد عدديا بشكل

مستمر، بزيادة متناسقة تمثلت في كتابين وثلاثة كتب، مما يوحي بأن النشربالجامعة بدأ يأخذ طابع التوجيه والاستقرارالعددي دون أن يكون هناك كم غيرمستقر هبوطا كان أم ارتفاعا، ولعل في إحداث إدراة النشر بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي سببا في وجود هذه الظاهرة الحسنة، على اعتبارأنه ينبغي أن يكون من مهمات هذه الإدارة الأساسية توجيه النشر، ووضع الخطط المناسبة التي تتحكم في اتجاهات النشرعدديا وموضوعيا ,

وبلغت محصلة ما نشرفي عام ١٤١٠هـ سبعة عشركتابا ؛ كان لمركزالبحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي نصيب الأسد منها، حيث نشرسبعة كتب، عبر سلسلته بحوث الدراسات الإسلامية، جاء بعده مركزبحوث العلوم الاجتماعية بثلاثة كتب صدرت تحت سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية، أما معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي فقد أصدركتابين هما عبارة عن دليلين تعريفيين يوضحان نشأة المعهد ومراكزه البحثية المتخصصة واختصاصات كل منها ونشاطها في مجال النشر، أما مركز بحوث اللغة العربية وآدابها فقد اكتفى بكتاب واحد، صدرضمن سلسلته المعنونة بـ(سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها). واكتفت الجهات المتبقية التي شاركت بالنشرخلال هذا العام وهي: كلية التربية، واللجنة الثقافية، والجامعة بشكل عام، لكل منها كتاب واحد فقط.

ولعل مما يميز عام ١٤١١هـ، أن جميع ما صدرخلاله يغلب عليه الطابع التخصصي العلمي البحت ؛ حيث لا نجد أثرا لأدلة أو كتب إحصائية أو تقاريرإلا قلة قليلة جدا. وقد بلغ ما نشرخلال هذا العام عشرين كتابا ؛ ثمانية منها صدرت ضمن سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية، بينما شاركت سلسلة البحوث التربوية والنفسية بسبعة كتب، واكتفت كل من سلسلة بحوث التعليم الإسلامي، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية بكتابين لكل

منهما، أما الكتاب الأخيرفكان من نصيب كلية العلوم التطبيقة، الذي كان عبارة عن كتاب تعريفي يبرزنشاط الكلية المنهجي وغيرالمنهجي.

وارتفعت مساهمة سلسلة البحوث التربوية والنفسية في عام ١٤١٢هـ، لتصل إلى ثمانية كتب من أصل ثلاثة وعشرين كتاباً نشرت في العام نفسه (انظرالشكل رقم ٨)، جاء بعدها سلسلة بحوث الدراسات الإسلامية بستة كتب، وسلسلة بحوث العلوم الاجتماعية بأربعة كتب، أما سلسلة بحوث التعليم الإسلامي فاكتفت بمساهمة متواضعة تمثلت بكتابين فقط، بينما نشر كل من مركزأبحاث الحج وكلية العلوم الاجتماعية وعمادة شؤون الطلاب كتابا واحدا فقط لكل منها، والملاحظ أيضا ارتفاع مساهمة المراكزالعلمية المتخصصة، التي بلغت في هذا العام وإحد وعشرين كتابا، من أصل ثلاث وعشرين كتابا نشرت في نفس العام، ما يدل على تنامي دورهذه المراكز في إثراء العملية النشرية بالجامعة والأخذ بزمامها.

ومن بين المائة والخمسة والخمسين كتابا التي نشرت خلال هذه المرحلة (مرحلة التطور)، نجد خمسة عشركتابا نشرت بدون تاريخ (انظرالشكل رقم ٨)، مثلت ما نسبته ٩,٦٧٪ من مجموع ما نشرفي هذه المرحلة ؛ وهي نسبة مرتفعة نوعا ما، وبخاصة إذا ما قورنت بالمرحلتين السابقتين لها، حيث نجد أنه في المرحلتين السابقتين بلغ عدد الكتب التي نشرت بدون تاريخ تسعة كتب[1]، مثلت مانسبتة لمجموع الكتب الصادرة فيهما والبالغة مائة وثلاثة كتب ٨,٧٤٪، وإن كان هذا الإرتفاع بسيطا إلا أن المطلوب هو انحسارهذه الظاهرة وتحسين الوضع واختفاء مثل هذه الأخطاء. ولعل الملاحظ أيضا أنه عند تحليل بيانات الكتب التي نشرت بدون تاريخ نشرنجد أن إغفال تاريخ النشرلم يكن مقصورا على جهة بالذات ؛ بل نجد أن جميع الجهات التي

---

(١) رواه الشيخان عن أنس، **التاج الجامع للأصول**، المجلد الأول، ص ٧١ .

شاركت بالنشرتقريبا قامت بإهمال هـذه المعلومة ؛ فنجد أن مركزالبحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي قد أصدرخمسة كتب بدون تاريخ، تليه كلية التربية بثلاثة كتب صادرة باللغة الإنجليزية ولايوجد عليها تاريخ نشر، ثم معهد اللغة العربية بكتابين، أما المركزالعالمي للاقتصاد الإسلامي ومركزأبحاث الحج وكلية اللغة العربية فقد أصدرت كتابا واحدا لكل منها، والكتابان المتبقيان كانا من إصدار الجامعة بشكل عام، مما يشكل معه ظاهرة ينبغي على إدارة النشربالجامعة ان تهتم بها، وبخاصة بعد أن أصبحت الجهة الرئيسة التي تصدرعنها معظم مطبوعات الجامعة.

وعن دورمطبعة الجامعة في تنفيذ ما يتقرر نشره عن طريق الجامعة، يتضح من تحليل بيانات النشر لجل مطبوعات هذه الفترة ١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ، (٩٣) كتابا بلغت نسبتها لمطبوعات هذه المرحلة ٦٠٪ تقريبا). تنامي دورالمطبعة في تنفيذ إصدارات الجامعة، إلا أنه يتضح أيضا استمرارالطبع في مطابع غيرمطبعة الجامعة، ففي عام ١٤٠٦هـ تم الوقوف على كتابين طبعا خارج مطبعة الجامعة، فكتاب غاية المرام بأخبارسلطنة البلد الحرام، وهومن إصدارات مركزالبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي قد طبع بدارالمدني للطباعة والنشروالتوزيع، ومقرها جدة، والكتاب الآخروهو استطلاع آراء الزوجات نحو الاستفادة من فرصة مرافقتهن لأزواجهن المبتعثين للولايات المتحدة الأمريكية... نجده قد طبع بمطابع شركة مكة للطباعة والنشر، كذلك تم العثورعلى ثلاثة كتب قد طبعت في غيرمطبعة الجامعة، وذلك في عام ١٤٠٨هـ، وجميعها طبعت في شركة مكة للطباعة والنشر، وعناوينها على التوالي: الاستغناء في الفرق والاستثناء، والمفهوم الإسلامي لاقتصاد الرفاهية، والمجموعة الأولى من سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية. وفي عام ١٤٠٩هـ تم رصد كتابين هما الجزء الثاني والثالث من كتاب: غاية المرام بأخبارسلطنة البلد الحرام، وطبعا في مطابع شركة مكة للطباعة والنشر، كذلك تم

العثورعلى كتابين قد طبعا في مطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام، وذلك عام ١٤١٠هـ، وأول هذين الكتابين هو: رمي الجمرات وما يتعلق بها من أحكام، والآخرمعاني القرآن الكريم وهو من ستة أجزاء، كذلك تم الوقوف في عام ١٤١١هـ على كتاب واحد مطبوع في مطابع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام وهو بعنوان: رؤية الله وتحقيق الكلام فيها. وهذه كلها شواهد تدل على أن الطبع ما زال يتم لبعض إصدارات الجامعة خارج مطابعها، مما يوحي بقصورالمطبعة عن قيامها بدورها، وبخاصة أن الباحث قد اطلع عليها بشكل مباشرخلال زيارته العلمية للجامعة، ووقفت على حداثة الأجهزة وتطورها، ولو تأملنا المطبوعات التي طبعت خارج مطبعة الجامعة لوجدناها في الغالب مطبوعات متعددة الأجزاء أو كتبا ضخمة الحجم. ولعل هذه الملاحظة تجرنا إلى استنتاج أن قصورالمطبعة عن القيام بواجبها على الوجه المؤمل منها ربما كان مرده إلى نقص فني يتمثل في اليد العمالة المتخصصة الماهرة التي تتقن عملية الصف الألكتروني والإخراج الفني للمطبوع، وليس مرده إلى نقص في التقنية المتمثل في الأجهزة والمعدات، فهذه متوافرة بشكل جيد.

جامعة الملك سعود

مرَّ تاريخ النشر بجامعة الملك سعود، بثلاث مراحل كانت أولاها، (مرحلة البدايات) قد بدأت في عام ١٣٧٧هـ، وانتهت بعام ١٣٩٠هـ، أما المرحلة الثانية (مرحلة النمووالتنوع)، فإنها قد بدأت من عام ١٣٩٠هـ، وانتهت هذه المرحلة بنهاية عام ١٣٩٧هـ، بينما بدأت المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، بتاريخ ١٣٩٨/٢/١٥هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٤٠٥هـ[١] .

(١) أحمد عبدالله عيسى . ـــ مرجع سابق . ـــ ص ٦٦ .

وقد سبق للباحث في دراسة سابقة عن النشر في الجامعات السعودية، تناولها بتفصيل مسهب، ولو تأملنا في الفترة الزمنية الواقعة بين عامي ١٤٠٦هـ و ١٤١٢هـ، وحاولنا أن نحكم عليها من حيث جعلها إمتدادا للمرحلة الثالثة، أم نجعلها مرحلة جديدة ذات إستقلالية تامة فنجعلها مرحلة رابعة (مرحلة التطور)، ولو تفحصنا مطبوعات الجامعة وإصداراتها التي صدرت خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) لوجدنا أن هناك نقلة جيدة في مجال التصميم والإخراج الفني بشكل عام، وجودة في الطباعة، وهذه أمورتعد من مزايا المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، حيث نجد أن الجامعة لا تعتمد على تصميم موحد، بل انتهجت في هذه الفترة الزمنية، تعددية التصميم وربطه ما أمكن بالموضوع بحيث يعبرعنه أصدق تعبير وأدقه، وفي الوقت نفسه لم يقف على نهج واضح فيما يتعلق بقضية الكتابة العلمية الموثقة، إذ نجد أن هناك أسلوبا متميزا خرجت به هذه المطبوعات في صياغة مادتها العلمية، ولكن لا يمكن أن نعد هذا نهجا ثابتا ما دامت لا تخدمه قواعد ثابتة ومقننة، والتي ينبغي أن تضمن كتابا ملزم التطبيق لجميع أطراف النشر، إذ يقتصرالتحريرفي الوقت الحاضرعلى سلوكيات متفق عليها بين هيئة قسم النشربالجامعة التابع لعمادة شؤون المكتبات، و لم تصل إلى مستوى التنظيرالقابل للتعميم والتطبيق في جميع الأوقات من قبل المؤلفين أو المترجمين أو المحققين... إلخ.

والأمر الآخر الذي ينبغي الإشارة إليه يتمثل في أن لدى الجامعة سياسة جيدة، ينتهجها قسم التوزيع التابع لعمادة شؤون المكتبات ويسيرعليها في توزيع إصدارات العمادة وتسويقها، ولكن المتأمل لهذه السياسة يجدها غيرمقننة، ولاتوجد لها معاييرمدروسة. فمازال القسم يعتمد في توزيع الكثيرمن إصدارات العمادة على الإهداء والتبادل، كما أنه مع وجود نظام للبيع إلا أنه محدد بنقطة واحدة داخل الجامعة، وعن طريق القسم نفسه، حيث

لا توجد له نقاط متعددة في الكليات مثلا أو أماكن وجود منسوبي الجامعة كنوادي الأساتذة والطلبة... إلخ، كذلك نجد أن هذا القسم (قسم التوزيع) قد اقتصرفي توزيع مطبوعات العمادة التي تصدرعن قسم النشر العلمي، بينما نجد أن هناك جهات عدة تقوم بإصدارالكتب وتوزيعها ؛ كمراكزالبحوث في داخل الكليات المختلفة، حيث تقوم هذه المراكزبحركة نشرمساندة وفعالة ونشطة، كذلك تقوم بعض العمادات المساندة بعملية النشر، وفي الوقت نفسه تقوم أيضا بعملية توزيع إصداراتها وتسويقها داخل الجامعة وخارجها على حد سواء. وفي الغالب أن هذه الجهات تقوم بالتوزيع غيرالمدروس أو الهادف، حيث مازالت تنتهج طريق الإهداء والتبادل. وبهذا نستطيع ان نتلمس الدوافع الواضحة في جعل هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) إمتدادا للمرحلة الثالثة ؛ لكنها تعد أكثرتطورا وتقدما، حيث لا نستطيع أن نفردها بمرحلة مستقلة ؛ لانتفاء أهم مميزات المرحلة الرابعة (مرحلة النضوج) عن تاريخ هذه الفترة.

ومن الجدير ذكره ان لدى جامعة الملك سعود العديد من المراكز البحثية التي توجد في كل كلية من كلياتها، حيث يتوافر في جميع كليات الجامعة مركزبحثي يتبع إدارة الكلية، سواء كانت هذه المراكز داخل الكليات الموجودة في الرياض، أو في خارجها ؛ في القصيم أو أبها، الا أن هذه المراكزالبحثية المتعددة تختلف فيما بينها في نشاطها وكثرة إصداراتها، وهي تعتمد في أداء بحوثها على نشاط أعضاء هيئة التدريس بها، وعلى مدى توافرالدعم المادي الكافي للقيام بمثل هذا النشاط العلمي، ولعل من حسنات هذه المراكزالبحثية بهذه الجامعة أن لها نشاطا تعاونيا مع جهات تطلب منها القيام ببعض البحوث المدعومة من هذه الجهات الخارجية، كما حدث مع مركزالبحوث بكلية العلوم الإدارية، ومركزالبحوث بكلية الزراعة، فتعاونت الأولى مع وزارة

المعارف في أداء بعض البحوث التي تهدف لحل بعض المشكلات التي تواجهها. وتعاونت الثانية (كلية الزراعة) مع وزارة الزراعة في أداء بعض البحوث المشتركة لحل بعض المصاعب التي تواجه الزراعة الداخلية. ونجد كلا المركزين قد تعاونا مع جهات غيرحكومية، كالشركات والمؤسسات الخاصة سواء داخل الرياض أو خارجها، وتقوم هذه المراكزبأمرالنشرمن ألفه إلى يائه، ولا تخضع للجهة المعنية بالنشربالجامعة وهو قسم النشرالعلمي التابع لعمادة شؤون المكتبات، بل نجد أن هذه القسم يقوم بالنشرلما يقرره المجلس العلمي بالجامعة، وليس له علاقة لا من قريب أو بعيد بهذه المراكزالبحثية المتعددة.

وسجلت الجامعة ارتفاعا ملحوظا لعدد ما نشر خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، البالغ مجموعه أربعمائة وواحد وثمانون مطبوعا، قياسا لما تم نشره خلال الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ ومنذ بدء النشربالجامعة الذي كان في عام ١٣٧٧هـ، إذ بلغ خلالها مائتين وثمانية وثمانين مطبوعا، بفارق يقارب الضعف، ولوتأملنا هذه الزيادة لوجدنا أن لها بعدا آخريتمثل في قصرالفترة الزمنية للفترة الحالية (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، التي تبلغ سبع سنين فقط، بينما الفترة السابقة تغطي ثمانية وعشرين عاما (١٣٧٧هـ ـ ١٤٠٥هـ)، وعلى هذا يتضح تطورالنشربهذه الجامعة ونموه نموا كبيرا، تمثل في تلك الجهود التي تقوم بها الكليات ومراكزها البحثية في تغذية مسيرة النشربالجامعة، وإمدادها بمصدر لا ينفد من مشارب العلم المختلفة والتخصصات التي تكون في بعض الأحيان نادرة في الموضوع والتناول. وقد يقول قائل أن السبب في هذه الزيادة لعدد المطبوعات لهذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ) راجعا إلى اتساع مجال التغطية التي كانت محصورة في الفترة السابقة (١٣٧٧هـ ـ ١٤٠٥هـ)، بالكتب العلمية فحسب، بينما يدخل في الفترة الحالية جميع ما

صدرفي شكل كتاب، سواء كان كتابا علميا أو دراسيا أو حتي كتبا تعريفية كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية... إلخ.

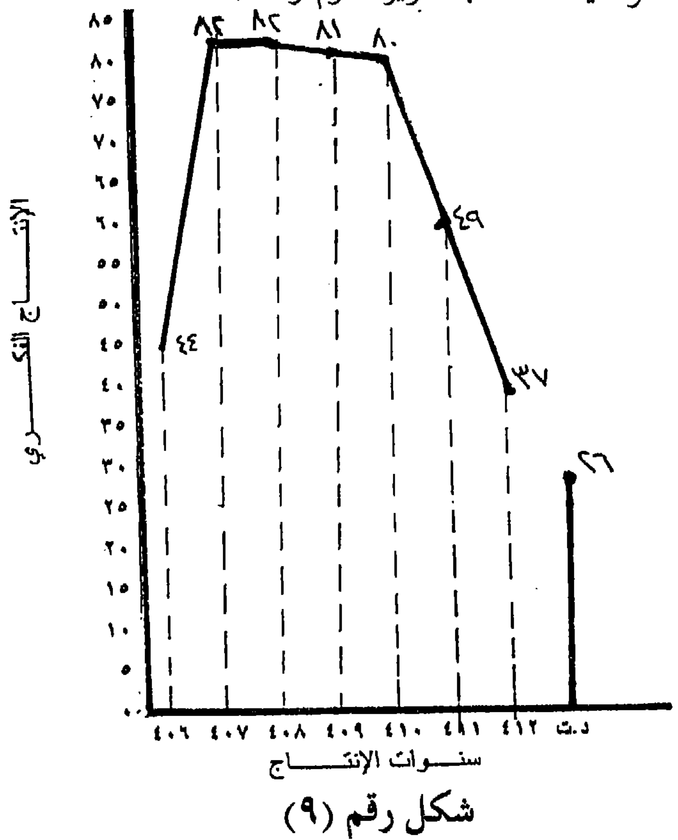
ولا نستطيع أن ننكرأن لهذا القول وجاهته العلمية والموضوعية ؛ إلا أنه تبقى مسألة الفارق في مجال التغطية التي سبقت الإشارة إليها، إذ ان طول الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، بلغ ثمان وعشرين سنة، بينما نجد أن العمر الافتراضي للفترة اللاحقة هو سبع سنين (١٤٠٦هـ ــ١٤١٢هـ)، فالبون شاسع يصل إلى أربعة أضعاف المدة الحالية، وهذه نقطة ينبغي الاهتمام بها، فالفارق الزمني كبيرولا يمكن اعتباره متساويا، أو حتى متقاربا. كذلك لوقارنا بين العدد الذي نشرسنويا فلو نظرنا إلى الشكل رقم (٢) في الدراسة السابقة للباحث[1] لوجدنا أن أعلى معدل وصل إليه الإنتاج السنوي قد بلغ ثلاثا وثلاثين كتابا، وأدنى مستوى وصل إليه كتاب واحد، بينما نجد أن الشكل رقم (٩) في الدراسة الحالية، يعطينا معدلات مختلفة كل الاختلاف ؛ حيث نجد أن أعلى معدل وصل إليه النشر في هذه الفترة بلغ إثنين وثمانين كتابا، بينما كان أقل معدل وصل إليه النشرفي هذه الفترة أيضا بلغ سبعة وثلاثين كتابا، وعلى هذا يتضح أن النشرفي هذه الفترة قد تنامى ونشط في الكم العددي لما ينشرسنوياً.

ولتفصيل تاريخ النشرلهذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) نجد ان الجامعة قد نشرت عام ١٤٠٦هـ أربعة وأربعين كتابا (انظرالشكل رقم ٩)، كان لعمادة شؤون المكتبات التي ينشرقسم النشرالعلمي التابع لها باسمها خمسة عشركتابا، بينما جاءت الكتب التسعة والعشرون من نشاط جهات متعددة ككليات ومراكزبحثية وعمادات الجامعة ومراكزها الإدارية الأخرى، حيث نشرت كل من كلية الآداب ومركزها البحثي وكلية التربية ومركزها البحثي

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤ .

خمسة كتب لكل منهما، أما كلية الهندسة فنشرت أربعة كتب نصفها صدرباللغة الإنجليزية، أما كلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي، ومركزخدمة المجتمع والتعليم المستمرفاكتفتا بثلاثة كتب لكل منها، أما إدارة الدراسات والتنظيم فنجدها قد نشرت كتابين فقط، واكتفت كل من كلية الطب ومركزها البحثي، وكلية الصيدلة ومركزها البحثي، وكلية الزراعة بالرياض ومركزها البحثي وكلية الزراعة بالقصيم، وكلية الإقتصاد والإدارة، وعمادة القبول والتسجيل بكتاب واحد لكل منها، وبقي كتاب واحد كان نتاج جهد مشترك بين الجامعة ومدينة الملك عبدالعزيزللعلوم والتقنية.



شكل رقم (٩)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك سعود

وفي عام ١٤٠٧هـ ارتفع مؤشر النشر بالجامعة ليصل إلى مستوى إثنين وثمانين كتابا (انظر الشكل رقم ٩)، حيث نجد أن عمادة شؤون المكتبات قد نشرت إثنين وعشرين كتابا، جاءت بعدها كلية التربية ومركزها البحثي بسبعة عشر كتابا، ثم كلية الآداب ومركزها البحثي بخمسة عشر كتابا، ثم نجد أن كلية الهندسة ومركزها البحثي وإدارة الدراسات والتنظيم قد نشرت أربعة كتب لكل منهما، أما كلية الزراعة ومركزها البحثي، وكلية الطب ومركزها البحثي، فنشر كل منهما ثلاثة كتب، واكتفى مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر بكتابين فقط، جاءت مساهمة كل من كلية الصيدلة، وكلية طب الأسنان، وكلية العلوم، وكلية العمارة والتخطيط، وكلية الطب بأبها، وكلية العلوم الإدارية ، ومعهد اللغة العربية، وأخيرا عمادة القبول والتسجيل، وعمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد لكل منها، وتبقت ثلاثة كتب جاءت نتاج الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة. ويلاحظ على هذا العام ارتفاع عدد الجهات التي شاركت ؛ حيث وصل عددها إلى ثمان عشرة جهة بينما عددها في العام السابق (١٤٠٦هـ) أربع عشرة جهة.

ولو نظرنا إلى الشكل رقم (٩)، لوجدنا ان الجامعة في عام ١٤٠٨هـ قد نشرت إثنين وثمانين كتابا أيضا، وبهذا يكون النشر في هذا العام قد حافظ على المستوى الذي كان عليه في العام السابق (١٤٠٧هـ)، وتقاسمت النشر في هذا العام اثنتا عشرة جهة، جاءت عمادة شؤون المكتبات بإصداراتها الثمانية والعشرين لتأخذ موقع الصدارة، بعدها جاءت كلية التربية ومركزها البحثي بعشرين كتابا، ثم كلية الآداب بإثني عشر كتابا، ثم كلية الزراعة ومركزها البحثي بسبعة كتب، أما كلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي فأسهمت بستة كتب، وبكتابين جاءت مساهمة كل من كلية الهندسة ومركزها البحثي، وإدارة الدراسات والتنظيم، واكتفت كل من كلية العلوم بكتاب واحد،

وكلية الدراسات العليا، وكلية الصيدلة، وكذلك مرصد الزلازل الجيوفيزيائي بكتاب واحد فقط. وعلى هذا نجد أنه مع ارتفاع مؤشرالنشرفي هذه الجامعة في هذا العام، إلا اننا نجد انخفاضا واضحا في عدد الجهات التي شاركت في النشرفي هذا العام بلغت إثنتي عشرة جهة، بينما كان عدد الجهات التي شاركت في النشرفي العام السابق قد بلغت ثمان عشرة جهة. أي أن معدل الانخفاض وصل إلى الثلث تقريبا. ويلاحظ أن العامين السابقين قد وصل النشرفيهما إلى معدل وصل النشرفيه عدد مانشرخلال هذه الفترة ؛ وهو اثنان وثمانون كتابا، (انظر الشكل رقم ٩).

وانخفض النشرفي عام ١٤٠٩هـ، بكتاب واحد ليصل إلى واحد وثمانين كتابا، ويلاحظ انه في هذا العام إزدياد نشاط الكليات الذي جاء ترجمة لنشاط مراكزالبحث بها، الذي فاق عدد مانشرته عمادة شؤون المكتبات بمعدل الضعفين، حيث نجد أن عمادة شؤون المكتبات قد نشرت تسعة عشركتابا، أما بقية الكتب البالغة واحدا وستين كتابا فجاءت ترجمة واقعية لنشاط هذه الكليات ومراكزها البحثية، حيث جاءت في المقدمة كلية التربية ومركزها البحثي بسبعة وعشرين كتابا، تلتها كل من كلية الزراعة، وكلية العلوم الإدارية بتسعة كتب لكل منهما، أما كلية الآداب فقد نشرت سبعة كتب، وجاءت بعدها مباشرة كلية العلوم بأربعة كتب، واكتفت كلية الهندسة بكتابين، ومركزخدمة المجتمع والتعليم المستمر وإدارة الدراسات والتنظيم بكتاب واحد لكل منهما، وبقي كتابان كانا من نصيب الجامعة بشكل عام، إذ صدرا دون تحديد لاسم جهة معينة، وبهذا وصل عدد الجهات التي أسهمت في النشرخلال هذا العام (١٤٠٩هـ) عشر جهات.

وانخفض عدد ما نشرته الجامعة خلال عام ١٤١٠هـ بكتاب واحد، حيث بلغ ما تم نشره خلال هذا العام ثمانين كتابا، إلا أننا نجد أن كلية

التربية ومركزها البحثي مازالت محتفظة بالمقدمة بعدد ما نشرته، حيث أصدرت واحد وثلاثين كتابا، من مجموع ما نشرته الجامعة في هذا العام (انظرالشكل رقم ٩)، أما عمادة شؤون المكتبات فنشرت تسعة عشر كتابا، ونشرت كلية الزراعة أربعة كتب منها كتابان باللغة الإنجليزية، وجاءت ثلاث جهات نشر كل واحدة منها كتابان فقط وهي على التوالي: كلية العلوم الإدارية، وكلية الهندسة، ومركزدراسات الصحراء، واكتفت كل من كلية الدراسات العليا، وكلية العمارة والتخطيط بكتاب واحد لكل منهما، وخلال هذا العام أسهمت عشرجهات أيضا فيما صدرعن الجامعة.

ونجد أنه في عام ١٤١١هـ تراجع عدد ما نشرته الجامعة بشكل ملحوظ، ليصل إلى مستوى تسعة وأربعين كتابا، بنقص واحد وثلاثين كتابا عن العام الذي سبقه (١٤١٠هـ)، (انظرالشكل رقم ٩)، ولعل الملاحظ على هذا العام هو عودة عمادة شؤون المكتبات لتتصدرباقي الجهات في عدد مانشرته، حيث نشرت العمادة خمسة عشركتابا، بعدها نشرت كل من كلية الآداب، وكلية الزراعة بالقصيم تسعة كتب لكل منهما، ويعد نشاط كلية الزراعة بالقصيم نشاطا تميز به هذا العام، حيث إن نشاط هذه الكلية يعبرعن مساهمة كليات الفروع التي لم يكن الفاصل المكاني حائلا عن الوقوف في وجهها وعدم مشاركتها. وبهذا يتضح مدى أهمية وجود مثل هذا النشاط الذي كان في الأعوام السابقة مركزا على الكليات التي توجد في المقرالرئيس للجامعة. بعدها جاءت كلية الهندسة بخمسة كتب، ثم نجد أن هناك ثلاث جهات بالجامعة أسهم كل منها بكتاب واحد وهي على التوالي: كلية الزراعة، وكلية العلوم، والجمعية الجغرافية السعودية، أما الكتاب المتبقي فكان صدوره باسم الجامعة بشكل عام.

واستمر الهبوط لمعدل ما نشرللعام الثاني على التوالي، حيث نجد أن

الجامعة قد نشرت خلال عام ١٤١٢هـ عددا قليلا من الكتب، قياسا بالأعوام السابقة خلال هذه الفترة الزمنية الحالية (١٤٠٦هـ ـــ ١٤١٢هـ)، وهو يعد أقل معدل يصل إليه النشر، حيث نشرت الجامعة سبعة وثلاثين كتابا فقط، اقتطعت عمادة شؤون المكتبات منها تسعة كتب، وجاءت بعدها مباشرة كل من كلية الآداب، وكلية الزراعة ومركزها البحثي بثمانية كتب لكل منهما، وأصدرت كل من كلية العلوم الإدارية وكلية التربية أربعة كتب لكل منهما، واكتفت كل من كلية الهندسة ومركزالدراسات الجامعية للبنات، والجمعية الجغرافية السعودية، واللجنة الدائمة للوقاية من الإشعاعات بكتاب واحد لكل منها.

ولعل أهم معطيات الشكل رقم (٩)، أن النشربالجامعة لاتخدمه سياسة واضحة تتحكم في عدد ما ينشرسنويا، وإذا كان لمراكزالبحوث بمختلف الكليات العذرفي تذبذب عدد ما تصدره ؛ لانعدام التنسيق فيما بينها وعدم وجود جهة محددة تخضع لها سوى عمادة الكلية ذاتها، فإن الملفت للنظر أن عمادة شؤون المكتبات التي تهتم بالإشراف على النشرالعلمي الموثق الذي يمثله قسم النشرالعلمي قد وقعت في هذه الملحوظة نفسها، حيث نجد أن الاستعراض السابق لما تم نشره عن طريقها خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، يعطينا الأرقام التالية:

ـ ١٤٠٦ ـ ١٥ كتاباً

ـ ١٤٠٧ ـ ٢٢ كتاباً

ـ ١٤٠٨ ـ ٢٨ كتاباً

ـ ١٤٠٩ ـ ١٩ كتاباً

ـ ١٤١٠ ـ ١٩ كتاباً

ـ ١٤١١ ـ ١٥ كتاباً

ـ ١٤١٢ ـ ٩ كتب

ولا نجد أن بين هذه الأعداد السنوية تناسقا سوى في الإرتفاع أو الهبوط، فبينما كان من المفترض أن تكون العمادة في عام ١٤١٢هـ قد نشرت عددا من الكتب يتمتع بتجانس عددي مع ما تم نشره في الأعوام السابقة، إلا أننا نجد أن العدد الممثل بتسعة كتب فقط لا تربطه علاقة تناسق أو تجانس أو تقارب مع ما نشرفي عام ١٤٠٨هـ، البالغ ثمانية وعشرين كتابا، وعلى هذا فان الواجب على العمادة أن تهتم بهذه الناحية، وأن توجد نهاية قصوى ونهاية دنيا لعدد ما ينشرسنوياً، حتى لا يتعرض النشربالجامعة لهزات غيرمبررة وغير واقعية أو منطقية.

ومن بين ما تم نشره خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، البالغ أربعمائة وإحدى وثمانين كتابا، نجد أن هناك ستة وعشرين كتابا قد خرجت خالية من أي إشارة إلى تاريخ صدورها، ومثلت هذه الكتب ما نسبته ٥,٤٠٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة الزمنية، ونجد أن هذه النسبة قد ارتفعت عما كان موجودا في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي تم حصرها في خمسة كتب[1] مثلت نسبة ١,٧٤٪ من مجموع ما تم نشره خلال الفترة السابقة البالغة مائتين وثمانية وثمانين كتابا. وهذا الارتفاع غيرالمحمود كان من المفترض تناقصه وانحساره لا ارتفاعه بهذه النسبة، وبخاصة وأننا نجد أن هناك جهات عدة قد شاركت في تحمل وزرهذا الخطأ، فجاءت كلية الزراعة في المقدمة بسبعة كتب نشرتها بدون تاريخ، وجاءت في المرتبة الثانية كل من كلية التربية وعمادة شؤون المكتبات التي نشرت أربع كتب لكل منهما لا تحمل تاريخا، وإذا كنا قد نعذرجميع الجهات التي شاركت في وجود

[1] المرجع السابق، ص ٢٤ .

مطبوعات بدون تاريخ، فكيف السبيل إلى عذرمقبول بالنسبة لهذ الجهة التي لا ينبغي أن تهمل هذه الناحية (عمادة شؤون المكتبات ـــ قسم النشرالعلمي)، وهي الجهة المناط بها خروج المطبوع بشكل متكامل وفق المواصفات النشرية, بعد ذلك نجد أن كلا من كلية العلوم الإدارية، وكلية الطب، ومركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر قد نشرت أيضا كتابين لكل منها بدون تاريخ، أما الكتب الخمسة المتبقية فتقاسمتها خمس جهات لكل منها كتاب واحد وهي على التوالي: كلية الآداب وكلية علوم الحاسب وكلية التجارة وكلية طب الأسنان وأخيرا عمادة القبول والتسجيل.

كما أن جميع مطبوعات الجامعة التي أصدرتها خلال هذه الفترة الزمنية، نجدها قد طبعت بمطابع الجامعة دون إستثناء، سواء الصادرة منها عن طريق عمادة شؤون المكتبات، أو تلك التي صدرت عن مختلف الكليات ومراكزها البحثية أو العمادات المساندة، ومراكزالجامعة المتعددة التي تتمتع باستقلالية تامة في مسألة النشر؛ كمركزخدمة المجتمع والتعليم المستمر، ومركزالدراسات الجامعية للبنات.. إلخ، وهذه المشاركة الفاعلة من مطبعة الجامعة تعد نقطة إيجابية تسجل لصالح النشربالجامعة.

جامعة الملك عبدالعزيز

تعد جامعة الملك عبدالعزيز، الجامعة الوحيدة من بين الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة، التي مرَّ تاريخ النشربها بأربع مراحل، وهي بهذا تكون قد مرت بجميع مراحل النشرالتي سبق التنويه عليها في بداية هذا الفصل، ومن بين هذه المراحل الأربع، نلاحظ أن هناك ثلاث مراحل (مرحلة البدايات، ومرحلة النمووالتنوع، ومرحلة التطور)، قد تمت تغطيتها في دراسة سابقة للباحث[1]، حيث حددت المرحلة الأولى (البدايات) بالفترة الزمنية الواقعة بين ١٣٨٩هـ ـــ

[1] ت . ر . سالندرز . المرجع السابق، ص ٢٤ .

١٣٩١هـ، والمرحلة الثانية (مرحلة النمووالتنوع)، بالفترة الزمنية التي تبدأ من ١٣٩٢هـ ـ ١٤٠١هـ، أما المرحلة الثالثة (مرحلة التطور)، فإنها تغطي الفترة التي تقع مابين ١٤٠٢هـ، وحتى نهاية عام ١٤٠٥هـ، وعلى هذا فان المرحلة الرابعة (مرحلة النضوج)، هي التي سيتم تغطيتها في هذه الدراسة.

وتبدأ هذه المرحلة بعام ١٤٠٦هـ، وذلك عندما أصدرمركزالنشرالعلمي بالجامعة، الكتاب المعنون بـ(دليل النشرفي جامعة الملك عبدالعزيز)، وهوكتاب يوضح «منهج الكتابة، التقديم للنشر، تعليمات للناسخ، المراجعة النهائية، المواصفات الطباعية، التوزيع، المراجع...» [١] .

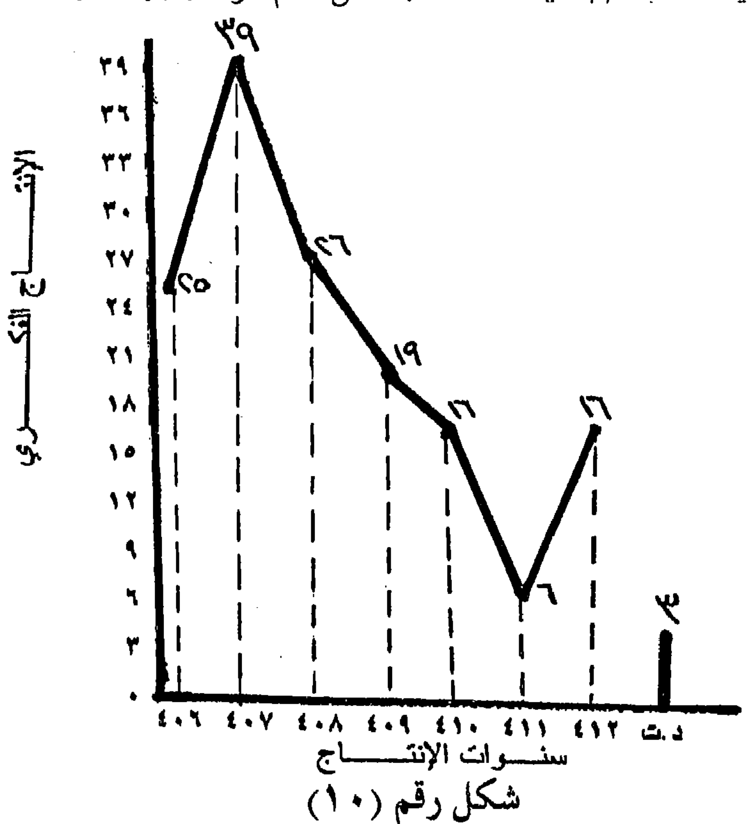
وبصدور هذا الدليل نستطيع القول إن أهم مميزات المرحلة الرابعة، (مرحلة النضوج)، قد انطبقت على النشر بهذه الجامعة، يضاف إلى ذلك أن مركزالنشرالعلمي بجامعة الملك عبدالعزيزيتمتع باستقلالية اعتبارية ذات كيان منفصل، كما أن لدى المركز سياسة ينتهجها في توزيع الكتب التي يقوم بإصدارها سواء على سبيل الإهداء أو البيع الذي يكون بواسطة المركزمباشرة، أو بالمراسلة، أو عن طريق المكتبات التجارية التي يربطها بالمركز عقود خاصة بالتوزيع، أما عن نهاية هذه المرحلة فمحددة بنهاية عام ١٤١٢هـ، وهي نهاية حدود التغطية الزمنية لهذه الدراسة.

وبالنظرللجدول رقم (١٠)، يتضح أن الجامعة قد نشرت في عام ١٤٠٦هـ خمسة وعشرين كتابا، أسهم فيها مركزالنشر العلمي بسبعة عشركتابا، وعمادة شؤون المكتبات بكتابين، واكتفى مركزبحوث التنمية بكتاب واحد، وبقية الكتب البالغة خمسة نجدها قد صدرت باسم الجامعة بشكل عام دون نسبتها لجهة بعينها.

---

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٢٤ .

وفي عام ١٤٠٧هـ ارتفع مؤشر النشر ليصل إلى معدل تسعة وثلاثين كتابا، (انظر الشكل رقم ١٠)، وهي إذا ما قورنت بإنتاج الجامعة في السنة التي قبل هذا العام تعد قفزة ملفتة للنظر. كما يعد هذا العام العام الوحيد الذي وصل فيه إنتاج الكتب إلى هذا المستوى (انظر الشكل رقم ١٠). ونجد أن من بين ما تم نشره خلال هذا العام ثلاثين كتابا أشرف على إخراجها مركز النشر العلمي. وأسهمت سلسلة تبسيط العلوم والتقنية بكتابين. ويعد هذا العام مولد هذه السلسلة. أما كلية الهندسة فشاركت بكتاب واحد فقط. وجاءت بقية الكتب من جهد الجامعة بشكل عام دون تبعيتها لجهة محددة بعينها.



شكل رقم (١٠)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك عبد العزيز

ومنذ عام ١٤٠٨هـ بدأ مسلسل هبوط النشرسنة بعد أخرى إلى أن وصل لمستوى ستة كتب عام ١٤١١هـ (انظرالشكل رقم ١٠)، ففي عام ١٤٠٨هـ نشرت الجامعة ستة وعشرين كتابا، ثم تسعة عشركتابا في عام ١٤٠٩هـ، وستة عشركتابا في عام ١٤١٠هـ، وأخيرا ستة كتب عام ١٤١١هـ، ولعل الدلالة الكبرى التي نستطيع استنتاجها من معطيات الشكل رقم (١٠) أن النشريتم في غياب سياسة واضحة تتحكم في عدد ما ينشرسنويا، إذ يشهد النشربهذه الجامعة ـ مع تقدمها في مجال تقنين النشرلديها ـ اضطرابا شديدا في الانتاج السنوي، وفي الوقت نفسه لا نجد تبريرا مقنعا لهذا الخلل والتذبذب سوى ما ذكرسابقا ؛ وهوغياب التخطيط السليم الذي يحد من وجود مثل هذه الظاهرة.

وفي عام ١٤٠٨هـ أسهمت أربع جهات في إصدارمطبوعات هذا العام؛ فنجد أن مركز النشر مازال محافظا على موقع الصدارة في تبني ما ينشر، حيث أشرف على ثمانية عشر كتابا من أصل ستة وعشرين مطبوعا تم نشرها خلال هذا العام، وأسهمت كل من عمادة القبول والتسجيل، ومركزبحوث التنمية بكتابين لكل منهما، والبقية المتبقية من الكتب البالغة أربعة كتب فكان صدورها تحت مظلة الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة محددة.

وبلغ إجمالي ما نشرعام ١٤٠٩هـ، تسعة عشركتابا فقط، بهبوط واضح عن العام الذي سبقه بمعدل خمسة كتب، إلا انه مع قلة ما نشرخلال هذا العام، نجد ارتفاعا كبيرا في عدد الجهات التي أسهمت في هذا العام ؛ إذ ارتفع عددها من أربع جهات في العام السابق، إلى سبع جهات خلال هذا العام ؛ فأسهم مركزالنشرالعلمي بسبعة كتب، وبتسعة كتب كانت من نصيب ثلاث جهات التي أسهمت بثلاثة كتب لكل منها، وهذه الجهات على التوالي: كلية الهندسة، وسلسلة تبسيط العلوم والتقنية، والجامعة بشكل عام، وجميع ما

أسهمت به الجامعة بشكل عام (ثلاثة كتب) كانت باللغة الإنجليزية، وتبقت ثلاثة كتب توازعتها ثلاث جهات هي: عمادة شؤون المكتبات وعمادة القبول والتسجيل ومركز النشر العلمي.

وفي عام ١٤١٠هـ انخفض عدد الجهات التي شاركت في النشر إلى ثلاث جهات فقط، هي مركز النشر العلمي الذي أسهم بأربعة عشرة كتابا من مجموعة ستة عشر كتابا خلال هذا العام (انظر الشكل رقم ١٠)، ومركز بحوث التنمية بكتاب واحد، وكذلك أصدرت سلسلة تبسيط العلوم والتقنية كتابا واحدا فقط. ولعل الملاحظ أنه منذ هذا العام اختفت الكتب التي كانت تصدر باسم الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهات محددة، ويعد اختفاء هذه الظاهرة حسنة تحسب لتاريخ النشر بهذه الجامعة.

ووصل النشر إلى أدنى مستوى له من حيث العدد خلال هذه المرحلة في هذا العام ١٤١١هـ، ليصل إلى ستة كتب فقط توازعتها أربع جهات؛ منها مركز النشر العلمي بثلاثة كتب، والكتب الثلاثة المتبقية كانت من إسهام كل من كلية الآداب، وكلية علوم الأرض، وأخيرا مركز بحوث التنمية، بمعدل كتاب لكل جهة من هذه الجهات.

وفي عام ١٤١٢هـ ارتفع النشر بشكل ملحوظ جداً، ليصل إلى مستوى ستة عشر كتاباً (انظر الشكل رقم ١٠)، وجل هذه المطبوعات أسهم بها مركز النشر العلمي، حيث نشر خمسة عشر كتابا، بينما أسهم مركز بحوث التنمية بكتاب واحد. ولعل الملاحظ على ما تم نشره خلال الأعوام من ١٤٠٦هـ إلى نهاية عام ١٤١٢هـ، الذي اتضح من الاستعراض السابق، أن مركز النشر العلمي لم يشرف بشكل تام على جميع مطبوعات الجامعة، وهو المؤمل والمطلب الذي ينبغي ان يكون، بل نجد أن هناك جهات أصدرت كتبا عن طريقها دون الرجوع إلى المركز المذكور، وتعد هذه الظاهرة من

الظواهر المخلة بعملية النشر، ومن النقاط السلبية المؤثرة على مسيرة النشر بالجامعة.

هذا ويبلغ ما تم نشره خلال هذه المرحلة (مرحلة النضوج)، مائة وخمسين مطبوعا، جميعها طبعت بمطبعة الجامعة، وهذه حسنة تحسب لهذه الجامعة، لأن في تنفيذ الطبع داخل مطبعة الجامعة أمان للمستوى الفني والتقني للمطبوع، وخفضا للتكاليف التي قد تحتاج الجامعة إليها في حالة الطبع في غير مطبعة الجامعة.

كذلك نجد أن من بين المائة والخمسين مطبوعا التي تم إصدارها خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) تم العثورعلى ثلاثة كتب فقط لا تحمل تاريخا، مثلت نسبة ١,٩٩٪. وتعد هذه النسبة منخفضة جدا قياسا على النسبة التي كانت موجودة في المراحل الثلاث السابقة، التي وصلت إلى ١٠,١٤٪[1] ، والتي كانت تمثل واحدا وعشرين كتابا صدرت بدون تاريخ لمطبوعات تلك الفترة البالغة مائتين وسبعة كتب، إلا أن المتأمل لهذه الكتب الثلاثة التي صدرت بدون تاريخ من حيث الجهات التي تولت إصدارها داخل الجامعة يجد أن هناك كتابا واحدا صدرتحت إشراف مركزالنشرالعلمي، وهذه نقطة يجب التنبيه عليها، إذ كيف يصدركتاب لايحمل تاريخا من جهة تهتم بالنشربالجامعة وتقنياته وهي تعي مدى خطورة إهمال مثل هذه المعلومة. أما الكتابان المتبقيان فهما من إصدارالجامعة بشكل عام ولم ينسب لجهة محددة بالذات.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

انفردت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالعناية الملحوظة بالنشر في

---

(١) ت . ر . سالندرز، المرجع السابق، ص ٢٣ .

اللغة الإنجليزيـة، وتمثلـت هـذه في النسبة المرتفعـة للكتـب الصـادرة عـن هـذه الجامعة باللغة الإنجليزية التي بلغت أربعة وثمانين كتابـا مـن أصـل مائـة وتسـعة وأربعـين كتابـا، مثلـت نسبة ٥٦,٣٧٪ مـن مطبوعـات هـذه الفـترة الزمنيـة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، بينما بلغت الكتب الصادرة بالعربية ثلاثـة وسـبعين كتابا، بلغت نسبتها ٤٣,٧٣٪ من مجموع ما نشرته الجامعة خلال هذه الفـترة الزمنية، وما من شك في أن السبب في وجـود هـذه الظـاهرة يكمـن في طبيعـة التدريس بهذه الجامعة التي تعتمد بشكل كامل علـى اللغـة الإنجليزيـة في إلقـاء محاضراتها، ولا يستثنى من ذلك سـوى الكتـب الـتي تهتـم بالثقافـة الإسـلامية ونحوها. وهذه الظاهرة قد سبق التنويه عليها في دراسة سابقة للبـاحث[1] ، إلا ان هذه الظاهرة قد خفـت كثـيرا عمـا كـان موجـودا في الفـترة السـابقة لعـام ١٤٠٦هـ، حيث نشرت الجامعة أربعة كتب باللغة العربية فقط، وبلغت نسـبة الكتب العربية ١٢,٥٪، من بين مجموع مطبوعات تلـك الفـترة البالغـة إثنتـين وثلاثين كتابا فقط.[2] كما توجد هناك ملاحظة تتمثل في ارتفاع ما صدرعـن هذه الجامعة في هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، التي بلغـت مائـة وتسـعة وأربعين كتابا، وهذا عدد لا يمكن قياسه أو مقارنتـه بـالعدد الصـادرفي الفـترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، الـتي بلغـت اثنـين وثلاثـين كتابـا فقـط، ويرجـع هـذا الارتفاع إلى تنامي نشاط الجامعة وزيادة عنايتها بالكتب الدراسية التي تـدرس في مختلف التخصصات والـتي كـانت تسـتورد مـن الولايـات المتحـدة في فـترة سابقة.

وفي دراسة سابقة للباحث لم يقسم تاريخ النشربهذه الجامعة إلى المراحـل التي سبق الحديث عنها في بداية هـذا الفصـل، معلـلا ذلـك بـأن النشـر لم يلـق

---

(١) يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧ .

العناية المطلوبة، ومن هنا كان الحديث عنه متصلا دون توزيع إلى مراحل[1] ، إلا إن واقع الحال يقول غيرذلك، إذ يمكن تقسيم تاريخ النشربهذه الجامعة إلى مرحلتين هما مرحلة البدايات، وهذه تبدأ من تاريخ نشر أول كتاب على نفقة الجامعة وهو كتاب توبس في الكيمياء من إعداد شارل أونز وترجمة عبدالعزيزبن عبدالرحمن القويز، ونشرفي عام ١٣٨٨هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٣٩٣هـ[2] ، وهوالعام نفسه، الذي تم فيه إنشاء لجنة تدعى لجنة البحوث الأكاديمية، وكان ذلك عام ١٣٩٣هـ،[3] التي أوكل إليها أمرالإشراف والدعم للكتب العلمية، أما عن مرحلة النمووالتنوع التي تبدأ من عام ١٣٩٣هـ، وتنتهي بنهاية عام ١٤١٢هـ، ومع طولها الذي يمتد لتسع عشرة سنة، إلا أن الذي يعنينا منها سبع سنين تبدأ من عام ١٤٠٦هـ، وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ، وهي الفترة الزمنية المحددة للتغطية في هذه الدراسة بالنسبة للجامعات السعودية، وعلى هذا تعد الفترة الزمنية المذكورة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) امتدادا للمرحلة الثانية التي غطيت جزئيا في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ.

ومع تميز النشر في هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ)، بارتفاع كبيرفي عدد ما ينشر، إلا أنه يلاحظ التذبذب العددي من سنة لأخرى ارتفاعا وهبوطا، (انظرالشكل رقم ١١)، ولعل مرد هذا لعاملين ؛ أولهما غياب السياسة التنظمية لعملية النشربالجامعة، وثانيهما كثرة الجهات التي تنشرداخل الجامعة وتعددها، وفقدان التنسيق فيما بينها، مما جعل النشرلا يحافظ على توازنه العددي في كل سنة. فمثلا نشرت الجامعة تسعة كتب عام ١٤٠٦هـ وهو أقل عدد نشرخلال هذه الفترة، وفي الوقت نفسه نجد أنه في عام

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٧ .

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨ .

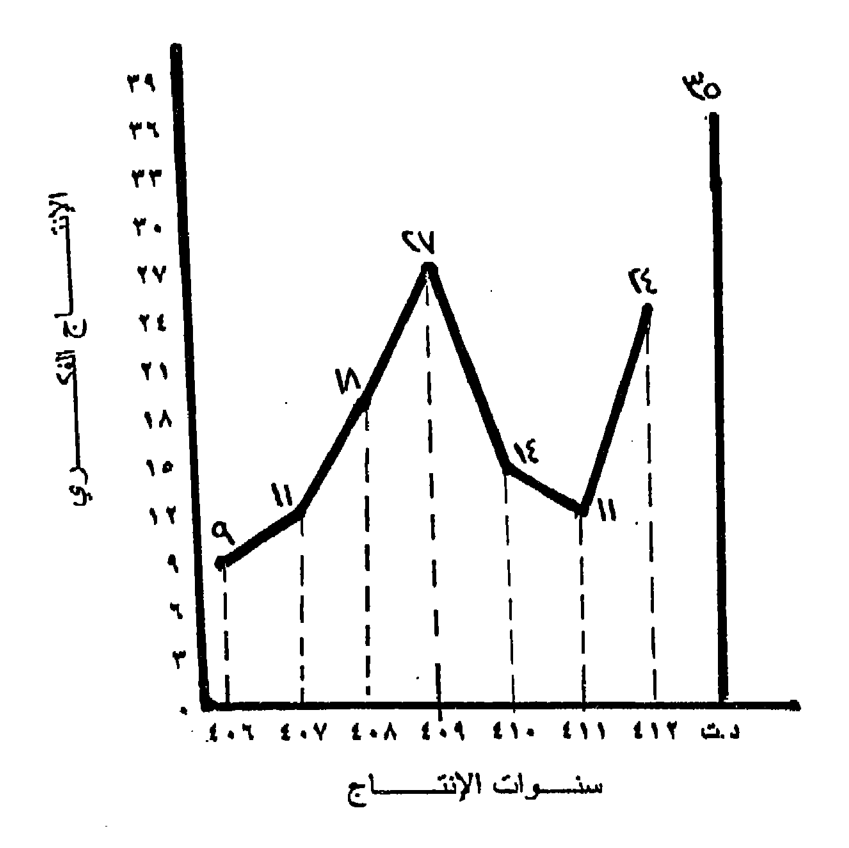
(٣) المرجع السابق، ص ٤٨ .

١٤٠٩هـ، نشرت الجامعة سبعة وعشرين كتابا، وهبط بعد ذلك إلى أربعة عشر كتابا في عام ١٤١٠هـ، وأحد عشر كتابا في عام ١٤١١هـ، ثم يرتفع إلى أربعة وعشرين كتابا في عام ١٤١٢هـ.

ولو أردنا التفصيل لما تم نشره خلال هذه الفترة نجد أنه في عام ١٤٠٦هـ، نشرت الجامعة تسعة كتب ؛ منها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية صدرت من معهد البحوث، أما الكتب المتبقية وعددها ستة ونجدها قد نشرت من قبل الجامعة دون نسبتها إلى جهة محددة. ونجد أن النشرفي عام ١٤٠٧هـ قد ارتفع ليصل إلى معدل أحد عشر كتابا ؛ تقاسمتها ثلاث جهات، فكان نصيب كل من عمادة شؤون المكتبات وقسم الفيزياء بكلية العلوم كتاب لكل منها، وصدرت الكتب التسعة المتبقية باسم الجامعة بشكل عام.

وفي عام ١٤٠٨هـ، ارتفع عدد الكتب التي نشرت فوصلت إلى ثمانية عشر كتابا (انظر الشكل رقم ١١)، وكذلك زاد عدد الجهات التي أسهمت في إصدارها لتصل إلى سبع جهات ؛ حيث نشرمركزاللغة الإنجليزية سبعة كتب جميعها باللغة الإنجليزية، وفي الوقت نفسه كتب دراسية، أما عمادة شؤون المكتبات فنشرت كتابين، وكلاهما باللغة الإنجليزية أيضا، وكانت هناك جهات أربع أسهمت جميعها بأربعة كتب، لكل جهة منها كتاب واحد وهذه الجهات الأربع هي: كلية تصاميم البيئة، ومعهد البحوث، وقسم الكيمياء بكلية العلوم، وقسم هندسة المواد بكلية الهندسة التطبيقية، وتأتي بقية الكتب الصادرة خلال هذا العام من إسهام الجامعة بشكل عام دون نسبتها إلى جهة معينة داخل الجامعة، وهي خمسة كتب.

ونشرت الجامعة في عام ١٤٠٩هـ، سبعة وعشرين كتابا، مسجلة بذلك ارتفاعا فاق كل سنين هذه الفترة (انظرالشكل رقم ١١)، فنجدأن مركز اللغة الإنجليزية قد نشرتسعة كتب جميعها كتب دراسية وصادرة باللغة الإنجليزية،



شكل رقم (١١)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن

ونشر معهد البحوث ثلاثة كتب، بينما اكتفت عمادة شؤون المكتبات بكتابين، وجاءت مساهمة كل من كلية الدراسات العليا، وعمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد فقط لكل منها، كما وجد من بين مطبوعات هذا العام أحد عشر كتابا صادرة باسم الجامعة بشكل عام.

وأصدرت الجامعة في عام ١٤١٠هـ أربعة عشر كتابا، بهبوط قارب الضعف قياسا بما صدر عن الجامعة في العام الذي سبقه، وأسهم معهد البحوث بخمسة كتب، منها ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية، وبكتاب واحد لكل من الجهات التالية: إدارة العلاقات العامة، وقسم هندسة الحاسب، وقسم الهندسة الكهربائية، وكلا القسمين بكلية العلوم، أما بقية الكتب فكانت من إسهام الجامعة بدون تحديد لجهة محددة وتبلغ ستة كتب. أما في عام ١٤١١هـ فنجد أن الجامعة قد نشرت أحد عشر كتابا (انظرالجدول رقم ١١)، مسجلة بذلك هبوطا آخرعن العام الذي سبقه، حيث نشرمعهد البحوث خمسة كتب، وقسم الفيزياء بكلية العلوم كتابا واحدا فقط، وتأتي بقية الكتب وعددها خمسة لتصدربصفه شمولية دون تحديد لجهة معينة.

ونجد أنه في عام ١٤١٢هـ ارتفع مؤشرالنشر بالجامعة ليصل إلى أربعة وعشرين كتابا، حيث أسهمت سبع جهات فيما صدرخلال هذا العام، فنجد مركز اللغة الإنجليزية قد جاء في المقدمة بتسعة كتب دراسية وجميعها باللغة الإنجليزية، أما معهد البحوث فشارك بأربعة كتب، وشاركت كلية العلوم بكتابين، بينما أسهم كل من قسمي الهندسة الكهربائية والهندسة المكيانيكية بكتاب لكل منهما، أما الكتب السبعة المتبقية فصدرت باسم الجامعة دون ذكرلجهة محددة يمكن أن تنسب اليها.

وتجدرالإشارة هنا إلى نقطة مهمة للغاية وتتمثل في ارتفاع عدد الكتب التي نشرت بدون تاريخ لدرجة شكلت معها ظاهرة واضحة جدا، حيث بلغ

عدد هذه الكتب التي لا تحمل تاريخا خمسة وثلاثين كتابا (انظر الشكل رقم ١١)، مثلت نسبة ٢٣,٤٩٪ من إجمالي ما صدر خلال هذه الفترة البالغ مائة وتسعة وأربعين كتابا. وهي نسبة مرتفعة للغاية ينبغي على الجامعة أن تهتم بها، خاصة وأن الجامعة سجلت ارتفاعا في نسبة عدد الكتب التي تنشر بدون تاريخ، إذ نجدها في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ قد نشرت كتابين فقط من بين اثنين وثلاثين كتابا نشرت في الفترة نفسها[1] ، مثلت نسبة ٦,٢٥٪، وبهذا يتضح ارتفاع هذه النسبة التي كان من المفترض أن تتراجع وتتلاشى، لا أن تتنامى وتزيد. ولعل الملاحظ أن هذه الكتب التي تشرت خلال هذه الفترة ولم تحمل تاريخا نجدها قد صدرت من إحدى عشرة جهة، فمعهد البحوث ساهم بسبعة كتب لا تحمل تاريخا، وعمادة شؤون المكتبات بأربعة كتب، وقسم الهندسة المدنية بثلاثة كتب، وبكتاب واحد لكل من كلية تصاميم البيئة، وكلية العلوم، وقسم علوم الحاسب الآلي والمعلومات، وقسم الكيمياء، وقسم هندسة النظم، وقسم العلوم الرياضية، وقسم الهندسة الكهربائية، ومركز تقنية المعلومات. أما بقية الكتب البالغة ثلاثة عشر كتابا فجاءت غير محددة لجهة معينة يمكن أن تنسب إليها. ولعل الملاحظة الأخرى التي تجدر الإشارة إليها تتمثل في أن جميع مطبوعات هذه الفترة الزمنية قد طبعت بمطابع الجامعة، وهذا أمر محمود تشكر عليه المطبعة.

جامعة الملك فيصل

يعد تاريخ النشر بجامعة الملك فيصل امتدادا للمرحلة الثانية، (مرحلة النمو والتنوع)، التي تم تغطيتها مع المرحلة الأولى (البدايات) في دراسة سابقة للباحث[2] ، وذلك لاعتبارات عدة لعل أهمها:

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .

١ – مع أن الجامعة مارست نشاطا متزايدا في مجال النشر، بدليل العدد الكلي الذي نشر خلال الفترة من ١٤٠٦هـ وإلى ١٤١٢هـ والبالغة أربعة وأربعين كتابا، إلا أن النشر لم يتميز بمميزات نستطيع معها أن ننقله من مرحلة النمو والتنوع إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التطور، كصدور مطبوعات الجامعة تحت مظلة جهة معينة بإدارة النشر أو أن هذه المطبوعات قد طبعت بمطبعة الجامعة... إلخ.

٢ – أن إدارة النشر بالجامعة التي أسست بتاريخ ١٣/١١/١٤٠٠هـ[1]، قد تم اللغاؤها بشكل تام، مما يعني معه تقهقر النشر في مجال الإشراف الفني والإخراجي المتخصص.

لهذين العاملين فإن النشر في الفترة الممتدة من ١٤٠٦هـ إلى نهاية عام ١٤١٢هـ يعد إمتدادا للمرحلة الثانية (مرحلة النمو والتنوع)، واستكمالا لها، ولا يمكن إدراجه تحت مرحلة جديدة لغياب المميزات المستجدة التي يمكن أن تنقل النشر بهذه الجامعة إلى المرحلة التالية.

إن المتأمل للجدول رقم (١٢)، يلحظ ملاحظتين مهمتين، أولاهما تذبذب النشر عدديا تذبذبا عجيبا ؛ فمع وجود سنوات خلت من أي نشاط نشري، (١٤١١هـ، ١٤١٢هـ) على التوالي، إلا أنه مع ذلك فإن السنوات التي كان فيها نشر نجد العدد قد تراوح ما بين كتاب واحد، وأحد عشر كتابا، وما بين الرقمين بعد عن الانسجام أو التناسق، مما يتأكد معه ما ذهب إليه أحد الباحثين عند حديثه عن تاريخ النشر بهذه الجامعة، حين قال: «ويلاحظ أنه لا يوجد تناسب عددي لما كان ينشر سنويا... مما يعطي انطباعا أكيدا أن النشر في هذه الجامعة لا يسير حسب خطط مدروسة نظرا لغياب

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ .

الجهة المنظمة والمشرفة على النشر».[1]

والملاحظة الأخرى تتمثل في ارتفاع إجمالي عدد ما نشر خلال الفترة من ١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ قياسا مع الفترة السابقة لتاريخ ١٤٠٦هـ؛[2] إذ نجد أن اجمالي ما نشر في الفترة الأولى السابقة لعام ١٤٠٦هـ بلغ خمسة عشر كتابا فقط، بينما نجد أن الرقم قد تضاعف بالنسبة للفترة الثانية مرتين تقريبا حيث بلغ مجموع ما نشرأربعة وأربعين كتابا، إلا أنه في الوقت نفسه نجد أن النسبة متقاربة فيما لواستقطعنا من العدد الكلي تلك الكتب التعريفية كالأدلة ونحوها البالغة تسعة عشركتابا، والتي مثلت نسبة ٤٣,١٨٪، حيث يصبح المتبقي أربعة وعشرين كتابا.

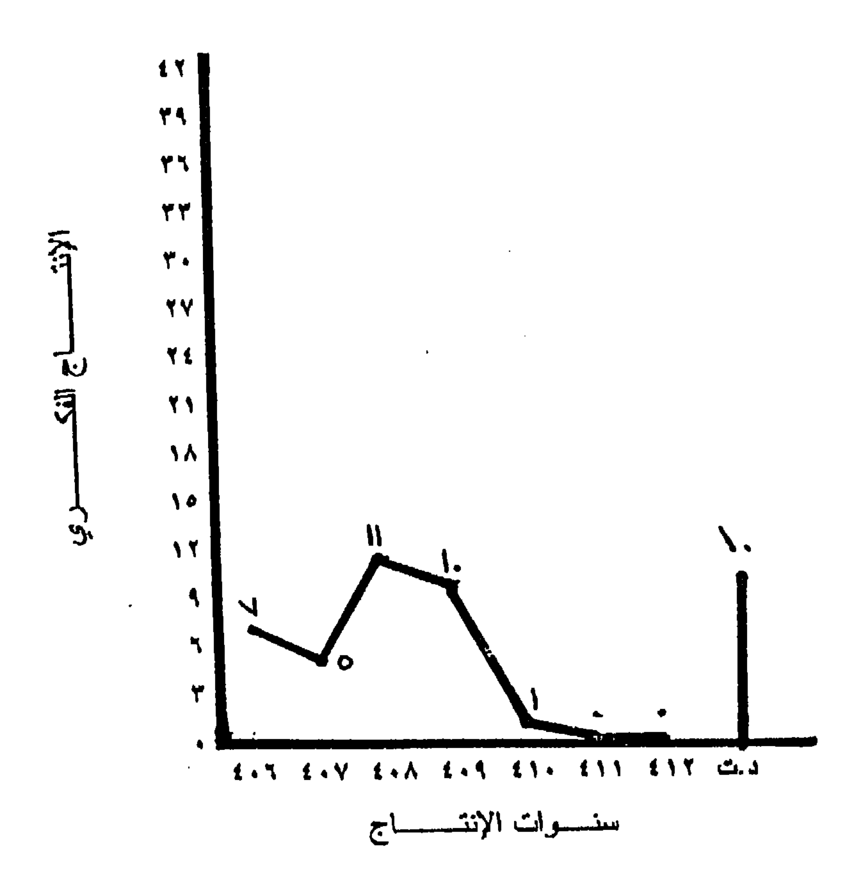
وفي عام ١٤٠٦هـ، نجد أن الجامعة قد نشرت سبعة كتب (انظرالشكل رقم ١٢)، نشر كل من كلية الطب والعلوم الطبية، وعمادة القبول والتسجيل ومركزأبحاث النخيل والتموركتابا واحدا لكل منها، بينما صدرت أربعة كتب تحت مظلة الجامعة دون نسبتها لأي جهة محددة.

ونجد أنه في عام ١٤٠٧هـ تم نشرخمسة كتب، أسهمت عمادة شؤون الطلاب بكتاب واحد، بينما جاءت الكتب الأربعة باسم الجامعة بشكل عام، وفي عام ١٤٠٨هـ ارتفع النشربشكل كبير ليصل إلى أحد عشركتابا، كان لعمادة شؤون المكتبات إسهام متواضع تمثل في كتاب واحد عبارة عن دليلها السنوي، بينما جاءت الكتب العشرة تحمل اسم الجامعة بشكل عام، ولم تكن منسوبة لجهة ما داخل الجامعة، وهذا التصرف في واقع الأمر تصرف غير محمود؛ إذ ينبغي أن يحمل المطبوع بجانب اسم الجامعة اسم الجهة التي تولت إصداره أو التي أشرفت على إخراجه إلى حيز الوجود.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦ .



شكل رقم (١٢)

يوضح الإنتاج السنوي لجامعة الملك فيصل

وفي عام ١٤٠٩هـ، أسهمت الجامعة بسبعة كتب صدرت دون تحديد جهة معينة يمكن التعرف عليها، بينما أسهمت كل من عمادة شؤون المكتبات وعمادة شؤون الطلاب والمجلس العلمي بكتاب لكل منها، ليبلغ إجمالي الصادرفي هذا العام عشرة كتب.

وفي عام ١٤١٠هـ حدث للنشر بجامعة الملك فيصل انخفاض كبير في عدد ما ينشر، تمثل في الاكتفاء بنشر كتاب واحد فقط، ثم ازداد الأمر سوءا في العامين التاليين، ١٤١١هـ، ١٤١٢هـ إذ لم تنشر الجامعة فيهما أي كتاب. وعند مقابلة المسؤولين بهذه الجامعة لهذه الحقيقة أرجعوها إلى ضعف الإمكانات المادية التي جعلت من إلغاء إدارة النشر دليلا على وجود مثل هذه المعضلة. والحقيقة أن تدهور النشر بالجامعة في الأعوام الثلاثة الأخيرة كان بالإمكان تلافيه لو كانت الجامعة تقوم بنظام البيع الذي يساعد على الدعم الذاتي للنشر، ومما تجدر الإشارة إليه أن خلو هذه الأعوام الثلاثة من نشاط نشري جيد ربما يرجعه الباحث إلى غير ضعف الإمكانات المادية، إذ ربما صدرت مطبوعات في هذه الأعوام الأخيرة ولكن لا تحمل تاريخا، والدليل على ذلك أن الباحث قد تمكن من رصد عشرة كتب لا تحمل تاريخا، مثلت نسبة ٢٢,٧٢٪ من مطبوعات الجامعة لهذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) البالغة أربعة وأربعين كتابا، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بما كان موجودا في الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي بلغت خمسة عشر كتابا، وجد من بينها كتاب واحد فقط لا يحمل تاريخا مثل نسبة ٦,٦٦٪ لما صدر خلال الفترة ذاتها، وبهذا يتضح أنه ربما كانت من بين الكتب العشرة ما نشر في هذه الأعوام الثلاثة الأخيرة، وفي الوقت نفسه نجد أن إغفال التاريخ وعدم إدراجه على المطبوع سبب هذه الإشكالية.

وبخلاف بعض الأدلة التي طبعت داخل مطبعة الجامعة، التي أنشئت في وقت مبكر، وكان ذلك في عام ١٤٠٠هـ[1] ، إلا أنه بالنسبة للكتب العلمية وبعض التقارير والكتب الإحصائية فإنها ما زالت تطبع في مطابع داخلية (داخل المملكة العربية السعودية)، وخارجية خارج الدولة (القاهرة،

[1] المرجع السابق، ص ٣٦ .

وبيروت)، ومع استمرارالطبع الخارجي المكلف وبخاصة ما يطبع خارج المملكة العربية السعودية الذي يكلف في أمرالشحن الشيء الكثير، فإن الواقع يقول ما هو دورالمطبعة والحال هذه ؟ وبخاصة أن المطبعة لا تعاني من نقص في التقنية، فالأجهزة متوافرة بشكل جيد وهذا ما تم الوقوف عليه مباشرة، وتبقى اليد العاملة المدربة التي ربما تشكوالجامعة من نقصها.

وبعد هذا الاستعراض الشامل لتاريخ نشر الكتاب بالجامعات الخليجية الاثني عشرة موضع الدراسة والبحث، تتضح الحقائق التالية:

١ - وجود مراحل أربع مربها النشرفي الجامعات الخليجية، وأن هذه الجامعات اختلفت فيما بينها من حيث عدد المراحل التي مرت بها ؛ فبعضها مربمرحلتين فقط، كالجامعة الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، وجامعة البحرين، وجامعة قطر، وجامعة السلطان قابوس، وبعضها مربثلاث مراحل كجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك سعود، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الكويت، والجامعة الوحيدة التي مرت بمراحل النشرالأربع هي جامعة الملك عبدالعزيزللأسباب التي سبق ذكرها عند الحديث عن هذه الجامعة.

٢ - مازالت جامعة الإمام هي السابقة في دخول عالم نشرالكتاب، على مستوى الجامعات الخليجية أجمع، حيث نجد أن نشرالكتاب بها قد بدأ ـ كما سبق ذكره في هذا الفصل ـ في عام ١٣٧٠هـ. وهذه المعلومة تأكيد لما ورد في إحدى الدراسات التي ذكرت أن هذه الجامعة هي الأولى في الدخول لعالم النشر.[١]

٣ - تعد جامعة الملك سعود من أنشط الجامعات الخليجية في مجال كم

---

[١] المرجع السابق، ص ٣٧ .

ما نشرته، وفي هذا تأكيد لما ذكره أحد الباحثين[1] ، حول هذه النقطة، وتاتي جامعة الكويت بعدها، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤ - كذلك تعد جامعة الملك سعود من الجامعات الأكثرتركيزا في مجال مشاركة مراكز البحوث في مجال النشربها، حيث تعد هذه المراكزالبحثية التي توجد في كل كلية من كلياتها خيرمعين ومساعد للمساهمة في مجال النشر، تأتي بعدها جامعة أم القرى، ثم جامعة قطر، ثم جامعة الملك عبدالعزيز.

٥ - وحافظت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، على تصدرها في عدد السلاسل التي تصدرها، حيث بلغت إحدى عشرة سلسلة. تلتها جامعة أم القرى بست سلاسل، أما بقية الجامعات فتفاوتت فيما بينها ما بين السلستين والأربع سلاسل.

٦ - ارتفاع مساهمة المطابع الجامعية في القيام بدورها المناط بها، إلا أنه مازالت بعض الجامعات الخليجية تعتمد على الطبع الخارجي في غيرمطابعها كجامعة الملك فيصل وجامعة الكويت. وفي الوقت نفسه بقيت جامعة واحدة لا تملك مطبعة حتى الآن، وهي جامعة قطر.

٧ - تعد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ذات تميزواضح في نشرالكتب الخاصة بالأطفال والناشئة، أو تلك الكتب التي تخدم فئة معينة من المجتمع، كفئة الشباب... إلخ، وهذه قد سبق الاشارة إليها في إحدى الدراسات التي تناولت هذه الجامعة بالبحث والتقصي.[2]

٨ - زيادة العناية بإجراء البحوث المشتركة التي تتم بين الجامعات

---

[1] أحمد عبدالله عيسى، المرجع السابق، ص ٣٠ .

[2] يسرية محمد عبدالحليم زايد، المرجع السابق، ص ٣٧ .

الخليجية، والجهات الحكومية أوالشركات والمؤسسات المختلفة ونحوها، وهذا التعاون نجده متمثلا في العديد من الجامعات الخليجية. ولعل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الكويت، وجامعة قطر، هي الأكثرتميزا من بين الجامعات التي تعاونت مع جهات خارجية سواء في إجراء البحوث المشتركة أو القيام يالنشرالمشترك لبحوث قام بها أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات الخليجية.

٩ - أن من بين الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة، توجد جامعات انشأت إدارة خاصة تهتم بالإشرف على أمورالنشربها، كجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الكويت، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة السلطان قابوس، وإن كانت الأخيرتان مازالتا في طورالإحداث والإنشاء، ولم تمارس النشربشكل فعلي، أما بقية الجامعات فلا توجد بها جهات خاصة بالنشر، وأما جامعة الملك فيصل فإنها أقدمت على إلغاء إدارة النشربها متعللة بضعف الإمكانات المادية.

١٠- مع اعتماد الجامعات الخليجية في توزيع منشوراتها وإصدارتها على الإهداء والتبادل، إلا أنه وجد من بينها مجموعة من الجامعات انتهجت سبيلا آخرفي توزيع منشوراتها وتسويقها، وهو البيع. وحتي هذه الجامعات التي سلكت هذا المسلك نجدها على تفاوت فيما بينها من حيث إجراءات البيع وسهولتها أوتعقيدها، وأسعاركتبها، ولعل أكثرالجامعات اهتماما بهذه الناحية هي: جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الكويت.



اتجاهات النشر في الجامعات الخليجية



يبحث هذا الفصل في الاتجاهات الشكلية والموضوعية للنشر بالجامعات الخليجية موضع الدراسة، فالاتجاهات الشكلية للمطبوعات الجامعية الخليجية يقصد بها الأشكال التي خرجت بها إصدارات هذه الجامعات الخليجية بشكل عام، وبمعنى آخر نجد أن المقصود بالاتجاه الشكلي هو: العناية بالشكل المادي الذي خرج فيه الكتاب، وخاصة في حجمه الظاهر للعيان دون التطرق إلى النواحي الأخرى من تصميم وإخراج فني، وهذه مكانها في فصل قادم بإذن الله.

أما المجال الثاني الذي يهتم به هذا الفصل، فهو المجال الموضوعي لإصدارات الجامعات الخليجية، كل جامعة على حدة لمعرفة إسهام هذه الجامعة أو تلك في مختلف الموضوعات المعرفية حسب تصنيف ديوي للمعرفة الإنسانية، ثم نجد أن المجال الثالث يركز على التحليل الموضوعي لمجالي العلوم والتقنية، وسيأتي تفصيل معطيات اهتمام المجال الموضوعي بجزأيه بعد الحديث عن الاتجاهات الشكلية للمطبوعات الخليجية.

أولا: الاتجاهات الشكلية

وكما ذكر سابقاً فإن المقصود بالاتجاهات الشكلية للمطبوعات الجامعية الخليجية، الناحية المادية للكتاب، وحجمه الظاهر المحدد بالأبعاد الطولية والعرضية حسب وحدة السنتمترات، ولعل هذه الناحية المادية الصرفة للإصدارات الجامعية الخليجية وتتبّع أحجامها، تهدف إلى الوصول أولا إلى عدد هذه الأشكال، وثانياً معرفة ما إذا كان هناك صلة بين حجم الكتاب والطبيعة الموضوعية له.

وينبغي الإشارة إلى أن المقاسات الواردة في ثنايا الحديث عن الناحية الشكلية للمطبوعات الخليجية تعبّر عن العرض مضروباً بالطول، بمعنى أن المقاس ١٥ × ١٩ سم مثلاً يعني أن ١٥سم للعرض و ١٩سم للطول، وعلى هذا يقدر كل مقاس يتم الحديث عنه والتفصيل فيه.

وعند فحص أغلب إصدارات الجامعات الخليجية (تراوحت نسبة هذه الكتب بمختلف اتجاهاتها الموضوعية ما بين ٣٥٪ كجامعة قطر و٩٧٪ كجامعة الإمارات العربية المتحدة)، وعند القيام بقياس أبعاد العرض والطول لهذه الإصدارات اتضح أن هناك تسعة أشكال أو بمعنى أدق تسعة مقاسات تم النشر بها من قبل هذه الجامعات على تفاوت فيما بينها في قضية تبني جامعة لجميع هذه المقاسات أو أغلبها، أو الاكتفاء بثلاثة منها كجامعة قطر، وسيتم ترتيب هذه المقاسات حسب كثرة استخدامها من قبل هذه الجامعات، أي بحسب المقاس الذي يحظى بأكبر عدد من الاستخدام من قبل هذه الجامعات موضع الدراسة.

الشكل الأول:

وهو الأكثر استخداما من قبل الجامعات الخليجية، وفيه ظهرت أكثر إصداراتها، ويمكن تحديد أبعاد هذا الشكل بالمقاس ١٧ × ٢٤ سم، حيث تم

استخدام هذا المقاس من قبل جميع الجامعات الخليجية دون استثناء، فمثلاً جامعة الإمارات العربية المتحدة أصدرت كتاب تاريخ العلوم والحضارة الإسلامية، وهذا الكتاب يحمل الأبعاد الآنفة ألذ كرمن الطول والعرض، كما أن الجامعة الإسلامية أصدرت كتاب تيسير الكريم الرحمن في تيسير كلام المنان لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، ومع أن هذا المقاس هو الشائع استخداما إلا أن جامعتين أستخدمت المقاس نفسه ولكن بنقص نصف سنتيمتر، بمعنى أن المقاس المستخدم هو ١٦,٥ × ٢٣,٥ سم وهاتان الجامعتان هما: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ككتاب محمد بن عبدالوهاب لأحمد عبدالغفور عطار، والجامعة الأخرى هي جامعة الملك فيصل ككتاب ملخصات أبحاث المؤتمرالطبي السعودي السابع (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

ولعل انتشار استخدام هذا الشكل بين الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة مرده إلى أن هذا المقاس (١٧ × ٢٤ سم) يعد مقاساً عالمياً، وتم استخدامه في الكثيرمن المطبوعات سواء التجارية منها أو الحكومية، وكذا مختلف المؤسسات العامة والخاصة ذات الجهد في مجال النشر، فمثلاً مطبوعات الحرس الوطني جلها تأخذ المقاس نفسه، كذلك مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية أستخدمت المقاس أو الشكل نفسه ؛ ككتاب كشافات التباديل واسترجاع المعلومات في اللغة العربية لعلي السليمان الصوينع.

الشكل الثاني:

وهو المعبرعنه بالمقاس ٢١ × ٢٩ سم وتم تطبيقه في ثمان جامعات خليجية هي على التوالي:

١- جامعة الإمارات العربية المتحدة، مثل كتاب The Flora of the United Arab Emirates an Introduction. (الحياة النباتية في الإمارات العربية المتحدة...).

٢- جامعة قطر، حيث إن كتاب مشكلات الكتاب الجامعي بجامعات دول الخليج العربية (التقرير النهائي، لسليمان الخضيري ونبيل أحمد عامر صبيح، حمل المقاس الآنف الذكر.

٣- جامعة الكويت مثل كتاب اليوبيل الفضي لكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٦٧ـ ١٩٩٢م.

٤- جامعة أم القرى، مثل كتاب الفهرس الوصفي والتراكمي (الأول) للدراسات، التقارير، البحوث، الخرائط، الصادر عن مركزأبحاث الحج.

٥- جامعة الملك سعود، ككتاب ملخصات التقارير النهائية للبحوث الهندسية، مركز البحوث.

٦- جامعة الملك عبدالعزيز، ككتاب مستخلصات الرسائل الجامعية التي أجازتها جامعة الملك عبدالعزيز حتى عام ١٤٠٨هـ، إعداد نصرالدين محمد حسين.

٧- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مثل كتاب التقريرالسنوي ١٤١١/١٤١٢هـ، وفي هذا المقاس صدرت جميع الكتب الدراسية والتقاريرالسنوية.

٨- جامعة الملك فيصل، مثل كتاب التقريرالسنوي للجامعة لعام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ، وفي هذا المقاس صدرت جميع التقاريرالسنوية التي تصدرها الجامعة.

ومع أن هذا الشكل تم استخدامه وتطبيقه في ثمان جامعات خليجية، إلا أنه يلاحظ أن المطبوعات التي تحمل هذا المقاس، التي ظهرت في هذا الحجم قليلة نسبياً قياساً بالشكل الأول، ولعله يتضح من الأمثلة السابقة لمختلف الجامعات، أن هناك اهتماماً مشتركاً في إخراج التقارير والفهارس ونحوها في

هذا الشكل والحجم، ومثل هذه النوعية من الكتب يكون من المستحسن إظهارها وإخراجها في هذه الصورة، فالتقارير تعتمد على الحجم بشكل ملفت للنظر في التعبير عن مدى نشاط هذه الجامعة أو تلك، كما أن الفهارس وما تمليه الطبيعة الموضوعية والكمية من الاستحسان أو الميل لاستخدام هذا الشكل أو المقاس دون غيره نظراً لكبر حجمه، وإمكانية جعل إخراج الجزأين من الكتب ذات المقاس العادي (الشكل الأول) في جزء واحد بهذا المقاس (الشكل الثاني) أمر ميسور وهذا هو المطلوب.

الشكل الثالث:

وهو يحمل المقاس ١٤ × ٢٢ سم، حيث نجد أن هناك ثماني جامعات خليجية أيضاً استخدمته في إصدار بعض مطبوعاتها، وهي على التوالي:

١- جامعة الإمارات العربية المتحدة، مثل كتاب مرض الملاريا لمحمد خليل النفَار.

٢- جامعة البحرين، مثل كتاب جامعة البحرين في سطور.

٣- جامعة السلطان قابوس، ككتاب جامعة السلطان قابوس منارة علم وحضارة ١٩٩٢م.

٤- جامعة الكويت ككتاب الرحلات والكشوف الأثرية للعصر الحديث في شبه الجزيرة العربية، لعبدالعزيز صالح.

٥- الجامعة الإسلامية، ككتاب مجموعة رسائل في شرح الصدور بتحريم رفع القبور... للإمام محمد إبن علي الشوكاني.

٦- جامعة الملك سعود، ككتاب مكتبات الجامعة في سطور١٤١٣هـ.

٧- جامعة الملك عبدالعزيز، ككتاب فتاوى الزكاة لأبي الأعلى المودودي.

٨- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومثالها في هذا المقاس كتاب برنامج الدراسات العليا في تخطيط المدن والأقاليم.

ونجد أن من بين الجامعات الثماني التي استخدمت هذا الشكل والحجم، وجودَ خمس جامعات استخدمته في إخراج الكتب التعريفية والأدلة الخاصة بالأقسام العلمية، وهذا يتضح جلياً من خلال الحديث السابق عن هذا الشكل، وعلى هذا يمكن فهم السبب وراء استخدام هذا المقاس الأصغرنسبياً في مثل هذه النوعية من الكتب التي يُقصد من وراء إصدارِها أن تنتشر بأكبر كمية وأوسع قاعدة، وأن يُتاحَ حملاً وقراءةً بشكل ميسورٍ وسهلٍ، وهذه هي أهم معطياتِ هذا الحجم: السهولة واليسر في التنقل أو التوزيع.

الشكل الرابع:

ويحمل مقاس ٢١ × ٣٠ سم، ونجده مطبقاً من قِبَل أربع جامعات خليجية، حيث نجد أن جامعة الإمارات العربية المتحدة استخدمته بكثرة في إصداراتها وكتبها الإحصائية، ككتاب الإحصاء السنوي ١٩٩١/١٩٩٢م، أما جامعة البحرين فنجد أن هناك كتاباً واحداً فقط صدربهذا المقاس، ويحمل عنوان: المرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٦م بإنشاء وتنظيم البحرين ولائحته التنفيذية.

واستخدمت جامعة السلطان قابوس هذا المقاس لبعض كتبها الدراسية، ككتاب اللغة العربية دراسات ونصوص، ليسرى سلامة (وآخرون)، كذلك تم استخدام هذا المقاس في جامعةِ الإمام محمد بن سعود الإسلامية، لاخراج بعض مطبوعاتها، ككتاب دليل رسائل الدكتوراه والماجستيرالمناقشة والمسجلة حتى نهاية العام الجامعي ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ويلاحظ على هذا المقاس أنه المفضّل في إصدارالكتب الإحصائية وبعض الأدلة والكتب الدراسية، أو تلك الكتب التي تميزفي الإخراج الفني ككتاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الذي يحتاج لإخراجه نسقاً معيناً في ترتيب مواده ومحتوياته، مما يترتب عليه، التوسع في الحجم عرضاً وطولاً ليتناسب مع المحتوى الموضوعي للكتاب.

الشكل الخامس:

ويعبر عن هذا بالمقاس ٢١ × ٢٧ سم، حيث إن هذا المقاس وُجِدَ في مطبوعات أربعِ جامعات أيضاً، فجامعة الإمارات العربية المتحدة استخدمت هذا الحجم، ونجِدَه على وجه الخصوص متمثلاً في مطبوعات عمادة شؤون المكتبات، إذ نجد أن فهرس مقتنيات مكتبات جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٨٥م يحمل المقاس والحجم نفسه.

كذلك نجد أن بعض إصدارات جامعة السلطان قابوس قد خرجت في هذا الحجم، ككتاب عمان والحضارة الإسلامية، لعبدالفتاح عاشور وعوض محمد خليفات. وصدرت في هذا المقاس أغلب التقارير الصادرة عن جامعة الملك سعود كتقريرها السنوي ١٤٠٧/١٤٠٨هـ، واستُخْدِمَ المقاس نفسه في جامعة الملك عبدالعزيز، إذ صدرت بعض مطبوعاتها، تحمل المقاس نفسه ككتاب قيم عناصرالميزان المناخي المائي في المملكة العربية السعودية ١٩٧٠ ـــ ١٩٨٦م لمحمد العبدالله الجراش.

الشكل السادس:

ويعبرعن هذا الشكل المقاس ذي الأبعاد ٢١ × ٢٨ سم، ونجده متمثلاً في بعض إصدارات جامعات ثلاث، حيث استخدمته جامعة الكويت في إصدار معجم القراءات القرآنية لمحمد مختارعمروعبدالعال سالم مكرم، وصدرت بعض الكتب التعريفية بجامعة الكويت تحمل هذا المقاس ككتاب

جامعة الكويت في ٢٥ عاماً. ووجد هذا المقاس لبعض إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز ككتاب العمارة في الحضارة الإسلامية لعبدالقادرالريحاوي، واستخدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن هذا المقاس لإخراج بعض أدلتها كالدليل الإحصائي للنِفط والمعادن والبتروكمياويات ١٩٩١م. ولعل وجود جامعتين من ثلاث جامعات خليجية استخدمت هذا الحجم في بعض كتبها التعريفية والأدلة، أن هذا الحجم الكبيرنسبي حجم مناسب ومقاس ملائم لاخراج مثل هذه النوعية من الكتب ذات التغطية الشاملة وغير المحدد بكلية أو قسم بل على مستوى الجامعةِ بشكلٍ شامل.

الشكل السابع:

ويعبرعن هذا الحجم المقاس ١٩ × ٢٧,٥ سم، وتم استخدام هذا الشكل من قِبَل جامعتين خليجيتين فقط، حيث نجد أن الجامعة الإسلامية استخدمته في إصدار أغلب مطبوعات المجلس العلمي، ككتاب المقتنى في سرد الكني للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، وصدرت بعض مطبوعات عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في هذا الحجم ؛ ككتاب عوامل الاستفادة من خدمات المؤسسات العلاجية الخاصة: دراسة ميدانية لعبدالله بن حسين الخليفة (وآخرون).

الشكل الثامن:

ويحمل هذا الشكل مقاس ١٢ × ١٧ سم، واستخدم هذا الشكل ايضاً من قبل جامعتين خليجيتين فقط، حيث استخدمته الجامعة الإسلامية في إصدار بعض مطبوعاتها ككتاب شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ونجد هذا المقاس بجانب المقاس ١٤ × ٢١سم قد صدرا فيهما أغلب مطبوعات مركز شؤون الدعوة، مما يوحي أن هذين المقاسين والحجمين أفضلُ مقاسين للكتب الدعوية والإرشادية لسهولة حملِها وتداولِها.

ونجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، استخدمت هذا المقاس (١٢ × ١٧سم) في إصدار بعض سلاسلها التي تصدرعنها ؛ كسلسلة من ينابيع الثقافة، وسلسلة الداء والشفاء وسلسلة مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب... إلخ، إذ نجد أن كتاب الضياء اللامع في الأحاديث القدسية والجوامع، لصالح بن فوزان الفوزان خيرمثال لهذا الحجم أو الشكل، وبما أن هذه السلاسل موجهة للشباب الراغب في تنمية معرفته الدينية أو الثقافية، فإنه رؤي أن هذا الحجم مناسب جداً لسهولة التنقل به وحمله إلى أي مكان يريده المستفيد أو القارئ ونحو ذلك.

الشكل التاسع:

ويعبرعنه بالمقاس ١٣ × ١٩سم ونجد هذا الشكل موجوداً في إصدارات الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث يعد أحد الأشكال الثلاثة التي ظهرت فيها مطبوعات مركزشؤون الدعوة، ويمثل هذا الشكل كتاب من أحكام الفقه الإسلامي وما جاء في المعاملات الربوية وأحكام المداينة، لعبدالله بن جارالله الجارالله، ونجد أيضاً أن المطبوعات الصادرة في سلسلة قصص إسلامية للأطفال الصادرة عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قد استخدمت هذا المقاس ككتاب الرسول والصلاة، لمحمد قلعه جي، ومما لاشك فيه أن الحكمة من وراء استخدام هذا المقاس بكلتا الجامعتين له ما يبرره، فالجامعة الإسلامية ممثلة بمركزشؤون الدعوة يهمها استخدام هذا المقاس الصغيرنسبياً، الذي يكون له فاعلية ملموسة من حيث سهولة نقله وحمله، يضاف إلى ذلك أن هذا المقاس يساعد كثيراً في تَقَبُّلْ قراءته، فمما لاريب فيه أن الحجم الذي خرجت به هذه الكتب الدعوية يساعد في قبولها من قبل القارئ العادى، وأنه لايكوّن ولا يشكّل عبأً في قراءته بجملته، وهذا ملاحظ بشكل جلي في الكتب الإسلامية المنتشرة

بالمكتبات وغيرها، وهذه الكتب يمكن قراءتها في وقت قصير لا يمثل إشكالية للمستفيد لا مكاناً ولا وقتاً.

أما جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، فإنها قررت استخدام هذا الشكل لتخرُج فيه سلسلة خاصة بالأطفال الصغار حيث يكون هذا الحجم مناسباً جداً لهم، خاصة مع نعومة أظفارهم وما سوف يجدونه من كلفة ومشقة، قد تصرفهم عن قراءة هذه القصة أو تلك فيما لو كانت خرجت في حجم أكبر، وهذا سيحد بالتالي من سعة هذه القصص وانتشارها، كما أن هذا الحجم المميزيعطي انطباعاً ملفتاً لنظرالطفل. في حين أن هذا الكتاب مخصص له، نظراً لكونه في حجم معين يُعتقد تجاوزاً أنه مخصص له. مما يساعد على أن يتصفحة وبالتالي يحدد القرار النهائي حوله اقتناءً أو تركاً.

وهذه الأشكال التسعة الآنفة الذكر ليست الوحيدة المطبقة أو الموجودة في إصدارات الجامعات الخليجية الإثنتي عشرة، بل نجد أن هناك أشكالاً مختلفة ومتعددة تميزت بها بعض الجامعات دون أخرى، وفي الوقت نفسه لم تتفق عليه جامعتان بحيث يمكن أن يأخذ حيزاً بين الأشكال التسعة السابقة، ولهذا سوف نستعرضُها حسب وجودها في كل جامعة من الجامعات موضع الدراسة. حيث نجد أن جامعة السلطان قابوس استخدمت شكلين مميزين ؛ أولهما الشكل ذو المقاس ٢١ × ٢١سم وهو على هذا مربعِ الشكل، ونجد أن الكتاب الذي يصدر عن المعرض السنوي للفنون التشكيلية يحمل المقاس نفسه، ككتاب المعرض الخامس للفنون التشكيلية، وربما كان السبب في استخدام هذا المقاس لمثل هذه الكتب الفنية. هي الطبيعة الفنية التشكيلية للوحات، وهي في الغالب مربعة الشكل بحيث يصبح بمقدورهذا الشكل أن يغطي جميع أبعاد اللوحة دون سقط أو تغييب لبعض جهاتها مما سيكون له كبير الأثر في موضوع اللوحة أساساً وسيفقدها الكثير من معانيها.

أما الشكل الثاني الذي انفردت به جامعة السلطان قابوس فنجده معبراً بالمقاس ١٢ × ١٨سم، وهذا المقاس نجده مطبقاً بصورة واضحة في مطبوعات كلية الطب ككتاب College of Medicine , Department of Obstetrics and Gynecology (كلية الطب، قسم التوليد وأمراض النساء)، وبما أن الهدف من وضع مثل هذا الكتب التعريفية أن يكون بمثابة مفكرة للطالب خلال سني دراسته، فان هذا الحجم يكون من هذا المنطلق مناسباً جداً لما يسمح به حجمه من حرية التحرك به من قبل الطالب، ومما يدل على ذلك كون الكتاب هذا يحوي في صفحاته الأخيرة أماكن مخصصة لمعلومات عن الطالب المصاحبة لصورته، وأماكن أخرى لأرقام الهاتف والعناوين ونحوها، ولهذا فإن هذا المقاس يكون مناسباً كما ذكرت سابقاً لأنه يكون موجوداً بصفةٍ دائمةٍ مع الطالب أينما كان.

وانفردت جامعة قطر بشكل ظهرت فيه أكثر أدلة الأقسام العلمية، أو الإدارية وهذا المقاس نجده محدداً بالأبعاد ١٥ × ٢١سم، وخير مثال عليه دليل مركزالحاسب الآلي ١٩٩١م ؛ ولعل مرد استخدام هذا المقاس لتميزه عن الكتب التعريفية والأدلة المختلفة التي تتسم بالشمولية سواء على مستوى الكلية التي يتبعها هذا القسم أو ذاك أو على مستوى أكبر وأقصد به تلك الكتب التي تخدم الجامعة بشكل عام، كما أن الكم المعلوماتي لهذه الأدلة التي تخدم الأقسام العلمية أو الإدارية تكون بالعادة قليلة وصغيرة ولهذا يكون هذا الحجم مناسباً وملائماً لمثلها.

ونجد أن الشكل ذا المقاس ٣٠ × ٢١سم مطبق فقط في جامعة الكويت، وتم الوقوف على كتاب واحدٍ فقط يحمل عنوان: Child Environments (محيط عمل الطفل)، وبتصفح هذا الكتاب نجده يحتوي على تلك الرسوم التي يمكن أن يدركها الطفل، أو التي يمكن أن يقوم بها في مختلف

سني عمره، وهو كتاب موجه بالدرجة الأولى لدور رياض الأطفال ونحوها، بحيث يمكن لهذا الدور والقائمين على رعاية الأطفال أن يستفيدوا منه للوصول إلى فهم أفضل وإدراكٍ أكبر، لقدرات الأطفال الحركية والعقلية. ولعل استخدام جامعة الكويت لهذا الشكل مرده إلى كون هذا الكتاب يحوي رسوماً كثيرةً يصعب معها ترجمتها إلى واقع سهل ومريح، لو استخدم مقاس آخر يكون أصغرمن هذا المقاس، يضاف إلى ذلك أن هذا المقاس يسهل تركه مفتوحاً عند الاستخدام، ولا يشكل عائقاً بمقاسه الذي فاق عرضه طوله، بل العكس هو الصحيح، إذ نجد أن هذا المقاس ساعد كثيراً على سهولة التنقل بين صفحاته دون الحاجة إلى مسكه باليد، بل يترك على الطاولة، ويكون فتحه وإغلاقه بمنتهى السهولة والمرونة.

واستخدمت الجامعة الإسلامية شكلاً خاصاً بها، خرجت به بعض إصداراتها، ويتمثل في المقاس ١٨,٥ × ٢٥سم، حيث نجد أن كتاب حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة لجميل عبدالله المصري، قد خرج بهذا الشكل، ولعل هذا الشكل الفريد هو في الواقع من اجتهاد المطبعة، ولم تكن هناك مبررات منطقية لاستخدام مثل هذا المقاس، ولعل الذي شجعنا للوصول إلى هذا الرأي أمران مهمان، أولهما كون الكتاب لا يحمل بين ثناياه طبيعة خاصة وإن كانت توجد به بعض الخرائط، لكن هذا لا يستوجب أن يغير مقاس الكتاب المطبق بالجامعة، وهو المقاس ١٧ × ٢٤سم، والناحية الثانية أن المقاس الجديد قريب جداً من المقاس المطبق بالجامعة (١٧ × ٢٤سم) ؛ إذ إن الفارق بين المقاسين هو ١,٥ × ١سم وهو فارق بسيط جداً يوحي أن هناك إجتهاداً من المطبعة في إخراجه بهذا الشكل.

ونجد أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قد انفردت بشكلين أحدهما كانت أبعاده ١٧,٥ × ٢٥، وظهر جلياً على كتاب أباطيل وأسمار

لمحمود محمد شاكر، وهذا المقاس بالذات ينطبق عليه ما ذكر سابقاً بالنسبة للجامعة الإسلامية من حيث كونه اجتهاداً من المطبعة التي قامت بتنفيذه، وليس قياساً موصىً به من إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، أما الشكل الثاني فأبعاده ٣٢ × ٢١سم، وبه خرجت جميع أدلة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين، كالدليل الذي خرج عام ١٤١١هـ، وبدراسة هذا الدليل وتصفحه اتضح أن هناك مبرراً جيداً في استخدام هذا المقاس، وهذا المبرر يتمثل في أن هناك بيانات عن كل عضوهيئة تدريس أو محاضرأو معيد تتضمن مولده وتاريخه، وبيانات المؤهلات وتاريخها... إلخ وهذه كلها وضعت في شكل أعمدة، تستوجب استخدام مثل هذا النوع من المقاسات.

واستخدمت جامعة أم القرى شكلاً مميزاً وهوالشكل المحدد بالمقاس ٢١ × ١٥سم، حيث استخدم من قِبَل مركزأبحاث الحج، وذلك عندما أخرج الكتاب المعنون بالأعداد الإجمالية للمركبات لعام ١٤١١هـ، ولعل الدافع لاستخدام مثل المقاس بالذات. هو اشتمال هذا الكتاب على أشكال ورسوم بيانية، تتطلب أن يكون عرض الكتاب أكثرمن طوله. ليكون الرسم آخذاً لوضعه الطبيعي دون تصغيرٍ أو تحوير.

ونجد أن عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود قدفضلت استخدام شكلين مميزين أحدهما عُبرعنه بالمقاس ٨,٥ × ٢٠سم، ونجده قد خصص لدليل مطبوعات جامعة الملك سعود، كدليل عام ١٤١٢هـ، أما المقاس الآخرفمحدد بالمقاس ٢٢ × ١٦سم وخصص للأدلة المتعلقة بالاستخدام الأمثل للمكتبة، كدليل الطالب في مكتبة الجامعة ١٤٠٦هـ، ولعل الحكمة من وراء استخدام هذين الشكلين من قبل العمادة هو السهولة وحرية الحركة بها بحيث يمكن التصفح والاستفادة المباشرة دون الحاجة إلى مزيد من العناء والمشقة المترتبة على كبرالحجم ونحوه، يضاف إلى ذلك أن المقاس المستخدم في

التعريف بمطبوعات الجامعة. ونظراً لصغر حجمه استلزم خفضا في تكاليف الإرسال بالبريد وأجوره خاصة الخارجية منها، لأن هذا الدليل يرسل عادةً إلى جهات عدة، للتعريف بمطبوعات الجامعة وأسعارها تمهيداً لطلبها فيما بعد.

وخرج كتاب الطاقة الذرية واستخداماتها لأحمد شريف عودة بمقاس غير شائع الاستخدام بجامعة الملك عبدالعزيز، وهذا المقاس نجده محدداً بـ(١٤,٥ × ٢٢سم)، ولم أقف بعد تصفح الكتاب ودراسته على مبرر منطقي لاستخدام مثل هذا المقاس، وربما كان هذا المقاس اجتهاداً غير موفق من قبل مطبعة الجامعة، لأنه يعد خروجا على الشكل المتبع في إصدارات الجامعة وبخاصة في غياب المبرر المنطقي لمثل هذا التصرف.

كذلك استخدمت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن شكلا مميزاً نوعاً ما، تمثلت أبعاده ١٦،٥ × ٢٢ سم خرجت به أدلة الطلبة السنوية ؛ كدليل الطالب ١٩٨٨م. ولو تفحصنا هذا الدليل نجده يتميز بالشمولية، حيث يعطي معلوماتٍ متكاملة عن جميع كليات الجامعة وأقسامها العلمية، بحيث يسبب استخدام مقاسٍ أصغر من هذا المقاس تكتلاً للأوراق بشكل يكون عائقاً للاستخدام الأمثل لهذا الكتاب، نظراً لضخامة عدد الصفحات، فكلما كان الشكل أصغر والصفحات أكثر كان الاستخدام أصعب، وكلما كان هناك تناسب بين الشكل وعدد الصفحات كان هذا منعكساً على الاستخدام بشكل واضح.

أما جامعة الملك فيصل فنجدها قد انفردت أيضا بشكلين مميزين ؛ أحدهما مربع الشكل، إذ كانت أبعاده العرضية والطولية محددة بمقاس ٢٢ × ٢٢سم، ومثل هذا الشكل كتاب الندوة العالمية عن العمارة الإسلامية والتخطيط: المقررات، ولم أقف على كتاب آخر يحمل المقاس نفسه، حيث يعد هذا الكتاب الوحيد الذي ظهر بهذا المقاس فكأنه يُعد حالة شاذة غير مبررة،

وبخاصة عندما تمت دراسته مباشرة، حيث وجد الباحث أنه لايحوي أي رسوم أو صور تحبذ استخدام مثل هذا المقاس، بل نجد أن الكتاب يحوي عناوين البحوث التي ألقيت وأسماء مُعديها والتوصيات التي خرجت بها هذه الندوة.

أما الشكل الثاني فقد طبقته عمادة شؤون الطلاب، وذلك عندما أخرجت دليلها الذي يحمل اسمها، وهذا الدليل جاءت أبعاده ٢١ × ٢٥سم، وحيث إن هذا الدليل يعبرعن نشاط العمادة وجهودها السنوية، ولم يكن الهدف منه إفادة الطلاب على اختلاف مستوياتهم، فقد طغت عليه الصيغة الإعلامية التي كان أحد مقوماتها التميز في الحجم، فخرج بهذا المقاس المُميز.

هذا هو مجمل الأشكال المُتفق عليها تطبيقاً من قبل الجامعات، أو تلك التي انفردت بها كل جامعة على حدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثيرمن الجامعات الخليجية عندما انفردت بشكل أو أكثر، أكبرأوأصغرمن المعتاد كان لها من التبريرات المنطقية في الغالب التي جعلت منها تحبذ في استخدامها. وفي بعض الأحيان تُوجب استخدام مقاس معين ؛ كالطبيعة الموضوعية واحتوائها على مادة تتطلب حجماً أكبر أو أصغر من الشكل المعتاد، أو لأجل عامل اقتصادي بحت نتج عنه تفضيل جامعة أو أخرى لشكل دون آخر.

ثانياً: الاتجاهات الموضوعية بشكل عام:

وقبل الشروع في تحليل هذه الاتجاهات الموضوعية بشكل عام ينبغي الإشارة إلى أن المقصود بالعمومية هنا التغطية الشاملة لمختلف موضوعات المعرفة البشرية الواردة تحت الأقسام العشرة حسب تصنيف ديوي وهي:

٠٠٠ الأعمال العامة.

١٠٠ الفلسفة.

٢٠٠ الديانات.

٣٠٠ العلوم الاجتماعية.

٤٠٠ اللغـــــات.

٥٠٠ العلوم البحتة.

٦٠٠ العلوم التطبيقية.

٧٠٠ الفنــون.

٨٠٠ الآداب.

٩٠٠ الجغرافيا والتاريخ والرحلات[١]

ولعل من المبررات التي دعت إلى تفضيـل هـذا التقسيم، كـون تصنيـف ديوي بتفصيلاته مطبقاً في جميـع مكتبـات جامعـات دول الخليـج العربيـة، ولم تخرج عن هذا الإجماع سوى جامعة الملك فهد للبترول والمعـادن. الـتي طبقـت تصنيف الكونجرس في ترتيب مواد مكتبة الجامعة، يضاف إلـى ذلـك سـهولة هذا النظام وانتشاره الواسع استخداماً وتطبيقاً، ليس في دول الخليج فحســب، بل يتعدى ذلك إلى السواد الأعظم من الدول العربية بشكل عام.

كذلك تجدرالإشارة هنا إلى خطة العمل التي انتهجها الباحث في معرفـة التوجهات الموضوعية المختلفة. لهذه الإصدارات الجامعية الخليجية، حيث كان من الواجب تصنيف جميع مطبوعات هذه الجامعات للوصول إلى هذا الهـدف، وقد اعتمد الباحث في ذلك على الخطوات التالية:

١- يفـترض أن تكـون مطبوعـات كـل جامعـة موجـودة بمجملهـا في مكتبتهـا المركزيـة أو مكتبـات الكليـات، ولهـذا كـانت مـن إحـدى المهمـات الأساسية أثناء القيام بالرحلة العلمية هو التأكد من أرقام تصنيف هـذه الكتـب

(١) ملفيـل ديوي . التصنيف العشري الموجز(الجداول) ؛ ترجمة فؤاد إسماعيل فهمي (الرياض : دار المريخ، ١٤٠٣هـ)، ص ٩ .

من المكتبة نفسها، وقد تم هذا بشكل فعّال في الجامعات التي استخدمت التقنية الحاسوبية في ترتيب مواردها كجامعة الملك سعود، وجامعة السلطان قابوس.

٢- وإذا لم يكن الكتاب موجوداً بالمكتبة المركزية أو مكتبات الكليات، ففي هذه الحالة يكون الكتاب إما حديث الصدور أو أن المكتبة لم تقتنه لعدم إرساله إليها، وفي هذه الحالة يحرص الباحث على الوقوف على الكتاب بشكل مباشرلمعرفة الطبيعة الموضوعية بشكل مباشر، ومن ثم تصنيفه حسب خطة تصنيف ديوي، وبخاصة أن الباحث يقوم بتدريس مادة التصنيف بقسم المكتبات والمعلومات، إضافة إلى ذلك قيامه مع زميل آخربتصنيف مكتبة كلية الملك فهد الأمنية، التي حوت أكثر من ثلاثة عشر ألف كتاب.

٣- أما الكتب التي لم يستطع الباحث الوصول إليها، فهذه ـ مع قلتها ـ فأنه أكتفي بتصنيفها من واقع العناوين التي تحملها، وهذه الكتب في غالبيتها تدورحول مجال عمل الأدلة والتقارير والكتب الإحصائية ومن السهل تصنيفها دون الرجوع إليها بشكل مباشر.

هذه هي أهم الخطوات التي سلكها الباحث لكي يصل إلى قناعة وموقف مطمئن من أن جميع هذه الكتب قد صنفت بشكل دقيق يعكس واقع الكتاب الموضوعي، لكي يكون هناك توزيع حقيقي يهدف إلى الوصول إلى مواطن القوة أو الضعف أو الإهمال، ومبررات كل وضع من هذه الأوضاع التي أفرزها التحليل.

كذلك وجد الباحث أن من الأفضل معرفة عدد الكتب التي تأخذ الطابع الإعلامي أو التعريفي؛ كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية، وهي كتب لايمكن أن تصنف على أنها كتب علمية، لمعرفة عددها ونسبتها للنتاج العام الصادرعن كل جامعة، لإعطاء صورة حقيقية للجهد العلمي لكل جامعة، كذلك الكتب الدراسية ومدى الاهتمام بها من الجامعات التي

انتهجت سبيل إصدارمثل هذه الكتب لمعرفة الأسباب والمبررات لوجود مثل هذه الجهود.

جامعة الإمارات العربية المتحدة:

ركزت جامعة الإمارات العربية المتحدة على النشر في مجال العلوم الاجتماعية، بشكل كبير وبفارق واضح عن مختلف الموضوعات الباقية، وهذا التفوق الكبير ترجمة محصلة الإصدارات في هذا المجال، إذ بلغت مائة وتسعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٩	٥,٥٢٪	
١٠٠	الفلسفة	١	٠٠,٦١٪	
٢٠٠	الأديان	٣	١,٨٤٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١١٩	٧٣٪	٨٥ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١٠	٦,١٣٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٧	٤,٣٠٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٧	٤,٣٠٪	
٧٠٠	الفنون	١	٠٠,٦١٪	
٨٠٠	الأداب	٢	١,٢٣٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٤	٢,٤٦٪	
	المجموع	١٦٣	١٠٠٪	

الجدول رقم (١)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مختلف المجالات الموضوعية

عشرَ كتاباً (انظرالجدول رقم ١)، وبلغت نسبتها ٧٣٪ من إجمالي مطبوعات الجامعة البالغة مائة وثلاثة وستين كتاباً، ولو تأملنا هذه الإصدارات لخرجنا بنتيجة في غاية الأهمية، وهي أن مجموع الكتب التي تدورفي فلك الأعمال غيرالعلمية ؛ كالأدلة والتقارير والكتب الإحصائية، قد وصل إلى عدد خمسة وثمانين كتاباً، شكلت نسبة ٥٢,١٤٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام، بينما جاءت نسبتها أكثرارتفاعاً فيما لو كانت على مستوى الموضوع نفسه (العلوم الاجتماعية)، حيث بلغت هذه النسبة ٧١,٤٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة في المجال نفسه، ولعل نسبة ٥٢,١٤٪ آنفة الذكرتدل على مدى انشغال الجامعة في النشرغيرالعلمي، وتعُد هذه الملاحظة سلبية تسجل على النشربهذه الجامعة.

وجاء مجال اللغات بعد مجال العلوم الاجتماعية، ليأخذ المركز الثاني، ولكن بفارق يعادل اثني عشرَ ضعفاً، سُجل لصالح مجال العلوم الاجتماعية، حيث نجد أن إسهام الجامعة في مجال اللغات بلغ عشرة كتب فقط، شكلت نسبة ٦,١٣٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣)، ونجد أن من بين الكتب العشرة، عُثر على تسعة كتب هي في واقع الأمركتب دراسية للمستوى الجامعي، ستة منها من إصدار مركزالتعليم الجامعي الأساسي، بينما الكتب الثلاثة المتبقية من هذه الكتب الدراسية فمن إعداد كلية الآداب.

وجاءت الكتب ذات الطبيعة المعرفية العامة والشاملة (الأعمال العامة)، لتأخذ المركز الثالث بتسعة كتب، جاءت نسبتها ٥,٥٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة، وهي نسبة متواضعة تدل دلالة واضحة على أن النشرلايخضع لسياسة توجيهية لتحديد المجالات الموضوعية بما يتناسب ويتوافق مع أهداف الجامعة واهتماماتها. ولعل مشاركة إدارة المكتبات بخمسة كتب من مجموع مانشرته الجامعة في هذا المجال يُعد نقطة إيجابية، ومشاركة فعّالة من هذه الإدارة التي

أسهمت في مجال عمل الفهارس، ذات التخصص الدقيق التي تدخل في مجال عمل المكتبات وواجباتها.

وجاء في المركز الرابع كل من مجالي العلوم البحتة والعلوم التطبيقية بسبعة كتب لكل منهما، شكلت نسبة ٤,٣٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣)، وهي نسبة متواضعة جداً لا تعكس ما ينبغي أن يكون عليه النشرمن توازن في المجال الموضوعي، وبخاصة إذا علمنا أن هناك مراكزبحثية كمركزبحوث الصحراء والبيئة البحرية، وغيره، هذا بالاضافة إلى وجود كلية الهندسة وكلية العلوم التي ينبغي أن يكون لهما وجود أكبرفي خدمة هذين المجالين.

أما المركز الخامس فكان من نصيب مجال الجغرافيا والتاريخ بأربعة كتب، كانت نسبتها ٢,٤٦٪، من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣). ومع أن هذه النسبة تُعد منخفضة جداً وبخاصة أن هناك كلية الآداب التي يفترض أن تساند هذا المجال بشكل أكبر، وأكثر فعالية. أما المركز السادس فكان من حظ مجال الديانات، بثلاثة كتب فقط جاءت نسبتها ١,٨٤٪ من مجموع مساهمة الجامعة في هذا المجال المهم نظراً لكون الجامعة تقع في مجتمع إسلامي ومن أهدافها أن تخدم هذا المجتمع في نشر التوعية الدينية، والمشاركة الإيجابية في نشر الإسلام وخدمة مجالآته الموضوعية المتنوعة ؛ من علوم قرآن وحديث وفقه... ألخ، إلا أن هذا لم يحدث خصوصاً وإذا علمنا أن هذا المجال يفُترض أن يكون مدعوماً من كلية الشريعة والقانون بشكل مباشر.

وجاء مجال الآداب مخدوماً بكتابين فقط بلغت نسبتهما ١,٢٣٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام (١٦٣)، محتلاً بذلك المركزالسابع. ومع أن كلية الآداب بأقسامها المتنوعة، وكونها شاغلة لحيز كبيرمن مباني الجامعة، حيث تُعد هذه الكلية أكبرالكليات من حيث الحجم والعدد الطلابي، إلا أن

دور هذه الكلية في خدمة هذا المجال يُعد ضعيفاً، قياساً على ما قامت الكلية المذكورة بنشره والبالغ أربعة كتب فقط، ويُعد هذا العدد غير مناسب مع مكانة هذه الكلية واهتماماتها ويُسر التأليف والإنتاج بمجال الآداب قياساً بمجال العلوم البحتة والتطبيقية.

وجاء في ذيل القائمة بالمركزالثامن كل من مجالي الفلسفة والفنون بكتاب واحد لكل منهما، جاءت نسبتها ٦١,٠٠٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٦٣). ومع انخفاض هذه النسبة، إلا أنها تتناسب بشكل منطقي مع اهتمامات الجامعة المتمثلة في تخصصات كلياتها ومراكزها البحثية، وبخاصة أن مجال الفنون لا يوجد له تخصص يخدمه ويدعمه.

وعلى هذا يتضح أن الاتجاهات الموضوعية لاصدارات جامعة الإمارات العربية المتحدة غيرمتوازنة، ولا يوجد بينها تناسق دقيق محكم، مما يعطي انطباعاً بأن السبب في ذلك هو غياب السياسة الموجهة للنشرفي هذه الجامعة، مما أعطى مؤشراً سلبياً للاتجاهات الموضوعية لمطبوعاتها ومما يعني التأكيد على هذه الجامعة بسرعة إيجاد هذه السياسة المدروسة التي ينبغي أن توضع في ضوء اهتمامات الجامعة الموضوعية وأهدافها التأسيسية، وخدمتها لمجتمعها التي هي منه وإليه.

جامعة البحرين

لقد كان إسهام جامعة البحرين مركزاً على مجالين من مجالات الموضوعية العشرة، ونجد أن هذين المجالين هما العلوم الاجتماعية، والعلوم البحتة. ففي العلوم الاجتماعية كان الجهد منصباً بالنشرفيه والتركيزعليه، حيث التهم جلّ ما نشرته الجامعة ؛ حيث نشر في هذا المجال ستة عشرَ كتاباً، مثلت ٨٨,٨٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام والبالغ ثمانية عشرَ كتاباً (انظرالجدول رقم ٢). ومما يزيد الأمرتعقيداً أن هذه الإصدارات المتعلقة

بهذا المجال تدخل تحت تلك النوعية من الكتب التي لا تخدم المجال العلمي للجامعة، إذ جاءت عبارة عن أدلة وكتب إحصائية وتعريفية بالجامعة ونشاطها، ولم يوجد من بينها كتاب واحد يخدم هذا المجال من الناحية العلمية ذات النفع الجيد.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	×	×	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١٦	٪٨٨,٨٩	جميعها كتب أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	٢	٪١١,١١	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	×	×	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	×	×	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	١٨	٪١٠٠	

الجدول رقم (٢)

يوضح نشاط جامعة البحرين في مختلف المجالات الموضوعية

أما المجال الآخر الذي نشرت فيه الجامعة فهو مجال العلوم البحتة، حيث نشرت كتابين هما في الأصل رسالتا ماجستير قُدِمَتا للجامعة، وقد جاءت

نسبتهما ١١,١١٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (١٨). والجامعة بنشرها الرسائل العلمية التي أُجيزت من قبلها تكون قد فعلت حسناً. إذ إن الرسائل العلمية المجازة إذا لم يتوافر لها نشر يواكبها فإن النفع منها يكون محدوداً للغاية، والأثرالتي يمكن أن تحدثه مقتصراً على فئة صغيرة لا تقارن مع الفئة المستفيدة من الرسالة في حالة نشرها في شكل كتاب.

وعلى هذا يكون باقي المجالات الموضوعية خالياً من أي جهد نشري أو نشاط بحثي. والتعليل الظاهر لهذه الملاحظة يرجع إلى ضعف الإمكانات المادية. ومع أن هذا التبرير فيه الكثير من الواقعية إلا إنه ينبغي ألا يؤخذ على علاّته دون النظروالتمحيص في هذا الموضوع بشكل جدي، إذ يفترض أن تكون للجامعة جهودٌ لحل هذه المشكلة المادية البحتة باللجوء إلى وسائل بديلة، كالنشر المشترك المدعوم من جهات خارجية ؛ كالمؤسسات العامة والخاصة، فما دام لدى الجامعة الكوادرالمؤهلة لقيادة حملة فكرية في مختلف المجالات فالأفضل ألا تتردد في سلوك هذه الطريقة، وإذا كانت الجامعة لا تريد أن تتحمل التكاليف المترتبة على عقود النشر، التي تسمى الحقوق المادية للمؤلفين، فالأولى أن تنتهج وسيلة أخرى لدفع هذه الحقوق. كإعطاء نسبة للمؤلف على بيع الكتاب. ولا مانع أن تكون مرتفعة ما دامت تحقق شيئاً للجامعة، أو أن يعطى المؤلف هذه الحقوق في صورة نسخ يقوم المؤلف نفسه وبطريقته الخاصة ببيعها. كذلك فإن إيجاد فقرة في العقود التي تبرم مع الأساتذة غيرالبحرنيين تلزم عضو هيئة التدريس بأن يعمد إلى البحث والتأليف خلال سريان عقده أثرطيب، إذاً الوسائل والأساليب كثيرة ولا يمكن أن يكتفي بالقاء اللوم على ضعف الإمكانات والقدرات المادية لتحول دون وجود نشرعلمي متخصص.

جامعة السلطان قابوس

يتضح من الجدول رقم (٣) سيطرة العلوم الاجتماعية على إصدارات

جامعة السلطان القابوس، فمن بين الإثنين والخمسين مطبوعاً التي قامت الجامعة بنشرها، وجد أن هناك ثلاثين كتاباً تخدم مجال العلوم الاجتماعية، أخذت نسبة ٥٧,٦٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة، والمتأمل لهذه الكتب الثلاثين يجدها لا تخدم العملية التعليمية بشكل كبير، وذلك لوجود ثمانية عشرَ كتاباً هي في واقع الأمرأدلة وكتب إحصائية وتقارير سنوية، وهذه مثلت أكثرمن ثلث مجموع ما أصدرته الجامعة بشكل عام (٥٢)، إذ جاءت نسبتها ٣٤,٦٢٪ وهي نسبة عالية جداً قياساً لما قامت الجامعة بنشره فعلاً، ولا نستطيع أن نوصي بالإقلال منها لأن هذه النوعية من الكتب تخدم واقعاً يلزم الإعلام به وإظهاره بشكل مستمر، إلا أن الوضع يتطلب العناية بشكل مباشربالنشرعدداً وكيفاً، والحرص على التوازن المطلوب الذي يخدمه الواقع الحالي. وحتى الكتب المتبقية بعد إسقاط الكتب الثمانية عشرَ من مجموع ما نشرته الجامعة في المجال نفسه (٣٠)، حيث يتبقى اثنا عشر كتاباً. تعد مرتفعة قياساً لما تم نشره بالمجالات الأخرى، التي تبلغ ضعف ما تم نشره في مجال الآداب مثلاً، حيث لم تنشر الجامعة فيه سوى ستة كتب جاءت نسبتها ١١,٥٤٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام (٥٢)، وبهذا العدد استحق مجال الآداب المركزالثاني، ولعل الملاحظ على هذه الكتب تخصصها وخدمتها لهذا المجال بشكل جيد، حيث لم يوجد بينها كتاب واحد مؤلف لكي يكون كتاباً دراسياً، بل جميعها كتب ذات صبغة علمية جيدة. وجميع هذه الكتب مطبوعة في غير مطابع الجامعة، سواء في مطابع داخل السلطنة أو في خارجها كمصر مثلاً.

أما المركزالثالث فكان من نصيب مجال الجغرافيا والتاريخ، بخمسة كتب جاءت نسبتها ٩,٦٢٪ لما تم نشره بهذه الجامعة (٥٢)، وهي كتب ذات صبغة علمية بحتة خدمت هذا المجال بشكل جيد يلبي اهتمامات الجامعة

وأهدافها، وجاء بالمركز الرابع مجال الأعمال العامة بأربعة كتب مثلت نسبة ٧,٦٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة (٥٢). وثلاثة كتب خدمت مجال الفنون

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٤	٧,٦٩٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٣٠	٥٧,٦٩٪	١٨ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١	١,٩٢٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	١	١,٩٢٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٢	٣,٨٥٪	
٧٠٠	الفنون	٣	٥,٧٧٪	
٨٠٠	الأداب	٦	١١,٥٤٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٥	٩,٥٢٪	
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

الجدول رقم (٣)

يوضح نشاط جامعة السلطان قابوس في مختلف المجالات الموضوعية

ومكنته من أن يأتي بالمركز الخامس، وجميع هذه الكتب هي ترجمة لمعرض الفنون التشكيلية الذي تنظمه عمادة شؤون الطلاب بشكل سنوي، وهذه

الكتب الثلاثة جاءت نسبتها حيال ماتم نشره بالجامعة (٥٢)، ٥,٧٧٪. أما المركزالسادس فكان من نصيب مجال العلوم التطبيقية بكتابين فقط، جاءت نسبتهما ٣,٨٥٪ حيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام، وجاء بالمركزالسابع كل من مجالي اللغات والعلوم البحتة بكتاب لكل منهما، بلغت نسبتها ١,٩٢٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة.

ولم تنشرالجامعة في مجالي الفلسفة والديانات أي كتاب، ولم تسهم بهما بأي جهد، وإذا كان للجامعة مايبررها حيال عدم نشرها في مجال الفلسفة لكونه لايشكل اهتماماً للجامعة، فإن عدم نشرها في مجال الديانات يعد عملاً غيرمُبرر من قبل الجامعة، وبخاصة إذا علمنا أن لدى الجامعة كلية خاصة هي الشريعة والقانون، وكان من المفترض أن يكون لها وجود أكبر ومشاركة فعَالة في التأليف الأصيل الذي يخدم العملية التعليمية، أو المجتمع الذي مُنِحَ لها حيث ينتظرمنها إسهاماً متعدداً في مختلف المجالات، ومن ضمنها دورالكلية هذه في خدمة المجتمع والتوجيه والإرشاد والدعوة، وبخاصة أن المجتمع الذي من حولها مجتمع ذو سمات إسلامية وتقبله لنتاج الجامعة في مجال الديانات سوف يكون كبيراً كما يُتَوقَع له.

ولعل الملاحظ على إسهام الجامعة بشكل عام وشامل في مختلف مجالات الموضوعات المعرفية أنه ليس بالعدد الكبيرالذي نستطيع معه القول أن النشريلبي احتياجات الجامعة الملحة في مختلف المجالات الموضوعية، إذ إن مجموع ماتم نشره قد بلغ فقط إثنين وخمسين كتاباً، فإذا حذفنا منها تلك المطبوعات غيرالعلمية والبالغة ثمانية عشرَ كتاباً نجد ان المتبقي هو أربعة وثلاثون كتاباً، وهو عدد متواضع جداً لا يتناسب مع إمكانات الجامعة الفنية والمادية ولا يتفق كذلك مع قدراتها العلمية المتمثلة في كلياتها، وما تحويه من أقسام متعددة وكفاءات علمية متميزة ينبغي أن يكون لها دور أكبرفي عملية

النشربالجامعة. كذلك يلاحظ على النشر بالجامعة أن توجهاته الموضوعية غير متوازنة نوعاً ما ؛ فهناك مجالات نشرت فيها ولا توجد بينها نسب متوازنة فيما بينها، وهناك مجالات أُهملت مع أهميتها كمجال الديانات. وعلى هذا يكون النشربالجامعة بعد تحليله موضوعياً بشكل عام يحتاج إلى وقفة تأمل ودراسة من قبل المسؤولين بالجامعة، للرفع من فعاليته وأدائه، ولعل الخطوة التي أقدمت عليها الجامعة المتمثلة بإنشائها لإدارة تهتم بالنشرالعلمي تُعد خطوة على الطريق الصحيح، والمعول على هذه الإدارة أن تقوم بالإعداد الجيد إدارياً وفنياً لعملها، بحيث تنعكس صورتها على النشربالجامعة.

جامعـــــة قطـــــر

لم يكن الوضع بجامعة قطرحيال سيطرة مجال العلوم الاجتماعية بأفضل مما كان موجوداً بالجامعات الخليجية التي سبق الحديث عنها، حيث يعطينا الجدول رقم (٤) مؤشراً فاق النصف لما تم نشره بالجامعة بشكل عام، إذ نشرت الجامعة بمجال العلوم الاجتماعية ثمانية وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها ٥٨٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام والبالغ مائة مطبوع. وهذه النسبة مرتفعة جداً يقف وراء ارتفاعها تلك الكتب التي نشرتها الجامعة وظهرت في صورة أدلة وكتب احصائية وتعريفية عن الجامعة وكلياتها المختلفة وعماداتها المساندة، التي بلغ مجموعها أربعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام ٢٤٪، وحيال مجال العلوم الاجتماعية بشكل خاص نسبة ٤١,٣٧٪ لما تم نشره بهذا المجال والبالغ (٥٨) كتاباً.

وبفارق كبيرجداً عن مجال العلوم الاجتماعية الذي جاء بالمركز الأول، جاء مجال الأعمال العامة ليكون بالمركز الثاني بستة عشر كتاباً بلغت نسبتها ١٦٪ من مجموع ما نشرته الجامعة بشكل عام (١٠٠)، وهذه الكتب السبعة

عشرَ جاء منها أربعة عشرَ كتاباً ضمن سلسلة (من ثمار الفكر) التي تصدر بشكل سنوي، وتخدم نشاط الجامعة في مجال الثقافة ومواسمها المختلفة.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٦	١٦٪	
١٠٠	الفلسفة	١	١٪	
٢٠٠	الأديان	١	١٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٥٨	٥٨٪	٢٤ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٣	٣٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	١١	١١٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٥	٥٪	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	٣	٣٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٢	٢٪	
	المجموع	١٠٠	١٠٠٪	

الجدول رقم (٤)

يوضح نشاط جامعة قطر في مختلف المجالات الموضوعية

وكان المركز الثالث من نصيب العلوم البحتة، الذي نشرت الجامعة فيه أحد عشر كتاباً، بلغت نسبتها حيال ما تم نشره بالجامعة بشكل عام ١١٪.

بعده جاء مجال العلوم التطبيقية ليكون بالمركز الرابع بخمسة كتب، بلغت نسبتها ٥٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة.

وتقاسم المركز الخامس كل من مجالي اللغات والآداب بثلاثة كتب لكل منهما، بلغت نسبة كل منهما ٣٪ من مجموع ماتم نشره بالجامعة (١٠٠)، ويلاحظ على هذه الكتب أنها ذات تركيز علمي جيد، ولم يكن من بينها أي كتاب دراسي، مما يعطي إنطباعاً واضحاً عن اهتمام الجامعة بالنشرالجاد الذي يخدم ويكمل مهماتها ويحقق أهدافها ويعكس احتياجاتها المتنامية.

جاء في المركز السادس مجال الجغرافيا والتاريخ بكتابين بلغت نسبتها ٢٪ من مجموع مانشرته الجامعة، أما المركزالسابع فكان من نصيب كل من مجالي الفلسفة والديانات، بكتاب واحد لكل منهما، بلغت نسبة كل منهما ١٪ من مجموع مانشرته الجامعة (١٠٠)، ولعل مساهمة الجامعة في مجال الديانات يُعد بحق هزيلاً، وبخاصة إذا علمنا أن الجامعة لا تنقصها القدرات المادية والفنية والعلمية، يضاف إلى ذلك أن كلية الشريعة والقانون وكذلك مركزبحوث السنة والسيرة النبوية وراء ذلك المجال، ومع ذلك كانت المساهمة عبارة عن كتاب واحد فقط، وعلى هذا تتأكد الحاجة المُلحة في النهوض بهذا المجال والعناية به بشكل أكبر. والنظرة العامة لمعطيات الجدول رقم (٤)، تعطينا مؤشراً سلبياً يفيد بعدم وجود توازن النشربهذه الجامعة في مختلف الموضوعات، ولعل السبب الذي يقف وراء هذه الظاهرة هو كون النشربالجامعة لا لايخضع لإشراف جهة مُعيَنة تهتم بأمره حتى الآن، حيث إن الكليات على اختلافها، وكذلك العمادات المساندة على تنوعها، والمراكز البحثية بتباينها تقوم بالنشربشكل كامل من ألفه إلى يائه، حتى أمرتوزيع الكتب تقوم به هذه الجهات بشكل تام. وهذه إحدى الإفرازات السلبية التي تحدث في غياب الجهة المشرفة على أمرالنشر، التي يوكل إليها بالعادة أمر إيجاد

السياسات الموجهة لعدد ما ينبغي أن تنشره الجامعة بشكل سنوي، والموضوعات التي يجب توجيه النشر فيها بما يخدم الجامعة بشكل مباشر وواضح.

جامعة الكويت

سيطر مجال العلوم الاجتماعية على الاتجاهات الموضوعية لإصدارات جامعة الكويت، إذ تم رصد مائتين وأحد عشرَ مطبوعاً، جاءت نسبتها ٤٢,٢٩٪ حيال ماتم نشره بالجامعة من مطبوعات مختلفة بلغت أربعمائة وتسعة وتسعين كتاباً، (انظرالجدول رقم ٥) وإذا كان هذا الرقم وهذه النسبة تُعد مرتفعةً جداً، أولا تسايرطبيعة الجامعة وتوجهاتها الموضوعية العلمية منها والأدبية، فإنه يتضح في الوقت نفسه عند استعراض هذه الكتب الصادرة بهذا المجال توزعها على أقسام العلوم الاجتماعية ؛ إحصاء، سياسة، اقتصاد، قانون، إدارة... إلخ بطريقة توضح مدى الجهد الذي تبذله هذه الجامعة في هذا المجال وخدمته. وبمعنى آخر فإن عدم تركيز الجامعة على جانب أو جانبين من جوانب العلوم الاجتماعية والنشرفيه يُعد حسنة تسجل لصالح النشربالجامعة. وترتب على هذا إنجازتلك النوعية من الكتب التي تدور في فلك الإعلام من أدلة وكتب إحصائية وتقارير، حيث لم يرصد سوى اثنين وعشرين كتاباً فقط، مثلت نسبة ١٠,٤٣٪ خيال ماتم إصداره في نفس المجال، وهي نسبة معقولةٌ جداً، تنبيء عن جهد علمي جيد، وادراك لأهمية الكتب ذات النفع المتخصص الذي يعول عليه الكثيرفي رفع مستوى التعليم وتنمية المعرفة الدقيقة التي تُعد من أهداف الجامعة وسياستها المعلنة.

وجاء بالمرتبة الثانية بمجال الجغرافيا والتاريخ ليخدم الاتجاه الموضوعي لمطبوعات هذه الجامعة، حيث تم النشربهذا المجال بعدد بلغ مائة وثمانية كتب، بلغت نسبتها حيال ما تم نشره بالجامعة بشكل عام ٢١,٦٤٪، ويقف وراء

هذا المجال قسم الجغرافيا بالجامعة عبر السلسلة التي يصدرها بعنوان (سلسلة رسائل جغرافية)، التي تصدر عن الجمعية الجغرافية الكويتية، وتُعد هذه الجمعية

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٩	١,٨٠٪	
١٠٠	الفلسفة	١٣	٢,٦١٪	
٢٠٠	الأديان	١٧	٣,٤٠٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢١١	٤٢,٢٩٪	
٤٠٠	اللغات	٢١	٤,٢١٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٤٨	٩,٦٢٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٥٦	١١,٢٢٪	
٧٠٠	الفنون	١	٠٠,٢٠٪	
٨٠٠	الآداب	١٥	٣,٠١٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٠٨	٢١,٦٤٪	
	المجموع	٤٩٩	١٠٠٪	

الجدول رقم (٥)

يوضح نشاط جامعة الكويت في مختلف المجالات الموضوعية

من الجهات النشطة بالجامعة ذات النشرالسنوي المتنامي، حيث تصدر كتباً تعالج فيها الكثيرمن المشكلات الاجتماعية ذات الصبغة الجغرافية سواء على

مستوى الدولة ذاتها أو على المستوى الخليجي ؛ كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها، أو على مستوى أوسع من النطاق الخليجي إلى النطاق العربي كالمساهمة في حل بعض المشكلات الجغرافية التي تواجه مصر مثلاً.

وكان المركز الثالث والرابع من نصيب كل من مجالي العلوم التطبيقية والعلوم البحتة، حيث نشرت الجامعة في مجال العلوم التطبيقية ستة وخمسين كتاباً، وصلت نسبتها إلى ١١,٢٢٪ لما تم نشره بالجامعة بشكل عام (٤٩٩)، أما مجال العلوم البحتة فكان نصيبه مماتم نشره بالجامعة ثمانية وأربعين كتاباً سجلت نسبتها ٩,٦٢٪، ولعل تمتع هذين المجالين بالمركزين الثالث والرابع فيه من الأمورالإيجابية الشيء الكثير، إذ يُعد مكانها المتقدم أمراً تُحمد عليه الجامعة لبروزها فيه، وبخاصة في حالة لو ضم ما تم نشره بكلا المجالين على أن يفهم أنهما يعبران عن مجال العلوم والتقنية. فنجد أن محصلة هذا الدمج هو مائة وأربعة كتب تمثل نسبة ٢٠,٨٤٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، أي خُمس ما نشرته الجامعة بشكل عام، وهي نسبة طيبة توحي بنشاط مميز لهذه الجامعة بهذين المجالين الحيويين.

وأسهمت الجامعة بواحد وعشرين كتاباً في مجال اللغات، وبهذا العدد استطاع هذا المجال ان يحتل المركزالخامس. وجاءت نسبتها حيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام ٤,٢١٪. ونجد أن هذه الإصدارات ذات طابع علمي دقيق. وتنوع جيد وتناول لغوي متعدد، إذ نجد الكتب المعجمية، والكتب التي تتناول اللهجات ودراستها، والكتب ذات الصبغة النحوية، وكتب المقارنة أو النقد للمعاجم اللغوية المتداولة بين الباحثين، وجميعها ذات صبغة لغوية وخدمة تخصصية دقيقة.

وإذا كان قد سُجل في السطور الماضية بعض النقاط الإيجابية لصالح النشربهذه الجامعة، التي تدور حول تقدم مجالي البحتة والتطبيقية، وأخذهما لمراكز متقدمة، فإنه في الوقت نفسه نسجل الملاحظة السلبية المتمثلة في تقهقر مجال الديانات إلى المركزالسادس بمشاركة ضعيفة تمثلت في سبعة عشرَ كتاباً فقط، مثلت نسبة ٣,٤٠٪ من مجموع إصدارات الجامعة بشكل عام (٤٩٩)، وهي بالفعل مشاركة ضعيفة ما كان لهذه الجامعة العريقة أن توجد بها هذه الملحوظة، يضاف إلى ذلك أن هذا التقصيريُنبىء عن تقاعس دوركلية الشريعة والقانون بالجامعة، وبخاصة أن مجال الديانات مجال خصب وغني بالبحث سواء الأصيل منه أو المحقق... إلخ.

أما المجال السابع فكان من نصيب مجال الآداب الذي تمت خدمته بخمسة عشر كتاباً فقط، مثلت نسبتها ٣,٠١٪، وهذه نسبة ضعيفة أيضاً، ينبغي الاهتمام بها من قبل جهة النشربالجامعة، وبخاصة أن لهذا المجال من يدعمه بالجامعة، حيث نجده مدعوماً من قبل كلية الآداب ذات الاقسام المتعددة. وجاء مجال الفلسفة بالمركزالثامن، الذي كان نصيبه متوقفاً على ثلاثة عشركتاباً مثلت نسبة ٢,٦١٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة. تلا ذلك مجال الأعمال العامة، الذي كان في المركز التاسع بتسعة كتب مثلت نسبة ١,٨٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة (٤٩٩)، جاءت أغلب كتبه في مجال عمل البيليوجرافيات والأعمال الصحفية. هذا وكان في ذيل القائمة مجال الفنون الذي لم يصدرفيه سوى كتاب واحد فقط كانت نسبته ٠,٢٠٪ من مجموع مانشرته الجامعة.

وبنظرة شاملة للاتجاهات الموضوعية بجامعة الكويت، نخرج بانطباع يدورحول واقع النشر بالجامعة، الذي يتضح معه غياب الخطط الموضوعية الموجهة للنشربها، مما نتج عنه ضعف إنتاج الجامعة في بعض المجالات التي

ينبغي أن يكون إسهامها في أكبر مما هو كائن كمجال الديانات والآداب، وهذا لم يمنع أن تكون هناك نقاط إيجابية للاتجاهات الموضوعية بالجامعة، تمثلت في ذلك النشاط المُميز في مجالي العلوم البحتة والتطبيقية، وذلك التنوع المعرفي الشامل في مجال العلوم الاجتماعية، إلا أنه مع ذلك لاتعفى الجامعة من التأكيد على ضرورة وجود الخطط المدروسة بعناية، وبخاصة أن النشر بالجامعة يقع تحت مسؤولية جهة مشرفة عليه، وهي إدارة المطبوعات التي كان من الأولى أن تحرص على أن توجد مثل هذه الخطط المدروسة بدقة وحرص تامين، ليكون للنشر بالجامعة توجهاته الموضوعية المتميزة والمتوازنة.

الجامعة الإسلامية

تجدرالإشارة هنا إلى أن التغطية الموضوعية الشاملة لإصدارات الجامعات السعودية السبع مُحددة بسبع سنين فقط ؛ تبدأ من بداية عام ١٤٠٦هـ وحتى نهاية عام ١٤١٢هـ، حيث إن التغطية الموضوعية لإصدارات الجامعات السعودية قبل عام ١٤٠٦هـ قد سبقت تغطيتها في دراسة سابقة للباحث[١]

هذا ونجد أن اهتمام النشر بالجامعة الإسلامية منصباً في ثلاثة مجالات موضوعية فقط، حيث تركزالنشر في مجال الديانات بواحد وأربعين كتاباً، بلغت نسبتها ٦٣,٠٨٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة والبالغة خمسة وستين كتاباً، نشرتها الجامعة في الفترة من ١٤٠٦هـ-١٤١٢هـ،(انظرالجدول رقم ٦)، ونجد أن من بين هذه المطبوعات الدينية ثمانية وعشرين كتاباً وكُتيباً جميعها كتب دعوة من إصدار مركزشؤون الدعوة بالجامعة، وهذه الكتب مثلت نسبة ٦٨,٢٩٪ من مجموع ما صدربالمجال نفسه (الديانات)، وهي نسبة مرتفعة

---

(١) جميع التواريخ والإحالات الواردة في هذا الجانب من البحث (تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل عام) مأخوذة من: فهد بن محمد الدرعان، النشرفي الجامعات السعودية : دراسة ميدانية. (الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠٨هـ)، الفصل الرابع .

لكنها تخدم في الوقت نفسه أحد ركائزوجود الجامعة المهمة، وأهدافها التأسيسية. ولعل الملاحظ هنا أنه بعد استبعاد هذه الكتب الدعوية البالغة ثمانية وعشرين كتاباً من مجموع ما أُصدر بالمجال (٤١)، يتبقى ثلاثة عشرَ كتاباً فقط، يمكن أن يطلق عليها أنها كتب علمية ذات صبغة تخصصية وتأليف أصيل، ومن هنا يتضح ضعف الجهد وقلة العناية من قبل الجامعة بهذا المجال والعناية به، فكما أن الكتب الدعوية تخدم نوعية معينة من المستفيدين، إلا أن هناك نقصاً وإهمالاً بخدمة الشريحة التي لا تقل أهمية عن الشرائح التي يمكن أن تخدمها الجامعة، وأقصد بها شريحة الباحثين ذوي البحث الجاد الهادف. وهنا تبرز أهمية التساؤل عن مصيرتلك الرسائل التي نُوقشت بهذه الجامعة وأُجيزت. لماذا لم تُنشرحتى الآن ؟ إذ إن العناية بها والحرص على نشرها فيه خدمة فاعلة لتوجهات الجامعة واهدافها المعلنة. وخدمة لمختلف الباحثين الساعين وراء البحث والتقصي لخدمة بحوثهم، أو حتى خدمة المجتمع الذي قد يكون من حولها منتظراً لجهود الجامعة في حل مشاكلها، كذلك فإن إقدام الجامعة الإسلامية على نشرالبحوث الطلابية ذات التميزنهجاً وموضوعاً وأصالةً فيه خيركثيرونفع عظيم للجامعة.

ولعل الملاحظ هنا انخفاض النشرفي مجال الديانات في هذه الفترة (١٤٠٦هـ - ١٤١٢هـ) عما تم الوقوف عليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نشرت الجامعة خمسة وخمسين كتاباً في الفترة السابقة الممتدة من ١٣٨٨هـ - ١٤٠٥هـ الا أنه مع انخفاض إصدارات الجامعة في هذا المجال في هذه الفترة. إلا أن الفارق الزمني يحسب لإصدرات هذه الفترة، يضاف إلى ذلك أن هذا المجال مازال محتفظاً بالصدارة في كلا الفترتين.

أما المجال الثاني الذي نشرت فيه الجامعة الإسلامية فكان من نصيب مجال العلوم الاجتماعية، حيث نشرت الجامعة كتباً بلغت اثنين وعشرين

كتاباً، مثّلت نسبة ٣٣,٨٥٪ من مجموع مانشرته الجامعة خلال هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ) والبالغة خمسة وستين كتاباً. والمتفحص في هذه الكتب الصادرة بهذا المجال، يلاحظ هيمنة الكتب الدراسية على إصدارات هذا المجال، حيث التهمت ما نسبته ٥٠٪ من إصدارات المجال ذاته، حيث نجدها قد أصدرت أحد عشرَ كتاباً دراسياً. كذلك نلاحظ وجود سبعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٢	٣,٠٧٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	٤١	٦٣,٠٨٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٢	٣٣,٨٥٪	١١ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	×	×	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	×	×	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الأداب	×	×	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	٦٥	١٠٠٪	

الجدول رقم (٦)

يوضح نشاط الجامعة الإسلامية في مختلف المجالات الموضوعية

كتب لايمكن أن يطلق عليها أنها كتب علمية ؛ حيث إنها عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية، أصدرتها الجامعة ووحداتها التعليمية وعماداتها المساندة، وهذه الكتب السبعة جاءت نسبتها ٣١,٨١٪ من مجموع ما أصدرته الجامعة في هذا المجال، ويتبقى خمسة كتب فقط تدور في فلك الكتب العلمية ذات التأليف الأصيل، وجاءت نسبتها ١٨,١٩٪ حيال ماتم نشره بهذا المجال، وهي نسبة ضعيفة نوعاً ما، لكنها تعد أفضل بكثير مما تم إصداره خلال الفترة السابقة لهذه الفترة الزمنية الحالية (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، وأقصد بها الفترة الزمنية التي سبقت دراستها من قبل الباحث في دراسة سابقة، حيث نجد أن ماتم نشره بهذا المجال بلغ ثلاثة كتب فقط مع أن الفترة الزمنية السابقة تتميز بطولها الذي وصل إلى ثمان عشرة سنة (١٣٨٨هـ ـ ١٤٠٥هـ)، بينما نجد أنه في خلال هذه الفترة القصيرة نسبياً (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ) الممتدة لسبع سنين فقط قد نشرت الجامعة خمسة كتب علمية تخدم مجال العلوم الاجتماعية، يضل هذا التقدم مازال دون المستوى المؤمل والمطلوب.

وجاء المركزالثالث والأخيرمن نصيب الأعمال العامة ؛ حيث نشرت الجامعة فقط كتابين هما من إصدار عمادة شؤون المكتبات بالجامعة، جاءت نسبتها ٣,٠٧٪. وتعد هذه الكتب من الكتب التخصصية الجيدة. ولكن الملاحظ هو انخفاظ ما نشرته الجامعة بهذا المجال في هذه الفترة عما نشرته الجامعة في الفترة السابقة التي سبق تغطيتها، إذ يتضح أن الفارق بلغ أربعة كتب ؛ حيث نشرت الجامعة في الفترة السابقة ستة كتب، بينما نجد أن الجامعة قد نشرت في هذه الفترة كتابين فقط. وإذا علمنا أن مثل هذه النوعية من الكتب تتطلب جهداً وتستهلك الوقت الكثيرفي إعدادها نجد أن المبرركافٍ لضعف الإنتاج لهذه الجامعة في هذه المجال أثناء هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ).

وبالنظر للجدول رقم (٦)، ومقارنته بالجدول رقم (٨)، الذي ورد في دراسة سابقة للباحث، يتضح أن هناك بعض الملامح المتوافقة ؛ كهيمنة مجال الديانات على جل إصدارات الجامعة البالغة في خلال الفترتين خمسة وستين كتاباً، وفي الوقت نفسه نجد أن هناك تبادلاً للمراكز بين مجالي العلوم الاجتماعية والأعمال العامة ؛ إذ نجد تقدم مجال العلوم الاجتماعية في هذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) ليأخذ المركز الثاني، وتقهقر مجال الأعمال العامة إلى المركز الثالث، الذي كان في الدراسة السابقة حائزاً على المركز الثاني. أما بقية المجالات الموضوعية فلم تصدر الجامعة أي كتاب يخدم أياً منها، وإذا كان لدى الجامعة المبرر الكافي لعدم نشرها في مجالات كالفلسفة، والعلوم البحتة والتطبيقية، والفنون، إلا أن المُعتقد أن تقصير الجامعة وإحجامها عن النشر في مجالات تخدم توجهاتها أو توجهات بعض وحداتها التعليمية ؛ ككلية اللغة العربية التي لم يُنشر في مجال اهتمامها وهو مجال اللغات والآداب أي كتاب، مما يثير الملاحضة النقد في الوقت نفسه، كذلك عدم إقدامها على النشر في مجال التاريخ والجغرافيا مع وجود قسمين يخدمان هذا المجال في كلية التربية، يُعد ملاحظة جديرة بالعناية من قبل الجامعة والاهتمام بها، إذ إن في إغفالها وعدم دراستها ومحاولة حلها بأسرع وقت فيه إهمال من قبل الجامعة وقد يدل على عدم حرصها على التوازن المطلوب الذي ينبغي أن يكون متجلياً في إصدراتها، وحث هذه الكلية (كلية اللغة العربية) ونحوها على شحذ الهمم في نشر الرسائل التي نُوقشت بها، ونشر بحوث الطلاب المُميزة التي تكون شرطاً للتخرج، حيث في نشر الجيد منها خدمة لهذا المجال.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إن المتأمل للجدول رقم (٧)، يلاحظ وبوضوح تفوق مجال الديانات على باقي المجالات الموضوعية التي نشرت فيها جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، بما يعادل الضعف تقريباً عن المجال الثاني مثلا وهو مجال العلوم الاجتماعية، حيث نجد أن الجامعة نشرت في مجال الديانات ستةً وتسعين كتاباً، كانت نسبتها ٤٢،٤٨٪، وهي نسبة قريبةٌ جداً للنسبة الواردة في دراسة سابقة للباحث، حيث نجدها تمثل في تلك الدراسة نسبة ٤٣,٥٤٪ من مجموع ما تم إصداره في تلك الدراسة بالنسبة لهذه الجامعة والبالغة مائة وخمسين كتاباً، وهذا الوضع يعطي انطباعاً عن مدى اهتمام الجامعة بالنشربهذا المجال الذي يُعد من صلب توجهاتها واهتماماتها الآنية والمستقبلية، إذ ترجم هذا التوجه قبل أن يكون في شكل إصدارات دينية، إلى كليات مختلفة سواء في المقر الرئيسي أو في الفروع المنتشره في معظم مناطق البلاد، حيث تتفوق الكليات ذات التوجه الديني على باقي الكليات سواء في العدد أو الحجم أو حتى في قبول الطلاب وحجم الهيئة التعليمية فيها، الذين يُعدون مساعدين في النهوض بالنشر تأليفاً وتحقيقاً وترجمة ً.

وكما ذكرت سابقاً أن المركزالثاني كان من نصيب العلوم الاجتماعية، حيث استحق هذا المرتبة المتقدمة بدعم ما تم إصداره بهذا المجال من قبل الجامعة الذي تمثل في ثلاثةٍ وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها لما تم نشره في هذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ)، ٢٣,٤٥٪. والمتأمل لعناوين هذه الكتب يجد أن من بينها ما قد ذهب إلى تلك النوعية من الكتب ذات الصبغة الاعلامية كالأدلة والتقريروالكتب الاحصائية، حيث تم رصد ثمانية عشرَ مطبوعاً مثلت نسبة ٣٣,٩٦٪ لما تم نشره بهذا المجال (٥٣). كذلك نجد أن الكتب الدراسية قد أخذت حيزاً من هذا المجال، حيث أصدرت الجامعة سبعة عشرَ كتاباً دراسياً، مثلت نسبة ٣٢,٠٧٪ من مجموع ما تم نشره في هذا المجال. ولو تم استبعاد هذه الكتب الإعلامية والدراسية البالغ مجملها خمسة وثلاثين كتاباً، فإن المتبقي الذي يبلغ ثمانية عشرَ كتاباً يعكس نشاط الجامعة الفعلي، الذي

يوصف بالتخصص والموضوعية، والذي يدور في فلك التأليف الأصيل الذي يحسب للجامعة جهداً ونشراً، وكون مجال العلوم الاجتماعية قد جاء بالمرتبة الثانية قد غيرمن وضعه السابق الذي ورد في دراسةٍ للباحث، الذي جاء في تلك الدراسة بالمرتبة الخامسة، بأحد عشرَ كتاباً، مثلت نسبة ٧,٤٨٪ من مجموع ما تم نشره في تلك الفترة السابقة والمحددة من ١٣٧٦هـ ـــ ١٤٠٥هـ وهو تقدم يحسب لصالح النشربهذه الجامعة، ويُعد من النقط الإيجابية التي توضح ما قامت به الجامعة من دعم لهذا المجال، خلال فترة زمنية وجيزة لا تتعدى السبع سنين.

وجاء بالمرتبة الثالثة مجال الآداب وذلك حينما نشرت الجامعة ثمانية وثلاثين كتاباً، بلغت نسبتها ١٦,٨٢٪ من مجموع ما تم نشره بهذه الفترة الزمنية، حيث تُعد هذه النسبة جيدة، مع أن هذا المجال قد تقهقر إلى المركز الثالث من المرتبة الثانية التي كان يتمتع بها في دراسة سابقة للباحث، حيث سجل الباحث في تلك الدراسة ثلاثة وثلاثين كتاباً جاءت نسبتها ٢٢,٤٥٪ من مجموع ماتم نشره في تلك الفترة والبالغة مائة وخمسين كتاباً. وبغض النظرعن النسبة التي يتضح أن بينها فارقاً كبيراً نظراً لعدد الكتب القليل في تلك الفترة، وارتفاعها في هذه الفترة، إلا إنه إذا نُظرإليها من حيث العدد فإن المُلاحظ أن هناك تطوراً جيداً وارتفاعاً طيباً جاء بمعدل خمسة كتب، وهذا الفارق الذي سجل بين العددين ٣٣ و ٣٨ الذي تم رصده في كلتا الدراستين مما يدل على مدى عناية الجامعة بهذا المجال الذي يُعد ايضاً أحد اهتماماتها المُميزة الواردة في أساسيات وجودها وقيامها.

أما المركزالرابع فكان من نصيب الأعمال العامة وذلك عندما قامت الجامعة بإصدار خمسة عشرَ كتاباً تقف ورائها عمادة شؤون المكتبات. وهي على هذا كتب تخدم عمل المكتبات في غالبيتها، وهذه الكتب الخمسة عشرَ

نجدها مثلت نسبة ٦,٦٤٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ) البالغة (٢٢٦).وهذه النسبة تقل بمعدل الضعف

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٥	٦,٦٤٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	٩٦	٤٢,٤٨٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٥٣	٢٣,٤٥٪	١٧ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٦	٢,٦٥٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	×	×	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٦	٢,٦٥٪	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	٣٨	١٦,٨٢٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٢	٥,٣١	
	المجموع	٢٢٦	١٠٠٪	

الجدول رقم (٧)

يوضح نشاط جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مختلف المجالات الموضوعية

تقريباً عن تلك النسبة الواردة في دراسة سابقة للباحث، حيث إنه تم رصد تسعة عشرَ كتاباً، مثلت نسبة ١٢,٩٣٪ من مجموع ما تم نشره خلال الفترة

السابقة لهذه الفترة، ولهذا الاختلاف ما يُبرره لكونه اختلافاً ناتجاً عن كم ما نُشرَ في كلتا الفترتين الذي قُدربستة وسبعين كتاباً هو ناتج الفرق بين ١٥٠ و ٢٢٦ الذي نُشر في كلتا الفترتين.

وجاء مجال الجغرافيا والتاريخ بإصداراته الإثنى عشرَ كتاباً، التي مثلت نسبة ٥,٣١٪ من مجموع ما تم نشره في هذه الفترة البالغ (٢٢٦)، ليكون بالمركزالخامس، متأخراً عن المركزالسابق بدرجة واحدة، حيث جاء في دارسة سابقة للباحث بالمرتبة الرابعة، والحقيقة أنه عند مقارنة ما حصل عليه من نسبة حيال هذه الفترة التي بلغت نسبة ٥,٣١٪ لمجموع ماتم إصداره في هذه الفترة الزمنية المقدرة بسبع سنين، فإنه يلاحظ انخفاضها عن النسبة المسجلة لهذا المجال في الدراسة السابقة للباحث والبالغة ١١,٥٦٪، وبهذا يتضح مدى تراجع الاهتمام بالنشربهذا المجال، الذي لم يلق العناية الكافية به خلال هذه الفترة.

وتقاسم مجالا اللغات والعلوم التطبيقة المركزالسادس بستة كتب لكل منهما، مثلت نسبة ٢,٦٥٪ لمجموع ماتم نشره بالجامعة البالغة (٢٢٦)، ولعل الملاحظ على مجال اللغات الذي لقي عناية في هذه الفترة أنه كان مهملاً بالكامل في الدراسة السابقة حيث لم يُسجل الباحث أي نشاط للجامعة في هذا المجال، مما يُعد أحد التطورات الحميدة التي تحسب لصالح النشر بالجامعة. كما أن الارتفاع الواضح لنشاط الجامعة في مجال العلوم التطبيقة عما كان موجوداً في الفترة السابقة الذي لم يسجل فيه سوى إنتاج كتاب واحد بينما في هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ) تم رصد ستة كتب، أي بخمسة أضعاف عما كان عليه الوضع سابقاً، مع أن الجامعة لا تهتم بهذا المجال ولا يدخل في نطاق اهتمامها، إلا أن المُتفحص لهذه الكتب يجد أن الذي يقف وراءها عمادة البحث العلمي وكلية العلوم الاجتماعية وذلك بنشرهما لكتب تدورحول خطرالمخدرات ومضارها.

ومع أنه في الفترة السابقة (١٣٧٦هـ ــ ١٤٠٥هـ) تم الوقوف على نشاط نشري للجامعة في مجالي الفلسفلة والفنون، إلا أنه في هذه الفترة الحالية لم يُسجل أي نشاط للجامعة في هذين المجالين، وإذا كان للجامعة الأسباب المقنعة لعزوفها عن نشاطها في مجال الفنون، ولعل أهم هذه المبررات يتمثل في عدم توافق هذا المجال مع اهتمام الجامعة وسياستها، إلا أنه ليس لهذه الجامعة ما يكفي من تبريرلعزوفها عن النشرفي قطاع علم النفس الذي هوأحد قطاعات مجال الفلسفة، حيث يُعد قطاع علم النفس أحد اقسام كلية العلوم الاجتماعية، مما يعني تقصيرعن الدورالمطلوب، وعليه ينبغي دراسة الأسباب الكامنة وراء عزوف الجامعة في النشربهذا المجال الخصب.

جامعــة أم القــرى

تصدرمجال العلوم الاجتماعية الاتجاهات الموضوعية للنشربجامعة أم القرى، إذ يوضح الجدول رقم (٨) أن هناك سبعة وسبعين إصداراً وتخدم هذا المجال مثلت نسبة ٤٩,٦٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذه الجامعة البالغة مائة وخمسة وخمسين مطبوعاً، ويلاحظ على هذه المطبوعات وجود عشرين كتاباً مثلت نسبة ٢٥,٩٧٪ حيال ماصدربهذا المجال، وهذه الكتب عبارة عن أدلة وإحصائيات وتقارير. وعلى هذا يكون هذا المجال قد أخذ مكان الديانات الذي كان بالمركزالأول في دراسة سابقة للباحث، بينما كان مجال العلوم الاجتماعية في الدراسة السابقة نفسها بالمركزالثالث، والتي كانت نسبته قد بلغت ف الدراسة نفسها ٢١,٣٦٪ من مجموع ماتم إصداره خلال تلك الفترة والبالغة مائة وثلاثة كتب، وعلى هذا يتضح مدى التقدم الذي حصل لهذ المجال الموضوعي وذلك عند المقارنة بين النسبتين التي كانت لصالح هذا المجال في هذه الفترة بمايُعادل الضعف.

هذا وقد بلغت إصـدارات المجال الثاني الـذي هـو الديانـات بجامعـة أم القرى تسعة وثلاثين كتاباً، اخذت نسبة ٢٥,١٦٪ من مجمـوع مـاتم إصـداره بهذه الجامعة بهذه الفترة الزمنية، البالغة مائة وخمسة وخمسـين كتابـاً. ومـع أن هذا المجال قد أتى بالمركزالثاني في هذه الفترة إلا أن مجمــوع إصداراته فـاقت عدد مجموع ماتم رصده خلال الفترة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي بلغت واحداً

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبـــة	الملحـــوظات
٠٠٠	الأعمـال العامـة	٩	٥,٨٠٪	
١٠٠	الفلســـفة	٤	٢,٥٨٪	
٢٠٠	الأديــــان	٣٩	٢٥,١٦٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٧٧	٤٩,٦٨٪	٢٠ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغـــات	٨	٥,١٦٪	
٥٠٠	العلــوم البحتــة	٤	٢,٥٨٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقيـة	٢	١,٢٩٪	
٧٠٠	الفنـــون	١	٠٠,٦٥٪	
٨٠٠	الأداب	١	٠٠,٦٥٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	١٠	٦,٤٥٪	
	المجمــوع	١٥٥	١٠٠٪	

الجـــــدول رقم (٨)

يوضح نشاط جامعـــة أم القـــــرى في مختلف المجالات الموضوعيـة

وثلاثين كتاباً، بفارق وصل إلى ثمانية كتب، سُجلت لصالح هذا المجال في هذه الفترة، يضاف إلى ذلك أن الفارق الزمني يُحسب لصالح هذه الفترة، حيث وصل الفارق فيه إلى خمس سنين، ومعه يتضح مدى التطور الذي أصاب هذا المجال من الجامعة.

أما المجال الثالث والرابع والخامس فكان من نصيب كل من الجغرافيا والتاريخ، والأعمال العامة، واللغات بفارق كتاب واحد فقط لكل منها ؛ حيث تم رصد عشرة كتب لمجال الجغرفيا والتاريخ، جاءت نسبتها ٦,٤٥٪ لماتم نشره خلال هذه الفترة البالغة (١٥٥) كتاباً، بينما تم الوقوف على تسعة كتب لمجال الأعمال العامة، جاءت نسبتها ٥,٨٠٪ لما تم نشره خلال هذه الفترة، ويغلب على إصدرات الجامعة في مجال الأعمال العامة الكتب التخصصية التي تخدم عمل المكتبات، حيث نجد أن عمل الفهارس المتخصصة لمختلف مجالات المخطوطات والمصورات الموضوعية، الذي يتولى إصدارها معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي. أما مجال اللغات فكانت مساهمة الجامعة فيه مُقتصرة على ثمانية كتب، يقف وراء أغلب إصداراته معهد اللغة العربية التابع للجامعة، وتشرف عليه كلية اللغة العربية، وبلغت نسبة هذه الكتب ٥,١٦٪، ويلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً بين ماتم إصداره في هذه المجالات (الجغرافيا والتاريخ، والأعمال العامة، واللغات)، خلال المرحلة السابقة لعام ١٤٠٦هـ، التي وردت في دراسة سابقة للباحث، حيث وصل الفارق في مجال الجغرافيا والتاريخ إلى خمسة كتب فقط لصالح هذا المجال في هذه الفترة، أما مجالا الأعمال العامة واللغات فقد سجل تقهقراً خلال هذه الفترة، ففي مجال الأعمال العامة سجل هذا التقهقرفارقاً وصل إلى الضعف تقريباً يُحسب لصالح هذا المجال في الفترة السابقة، حيث إن المجال نفسه قد خُدم بتسعة عشر كتاباً. كذلك فإن مجال اللغات سجل تراجعاً واضحاً خلال

هذه الفترة الحالية بلغ عشرة كتب، حيث نُشرخلال الفترة الزمنية السابقة ثمانية عشرَ كتاباً بالمجال نفسه، ولعل مرد هذا التراجع في هذين المجالين يرجع إلى كون هذه الكتب التخصصية تحتاج إلى جهد كبير، خاصةً في مجال الأعمال العامة التي تغلب عليها الطبيعة الفهرسية ذات الجهد المُتخصص، يضاف إلى ذلك قصرعمرهذه الفترة البالغة سبع سنين فقط (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ).

وجاء مجالا الفلسفة والعلوم البحتة في المركزالسادس، بأربعة كتب لكل منهما، مثلت نسبة ٢,٥٨٪ لما تم نشره خلال هذه الفترة، ولعل المُلاحظ أن النشرفي مجال الفلسفة خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) يماثل تماماً فيما نشره خلال الفترة السابقة لهذه الفترة، إلا أن النسبة قد اختلفت عن الواردة في الدراسة السابقة نفسها لهذا المجال التي وصلت إلى ٣,٨٨٪ من مجموع ماتم نشره خلال الفترة السابقة البالغة (١٥٥) كتاباً، بينما بلغت هذه النسبة في هذه الفترة ٢,٥٨٪. وهذا الاختلاف ناتج عن كم ما تم نشره خلال الفترتين. أما مجال العلوم البحتة فإن الجامعة لم يكن لها نشاط في الفترة السابقة لهذه الفترة، ولهذا فإن وجود مثل هذا النشاط خلال هذه الفترة يُعد إحدى الملاحظات الإيجابية المسجلة لصالح النشر بالجامعة.

أما مجال العلوم التطبيقية فكان حظه المركزالسابع بكتابين هما إجمالي إسهام الجامعة بها. جاءت نسبتهما ١,٢٩٪ من مجموع مانشرته الجامعة بشكل عام. وتُعد هذه المساهمة ضعيفة ولاتُحقق للجامعة بعض أهدافها التي ترجمتها إلى واقع ملموس تمثل في كلية العلوم التطبيقية والهندسة، مما يوحي بأن هناك تقصيراً تتحمل تبعاته هذه الكلية.

وتقاسم المركز الثامن كل من مجالي الفنون والآداب بكتاب لكل منهما، جاءت نسبته ٠,٦٥٪ من مجموع ماتم نشره خلال هذه الفترة، ولم يختلف

نشاط الجامعة في مجال الفنون في كُلٍ من الفترتين السابقة واللاحقة لعام ١٤٠٦هـ، إذ كانت المشاركة هي نفسها، كتاب واحد فقط لهذا المجال. أما في مجال الآداب فإننا نجد هناك انخفاضاً واضحاً، بلغ كتابين يُحسب لصالح المجال في الفترة السابقة التي بلغ فيها النشر بهذا المجال ثلاثة كتب، وتجدربنا الإشارة إلى أن هذا التراجع ليس له ما يُبرره لكون الجامعة مهتمة به وتدعمه كلية اللغة العربية وأدابها بما تحويه من أقسام متخصصة، وكوادرعلمية جيدة ومؤهلة للقيام بنشاط أدبي جيد.

وقد سجل هذا الاستعراض السابق بعض النقاط السلبية ؛ لعل أهمها عدم توازن النشربالاتجاهات الموضوعية، إذ كانت هناك مواطن ضعفٍ. كان أهمها قلة ما نُشرفي مجالي العلوم البحتة والتطبيقية ومجال الآداب. وعلى هذا ينبغي على الجامعة أن تعتني بهذه المجالات الموضوعية، ودعمها بالوسائل المناسبة والتركيزعلى أولوية النشربها.

جامعة الملك سعود

بلغ إجمالي مطبوعات جامعة الملك سعود التي نُشرت خلال هذه الفترة أربعمائة وواحداً وثمانين كتاباً، نجدها موزعة على المجالات الموضوعية العشرة، فلم يخلو مجال من وجود جهد نشري للجامعة، تمثل في مطبوعات تم إصدارها. ونجد أن الغلبة لهذه المجالات العشرة كانت للمجال المتعلق بالعلوم الاجتماعية، وهذا ما يتضح جلياً من الجدول رقم (٩)، حيث كان للجامعة نشاط مُميز فيه تمثل في إصدارها لمائتين وخمسة وأربعين كتاباً، مثلت للمجموع العام الذي أصدرته الجامعة نسبة ٥٠,٩٤٪، وهذا يعني أن نصف إصدارات الجامعة ذهب لهذا المجال، وبتحليل هذا المجال الموضوعي والكتب التي صدرت فيه، لمعرفة أسباب تضخمه وكثرة ما صدرفيه من مطبوعات، نجد

أن هناك كتباً بلغت ثلاثة وستين كتاباً هي في الواقع عبارة عن أدلة وتقارير وإحصائيات، جاءت نسبتها للمجال نفسه ٢٥,٧١٪ ؛ أي ربع إصدارات هذا المجال ذهب لمثل هذه النوعية من الكتب، بينما نجد أن المتبقي ذهب جلُه لكلية العلوم الإدارية ومركزها البحثي، وكلية التربية ومركزها البحثي أيضاً، ومع أن هذا العدد الكبيرالذي ذهب إلى هذا المجال وتقاسمت جله هاتان الكليتان ومركزاهما البحثيان، واعتبارهذا نشاطاً مُميزاً تُحمد عليه هاتان الكليتان ومركزاهما البحثيان، إلا أن ذهاب هذا العدد الكبيرلهذا المجال يُعد نقطة يجب العناية بها من قبل الجامعة ليس بتحجيم دور هاتين الكليتين، ولكن باستثارة همم باقي الكليات ومراكزها البحثية للمشاركة النشطة والفعالة في النشرالمتخصص العلمي والدقيق. خاصة وأن نسبة ٥٠,٩٤٪ نجدها تفوق ما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث بما يقارب الضعفين، حيث نجد أن تلك الدراسة تخصص للعلوم الاجتماعية أربعةً وأربعين كتاباً من مجمل ما تم إصداره في نلك الفترة البالغة (٢٨٨)، وجاءت نسبتها ١٥,٢٨٪. فالفارق إذاً كبير. وهذا يُعد أحد النقاط الإيجابية للنشربهذه الجامعة، وقد يُرجِع البعض سبب ارتفاع مساهمة الجامعة في هذا المجال كونه مجالاً يسهل الكتابة فيه، وبالتالي لن تجد جهة النشربالجامعة صعوبة في توافر البحوث الصالحة للنشر، ومع وجاهة هذا التعليل، إلا أن الأمرلايخلو من التأكيد على أن لايكون الفارق كبيراً بقدرهذه الدرجة، كالفارق الذي بين هذا المجال ومجالي العلوم البحتة والتطبيقية مثلاً (انظرالجدول رقم ٩)، التي لاتدل على أن هناك سياسة تتحكم في التوازن المطلوب في عدد ما يُنشربهذه الجامعة في مختلف المجالات الموضوعية.

واحتل مجالا العلوم التطبيقية والبحتة المركزين الثاني والثالث، إذ نجد أن الجامعة قد نشرت بالعلوم التطبيقية إثنين وسبعين كتاباً، جاءت نسبتها

١٤,٩٧٪، بينما بلغ إسهام الجامعة في مجال العلوم البحتة مُحدداً بتسعة وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها ١٢,٢٧٪ من مجموع ماتم إصداره بالجامعة (٤٨١)، ونجد هاتين النسبتين نجدهما في غاية التوافق والانسجام مع حجم ما تم نشره بالجامعة، حيث إن هاتين النسبتين لم تقلا بتاتاً عن مستوى العشرة بالمائة التي ينبغي لكل مجال أن ينشربها بشكل عام، إلا إذا وُجد هناك مبرر يستوجب الزيادة في مجال دون الأخر، أو عدم النشر في مجال معين لوجود مبررمقنع لعدم النشربه، ومع ذلك نجد أن هاتين النسبتين تقلا كثيراً في مجال العلوم البحتة عما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث ؛ التي رصدت لهذا المجال نسبة ١٧,٧١٪ حيال ماتم نشره بتلك الدراسة البالغ (٢٨٨) كتاباً. وهذه النسبة تفوق ما تم الوصول إليه في هذه الدراسة بشكل واضح، إذ إن الفارق يقارب الثلث تقريباً لصالح هذا المجال في تلك الدراسة. وفي الوقت نفسه نجد أن النسبة متقاربة جداً، وإن كان هناك فارق طفيف لا يُعتد به لمجال العلوم التطبيقية ؛ حيث نجد أن نسبة هذا المجال في تلك الدراسة وصلت إلى ١٥,٦٢٪ حيال ماتم نشره بتلك الدراسة لهذه الجامعة، بينما نجد أن المجال نفسه أخذ في هذه الدراسة، كما ذكرتُ سابقاً، نسبة ١٤,٩٧٪. وبالمقارنة بين النسبتين نجد الفارق يكاد يكون ضعيفا يُحسب لصالح هذه المجال في تلك الدراسة، حيث إن هذا الفارق يمكن تداركه بمزيد من الاهتمام بهذا المجال بالنشرفيه والعناية به.

وكان المركزالرابع من نصيب مجال اللغات، حيث نشرت الجامعة واحداً وثلاثين كتاباً جاءت نسبتها متقاربة مع ماتم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أنه في هذه الدراسة قد وصلت النسبة إلى ٦,٦٤٪ لهذا المجال، بينما نجد أن الدراسة السابقة جعلت لهذا المجال نسبة ٦,٦٠٪، وهمّا نسبتان متقاربتان بل متماثلتان تقريباً، مع أن العدد الإجمالي لهذا المجال في كلتا

الدراستين مختلف، إذ إن العدد الإجمالي لهذا المجال في الدراسة السابقة وصل إلى تسعة عشر كتاباً فقط، بينما وصل الإسهام في المجال نفسه من قبل الجامعة

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٣	٢,٧٠٪	
١٠٠	الفلسفة	١١	٢,٢٩٪	
٢٠٠	الأديان	٩	١,٨٧٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٤٥	٥٠,٩٤٪	٦٣ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	٣١	٦,٤٤٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٥٩	١٢,٢٧٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٧٢	١٤,٩٧٪	
٧٠٠	الفنون	٤	٠٠,٨٣٪	
٨٠٠	الآداب	١٠	٢,٠٨٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	٢٧	٥,٦١٪	
	المجموع	٤٨١	١٠٠٪	

الجدول رقم (٩)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مختلف المجالات الموضوعية

في هذه الدراسة إلى واحد وثلاثين كتاباً. وهذا العدد مرتفع قياساً بتلك الدراسة، ومع ذلك نجد أن مساهمة الجامعة في هذا المجال منخفض جدا،

حيث كان ينبغي رفعها إلى أكثر من عشرة بالمائة، وبخاصة أن الذي يقف وراء هذا المجال كلية الآداب بأقسامها المُتعددة، وبخاصة أن هذه الكلية تُعد من الكليات التي واكبت إنشاء الجامعة.

وجاء بالمركز الخامس مجال الجغرافيا والتاريخ، الذي أسهمت الجامعة فيه بسبعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٥,٦١٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، والبالغة (٤٨١) كتاباً، وتُعد هذه النسبة منخفضة أيضاً بالمقارنة لما لهذين القسمين من مكانة بكلية الآداب حيث يُعدان من الأقسام القديمة بها، إذ لا يوجد سبب أو مُبرر لهذا التقهقر سوى غياب الجهة المُشرفة على جميع مراكز البحوث بالجامعة، حيث إن هذه المراكز تتمتع باستقلالية تامة نشراً وتوزيعاً، ولا تخضع إلا لإدارة الكلية نفسها، أما عن قسم النشر بالجامعة فإنه المسؤول عن الكتب التي يوافق على نشرها المجلس العلمي بها، ولعل هذا التعليل لا يقتصر على هذا المجال بل نجده ينسجم مع جميع المجالات الموضوعية التي سُجل فيها إنخفاض عن المستوى المطلوب.

ويُعطينا الجدول رقم (٩) مؤشراً منخفضاً جداً لما تم نشره بالجامعة في مجال الأعمال العامة، حيث أسهمت الجامعة بثلاثة عشرَ كتاباً جاءت نسبتها ٢,٧٠٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، وتُعد هذه النسبة منخفضة جداً، ولا تواكب النشاط الذي ينبغي أن يكون متمثلاً في عمادة شؤون المكتبات، وبخاصة أنه في دراسة سابقة للباحث جاء هذا المجال بالمركز الأول بنسبة ٢٦,٠٤٪، ولو قارنا بين النسبتين لوجدنا أن الفارق كبير جداً يُحسب لصالح هذا المجال في تلك الدراسة، ولو تتبعنا هذه الظاهرة لمعرفة السبب وراء هذا التقهقر، لوجدنا أن مرد ذلك يرجع إلى أن ما تم رصده في تلك الدراسة السابقة يُعد من الكتب التأسيسية التي يُكتفى بنشرها مرة واحدة فقط، ولايحتاج للنشر فيها بشكل مستمر إلا بعد فترة معينة مناسبة، كعمل الوراقيات (الببلوجرافيات) والفهارس ونحوها فإن مثل هذه الكتب تحتاج إلى جهد كبير،

وفترة زمنية مناسبة تستوجب إعادة النشر، كذلك تُعد الفترة الزمنية التي غطتها تلك الدراسة في واقع الأمرعصراً ذهبياً للعمادة نظراً للقدرة المالية التي تتمتع بها العمادة، التي استفادت منها في تكوين مجموعة طيبة لمكتبتها المركزية، وكذلك في خدمة هذه المجموعة بالكتب التخصصية كالوراقيات (الببليوجرافيات) والكشافات... إلخ وفي الوقت نفسه نجد أن هذا المُبررمع قوته لا يُعد كافياً لانخفاض النشربهذا المجال بهذا الشكل، مما يعني تقصيراً من العمادة لدعم هذا المجال بما ينبغي أن يكون عليه الدعم المناسب.

وجاء كل من مجال الفلسفة بالمركزالسابع، ومجال الآداب بالمركزالثامن، ومجال الديانات بالمركزالتاسع، حيث نجد أن مجال الفلسفة قد خُدم بأحد عشرَ كتاباً جاءت نسبتها ٢,٢٩٪، أما مجال الآداب فأسهمت الجامعة به بعشرة كتب تقف ورائها كلية الآداب العريقة، أما مجال الديانات فنجد أن إسهام الجامعة فيه كان مُقتصراً على تسعة كتب فقط، مثلت نسبة ١,٨٧٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة.

وهذه النسب الثلاث الماضية تُعد جميعاً منخفضة عن المستوى المطلوب الذي يُحدد بعشرة بالمائة، وإذا كان للجامعة العذرالكافي في قلة إسهامها في مجال الفلسفة، فإن واقع الحال لا يساعد على وجود مُبررا مقنع لقصورالجامعة بالنشرفي مجال الآداب الذي يُعد مخدوماً بكلية الآداب بالجامعة التي هي من أقدم كليات الجامعة، وكذلك مجال الديانات الذي يخدمه قسم الدراسات الاسلامية بكلية التربية. ولو قارنا بين هذه النسب وماتم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث لوجدنا أنه في مجال الفلسفة كانت النسبة في تلك الدراسة تُعادل ٣,٨٢٪، مما يعني معه انخفاضاً واضحاً لهذا المجال في هذه الدراسة حيث بلغت ١,٥٣٪ لصالح هذا المجال بهذه الدراسة. أما مجال الآداب فكانت نسبته في تلك الدراسة السابقة مُتمثلة في ٤,٥١٪، وفي هذا

مؤشر على قلة اهتمام هذه الكلية بهذا المجال، إذ نجد أن الفارق بين النسبتين تجاوزالضعف حيث سجل انخفاضاً عادل ٢,٤٣٪ في هذه الدراسة، مما يعني معه التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بهذا المجال من قبل كلية الآداب بالجامعة. أما مجال الديانات فكانت نسبته في الدراسة السابقة ١,٣٩٪، وبمقارنة النسبتين (١,٨٧٪ و ١,٣٩٪) نجد أن الفارق الطفيف قد سُجل لصالح هذا المجال في هذه الدراسة، إلا أن هذا الفارق الطفيف لا يواكب المستوى المطلوب أن تصل إليه كلية التربية ممثلة بقسم الدراسات الإسلامية، إذ مازال النشربهذا المجال قاصراً عن الواجب، ولا يعفي الجامعة المسؤولية لهذا التقصيركون الجامعة مهتمة حسب توجهاتها بالمجالات العلمية والأدبية، إذ إن هذه النسبة لا تخدم أياً من الأقسام بكلية التربية إلا قسم الدراسات الإسلامية الذي توجد به دراسات عليا، وبحوث ورسائل علمية على مستوى الماجستير، بحيث لو وُجه النشرإليها لكان لها نشاط أكبر، حيث إن هذا المصدر المُمد جهة النشر بالكلية بالبحوث المناسبة، يُعد مصدراً لا ينضب.

واكتفى بمجال الفنون بالمركزالعاشربأربعة كتب جاءت نسبتها ٠,٠٨٣٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، وهي نسبة هزيلة ولاتخدم الاتجاهات الموضوعية للنشربالجامعة، وبخاصة إذا علمنا أن هناك كلية متكاملة تقف وراء هذا المجال، وهي كلية العمارة والتخطيط، مما يعني معه اثارة التساؤل عن دورهذه الكلية في خدمة مجال النشربالجامعة، ويزداد الأمرتقصيراً عند مقارنة هذه النسبة بما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للباحث المجال نفسه التي بلغت نسبته ٢,٧٨٪، حيث يتضح وبشكل جليَ مدى الفارق الكبيربين النسبتين الذي وصل إلى أكثرمن الضعفين، مما يدل معه على أن هناك خللاً ينبغي الوصول إليه وعلاجه بأسرع وقت خدمة لهذا المجال الذي

يُعد أحد المجالات التي يتبغي أن يكون للجامعة جهد أكبر وأفضل مما هو كائن.

ومع أن للجامعة إسهاماً في جميع مجالات المعرفة البشرية حسب تصنيف ديوي، مما يُعد ميزة تحسب للجامعة في كونها شاملة التغطية لجميع المجالات الموضوعية على تفاوت فيما بينها في عدد ما نُشرفي كل مجال، إلا أننا نلاحظ في الاستعراض السابق، بعض الظواهرالسلبية التي ينبغي أن تختفي ؛ كسيطرة مجال العلوم الاجتماعية، وانخفاض مُخل للنشرفي بعض المجالات الموضوعية ؛ كمجال اللغات، والآداب والديانات وغيرها، كما ذُكرسابقاً. ولعل مرد ذلك كله إلى أن هذه الكليات ومراكزها البحثية تقوم بعملية النشروالتوزيع بشكل مستقل تماماً، مما جعل التوازن مفقوداً نظراً لعدم وجود الجهة المشرفة على هذه المراكزالبحثية، التي ينبغي أن تعمل في ظل سياسة نشرية واضحة، تُحدد معالم العدد والمجال الموضوعي الذي ينبغي النشرفيه. وهذا لا يُعفي الكليات المختلفة من الدورالمناط بها للقيام بها، ويقصد هنا أن بعض الكليات قد يكون لها دورفي بروزبعض السلبيات المختلفة، كما حدث من كلية الآداب وعدم سيطرتها على الإنتاج الفكري بها من حيث التوازن في العدد والموضوع.

جامعة الملك عبدالعزيز

نشرت جامعة الملك عبد العزيز خلال هذه الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة الحالية (١٤٠٦هـ — ١٤١٢هـ)، مائة وخمسين كتاباً تقاسمتها مجالات موضوعية ثمانية، حيث نجد أن الجدول رقم (١٠) يُعطينا مجالين لم تنشرالجامعة فيهما بشكل تام ؛ وهما مجال اللغات، ومجال الجغرافيا والتاريخ، مع أن الجامعة وفي دراسة سابقة للباحث قد أسهمت في النشر بهذين المجالين، حيث أسهمت بالمجال الأول بكتاب واحد، والمجال الثاني بستة

كتب، والحقيقة أن عدم إسهام الجامعة في هذين المجالين ليس له ما يُبرره نظراً لأنهما يشكلان أحد اهتمامات الجامعة الموضوعية التي ترجمتها إلى أقسام علمية احتوتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، يضاف إلى ذلك أن كلاً من

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٧	١١,٣٣٪	
١٠٠	الفلسفة	٢	١,٣٣٪	
٢٠٠	الأديان	٧	٤,٦٧٪	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٩٠	٦٠٪	٤٢ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	١٥	١٠٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	١٦	١٠,٦٧٪	
٧٠٠	الفنون	١	٠٠,٦٧٪	
٨٠٠	الآداب	٢	١,٣٣٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	١٥٠	١٠٠٪	

الجدول رقم (١٠)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مختلف المجالات الموضوعية

القسمين يضمان مجموعة طيبة من أعضاء هيئة التدريس، الذين يُعول عليهم في أخذ زمام المبادرة في النشربكلا المجالاين، وعلى هذا ينبغي على هذه الكلية أن

تولي هذين المجالين كل عنايتها واهتمامها مستقبلاً لإصلاح هذا الضعف والنقص.

بعد هذا نجد أن جلّ اهتمام الجامعة مُركزعلى النشر في مجال العلوم الاجتماعية، الذي نشرت فيه تسعين كتاباً، شكلت نسبة ٦٠٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة خلال هذا الفترة. ونجد أن هذا العدد قريب جداً من ما تم رصده في دراسة سابقة للباحث ؛ حيث نجد أن الجامعة قد نشرت ثلاثة وتسعين كتاباً، ألا أن نسبتها قد اختلفت حيث أن نسبة هذه الكتب جاءت ٤٤,٩٣٪ حيال ما تم نشره بتلك الدراسة السابقة البالغ (٢٠٨) كتاباً، وعلى هذا يلاحظ الفرق في هذا الإرتفاع المباشروالواضح، الذي يعود إلى أن هذه الكتب قد اشتملت على كتب هي عبارة عن أدلة وتقاريروكتب إحصائية بلغ اجماليها، إثنين وأربعين كتاباً بلغت نسبتها للمجال نفسه ٤٦,٦٦٪، بينما بلغت نسبة هذه الكتب حيال ما تم نشره بشكل عام ٢٧,٩٩٪، فلواسقطنا هذه النسبة من نسبة ٦٠٪ لوجدنا أن المتبقي لهذا المجال ٣٢,٠١٪، وهي نسبة منخفضة قياساً على النسبة التي كانت موجودة في الدراسة السابقة والبالغة ٤٤,٩٣٪، وإن كنا نعتقد أن كُلاً من النسبتين لاتزالان مرتفعتين عما ينبغي أن يكون عليه النشربالجامعة، إذ يفترض أن لا تزيد عن ٢٠٪ نظراً لتناسب المجالات بعضها مع بعض.

أما المراكز الثلاثة التالية، وهي الثانية والثالثة والرابعة فكانت من نصيب كل من مجال الأعمال العامة، ومجال العلوم التطبيقية، ومجال العلوم البحتة، بفارق كتاب واحد لكل مجال، حيث نجد أن مجال الأعمال العامة قد استحوذ على سبعة عشرَ كتاباً، بلغت نسبتها ١١,٣٣٪ من مجموع ما تم نشره خلال هذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ) والبالغة (١٥٠) كتاباً، وهي نسبة معقولة ومقبولة وتتوافق مع اهتمامات عمادة شؤون المكتبات بالجامعة، أما مجال

العلوم التطبيقية فكان نصيبه مقتصراً على ستة عشرَ كتاباً، جاءت نسبتها ١٠,٦٧٪ من مجموع ماتم نشره، واكتفى مجال العلوم البحتة بخمسة عشر كتاباً جاءت نسبتها ١٠٪ من مجموع ما نشرته الجامعة، ويلاحظ أن هناك تقصيراً في النشرعدداً في مجالي العاوم التطبيقية والبحتة، وبخاصة أن هذين المجالين مدعومان من خمس كليات بالجامعة وهي: كلية العلوم، وكلية الهندسة، وكلية الطب والعلوم الطبية، وكلية علوم البحار، وكلية الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الحارة، مما يلقي بضلال من الشك من أن هذه الكليات قد قامت بمسؤولياتها بشكل معقول، ولعل هذا يتضح بشكل أكبرعند تحليل هذين المجالين (العلوم البحتة والتطبيقية) في الصفحات القادمة. وإذا كان هناك تقارب بين ماتم نشره في مجال الأعمال العامة في هذه الدراسة والدراسة السابقة للباحث، التي نجدها قد خصصت للأعمال العامة أربعة عشرَ كتاباً، جاءت نسبتها ٦,٧٦٪، إذ الفارق فقط ثلاثة كتب فقط، إلا أن الوضع يزداد تقصيراً إذا قارنا بين مجال العلوم البحتة ومجال العلوم التطبيقية ونسبتهما في هذه الدراسة وماتم الوقوف عليه في الدراسة السابقة للباحث، حيث نجد أن الفارق واضح جداً ؛ فالنسبة التي خصصت لمجال العلوم البحتة في تلك الدراسة قد وصلت إلى ١٨,٣٧٪، بينما نجد أن المجال نفسه قد أخذ في هذه الدراسة ما نسبته ١٠٪ فقط. أما مجال العلوم التطبيقية فنجده قد استحوذ على نسبة ١٢,٥٦٪ بينما نجد أن المجال نفسه قد أخذ في هذه الدراسة نسبة ١٠,٦٧٪. وهذا الفارق يُعد أحد النقاط السلبية للاتجاهات الموضوعية للنشر بهذه الجامعة.

وكان نصيب المركزالخامس لمجال الديانات برصيد وصل إلى سبعة كتب فقط، مسجلة نسبة ٤,٦٧٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة خلال هذه الفترة، وهذه المساهمة تقل بكثيرعما تم رصده من نسبة في دراسة سابقة

للباحث عن هذا المجال، الذي كان نصيبه قد وصل إلى ١٢,٥٦٪، حيث يتضح مدى البون الشاسع بين النسبتين الذي سُجل لصالح هذا المجال في الفترة السابقة، وهذا الانخفاض والهبوط لا مبرر، وبخاصة أن لهذه الجامعة اهتماماً بالدراسات الإسلامية الذي تمثل في وجود قسم علمي ذي كيان اعتباري في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما يعني أن على الجامعة وهذه الكلية على وجه الخصوص أن تولي هذا المجال العناية اللازمة والاهتمام الكافي للرفع من مستوى التمثيل النشري بهذا المجال.

وتماثل مجالا الفلسفة والآداب في عدد الكتب التي صدرت فيهما، حيث نجد أن كل مجال من هذين المجالين قد أسهم بكتابين فقط جاءت نسبة كل منهما ١,٣٣٪ من مجموع ما تم إصداره خلال هذه الفترة والبالغة (١٥٠) كتاباً، وبهذه النسبة استحقا أن يتقاسما المركز السادس، ولعل العجيب في واقع الأمرأن هذا التماثل في عدد ماتم إصداره، قد توافق كذلك مع دراسة سابقة للباحث حيث أن هذين المجالين قد جاءت مساهمتهما بكتاب واحد لكل منهما، جاءت نسبتها ٤٨,٠٠٪، وإذا كان للجامعة المُبررالكافي في عدم نمومجال الفلسفة بشكل أكبرمن هذا النمو، حيث إن الجامعة لاتولي هذا المجال اهتمامها، وإن كان يوجد بكلية التربية قسم لعلم النفس التربوي فهذا القسم لا يُمثل هذا المجال بأكمله (الفلسفة)، بل نجده يُعبرعن جزء منه. ولعل ما صدرفي هذا المجال في هذه الدراسة يخدم هذا الجزء وهذا التخصص بالذات، إلا أنه في الوقت نفسه لا نجد أن هناك مُبرراً كافياً لقلة إسهام الجامعة في مجال الآداب نظراً لوجود كلية كاملة تهتم وتقف وراء هذا المجال وهي كلية الآداب، مما يعطي انطباعاً أن هناك تقصيراً واضحاً وتقاعساً ملموساً من هذه الكلية في دعم النشربالجامعة الذي يُمثل أحد ركائز العملية التعليمية الأساسية، ولهذا ينبغي على هذه الكلية أن يكون لديها إدراك أكبر لأهمية النشر، وأن

تحرص على إيجاد الخطط المناسبة له بالتعاون مع مركزالنشر بالجامعة ؛ لأنها تُعد الجهة المُهيمنة على النشربالجامعة التي تتحمل جزءاً من هذه الملحوظات التي أُخذت على النشر بالجامعة.

وجاء مجال الفنون بالمركزالسابع والأخيربكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ٦٧,٠٠٪ من مجموع ما تم نشره بالجامعة، ومع تماثل مجال الفنون في عدد ما أصدر في هذه الدراسة ومع ما ورد في دراسة سابقة للباحث، إلا أنه في واقع الأمرنجد أن هناك اختلافاً طفيفاً في مجال النسبة ؛ حيث نجدها في تلك الدراسة قد أخذت نسبة ٤٨,٠٠٪، حيث إن هذا المجال سجل ارتفاعاً بسيطاً نظراً لاختلاف عدد ما نشرته الجامعة في تلك الدراسة، وما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة. وهذه المشاركة المتواضعة في هذا المجال لاتتوافق أو تتناسب مع توجهات الجامعة المتمثلة في وجود ثلاثة أقسام تهتم به ؛ وهي قسم هندسة العمارة، وقسم الهندسة الحضرية والإقليمية، وقسم عمارة البيئة، وهي أحد أقسام كلية الهندسة بالجامعة، مما يعني معه تقصيراً واضحاً عن اللحاق بالركب المستوجب المزيد من العناية والاهتمام الجاد بالنشر فيه، لأن النشر يعد مكملاً للعملية التعليمية ومتمماً لها بالاشتراك والتنسيق مع مركزالنشرالعلمي بالجامعة المُشرف على النشربالجامعة.

والمُتأمل للجدول رقم (١٠) يخرج بانطباع أن النشربالجامعة لا تخدمه سياسة واضحة تُحدد معالمه العددية والموضوعية، حيث نجد أن هناك مجالات أخذت جُلَّ اهتمام النشربالجامعة؛ كمجال العلوم الاجتماعية بينما نجد في الوقت نفسه أن هناك مجالات لم تلق العناية الكافية من قبل الجامعة ؛ كمجال الآداب، واللغات، والجغرافيا والتاريخ... إلخ، وإذا استمرالوضع على ما هو عليه فإن الأمر سيزداد تقصيراً في السنوات القادمة، وعليه فإنه ينبغي على الجهات المعنية بالجامعة وفي مقدمتها مركز النشر العلمي بها، أن تولي هذه

القضية جُلَّ اهتمامها وعناياتها دراسةً وتمحيصاً وصولاً للأسباب وراء هذه النقاط السلبية لمحاولة علاجها وبشكل قوي وفعّال.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

إن المتأمل للجدول رقم (١١)، يلاحظ أن هناك أربعة مجالات موضوعية لم تقم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالنشرفيها، وهي:

ـ الفلسفة.

ـ الديانات.

ـ اللغات.

ـ الجغرافيا والتاريخ.

وتوجد من بين هذه المجالات الموضوعية الأربعة مجالات ثلاثة تُعد خارج نطاق اهتمام الجامعة وتوجهات مختلف كلياتها، حيث تُعد هذه الجامعة من الجامعات العلمية البحتة، سواء في توجه أهدافها التأسيسية، أو كلياتها المُختلفة وأقسامها العلمية المُتعددة. أما عن مجال اللغات فإن الملاحظ أن الجامعة لم تقم بالنشرفيه، مع أن الدراسة السابقة للباحث تؤكد أن الجامعة قد أاسهمت بتسعة كتب جاءت نسبتها ٢٨,١٢٪ من مجموع ماتم نشره بتلك الدراسة والبالغة اثنين وثلاثين كتاباً، وهي نسبة مرتفعة جداً، توضح مدى التقصيرالذي حدث لهذا المجال في هذه الدراسة.

كذلك يعطينا الجدول رقم (١١) مؤشراً واضحاً على استحواذ مجال العلوم الاجتماعية الذي جاء بالمركزالأول، على جل إصدارات الجامعة البالغة مائة وتسعة وأربعين كتاباً ؛ حيث نجد أن إصدارتها في هذا المجال قد بلغ مجموعها مائة وسبعة عشرَ كتاباً، تمثل نسبة ٧٨,٥٢٪. وهي نسبة مرتفعة

جدا لاتتناسب مع توجهات الجامعة العلمية البحتة، ولعل مرد ذلك إلى أن هذه الكتب قد جاء بينها ثلاثة وخمسون كتاباً هي في واقع الحال عبارة عن أدلة وتقارير وكتب إحصائية، مثلت نسبة ٤٥,٣٠٪ من مجموع المجال نفسه، كذلك نجد أن الكتب الدراسية قد أخذت نسبة ٣٤,١٩٪ من المجال نفسه، وذلك عندما أصدرت الجامعة أربعين كتاباً دراسياً لخدمة مختلف الأقسام العلمية بالجامعة، ويتبقى نسبة ٢٠,٥١٪ كانت لأربعة وعشرين إصداراً هي المُتبقية في هذا المجال، ومع ذلك تضل النسبة مرتفعة خصوصاً في ظل المقارنة لما تم الوصول إليه في دراسة سابقة للمجال نفسه الذي جاءت نسبته ٩,٣٨٪ ، وتظل كلتا النسبتين مرتفعة نظراً لكون هذا المجال لا يدخل بالأساس ضمن اهتمام الجامعة، حيث إن اصدار الأدلة والكتب الإحصائية والكتب الدراسية يعد اهتماماً ثانوياً، إذ إن بقية قطاعات هذا المجال لا تدخل في نطاق اهتمام الجامعة.

وجاء مجال العلوم البحتة بإصداراته الإثنى عشرَ، ليشغل بها المركزالثاني، ونجد هذه الإصدارات قد أخذت نسبة ٨,٠٥٪ من مجموع إصدارات الجامعة بشكل عام. وهذه النسبة لا تتوافق مع تطلعات الجامعة ومجال اهتمامها، مما يعني معه تقصيراً واضحاً في هذا المجال بالنشرفيه الذي يقف خلفه أغلب كليات الجامعة. ونجد أن هذه النسبة تقل كثيراً عما تم التوصل إليه في دراسة سابقة للباحث، التي خصصت لهذا المجال ما نسبته ٢٨,١٢٪، حيث يتضح أن الفارق بين النسبتين كبير جداً يُسجل لصالح هذا المجال في تلك الدراسة مما يترتب عليه التأكيد على أن تتولي الجامعة العناية المطلوبة لهذا المجال ليواكب طموحها وتطلعاتها العلمية المتعددة.

ولعل من الحسنات المُسجلة لصالح النشربهذه الفترة (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ)، أن الجامعة قد نشرت في مجال كان مُهملاً ولم تقم بالنشرفيه

سابقاً حسب ماورد في دراسة سابقة للباحث حيث نجد أن مجال الأعمال العامة قد حضي بعدد لا بأس به من الكتب التخصصية بلغت عشرة كتب،

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	١٠	٦,٧١٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	١١٧	٧٨,٥٢٪	٥٣ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	×	×	
٥٠٠	العلوم البحتة	١٢	٨,٠٥٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٤	٢,٦٩٪	
٧٠٠	الفنون	٥	٣,٣٦٪	
٨٠٠	الآداب	١	٠٠,٦٧٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	١٤٩	١٠٠٪	

الجدول رقم (١١)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مختلف المجالات الموضوعية

وجاءت نسبتها ٦,٧١٪ حيال ما تم إصداره بهذ الجامعة. وبهذه الاصدارات العشرة استحق أن يأخذ المركزالثالث من بين المجالات الموضوعية التي أسهمت فيها الجامعة. ويقف وراء هذه الكتب العشرة عمادة شؤون المكتبات، حيث

يغلب على هذه الكتب أنها كتب مخصصة لخدمة الباحثين ومستخدمي المكتبة؛ لإعانتهم على أداء بحوثهم على اختلافها، مما ينبيء بعهد جديد لهذه العمادة في المشاركة الفعّالة في مجال النشرالمتخصص في نطاق عملها ومهامها.

كذلك حظي مجال الفنون بالعناية والاهتمام في هذه الفترة (١٤٠٦هـ ـ ١٤١٢هـ)، حيث نجد أن هذا المجال جاء بالمركز الرابع. ونجد النشر قد أهمل بهذا المجال في الفترة السابقة لهذه الفترة، حسب ما ورد في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت بخمسة كتب لخدمة هذا المجال، جاءت نسبتها ٣,٣٦٪ من المجموع العام (١٤٩)، وتُعد هذه النسبة جيدة بالمقارنة بالوضع السائد من قبل، ومع ذلك ينبغي على الجامعة أن تهتم به نظراً لأن هذا المجال يُعد أحد اهتماماتها المتمثلة في تخصيص كلية تصاميم البيئة، التي تولى برامج العمارة والتخطيط والعمارة الإسلامية اهتماماً مميزاً.

وتُعد مساهمة الجامعة في مجال العلوم التطبيقية، الذي جاء بالمركز الخامس مساهمة متواضعة جداً، حيث بلغ مجموع ما نشرته الجامعة بهذا المجال أربعة كتب فقط، جاءت نسبتها ٢,٦٩٪، وهي نسبة أقل ما توصف به بأنها قاصرة، لا تواكب اهتمام الجامعة وأهدافها. وتُعد هذه النسبة أقل بكثير مما كانت عليه في دراسة سابقة للباحث الذي خصص لهذا المجال ما نسبته ٢٥٪، إذ يتضح معه مدى تواضع إسهام الجامعة في هذه الفترة بهذا المجال، إذ إن البون شاسع بين النسبتين (٢,٦٩٪، ٢٥٪) الذي قُدربفارق وصل إلى ٢٢,٣١٪، مما يعني معه أن هناك تقصيراً من قبل الجامعة، وبخاصة إذا عُلم أن هذا المجال مدعوم من أغلب كليات الجامعة وتخصصاتها العلمية المختلفة. وإذا لم تهتم الجامعة بأمرهذا المجال والعناية به فإن الوضع سيزداد تعقيداً في المستقبل.

وجاء مجال الآداب في ذيل القائمة بالمركز السادس، بكتاب واحد فقط، كانت نسبته متمثلة في ٦٧,٠٠٪ حيال ما تم نشره بهذه الجامعة، ولا يمكن أن نسجل هنا سلبية نظراً لضعف الجامعة في الإسهام في هذا المجال نظراً لأن الجامعة لا تولي هذا المجال عنايتها أو اهتماماتها على اعتبار أنها من الجامعات العلمية الصرفة.

والمتفحص للجدول رقم(١١) يخرج بانطباع واضح أن النشر بالجامعة لاتخدمه سياسة واضحة ودقيقة تأخذ بزمام توجهاته العددية والموضوعية، نظراً لعدم وجود التوازن العددي بين مختلف المجالات الموضوعية ؛ كسيطرة مجال العلوم الاجتماعية على باقي المجالات وبفارق كبير جداً، يضاف إلى ذلك أن الجامعة قد قصرت بشكل واضح في مجالات تنصب وتدور حول اهتماماتها الحالية والمستقبلية ؛ كالتقصير الواقع في مجال العلوم البحتة والتطبيقية، إلا أنه مع وجود هذه السلبيات إلا أن الجدول رقم (١١) أعطى مؤشراً جيداً للتوجهات الموضوعية نشرت فيها الجامعة في هذه الفترة ؛ كنشرها في مجال الأعمال العامة وغيره.

جامعة الملك فيصل

ارتفع عدد المجالات الموضوعية في هذه الفترة الزمنية (١٤٠٦هـ ــ ١٤١٢هـ)، التي تشملها هذه الدراسة ، التي ساهمت في تقاسم إصدارات جامعة الملك فيصل من أربعة مجالات موضوعية وردت في دراسة سابقة للباحث، إلى ستة مجالات موضوعية في هذه الدراسة (انظر الجدول رقم ١٢)، حيث نجد أن مجال العلوم الاجتماعية قد استحوذ على ما يزيد عن النصف من إصدارات هذه الجامعة البالغة أربعة وأربعين، حيث اقتطع منها ثلاثة وعشرون كتاباً، بلغت نسبتها ٥٢,٢٧٪ من جملة إصدارات الجامعة بشكل عام. ولعل السبب في ارتفاع هذه النسبة كون هذه الكتب قد اشتملت على أدلة وكتب إحصائية وتقارير سنوية تصدرها الجامعة، حيث شكلت مثل

هذه النوعية من الكتب ما نسبتها ٤٠,٩١٪ من مجموع ما صدر في المجال نفسه، إذ نجد أن مجموع هذه الكتب وصل إلى ثمانية عشر كتاباً، ويُعد هذا المجال من المجالات التي كانت مُهملة في الدراسة السابقة للباحث، ويرجع ذلك إلى أن الدراسة السابقة لم تغطِّ الكتب التي تخدم الناحية الإعلامية ؛ كالأدلة والتقارير ونحوها، ومع ذلك فإن صدور خمسة كتب ـ وهي نتاج الفرق ما بين الكتب الثمانية عشر، والكتب الثلاثة والعشرين الصادرة بالمجال بأكمله ـ يُعد تطوراً بحد ذاته يُسجل لصالح النشر بالجامعة في هذه الفترة.

التصنيف	المجالات الموضوعية	إسهام الجامعة	النسبة	الملحوظات
٠٠٠	الأعمال العامة	٥	١١,٣٦٪	
١٠٠	الفلسفة	×	×	
٢٠٠	الأديان	×	×	
٣٠٠	العلوم الاجتماعية	٢٣	٥٢,٢٧٪	١٨ كتاباً عبارة عن أدلة وتقارير
٤٠٠	اللغات	١	٢,٢٧٪	
٥٠٠	العلوم البحتة	٢	٤,٥٥٪	
٦٠٠	العلوم التطبيقية	٩	٢٠,٤٦٪	
٧٠٠	الفنون	×	×	
٨٠٠	الآداب	٤	٩,٠٩٪	
٩٠٠	الجغرافيا والتاريخ	×	×	
	المجموع	٤٤	١٠٠٪	

الجدول رقم (١٢)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مختلف المجالات الموضوعية

وأصبح مجال العلوم التطبيقية بالمركزالثاني نتيجة لما تم إصداره بهذا المجال بهذه الجامعة، التي وصلت إلى تسعة كتب جاءت نسبتها ٢٠,٤٦٪ من مجموع ما تم إصداره بالجامعة. ويلاحظ أنه مع ارتفاع عدد هذه الكتب التي تخدم هذا المجال من ستة كتب تم الوقوف عليها في دراسة سابقة للباحث إلى تسعة كتب في هذه الدراسة إلا أن هناك اختلافاً كبيراً في النسبة التي اخذتها كلَ مجموعة ؛ فنجد أن الكتب التي وردت في الدراسة السابقة قد استقطعت ما نسبته ٤٠,٠٪ من مجموع ما صدرعن الجامعة البالغ خمسة عشرَ إصداراً، بينما نجد أن الكتب التسعة التي وردت في هذه الدراسة قد أخذت نسبة ٢٠,٤٦٪ من مجمل ما صدر في هذه الفترة مما يعني معه هبوطاً زيادةً في النشربهذا المجال ينبغي على الجامعة أن تتعهد به بالبحث والعناية للرفع من إسهامها فيه بما يتناسب مع توجهاتها العلمية بالذات.

وجاء مجال الأعمال العامة بالمركزالثالث برصيد بلغ خمسة كتب، كانت نسبتها ١١,٣٦٪ من مجموع ماتم إصداره بهذه الجامعة. وهذه النسبة منخفضة عما كانت عليه في دراسة سابقة للباحث، حيث نجد أن في تلك الدراسة مع قلة ما صدر بهذا المجال البالغة ثلاثة كتب فقط، حيث إنها أخذت نسبة ٢٠٪ مماتم إصداره في تلك الدراسة البالغة خمسة عشرَ كتاباً. ومع أنخفاض هذه النسبة في هذه الفترة، لهذا المجال إلا أنها جاءت معقولة وتسايرالاتجاه العام لإصدارات الجامعة. والمتفحص لهذ الكتب الخمسة يجدها تخدم الحاسب الآلي وبرمجته، ولم يوجد من بينها سوى كتاب واحد فقط يخدم قطاع المكتبات، ومن هنا تأتي الملاحظة التي ينبغي أن يُشارإليها وذكرها، وتتمثل في تقصيرعمادة شؤون المكتبات في إصدار الكتب التخصصية التي تخدم عملها مما يترتب عليه نقص في الخدمة المرجوة من المكتبة ومحتوياتها، وبخاصة

في غياب التقنية الحاسوبية في ترتيب مجموعاتها، ولذا ينبغي على هذه العمادة أن تهتم بهذا المجال وأن توليه جُلَّ اهتمامها وعنايتها.

وكان نصيب مجال الآداب المركزالرابع، وذلك عندما أصدرت الجامعة أربعة كتب تخدم المجال نفسه، بلغت نسبتها ٩,٠٩٪ من مجموع ما تم إصداره بالجامعة. وتُعد مساهمة الجامعة في هذا المجال من النقاط الإيجابية، ذلك أن مجال الآداب كان مُهملاً في الفترة السابقة لعام (١٤٠٦هـ)، حيث ذكرت إحدى الدراسات أن الجامعة لم تُسهم بهذا المجال بأي إصدار، مما يعني معه بداية حسنة وطيبة لخدمة هذا المجال الذي يدخل ضمن أهداف الجامعة وتوجهاتها.

وجاء بالمركزالخامس مجال العلوم البحتة بكتابين أسهم بهما في مجال النشربالجامعة، جاءت نسبتها ٤،٥٥٪ حيال ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام. ولوقارنا هذا الوضع وهذه النسبة بالذات مع النسبة الواردة في الدراسة السابقة للباحث، التي خصصت لهذا المجال نسبة ٢٦,٦٧٪ لتضح مدى الفارق الكبيروالبون الشاسع الذي يُثبت أن الجامعة قد انتابها تقصيرلخدمة هذا المجال والعناية به، مما يعني معه التوجيه بالتنبيه لمسؤولي الجامعة لمدى جدية الموقف، وحاجته إلى العناية والاهتمام.

ونجد أن مجال اللغات ـ الذي أخذ المركزالسادس في هذه الدراسة ـ كان مُهملا، ولم يصدرعن الجامعة أي كتاب في الفترة السابقة لعام (١٤٠٦هـ)، وذلك حسب ما ورد في الدراسة السابقة للباحث، مما يعني معه أن الجامعة قد بدأت تهتم بتغطية المجال بالنشر المناسب، وبخاصة أن هذا المجال يساير اهتمام الجامعة، حيث نجد أن الجامعة في هذه الدراسة أصدرت كتاباً واحداً جاءت نسبته للمجموع العام ٢,٢٧٪، وهي نسبة متواضعة جداً ينبغي

الاهتمام بها والعناية اللازمة بها للرفع من مستوى تمثيل الإصدارات اللغوية في مجمل ما تصدره الجامعة.

أما المجالات التي أهملت جامعة الملك فيصل النشر فيها فنجدها أربعة مجالات، وهي: الفلسفة، والديانات، والفنون، والجغرافيا والتاريخ، ولعل للجامعة من التبرير الكافي الذي يجعلها تعزف عن النشر في مجالي الفلسفة، والجغرافيا والتاريخ، خصوصاً وأن الجامعة لا تولي هذين المجالين اهتمامها من حيث الأهداف أو الكليات وأقسامها العلمية. إلا أن إهمال الجامعة للنشر في مجال الديانات فيه من الملحوظات الشيء الكثير، وبخاصة أن قسم الدراسات الإسلامية الموجود في كلية التربية يستوجب العناية والاهتمام به من قبل الجامعة بهذا المجال. كذلك فإن إحجام الجامعة عن النشر في مجال الفنون، ولديها كلية كاملة تخدم مجال العمارة والتخطيط، فيه تقصير لا يُستهان به، وبخاصة أن الجامعة قد سبقت النشر في هذا المجال حسب ما ورد، في دراسة سابقة للباحث، مما يعني معه تراجعاً سلبياً غير مُبرر، وينبغي على الجامعة أن تهتم به مستقبلاً بدراسة الوضع لمعرفة الأسباب الكامنة وراء تراجع الجامعة عن النشر بهذا المجال.

وبهذا يتضح أن النشر بجامعة الملك فيصل لا تخدمه سياسة تُحدد معالمه الموضوعية. ولعل مرد ذلك إلى غياب الجهة المشرفة على النشر التي تُعد مسؤولة عن إعداد مثل هذه السياسة ومتابعتها، بل تم إلغاؤها بعد أن كانت موجودة. مما جعل جهات وقنوات النشر بالجامعة تقوم بالنشر غير الموجه، وفي الوقت نفسه هناك جهات لم تقم بأي دور في مجال النشر مع أهمية قيامها بذلك ومشاركتها في النشر، ككلية العمارة والتخطيط، وقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية. وعليه ينبغي للجامعة أن تولي هذا الموضوع جُلَّ اهتمامها

وعنايتها، وأن تعمل على إيجاد تلك الجهة المُشرفة على النشر بالجامعة وشؤونه، وتعطيها الصلاحيات المناسبة التي تمكنها من توجيه النشر عددياً وموضوعياً بالجامعة، لكي لا تتشتت الجهود وتتعدد الاهتمامات والاجتهادات التي قد تحدث في غياب هذه الجهة، وأن تدعمها مادياً بما يتناسب مع تطلعات الجامعة وتوجهاتها وطبيعة تخصصات الكليات وأقسامها العلمية المختلفة، لكي تكون النتائج في مستوى طيب وأفضل مما هي عليه الآن.

الخـــلاصـــة:

ونخرج من هذا الاستعراض لاتجاهات النشر الموضوعية بشكل عام للجامعات الخليجية الأثني عشرة، بحقائق يمكن تحديدها بأمور ثلاثة هي:

١- سيطرة العلوم الاجتماعية على توجهات النشر الموضوعية بالجامعة الخليجية بشكل عام، ما عدا بعض الجامعات، كالجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- أن هذه الجامعات تقوم بالنشر في ظل غياب السياسة الواضحة المُحددة لمعالمه الموضوعية، بشكل يخدم احتياجاتها وأهدافها.

٣- أن بعض هذه الجامعات قد أهمل النشر في مجالات موضوعية بعينها بعضها لها ما يبرره في إهمالها والبعض الآخر لاتوجد للجامعة في إهمال مجال بعينه التبرير الكافي، مما يشير إلى وجود نقص وتقصير واضح لتغطية هذه المجالات التي تخدم توجهاتها واهتماماتها التي عبرت عنها بكليات متخصصة وأقسام علمية.

ثالثاً: تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل خاص (العلوم والتقنية):

من ضمن اهتمامات هذه الدراسة، معرفة جهود الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في مجال العلوم والتقنية، وهذا يعني تحليل إصدارات هذه الجامعات وتصنيفها حسب تصنيف ديوي بشكل دقيق لمعرفة مدى التغطية الموضوعية لهذه الإصدارات الخاصة، وهذا المجال الموضوعي الذي هو مجال العلوم والتقنية، يقابله في تصنيف ديوي مجالا العلوم البحتة والتطبيقية، وعليه سوف يتم تصنيف هذه المطبوعات وتوزيعها على هذين المجالين حسب الموضوع الذي تغطيه لمعرفة تلك الموضوعات الداخلة في مجال العلوم البحتة ومجال العلوم التطبيقية، التي بدورها تنقسم إلى عشرة قطاعات داخلية لكل مجال للوصول لتلك الموضوعات التي أهمل النشربها، وهل تدخل في تخصص الجامعة واهتمامها أو لا، وما مدى التغطية النشرية لتلك القطاعات التي نشرتها الجامعة وهل هي مناسبة أو مرتفعة ؟

وتجدر الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بالجامعات السعودية التي سبق تغطيتها في دراسة سابقة للباحث، وتم دراسة اتجاهات موضوعات إصداراتها، حيث إن الباحث يرى أنه عند تغطية جانب العلوم البحتة والتطبيقية (العلوم والتقنية)، تم إدخال الكتب التي صدرت بهذين المجالين التي شملتها الدراسة السابقة ضمن تحليله في هذه الدراسة، ولعل السبب في هذا الإجراء يرجع إلى عاملين مهمين هما:

١- أن هذين المجالين، العلوم البحتة والتطبيقية (العلوم والتقنية)، تم تغطيتها سابقاً من قبل الباحث، ولكن بشكل عام ولم يدخل في التفصيلات أو التركيز عليهما بشكل دقيق لمعرفة جوانب الضعف ومواطن القوة.

٢- أن هذه الدراسة جعلت من دراسة هذين المجالين العلوم البحتة

والتطبيقية (العلوم والتقنية)، ضمن أولوياتها واهتمامها، مما يلقي بظلاله على ضرورة النظرة التحليلية لإصدارات الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في هذين المجالين، لتكتمل الصورة وتتضح الرؤية. وهذا بخلاف ماكان واقعاً في الدراسة السابقة التي لم يكن هذان المجالان ضمن أولوياتها ولا اهتمامها.

هذا وسوف تكون دراسة هذا الجانب مبنية على النظرة الشمولية لكل مجال بشكل عام ؛ لمعرفة جهود الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة بهذا المجال أو ذاك، حيث يُستفاد من هذه الطريقة معرفة أي الجامعات أكثراهتماماً وعناية بهذا المجال أو ذاك، يضاف إلى ذلك أنه سوف يتم تحليل جهود كل جامعة بكل مجال للوقوف على مواطن القوة والضعف، وتحليل ذلك للوصول إلى السبب وراء أي ظاهرة من الظواهر، وفي ختام هذه التغطية لكلا المجالين سوف تكون هناك نظرة شاملة لكل الجامعات وجهودها في مجالي العلوم والتقنية الذي سبق تحليله ولكن في نطاق هذا المجال سواء مجال العلوم البحتة أو التطبيقية.

وبخلاف الجامعة الاسلامية، فإن الجامعات الخليجية المتبقية كان لها إسهام بشكل واضح في مجالي العلوم البحتة أو التطبيقية (العلوم والتقنية) أما جميعاً أو بأحدهما فقط، وهذا ما سوف يتضح في التحليلات الآتية.

العلـــــوم البحتـة:

وبالنظرللجدول رقم (١٣) المُبين والمُوضح لإسهام الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في مجال العلوم البحتة، يتضح وبشكل جليَ تصدرجامعة الملك سعود قائمة الجامعات بشكل مُلفت للنظر، وبفارق كبيرجداً عن المركز الثاني، حيث نجد أن جامعة الملك سعود قد أسهمت بهذا المجال بمائة وتسعة

وعشرين كتاباً منذ إنشائها عام ١٣٧٧هـ[1] ، جاءت نسبتها ٤٥,٤٢٪ من مجموع إسهام الجامعات الخليجية موضع الدراسة في هذا المجال والبالغة مائتين وأربعة وثمانين كتاباً. مما يعني معه بالضرورة أن هذه الجامعة تهتم بهذا المجال وتوليه جُلّ عنايتها، ولعل مرد ذلك إلى أن هذه الجامعة تُركزعلى هذا المجال. الذي ترجمته إلى كليات وتخصصات متعددة كان لها السبق في الإسهام المُبكروالمتواصل في هذا المجال.

وجاءت جامعة الملك عبدالعزيز بالمركزالثاني وبفارق كبير كما ذكرت سابقاً بالنسبة لإسهامها في هذا المجال، حيث بلغت مشاركتها اثنين وخمسين كتاباً منذ نشأتها عام ١٣٩١هـ، مثلت نسبة ١٨,٣٨٪ حيال ما تم إصداره من قبل الجامعات الخليجية المساهمة بهذا المجال. وهذه المساهمة نجدها بعيدة عن إسهام جامعة الملك سعود، مع ان كلتا الجامعتين لهما الاهتمامات نفسها والتوجهات ذاتها تقريباً إلا أن جامعة الملك سعود تعد الأقدم وجوداً والأكبر والأكثرانتشاراً وفروعاً وطلاباً وأعضاء هيئة تدريس، مما ألقى بظلاله على عدد ما نشرته الجامعة.

وكان نصيب المركزالثالث لجامعة الكويت التي اكتفت بنشرثمانية وأربعين كتاباً، جاءت نسبتها ١٦,٩٠٪ حيال ما تم نشره في هذا المجال بشكل عام، وهي مساهمة جيدة ومتوافقة مع قدم إنشاء الجامعة الذي كان في عام ١٩٦٦م /١٣٨٦هـ، وإمكاناتها المادية والبشرية المتنامية، خاصة ما نلاحظه من كثرة أعداد الكليات غير العلمية واقتصار الجامعة فقط على أربع كليات لها مساس بالقطاع العلمي، وهي: كلية الطب، وكلية العلوم، وكلية

---

[1] جميع التواريخ والإحالات الواردة في هذا الجانب من البحث (تحليل الاتجاهات الموضوعية بشكل خاص) مأخوذة من المرجع : مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية. **دليل الجامعات في دول الخليج العربية.** (ط٤. ـ الرياض : المكتب ، ١٤١١هـ)، ص ١٢٣.

الهندسة والبترول، وكلية العلوم الطبية المساعدة والتمريض، بينما نجد بالجامعة سبع كليات لها اهتمام بالقطاع غير العلمي ؛ كالأدلة والتقارير.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملحوظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	٧	٢,٤٦٪	
٢	جامعة البحرين	٢	٠٠,٧٠٪	
٣	جامعة السلطان قابوس	١	٠٠,٣٥٪	
٤	جامعة قطر	١١	٣,٨٨٪	
٥	جامعة الكويت	٤٨	١٦,٩٠٪	
٦	الجامعة الإسلامية	×	×	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	×	×	
٨	جامعة أم القرى	١١	٣,٨٨٪	
٩	جامعة الملك سعود	١٢٩	٤٥,٤٢٪	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	٥٢	١٨,٣١٪	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٩	٦,٦٩٪	
١٢	جامعة الملك فيصل	٤	١,٤١٪	
	المجموع	٢٨٤	١٠٠٪	

الجدول رقم (١٣)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة في مجال العلوم البحتة

وبلغ إسهام جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بهذا المجال تسعة عشر كتاباً، جاءت نسبتها ٦,٦٩٪ من مجموع ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية التي كان لها إسهام في هذا المجال. وهذه المساهمة مكنتها من أن

تكون بالمركز الرابع. ويلاحظ على إسهام هذه الجامعة بهذا المجال أنه لا يتناسب مع توجهات الجامعة وطبيعة تخصصات كلياتها وأقسامها العلمية المنصبة على العلوم والتقنية (بمجالي العلوم البحتة والتطبيقية)، حيث تُعد هذه الجامعة الوحيدة من بين الجامعات الخليجية أجمع التي تركز بوجه خاص على مجال العلوم والتقنية، ولا تهتم بالمجالات الأدبية، مما يعطي انطباعاً على أن هناك تقصيراً من قبل الجامعة في الإسهام في هذا المجال، حيث إن المبررات لهذا التقصيرغير متوافرة، إذ إن الإمكانات المادية جيدة والكوادرالتدريسية مؤهلة والدعم لها موجود، ولا يتبقى سوى أن هذه الكوادر التدريسية قد أصابها تقصير في الإسهام والنشر بهذا التخصص المطابق تماماً لتوجهات الجامعة وواجباتها العلمية.

وتقاسم المركزالخامس كل من جامعة قطروجامعة أم القرى بأحدَ عشرَ كتاباً لكل منهما، جاءت نسبة كل منهما ممثلة في ٣,٨٨٪ حيال ما تم إصداره من قبل الجامعات الخليجية موضع الدراسة، وهذه المشاركة الضعيفة تُنبيء عن تقصيرواضح للاهتمام بهذا المجال، خاصة من جامعة أم القرى التي تولي هذا المجال عناية واهتماماً، والذي ترجمته إلى تخصصات علمية موجودة بكلية العلوم التطبيقية والهندسية. أما جامعة قطر فإنها لا تملك المبرر الكافي لهذا التقصيرالذي نجده واضحاً في اهتماماتها بالنشربهذا المجال، وبخاصة أن في جامعة قطر كلية تخدم هذا المجال بشكل مباشر؛ وهي كلية العلوم، مما يعني معه أن هناك تقصيراً ينبغي على الجامعة أن توليه اهتمامها وعنايتها، وبخاصة في غياب مُبرر ضعف الإمكانات المادية.

وجاءت جامعة الإمارات العربية المتحدة بالمركزالسادس بإصدارتها السبعة في هذا المجال، وجاءت نسبتها ٢,٤٦٪ من مجمل ما تم إصداره بهذا المجال (العلوم البحتة)، ثم جامعة الملك فيصل بأربعة كتب جاءت نسبتها

٤١,١٪، وحقق لها هذا الإسهام المركز السابع، وجاءت جامعة البحرين بالمركز الثامن بكتابين فقط جاءت نسبتها ٠٠,٧٠٪، وأخيراً جامعة السلطان قابوس بالمركز التاسع، حيث اكتفت بنشر كتاب واحد فقط بلغت نسبته ٠٠,٣٥٪. ونجد أنه ليس لهذه الجامعات الأربع الأخيرة أي مُبرر في هذا التقصير وهذا الإسهام الضعيف حتى ولو في ظل ضعف الإمكانات المادية التي تبرر بها تقصيرها في هذا المجال كل من جامعة البحرين، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة الملك فيصل ؛ لأن الحلول البديلة موجودة، كالدعم الذاتي بالبيع، والبحوث المُدعمة خارجياً، والرسائل الجامعية والبحوث الطلابية المتميزة كلها حلول ينبغي على هذه الجامعات أن تسلكها لتلبية احتياجاتها النشرية.

والآن نأتي إلى تفصيل هذا المجال بالنسبة لكل جامعة على حدة حسب الترتيب الهجائي المُتبع (الترتيب بالدول أولاً ثم بالجامعة)، إذ يعني هذا أن الجامعة التي سوف ترد أولاً ليست بالضرورة أن تكون الأولى في عدد مانشرته، بل إن الجانب الهجائي المتبع هو الذي جعلها بالمقدمة أو بالمؤخرة.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

مع قلة إصدارات جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم البحتة، التي بلغت سبعة كتب فقط، إلا أننا نجد هذه الكتب قد اشترك في إخراجها خمسة قطاعات موضوعية من بين عشرة قطاعات المكونة للمجال الموضعي نفسه الذي هو العلوم البحتة (انظر الجدول رقم ١٤)، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت بكتابين لكل من قطاعي الجيولوجيا والعلوم الحيوانية، جاءت نسبتها حيال ما أصدرته الجامعة نفسها في هذا المجال ٢٨,٥٨٪ لكل منهما، أما الكتب الثلاثة المتبقية فتقاسمتها ثلاثة قطاعات موضوعية من مجال العلوم البحتة، وهي الكيمياء، وعلوم الحياة، والعلوم النباتية، لكل منها كتاب واحد

فقط، جاءت نسبة كل منها ١٣,٢٨٪. ولعل الملاحظة العامة على هذه الإصدارات هي قلتها، حيث نجد أن عدد سبعة كتب لا تسايراهتمامات الجامعة، وبخاصة تلك المشاركة في موضوع العلوم النباتية، الذي نجد الاهتمام به ليس على مستوى الجامعة فحسب، بل إنه يمثل اهتمام الدولة نفسها التي أولته جلّ عنايتها لمقاومة ما تسميه بمشكلة التصحر.

وإذا كان هناك عذر ومبرر لبعض قطاعات هذا المجال (العلوم البحتة) أن تهملها الجامعة ولا تنشرفيها كالفلك، فإن هناك قطاعات أخرى لا نجد أن للجامعة سبباً مقنعاً لإهماله كالرياضيات والفيزياء والحفريات النباتية والحيوانية، وجميع هذه القطاعات الموضوعية الثلاثة نجدها مدعومة من قبل الجامعة في شكل أقسام علمية موجودة بكلية العلوم، التي تُعد من الكليات القديمة إنشاءاً، حيث أنها أُنشأت عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ، مما يجعل أمر الاهتمام والعناية بها ليس مقتصراً على هذه القطاعات الموضوعية الثلاثة فحسب، بل بمجمل القطاعات الموضوعية التي تدخل في مجال العلوم البحتة. وهذا أمر ضروري ومهم لأنها تسايراتجاهات الجامعة واهدافها المتمثلة في الكليات والأقسام العلمية بها، تخدم هذا المجال الموضوعي الحيوي، لأن النشرالقائم الآن والمتمثل في خدمة بعض قطاعات هذا المجال يُعد ضعيفاً جداً ولايمكن اعتباره مؤدياً للغرض والهدف الماثل بهذه الكليات العلمية، يضاف إلى ذلك أن الجامعة لا تشكو من ضعف الإمكانات المادية وحتى البشرية المؤهلة، مما يعني معه أن هناك تقصيراً موجوداً في نظام هذه الكليات التي تركزعلى العملية التعليمية، ولا تولي أمرالنشرفي نطاق تخصصاتها جل عنايتها واهتماماتها، ولاتوجد الخطط التفصيلية التي تُحدد أولويات النشر وغاياته، مما يزيد من تأثير هذا الأمرعلى النشربالجامعة، وحتى إدارة المطبوعات التي وُكِل إليها أمر النشربالجامعة لا تستطيع أن تقوم بهذا الجهد بمعزل عن دورهذه

الكليات ؛ لأنها تُعد مصادر موضوعية حيوية لمؤلفات وكتب، تقوم هذه الإدارة بترجمتها إلى واقع ملموس قابل للتوزيع والتبادل والإهداء... إلخ.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	×	×	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفيزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	١	١٤,٢٨٪	
٥٥٠	الجيولوجيا	٢	٢٨,٥٨٪	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	١	١٤,٢٨٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	١	١٤,٢٨٪	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٢	٢٨,٥٨٪	
	المجموع	٧	١٠٠٪	

جدول رقم (١٤)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم البحتة

جامعة البحرين

واقتصرت جامعة البحرين على النشر في قطاع واحد فقط من قطاعات هذا المجال العشرة، حيث أسهمت الجامعة بكتابين فقط في قطاع الكيمياء،

بينما نجد أن بقية القطاعات لم تقم الجامعة بالنشرفيها. وإذا كان للجامعة مبررالكافٍ ومقنع في عزوفها عن النشرفي بعض قطاعات هذا المجال وخدمتها، فإننا في الوقت نفسه نجد أن هناك ثلاثة قطاعات موضوعية لا يوجد لدى الجامعة مُبرر مقنع في عدم الاهتمام بها نظراً لوجود تخصصات علمية وأقسام أكاديمية تهتم وتعنى بها، وهي قطاع الرياضيات والفيزياء وعلوم الحياة، التي لم تهتم الجامعة بالنشربها مع أن هذه الأقسام العلمية تُعد أحد مكونات كلية العلوم، وهي من أقدم الكليات بالجامعة حيث إنها أنشئت عام ١٩٧٨م/١٣٩٨هـ. وتبقى مسألة التبريرالذي تؤمن به هذه الجامعة، وهو ضعف الامكانات المادية الداعمة لقطاع النشر بالجامعة، ومع وجاهة هذا التبرير إلا أن الحلول البديلة من الدعم الذاتي، والاتجاه إلى نشرالرسائل العلمية، والبحوث الطلابية المُتميزة، والنشرالمشترك، والبحوث المدعمة من جهات خارجية عامة وخاصة على حد سواء، هي في واقع الأمرحلول مناسبة وناجحة وكافية لقيام حركة نشرمفيدة بهذه الجامعة، وبخاصة أن هذه البدائل ليست حكراً على تلك الجامعات التي تشكومن ضعف الإمكانات المادية، بل نجد أن هناك جامعات سلكت جميع هذه الوسائل أو بعضها لكي تضمن قيام حركة نشرذات نشاط متميز، كجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الكويت.

جامعة السلطان قابوس

جاء إسهام جامعة السلطان قابوس بمجال العلوم البحتة وقطاعاته الموضوعية المختلفة غيرمواكباً لطموحات الجامعة العلمية، ذات التنظيم الدقيق، والتوجه المنظم، فقد اقتصرت مشاركة الجامعة على كتاب واحد فقط، وخدم قطاع علوم الحياة فقط، أما بقية القطاعات فكان الإسهام فيها صفراً، حيث نجد أن هناك ست قطاعات لا تُعذرالجامعة بعدم النشربها، وهي: الكيمياء،

وعلوم الأرض (الجيلوجيا)، والرياضيات، والفيزياء (وهذه القطاعات الماضية ترجمتها الجامعة إلى أقسام علمية فعليـة بكلية العلوم)، كذلـك قطاعي علـم النبات، وعلم الحيوان، (وهما قسمان بكلية الزراعة). والحقيقة الماثلة للعيان أن إهمال هذه القطاعات الستة تقصيرقائم بهذه الجامعة، وبخاصة أن مشكلة ضعف الامكانات المادية أقل حدة من جامعة البحرين، كذلك فإن الجامعة لاتشكو من ضعف إمكانات مطابعها الفنية والبشرية، مما يعني معه عدم توازن توجهات هذه الكليات التي ركزت على العملية التعليمية فحسب، ولم تولِ أمرالنشربها العناية الكافية واللازمة لها، ولعل إدارة النشرالتي هي قيد الإنشاء بالجامعة تهتم بهذا الجانب الذي يُمثل اهتماماً ملحوظاً ومتميزاً من قبل الجامعة، وسيكون من المستحسن للجامعة أن تهتم بالحلول البديلة التي لا تكلفها شيئاً يُذكر ؛ كالدعم الذاتي، والنشرالمشترك، والبحوث المُدعمة من جهات خارجية، التي قد يكون في سلوكها حل لهذا الضعف ولهذا التقصيرفي المشاركة.

جامعـــــة قطـــــر

شاركت جامعة قطربمجال العلوم البحتة بأحدَ عشرَ كتاباً، تقاسمتها أربعة قطاعات موضوعية تخدم هذا المجال، (انظرالجدول رقم ١٥)، حيث جاء إسهام الجامعة الأكبرفي قطاع العلوم النباتيـة بأربعة كتب، اقتطعت نسبة ٣٦,٣٧٪ من مجموع ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام، بعدها جاء قطاعا علوم الأرض (الجيولوجيا)، وعلوم الحياة ليتقاسما ستة كتب خرجت لخدمة كل منهما بثلاثة كتب جاءت نسبة كل منهما ٢٧,٢٧٪ مما تم إصداره بهذا المجال، وكان هناك كتاب واحد شاركت به الجامعة بقطاع الرياضيات، حيث جاءت نسبته ٩,٠٩٪ حيال ما تم نشرهبهذا المجال. ونجد أن عدد ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام يسايرويتناسق مع إجمالي ما تم نشره بالجامعة والبالغة

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	١	٩,٠٩٪	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	×	×	
٥٥٠	الجيولوجيا	٣	٢٧,٢٧٪	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٣	٢٧,٢٧٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	٤	٣٦,٣٧٪	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	×	×	
	المجموع	١١	١٠٠٪	

جدول رقم (١٥)

يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم البحتة

مائة كتاب، إلا أن توزيع هذه الكتب الاحد عشرَ على مجال العلوم البحتة فيه تقصير واضح، وبخاصة القطاعات التي أهمل النشر بها نجد أن لها أقساماً علمية بالجامعة كان من المفترض أن تدعمها ؛ كالكيمياء، والعلوم الحيوانية، اللذان يُعدان من أقسام كلية العلوم بالجامعة، والذي كان انشاؤها مبكر، إذ كان ذلك في عام ١٣٩٧هـ، وعليه فإن الجامعة ليس لديها المبرر الكافي

لاهمالها هذين القطاعين، إذ إن المطبعة الجامعية غيرموجودة، إلا أن الجامعة لا تشكوا من قلة الإمكانات المادية أو ضعف القدرات البشرية، وبخاصة إذا علمنا أن هناك مركزاً بحثياً يهتم بهذا القطاع بشكل عام، وهو مركز البحوث العلمية والتطبيقية، مما يعني معه بعداً آخر للمشكلة المتمثلة في هذا الإهمل للنشربهذا المجال. وفي الوقت نفسه نجد أن للجامعة المبرراً المقنعاً في إهمال قطاعي الفلك والفيزياء، لعدم اهتمام الجامعة بهما أصلاً، وعدم وجود أقسام علمية تخدمهما.

جامعة الكويت

بلغ إسهام جامعة الكويت في مجال العلوم البحتة ثمانية وأربعين كتاباً، تقاسمتها تسعة قطاعات موضوعية من مجال العلوم البحتة، حيث جاء بالمقدمة قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) برصيد بلغ خمسة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال المجموعة المتعلقة بالمجال ذاته ٥٢,٠٨٪، (انظرالجدول رقم ١٦)، تلاه مباشرة وبفارق كبيرفاق الثلاثة أضعاف هبوطاً قطاع الفلك بستة كتب، جاءت نسبتها حيال المجال ١٢,٥٠٪. وإذا كان قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) يخدمه قسم علمي كأحد أقسام كلية العلوم. ومن هذا المنطلق لم تكن هناك غرابة في أن يكون للجامعة نشاط جيد به على هذا الاعتبار، إلا أن وجه الغرابة حقاً أن يكون للجامعة نشاط جيد في قطاع الفلك، وهوالقطاع الذي لا يوجد بالجامعة أي قسم بأي كلية يدعم هذا القطاع، مما يتصورمعه أن هذا القطاع يلقى رعاية وتشجيعاً من الجامعة على أساس أنه من القطاعات التي لها مساس أو علاقة بالمجتمع وخدمته.

وأسهمت جامعة الكويت في قطاع علوم الحياة بخمسة كتب جاءت نسبتها ١٠,٤١٪ حيال ما تم إصداره لمجال العلوم البحتة، الذي يُعد قطاع علوم الحياة أحد قطاعاته الأساسية. وهذه النسبة جيدة وتخدم توجه الجامعة العلمي والتخصصي. أما قطاع الفيزياء فكان مخدوماً بأربعة كتب، جاءت

نسبتها ٨,٣٣٪، من مجموع ما تم نشره من قبل الجامعة في هـذا المجـال، وتُعد هذه المساهمة مع تواضعها لابأس بها، ولا يُعد انخفاضها مؤشراً كبيراً على تقصيرالجامعة في خدمةهذا القطاع، ومع ذلك كان الأولى أن ترفع الجامعة من درجة اهتمامها والعناية به، رغبةً في تطويرهذا القطاع المهم.

التصنيف	الأقسـام الموضوعيـة	المجموع	النسبة	الملحوظـات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الريـاضيـات	٣	٦,٢٥٪	
٥٢٠	الفـلك	٦	١٢,٥٠٪	
٥٣٠	الفزيـاء	٤	٨,٣٣٪	
٥٤٠	الكيمياء والعلـوم المتصلة بها	٢	٤,١٦٪	
٥٥٠	الجيـولوجيـا	٢٥	٥٢,٠٨٪	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانيـة	١	٢,٠٩٪	
٥٧٠	علـوم الحيـاة	٥	١٠,٤١٪	
٥٨٠	العلـوم النباتيـة	١	٢,٠٩٪	
٥٩٠	العلـوم الحيوانيـة	١	٢,٠٩٪	
	المجمـوع	٤٨	١٠٠٪	

جدول رقم (١٦)

يوضح نشاط جامعة الكويـت في مجال العلوم البحتة

كذلك نجـد أن نصيـب قطـاع الرياضيـات كـان ثلاثـة كتـب، جـاءت نسبتها ٦,٢٥٪، وهذه المساهمة ضعيفة ولا تتسايرمع ذلك الاتجـاه المتمثـل في

أن هذا القطاع له قسم علمي ترعاه الجامعة، ويعد أحد أقسام كلية العلوم التي أنشئت عام ١٩٦٦م/١٣٨٦هـ، مما جعل أمر الرفع من معدل المساهمة في هذا القطاع مطلباً ضرورياً، لكي يطمئن إلى أن هذا القسم قد أدى دوره المناط به على الوجه المطلوب.

وكان لقطاع الكيمياء مساهمة ضعيفة تمثلت في كتابين فقط جاءت نسبتهما ٤,١٦٪ من إجمالي ما تم إصداره بالجامعة بهذا المجال. وهذه المساهمة الضعيفة بهذا القطاع الذي نجده مخدوماً من قسم عريق هو أحد أقسام كلية العلوم، تلقي بضلالها على دورهذا القسم في خدمة مجاله العلمي، إذ كان من الأولى الاهتمام بأمرالنشربه بشكل أكبروأقوى.

وتبقى ثلاثة كتب ذهبت إلى قطاعات موضوعية ثلاثة، هي: الحفريات النباتية والحيوانية، والعلوم النباتية، والعلوم الحيوانية، بكتاب لكل منها، جاءت نسبته ٢,٠٩٪ من مجموع ما تم إصداره في هذا المجال بشكل عام، وتُعد هذه المساهمة ضعيفة للغاية، وبخاصة في قطاعي العلوم النباتية والحيوانية من منطلق أن هذين القطاعين مخدومان بواسطة قسمين قديمين من أقسام كلية العلوم، وعلى هذا يتضح مدى التقصيرالذي ينتاب هذين القسمين بحيث يصبح معه أمرالتركيزعليهما، وحثهما على أن يكون حضورهما أكبر في مسألة النشر بالجامعة وان لا يركزا اهتمامهما على العملية التعليمية ـــ مع أهميتها ـ فحسب، بل ينبغي أن يكون معلوماً لهما بأن النشربالقطاع الموضوعي المتعلق بهما يُعد من ضمن مكملات العملية التعليمية بنظرتها الشمولية.

وبهذا يتضح أن النشر بمجال العلوم البحتة بهذه الجامعة لا يسير على سياسة معلومة الجوانب والحدود، واضحة المعالم مما جعل النشربهذا المجال يسيربشكل يمكن أن نسميه أو نطلق عليه بالعشوائية، إذ إنه في ظل هذا الوضع نتج عنه التركيزنشراً على قطاع واحد التهم ما يقارب النصف من إصدارات

قطاعات بمجال العلوم البحتة، وأعني به قطاع علـوم الأرض (الجيولوجيـا)، ولا أقصد من هذا الحديث أن على هذا القطاع أن يقلل من إصداراته، بل ما أرمي إليه هو التشجيع والعناية بالقطاعات الأخرى التي لا تقل أهمية عن هذا القاع ؛ كقطاعات الرياضيات، والكيمياء، والفيزياء، والعلوم النباتية والحيوانية... إلخ.

وحيث إنه لم يكن للجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أية اسهامات بهذا المجال، فقد ترتب على الباحث إغفالهما في الترتيب العام، ولعل لكلتا الجامعتين من التبريرات المُقنعة ؛ لعل أقواها أن هذا المجال لا يشكل اهتماماً مباشراً أو غير مباشر بمجال اهتماماتها وتوجهاتها وأهدافها المُعلنة أو حتى مع تخصصات كلياتها التي يغلب عليها التوجهات الشرعية الصرفة، واللغة اللعربية والأدبية والعلوم الاجتماعية، وهي بهذا لا تعتني بالمجالات العلمية التي تشكل اهتمامات جامعات خليجية أخرى.

جامعـــة أم القـــرى

وبالنظر للجدول رقم (١٧) يتضح أن إسهام جامعة أم القرى بهذا المجال بلغ أحد عشرَ كتاباً، موزعةً على سبعة قطاعات من قطاعات بمجال العلوم البحتة، جاء في مقدمتها قطاع الكيمياء بثلاثة كتب شكلت نسبة ٢٧,٢٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذا المجال، أما قطاعا الفلك وعلوم الحياة فقد جاءا مخدومين بكتابين لكل منهما جاءت نسبتها ١٨,١٨٪ من مجموع ما تم إصداره بهذا المجال. والحقيقة التي ينبغي التنويه إليها أن هناك علامة تساؤل تدور حول مساهمة جامعة أم القرى في قطاع الفلك، إذ يُعد هذا القطاع غير مخدوم بتخصص أو قسم علمي، ولعل الإجابة على هذا التساؤل تنبع من أن الجامعة توليه اهتمامها من منطلق العلاقة بينه وبين الحج وشهر رمضان المبارك ونحو ذلك، مما يعني معه أن الجامعة لا تقتصر في نشرها على ما يلبي

احتياجات كلياتها وتخصصات أقسامها العلمية.

أما الكتب الأربعة المتبقية فتوازعتها أربعة قطاعات هي: قطاع فلسفة العلوم البحتة ونظرياتها، والرياضيات، والعلوم النباتية، والحيوانية، بكتاب واحد لكل منها، جاءت نسبته ٩,٠٩٪ حيال ما تم نشره بهذا المجال، وتعد هذه المساهمة هزيلة، وبخاصة أن لهذه الأقسام العلمية التي تدعمها، والتي تدخل تحت مظلة كلية العلوم التطبيقية والهندسية، مما يعطي تصوراً واضحاً على مدى التقصيرمن قبل هذه الأقسام الداعمة لهذه القطاعات التي تشكل أحد توجهات الجامعة ومجال اهتمامها، وعليه ينبغي ان لا يتصور أن هذه القطاعات بعيدة عن مجال اهتمامات الجامعة، بل العكس هو الصحيح، مما يترتب عليه التنويه بضرورة أن تلقى هذه القطاعات ــ وحتى القطاعات الأخرى الداخلة في مجال العلوم البحتة ــ العناية اللازمة، للرفع من مستوى التمثيل النشري لهذه القطاعات داخل مجال العلوم البحتة.

ولعل اهمال الجامعة في عدم النشرفي قطاع الفيزياء يمثل بعداً آخر على مدى عمق هذا التقصير، وبخاصة أن هذا القطاع يمثله قسم متكامل له كيانه الاعتباري والاستقلالي، وهويعد أحد اقسام كلية العلوم التطبيقية والهندسية، بل وأحد اقسامها الهامة ذات الحضورالحيوي المتمثل في عدد البحوث التي يقوم بها، ووفرة المعامل الخاصة بالتدريب التي تؤهله للقيام بدورأكبرمن الدورالقائم حالياً والذي يرتكز على خدمة العملية التدريسية فقط. ولعل المسألة تحتاج إلىالتشجيع وإيجاد الحوافز الكافية للتأليف والبحث بهذا المجال الذي لاشك أنه يحتاج إلى عناء وبحث شاق، ومضنٍ قد لا تحتاجه تخصصات أخرى؛ كالمجالات الأدبية ونحوها.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	١	٩,٠٩٪	
٥١٠	الرياضيات	١	٩,٠٩٪	
٥٢٠	الفلك	٢	١٨,١٨٪	
٥٣٠	الفزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٣	٢٧,٢٨٪	
٥٥٠	الجيولوجيا	×	×	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٢	١٨,١٨٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	١	٩,٠٩٪	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	١	٩,٠٩٪	
	المجموع	١١	١٠٠٪	

جدول رقم (١٧)

يوضح نشاط جامعة أم القرى في مجال العلوم البحتة

والأمر لا يتوقف عند هذا الحد من دعم وتشجيع فقط، بل ينبغي أن تسعى الجامعة ممثلة في إدارة النشر بالجامعة في إيجاد السياسة ذات الرؤية الدقيقة بعيدة المدى، المُخطط لها بالاسلوب الدقيق، المُلبية لتطلعات الجامعة واحتياجاتها الآنية والمستقبلية، وإيجاد آلية أكثر فاعلية لدفع مسيرة النشربالجامعة تعتمد على التوازن المطلوب من الدعم المادي والمعنوي، لجميع التخصصات بدون استثناء.

جامعـــة المـــلك سعـــود

بلغ اجمالي ما اسهمت به جامعة الملك سعود في مجال العلوم البحتة، مائة وتسعة وعشرين كتاباً، موزعةً على جميع قطاعات المجال ذاته ما عدا قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، إذ لم يصدر فيه أي كتاب (انظرالجدول رقم ١٨)، مما يجعلنا نسجل نقطة سلبية حيال هذه الجامعة المتمثلة في إهمال هذا القطاع الذي يدخل في صلب اهتمامها وتخصصها، وعليه ينبغي الاهتمام به ورعايته لكي تقوم الجامعة بالنشرفيه وإصدارالكتب التي تخدمه مستقبلاً.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٢	٪١,٥٥	
٥١٠	الرياضيات	١٨	٪١٣,٩٥	
٥٢٠	الفلك	٣	٪٢,٣٣	
٥٣٠	الفزياء	٢٣	٪١٧,٨٣	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	١٥	٪١١,٦٣	
٥٥٠	الجيولوجيا	٢٠	٪١٥,٥٠	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	١٤	٪١٠,٨٥	
٥٨٠	العلوم النباتية	٢٧	٪٢٠,٩٣	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٧	٪٥,٤٣	
	المجموع	١٢٩	٪١٠٠	

جدول رقم (١٨)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم البحتة

وبالنظر للجدول رقم (١٨)، أيضاً، يتضح أن قطاع العلوم النباتية جاء في مقدمة القطاعات التي نشرت فيها الجامعة، حيث نشرت الجامعة سبعة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال المجال نفسه ٢٠,٩٣٪، وهي نسبة مرتفعة نوعاً ما قياساً لما صدر من الجامعة في قطاعات أخرى، ولعل السبب في هذا الارتفاع اهتمام الجامعة الملحوظ والمتميز بهذا القطاع والعناية به، حيث يُعد قسم العلوم النباتية من الأقسام الكبيرة والمتميزة بكلية العلوم، وعلى اعتبار أن هذا القطاع يخدم هذا القسم القديم نسبياً والمؤسس في عام ١٣٧٨هـ.

بعد قطاع العلوم النباتية جاء قطاع الفيزياء برصيد وصل إلى ثلاثة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها حيال ما تم إصداره لنفس المجال ١٧,٨٣٪، وهي نسبة مرتفعة ايضاً، وينطبق عليها الأسباب نفسها التي ذكرت في قطاع العلوم النباتية، وجاء قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) أحد أكبر أقسام كلية العلوم وأكثرها تميزاً بإصدارته العشرين ليأخذ نسبة ١٥,٥٠٪ حيال ماتم نشره بهذا المجال ذاته، وتُعد هذه النسبة مرتفعة نوعاً ما، حيث إن هذه النسبة تعد أكبر من النسبة التي ينبغي أن يتمتع بها هذا القطاع التي تدور حول نسبة ١٢٪، نظراً لبقية القطاعات التي ينبغي أن تكون النسبة نفسها تقريباً، على أنها قطاعات مماثلة في الوجود تحت هذا المجال، وتمثيلها في الجامعة كان في شكل أقسام علمية ذات اعتبار وكيان مستقل.

أما قطاع الرياضيات فكان نصيبه ثمانية عشر كتاباً، جاءت نسبتها ١٣,٩٥٪ حيال ماتم إصداره بهذا المجال بشكل عام، وعلى اعتبار أن هذا القطاع المخدوم بقسم الرياضيات أحد أقسام كلية العلوم المتميزة والقديمة (١٣٧٨هـ)، فإن هذه النسبة مع ارتفاعها النسبي، إلا أنها تُعد مناسبة جداً، وارتفاعها يعد بسيطاً مقارنة بالقطاعات التي سبق الحديث عنها، وما تمتعت به من نسب مرتفعة.

وبلغت إصدارات قطاع الكيمياء خمسة عشر كتاباً، جاءت نسبتها حيال ما تم إصداره بهذا المجال بشكل عام ١١,٦٣٪، وهي نسبة لا تحتاج إلى تعليق على اعتبار أنها مناسبة جداً وتتوافق مع أهمية هذا القطاع ومكانته، وكان نصيب قطاع علوم الحياة أربعة عشرَ كتابا، بفارق كتاب واحد فقط عن قطاع الكيمياء، وجاءت نسبتها ١٠,٨٥٪ حيال ما تم إصداره بهذا المجال، وهذه النسبة أيضاً لا أجدها تحتاج إلى تعليل أو تبرير لأنها جاءت مناسبة ومتوافقة مع ما ينبغي أن يكون عليه مجمل الإنتاج في هذا القطاع.

ونجد أن مجمل إصدارات الجامعة في قطاع العلوم الحيوانية بلغ سبعة كتب فقط، جاءت نسبتها حيال ماتم إصداره بهذا المجال بشكل عام ٥,٤٣٪. وتُعد هذه النسبة منخفضة جداً ؛ لأن هذا القطاع من القطاعات المهمة للجامعة، ويوجد قسم متكامل تخدمه كلية العلوم، قديم الإنشاء (١٣٧٨هـ)، مما يجعلنا نتسائل عن السبب وراء هذا التقصير، ولم أجد أن هناك مبرراً كافياً، وبخاصة أن كلية العلوم بها مركزبحوث متكامل، يهتم بنشرمؤلفات هيئة التدريس والباحثين، مما يجعل الظن يدورحول تقاعس قسم علم الحيوان، عن اللحاق بركب الإنتاج والتأليف.

وشارك قطاع الفلك بثلاثة كتب، جاءت نسبتها ٢،٣٣٪ حيال ماتم نشره بالمجال بشكل عام، أما قطاع العلوم البحتة فلسفة ونظريات... إلخ فكان إسهامه مقتصراً على كتابين جاءت نسبتها ١,٥٥٪ حيال ماتم نشره بالمجال بشكل عام. وإذا كان للجامعة عذرفي انخفاض ما تم إصداره في قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات)، على اعتبار أن التأليف يكون في هذا القطاع محدود النطاق والمجال، فإنه في الوقت نفسه لا نجد أن هناك مبرراً كافياً لهبوط مؤشرالنشرفي قطاع الفلك الذي يُعد مخدوماً بقسم من أقسام كلية العلوم يحمل الاسم نفسه، وهذه النقطة تُعد تقصيراً يُؤخذ على النشربهذا المجال (بمجال

العلوم البحتة) بهذه الجامعة، وعلى الجامعة والكلية والقسم أن تهتم به وترعاه ليواكب الأقسام الأخرى في مسألة إنتاج للكتب تأليفاً ونشراً. بحيث يمكن تعديل هذه النسب بما يواكب المكانة التي تستحقها هذه القطاعات.

جامعة الملك عبدالعزيز

تصدرقطاع الفيزياء بقية القطاعات التي قامت جامعة الملك عبدالعزيزبالنشرفيها، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت فيه خمسة عشرَ كتاباً، بلغت نسبتها لما تم إصداره بمجال العلوم البحتة المنتمي له هذا القطاع ٢٨,٨٥٪ (انظرالجدول رقم ١٩)، ونجد هذه النسبة مرتفعة بشكل ملفت للنظر، ونجد أن السبب يتمثل في كون الجامعة تولي هذا التخصص وهذا القطاع اهتماماً ملحوظاً، الذي تمثل في أن قسم الفيزياء بكلية العلوم يُعد أكبرالأقسام بالكلية وأقدمها (١٣٩٣هـ) (٥٩)، مما جعل النشرفي هذا القطاع يطغى على بقية القطاعات الأخرى التي نشرت فيها الجامعة، مما ترتب عليه ضرورة العناية بالتنبيه على أهمية التوازن الذي يجب أن تهتم به الجامعة.

وكان نصيب قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا) ثلاثة عشرَ كتاباً شكلت نسبة ٢٥٪ حيال ماتم نشره بهذا المجال بشكل عام، ونجد لهذه النسبة المرتفعة مايبررها على إعتبارأن هذا القطاع مدعوم بكلية كاملة وليس بقسم كما هو الحال في قطاع الفيزياء، وهي كلية علوم الأرض التي انشئت عام ١٣٩٠هـ، ونجد أن بهذه الكلية أقساماً عشرة تمثل هذا القطاع (علوم الأرض) مما يمثل بعداً آخرلمكانة هذا القطاع الموضوعي بالنسبة للجامعة.

وكان لقطاعي الرياضيات وعلوم الحياة إسهام نشري تمثل في سبعة كتب لكل منها، مثلت نسبة كل منها حيال ماتم نشره بالجامعة بشكل عام بهذا المجال ١٣,٤٦٪، وهي نسبة جيدة وواقعية ينبغي على كلية العلوم وأقسامها ذات العلاقة بهما المحافظة عليها والعناية بهذا المستوى الجيد.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٣	٥,٧٧٪	
٥١٠	الرياضيات	٧	١٣,٤٦٪	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفزياء	١٥	٢٨,٨٥٪	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٥	٩,٦١٪	
٥٥٠	الجيولوجيا	١٣	٢٥٪	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٧	١٣,٤٦٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	×	×	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	٢	٣,٨٥٪	
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

جدول رقم (١٩)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم البحتة

ومع انخفاض عدد ماتم إصداره في قطاع الكيمياء، الذي بلغ خمسة كتب فقط بلغت نسبتها ٩,٦١٪ حيال ما تم اصداره بالجامعة بهذا المجال، إلا أن هذه النسبة في واقع الحال تُعد مناسبة ولا بأس بها مع أن الوضع يُحتم التوجيه بالرفع من معدل إنتاج الجامعة، بهذا القطاع خاصة وأنه مخدوم ومدعوم من قسم متكامل بكلية العلوم بالجامعة يحمل الاسم نفسه.

وأسهمت الجامعة في قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات) بثلاثة

كتب، مثلت نسبة ٥,٧٧٪، وهي نسبة معقولة نظراً لأهمية هذا القطاع ومكانته، وبخاصة أن قلة التأليف فيه له ما يبرره على اعتبار أنه قطاع عام يدخل في فلسفة العلم ونظرياته وتاريخه ونحو ذلك، وهي موضوعات يندر من يؤلف فيها نظراً لأسبقية التأليف والتغطية له منذ نشأ العلم وبدأ.

وكان لقطاع العلوم الحيوانية مشاركة وإسهام، تمثل في كتابين فقط، جاءت نسبتها ٣,٨٥٪ حيال ما تم نشره بهذا المجال بشكل عام. ولعل مرد ضعف النشربهذا القطاع يرجع إلى سبب جوهري ؛ يتمثل في أن هذا القطاع لا يمثل أهمية للجامعة، ولايتوافق مع توجهاتها، ولهذا لا نجد لهذا القطاع قسماً يدعمه، ولا شعبة من قسم تسانده. ولعل السبب في النشرفيه من قبل الجامعة يرجع إلى الرغبة في التنويع والمشاركة في قطاعات قد ترى أنها تخدم المجتمع بشكل مباشرأو غيرمباشر.

وبالنظرللجدول رقم (١٩)، يتضح أن هناك ثلاثة قطاعات أهملت الجامعة النشرفيها، وهي قطاع الفلك، وقطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية. والمتفحص لهذه القطاعات يجد أن لدى الجامعة تبريراً كافياً لعدم النشرفي قطاعين هما قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية ؛ لأن هذين القطاعين لا يتوافقان مع توجهات الجامعة واهتمامها، بينما نجد أن ليس عند الجامعة العذر الكافي في إهمال النشربقطاع الفلك، الذي يُعد أحد اقسام كلية العلوم بالجامعة، وهذا يعني أنه مدعوم ومخدوم، وينبغي أن يترجم هذا إلى نشرماثل للعيان، لكي يؤدي القسم الدور الواجب أن يقوم به، وبخاصة أن هذا القطاع له أهمية ومساس بالمجتمع، حيث يعنيه معرفة كل ما يتعلق بالفصول السنوية وغيرها. وعلى القسم أن ينشط في العناية به والحث والتشجيع على النشر في هذا القطاع، الذي يشكل اهتماماً في توجهات هذه الجامعة.

جامعة الملك فهـــد للبترول والمعادن

بلغت إصدارت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة تسعة عشر كتاباً، منها ستة كتب صدرت في قطاع الفيزياء، وهذه الكتب الستة اقتطعت نسبة ٣١,٥٨٪ من إجمالي ما صدربهذا المجال (انظرالجدول رقم ٢٠)، وجاء قطاع العلوم البحتة (فلسفة ونظريات) مخدوماً بأربعة كتب، جاءت نسبتها ٢١,٠٥٪ من إجمالي ما تم إصداره بهذا المجال.

ولعل قطاع الفيزياء الذي اقتطع نسبة ٣١,٥٨٪ من إجمالي ما صدربهذا المجال، فيه تضخم عددي ما كان ليحدث لو كانت هناك سياسة نشرية موضوعية تحدد ما يجب أن ينشربكل قطاع من قطاعات هذا المجال، ولعل هذا القطاع الذي ترجمته الجامعة إلى قسم علمي جاء كأحد أقسام كلية العلوم الأساسية التي تعد قديمة الإنشاء الذي كان في عام ١٣٨٩هـ، توليه الجامعة أهمية على أساس أنه يمثل أحد اهتماماتها الموضوعية، وترجمة لأهدافها إلى واقع ملموس. كذلك فإن النسبة الأخرى التي أخذها قطاع العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)، البالغة ٢١,٠٥٪ كبيرة نسبياً، ولا تسايرما تم إصداره في بقية القطاعات، التي تعد الأكثرأهمية والتي تخدمها أقسام علمية كقطاع الرياضيات مثلاً، الذي لم يصدرفيه سوى كتابين فقط. مما يعني معه بالضرورة وجود نشر لابأس به ولكنه على ما يبدو عشوائي التخطيط.

وأسهمت الجامعة في قطاعي الفلك والكيمياء بثلاثة كتب لكل منهما، جاءت نسبة كل منها ١٥,٧٩٪ من إجمالي ماتم نشره بهذا المجال بشكل عام. ولعل الغرابة هنا هو نشر الجامعة في قطاع الفلك. ومع أنه من قطاعات العلوم البحتة التي يهم الجامعة ويسايرأهدافها التأسيسية، إلا أنه في الوقت نفسه يُعد

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	٤	٢١,٠٥٪	
٥١٠	الرياضيات	٢	١٠,٥٣٪	
٥٢٠	الفلك	٣	١٥,٧٩٪	
٥٣٠	الفزياء	٦	٣١,٥٨٪	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	٣	١٥,٧٩٪	
٥٥٠	الجيولوجيا	×	×	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	١	٥,٢٦٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	×	×	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	×	×	
	المجموع	١٩	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٠)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم البحتة

غيرمدعوم بقسم علمي، أو حتى شعبة من قسم علمي. ولعل مرد نشرالجامعة لهذه الكتب خدمة المجتمع من حولها، الذي يعنيها أمره بشكل أو بآخر. إلا أنه تبقى مسألة ارتفاع نسبة ما نشريهذا القطاع بالذات، من الأمورالملفتة للنظر، التي ينبغي على الجامعة أن تهتم بها لمعرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة. أما قطاع الكيمياء فمع ارتفاع نسبة ما نشرفيه إلا أننا نجد هذا القطاع مدعوماً بقسم الكيمياء بكلية العلوم.

ومع أن قطاع الرياضيات يُعد من التخصصات التي تدخل في صلب اهتمامات كلية العلوم التي مثلها قسم متخصص هو قسم العلوم الرياضية، إلا أن إسهام هذا القسم كان متواضعاً جداً قياساً بالإسهام الكائن في القطاعات التي سبق الحديث عنها، إذ بلغت مشاركة الجامعة بهذا القطاع كتابين فقط بلغت نسبتها ١٠,٥٣٪ من إجمالي ماتم نشره بهذا المجال، مما يعني معه أن هناك تقصيراً في هذا القطاع، ويتحمل قسم العلوم الرياضية أسباب هذا الوضع، حيث أنه ركز على العملية التعليمية ـ مع أهميتها ـ وإهماله في الوقت نفسه عملية البحث والتأليف لخدمة هذا القطاع.

وجاء في ذيل القائمة قطاع علوم الحياة بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ٥,٢٦٪ من إجمالي ما تم نشره بهذا المجال، ويعد هذا القطاع من القطاعات التي لم تولها الجامعة اهتماماً يكون عادة بقسم علمي أو شعبة من قسم علمي ونحو ذلك، ولهذا فإن الجامعة لا تتحمل مسؤولية هبوط عدد مانشربهذا القطاع.

وتبقى من قطاعات العلوم البحتة أربعة قطاعات لم تقم الجامعة بالنشرفيها (انظرالجدول رقم ٢٠)، وهذه القطاعات الأربعة هي: علوم الأرض (الجيولوجيا)، قطاع الحفريات النباتية والحيوانية، وقطاع العلوم النباتية، وقطاع العلوم الحيوانية. وبخلاف قطاع علوم الأرض (الجيولوجيا)، فإن بقية القطاعات لا تشكل أهمية لتوجهات الجامعة وسياستها التعليمية، ولهذا تُعذرالجامعة في عدم النشربها. وتبقى مسألة عدم النشرمن قبل الجامعة في مجال علوم الأرض (الجيولوجيا)، الذي يُعد أحد اهتماماتها التي ترجمتها إلى قسم كبيرذي شعب متعددة سمته بقسم علوم الأرض، وهوبذاته قسم الجيولوجيا، لأن تفريعاته تحمل أسماء الجيولوجيا وتفريعاته. وبهذا نستطيع القول أن هناك تقصيراً واضحاً في عدم النشر بهذا القطاع المدعوم من هذا

القسم مما ينبغي معه حث هذا القسم بالذات على العملية النشرية على اعتبار أنها أحد مقومات العملية التعليمية بمفهومها الشامل، إذ إن وجود نشر جيد، يخدم هذا القطاع، ينبئ عن نشاط ذي توجه صحيح على الطريق السليم الذي يوصل إلى غاية واضحة، وهي خدمة التخصص بكل ثقة واقتدار. وهذا الوضع المتمثل في عدم النشر بهذا القطاع، يعطي بعداً آخر، لمسألة تذبذب النشر بالجامعة وفقدانه لتوازنه الذي يُعَد بحد ذاته مطلباً أساسياً لضمان أن يكون للنشر فعالية وعمق وأداء أكثر شمولية وفائدة.

جامعة الملك فيصل

اقتصرت جامعة الملك فيصل بالنشر في مجال العلوم البحتة على قطاعين موضوعيين فقط، هما: قطاع الرياضيات، وقطاع علوم الحياة، لكل منهما كتابان فقط، جاءت نسبة كل منهما مناصفة لما تم نشره في هذا المجال برمته ٥٠٪ لكل منهما (انظر الجدول رقم ٢١)، أما بقية القطاعات فلم تنشر الجامعة فيها أي كتاب. وإذا كان للجامعة عذر في عدم النشر بقطاعات لا تخدم أهدافها أو توجهاتها العلمية بالذات ؛ كقطاع الفلك، وعلوم الأرض (الجيولوجيا)، والحفريات النباتية والحيوانية، فإن هناك قطاعات موضوعية تدخل ضمن مجال العلوم البحتة، وتشكل أهمية للجامعة وتطلعاتها الموضوعية والتخصصية ؛ كقطاعات الفيزياء، والكيمياء، والعلوم النباتية، والعلوم الحيوانية. حيث نجد أن قطاعي الفيزياء والكيماء قد دعما بأكثر من قسم سواء في كلية الطب والعلوم الطبية، أو كلية التربية. أما قطاعا العلوم النباتية، والعلوم الحيوانية فقد دُعم كل منها بكلية كاملة ذات أقسام وشعب، فالعلوم النباتية دعمتها كلية العلوم الزراعية والأغذية. أما قطاع العلوم الحيوانية فمدعوم من قبل كلية الطب البيطري والثروة الحيوانية، مما يعطي تصوراً بتقصير واضح في خدمة هذا المجال الذي يُعد أحد وأكثر اهتمامات الجامعة

وتوجهات تخصصات كلياتها وأقسامها العلمية، حيث كان من الواجب أن تسهم الجامعة بعدد أكبرمن هذه المساهمة المقتصرة على أربعة كتب فقط تخدم هذا المجال، وأن تكون هذه المساهمة موزعة بشكل متوازن على قطاعات هذا المجال التي لها علاقة بطبيعة الجامعة العلمية، لكي يكون النشر فيها مؤدياً للدور المناط به والمعول عليه.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٥٠٠	العلوم البحتة (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٥١٠	الرياضيات	٢	٥٠٪	
٥٢٠	الفلك	×	×	
٥٣٠	الفزياء	×	×	
٥٤٠	الكيمياء والعلوم المتصلة بها	×	×	
٥٥٠	الجيولوجيا	×	×	
٥٦٠	الحفريات النباتية والحيوانية	×	×	
٥٧٠	علوم الحياة	٢	٥٠٪	
٥٨٠	العلوم النباتية	×	×	
٥٩٠	العلوم الحيوانية	×	×	
	المجموع	٤	١٠٠٪	

جدول رقم (٢١)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم البحتة

هذا وللجامعة تعليلٌ لهذا التقصير الادث بهذا المجال، ولغيره من المجالات المعرفية التي سبق الحديث عنها في الصفحات الماضية، حسب إفادة المسؤولين بالجامعة، يتسم بضعف الإمكانات المادية، إلا أن هذه المسألة فيها نظر، حيث إن هناك بدائل كان على الجامعة أن تتجه إليها لحل هذا النقص؛ كالدعم الذاتي القائم على البيع للكتب، والبحوث المدعومة من جهات خارجية عامة أو خاصة، وبخاصة في قطاعي العلوم النباتية والحيوانية، نظراً لبروز الجامعة في هذين التخصصين، والبحوث المشتركة، ونشر البحوث الطلابية المُميزة سواء على مستوى الرسائل العلمية، أم البحوث الطلابية لما قبل التخرج. المهم أن على الجامعة أن تتحرك وبسرعة كافية لتلافي الأثار السلبية المترتبة على هذا النقص بالوسائل المناسبة والبدائل الملائمة، لايجاد حركة نشر نشطة تلبي توجهات الجامعة ومتطلبات كلياتها وأقسامها العلمية.

العلوم التطبيقية

بلغ إسهام الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة في مجال العلوم التطبيقية (ماعدا الجامعة الاسلامية، وجامعة البحرين)، ثلاثمائة وعشرة كتب. (اخذت نسبة ٨,٥٣٪ حيال ماصدرته الجامعات اجمع بشكل عام. وعليه نجد أن هذا المجال قد أسهمت فيه الجامعات الخليجية بشكل أكبروبعدد أفضل، إذ نجد أن الفارق بين المجالين (العلوم البحتة والعلوم التطبيقية) وصل إلى ستة وعشرين إصداراً ؛ وكما مر سابقاً أن الجامعات الخليجية أسهمت في مجال العلوم البحتة بمائتين وأربعةٍ وثمانين كتاباً. وهذه الإصدارات (٣١٠) التي أسهمت بها جامعات خليجية بهذا المجال، نجدها قد توازعتها عشر جامعات خليجية من أصل اثنتي عشرةَ جامعة شملتها الدراسة والتغطية، حيث نجد أن المركزالأول كان من نصيب جامعة الملك سعود، التي اسهمت بمائة وستة وعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٤٠,٦٥٪ من جملة ما أصدرته الجامعات

الخليجية أجمع بهذا المجال (انظر الجدول رقم ٢٢).

وبفارق فاق النصف تقريباً عنما أسهمت به جامعة الملك سعود في المجال نفسه جاءت جامعة الكويت بإسهاماتها الستة والخمسين كتاباً لتأخذ المركزالثاني، وبنسبة وصلت إلى ١٨,٠٦٪ من جملة ما تم الإسهام به في هذا المجال. وكان لجامعة الملك عبد العزيزالمركز الثالث واستحقت ذلك بإصدارها اثنين وخمسين كتاباً أخذت نسبة ١٦,٧٧٪ من جملة ماتم إصداره بالمجال نفسه. ولعل الملاحظ على هذه المراكز الثلاثة أن النسبة التي أخذتها تُعد متفاوتة تفاوتاً واضحاً فيما بينها، إذ نجد أن جامعة الملك سعود قد أخذت نصيب الأسد، حيث بلغت نسبة مساهمتها ٤٠,٦٥٪ وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً لما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية الأخرى. ولا نستطيع أن نقول أن على جامعة الملك سعود أن تكبح من جماح نشاطها في هذا المجال، إذ إن الواقع يقول أن الجامعات الأخرى قد قصرت في بلوغ النسبة المعقولة التي ينبغي أن تسهم بها في هذا المجال، وهذا الكلام لا ينطبق على جامعة الكويت، وجامعة الملك عبدالعزيز، التي نجد أن إسهامهما كان جيداً قياساً على إسهام الجامعات الخليجية الأخرى، وقياساً أيضاً على المعدل الذي أخذه هذا المجال من نسبة إصدارات كل جامعة على حدة.

وكان نصيب جامعة الملك فيصل المركزالرابع، حيث أسهمت لخدمة هذا المجال بعشرين كتاباً، جاءت نسبتها ٦,٤٥٪. أما المركزالخامس فكان من نصيب كل من جامعتي الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بسبعة عشرَ كتاباً لكل منهما، أخذت نسبة ٥,٤٨٪ من جملة ما تم الإسهام به. وكل النسب التي جاءت من نصيب كل من جامعة الملك فيصل، وجامعة الإمارات العربية المتحدة. وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن قَصَّرت عن المطلوب الذي ينبغي للجامعات الثلاث أن تصل إليه، ولكن مع ذلك

نجدها جيدة، مع احتياجها إلى الدعم والتشجيع للرفع من مستواها لتصل إلى المُراد والغاية المناسبة.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملحوظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	١٧	٥,٤٨٪	
٢	جامعة البحرين	×	×	
٣	جامعة السلطان قابوس	٢	٠٠,٦٥٪	
٤	جامعة قطر	٥	١,٦٢٪	
٥	جامعة الكويت	٥٦	١٨,٠٦٪	
٦	الجامعة الإسلامية	×	×	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧	٢,٢٦٪	
٨	جامعة أم القرى	٨	٢,٥٨٪	
٩	جامعة الملك سعود	١٢٦	٤٠,٦٥٪	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	٥٢	١٦,٧٧٪	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٧	٥,٤٨٪	
١٢	جامعة الملك فيصل	٢٠	٦,٤٥٪	
	المجموع	٣١٠	١٠٠٪	

الجدول رقم (٢٢)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثني عشرة في مجال العلوم التطبيقية

وجاءت جامعة أم القرى بالمركزالسادس بإصداراتها الثمانية، ونجد هذه الاصدارات قد اقتطعت نسبة ٢,٥٨٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية المساهمة. وكذلك نجد أن المركز السابع كان من نصيب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي أسهمت بسبعة كتب بلغت نسبتها ٢,٢٦٪ من إجمالي ماتم الإسهام به. وهنا نتوقف قليلاً لنلقي الضوء على إسهام هاتين الجامعتين، إذ نجد أن إسهام جامعة أم القرى أقل ما يوصف به هو الضعف والتقصيرعن الوصول إلى الأمل المنشود، حيث إن نسبة ٢,٥٨٪ تحتاج إلى دعم كبيرمن قبل الجامعة لتنشيطها ورفعها إلى المستوى المواكب لتطلعات هذه الجامعة، وبخاصة أن لدى الجامعة من الاهتمامات التي ترجمتها إلى كليات وتخصصات وأقسام علمية كان من المتوقع أن يكون إسهامها أكبرمن هذا الإسهام الحالي، وبخاصة أن هذا المجال جاء منسجماً مع أهداف الجامعة واحتياجاتها الآنية والمستقبلية. أما عن إسهام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فإنه مثيرللدهشة بحق، لأن هذا المجال (العلوم التطبيقية)، لانجد له اهتماماً واضحاً لا في أهداف الجامعة ولا في سياستها العلمية والأدبية. والاكثردهشة أننا نجد هذا العدد الذي أسهمت به هذه الجامعة منافساً لإسهام جامعة أم القرى التي يوجد لديها الاهتمام الكافي لتبريرإسهامها. وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نعيب على جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية هذه المشاركة التي نجدها متمثلة في كتيبات طبية تتحدث عن أضرارالتدخين، أو كتب عن أضرارالمسكرات والمخدرات... إلخ، ونجد هذه الناحية تتوافق مع طبيعة الجامعة الدعوية..

وجاء إسهام جامعة قطرملفتاً للنظر، ذلك أن عدد ما أسهمت به الجامعة يُعد بحق هزيلاً، فالكتب الخمسة التي أهلّت جامعة قطرأن تكون بالمركزالثامن، والتي أخذت نسبة ١,٦٢٪ من جملة اصدارات الجامعات

الخليجية، نجدها غيرمنسجمة مع أهداف الجامعة وتطلعاتها، وبخاصة أن هذا المجال تدعمه الجامعة ويتمثل ذلك في كلية العلوم، وكلية الهندسة، ومركزمتخصص يدعى بمركزالبحوث العلمية والتطبيقية، مما يعقد من مسألة الحاجة إلى الاهتمام الواجب صرفه لخدمة هذا المجال الذي يدخل ضمن أهداف الجامعة وغاياتها الآنية والمستقبلية.

وأسهمت جامعة السلطان قابوس بكتابين فقط، جاءت نسبتهما ٠,٦٥٪ من إجمالي ما أسهمت به الجامعات الخليجية المشاركة في خدمة هذا المجال،، بحيث استحقت هذه الجامعة أن تكون بالمركز التاسع والأخير. وهذه النسبة تتسم بالضعف الذي ينبىء عن تهاون شديد من قبل الجامعة من رعايته، وبخاصة أننا نجد هذا المجال مدعوماً من أربع كليات من أصل خمس كليات بالجامعة، وهي: كلية العلوم، وكلية الزراعة، وكلية الطب، وكلية الهندسة، مما يضفي بعداً آخرلهذه المسألة، وفي الوقت نفسة يعطي إنذاراً على أهمية العناية السريعة والاهتمام الأسرع بهذا المجال للرفع من معدل إسهام هذه الجامعة به بالعدد المناسب والتنوع الموضوعي المطلوب.

ويعطينا الجدول رقم (٢٢) معلومة مفادها أن هناك جامعتين لم تسهما بالنشر بمجال العلوم التطبيقية، وهما الجامعة الإسلامية، وجامعة البحرين، وإذا كان للجامعة الإسلامية مبرركافٍ وعذرٍ وافٍ في عدم النشربهذا المجال، نظراً لأن مجال العلوم التطبيقية لا ينسجم مع أهداف الجامعة وغاياتها التأسيسية التي يغلب عليها الطابع الإسلامي والأدبي البحت. وهي بهذا ليست معنية بالنشر، ولا حتى مطالبة بالإسهام فيه من هذا المنطلق.

ونجد أن جامعة البحرين قد أحجمت عن النشربهذا المجال، وهذا الإحجام لا يخدم توجهات أهدافها ولا غايات تأسيسها التي يغلب عليها الطابع العلمي بجانب الطابع الأدبي. ولا يكفي التبرير الذي ذهبت إليه جامعة

البحرين معللة به تقصيرها بهذا المجال وغيره، المتمثل في ضعف امكاناتها المادية وقلتها، ولكن الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن الأذهان أن على الجامعة أن تسلك الطرق البديلة التي تناسب طبيعة الجامعة، وامكاناتها البشرية، وأقصد بها اللجوء إلى الوسائل البديلة لخدمة النشر بالجامعة ؛ كالدعم الذاتي القائم على نظام البيع، والبحوث المدعومة خارجياً، والبحوث المشتركة... إلخ والتي سبق الإشارة إليها سابقاً، ففي هذه الوسائل حلول مناسبة وسريعة وكفيلة لإيجاد نشاط نشري متكامل وفعّال. والحقيقة التي بدت للباحث أثناء الرحلة العلمية للجامعة أن الجامعة قد انتهجت اسلوب الدعم الخارجي في تجهيزبعض معامل كلية العلوم، واطلقت أسماء من قاموا بالدعم على هذه المعامل، إذاً فمبدأ انتهاج الوسائل البديلة ليس مرفوضاً من قبل الجامعة، إلا أن الواقع يُظهرأن الجامعة لم تحاول و لم تُبد اهتماماً بأمرالنشر، فركزت فقط على العملية التعليمية فحسب. وهذا في حد ذاته ليس فيه مأخذ عليها، بقدر أن المأخذ الحقيقي يتمثل في اكتفائها بهذا الدوردون اللجوء إلى الأدوار المُكملة لأهداف الجامعة وتطلعاتها، فالنشرمطلب وغاية بحد ذاته، ولعل بعض أهداف الجامعة خاصة خدمة المجتمع وتنمية معلوماته وتثقيفه لا تتحقق فقط بالمحاضرات العامة وإقامة الدورات فحسب، بل نجد أن النشر الواعي والفعّال بساعد كثيراً في الوصول إلى بعض الغايات التي تطمح الجامعة إليها، وتسعى إليها بكل جدٍ واجتهاد.

ويحسن بنا بعد هذا الإجمال، أن نفصل في هذا المجال (مجال العلوم التطبيقية)، لمعرفة مدى إسهام كل جامعة خليجية، قامت بالنشرفي قطاعات هذا المجال إلى أن وصلت إلى عشرة قطاعات موضوعية حسب تصنيف ديوي. وللوصول إلى مواطن القوة والضعف في كل قطاع وهل هناك تبريرات واضحة لعدم إسهام هذه الجامعة أو تلك في أحد القطاعات الموضوعية. هذا

وسيكون الحديث تفصيلاً عن جميع الجامعات الخليجية ما عدا الجامعة الإسلامية وجامعة البحرين، حيث سبق الحديث عنهما وعن الأسباب التي تكمن وراء عدم إسهامهما في النشر بهذا المجال.

جامعة الإمارات العربية المتحدة

اكتفت جامعة الإمارات العربية المتحدة بالإسهام في مجال العلوم التطبيقية بسبعة كتب فقط صدرت في ثلاثة قطاعات موضوعية من قطاعات المجال نفسه ؛ حيث جاء قطاع العلوم الزراعية متصدراً إسهام الجامعة بقطاعات المجال ذاته بأربعة كتب، جاءت نسبتها ٥٧,١٤٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل هذه الجامعة (انظرالجدول رقم ٢٣)، وتُعد هذه المساهمة بهذا القطاع ضعيفة على اعتبار أن هذا القطاع الزراعي، يُمثل للجامعة بل وللدولة بشكل عام أهمية خاصة على أساس أن الدولة تعاني من مشكلة التصحر وزراعة المناطق الصحراوية، وتحاول بشتى الجهود أن تتغلب عليها، ولهذا فإن على كلية العلوم الزراعية بجامعة الإمارات أن تُولي هذا القطاع العناية اللازمة والكافية، وكذلك على مركزبحوث الصحراء والبيئة البحرية أن تكون مساهمته ومشاركته واضحة وفعّالة ليواكب تطلعات الجامعة، وتلك الآمال المعقودة عليه.

وجاء قطاع العلوم الطبية مخدوماً بكتابين فقط، جاءت نسبتها ٢٨,٥٨٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل هذه الجامعة، وهذه المساهمة تُعد أيضاً ضعيفة للغاية، ولاتساير النشاط الذي ينبغي أن تكون عليه كلية الطب والعلوم الصحية في خدمة العملية البحثية، سواء على المستوى الأكاديمي، أم المجتمع الذي يتطلب أن يكون حضورها أكبر وأكثر جدية ونفعاً، مما هو كائنالآن من اقتصارها على العملية التعليمية فقط، بل يجب أن تعالج المشاكل الصحية التي يواجهها مجتمع الإمارات العربية المتحدة، بالبحث

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	٢٨,٥٨٪	
٦٢٠	العلوم الهندسية	×	×	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٤	٥٧,١٤٪	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	×	×	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	١	١٤,٢٨٪	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٧	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٣)

يوضح نشاط جامعة الإمارات العربية المتحدة في مجال العلوم التطبيقية

والدراسة ونشر التوعية الصحيحة لما ينبغي التوعية عنه لمكافحة بعض الأمراض وطرق الوقاية منها وعلاجها... إلخ. وكان نصيب قطاع الكيمياء التكنولوجية من جامعة الإمارات العربية المتحدة كتاباً واحداً بلغت نسبته ١٤,٢٨٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل الجامعة، وهذه المساهمة تُعد غير معقولة نظراً لأن هذا القطاع المخدوم من قبل أحد أقسام كلية العلوم يشكل أهمية لهذه الجامعة وتطلعاتها العلمية.

وبالنظرللجدول رقم (٢٣) يتضح أن هناك سبعة قطاعات لم تُسهم فيها الجامعة بأي اصدار، ولعل للجامعة العذرفي عدم الإسهام في بعض هذه القطاعات نظراً لأن الجامعة لا تولي اهتماما لها ولا يواكب أهدافها، ولا يوجد بالجامعة لا كليات ولا أقسام علمية أو مراكز بحثية تهتم بها، إلا أن هناك ثلاثة قطاعات كان ينبغي على الجامعة أن يكون لها إسهام فيها، نظراً لوجود كليات وأقسام علمية تخدمها ومراكزبحثية تساندها، فقطاع العلوم الهندسية الذي لم تسهم فيه الجامعة بأي إصدار، نجده مدعوماً من قبل كلية الهندسة، مما يثيرالاسغراب عن دورهذه الكلية الذي ينبغي أن تخرج من هذا التقصير بمشاركة فعالة وقوية. كذلك نجد أن قطاع الفنون والعلوم المنزلية الذي يخدمه قسم متكامل بكلية البنات بالجامعة، وخاصة أننا نجد أن البحث والتأليف فيه بمجاله رحب وواسع نظراً لكون هذا التخصص ما زال بكراً في مجتمع كمجتمع الإمارات الذي لم يدرس بشكل دقيق حتى الآن من حيث أنظمة العيش، وطرق الحياة اليومية والعادات الذاتية وحتى طرق الاهتمام بالبيت والعناية به... إلخ. أما القطاع الثالث الذي كان ينبغي على الجامعة أن يكون لها دورفيه وأن تنشرفيه بعض الكتب فهو قطاع إدارة الأعمال الذي نجده مخدوماً بقسم متكامل بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية، وكذلك بمركز بحثي يدعى مركز البحوث الإدارية والمالية والاقتصادية، مما يمثل كذلك قدراً من المسؤولية على هذه الجهات في التقصير عن القيام بالدور المطلوب، حيث كان من الواجب أن يكون لها دور نشري جيد ومتنوع، وبخاصة أن هذه الجامعة لا تشكو من قلة الإمكانات البشرية والمادية، ولا تعاني من تقصيرالتشجيع اللازم للقيام والنهوض بحركة نشرفعَالة بها.

جامعة السلطان قابوس

اقتصرت مساهمة جامعة السلطان قابوس على قطاع واحد من قطاعات مجال العلوم التطبيقية؛ وهو قطاع العلوم الطبية، الذي أسهمت

الجامعة فيه بكتابين فقط هما إجمالي إسهامها في المجال ذاته، وعلى هذا فإن القطاعات المتبقية لم تسهم فيه الجامعة بأي اصدار. وللجامعة في واقع الحال المبرر الكافي لمعظم قطاعات هذا المجال في عدم إسهامها فيها، على اعتبار أن الجامعة ليس لديها الاهتمام الكافي والمساير لكي يقنعها بالنشر فيها، إلا أنه في الوقت نفسه نجد أن هناك أربعة قطاعات كان على الجامعة أن تشارك فيها بالإسهام والنشر بها، وهي على التوالي، قطاع العلوم الهندسية، والعلوم الزراعية، والفنون والعلوم المنزلية، والكيمياء التكنولوجية، وكلها قطاعات تهتم بها الجامعة وتدعمها، إذ نجد أن القطاعين الأوليان (العلوم الهندسية، والعلوم الزراعية)، قد تمثل دعمهما في كليتين تحملا اسمي هذين القطاعين، أما القطاعان الأخريان (الفنون والعلوم المنزلية، والكيمياء التكنولوجية) فقد دعمتهما الجامعة بقسمين من أقسام كلية العلوم. وعلى هذا يتضح مدى التقصيرالحاصل في مجال النشربهذه القطاعات المدعومة، مما يجعل أمر العناية بها والاهتمام بالنشرفيها من قبل الجامعة وهذه الكليات والأقسام العلمية مطلباً ضرورياً يحتمه الواقع الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة والدور المؤمل منها والمنوط بها.

جامعة قطر

مع قلة اصدارات جامعة قطربهذا المجال (مجال العلوم التطبيقية)، التي بلغت خمسة كتب فقط، إلا أننا نجد هذه الكتب قد توزعت على أربعة قطاعات موضوعية من قطاعات مجال العلوم التطبيقية (انظرالجدول رقم ٢٤)، جاء في المقدمة ما صدر بشكل عام في هذا المجال (الفلسفة والنظريات)، حيث أسهمت الجامعة بكتابين جاءت نسبتهما ٤٠٪ من جملة ما قامت الجامعة بإصداره، وجاءت مساهمة الجامعة في قطاعات ثلاثة بكتاب واحد، جاءت نسبة كل كتاب حيال ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام بهذا المجال

٢٠٪، وهذه القطاعات الثلاثة هي: قطاع العلوم الطبية، والعلوم الزراعية، وإدارة الأعمال. والعجيب أننا نجد أن القطاعين (العلوم الطبية والزراعية) لا يوجد للجامعة اهتمام واضح بهما يكون عادة متمثلا بكلية أو مركز بحثي أو قسم علمي متخصص، ولهذا فإن إقبال الجامعة على النشر بهما بكتب متخصصة غريب نوعاً ما. ويبقى قطاع إدارة الأعمال الذي نجده مدعوماً من قبل كلية الإدارة والاقتصاد وبأحد أقسامها الأكاديمية التي تحمل الاسم نفسه.

ونجد أن هناك من بين القطاعات الموضوعية التي تدخل في مجال العلوم التطبيقية ثلاثة قطاعات موضوعية كان على الجامعة مسؤولية أن تصدر فيها كتباً، وأن يكون لها إسهام جيد فيها. فقطاع العلوم الهندسية نجده مدعوماً من كلية الهندسة، وقطاع الفنون والعلوم المنزلية نجده مدعوماً بقسم الاقتصاد المنزلي، أحد أقسام كلية التربية، وقطاع الكيمياء التكنولوجية نجده مدعوماً أيضاً من كلية العلوم بأحد أقسامها التخصصية التي تحمل الاسم نفسه يستوجب على الجامعة أن توليها عناية خاصة، للنهوض بحركة نشر بها لكي تساير التطورات المتلاحقة، وبخاصة أن البحوث وإجراءها في هذه القطاعات تُعد مطلباً ملزماً، وعليه فإن هذه البحوث تكون معيناً لا ينضب وكافياً لإيجاد حركة نشر جيدة بالجامعة. أما بقية القطاعات الموضوعية التي لم تنشر الجامعة بها فإن لدى الجامعة العذر والمبرر الكافي في عدم النشر بها، نظراً لأنها لا تلقى اهتماماً من قبل الجامعة سواء في أهدافها التأسيسية أم في تخصصات الكليات. وهي بعيدة عن الطبيعة الموضوعية للجامعة بشكل تام، وعليه فإن الجامعة لا تتحمل مسؤولية عدم صدور أي كتاب في هذه القطاعات المُهملة.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٢	٤٠٪	
٦١٠	العلوم الطبية	١	٢٠٪	
٦٢٠	العلوم الهندسية	×	×	
٦٣٠	العلوم الزراعية	١	٢٠٪	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	١	٢٠٪	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	×	×	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٥	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٤)

يوضح نشاط جامعة قطر في مجال العلوم التطبيقية

جامعة الكويت

أسهمت جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية بستة وخمسين كتاباً، وأسهمت في إصدارها سبعة قطاعات موضوعية من مجال قطاعات مجال العلوم التطبيقية العشرة، وجاء قطاع العلوم الهندسية في مقدمة القطاعات بسبعة عشر كتاباً، مثلت نسبة ٣٠,٣٥٪ من مجمل ما أسهمت به الجامعة بشكل عام بهذا

المجال (انظرالجدول ٢٥)، وتعد هذه المساهمة مرتفعة جداً قياساً لما أسهمت به الجامعة في بقية القطاعات الموضوعية الأخرى، ولعل مرد ذلك يرجع إلى أن هذا المجال مدعوم من كلية الهندسة والبترول بالجامعة، وبخاصة أن هذه الكلية تمنح درجة الماجستيرفي مختلف التخصصات الهندسية، مما يجعل أمر الحصول على الكتب الصالحة للنشر ميسوراً وسهلاً، يضاف إلى ذلك أن هذه الكلية قديمة نسبياً في إنشائها الذي كان في عام ١٩٧٤م/١٣٩٤هـ.

وجاء قطاع العلوم الزراعية وبفارق بسيط عن قطاع العلوم الهندسية مشاركاً بأربعة عشرَ كتاباً لخدمة هذا القطاع، اقتطعت نسبة ٢٥٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في هذا القطاع. ولعل مرد هذا الإسهام إلى الإحساس بمدى الحاجة إلى أن تكون الجامعة في خدمة المجتمع والبيئة من حولها. ولهذا نجد أن هذه الكتب تخدم هذا القطاع من منطلق أنها تحقق وتلبي في الوقت نفسه حاجة ما في المجتمع للحلول الناجعة لزراعة البيئة الصحراوية... إلخ. ولا نستطيع أن نلوم الجامعة في وجود مثل هذه المساهمة الضرورية، ولكن الحقيقة الماثلة أمام العيان تفيد بمدى ضرورة وجود كلية أو مركز بحوث زراعية ينسجم مع الوضع المتنامي المحتاج لمثل هذا الإجراء سواء على الوقت الحاضر أو المستقبل القريب على حد سواء.

واستطاع قطاع العلوم الطبية وإدارة الأعمال أن يسهما برصيد وصل إلى ثمانية كتب لكل منهما، بلغت نسبتها ١٤,٢٩٪ من إجمالي ما تم إنتاجه من قبل الجامعة. ونجد أن المساهمة في مجال العلوم الطبية مناسباً للغاية لتوجهات الجامعة العلمية، وبخاصة أننا نجد أن هذا القطاع مدعوم من كليتين بالجامعة، هما كلية الطب، وكلية العلوم الطبية والمساعدة والتمريض، وما تحويه من برامج للدراسات العليا، مما يجعل قبول هذه النسبة أمراً طبيعياً

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	×	×	
٦١٠	العلوم الطبية	٨	١٤,٢٩٪	
٦٢٠	العلوم الهندسية	١٧	٣٠,٣٥٪	
٦٣٠	العلوم الزراعية	١٤	٢٥٪	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	٢	٣,٥٧٪	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٨	١٤,٢٩٪	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	×	×	
٦٧٠	الصناعات	٢	٣,٥٧٪	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	٥	٨,٩٣٪	
	المجموع	٥٦	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٥)

يوضح نشاط جامعة الكويت في مجال العلوم التطبيقية

ومناسباً. أما قطاع إدارة الأعمال فنجده مدعوماً بأحد أقسام كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، هذا وأن للكلية برامج تدريبية نشطة لاشك أنها تساعد على الإنتاج والبحث، وتسهيل مهمة التوسع المعرفي. ولهذا فإننا نجد أن هذه الكتب الثمانية بنسبتها المعقولة جداً مواكبة لطموح الكلية وأهدافها، وإن كان المؤمل أن يكون للجامعة نشاط أكبر ليس في هذا القطاع فحسب، بل في جميع قطاعات هذا المجال؛ لكي ترتفع النسب في جميع قطاعاته.

وجاء قطاع المباني مشاركاً بخمسة كتب جاءت نسبتها مُمثلة في ٨,٩٣٪ من إجمالي ما أسهمت به الجامعة بشكل عام في مختلف قطاعات هذا المجال. ونجد أن هذه المساهمة ملائمة جداً لتطلعات الجامعة المتمثلة في دعمها بكلية الهندسة التي ترى في خدمة هذا القطاع أحد مهامها الأساسية التي تدخل تحت رعاية الهندسة المدنية بشعبها المُختلفة.

وتماثل كل من قطاعي الفنون والعلوم المنزلية وقطاع الصناعات في عدد ما تم النشرفيها، حيث جاء هذا الإسهام متمثلاً بكتاب لكل منها بلغت نسبتها ٣,٥٧٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في قطاعات هذا المجال، وإذا كان إسهام الجامعة في مجال الفنون والعلوم المنزلية ضعيفاً، وبخاصة أنه مدعوم من أحد اقسام كلية البنات التي يوجد بها تخصص اقتصاد منزلي، إلا أن إسهام الجامعة في مجال الصناعات الذي لا يوجد له اهتمام ملحوظ من قبل الجامعة جاء من قبيل النشرفي ما يخدم المجتمع الذي من حولها، حيث نجد أن هذا يتحدث عن الصناعات الموجودة في إحدى مناطق الكويت الصناعية، وهو بهذا كتابٌ يخدم هذا المجتمع الصناعي الذي هو شريحة من شرائح المجتمع.

ومن بين القطاعات الثلاثة التي لم تسهم الجامعة بالنشرفيها نجد أن هناك قطاعاً كان على الجامعة أن تُوجد له نشراً مناسباً، وأقصد به قطاع الكيمياء التكنولوجية (انظرالجدول رقم ٢٨)، وبخاصة أن هذا القطاع يلقى اهتماماً ملحوظاً من الجامعة تمثل في إيجاد قسم علمي خاص به في كلية الهندسة والبترول، مما يعطي انطباعاً أن هناك تقصيراً واضحاً في دورهذا القسم ومشاركته الفعالة في الإسهام بنشرجيد يكون منسجماً مع الآمال المعقودة عليه من قبل الجامعة وإدارتها.

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

ونجد أن لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إسهاماً ومشاركةً بهذا المجال، مع أنه لا يدخل في نطاق اهتمامها وعنايتها، حيث نجد أن هذه المساهمة بلغت سبعة كتب جميعها كانت في قطاع واحد من قطاعات مجال العلوم التطبيقية؛ وهو مجال العلوم الطبية، والمتأمل لهذه الكتب وطبيعتها الموضوعية يجدها لا تخدم هذا القطاع بشكل متخصص جداً، بل يجدها كتب إرشادية توجيهية تحذيرية، قُصد من وضعها والعناية بها تنبيه المجتمع إلى أضرار التدخين والمسكرات والمخدرات بشكل شامل وعام، ولهذا نجد أن جل هذه الكتب كان تأليفها بالمشاركة مع قطاعات حكومية خارجية كالحرس الوطني مثلاً، وهي من هذه الناحية نجدها منسجمة مع أهداف الجامعة ومحاولة خدمة المجتمع من حولها بالطرق الجيدة والسبل المناسبة ما دامت تحقق مطلباً أساسياً أنشئت من أجله عمادة خاصة بخدمة المجتمع بالجامعة.

وفي الوقت نفسه لا نستطيع أن نلوم الجامعة على أنها لم تُسهم في بقية القطاعات المتعلقة بمجال العلوم التطبيقية الذي لا نجده منسجماً مع غايات والجامعة وأهدافها سواء الآنية أو المستقبلية.

جامعـــة أم القـــرى

بلغ إسهام جامعة أم القرى بمجال العلوم التطبيقية ثمانية كتب فقط، وتُعد هذه المساهمة ضعيفة للغاية وتُعبر عن ذلك الاهتمام من قبل الجامعة بهذا المجال المُتمثل في إيجاد كليتين لهما علاقة مباشرة بهذا المجال، وأقصد بهما كليتي العلوم التطبيقية الي أنشئت عام ١٤٠١هـ، وكلية الهندسة والعمارة الإسلامية التي انشئت عام ١٤٠٩هـ. وإذا كان لكلية الهندسة والعمارة الإسلامية المبرر المسوغ لعدم وجود النشاط المُلائم منها لخدمة النشر بهذا المجال، والمتثل في

حداثة وجودها، فإن هذا المُبررينتفي ولا معنى له بالنسبة لكلية العلوم التطبيقية والهندسة، إذ مضى على إنشائها ما ينيف على إحدى عشرة سنة، وهي فترة زمنية كافية جداً لايجاد حركة نشرفي غاية النشاط والجدية.

ومع قلة ما نشرته هذه الجامعة في هذا المجال (العلوم التطبيقية)، البالغ ثمانية كتب، إلا أننا نجد أن هذه الكتب قد تفرقت إلى سبعة قطاعات من قطاعات العلوم التطبيقية العشرة، وفي هذا سمة ملفتة للنظر، أبرزها وأظهرها الجدول رقم (٢٦) ؛ حيث نجد أن قطاع العلوم الطبية كان بالصدارة بكتابين فقط جاءت نسبتها بالغة ٢٥٪ مما تم النشرفيه بهذا المجال من قبل الجامعة. ويقف وراء هذه المساهمة قسم العلوم الطبية، أحد أقسام كلية العلوم التطبيقية والهندسية. وجاء بعد هذا القطاع مباشرة ستة قطاعات موضوعية اقتصر إسهامها على كتاب واحد فقط جاءت نسبة كل منها ١٢,٥٠٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة، وهذه القطاعات الستة تتمثل فيما يأتي:

١- العلوم التطبيقية (فلسفة ونظريات).

٢- العلوم الهندسية.

٣- العلوم الزراعية.

٤- الفنون والعلوم المنزلية.

٥- الكيمياء التكنولوجية.

٦- مصنوعات متفرقة.

وكما ذكرت سابقاً فإن إسهام الجامعة بهذه القطاعات جاء ضعيفاً، ولا يواكب حجم هذا المجال الذي يمُثل أهمية موضوعية واضحة في هذه الجامعة وتخصصاتها المختلفة التي تُرجمت إلى كليات علمية وأقسام أكاديمية.

التصنيف	الأقســام الموضوعيــة	المجموع	النسبة	الملحوظــات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	١	١٢,٥٠٪	
٦١٠	العلــوم الطبيــة	٢	٢٥٪	
٦٢٠	العلــوم الهندسيــة	١	١٢,٥٠٪	
٦٣٠	العلــوم الزراعيــة	١	١٢,٥٠٪	
٦٤٠	الفنــون والعلــوم المنزليــة	١	١٢,٥٠٪	
٦٥٠	إدارة الأعمــال	×	×	
٦٦٠	الكيميــاء التكنولوجيــة	١	١٢,٥٠٪	
٦٧٠	الصناعــات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقـــة	١	١٢,٥٠٪	
٦٩٠	المبانـــي	×	×	
	المجمــــوع	٨	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٦)

يوضح نشاط جامعة أم القـــرى في مجال العلوم التطبيقية

ونجد أن من بين هذه القطاعات الستة السابقة الذكـر الـتي اقتصرإسـهام الجامعة فيها على كتاب واحد فقط، أنه يوجد بينها قطاعـان لا يمثـلان أهميـة موضوعية للجامعة ؛ وأقصد بهما قطاع العلوم الزراعية الذي لا يوجد له قسم علمي يخدمه، وقطاع مصنوعات متفرقة الـذي لا يوجـد لـه أيضاً مـا يدعمـه بالجامعة، سواء قسم علمي أم شعبة من قسم متخصص ؛ ولعل إسهام الجامعـة

بهما جاء من منطلق خدمة المجتمع فقط، والمشاركة في تلبية بعض احتياجاته العلمية الضرورية التي لا تدخل في نطاق الكتب التخصصية جداً، بمعنى أنها تكون في الغالب كتباً إرشادية ونحوها، وهذا ما يتضح من طبيعة ما تم الإسهام به في هذين القطاعين من قبل الجامعة.

ويعطينا الجدول رقم (٢٦) مؤشراً واضحاً إلى عدم إسهام الجامعة في قطاعات موضوعية ثلاثة من قطاعات مجال العلوم التطبيقية ؛ وهي قطاع إدارة الأعمال، والصناعات، والمباني. ولعل للجامعة المبرر الكافي في عدم النشر في قطاعي إدارة الإعمال، والصناعات المتمثل في كون الجامعة لا توليهما اهتماماً في توجهاتها التخصصية. أما قطاع المباني فإن الجامعة مقصرة به، وبخاصة أن هذا القطاع تقف وراءه كلية الهندسة والعمارة الإسلامية بأقسامها المُتعددة، مما يلقي بظلاله على الدورالحقيقي لهذه الكلية، وهل قامت بالدور المنوط بها على الوجه الأكمل، ولا نُشكك في قيامها بدورها في جانب العملية التعليمة، إلا أن دورها في مجال النشربما يخدم طبيعة تكوينها العلمي المتخصص مازال محل نظر.

ولعل الملاحظ على إصدارات جامعة أم القرى ـــ مع قلتها ـــ أن هناك توازناً في إصداراتها التي خرجت لخدمة هذا المجال، ولا نجد لهذا التوازن سند موثق نستطيع به أن نقول أن هناك سياسة تطبق على جميع كليات الجامعة والمراكز البحثية المختلفة، بل لعل مرد هذا التوازن إلى قلة هذه الإصدارات أصلاً، إذ لو كان عدد الكتب التي أسهمت بها الجامعة أكبر مما هو كائن الآن، لربما كان هناك تفاوت واضح في عدد ما يصدربكل قطاع من قطاعات هذا المجال. وعلى هذا نجد أن من الأنسب على الجامعة وعمادة البحث العلمي بالذات، التي تتبعها مراكزالبحوث المتخصصة، أن تسعى حثيثة للوصول إلى

وضع أفضل بخدمة هذا المجال الذي يُعد ذا علاقة وثيقة بطبيعة الجامعة التخصصية والعلمية.

جامعة الملك سعود

يُعد نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية نشاطاً مُميزاً في التنوع الموضوعي والعدد، حيث نجد أن الجامعة قد شاركت في هذا المجال بمائة وستة وعشرين إصداراً ؛ تقاسمتها سبعة قطاعات موضوعية من قطاعات مجال العلوم التطبيقية. وتصدرهذه القطاعات السبعة قطاع العلوم الزراعية بإصداراته الستة والخمسين، التي اقتطعت من مجموع ما أسهمت به الجامعة نسبة ٤٤,٤٥٪ (انظرالجدول رقم ٢٧)، وهذه النسبة مرتفعة جداً قياساً لما أسهمت به الجامعة في القطاعات الآخرى. ويرجع السبب في هذا الارتفاع الذي لا نستطيع أن نلوم عليه كلية الزراعة بقدرما نلوم به تلك الكليات التي تقف وراء بقية القطاعات في قلة نشاطها، إلى أن هذا القطاع يقف وراءه كليتان ؛ أولاهما كلية الزراعة بالرياض التي أنشئت عام ١٣٨٥هـ، وهي بهذا تعد قديمة، إذ مضى على إنشائها ما يربو على تسعٍ وعشرين سنة. أما الكلية الأخرى فهي كلية حديثة الإنشاء نسبياً في الوجود، وهي كلية الزراعة والطب البيطري بالقصيم، التي أنشئت عام ١٤٠٢هـ. إلا أنها في واقع الحال لا تُعد حديثة بمعنى الكلمة ؛ على أساس أن الذي يقف وراء إنشائها وقيامها بالدورالمُناط بها هو كلية الزراعة بالرياض القديمة الإنشاء. يضاف إلى ذلك أن قطاع الزراعة يُعد من القطاعات التي تهتم بها جامعة الملك سعود بشكل مُتميز نظراً لمشاريعها الزراعية المتنوعة، وهذا الذي يُفسر تلك الصلة بين وزراة الزراعة بالمملكة العربية السعودية لدراسة المشاريع المختلفة والمشكلات الزراعية المتنوعة التي تُسهم الجامعة في إيجاد الحلول المناسبة لها.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	١	٠٠,٧٩٪	
٦١٠	العلوم الطبية	٣٩	٣٠,٩٥٪	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٧	٥,٥٦٪	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٥٦	٤٤,٤٥٪	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	٣	٢,٣٨٪	
٦٥٠	إدارة الأعمال	١٦	١٢,٧٠٪	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	٤	٣,١٧٪	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	١٢٦	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٧)

يوضح نشاط جامعة الملك سعود في مجال العلوم التطبيقية

وكان نصيب قطاع العلوم الطبية تسعة وثلاثين كتاباً، جاءت نسبتها مرتفعةً أيضاً، إذ بلغت ٣٠,٩٥٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة في هذا المجال.ويتميزهذا القطاع بكثرة الكليات التي تدعمه وتسانده. وهذا الذي يُفسرلنا كثرة الإنتاج فيه نشراً، وبالتالي ارتفاع النسبة التي اقتطعها هذا القطاع من مجمل ما أسهمت به الجامعة في هذا المجال، إذ نجد هذا المجال مدعوما من الكليات الآتية:

١- كلية الطب (١٣٨٩هـ).

٢- كلية طب الأسنان (١٣٩٦هـ).

٣- كلية العلوم الطبية المساعدة (١٣٩٦هـ).

٤- كلية الطب بأبها (١٤٠٠هـ).

٥- كلية الصيدلة (١٣٧٩هـ).

وبخلاف كلية الطب بأبها، فإن جميع هذه الكليات تُعد قديمة الإنشاء، مما أتاح الفرصة لوجود نشر جيد في مجالها، ولعل الفضل في هذا النشاط يرجع إلى تلك المراكز البحثية الموجودة بكل كلية تعتني عن طريقها بالبحث وتدعمه وتتابعة وتنشره وتوزعه على الجهات ذات العلاقة أو الأفراد ذوي التخصص المشابه.

واستطاع قطاع الأعمال أن ينافس بقية القطاعات بما صدر فيه، حيث نجد أن الجامعة قد نشرت ستة عشرة كتاباً، اقتطعت ما نسبته ١٢,٧٠٪ من إجمالي ما نشرته الجامعة بهذا المجال. ويقف وراء دعم هذا القطاع كل من كلية العلوم الإدارية (١٣٨٠هـ)، وكلية الاقتصاد والإدارة بالقصيم (١٤٠٢هـ). وتُعد هذه المشاركة مناسبة جداً، إذ لم ينتابها ارتفاع مفرط، ولا هبوط مُخل بل نجدها منسجمة مع إجمالي ما تم إصداره بالجامعة بهذا المجال بشكل عام.

هذا وتُعد مساهمة جامعة الملك سعود في قطاع الهندسة منخفضة جداً، ولا نجدها منسجمة مع أهداف الجامعة وتطلعاتها بهذا القطاع الذي ترجمته إلى كليتين أولاهما كلية الهندسة (١٣٨٢هـ) وثانيهما كلية العمارة والتخطيط (١٤٠٤هـ)، حيث نجد أن هاتين الكليتين اكتفتا بستة كتب فقط، جاءت نسبتها ٥,٥٦٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في هذا المجال. وكان لقطاع

الكيمياء التكنولوجية مساهمة تمثلت في أربعة كتب فقط، جاءت نسبتها بالغة ٣,١٧٪. وتُعد هذه النسبة متواضعة جداً نظراً لأن هذا القطاع قد دعم من قسمين علميين من أقسام كلية العلوم، التي تُعد قديمة الإنشاء (١٣٧٨هـ)، مما يعني معه الحث على مزيد العناية والاهتمام بهذا القطاع، للرفع من مستوى تمثيله نشراً وإنتاجاً.

وجاء قطاع الفنون والعلوم المنزلية مخدوماً بثلاثة كتب، جاءت نسيتها ٢,٣٨٪ حيال ما تم إنتاجه بجميع قطاعات العلوم التطبيقية، بعده جاء قطاع العلوم التطبيقية (فلسفة ونظريات) بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ٠,٧٩٪ من إجمالي ما تم الإسهام به في قطاعات المجال ذاته بشكل عام. وكلا النسبتين لا تعدان منخفضتين، بل نجدهما منسجما مع أهمية هذين القطاعين لهذه الجامعة.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢٧) أن جامعة الملك سعود لم تسهم في قطاعات ثلاثة من قطاعات مجال العلوم التطبيقية، وهي قطاع الصناعات، وقطاع مصنوعات متفرقة، وقطاع المباني. وكل هذه القطاعات لها أهمية واضحة في طبيعة بعض كليات الجامعة ؛ ككلية العلوم، وكلية العمارة والتخطيط، مما يعني معه أن هناك خللاً بهاتين الكليتين في تلبية احتياجات الجامعة ومسايرتها، إذ لهاتين الجامعتين جهود واضحة في بعض الاختراعات التي نسمع عنها بين الفينة والفينة في الجرائد والصحف المحلية، إذاً لماذا لا يكون لها نشراً وانتاجاً علمياً يواكب هذا النشاط ويكمله.

ولعل من الملاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في عدد ما نشرمن قبل الجامعة في كل قطاع من هذه القطاعات التي تخدم مجال العلوم التطبيقية. وهذا التباين سبق تبريره في السطور الماضية، إلا أنه تبقى مسألة غياب التنسيق بين هذه الكليات ومراكزها البحثية، وعدم وجود سياسة نشرية تخطط لها بشكل جيد،

تُحدد معالم الاتجاهات الموضوعية للنشر بها يهذا المجال، وعدد الكتب التي ينبغي أن تصدر في قطاعاته... إلخ، ولعل السبب في عدم وجود مثل هذه السياسة أن هذه الكليات ومراكزها البحثية لا تخضع لجهة محددة مشرفة على عملية النشر، كقسم النشرالعلمي بالجامعة مثلاً، بل لكل مركز بحثي موجود بكل كلية استقلالية تامة في مسألة النشر إبتداءً وانتهاءً. وبهذا تصبح مسألة وجود الجهة المشرفة أمراً ضرورياً يحتمه الواقع الذي توصل إليه هذا البحث وتطالب به جامعة الملك سعود بإيجادها ؛ لكي تضمن جودة التوجيه ودقة التنفيذ ولتسيَيردفة النشربالجامعة.

جامعة الملك عبدالعزيز

وصلت مشاركة جامعة الملك عبدالعزيزفي مجال العلوم التطبيقية اثنين وخمسين كتاباً، حيث نجد أن أكثر من ثلثي هذا العدد قد تقاسمه قطاعا العلوم الهندسية، وإدارة الإعمال، برصيد بلغ عشرين كتاباً لكل منهما. وأخذت هذه الكتب نسبة ٣٨,٤٦٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعة في جميع قطاعات هذا المجال (انظرالجدول رقم ٢٨)، ولعل مرد هذا الارتفاع الملحوظ في هذين القطاعين الموضوعيين يرجع إلى نشاط كلية الهندسة وقدم إنشائها الذي كان في عام ١٣٩٤هـ. وتميزت كلية الاقتصاد والإدارة بقدمها أيضاً، حيث جاء انشاؤها متوافقاً مع عام ١٣٨٧هـ، وكثرة أقسامها العلمية الذي لاشك ان لها أثراً في دعم هذاين القطاعين.

وأسهمت جامعة الملك عبدالعزيز في قطاع العلوم التطبيقة (الفلسفة والنظريات) بسبعة كتب جاءت نسبتها ١٣,٤٦٪ حيال ما تم إصداره بالجامعة بشكل عام في هذا المجال. ونجد أن الجامعة قد شاركت بأربعة كتب فقط في قطاع العلوم الزراعية، بلغت نسبتها ٧,٦٩٪. وهي نسبة تتسم بالضعف، حيث نجد أن هذا القطاع بالذات تقف وراءه كلية الأرصاد والبيئة

وزراعة المناطق الجافة التي أنشئت عام ١٣٩٨هـ، مما يعني معه أن هناك تقصيراً قد اتسمت بها جهود هذه الكلية التي ركزت على الجانب النظري أو التعليمي فقط، ولم تولِ قطاع النشر العناية الكافية مع أهمية هذه الناحية في مجالها، من حيث إن قطاع الزراعة يُمثل أهمية للجامعة وللمجتمع من حولها التي هي منه وإليه.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٧	١٣,٤٦٪	
٦١٠	العلوم الطبية	×	×	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٢٠	٣٨,٤٦٪	
٦٣٠	العلوم الزراعية	٤	٧,٦٩٪	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	١	١,٩٣٪	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٢٠	٣٨,٤٦٪	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	×	×	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	٥٢	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٨)

يوضح نشاط جامعة الملك عبدالعزيز في مجال العلوم التطبيقية

وجاء في ذيل القائمة قطاع الفنون والعلوم المنزلية بكتاب واحد فقط، جاءت نسبته ١,٩٣٪. ونجد أن هذا القطاع الموضوعي مدعومٌ من قسم علمي من أقسام كلية التربية بالمدينة المنورة، ولعل كون القسم موجوداً في فرع الجامعة بالمدينة المنورة أثرعلى نشاط هذا القسم في مجال النشر، حيث نجد أن لهذه الظاهرة حالة مشابهة حدثت في جامعة الملك سعود ؛ حيث نجد أن النشرفي كلية الزراعة لا يقارن عدداً ولا تفوقاً موضوعياً مع كلية الزراعة والطب البيطري في القصيم التي كان إسهامها محدوداً.

وتوجد خمس قطاعات موضوعية تدخل في مجال العلوم التطبيقية لم تسهم جامعة الملك عبدالعزيز بأي كتاب فيها ؛ وإذا كان للجامعة العذر لعدم النشرفي بعضها كقطاع المباني، إلا أننا نجد أن هناك قطاعات موضوعية كان على الجامعة أن تُسهم بها ؛ كقطاع العلوم الطبية الذي تدعمه كلية الطب والعلوم الطبية التي كان إنشاؤها في عام ١٣٩٥هـ باقسامها السبعة عشرَ العلمية، وقطاع الكيمياء التكنولوجية الذي تدعمه كلية العلوم التي انشئت عام ١٣٩٣هـ، وقطاع الصناعات، والمصنوعات المتفرقة الذين نجدهما مدعومين من قبل كلية الهندسة، حيث يعد عدم إسهام الجامعة بهذه القطاعات تقصيراً عن أداء المهمة، وتراجعاً عن الوصول للغاية المطلوبة، وعليه فإن على الجامعة أن تهتم وتشجع وتدعم وتحث الجهات المعنية (كليات أو أقسام علمية مختلفة) على عملية النشرفي مجالات التخصص.

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

تميزالنشربجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية بتقدم قطاع موضوعي على بقية قطاعات المجال نفسه الذي كان في الجامعات الخليجية في مواقع متأخرة ومراكز غير أولية، وأقصد به قطاع العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)، حيث نجد أن الجامعة قد أسهمت فيه بثمانية كتب

بلغت نسبتها ٤٧,٠٦٪، (انظرالجدول رقم ٢٩) وهي نسبة عالية جداً تثبت اهتمام الجامعة بعملية إصدار الكتب التي تخدم العلوم التطبيقية من وجهة النظرالشاملة والعامة.

وكان نصيب قطاع إدارة الأعمال ثلاثة كتب فقط، جاءت نسبتها ١٧,٦٦٪ من إجمالي ماتم إصداره في جميع قطاعات العلوم التطبيقية البالغة سبعة عشرَ كتاباً، ويقف وراء هذا القطاع كلية الإدارة الصناعية (١٣٩٥هـ). وأسهمت الجامعة في قطاعات ثلاثة بكتابين لكل منها جاءت نسبتها ١١,٧٦٪، وهذه القطاعات الثلاثة تتمثل في: العلوم الطبية، والعلوم الهندسية، والكيمياء التكنولوجية. وهذه النسبة التي أخذتها هذه القطاعات الثلاثة معقولة ومقبولة. وهذا بخلاف قطاع العلوم الطبية الذي جاء إسهام الجامعة فيه مثيراً للجدل ؛ لكون الجامعة لا تهتم بهذا المجال، ولا توجد كلية أو قسم علمي يخدمه، ولعل إسهامها في هذا القطاع جاء من منطلق خدمة المجتمع ووقايته من الأمراض والأوبئة التي قد توجد به من وقت إلى آخر، أقول بخلاف هذا القطاع فإن القطاعين المتبقيين لهما سند علمي وأكاديمي بالجامعة يدعمهما ؛ فقطاع الهندسة نجده مخدوماً ومدعوماً من كليتين بالجامعة هما كلية الهندسة (١٣٨٥هـ)،وكلية الهندسة التطبيقية (١٣٨٩هـ)، وهما من الكليات القديمة إنشاءً بالجامعة.

وإذا استبعدنا القطاع الأول الذي طغى الإسهام فيه نشراً على بقية القطاعات، فإننا نجد أن هناك توازناً في بقية القطاعات الموضوعية المتبقية في مسألة عدد ما صدرعن الجامعة فيها، ولعل السمة البارزة والمتمثلة في قلة الإسهام في كل قطاع، شجع على وجود هذه الملاحظة، وأقصد بها أن لو كان للنشرفي هذه القطاعات عدد أكبرمن هذا العدد الحالي لربما حدثت فروق

في العدد بكل قطاع، نظراً لأن النشر بالجامعة لا تحكمه ولا تشرف عليه سياسة محددة المعالم واضحة الحدود والتغطية.

التصنيف	الأقسام الموضوعية	المجموع	النسبة	الملحوظات
٦٠٠	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٨	٤٧,٠٦٪	
٦١٠	العلوم الطبية	٢	١١,٧٦٪	
٦٢٠	العلوم الهندسية	٢	١١,٧٦٪	
٦٣٠	العلوم الزراعية	×	×	
٦٤٠	الفنون والعلوم المنزلية	×	×	
٦٥٠	إدارة الأعمال	٣	١٧,٦٦٪	
٦٦٠	الكيمياء التكنولوجية	٢	١١,٧٦٪	
٦٧٠	الصناعات	×	×	
٦٨٠	مصنوعات متفرقة	×	×	
٦٩٠	المباني	×	×	
	المجموع	١٧	١٠٠٪	

جدول رقم (٢٩)

يوضح نشاط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في مجال العلوم التطبيقية

ومن بين القطاعات الخمسة التي لم تسهم الجامعة بالنشر بها، نجد أن هناك قطاعات موضوعية ثلاثة لا تعذر الجامعة في عدم الإسهام بها، نظراً لوجود الاهتمام الكافي من قبل الجامعة، وطبيعتها الموضوعية المتمثلة في وجود كليات أو أقسام تخدم هذه القطاعات الثلاثة، وهي: قطاع الصناعات،

مصنوعات متفرقة، المباني، مما يعني معه التنبيه على الجامعة أن تهتم بها، وأن تشجع عملية النشر فيها، والبحث العلمي المتخصص بها، نظراً لأنها تتفق مع طبيعة الجامعة العلمية التخصصية.

جامعة الملك فيصل

تصدرقطاع العلوم الزراعية بجامعة الملك فيصل بقية القطاعات الموضوعية، التي تشكل مجال العلوم التطبيقية ؛ حيث جاء هذا القطاع بإصداراته التسعة التي جاءت نسبتها ٤٥٪ من إجمالي ماتم الإسهام به من قبل الجامعة في مجال العلوم التطبيقية بشكل عام (انظرالجدول رقم ٣٠)، ويلاحظ ارتفاع نسبة هذا القطاع بشكل ملفت للنظر، وفي محاولة التعرف على مبررات هذا الارتفاع نجده يرتكز أساساً على أساسين ؛ أولهما يعتمد على كون الجامعة قد أولت ـ منذ نشأتها ـ هذا القطاع أهمية خاصة وعناية متميزة، فأنشأت كلية الزراعة التي واكبت أصلاً إنشاء الجامعة الذي كان في عام ١٣٩٥هـ، وأحدثت فيها أقساماً علمية تخصصية كثيرة بلغت عشرة أقسام، كلها تنصب في اهتمامها بقطاع الزراعة. والتبرير الآخر ينبع من كون هذا القطاع والاهتمام به لم يأتي من فراغ، بل إن الجامعة ومركزها الرئيسي يوجد بمنطقة الأحساء المشهورة منذ القديم بالزراعة وبخاصة زراعة التمور. ولهذا فإنها أوجدت مركزاً بحثياً متخصصاً بأبحاث النخيل والتمور وأسمته مركزأبحاث النخيل والتمور، ولهذا فإن عنايتها بهذا القطاع له مبرراته القوية والمنطقية في الوقت نفسه.

وأسهمت جامعة الملك فيصل في قطاع إدارة الأعمال بخمسة كتب بلغت نسبتها ٢٥٪ من إجمالي ماتم إصداره بالجامعة البالغ عشرين كتاباً. ومع أن الكلية التي تدعم هذا القطاع وهي كلية العلوم الإدارية والتخطيط تُعد آخر

الملحوظات	النسبة	المجموع	الأقسام الموضوعية	التصنيف
	×	×	العلوم التطبيقية (الفلسفة والنظريات)	٦٠٠
	١٠٪	٢	العلوم الطبية	٦١٠
	×	×	العلوم الهندسية	٦٢٠
	٤٥٪	٩	العلوم الزراعية	٦٣٠
	×	×	الفنون والعلوم المنزلية	٦٤٠
	٢٥٪	٥	إدارة الأعمال	٦٥٠
	×	×	الكيمياء التكنولوجية	٦٦٠
	×	×	الصناعات	٦٧٠
	٢٠٪	٤	مصنوعات متفرقة	٦٨٠
	×	×	المباني	٦٩٠
	١٠٠٪	٢٠	المجموع	

جدول رقم (٣٠)

يوضح نشاط جامعة الملك فيصل في مجال العلوم التطبيقية

الكليات إنشاءً بالجامعة الذي كان عام ١٤٠٤هـ، إلا أن إسهامها كان جيداً قياساً بما تم نشره بالجامعة في هذا المجال بشكل عام. ومع أن الجامعة لاتهتم بأمر الصناعة فإن قطاع مصنوعات متفرقة جاء مخدوماً بأربعة كتب بلغت نسبتها ٢٠٪ من إجمالي ما تم إصداره بالجامعة في هذا المجال. ولعل هذه الكتب ينطبق عليها الطابع الشمولي الذي يخدم بعض الحرف الموجودة بالأحساء والدمام، على اعتبار أن لهذه المنطقة اهتماماً بمجال الصناعة، ووجود

المدن الصناعية بالدمام والأحساء، وكذلك مدينة الجبيل الصناعية، كل ذلك كان له أثر استجابت له الجامعة في الإسهام في خدمة قطاع له وزنه وأثره في الحياة العلمية والاجتماعية.

وكان نصيب قطاع العلوم الطبية من جهد الجامعة كتابين فقط جاءت نسبتها ١٠٪، ونجد أن هذين الكتابين هما عبارة عن كتيبات توعية عن بعض الأمراض، وتعد هذه المساهمة من قبل الجامعة في القطاع ضعيفة، ولاتنسجم البتة مع تطلعات الجامعة واهتماماتها الموضوعية، وبخاصة أن الجامعة عبرت عن هذا الاهتمام بإيجاد كلية الطب والعلوم الطبية، حيث بدأت الدراسة بها في عام ١٣٩٥هـ، وتعد هذه الكلية من أكبر كليات الجامعة من حيث عدد الأقسام التي بلغ تعدادها خمسة وعشرين قسماً علمياً، مما يمثل بعداً آخرلمقدار التقصيرالذي وقعت فيه هذه الكلية، وعدم خدمتها لمجالها الذي تمنح فيه درجة الزمالة في بعض التخصصات الطبية، مما يعني أن الكلية لاتشكو من ضعف الكوادرالبشرية، وإن كانت الجامعة في تبريرها لهذا الضعف ركزت على الجانب المادي وأرجعت إليه الكثير من أسباب هذا التخلف عن ركب تلك الجهود التي تنصب في مجال النشر. وهذا التبرير لا يُعد واقعياً أوكافياً لعدم وجود حركة نشرجيدة ونشطة، فالدعم الذاتي بالبيع ونحوه، والنشر المشترك، والبحوث المدعومة خارجياً، كل ذلك بدائل كان على الجامعة أن تشجعها جميعاً أو بعضها.

وبالنظر للجدول رقم (٣٠) يتضح أن الجامعة لم تسهم في ستة قطاعات موضوعية، جميعها ما عدا قطاع المباني لها ما يبررها في العزوف عن النشربها لكون الجامعة لاتهتم بهذه القطاعات ولا تعتني بها ولا يمثل بعداً موضوعياً لإحد كلياتها. أما قطاع المباني فإن الجامعة يلاحظ عليها التقصيرفيه وعدم النشربه مع أن هناك كلية متكاملة تخدمه وتدعمه، وهي كلية العمارة

والتخطيط التي أنشئت في عام ١٣٩٥هـ ؛ وهذا التقصير والضعف يستغرب من هذه الكلية التي لا تنقصها الكوادر البشرية الجيدة، وبخاصة أن هذه الكلية قديمة الإنشاء حيث أن وجودها واكب وجود الجامعة منذ البداية.

تحليل إسهام الجامعات الخليجية في مجالي العلوم والتقنية

ولتكتمل الرؤية وتتضح الصورة بشكل كامل ودقيق، فإن الحال يتطلب أن نوضح إسهام الجامعات الخليجية الأثنتي عشرة، بخلاف الجامعة الإسلامية في مجال العلوم والتقنية الذي سبق أن ذكرنا أنه يُمثل مجالي العلوم البحتة والتطبيقية جميعا، ولهذا فإن الأمريتطلب أن ندمج جهود الجامعات الخليجية المشاركة في إصدارتها في هذين المجالين لتوضح نتيجة مدى إسهام الجامعات الخليجية في مجال العلوم والتقنية.

والجدول رقم (٣١) يعطينا هذه النتيجة وهذه المحصلة التي تؤكد ما سبق أن ذكرفي ثنايا الحديث عن هذين المجالين في الصفحات السابقة. ولعل أهم هذه النتائج هو تصدرجامعة الملك سعود وبشكل كبير وفارق واضح ومتميز عن بقية الجامعات الخليجية المساهمة، حيث نجد أن جامعة الملك سعود قد شاركت بنصيب الأسد في هذا المجال، فمجموع إصداراتها بلغت مائتين وخمسة وخمسين كتاباً، جاءت نسبتها ٤٢,٩٣٪، وهي نسبة نستطيع أن نقول عنها بأنها أكثر من ممتازة، وتؤكد على مدى نشاط هذه الجامعة في المشاركة في هذا المجال، ولعل السبب الكامن وراء هذه المشاركة المُتميزة يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

١- أن الجامعة قديمة الإنشاء، واضحة الاتجاه كثيرة التخصصات متشعبة الفروع وافرة الكوادر ذات التأهيل الجيد والمادة المساعدة، وكلها أمورتساعد كثيراً على ايجاد حركة نشر طيب.

٢- كثرة المراكز البحثية التي تخدم العملية التعليمية، فتقوم بالبحث

والنشروالتوزيع، حيث نجد أن بكل كلية مركزبحثي تابع لها مهمته متابعة البحوث ونشرها وتوزيعها مع دعمها.

٣- غناء المكتبة الفائق ووفرة المراجع التي تخدم العملية البحثية وتطورها ومتابعتها للجديد من الإصدارات التي تخدم هذه الناحية.

م	اسم الجامعة	المجموع	النسبة	الملحوظات
١	جامعة الإمارات العربية المتحدة	٢٤	٤,٠٤٪	
٢	جامعة البحرين	٢	٠٠,٣٣٪	
٣	جامعة السلطان قابوس	٣	٠٠,٥١٪	
٤	جامعة قطر	١٦	٢,٦٩٪	
٥	جامعة الكويت	١٠٤	١٧,٥١٪	
٦	الجامعة الإسلامية	×	×	
٧	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧	١,١٨٪	
٨	جامعة أم القرى	١٩	٣,٢٠٪	
٩	جامعة الملك سعود	٢٥٥	٤٢,٩٣٪	
١٠	جامعة الملك عبدالعزيز	١٠٤	١٧,٥١٪	
١١	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٦	٦,٠٦٪	
١٢	جامعة الملك فيصل	٢٤	٤,٠٤٪	
	المجموع	٥٩٤	١٠٠٪	

الجدول رقم (٣١)

يوضح إسهام الجامعات الخليجية الاثنتي عشرة في مجال العلوم والتقنية (العلوم البحتة والتطبيقية)

وجاءت جامعة الكويت، وجامعة الملك عبد العزيز بالمركز الثاني، إذ أسهم كل منهما بمائة وأربعة إصدارات نسبتها ١٧,٥١٪، من مجموع ما أسهمت به الجامعات الخليجية بمجال العلوم والتقنية البالغة (٥٩٤) كتاباً. وهاتان النسبتان أكثر من جيدة، وإن كانت مرتفعة نسبياً قياساً لعدد ما أصدرته الجامعات الخليجية في هذا المجال.

وكان المركز الثالث من نصيب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، حيث أسهمت في هذا المجال بستة وثلاثين كتاباً، جاءت نسبتها ممثلة ٦,٠٦٪ من إجمالي ماتم إصداره بشكل عام من قبل الجامعات الخليجية في هذا المجال. وتُعد هذه المساهمة ضعيفة ودون المستوى المؤمل، وبخاصة وأن الجامعة وميولها الموضوعي متطابقة تماماً مع هذا المجال، ولا ينقص الجامعة الكوادر المؤهلة، ولا الإمكانات المادية المناسبة، ولعل السبب في هذا الإسهام المتواضع هو تركيز الجامعة على العملية التعليمية بشكل واضح أثرعلى العلمية البحثية من حيث أن الطاقات البشرية المؤهلة موجهة إلى هذا الجانب. وإذا كانت هناك بحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس فهي منصبة على البحث القابل للنشر في مجلات متخصصة وعلمية داخل الجامعة وخارجها. أما التأليف المتعلق بالكتب ونحوها فهذه تواجه عزوفاً من قبل الجامعة ومنسوبيها الأكاديميين.

أما المركز الرابع فتوازعته كل من جامعتي الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك فيصل؛ حيث اصدر كلاً منهما أربعة وعشرين كتاباً خدمتا به هذا المجال، جاءت نسبتها ٤,٠٤٪ من إجمالي ما تم إصداره بهذا المجال. وتُعد هذه المساهمة دون المستوى المطلوب والمؤمل، مما يفرض على الجامعتين المذكورتين أن يهتما بهذا المجال، لأن هذا المجال ينصب في صلب توجهاتهما العلمية، ولا يكفي ان توجد المبررات غير المنطقية للتعليل للانصراف عن مجال النشر بهذا المجال بكلتا الجامعتين، وبخاصة جامعة الملك فيصل التي تركزعلى

أن السبب وراء هذا الضعف هو ضعف الإمكانات المادية، وهذه حجة سبق أن بررنا عدم صحتها في الصفحات الماضية.

ونجد أن جامعة أم القرى قد جاءت بالمركزالخامس بإصدارتها التسعة عشر، التي أخذت نسبة ٣,٢٠٪، وهي نسبة ضعيفة جداً، ولا تواكب اهتماماتها، ولا تخصصات بعض كلياتها التي تخدم تخصصاتها قطاعات مجالي العلوم البحتة والتقنية، ككلية العلوم التطبيقية والهندسية، وكلية الهندسة.

وكان المركز السادس من نصيب جامعة قطرالتي نجدها قد أسهمت في هذا المجال بستة عشر إصداراً، كانت نسبتها ٢,٦٩٪ من إجمالي ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية، وتُعد هذه النسبة هزيلة، وتدل على تقصير واضح من قبل الجامعة في خدمة هذا المجال الحيوي الذي يشكل صلب التطورالتقني المتطور.

واستطاعت إصدارات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في هذا المجال أن تحقق لها المركزالسابع من بين الجامعات الخليجية التي اهتمت بهذا المجال وأصدرت فيه كتباً، ونجد أن هذه الكتب قد بلغ تعدادها سبعة كتب، جاءت نسبتها ١,١٨٪. ومع أن هذه النسبة منخفضة جداً، لكن لا نستطيع أن نلوم هذه الجامعة التي لا نجد من بين كلياتها وأقسامها العلمية اهتماماً أو عناية بهذا المجال، ومن هذا المنطلق فإن هذه النسبة تعد في الوقت نفسه جيدة، وبخاصة أنها صدرت من هذه الجامعة الإسلامية التركيز.

أما جامعة السلطان قابوس فإنها قد جاءت بالمركز الثامن، حيث نجدها قد أصدرت ثلاثة كتب خدمت بها هذا المجال، وهذه الكتب حققت نسبة ٠,٥١٪. وهذه بحق تعد نسبة ضعيفة، ولاتساير أو تتماشى مع توجهات الجامعة وتطلعاتها، ولا تعذر الجامعة بكونها مازالت حديثة البناء والوجود، إذ

إن الواقع لا يعطينا هذا التصور كمنطق مقبول على أساس أن عملية النشر لا تحتاج إلى كل هذا الوقت بقدر ما تحتاج إلى تشجيع ودعم معنوي ومادي لكي تعطي الثمار الجيدة في أقصر وقت، وبخاصة أن الجامعة تملك مطابعها الخاصة لها ذات التقنية الجيدة والامكانات المعقولة.

وبقيت جامعة البحرين التي جاءت في ذيل القائمة بالمركزالتاسع ؛ حيث اكتفت بنشررسالتين علميتين أخرجتها بشكل كتاب، ونجد أن هذه المشاركة قابلتها نسبة ٠,٠٠٣٣٪ حيال ما تم الإسهام به من قبل الجامعات الخليجية، ونجد أن هذه المساهمة ليس لها وجود يُذكر حيال اهتمام الجامعة بالشكل العام الذي نجده يتمثل في هذا المجال مع بقية المجالات الموضوعية الأخرى، ولعل تعذر الجامعة بالنقص المادي الذي تعانيه قد سبق الإشارة إليه، والتبريرله. وعليها أن تهتم بشكل أكبر بعملية النشر وأن توليها العناية الكافية والمعقولة، وان لا تركزعلى المشاركة التعليمية ـ مع أهميتها ـ بل يكون لها اهتمامات ومشاركات في خدمة اهتمامها ومجتمعها بشتى الوسائل والطرق، ولعل من أهمها انتهاج مجال النشر العلمي الموجه ذي الغايات النفعية التي تستفيد منها الجامعة خدمة لتخصصاتها الموضوعية، وخدمة للمجتمع من حولها.

وبعد هذا الاستعراض الشامل للاتجاهات الشكلية والموضوعية بشقيها العام والخاص وتحليلها، تتضح النتائج الآتية:

(أ) على المستوى الشكلي نجد أن:

١- هناك خمس جامعات استخدمت سبعة أشكال، وخرجت بها مطبوعاتها وإصداراتها، وهذه الجامعات هي:

- **جامعة السلطان قابوس.**

- **الجامعة الإسلامية.**
- **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.**
- **جامعة الملك سعود.**
- **جامعة الملك عبدالعزيز.**

٢- كذلك نجد أن هناك جامعتين استخدمتا ستة أشكال وبها خرجت مطبوعاتها وإصداراتها، وهذه الجامعات:

- **جامعة الكويت،**
- **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.**

٣- هناك جامعة واحدة فقط اكتفت بخمسة أشكال لتخرج بها إصداراتها وهذه الجامعة هي جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٤- وتوجد جامعتان قررتا استخدام أربعة أشكال فقط لتخرج بها مطبوعاتها، وهما:

- **جامعة البحرين.**
- **جامعة الملك فيصل.**

٥- ونجد أن في ذيل القائمة جاءت جامعتان كلتاهما اكتفت بثلاثة أشكال، خرجت بها إصداراتها، وهي جامعة أم القرى، وجامعة قطر.

٦- أن أغلب الجامعات الخليجية لديها المبررات المنطقية المبنية على عوامل موضوعية، أو اقتصادية تبرر التنوع الشكلي، إلا أنه من خلال ثنايا هذا الفصل اتضح أن لدى بعض الجامعات تجاوزات في استخدام أشكال خرجت بها بعض مطبوعاتها، ولم تكن مدعمة بمبررات كافية، بل هي نتاج اجتهادات

من قبل المطبعة التابعة للجامعة فحسب ؛ كما حدث بالجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(ب) على مستوى المجال الموضوعي بشكل عام:

وفي المجال الموضوعي بشكل عام يتبين الآتي:

١- سيطرة مجال العلوم الاجتماعية على اغلب المجالات الموضوعية بالجامعات الخليجية الأثنتي عشرة، ما عدا الجامعة الإسلامية وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ؛ حيث نجد مجال الديانات هو المسيطرعلى الاتجاهات الموضوعية بكلا الجامعتين.

٢- أن النشر بالجامعات الخليجية لم تحكم توجهاته الموضوعية سياسة واضحة تحدد معالمه وحدود كل مجال من هذه المجالات الموضوعية العشرة، مما أثر سلباً على النشر بالجامعات المعنية بالدراسة والبحث.

٣- أن الكتب الدراسية أخذت حيزاً لا يستهان به في الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٤- أن الكتب ذات الطابع الإعلامي، والطابع التعريفي ؛ ككتب الأدلة والكتب الإحصائية والتقارير، اخذت حيزاً واضحاً ومميزاً طغى على مجال العلوم الاجتماعية في بعض الجامعات الخليجية ؛ كما حدث بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل.

(ج) على مستوى المجال الموضوعي بشكل خاص (العلوم والتقنية):

وفي المجال الموضوعي بشكل خاص (العلوم والتقنية) يتضح الآتي:

١- تصدرت جامعة الملك سعود وبشكل فائق وواضح ومتميز النشر بمجال العلوم والتقنية، بحيث نستطيع معه القول بأن هذه الجامعة قد خدمت هذا المجال بشكل دقيق وشامل ومتنوع.

٢- بخلاف جامعة الملك سعود، يوجد هناك جامعتان أسهمتا بإصدارات معقولة ومتوازنة، على تفاوت فيما بينهما في العدد والنسبة، والجامعتان هما: جامعة الكويت، وجامعة الملك عبدالعزيز.

٣- أن بقية الجامعات بخلاف الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نجد أن إسهامها في هذا المجال كان دون المستوى المؤمل والمعقول والمقبول، ولا تساير تطلعات هذه الجامعات وتخصصات كلياتها.

٤- لعل أهم مفاجآت التحليل السابق لهذا المجال (العلوم والتقنية)، إسهام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بهذا المجال بكتب وإصدارات تفوقت بها على إسهام بعض الجامعات الخليجية التي لها صلة بهذا المجال؛ كجامعة البحرين، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة قطر، مع أن اهتمامات هذه الجامعة إسلامية وأدبية بحتة.



الكتاب:

- يُعد النشر (العلمي) الأكاديمي بصفة عامة أحد حلقات النشر الثلاث (النشر الحكومي، النشر التجاري، النشر العلمي)؛ حيث لا تتضح حركة النشر بأي دولة دون تعاضدها في خدمة نشاط النشر بها.

- وعلى هذا نجد أن هذا الكتاب يركز على النشر العلمي الذي تتولاه الجامعات الخليجية الأثنتا عشرة، التي تعده أحد مهامها الأساسية، الموازي - إلى حد ما - لنشاطها التعليمي الأكاديمي المتخصص. إذ يهتم الكتاب بدراسة مفهوم النشر العلمي، وتاريخ النشر في كل جامعة، ونشاطها في هذا الجانب من حيث التخصص الموضوعي بشكليه العام والخاص.

- ويلقي الكتاب الضوء على مفهوم المواصفات المعيارية التي تصدرها المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (الايزو: ISO) وغيرها من منظمات وهيئات التقييس العربية ذات العلاقة بالمجال، ومدى تطبيقها على مطبوعات كل جامعة، مما يعطي الكتاب بعداً آخر من التناول المتخصص الدقيق الذي يهم كل جامعة تريد أن ترقى بمطبوعاتها إلى التميز والتوافق مع ما يصدر من هذه المواصفات والمقاييس العربية.

- ويسلط الكتاب الضوء على قواعد النشر في هذه الجامعات لمعرفة الجوانب الإيجابية والسلبية، مع إعطاء صورة واضحة - قدر الإمكان - عن واقع التوزيع والتسويق لهذه المطبوعات، الذي يعد آخر مراحل النشر المتعارف عليها.

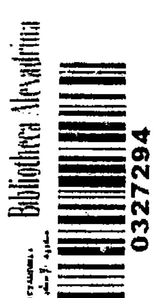
المؤلف:

- فهد بن محمد بن سعود الدرعان، من مواليد مدينة الأحساء عام ١٣٧٦هـ.

- حصل على بكالوريوس في مجال المكتبات والمعلومات عام ١٤٠٢هـ من قسم المكتبات والمعلومات من كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعيِّن معيداً في القسم نفسه.

- حصل على الماجستير في المكتبات والمعلومات عام ١٤٠٨ من قسم المكتبات كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعين محاض نفسه.

- حصل على الدكتوراه في المكتبات والمعلومات عام ١٤١٦هـ - تخصص نش قسم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعو ويعمل حالياً أستاذاً مساعداً في القسم.



ردمك ٢-٢٤-٦٢٤-٩٩٦٠